الحالة الجيواستراتيجية
للمنطقة العربية 4

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

تقدير موقف استراتيجي 4

الجزء الثاني

http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

فهرس

الرقم	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد جمعية التفكير الاستراتيجي	6
2	التحالفات السعودية.. الدوافع والمتغيرات والنتائج والدلالات	مركز أفق المستقبل- الكويت إعداد: أ. محمود المنير إشراف: محمد سالم الراشد	9
3	السعودية.. أزمات ضاغطة ومسارات مغلقة		23
4	قطر في ظل استمرار أزمة الحصار الممارسات.. التداعيات.. التوقعات		41
5	الكويت في 2018 بين أزمة السيولة والسيول		55
6	السياسة الخارجية الإماراتية في محيطها الخليجي المسارات العامة / الممارسات / التوقعات		69
7	البحرين: المواقف السياسية بين التحديات الداخلية والخارجية المتغيرات / الممارسات / التداعيات		79
8	صفقات الأسلحة في الخليج.. الدوافع والدلالات		93
9	تفاعلات العلاقات الخليجية الإيرانية خلال عام 2018		107
10	دول الخليج والتطبيع مع «إسرائيل».. التوقيت والدوافع والتداعيات		123
11	تفاعلات القوى الدولية مع دول الخليج العربي 2018		137
12	التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2018	مركز افكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات- بغداد	151

13	الأزمة السورية ومتغيراتها خلال عام 2018م	المركز السوري للعلاقات الدولية والدراسات الاستراتيجية - أسطنبول د. سامر عبد الهادي علي	171
14	لبنان في ضوء المتغيّرات المحلّية والدوليّة للعام 2018	المركز اللبناني للتنمية والتطوير- بيروت د. عماد الحوت	199
15	التطورات الاستراتيجية في اليمن 2018 م	المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية- إسطنبول أ. عاتق جارالله د. ناصر الطويل	211
16	التطورات الاستراتيجية في المملكة الاردنية الهاشمية 2018 م	مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول أ. فايز الجولاني	259
17	فلسطين 2018.. تأزيم سياسي وانغلاق بالأفق	مؤسسة «يبوس» للاستشارات والدراسات الإستراتيجية فلسطين د. إياد أبو زنيط أ. سليمان بشارات	269
18	المشهد المصري: التحولات وفرص التغيير	المعهد المصري للدراسات أسطنبول د. عمرو دراج	283
19	التقرير الاستراتيجي – السودان 2018	مجموعة التفكير الاستراتيجي – إسطنبول د. مالك عبدالله المهدي	299
20	التحولات السياسية في القرن الإفريقي في 2018م	مركز دراسات القرن الإفريقي أ. عبد الله إسماعيل ادم د. إدريس أبو بكر جميل أ. محمد صالح إبراهيم	313

21	تونس 2018.. التقدم في رمال متحركة بين سنة صعبة وأخرى كبيسة	مجموعة التفكير الاستراتيجي - اسطنبول د. عبد الحميد الجلاصي	339
22	تقرير الحالة الجزائرية 2018	مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية - الجزائر	357
23	التقرير العام لموريتانيا 2018	المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية	379
24	تقرير الحالة المغربية خلال سنة 2018	المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة – المغرب أ. عصام الرجواني	453
25	الحركات الإسلامية المتشددة 2018 م دراسة حاله	مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول أ. فايز الجولاني	465
26	اقتصاديات الشرق الأوسط 2018 معاناة عدم الاستقرار والعقوبات الاقتصادية	مجموعة التفكير الاستراتيجي إسطنبول إعداد أ. عبدالحافظ الصاوي	473

مُقدّمة

شهدت المنطقة العربية عام 2018 متغيرات وتحولات مهمة على الصعيدين الإقليمي والدولي، أثرت بصورة عميقة في الحالة الإقليمية، من حيث العلاقات والتحالفات وأدوار القوى الفاعلة في المنطقة التي تشهد سيولة شديدة، وتمرّ بحالة إعادة تشكّل لم تستقر بعد، وهو استمرار للأحداث التي مرت بها المنطقة منذ عام 2011.

إذ ما زالت الأزمة الخليجية بين قطر والدول المحاصرة (السعودية، الإمارات، البحرين، مصر) مستمرة في حصد نتائجها السلبية على هذه الدول سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، وما زالت مستمرة في تداعياتها الخطيرة على الحالة الإقليمية، وعلى مستقبل مجلس التعاون الخليجي، وإسهامها في زيادة حالة الاضطراب بالمنطقة.

وإذ تشهد المنطقة تنامياً للمحاور الإقليمية في تعارض المصالح والصراع بينها على خلفيات ملفات، منها التمدد الإيراني في دول المنطقة، والتموضع الروسي في سورية، والدعم الأمريكي لأكراد سورية، ودعم إدارة ترمب لـ«إسرائيل» لما يسمى «صفقة القرن»، مع استمرار حالة اللااستقرار في ليبيا والجزائر وتونس، وسيطرة حكم الفرد في مصر.

وفي الساحة الفلسطينية، راوحت جهود المصالحة بين حركتي «فتح» و«حماس» مكانها، وشهدت مدينة القدس تطورات مهمة على صعيد المواجهة الشعبية بين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال، حيث تواجه «صفقة القرن» تحديات ميدانية.

ومع توجهات لدول خليجية لتطوير علاقات سرية، فإن الكويت تشكّل حالة استثنائية قومية في هذا الجانب.

وشهد العراق عام 2018 تحديات وتحولات مفصلية، وفي سورية متغيرات ميدانية ومصالح متضاربة بين القوى الإقليمية والدولية، كما يمر لبنان والأردن بركود اقتصادي وتحديات سياسية كبيرة، وما زال اليمن يعيش معاناة إنسانية مستمرة وفشلاً في المفاوضات السياسية.

وفي ضوء التطورات الكثيفة والمتسارعة في المنطقة، يغدو ملحّاً قراءة ملامح البيئة السياسية الإقليمية بتحولاتها ومتغيراتها المختلفة، ويرصد تقدير الموقف الاستراتيجي لعام 2018، الذي تصدره جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، المتغيرات المهمة في المنطقة، ويستشرف مستقبل تطور معطيات البيئة الإقليمية، ويقف عند التحديات الأساسية التي تواجه المنطقة في عام 2019.

ولقد قدمت جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي هذا الجهد لأعوام 2015 و2016 و2017، كتقارير منفصلة، ويصدر التقرير السنوي الرابع لهذا العام (2018) ليغطي مساحة العالم العربي والقوى الإقليمية والدولية التي تؤثر في جيواستراتيجيات المنطقة العربية، والتقرير -كالعادة- من 3 أجزاء؛ الأول ملخص تنفيذي، والثاني تقرير عن حالة المشهد الجيواستراتيجي للمنطقة العربية، والجزء الثالث للحالة الجيواستراتيجية الإقليمية والدولية.

على أمل أن يستمر هذا الجهد الذي تقدمه جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي ليسهم في تطوير الأداء، ويشكّل إضافة نوعية في عملية صناعة القرار السياسي.

ويجدر التنويه إلى أن التقارير التي تناولت الأوضاع في الساحات المختلفة أعدّت من مراكز دراسات وباحثين تم تكليفهم بإعدادها، ولم تتدخل المجموعة في مضمونها؛ بالتالي فهي تعبّر عن قراءتهم للتطورات في تلك الساحات، فيما اقتصر دور المجموعة على إعداد ملخصات تلك التقارير، وقراءة الملامح العامة للحالة الإقليمية، والوقوف عند التوقعات والتحديات في المشهد الإقليمي.

وتتقدم جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي بجزيل الشكر للمراكز التي شاركت في هذا الجهد، والباحثين الذين ساهموا في إنجاز هذه التقارير، والشكر موصول للأستاذ عاطف الجولاني، عضو جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، لجهوده في تنسيق التحرير، والتقدير لمتابعة د. أشرف الشوبري، مدير جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي، كما تتقدم إدارة جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي بجزيل الشكر والامتنان لمركز أفق المستقبل للاستشارات في الكويت لدعمه ورعايته لإصدار هذا التقرير، آملين من الله سبحانه القدير النجاح والسداد.

والله الموفق.

محمد الراشد

رئيس جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التحالفات السعودية..

الدوافع والمتغيرات والنتائج والدلالات

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير
الإشراف: محمد سالم الراشد

منذ عام 2015، سعت المملكة العربية السعودية لتعزيز قوتها الإقليمية وتموضعها الاستراتيجي في مواجهة إيران، بإنشاء ائتلافات وتحالفات دولية متعددة الأطراف، غالباً تشارك فيها مجموعات من مختلف الدول العربية والإسلامية تحت قيادتها؛ بهدف تحقيق السيطرة والاستقرار في المنطقة حسب البيانات التأسيسية لهذه التحالفات.

التحالفات العسكرية التي دعت لها السعودية كان أولها التحالف العربي في اليمن، الذي أُعلن عنه في مارس/آذار 2015، وتبعه التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب في ديسمبر/كانون الأول 2015، ثم تحالف الحصار الذي شكلته المملكة ضد قَطر في يونيو/ حزيران 2017 ، وآخر هذه التحالفات كان في ديسمبر /كانون الأول 2018 –وقت تحرير هذا التقرير– حيث دعت المملكة لتكوين قوة اتحادية جديدة لتأسيس كيان لدول البحر الأحمر وخليج عدن.

السؤال الأهم هنا لا يتعلق بأهمية هذه التحالفات، لكن بدوافعها وأهدافها وإمكانية تحويلها إلى تحالفات دائمة قابلة للحياة وأدوات فاعلة ضد إيران والحوثيين والجماعات المتطرفة مثل تنظيم «داعش»، وهذا ما سنحاول رصده في هذا التقرير للوقوف على أهم الدوافع والمتغيرات والنتائج التي أسفرت عنها هذه التحالفات ودلالاتها خلال الفترة من 25 مارس 2015 حتى 15 ديسمبر 2018 وقت تحرير هذا التقرير.

التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن

هو التحالف الأول الذي دعت له السعودية، وبدأ بعملية أطلقت عليها «عاصفة الحزم»، وهو الاسم الذي استخدمته في الفترة الأولى (بين 25 مارس و21 أبريل 2015) من التدخل العسكري الذي قادته في اليمن، للإشارة للنشاط العسكري المتمثل أساساً بغارات جوية ضد جماعة «أنصار الله» (الحوثيون) وعلي عبدالله صالح المتحالف معهم والقوات الموالية له، والتي شنها تحالف من عشر دول بقيادة السعودية أطلق عليه فيما بعد «التحالف العربي لدعم الشرعية»، ضم التحالف رسمياً إلى جانب السعودية كلاً

من البحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة ومصر والأردن والمغرب والسودان وباكستان. وجاءت العمليات بعد طلب تقدم به الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي لإيقاف الحوثيين الذين بدؤوا هجوماً واسعاً على المحافظات الجنوبية، وأصبحوا على وشك الاستيلاء على مدينة عدن، التي انتقل إليها الرئيس هادي بعد انقلاب عام 2014 في اليمن، وبدأت أولى الضربات الجوية على مطار صنعاء وقاعدة الديلمي الجوية ومقر قيادة القوات الجوية التي كان الحوثيون قد سيطروا عليها، واعتبر حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه علي عبدالله صالح عدواناً على اليمن[1].

وأطلقت السعودية على العمليات اللاحقة لـ21 أبريل 2015 اسم «عملية إعادة الأمل»، وذلك بعد أن أعلنت قيادة التحالف عن انتهاء عملية «عاصفة الحزم» في اليمن، حينما أعلنت وزارة الدفاع السعودية تدمير الصواريخ الباليستية والأسلحة الثقيلة التي تشكل تهديداً لأمن السعودية والدول المجاورة، التي كانت بحوزة مليشيا الحوثيين والقوات الموالية لصالح، ولكن ولم تتوقف عمليات التحالف حتى الآن ولم ترجع الشرعية ولم يندحر الحوثيون، ويواجه التحالف اتهامات كثيرة من المنظمات الحقوقية والدولية بسبب القصف المتكرر للمدنيين في اليمن والتسبب في تفاقم الأزمة الحالية التي يعيشها اليمن على كافة المستويات وعلى رأسها المستوى الصحي والإنساني، ومن أبرزها تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان الصادر بتاريخ 28 أغسطس 2018 حول حالة حقوق الإنسان في اليمن، وما تضمنه من وقائع واستنتاجات وتوصيات توصل إليها فريق الخبراء، بشأن ما يسمى بانتهاكات حقوق الإنسان في اليمن.

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب ٢٠١٥

جاء تشكيل التحالف بمبادرة من المملكة العربية السعودية وتم الإعلان عنه من صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود، ولي العهد وزير الدفاع في المملكة العربية السعودية، وذلك في 3 ربيع الأول 1437هـ الموافق 15 ديسمبر 2015، بهدف توحيد جهود الدول الإسلامية في مواجهة الإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره أياً كان مذهبه وتسميته حسب بيان إعلان التحالف، وفقاً لتقرير نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية.

ويضم التحالف41 دولة، تتمثل في كل من أفغانستان والإمارات والأردن وأوغندا

وباكستان والبحرين وبروناي وبنجلاديش وبنين وبوركينا فاسو وتركيا وتشاد وتوجو وتونس وجيبوتي وساحل العاج والسعودية والسنغال والسودان وسيراليون والصومال وعُمان والجابون وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو والسلطة الوطنية الفلسطينية والاتحاد القمري والكويت وقطر ولبنان وليبيا والمالديف ومالي وماليزيا ومصر والمغرب وموريتانيا والنيجر ونيجيريا واليمن، ويملك التحالف غرفة عمليات مشتركة مقرها العاصمة السعودية الرياض.

أما مجالات عمل التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب فتتمحور حول «المجال الفكري والمجال الإعلامي ومجال محاربة تمويل الإرهـاب والمجال العسكري المتمثل بالمساعدة في تنسيق تأمين الموارد والتخطيط للعمليات العسكرية لمحاربة الإرهاب في الدول الأعضاء، وتيسير عمليات تبادل المعلومات العسكرية بصورة آمنة، وتشجيع الدول الأعضاء على بناء القدرات العسكرية لمحاربة الإرهاب من أجل ردع العنف والاعتداءات الإرهابية»، وفقاً لتقرير الوكالة[2].

التحالف الرباعي لحصار قطر

في 5 يونيو/حزيران 2017 قررت ثلاث دول خليجية، هي: السعودية، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، إضافة إلى مصر، وتبعتها حكومة اليمن، وجزر المالديف وجزر القمر، قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر، وفي يوم 6 يونيو 2017، أعلن الأردن عن تخفيض التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وإلغاء تصريح مكتب قناة الجزيرة في الأردن، كما أعلنت سلطات موريتانيا عن قطع علاقاتها الدبلوماسية رسمياً مع دولة قطر، وفي 7 يونيو أعلنت جيبوتي عن تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع قطر، وصرحت وزارة الخارجية السعودية «أنه منذ عام 1995 بذلت المملكة العربية السعودية وأشقاؤها جهوداً مضنية ومتواصلة لحث السلطات في الدوحة على الالتزام بتعهداتها، والتقيد بالاتفاقيات، إلا أن هذه السلطات دأبت على نكث التزاماتها الدولية، وخرق الاتفاقات التي وقعتها تحت مظلة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بالتوقف عن الأعمال العدائية ضد السعودية، والوقوف ضد الجماعات والنشاطات الإرهابية، وكان آخر ذلك عدم تنفيذها لاتفاق الرياض لعام 2014»[3].

وصرح مصدر مسؤول أن حكومة المملكة العربية السعودية، انطلاقاً من ممارسة حقوقها السيادية التي كفلها القانون الدولي، وحماية لأمنها الوطني من مخاطر الإرهاب والتطرف، فإنها قررت قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع دولة قطر، كما قررت إغلاق كافة المنافذ البرية والبحرية والجوية، ومنع العبور في الأراضي والأجواء والمياه الإقليمية السعودية، والبدء بالإجراءات القانونية الفورية للتفاهم مع الدول الشقيقة والصديقة والشركات الدولية، لتطبيق ذات الإجراء بأسرع وقت ممكن لكافة وسائل النقل من وإلى دولة قطر، وذلك لأسباب تتعلق بالأمن الوطني السعودي، وذلك وفق بيان نشرته وكالة الأنباء السعودية الرسمية[4].

وفي يوم الثلاثاء 6 يونيو 2017، قررت الهيئة العامة للطيران المدني في السعودية إلغاء جميع التراخيص الممنوحة للخطوط الجوية القطرية، وإقفال جميع مكاتبها في المملكة خلال 48 ساعة، وسحب التراخيص الممنوحة من الهيئة لجميع موظفي الخطوط القطرية، كما أن البنك المركزي السعودي وجه بنوك المملكة بعدم التعامل مع البنوك القطرية بالريال القطري وتعليق تنفيذ معاملاتها مع البنوك القطرية[5]، ويعد هذا هو التحالف الثالث الذي تقوده المملكة.

تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي

في 28 أكتوبر 2018 ومن العاصمة المنامة اعتبر وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس في مؤتمر أمني عقد في المنامة، أن روسيا «لا يمكن أن تحلّ محل» الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وأعلن أن واشنطن تقف في وجه إيران التي تدعم الحوثيين في اليمن.

في غضون ذلك، رحب وزير الخارجية السعودي عادل الجبير بإنشاء «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة وحلفاء خليجيين في مقدمتهم السعودية ومصر والأردن، لحماية أمن المنطقة، وأشار إلى عقد اجتماعات في السعودية لوضع إطار عمل للتحالف، بمشاركة مسؤولين قطريين. في الوقت ذاته، نقلت «قناة العربية» عن وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة أن التحالف سيكون «مفتوحاً لعضويته أمام من يقبلون مبادئه»، و«سيكون نشطاً في مثل هذا الوقت من العام المقبل2019»[6].

وشدد الوزير السعودي على أن مجلس التعاون الخليجي «سيبقى المؤسسة الأهم لدول

الخليج»، لافتاً إلى أن التعاون الأمني مع قطر «مستمر»، والتحالف لن يتأثر بالخلاف الدبلوماسي، وأشار إلى «وجود عدد من الضباط القطريين في القواعد العسكرية في البحرين، والعكس صحيح في وجود ضباط خليجيين في قاعدة العديد القطرية»، وزاد: «عناصر جماعة الإخوان الذين تحويهم قطر، لم يأتِ لنا منهم سوى التكفير والهجرة والقتل، لذلك نعارضهم ونعدّهم منظمة إرهابية، ومن ثم اتخذنا عدداً من الخطوات لإنهاء نفوذهم وقدرتهم على الدول العربية».

وشدد الجبير على أن إيران «أكبر دولة راعية للإرهاب في العالم»، داعياً إلى «التصدي لنشاطاتها في المنطقة»، وقال: «يتم التعامل مع رؤيتين في الشرق الأوسط، رؤية سعودية مستنيرة وأخرى إيرانية ظلامية.. النور ينتصر على الظلام»، ولفت إلى أن المشكلات التي تواجه المنطقة «يمكن تجاوزها من خلال القيادة الجيدة والاستمرارية والمقاربة»، نافياً «وجود تخوف على مصير المنطقة»، وأكد أنها «ستكون أكثر ازدهاراً»، وذكر أن «المشكلة هي كيفية التعامل مع إيران وإبعادها من التدخل في شؤون الدول والعبث بالمنطقة».

إلى ذلك، شدد وزير الخارجية البحريني على «أهمية التحالفات والشراكات بين الدول الداعمة للاستقرار في المنطقة وحلفائها في الخارج، لضمان الاستقرار الإقليمي»، وأكد أن المنامة «ما زالت ملتزمة جعل مجلس التعاون الخليجي ركيزة للاستقرار الإقليمي»، مشيراً إلى أن السعودية «هي ملاذ للاستقرار وللرؤية المستقبلية لمنطقتنا»[7].

التحالف الاستثماري الروسي الصيني السعودي

لم تقتصر تحالفات السعودية على التحالفات الأمنية والعسكرية فحسب، بل شملت أيضاً تحالفات استثمارية اقتصادية، ومنها هذا التحالف الثلاثي الذي أعلن عنه في 25 أكتوبر 2018 حيث كشف رئيس صندوق الاستثمارات المباشرة الروسي كيريل دميتريف، عن عزم السعودية على الانضمام إلى صندوق استثماري مشترك بين روسيا والصين، جاء ذلك على هامش مؤتمر «مبادرة مستقبل الاستثمار 2018» المنعقد في الرياض، وأضاف أن «السعودية ستنضم إلى صندوق روسي صيني للاستثمار، وسيتم تغيير اسم الصندوق ليصبح الصندوق الروسي الصيني السعودي»، ونقل دميتريف عن الأمير محمد بن سلمان أن الرياض مؤمنة بأن «روسيا لديها خبرات وتقنيات مميزة من شأنها أن تساعد السعودية

على تنفيذ مشاريعها الطموحة»، وأضاف أن ولي العهد السعودي ثمن عالياً التعاون مع روسيا، وقال: إن من المهم للسعودية في مثل هذه الظروف معرفة من هو معها[8].

تحالف كيان دول البحر الأحمر

قوة اتحادية جديدة تسعى السعودية لقيادتها في المنطقة، بعد إعلانها في 12 ديسمبر 2018 اتفاقاً لتأسيس كيان لدول البحر الأحمر وخليج عدن، ويضم الكيان الجديد إلى جانب السعودية دول مصر والسودان وجيبوتي واليمن والصومال والأردن، ووفقاً للإعلان فإن الهدف المعلن هو تعزيز الأمن والاستثمار والتنمية لدول الحوض.

جاء هذا على لسان وزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، الذي قال: «إن إنشاء كيان بين الدول الواقعة على البحر الأحمر والقرن الأفريقي، يعزز التعاون الاقتصادي والبيئي والأمني الذي يهم كل دولنا»، وأضاف: «أعتقد أن هذا الكيان سيساهم في تعزيز الأمن والاستقرار بالمنطقة، كما أنه سيساهم في تعزيز التجارة والاستثمار بها، ويربط اقتصادنا مع بعض»[9].

ومن بين الأهداف المعلنة أيضاً أن «هذا الكيان سيساهم في إيجاد تناغم في التنمية بين دولنا في هذه المنطقة الحساسة، وبالتالي يساهم في منع أي قوى خارجية من القيام بدور سلبي في هذه المنطقة الحساسة»، وفقاً لتصريحات الجبير[10].

وتم الاتفاق بعد لقاء العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز مع وزيري خارجية مصر سامح شكري، والسودان الدرديري محمد الدخيري، ووزيري الشؤون الخارجية والتعاون الدولي بجيبوتي محمود علي يوسف، والصومال أحمد عيسى عوض، ونائب وزير الخارجية اليمني السفير محمد بن عبدالله الحضرمي، والأمين العام لوزارة الخارجية وشؤون المغتربين في الأردن السفير زيد مفلح اللوزي، الموجودين في الرياض، لبحث إنشاء كيان للدول العربية والأفريقية الواقعة على البحر الأحمر وخليج عدن.

تحليل الدوافع ورصد النتائج والدلالات

- هناك عدة أسباب وراء تأسيس المملكة العربية السعودية لهذه التحالفات التي يشارك فيها عدد من اللاعبين الذين تفرقهم الجغرافيا والمصالح مثل التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب الذي يفصل بين أعضائه آلاف الأميال، ناهيك عن المصالح العسكرية الجذرية، أحد هذه الأسباب أن السعودية كانت ترغب في دور أمني وعسكري أقوى لدول مجلس التعاون الخليجي، لكن ذلك لم يحدث، فمنذ ولادة مجلس التعاون الخليجي في أوائل الثمانينيات، طرحت الرياض عدة مقترحات كانت ستحول المنظمة إلى تحالف أمني جماعي، وهو ما رفضته الكويت وعُمان وقطر، حتى حليفتها الحالية الإمارات، ومن الأسباب أيضاً فقدان الأمل من جانب السعودية في الرهان على الولايات المتحدة كضامن أمني منذ أحداث «الربيع العربي»، ووفقاً للمسؤولين السعوديين، فإن الإيمان بواشنطن «تبخر» تماماً بعد دور إدارة أوباما في أزمة «الربيع العربي»، ثم توقيع أوباما للاتفاق النووي مع إيران، وموقف أمريكا من الأسد في سورية والمليشيات الشيعية في العراق، لكنه عاد بمجيء ترمب للبيت الأبيض وانسحابه المنفرد من الاتفاق النووي مع إيران.
- في تقرير مطول، أوضحت مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية أن التحالفات التي تقودها المملكة العربية السعودية تتسم بالمرونة العالية، فالتحالف في اليمن يركز على قتال القاعدة والمتمردين الحوثيين الذين تدعمهم إيران، أما التحالف الإسلامي العسكري يهمه التعاون ودعم العمليات العسكرية ضد الإرهاب، وعلى الرغم من عدم قصر المدة المحددة، يمكن أيضاً حل هذه «التحالفات» بمجرد تحقيق هدفها[11].
- تشير التحالفات التي أبرمتها السعودية خلال السنوات الثلاث الماضية إلى التحول الاستراتيجي في السياسة السعودية منذ وصول الملك سلمان إلى السلطة في يناير 2015، قبل أن يبدأ الائتلاف اليمني قبل 6 أشهر، حيث كان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان أقل استعداداً للتسامح مع الحدود التي وضعها شركاء دول مجلس التعاون الخليجي حول خطط الأمن الجماعي، ودعت الرياض الأردن والمغرب إلى الانضمام

إلى تحالف أوسع في إطار مجلس التعاون الخليجي، في إطار جهودها لمحاصرة التمدد الإيراني وأنشطتها المزعزعة لاستقرار المنطقة، كما أشار أحد الخبراء في ذلك الوقت إلى أن هذه الخطوة كانت محاولة لتحويل دول مجلس التعاون الخليجي من «كتلة إقليمية إلى تحالف دولي»، وفي عام 2014، قدمت الرياض اقتراحاً آخر، وهذه المرة لجلب مصر والمغرب إلى إطار أمني لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر تكاملاً يعرف باسم «دول مجلس التعاون الخليجي زائد...»، وبهذه الشروط، يمكن اعتبار الدعم السعودي للتحالفات الأمنية غير الرسمية دليلاً على إحباط الرياض المتزايد للقيود الرئيسة لعضوية مجلس التعاون الخليجي، وعدم القدرة على توسع المنظمة إلى ما وراء 6 دول عربية سُنية مؤسسة لها[12].

- فيما يتعلق بتحالف دعم الشرعية في اليمن وهو التحالف العربي الذي أسسته السعودية، فقد مر ثلاث سنوات حدثت فيها متغيرات كثيرة تداخلت فيها التطورات عسكرياً وسياسياً إلى حد التناقض، ولاتزال الحرب مستمرة ضد الحوثيين، وفي جانب الشرعية شهدت تصدعات كثيرة غذتها عوامل شتى، ولم يسلم التحالف العربي لدعم الشرعية ذاته من الاتهامات والتصدعات، فقد خرجت عدة دول من التحالف منها قطر وماليزيا والمغرب وباكستان، وبالمجمل فإنه بعد مرور كل هذه السنوات لم يتغير الكثير على أرض الواقع، فحتى ضربات الطيران الخاطئة التي قصفت المدنيين الأبرياء، لا تزال مستمرة بل زادت بنسبة أكبر من ذي قبل، رغم المناشدات الأممية المحذرة من تفاقم الأوضاع الإنسانية الكارثية في اليمن جراء القصف الخاطئ للمدنيين والجوع وانتشار الأوبئة، وهو ما يثير الكثير من التساؤلات عن سبب كل هذه الإخفاقات بعد مرور ثلاث سنوات من بدء التحالف لعملياته التي بدأت بـ«عاصفة الحزم» 2015.

- كذلك تبرز التساؤلات الأهم وهي: ما الذي تحقق من أهداف التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن؟ وهل بمقدور التحالف الحسم العسكري في اليمن؟ وهل ما زال التحالف العربي متمسكاً بأهدافه التي أعلن عنها حينها؟ ففي اليوم الأول لانطلاق «عاصفة الحزم» لإعادة الشرعية في اليمن، أعلن التحالف العربي عن أهدافه من العملية العسكرية، وقال حينها: إنها تتمثل في إعادة الشرعية ممثلة بالرئيس عبدربه منصور هادي، وإنهاء الانقلاب، وتدمير الصواريخ الباليستية للانقلابيين، وعدم السماح لأي دور سياسي للرئيس السابق علي عبدالله صالح في المستقبل، بعد ثلاث سنوات

من عمر الحرب المستعرة رافقتها تداخلات ومسارات ومتغيرات معقدة، مع تحقيق إنجازات مهمة خصوصاً في بدء الحرب على الانقلابيين، تقول الحكومة الشرعية: إنها باتت تسيطر على ما نسبته ٪80 من مساحة اليمن، وبإلقاء نظرة سريعة على أهداف التحالف المعلنة ، فحين نجح التحالف والشرعية في بناء جيش وطني يقوم بواجب تحرير المحافظات من قبضة الحوثيين، وإعادة تفعيل ولو بشكل جزئي لمؤسسات الدولة، فإن أهداف التحالف الكبرى لم تحقق تقدما كبيرا ، ويذهب بعض المراقبين إلى أبعد من ذلك إذ يرون أن التحالف بعد ثلاث سنوات يكاد يكون قد تراجع عن بعض أهدافه المعلنة، ولم يحقق الجزء الأهم فيها .

- بعد إدراج اسم التحالف العربي على قائمة سوداء في تقرير أممي بسبب دوره في مقتل وإصابة المئات من الأطفال وهجمات على مستشفيات ومدارس خلال العام 2018، أدركت الدول المتعاونة مع المملكة لاستعادة الشرعية في اليمن، أنها تورطت في مستنقع لم تجنِ منه سوى الانتقادات المحلية والدولية، وكانت قطر أول دولة انفصلت عن التحالف عقب ارتفاع الخلافات بينها وبين المملكة السعودية الأمر الذي جعل بعض دول التحالف العربي تشكك في كون هذا التحالف قراراً حازماً، وأخذت تراجع حساباتها من أجل صنع القرار بشأن استمرار حضورها في التحالف أو الانسحاب منه، وفي عام 2017 فجر الرئيس اليمني الأسبق علي عبدالله صالح مفاجأة بشأن انسحاب المغرب من التحالف السعودي، رغم أن قيادة التحالف لم تعلن انسحاب أي دولة منه، كما أن المغرب لم يُصدر بيان نفي أو تكذيب لتصريحات صالح، الأمر الذي أعطى ثقلاً ومصداقية لها، وبعدها أثيرت مسألة احتمال انسحاب السودان كذلك من التحالف العربي ويبحث مسؤولوه عن السبل المتاحة لهم لإعلان الحياد في القضايا المتعلقة بالحرب اليمنية وأزمة العلاقات الخليجية، كذلك لم تنضم بعض البلدان إلى المقاطعة التي تقودها السعودية ضد قطر، ومنها باكستان التي لها مصالح استراتيجية قوية في الحفاظ على العلاقات مع قطر، أكبر مورد للغاز الطبيعي المسال، لكن الأمر يذهب أبعد من ذلك، كما أن حليفاً تقليدياً آخر للسعودية هو المغرب الذي لم يقف مع أي من الجانبين، ورفض خلال الأزمة الأخيرة فرض عقوبات على قطر، وأكد دعم جهود وساطة الكويت، كما أن الجزائر، البلد الذي يميل إلى أن يختلف في كل شيء تقريباً مع المغرب، كان بشكل استثنائي مع خط المغرب بشأن هذه المسألة بالذات.

- تشير مجريات الحرب الدائرة منذ ثلاث سنوات إلى أن التحالف العربي فشل في تدمير جزء من الصواريخ الباليستية لدى المليشيات الحوثية، وأخفق في الاستمرار في تحقيق الإنجازات النوعية التي كان قد أحرزها في السنة الأولى من الحرب، ففيما كانت وتيرة التحرير تسير بتقدم حثيث خلال 2015، فإن العام 2018 شهد تراجعاً في تحقيق الإنجازات النوعية، حيث اقتصرت عمليات التحرير على استكمال تحرير بعض المحافظات مثل شبوة، وتحرير بعض مديريات الحديدة، فيما بقيت بقية الجبهات تراوح مكانها، أو تحقيق تقدم طفيف في بعض الجبهات.
- بالمقابل أيضاً، شهد عام 2018 تراجعاً لمليشيات الحوثي إذ خسرت كثيراً من مناطق سيطرتها وعجزت عن تحقيق أي تقدم في معظم الجبهات، غير أنها شهدت تطوراً ملحوظاً في جانب مهم على مستوى تطوير القوة الصاروخية، وباتت تشكل تهديداً حقيقياً لدول الجوار، عقب تطويرها، وتلقيها دعماً إيرانياً -وفقاً لتصريحات الحكومة الشرعية والتحالف العربي- وتمثل هذا التطور بإطلاق عدد من هذه الصواريخ باتجاه السعودية وإلى الداخل، وبرغم أن دفاعات التحالف العربي استطاعت في كل مرة اعتراض هذه الصواريخ فإن هذا التطور أصبح يشكل قلقاً لدى دول التحالف العربي إذ تعدها تهديداً مباشراً لأمنها القومي.
- برغم مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة بفعالية في إطار التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن، منذ بدء الحرب عام 2015، فإنه في عام 2017 على وجه التحديد شهدت تغيراً في مسار دور الإمارات العربية، في إطار تحالف دعم الشرعية، إذ تعمدت الإمارات خلخلة الجبهة الوطنية الداخلية من خلال عدد من الممارسات وصلت في منتهاها إلى حد تقويض الشرعية ذاتها التي انطلق التحالف العربي لدعمها أساساً. وبحسب مراقبين، فإن الإمارات العربية المتحدة تكاد تكون قد نقلت الحرب إلى الداخل، فباتت كل خطواتها في المناطق المحررة وخصوصاً الجنوبية ضد الشرعية تماماً، وقد كانت المحاولة الانقلابية العسكرية الفاشلة التي قادها المجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من أبو ظبي أبرز تجلياتها، فقد كادت حلقات الانقلاب العسكري أن تكتمل بسيطرة قوات الانتقالي على قصر معاشيق حيث تمارس الحكومة الشرعية برئاسة أحمد عبيد بن دغر أعمالها منه، وقد كانت تصريحات الحكومة واضحة إذ وجهت الاتهامات بشكل صريح ومباشر لدولة الإمارات بدعم الانقلاب الانفصالي على الحكومة.

- تشترك سلسلة الائتلافات والتحالفات التي شكلتها السعودية في سمة مهمة أخرى، تتجاوز هذه التحالفات حدودها الجغرافية، ويضم التحالف اليمني المغرب والسنغال والولايات المتحدة، وهذه الدول تبعد آلاف الأميال عن ساحة الحرب الحقيقية، كذلك بالنسبة لأكثر من نصف أعضاء التحالف الإسلامي لمكافحة الإرهاب[13].
- هناك جانب آخر تجدر الإشارة إليه في نمط وطبيعة هذه التحالفات التي أعلنتها السعودية، وهو علاقة اللاعب الرئيس (المؤسس) مع الأعضاء، إضافة للدعم المالي وجملة الحوافز المعروضة مقابل الدخول في التحالف، فإن مثل هذه التحالفات تجذب الضعاف نظراً لغياب الالتزامات المطلوبة منها، فسلطنة عُمان التي رفضت مراراً المقترحات الأمنية السعودية في إطار مجلس التعاون الخليجي، قررت عام 2016 الانضمام للتحالف الإسلامي العسكري، لحاجتها للدعم الاقتصادي.
- لم تكتف السعودية بالدخول في تحالفات عسكرية أمنية، ولكن دخلت كذلك في تحالفات استثمارية عملاقة وقوية مثل تحالفها مع روسيا والصين، وهذا يتفق مع رؤيتها لـ2030 التي أعلن عنها ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، ومثل هذه التحالفات من شأنها أن تكرس الدور الذي تريد أن تمارسه المملكة في المنطقة، ورغبتها في بناء علاقات وشراكات اقتصادية تربطها بالدول الكبرى بما يعزز مكانتها الاستراتيجية في المنطقة ويؤمن مصالحها إذا ما تعرضت للخطر.
- لا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية تنظر بعين الاعتبار لمثل هذه التحالفات التي تقودها أو تدعو لها المملكة في المنطقة، وترى أن المملكة تمثل رمانة الميزان في المنطقة، وهذا ما أكده كبار الوزراء في إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب، عن أهمية العلاقات الأمريكية – السعودية، مشددين على أنها ضرورية لحماية الأمن القومي الأمريكي، وهذا ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو خلال مؤتمر صحفي بقوله: إن إدارة ترمب «تبذل ما بوسعها لشرح سياستها وكيف بإمكاننا ضمان السياسة الصحيحة للولايات المتحدة والحفاظ على بلدنا آمناً»، مشيراً إلى وجود مخاطر حقيقية على الولايات المتحدة من الوجود الإيراني في المنطقة[14].
- من الواضح أن مظلة دول مجلس التعاون الخليجي باتت في حكم الانتهاء، ولم تعد مظلة كافية لدول مجلس التعاون، وهذا ما يفسر سلوك وممارسات معظم دول الخليج في عقد تحالفات وشراكات أممية ودولية في ظل عجز مجلس دول التعاون عن حل

الخلافات الخليجية – الخليجية، فضلاً عن توفير درع حصينة ضد الخطر الإيراني.

- لا شك أن المحصلة التي أسفرت عنها هذه التحولات فيما يتعلق بدور السعودية وإعادة تموضعها في مقابل النفوذ الإيراني في المنطقة أن المملكة حققت نجاحاً كبيراً في تحويل مكانها في المنطقة، ووضعها كمنتج رئيس للنفط في العالم وثروتها، إلى نفوذ مدعم بشراكات استثمارية مع الدول الكبرى مثل روسيا والصين وأمريكا، وقد حققت نجاحاً في بناء قدرة أمنية جماعية في جوارها المباشر في مواجهة إيران، لكنه لا يزال في مراحله الأولى، وهي تعمل الآن على تطوير واستدامة شبكة من التحالفات غير الرسمية التي يمكن أن تستخدم القوة لتعزيز مصالحها الأمنية في منطقة الشرق الأوسط.

الهوامش

(1) السعودية تعلن عن تشكيل تحالف إسلامي من 34 دولة لمحاربة الإرهاب.. وتأسيس مركز عمليات مشترك في الرياض (النص الكامل للبيان)، cnn العربية، goo.gl/6GqeSk

(2) ما الذي حققته ثلاث سنوات من حرب التحالف في اليمن؟ الموقع بوست، goo.gl/xxgb5T

(3) يوميات الأزمة الخليجية، الجزيرة نت، goo.gl/NQbavx

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» يولد في 2019، الحياة، goo.gl/iLvCfR

(7) المصدر السابق.

(8) ولادة تحالف استثماري بين روسيا والصين والسعودية، روسيا اليوم، goo.gl/UVjkRr

(9) تأسيس كيان للدول المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، سكاي نيوز عربية، goo.gl/DgniRB

(10) السعودية: اتفاق لتأسيس كيان «دول البحر الأحمر وخليج عدن»، الوطن المصرية، وكالات، goo.gl/Sy4Dx7

(11) لماذا تفشل التحالفات السعودية السائلة في الشرق الأوسط؟ نون بوست، goo.gl/vneFJx

(12) «فورين أفيرز» تحدد أسباب التحالفات السعودية غير المسبوقة، goo.gl/Jdi5XR

(13) Saudi Arabia»s Security Alliances | Foreign Affairs، goo.gl/vu9T5d

(14) واشنطن: التحالف مع السعودية ضروري لحماية الأمن القومي، الأهرام المصرية، goo.gl/oxip8p

السعودية..
أزمات ضاغطة ومسارات مغلقة

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير
الإشراف: محمد سالم الراشد

لم يمر عام 2018 سهلاً على المملكة العربية السعودية التي واجهت ولا تزال تواجه الكثير من المشكلات والتغيرات والبحث عن مسارات الاستقرار والتموضع في المعادلة الإقليمية والدولية، لا سيما بعد تنامي النفوذ الإيراني بالمنطقة في كل من العراق واليمن وسورية، وتراجع القدرة على حسم المعركة الدائرة مع الحوثيين منذ انطلاق «عاصفة الحزم» 25 مارس 2015، ثم عملية «إعادة الأمل» مارس من نفس العام اللتين لم تسفرا عن تغير في المشهد اليمني إلا إلى الأسوأ، سواء بالنسبة لليمن جراء تعرضه للدمار والجوع والمرض غير المسبوق في تاريخه، وكذلك بالنسبة للسعودية التي تشهد ضغوطاً دولية مستمرة لوقف الحرب في اليمن، وإن لم ترق بعد لحسم الصراع أو التوصل إلى تسوية سياسية.

كذلك تواجه المملكة عدة مشكلات ضاغطة في ظل محاولتها ممارسة دور استراتيجي أكبر في المنطقة، ولعل من أكبر هذه المشكلات محاولة احتواء تداعيات مقتل الصحفي جمال خاشقجي إثر دخوله القنصلية السعودية بإسطنبول في 2 أكتوبر وسط ضغوط دولية متصاعدة للكشف عن ملابسات الجريمة كاملة، وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة. وفيما يلي نرصد ونحلل أبرز هذه الأزمات وانعكاساتها المحتملة على السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية.

1 - تحديات مواجهة النفوذ الإيراني في المنطقة

تشكل إيران وبرنامجها النووي وسياساتها التوسعية في المنطقة تهديداً حقيقياً ومباشراً للمملكة العربية السعودية؛ وهو ما يطرح سؤالاً محورياً وهو: هل تعتزم المملكة تطوير قدرتها على حيازة أسلحة نووية لتحقيق التوازن الاستراتيجي مع إيران؟ لا شك أن هناك رغبة سعودية مُحتمَلة في حيازة أو تطوير أسلحة نووية، لا تنفكّ تطفو على السطح دورياً منذ العام 1988، منذ أن حصلت السعودية سِرّاً على صواريخ صينية الصنع قادرة على حمل رؤوس نووية، ومن المتوقّع أن تتصاعد هذه الرغبة، في ظلّ عزم المملكة على

المضيّ قدماً في خططها الرامية إلى بناء محطات للطاقة النووية.

لكن غالب الظن أن السعودية لن تسعى إلى حيازة أسلحة نووية، بغضّ النظر عن مآل البرنامج النووي الإيراني، لأن المضاعفات السلبية لهكذا مسعى ستفوق بشكلٍ كبير أي مكسب استراتيجي قد يرشَح عنه، فالمملكة، التي تُعتبر ضمن الدول الموقِّعة على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية، قد ربطت مستقبلها بالاندماج الكامل في النظام الاقتصادي والصناعي العالمي، وبالتالي فهي غير قادرة على تحمّل الإقصاء الدولي الذي قد ينجم عن رغبتها حيازة أسلحة نووية.

يُضاف إلى ذلك أن السعوديين يدركون جيّداً أنه ليس من السهل تمرير قرار هكذا في المجتمع الدولي أو حتى في الكونجرس الأمريكي؛ وبالتالي لا يوجد أي مؤشّر على أن المملكة تنحو نحو حيازة أسلحة نووية في الوقت الراهن.

كذلك من الواضح أن جلّ اهتمام النوايا النووية السعودية يتمحور حول تحقيق الردع والتوازن مع إيران، فاحتمال أن تحصل هذه الأخيرة على قوة نووية، فيما المملكة تفتقر إلى مثل هذه القوة، لا يشكّل فقط تهديداً للسعوديين بل أيضاً إهانة للمملكة على المستوى الإقليمي.

ولا شك أن السعودية مثلها مثل بقية دول الخليج قلقة منذ توقيع الاتفاق النووي مع إيران، وترى أنه غير كاف لأنه تجاهل مسألة توسّع إيران في المنطقة كسورية ولبنان واليمن والعراق، ويدرك السعوديون أن للاتفاق إطاراً زمنياً محدوداً، يمكن لطهران بعد انتهائه استئناف صنع سلاح نووي. وفي الوقت نفسه، لا تزال إيران مُتقدّمة على السعودية في مجال المنشآت والبحوث النووية، وعلى الرغم من هذا الاتفاق، تمضي طهران قدماً في بحوثها النووية وفي تدريب الخبراء، وهذا ما جعل المملكة تدخل السباق الذي اندلع في المنطقة لبناء مفاعلات نووية، على غرار سعي كل من الإمارات ومصر لحيازة طاقة نووية لأغراض سلمية، ومن غير الواضح ما إذا كان هناك تعاون بين هذه الأطراف على غرار التعاون المزعوم بين السعودية وباكستان. من المهم أن نشير إلى أن انسحاب ترمب المنفرد من الاتفاق النووي (1+5) مع إيران لن يصبّ حتماً في مصلحة الرياض، حتى ولو بدت وسائل الإعلام السعودية مُرحِّبة به؛ لأن الرد الإيراني على قرار ترمب قد ينعكس سلباً على أمن واستقرار جاراتها في الخليج إذا شددت أمريكا في العقوبات على إيران.

2 - تراجع القدرة على حسم الحرب في اليمن

انقضت ثلاث سنوات على الحرب في اليمن بين التحالف الذي تقوده السعودية، وحركة «أنصار الله» الحوثية المدعومة من إيران، وبدأت السنة الرابعة دون وجود أمل على الإطلاق في وقفها، بالرغم من الكوارث الإنسانية التي خلفتها، والمعاناة التي يكابدها المدنيون اليمنيون.

تطورات الحرب في اليمن تمضي من سيئ إلى أسوأ على كل المستويات: حصيلة القتلى تجاوزت 14 ألف مدني بينهم 5 آلاف طفل وامرأة، فيما ارتفع عدد الجرحى إلى أكثر من 22 ألفاً بينهم 5 آلاف طفل وامرأة أيضاً، هذا إضافة إلى وفاة أكثر من 2100 وإصابة أكثر من 800 ألف جراء تفشي داء الكوليرا في البلاد[1].

منظمة «أوكسفام» الإنسانية البريطانية، التي أوردت هذه الإحصائيات قبل شهور من العام 2018، وصفت الوضع الإنساني في اليمن بأنه الأسوأ في التاريخ، وقالت: « إن أكثر من 11 مليون طفل يمني يتضورون جوعاً وباتوا مهددين بخطر المجاعة».

وبحسب إيتا سخويتي، نائب ممثل مفوضية اللاجئين في اليمن الجمعة 19 أغسطس/ آب 2018 أن «عدد النازحين في اليمن بلغ 3 ملايين و154 ألفا و572 نازحا، مشيرة الى أن النزاع المسلح خلف أزمة انسانية حادة في البلاد»،[2] وبلغ عدد المنازل المدمرة والمتضررة جراء قصف طيران التحالف410آلاف، كما دمر في عمليات القصف 15 مطاراً، و14 ميناءً، و2144 طريقاً وجسراً، إضافة إلى 16 ألف مبنى آخر بينها مساجد ومدارس ومنشآت جامعية ورياضية، ومستشفيات ومحطات لتوليد الكهرباء، وخزانات شبكات المياه ومحطات اتصالات، ومنشآت تجارية وحقول زراعية وأسواق تجارية، ومصانع ومخازن غذاء ومزارع للدواجن والمواشي[3].

وتختلف التقديرات بشأن الخسائر السعودية جراء الحرب التي دخلت عامها الرابع دون أفق واضح للحسم العسكري، لكن معظم الأرقام والتقديرات تؤكد انعكاساتها السلبية الكبيرة على الاقتصاد السعودي، وبالتالي على الوضع الاجتماعي والسياسي.

وتشير تقارير سعودية إلى أن تكلفة الطائرات المشاركة بالحرب تصل إلى نحو 230 مليون دولار شهرياً، تشمل التشغيل والذخائر والصيانة؛ أي أكثر من 8 مليارات دولار في ثلاث سنوات.[4]

وفي مـارس/آذار الماضي 2018، أعلنت قوات التحالف بقيادة السعودية أن «عدد الطلعات الجوية التي نفذها طيرانه في اليمن بلغت أكثر من 90 ألفاً، وبالتالي تكون تكاليف الضربات الجوية قد بلغت خلال عامين ما بين 7 و9 مليارات، إذ تتراوح تكلفة الطلعة بين 84 ألفاً و104 آلاف، وهي تكلفة الطلعة بمقاييس القوات الجوية الأمريكية»[5].

وتشير فورين بوليسي إلى أن نفقات قمرين اصطناعيين للأغراض العسكرية بلغت 1.8 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى للحرب، بينما تبلغ تكلفة طائرة الإنذار المبكر (أواكس) 250 ألف دولار في الساعة، أي 1.08 مليار دولار سنوياً.

وفي حين ذهبت مجلة التايمز البريطانية إلى تقدير «تكلفة الحرب بنحو 200 مليون دولار يومياً؛ أي 72 مليار دولار سنوياً، و216 مليار دولار في ثلاث سنوات، تشير مصادر أخرى إلى أن المبلغ أكبر بكثير، وتقدره فورين بوليسي بنحو 725 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى فقط منها الصفقات العسكرية للمملكة»[6].

وفيما يتعلق بمتغيرات الحرب غير المحسوبة، «تشير التقارير أيضاً إلى تعاظم خسائر المملكة في الحد الجنوبي، حيث يشن الحوثيون هجمات مستمرة على مواقع في محافظات عسير وجازان ونجران، ويطلق الحوثيون بين 20 و500 قذيفة يومياً (حتى ديسمبر/كانون الأول الماضي) على مواقع سعودية بهذه المناطق، كما احتلوا أجزاء منها.

وبناء على هذا الواقع الميداني توقف عمل معظم الشركات الصناعية والتجارية في المنطقة الجنوبية، كما دفعت المواجهات إلى إخلاء نحو 10 قرى ونقل أكثر من 7 آلاف شخص من مناطق حدودية، وإغلاق أكثر من 500 مدرسة، بما يعنيه ذلك من خسائر كبيرة»[7].

وكانت صحيفة واشنطن بوست قد قدرت الخسائر البشرية للمملكة في المناطق الجنوبية بنحو 2500 جندي، و60 ضابط صف ومن الرتب العليا، وأشارت إلى أنه تم تدمير نحو 650 دبابة سعودية بمناطق نجران وجازان وعسير، ومئات العربات الأخرى.

وتمثل المعارك في هذه المحافظات الحدودية نزيفاً حقيقياً للجيش السعودي، وترفع تكلفة الحرب على اليمن بمئات ملايين الدولارات.

وهذا الاستنزاف المستمر في الحد الجنوبي للسعودية أو في اليمن نفسه رفع بشكل كبير من موازنة التسلح السعودية وجعلها المستورد الأول عالمياً؛ «حيث أبرمت العام الماضي

صفقة شراء أسلحة مع واشنطن بقيمة 100 مليار دولار، وقد تصل إلى 350 مليار دولار خلال عشر سنوات، وصفقات أخرى مع فرنسا وألمانيا والصين وروسيا»[8].

وتستنزف الخسائر العسكرية في اليمن احتياطي السعودية من النقد الأجنبي بشكل غير مسبوق؛ إذ انخفض إلى 487 ملياراً في يوليو/تموز 2017 بعد أن كان 737 مليار دولار في الفترة نفسها من عام 2014، وزاد الإنفاق العسكري بنحو 22.6 مليار دولار في العام الأول من حرب اليمن، مقارنة بعام 2013[9].

واعتمدت المملكة على الاقتراض في خطوة نادرة وعلى رفع الضرائب والأسعار والرسوم على العمالة الوافدة، مما أدى إلى متغيرات غير مسبوقة في الحالة الاجتماعية التي ارتبطت أيضاً بتحولات دينية وسياسية قادها ولي العهد.

وتشير التقديرات إلى أن النفقات العسكرية تبلغ 83 مليار دولار من الموازنة العامة المقدرة بنحو 261 مليار دولار عام 2018، أي ثلثها، بينما يقدر العجز المتوقع بنحو 52 مليار دولار.

ورغم ذلك ربما ترى الرياض وحلفاؤها في الوقت الراهن- ورغم الحديث بين الفينة والأخرى عن حل سياسي للصراع - أن النصر العسكري على الحوثيين وطردهم من صنعاء، بدعم الأسلحة والمعلومات المخابراتية الأمريكية، بات ضرورياً أكثر من أي وقت مضى لوقف زحف النفوذ الإيراني المتنامي في الشرق الأوسط. ووقف الانتهاكات التي يمارسها الحوثيون بحق اليمن حيث أن الخسائر التى ألحقها الحوثيون باليمن منذ الحرب التي أشعلها الانقلابيون الحوثيون في أيلول/ سبتمبر عام 2014، تسببت بانهيارات مالية متسارعة، وتراجع لحجم الصادرات وتدمير للبنى التحتية للخدمات أدت إلى تراجع حجم الإنتاج المحلي في جميع مفاصل الاقتصاد الوطني في اليمن، محدثة خسائر كبيرة، وصلت نهاية عام 2016، أي بعد أقل من عامين ونصف فقط على الانقلاب، إلى 26 مليار دولار. «وبحسب تقرير التحالف اليمني لرصد الانتهاكات خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أغسطس/آب من عام 2018، كشف عن رصد مقتل 1224 مدنياً وإصابة 1220 بينهم 332 طفلاً و129 امرأة و69 من كبار السن.

وأفاد بأن التحالف وثق اعتقال واختطاف 1067 يمنياً بينهم 42 طفلاً و23 امرأة و230 سياسياً وناشطاً حزبياً وحقوقياً وإعلامياً، ونالت صنعاء النصيب الأكبر من تلك

الانتهاكات برصيد 152 حالة. كما وثق 199 حالة تعذيب في السجون السرية والخاصة التي تشرف عليها مليشيات الحوثي في أمانة العاصمة ومحافظات البيضاء وإب وصعدة وحجة والحديدة وذمار وصنعاء بينهم 107 سياسيين و4 إعلاميين و2 حقوقيين، مؤكداً أن التحالف وثق تجنيد المليشيات لـ852 حالة تجنيد للأطفال معظمها في صنعاء».[10]

3 - الأزمة الخليجية ومستقبل مجلس التعاون الخليجي

أنهت الأزمة الخليجية التي اندلعت في 5 يونيو/ حزيران 2017 عامها الأول، ولم يتضح أفق للمصالحة أو للتوصل لتسوية سياسية تقبل بها أطراف الأزمة، وفشلت كل جهود الوساطة التي بادرت بها الكويت وغيرها حتى الآن، رغم تصريح نائب وزير الخارجية الكويتي خالد الجار الله على هامش القمة الخليجية الـ39 في الرياض التي عقدت في التاسع من ديسمبر/ كانون الأول 2018، حيث شدد على أن «قطر لم تحرق مراكب العودة إلى المصالحة على الإطلاق، ولن تحرقها، وهذا ما أكدته أجواء قمة الرياض الخليجية بمشاركة قطرية كانت محل ترحيب من قبل دول مجلس التعاون كافة، وكانت توحي لمؤشرات إيجابية لاحتواء الخلاف مستقبلاً»، حسب قوله[11]، لكن أمير قطر في كلمته خلال افتتاح منتدى الدوحة 18 بالعاصمة الدوحة، الذي عقد في 15 ديسمبر/ كانون الأول 2018، قال: «إن موقف بلاده لم يتغير من حل الأزمة الخليجية، وعدم التدخل بشؤون الدول الداخلية»، مجدداً التأكيد على أن «الحوار هو الذي يكسر الهوة بين الفرقاء مهما اشتدت الخلافات»[12]، فيما أكد وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، أن الدوحة لا تزال تعول كثيراً على دور الكويت ودول أخرى في المنطقة لحل الأزمة الخليجية.

وتشير التقارير الصادرة عن تداعيات الأزمة وانعكاساتها على أطرافها أن الكل خاسر بسبب استمرارها، لكن في قطر، سادت الصحفَ نبرةُ تحدٍّ وإشادة بالإنجازات التي تحققت في البلاد في عام من الحصار، أدى إلى زيادة الإنتاج المحلي في المجالات كافة وزيادة معدل الاكتفاء الذاتي، أما صحف دول المقاطعة، فقد اهتمت بسرد الخسائر التي تكبدتها قطر نتيجة الحصار، مع التأكيد على أن الحصار لم يأت من فراغ، بل نتيجة سياسات الدوحة في المنطقة.

شهد الموقف القطرى متغيرا هاما في 2018 فبعد انتهاء القمة الخليجية الأخيرة التي لم تسفر عن أي بادرة لحلحلة الأزمة الخليجية، دعا وزير خارجية قطر الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني من مؤتمر «منتدى الدوحة» إلى إعادة «تشكيل وتصميم» التحالف بين دول الخليج المستند إلى مجلس التعاون، بسبب الأزمة التي تعصف بالعلاقات بين هذه الدول منذ 18 شهراً.

وقال الوزير: «لقد تأثّرت مكانة التحالف الإقليمي وضعفت بسبب الأزمة الخليجية»، معتبراً أن مجلس التعاون «بلا أنياب»، وأضاف: «لذلك، فإن التحالف الذي كان موجود سابقاً يجب إعادة تشكيله وتصميمه لضمان الاستقرار والأمن مستقبلاً في المنطقة»[13].

ومن جانبها أكدت دولة الكويت موقف دولة قطر بشأن تطوير مجلس التعاون، الذي لم يفلح في إنهاء الأزمة الخليجية المتواصلة منذ بدء حصار قطر في منتصف 2017، جاء ذلك في تصريحات لوزير خارجية الكويت، الشيخ صباح خالد الصباح، خلال مؤتمر مع نظيره الألماني «هايكو ماس»، نقلتها وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، وشدد الصباح على «أحقية أي دولة عضوة بمجلس التعاون في طرح مقترح أو تعديل، لتطوير العمل بين دُوله، وحل القضايا الخلافية بينها»[14].

وأمام عجز الوساطات والجهود الإقليمية في احتواء تداعيات الأزمة الخليجية مع اكتمال سنتها الأولى، بات القضاء الدولي ساحة جديدة للمواجهة، فبعد توجه قطر إلى محكمة العدل الدولية لمطالبة الإمارات بالعدول عما تقول: «إنها انتهاكات عنصرية وتمييز في حق مواطنيها كان له أثر مدمر على القطريين وأسرهم».

أعلنت بدورها كل من الإمارات والسعودية ومصر والبحرين سعيها لنقل قضية المجال الجوي السيادي من منظمة الطيران المدني الدولي (إيكاو) بدعوى عدم اختصاصها إلى أروقة محكمة العدل الدولية.

من المرجح أن هذا التصعيد المتبادل من شأنه أن يقوض آمال التسوية السياسية ويفتح الباب أمام مواجهات قضائية بالمحاكم الدولية مع توالي الملفات الخلافية وليس آخرها قضية حقوق البث المحفوظة لإحدى الشبكات الرياضية القطرية.

وبينما تواجه السعودية ضغوطاً دولية بسبب حربها في اليمن وتورطها في مقتل الصحفي جمال خاشقجي، صعدت قطر مع السعودية والإمـارات، حيث انتقد وزير

الخارجية القطري، الشيخ محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، سياسة دولتي الإمارات والسعودية في المنطقة، مؤكداً أن هاتين الدولتين تدعمان أنشطة مشبوهة في عدد من الدول، هدفها زعزعة الاستقرار.

وذكر أن دولتي الإمارات والسعودية ترعيان عدداً من الأنشطة المشبوهة في الصومال واليمن وليبيا، بهدف زعزعة استقرار المنطقة، فضلاً عن حالات قمع الناشطين والانتهاكات الحقوقية التي تمارسها السلطات الأمنية في دول الحصار ضد مواطنيها.

وقال آل ثاني، في مقابلة مع تلفزيون «CNBC» الأمريكي نُشرت يوم الأحد 16 ديسمبر/ كانون الأول 2018: «ليس هناك أي تقدم في تجاوز الأزمة الخليجية وكسر حصار قطر، الذي فرضته المملكة العربية السعودية ومصر والإمارات والبحرين منذ عام 2017»[15].

واتهم سياسة الرياض بأنها «سبب نشوب الاضطرابات في المنطقة، حيث أسهمت عبر سلسلة من القرارات في عدم الاستقرار بالمنطقة، لذا فإن الرياض هي المسؤولة عن الاضطرابات المتزايدة في الشرق الأوسط»[16]، وانتقد الوزير العقوبات الأمريكية على إيران، كما دعا قيادات دول مجلس التعاون إلى ممارسة دور أكثر فاعلية لحل الأزمات الخليجية.

4 - أزمة مقتل خاشقجي وتداعياتها المحتملة

تتعرض المملكة العربية السعودية لضغوطات أممية متواصلة للكشف عن نتائج التحقيقات حول جريمة اغتيال مواطنها الصحفي جمال خاشقجي داخل قنصليتها بإسطنبول في الثاني من أكتوبر 2018، وتلوح في الأفق بوادر أزمة أممية ودولية على حد سواء بشأن ملابسات الجريمة قد ينتج عنها تعرض المملكة إلى عزلة دولية، خصوصاً بعد إتهام ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بأن عملية الاغتيال قد تمت بموافقته ورفض المجتمع الدولي للرواية السعودية، وبالمقابل رفضت السعودية كذلك الرواية الدولية.

وشهدت المواقف العالمية حيال الأزمة السعودية تطورات متلاحقة ، حيث كشف ستيفان دوجاريك، المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش، عن أن

الأمين العام يتطلع إلى معرفة النتائج التي توصلت لها فرق التحقيقات في قضية اغتيال خاشقجي، حيث أبدى جوتيريش قلقه فيما يتعلق بعمليات اغتيال الصحفيين، مؤكداً أن السنوات العشر الماضية شهدت اغتيال 1000 صحفي أثناء قيامهم بعملهم، مؤكداً أن ٪90 من عمليات اغتيال الصحفيين أفلت مرتكبوها من العقاب ولم تتم محاكمتهم[17].

وتنذر تداعيات مقتل الصحفي جمال خاشقجي بفشل صفقات السلاح التي أبرمتها السعودية مع عدة دول في مقدمتها أمريكا، بفعل تزايد الضغوط داخل الكونجرس وفي أوروبا لوقف أو تعليق تصدير الأسلحة للرياض.

وتعيش الدبلوماسية السعودية في الوقت الراهن أزمة حقيقية لا تمكنها من مواجهة العاصفة التي أثارتها جريمة اغتيال خاشقجي؛ الأمر الذي قد يجعلها عرضة لعقوبات دولية وأممية على نسق قانون «جاستا» الأمريكي الذي يتيح محاكمة الدول الراعية والداعمة للإرهاب.

وفي حال توقيع عقوبات دولية على السعودية، فإن الخوف والقلق على المستوى الاقتصادي، سيكونان المحرّك الرئيس لرجال الأعمال والمستثمرين الأجانب في تعاملهم مع المملكة، بالإضافة إلى الجانب الإنساني الذي قد يجبر كثيراً من المؤسسات المالية على تجنب التعامل مع المملكة من أجل حفظ صورتها، إذ إنه سيؤثر على ربح هذه المؤسسات التي تبحث عن الربح في الأساس.

5 - ضبابية مستقبل رؤية 2030

رؤية 2030 هي الخطة التنموية الأكبر بتاريخ المملكة، التي ينظر إليها أيضاً على أنها أكبر خطة تحول اقتصادي وطني قيد التنفيذ على مستوى العالم، متضمنة إطلاق أكبر صندوق استثمار بقيمة 2.7 تريليون دولار، وتوصف الخطة بأنها «ستكون الخطة التنموية الأكثر جرأة والأكثر شمولاً بتاريخ المملكة»، وتتضمن الرؤية برامج اقتصادية واجتماعية لتجهيز المملكة، إلى زيادة مداخيلها من غير النفط، وتقليص اعتمادها عليه، عبر أكبر هيكلة لصندوق الاستثمارات العامة، وخصخصة أصول بقيمة 400 مليار دولار ستشكل أكبر فرصة للقطاع الخاص وتحديداً الشركات المؤهلة للاستفادة منها، الخطة هي تكملة لقصة نجاح المملكة في الميادين العسكرية والدولية والسياسية والاقتصادية وهي زهرة

من بساتين إنجازات آل سعود في تنمية وتطور المملكة العربية السعودية والأمة الإسلامية والعربية.

وتكاد تكون كل الآمال في الاقتصاد السعودي مرتبطة الآن برؤية 2030، فنجاح خطة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، يعني نجاح اقتصاد المملكة في تخطي الصعاب، وفشل الخطة يعني أن السعودية ستقع في دوامة الاقتراض، في ظل الهبوط المستمر لأسعار النفط، وفقاً لتقرير نشره موقع «ميدل إيست آي»[18]، فإن تسعاً من هذه الخطط العشر التي تعتمد عليها الرؤية فشلت على نحوٍ بائس في تحقيق هدف التنوع، وما زالت المملكة تحتاج إلى تشييد بنيةٍ تحتية حقيقية بخلاف تلك الموجودة في بعض صناعات البتروكيماويات الأساسية، ومصانع معالجة الأغذية والبلاستيك.

وأضاف التقرير أنه ما زالت نتائج الخطة التنموية العاشرة الأخيرة «برنامج التحوّل الوطني» قيد الانتظار، وهي تُمثّل استراتيجية الحكومة السعودية طويلة الأجل لتنويع الموارد الاقتصادية، وذلك بعيداً عن سياسة الخصخصة التي يرى التقرير أنه ينبغي أن تحظى مثل هذه الخطط بموافقةٍ شعبية، إذ إنّ هذه مسؤولية هذه القرارات لا ينبغي أن يتحملها أي شخصٍ بمفرده.

والأهم من ذلك هو أن رؤية 2030 تُفيد بأنّ الأموال الناتجة عن بيع الأصول العامة سيُعاد استثمارها لتحقيق «عوائد مرتفعة»، إلا أن الخبراء الماليين المخضرمين يحذرون دائماً من أنّ البرامج الاستثمارية التي يمكن أن تحقق عوائد مالية مرتفعة تكون محفوفة بالمخاطر، لأنّها غالباً تكون عرضةً لتذبذبات حركة السوق الحادة وتقلبات قيم السلع، كما أن تاريخ المملكة في مثل هذه الاستثمارات غير جيد.

إضافة إلى ذلك يسجل الدين العام السعودي نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، ورغم أن الحكومة توقعت إيرادات قياسية فإنها توقعت كذلك ديوناً قياسية؛ إذ يواصل الدين العام الارتفاع بشكل ملحوظ كما يوضح الشكل التالي:

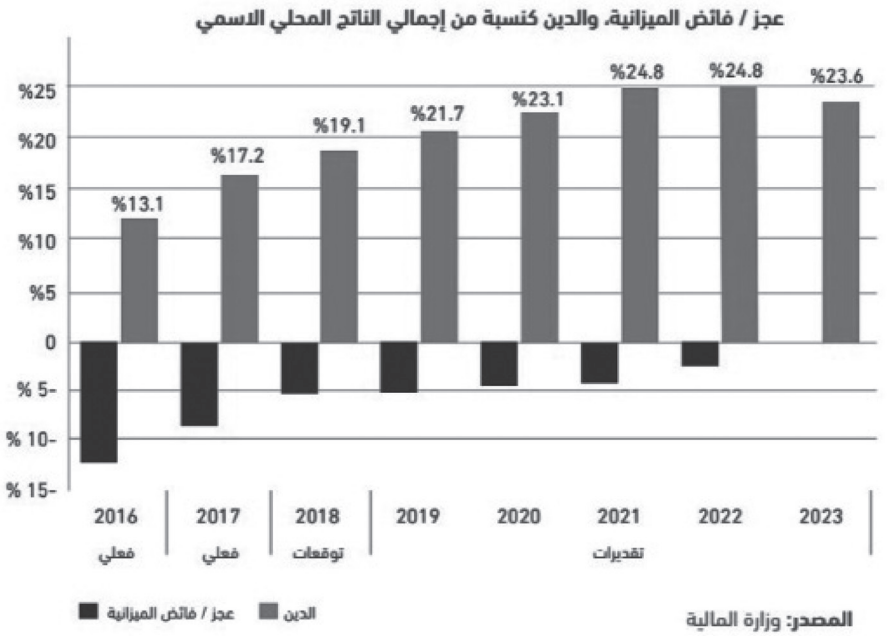

بيان الميزانية السعودية في 2019

وتتوقع السعودية أن يصل الدين العام بنهاية 2019 إلى 678 مليار ريال، وذلك بزيادة نحو 118 مليار ريال عن العام الجاري، إلا أن هذا الرقم مرشح للزيادة في ظل الفجوة المتوقعة في الإيرادات، بالإضافة إلى أن الحكومة كانت تتوقع مع بداية عام 2018 أن تصل ديونها إلى 555 مليار ريال، لكن تشير التوقعات إلى أن المحقق نحو 560 مليار ريال وهو ما يرجح أن الرقم المعلن قابل للزيادة.

وسجلت الديون السعودية قفزات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية، إذ تضاعفت نسبة الديون لإجمالي الناتج المحلي للمملكة بنحو 20 مرة وذلك من نهاية عام 2014 إلى توقعات موازنة عام 2019، إذ كانت نسبة الديون لإجمالي الناتج المحلي للمملكة ٪1.6 في نهاية عام 2014، تشير التوقعات أن تصل هذه النسبة إلى ٪21.7 في عام 2019 ثم ٪24.8 في عام 2021، وبالرغم من أنه بمقارنة معدلات الديون العالمية تبدو ديون السعودية غير مقلقة، بل ربما تكون عند مستويات آمنه جداً، لكن توسع الدين في ظل تراجع الاحتياطيات وتباطؤ النمو يعزز من مخاطر هذه الديون مما يهدد بالتالي تنفيذ رؤية 2030[19].

تحليل الأزمات وتداعياتها المحتملة

- فيما يتعلق بمعضلة سعي المملكة العربية السعودية الحثيث لوقف النفوذ الإيراني في المنطقة، أكدت صحيفة واشنطن تايمز الأمريكية تعثر استراتيجية الولايات المتحدة في الحرب التي تقودها السعودية والإمارات على اليمن، واعتبرت أن إيران أصبحت هي صاحبة اليد العليا في هذه الحرب بالوكالة التي تعصف بالبلاد منذ سنوات، وأن إيران تتذوق نصراً بعد فشل الهجوم على الحديدة. وقال مراسل الصحيفة العسكري كارلو مونيوز في تقرير له: إن مسلحي جماعة الحوثي المدعومة من إيران يسيطرون على المناطق الرئيسة في اليمن، وذلك على الرغم من الهجوم الشديد الذي تشنه السعودية والإمارات بدعم أمريكي، ويوضح أن سيطرة مسلحي الحوثي تبعث برسالة صعبة إلى واشنطن مفادها أن القوى العربية المزودة بالأسلحة الأمريكية والمساعدة الاستخباراتية الأمريكية لا تعتبر كافية لسحق وكلاء طهران المسلحين في جميع أنحاء الشرق الأوسط.

وتقول «كاثرين زيمرمان»، كبيرة محللي شؤون الشرق الأوسط بمعهد «أميركان إنتربرايز»: كان هناك خطأ استراتيجي في تقدير قوة الحملة الجوية السعودية، وما إذا كان الحوثيون سيتضعضعون. وتضيف زيمرمان -التي تعمل مع مشروع التهديدات الحرجة للمعهد- أن القادة السعوديين والإماراتيين افترضوا أن «هجماتهم في الحرب الخاطفة» ستجلب على الأقل الحوثيين نحو الاستسلام على طاولة المفاوضات، بيد أن ما يمكن ملاحظته هو أن عزم الحوثيين يتعزز أكثر.

- فيما يتعلق بقرار ترمب الانسحاب المنفرد من الاتفاق النووي الإيراني، تشير تقارير إلى أن إدارة ترمب تبنت منذ توليه منصبه قبل نحو 18 شهراً سياسة عدوانية بشكل متزايد ضد توسع النفوذ الإيراني بالشرق الأوسط وما وراءه، وإن هذه السياسة الأمريكية اكتسبت زخماً خاصاً مع قرار الرئيس في مايو الماضي الانسحاب من الاتفاق النووي الذي أبرمته القوى العظمى مع إيران عام 2015، وحققت الصفقة النووية مليارات الدولارات لإيران من خلال تخفيف العقوبات مقابل مراقبة أوثق لأنشطتها النووية، غير

أن قرار الانسحاب من الاتفاقية كان جزءاً من استراتيجية أكبر لإدارة ترمب لتقليص نشاط المليشيات المدعومة من طهران الذي ازداد بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، إلا أن تداعيات إعادة تشديد العقوبات ربما لا يصب في صالح الرياض وأشقائها في دول الخليج.

- فيما يتعلق بالأزمة الخليجية ودعوة كل من قطر والكويت لإعادة تشكيل مجلس التعاون الخليجي وضرورة إصلاحه، فهذا يعطي مؤشراً واضحاً لعدم التوصل إلى تسوية للأزمة خلال القمة الأخيرة التي عقدت في الرياض 9 سبتمبر 2018، وهو ما يهدد بتصعيد التوترات الإقليمية، فضلاً عن تهديد المصالح الأمريكية في الخليج، وهو ما أكدته السفيرة آن باترسون، السكرتير السابق المساعد لشؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في إدارة أوباما، بقولها: «هذا أمر مؤسف للغاية، لأن الإدارات الأمريكية المتعاقبة نظرت إلى دول مجلس التعاون الخليجي باعتبارها ضامنة للاستقرار في الشرق الأوسط، إن انهيار مجلس التعاون الخليجي يقوض بالتأكيد المصالح الأمنية للولايات المتحدة في الخليج، حيث لدى الولايات المتحدة مصالح اقتصادية بقيمة 18 تريليون دولار، إلى جانب الوجود العسكري. والأهم من ذلك، أن انهيار مجلس التعاون الخليجي يضع دول مجلس التعاون الخليجي في خطر أكبر»[20].

- يبدو أن دول مجلس التعاون الخليجي تعرضت لشلل تام بسبب الحصار على قطر، الذي سلط الضوء على مستوى من الخلل الوظيفي، ورغم أن هدف المجلس هو تعزيز التعاون الخليجي، فإن الآليات الداخلية سمحت بتوترات خطيرة بين أعضائه، ورغم تفاقم الأزمة لم تكن قادرة على فعل الكثير لحل الإشكالية، حيث لم يتم التعامل مع الشكاوى الأولية التي تم إطلاقها من قبل دول المنطقة قبل إعلان الحصار، حيث إن قائمة الـ13 مطلباً المقدمة من قبل السعودية والإمارات، لم يتم معالجتها داخلياً في المجلس، أما جهود الوساطة من الجانب الكويتي، فقد كانت نشطة وجدية ومنعت حدوث الأسوأ وأوقفت تدخلاً عسكرياً كان محتملاً وفق تصريح أمير الكويت في زيارته لأمريكا في 7 سبتمبر 2017 خلال المؤتمر الصحفي بقوله «إن ثمة إنجازاً كبيراً تحقق؛ وهو «تجنب التصعيد العسكري بين الأشقاء». [21]

- فيما يتعلق بتداعيات مقتل جمال خاشقجى على السعودية، بينما يتوقع على نطاق واسع اتخاذ أمريكا ودول أوروبا الغربية مواقف بشأن خاشقجي قد تصل لفرض عقوبات،

إلا أن الخبير جيسون توفي وآخرين يرون أن تكلفة أي عقوبات ستكون محدودة، وفقاً لوكالة رويترز. والخيار الأكثر نقاشاً بين السياسيين الأمريكيين هو ما يُطلق عليه قانون «ماجنيتسكي»، الذي يمكن أن يفرض حظراً على التأشيرات وتجميداً لأصول الأفراد في قضايا تتعلق بحقوق الإنسان. وقال مصرفي خليجي يعمل مع السعودية لوكالة رويترز: إنه أياً كانت خاتمة قضية خاشقجي، فإن فرص تحقيق أرباح من رسوم ترتيب الصفقات لصالح صندوق الاستثمارات العامة ستجعل البنوك الغربية «تعود جاثية على ركبتيها تطلب العمل منه»[22]. وتظهر تحركات الأسواق العالمية قلق المستثمرين إزاء قضية خاشقجي لكن ليس بقدر حالة الخوف التي انتابتهم بعد أن بدأت أسعار النفط في التراجع عام 2014، وتبدو مكانة المملكة الدولية كأكبر منتج للنفط رادعاً أمام أي توجه للإضرار باقتصادها لما لذلك من تداعيات على العالم بأسره.

- رغم احتمالية خروج السعودية من أزمة خاشقجى عاجلاً أم آجلاً، فإن للأزمة تداعيات حاضرة الآن في المشهد الاقتصادي السعودي، حيث تمرّ رؤية ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بتحدي كبير، خاصة بعد تجميد طرح 5٪ من عملاق النفط السعودي «أرامكو» للتداول، إذ إن هذا الطرح يعد هو الممول الرئيس لرؤية 2030، لكن على الجانب الآخر فإن عدم الاستقرار السياسي في المملكة -وهو الأمر الذي قد يحدث بسبب حادثة خاشقجي- سيؤثر بشكل مباشر على مصير الرؤية التي يعتمد جزء كبير منها على العلاقات الخارجية سواء السياسية أو الاقتصادية، ولعل أبرز أشكال التهديد المباشر هو ما كشفه رجل الأعمال البريطاني ريتشارد برانسون ورئيس مجموعة «فيرجن» لصحيفة «فايننشال تايمز» من وقف محادثات مع صندوق الاستثمارات العامّة السعودي باستثمار مزمع قيمته مليار دولار، بينما علّق مشاركته في مجلسَيْن استشاريَّيْن بعد اختفاء خاشقجي، وهو الأمر الذي يعد تهديداً مباشراً لرؤية 2030، إذ إن صندوق الاستثمارات هو الممول الحالي للإصلاحات الاقتصاديّة السعودية. وعلى الجانب الآخر وعلى مستوى أحد أكبر الاستثمارات لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، وهو مشروع المنطقة الاقتصادية الضخمة بقيمة 500 مليار دولار المعروفة باسم «نيوم»، التي تمتد إلى الأردن ومصر وتم الإعلان عنها في أكتوبر/ تشرين الأول 2017، نال المشروع هو الآخر جانباً من التهديد، وذلك بعد أن «قرر وزير الطاقة الأمريكي السابق إرنست مونيز تعليق دوره الاستشاري في المشروع لحين معرفة مزيد من المعلومات عن خاشقجي»[23].

- توقعت تقارير اقتصادية، نشرتها صحف ومواقع عالمية، منها موقع «ميدل إيست آي» البريطاني، مؤخراً، و«فايننشيال تايمز»، فشل «رؤية السعودية 2030»، الهادفة إلى تنويع مصادر الدخل السعودي، وعددت التقارير أسباب هذا التوقع، ومنها صعوبة وقف اعتماد السعودية على النفط والمشكلات التي ستواجه الاتجاه إلى بيع الممتلكات الضخمة من أجل تمويل المشاريع الاستثمارية [24]، وبفعل الأزمة الخليجية مع قطر أظهرت أحدث البيانات الرسمية السعودية أن الشركات والمستهلكين السعوديين لا يزالون يكافحون من أجل مواجهة تداعيات سياسات التقشف الحكومية، إلى جانب ركود الاقتصاد السعودي.

الهوامش

(1) هاآرتس: السعودية غير قادرة على حسم حرب اليمن، سبورتينك عربي، goo.gl/FEkRf8

(2) منظمة دولية: عدد النازحين في اليمن تجاوز 3 ملايين ، روسيا اليوم ، https://arabic.rt.com/news/837432 ، وانظر : اليمن يسجل أكثر من 3 ملايين نازح منذ انقلاب الحوثيين ، الخليج أونلاين ، http://alkhaleejonline.net

(3) اليمن: ما خيارات السعودية بعد ثلاث سنوات من القتال؟ BBC العربية، goo.gl/uSx9ve

(4) بالدولار.. خسائر السعودية بحرب اليمن في عامها الرابع ن الجزيرة نت، goo.gl/rKZVkq

(5) هل ينقل ابن سلمان الحرب بالوكالة مع إيران من اليمن إلى لبنان؟ نون بوست،
https://www.noonpost.com/content/23103

(6) خسائر السعودية في اليمن ، مصدر سابق .

(7) فوربس: حرب اليمن تقترب من الداخل السعودي والإماراتي، الجزيرة نت، goo.gl/fPNuyX

(8) «واشنطن تايمز»: تعثر السعودية والإمارات في الحرب على اليمن، البوابة، goo.gl/zPZtrC

(9) تقرير: حرب اليمن باهظة جدا على السعودية وزهيدة للغاية على إيران!، روسيا اليوم،
goo.gl/Dqzo4Z

(10) بالأرقام.. انتهاكات الحوثيين في اليمن أمام الأمم المتحدة بجنيف، العين الاخبارية،
https://al-ain.com/article/yemen-houthis-human-rights-violations

(11) قطر تصعد الأزمة وتوجه أخطر اتهام إلى السعودية والإمارات، سبورتينك عربي،
goo.gl/QRXEoe

(12) الأزمة الخليجية بعد عام: لا خاسر ولا رابح ولا حل في الأفق، مونتو كارلو الدولية،
goo.gl/zeVPng

(13) قطر تدعو إلى «إعادة تشكيل وتصميم» التحالف الخليجي، القدس العربي، goo.gl/BMx3HQ

(14) الكويت تؤكد موقف قطر بشأن تطوير مجلس التعاون، الخليج أونلاين، goo.gl/F872ZX

(15) قطر: أبوظبي والرياض تقودان أدواراً مشبوهة في المنطقة، الخليج أونلاين، goo.gl/1viTm4

(16) المصدر السابق.

(17) ضغط أممي يهدد النظام السعودي بعزلة دولية، الشروق القطرية، goo.gl/5wDj8B

(18) ديون السعودية.. كابوس ما بعد النفط، ساسة بوست، goo.gl/2TWxed

(19) قبل أن تتبهر بالموازنة «التريليونية» للسعودية.. يجب أن تعرف إجابة هذه الأسئلة، ساسة بوست،
goo.gl/qcQBWD

(20) سياسيون وباحثون أمريكيون: فرص مجلس التعاون للنجاة من الأزمة الخليجية ضئيلة، الشروق القطرية، goo.gl/MMBQ6w

(21) أمير الكويت في واشنطن.. هل يدفع إدارة ترامب لحل الأزمة الخليجية؟ الخليج أونلاين .

(22) ما تداعيات قضية خاشقجي على السعودية وما العقوبات المحتملة؟ إرم، وكالات، goo.gl/92fw4R

(23) كيف سيتأثر الاقتصاد السعودي بمقتل جمال خاشقجي؟ ساسة بوست، goo.gl/3PxB53

(24) تقرير بريطاني يتوقع فشل رؤية «السعودية 2030»، الجزيرة نت، goo.gl/Axrsf4

قطر في ظل استمرار أزمة الحصار

الممارسات.. التداعيات.. التوقعات

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير
الإشراف: محمد سالم الراشد

استمرت الأزمة الدبلوماسية بين قطر وأربع دول عربية، بسبب اتهامات للدوحة بـ«تمويل الإرهاب»، وواجهت الأخيرة هذه الاتهامات بالرفض، وتوقيع اتفاقات عسكرية مع تركيا، وشراء أسلحة بمليارات الدولارات من الولايات المتحدة والدول الغربية؛ «بغية الحفاظ على أمنها»، واتخذت الحكومة القطرية إجراءات غير مسبوقة، لتحسين صورتها، سواء في فضائها الإقليمي أو الدولي، ومن أبرزها الملفات التي أعطتها أولوية خلال عام 2018 ملف حقوق الإنسان، وقانون الإقامة لأبناء المواطنات والأجانب، الذين يقدمون خدمات جليلة للدولة، وملف مونديال 2022، وآليات الصمود في مواجهة الحصار.

وفي هذا التقرير، نرصد أبرز وأهم المتغيرات والتحولات والإنجازات والتحديات والإخفاقات التي مرت بها قطر خلال عام 2018.

هيمنت الأزمة بين الدوحة من جهة، والرياض والمنامة وأبوظبي والقاهرة من جهة أخرى، التي اندلعت في 5 حزيران/ يونيو 2017، على تصريحات المسؤولين القطريين في كل زياراتهم الخارجية، ولم يترك هؤلاء أي مناسبة إلا وذكّروا العالم من خلالها، بـ«الحصار» الخليجي – المصري المفروض على بلادهم، الذي تسبب في خسائر اقتصادية و«انتهاكات جسيمة» بحق المواطنين القطريين، وتشتت العائلات القطرية وانفصالها عن أقاربها القاطنين في دول الخليج المقاطعة لها.

عقب اندلاع الأزمة، وخوفاً من تدخل عسكري، اشترت الدوحة أسلحة بما لا يقل عن 18 مليار دولار، كانت غالبيتها من الولايات المتحدة؛ فيما نشرت تركيا آلاف الجنود في القاعدة العسكرية بقطر، تنفيذاً لاتفاقية عسكرية موقعة في نيسان/ أبريل 2016[1]، وفي 25 يناير 2018 أعلن سفير قطر لدى موسكو، فهد محمد العطية، أن بلاده مهتمة باقتناء منظومة دفاع جوي «إس 400» الروسية، كاشفاً أن المفاوضات وصلت إلى مراحل متقدمة، وكان وزير الدفاع الروسي، سيرجي شويجو، وقع مع نظيره القطري خالد بن محمد العطية، في 25 أكتوبر 2017، بالعاصمة القطرية الدوحة، اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجال التعاون العسكري.

في فبراير 2018 دعا أمير قطر خلال مشاركته في مؤتمر ميونيخ للأمن دول الشرق الأوسط لإنشاء منظمة للأمن والتعاون الإقليمي لتسوية صراعات المنطقة وتنحية خلافاتها جانباً، وإبرام اتفاق أمني على شاكلة الاتحاد الأوروبي من أجل إبعاد المنطقة عن حافة الهاوية، ولم تلق هذه المبادرة أي تأييد من الدول العربية الأخرى، لا سيما السعودية، حيث صرح وزير الخارجية السعودي (السابق) عادل الجبير أن السعودية «غير مهتمة بالمشاركة في تحالف أمني إقليمي مثلما اقترحت قطر»، وقال الجبير في فيينا على هامش اجتماع مع نظيره النمسوي: «لدينا بالفعل هيكل قائم»[2].

في 8/مارس 2018، أعلنت وزارة الدفاع القطرية تأسيس شركة «برزان القابضة»، المعنيّة بتعزيز القدرات العسكرية والاستثمار في الصناعات الدفاعية، والتطوير في مجال التكنولوجيا العسكرية بقطر، وعلى هذا الأساس أبرمت الشركة، خلال «معرض ومؤتمر الدوحة الدولي للدفاع البحري» (ديمدكس 2018)، 24 اتفاقية مع شركاء دوليين، كان آخرها مع «واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا»، وتنصّ على تطوير الأبحاث المتعلّقة بالدفاع والأمن، بدعم من مرافق الواحة، ووقعت اتفاقية أخرى تنصّ على أن تستأجر شركة «برزان القابضة» مساحة مخصّصة للبحث بمساحة 40 ألف متر مربع، في المبنى «Tech 4» في واحة قطر للعلوم والتكنولوجيا، لاستخدامه حصرياً للشركة ومشاريعها المشتركة[3].

في 3 آب/ أغسطس 2018 كان أهم ما اتخذته السلطات القطرية تجاه حقوق الإنسان، هو موافقة الحكومة على مشروع قانون يسمح بالإقامة الدائمة لأبناء القطريات المتزوجات من غير القطريين، وكذلك المغتربين الأجانب، الذين «يقدمون خدمات جليلة لقطر»، ويسمح القانون للأشخاص من أمهات قطريات بالحصول على إقامة في قطر، حتى لو لم يكن لديهم جوازات سفر سارية المفعول من بلد آخر، ومع ذلك، فإن مشروع القانون لا يمنح المرأة نفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال القطريون لمنح الجنسية لأبنائهم[4].

في 22 آب/ أغسطس 2018، صادق أمير قطر، الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، على القانون رقم (15) بشأن المستخدمين في المنازل؛ ويكفل القانون للعمال حداً أقصى لساعات العمل بواقع 10 ساعات يومياً، ويوم عطلة أسبوعية وإجازة سنوية بواقع 3 أسابيع، مع مكافأة نهاية خدمة بحد أدنى 3 أسابيع عن كل عام، واستحقاقات الرعاية الصحية[5].

في 26 تشرين الأول/ أكتوبر2018، أعلن الاتحاد الدولي لنقابات العمال عن موافقة قطر على إجراء إصلاحات واسعة النطاق لنظام الكفالة الحالي، ووضْع حد أدنى للأجور

دون تمييز؛ ما اعتبر بأنها تدابير غير مسبوقة في دول الخليج، التي يشكل فيها المهاجرون غالبية القوى العاملة[6].

على الصعيد الاقتصادي، واصلت قطر بناء المنشآت العملاقة، وخاصة تلك المرتبطة بتنظيم بطولة كأس العالم لكرة القدم «مونديال قطر 2022»؛ وأزاحت الحكومة القطرية الستار، في 15 كانون الأول/ ديسمبر 2018، عن تصميم «إستاد لوسيل» في العاصمة القطرية الدوحة، الذي يعد الملعب الرئيس في كأس العالم 2022، حيث من المقرر أن يستضيف افتتاح ونهائي المونديال المقبل، وتم الكشف عن تصميم الإستاد، بعد يوم واحد من تأكيد رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم، جياني إنفانتينو، جاهزية قطر لاستضافة مونديال 2022، ومن المنتظر أن يتسع «إستاد لوسيل» لثمانين ألف متفرج، ليصبح أكبر ملاعب كأس العالم 2022؛ ويعد الملعب الثامن الذي تم الكشف عن تصميمه وتفاصيله ضمن ملاعب المونديال[7].

في 2 كانون الأول/ ديسمبر 2018 بعد تصريحات قطر: توجيهات أمريكية جديدة و«تعليمات عليا» لإنهاء الأزمة الخليجية، أعلنت قطر انسحابها من منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، اعتباراً من مطلع عام 2019، وعلى الرغم من إعلان وزير الطاقة القطري سعد بن شريده الكعبي أن القرار «يعكس رغبة دولة قطر في تركيز جهودها على تنمية وتطوير صناعة الغاز الطبيعي»، فإن الكثيرين اعتبروا أن القرار قد يكون حمل «طابعاً سياسياً، نظراً لهيمنة السعودية على المنظمة»، وعلق رئيس وزراء دولة قطر السابق، الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، على انسحاب بلاده من «أوبك»، عبر حسابه في «تويتر»، قائلاً: إن «هذه المنظمة أصبحت عديمة الفائدة ولا تضيف لنا شيئاً، فهي تُستخدم فقط لأغراض تضر بمصلحتنا الوطنية»، وعلى الرغم من إنتاجها القليل من النفط، تعتبر قطر ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي بالعالم؛ وتبلغ احتياطيات الغاز فيها نحو 15٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في المكتشف في العالم، ما يجعلها تحتل الثالثة عالمياً من حيث الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي بعد روسيا وإيران[8].

في 22 ديسمبر/ كانون أول 2018 دشنت الدوحة خطاً ملاحياً بحرياً منتظماً يربط بين قطر وعُمان والكويت، وتحديداً بين ميناء الدوحة القطري والشويخ الكويتي وصحار العماني، ووفقاً لموقع «قطر تريبيون»، دشنت الدوحة خطاً ملاحياً بحرياً منتظماً يربط بين قطر وعُمان والكويت من خلال السفينة القطرية «غراند فيري» (Grand Ferry) لنقل

البضائع والمسافرين منفردين أو مع سياراتهم، وسينطلق الخط الجديد خلال أسبوعين من ميناء حمد في الدوحة باتجاه ميناء صحار في سلطنة عُمان وبالعكس، ومن الدوحة إلى ميناء الشويخ في الكويت وبالعكس أيضاً في رحلة تستغرق 20 ساعة[9].

تحليل الممارسات

رغم مرور عام على الأزمة الخليجية، تؤكد صحف ووسائل إعلام دولية أن قطر نجحت في الصمود ثم كسر الحصار ومواصلة مشاريعها الكبرى، ومن أهمها كأس العالم 2022، فضلاً عن نجاح دبلوماسي كبير، فمعظم التوقعات، لا سيما الواردة بتقارير كبريات الصحف الغربية وقت اندلاع الأزمة، كانت تشير إلى صعوبة صمود الدوحة أمام هذا الحصار الخانق، لكن الأخيرة خالفت تلك التوقعات باتخاذ تدابير مؤقتة وأخرى طويلة الأمد، مكنتها من تجاوز الأزمة.

نجحت قطر في كسر الحصار الاقتصادي المفروض عليها والانتصار عليه بعد أقل من أسبوعين من فرضه من خلال تلبية احتياجات الأسواق من السلع الغذائية، وجذب موردين دوليين جدد، خاصة من تركيا واليونان والهند وسلطنة عُمان والكويت وإيران والعراق والمغرب والجزائر وغيرها، كما تدفقت الحاويات على ميناء حمد الدولي محملة بالبضائع والسلع، ونجحت الخطوط القطرية في تكوين جسر جوي لنقل كل السلع المطلوبة بما فيها الماشية والأبقار، فقد تمكنت من خلال خطوط نقل جوي من توفير مختلف البضائع الغذائية التركية، وغيّرت مسارات رحلاتها الجوية؛ لتحافظ على مكانة شركة الخطوط الجوية القطرية، في حين وضعت خططاً طويلة الأمد ببناء موانئ وتنفيذ مشاريع صناعية وزراعية تحقق الاكتفاء الذاتي[10].

الأكثر لفتاً للنظر استمرار قطر في مشاريع كأس العالم 2022؛ إذ توقع البعض توقفها، خاصة أن جميع المواد الأساسية الداخلة في بناء هذه المشاريع كانت تُستورد من السعودية والإمارات، هذا ما أدهش الصحافة العالمية، التي شهدت تحولاً في آرائها حول الأزمة الخليجية، من توقعات برضوخ الدوحة لدول الحصار وعدم تمكنها من الصمود إلى نجاح في كسر الحصار ومواصلة البناء وتنفيذ المشاريع العملاقة، وكان رهان دول الحصار على الجانب الاقتصادي بأن قطر لن تستطيع الصمود؛ لعدم امتلاكها موانئ مناسبة، وتحريم

أجواء وموانئ البلدان الأربعة على قطر، بالإضافة إلى المنفذ البري الوحيد الذي تملكه الأخيرة ويربطها بالسعودية[11].

وكالة أنباء بلومبيرج الاقتصادية، أكدت أن الميزانية التي صدّق عليها أمير قطر، في ديسمبر العام الماضي، أثبتت أن الدوحة نجحت في امتصاص نتائج الحصار، وأضافت أن موازنة 2018 تشير إلى انخفاض العجز العام، وأن الدولة تتوقع أن يصل العجز إلى 28.1 مليار ريال (7.6 مليار دولار)، في حين سجلت موازنة عام 2017 عجزاً بلغ 28.4 مليار ريال، وتنقل الوكالة عن وزير المالية القطري، علي بن شريف العمادي، أن الاتفاق سيزيد إلى 203.2 مليار ريال، بزيادةٍ قدرها ٪2.4 عن آفاق 2017، ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات بنسبة ٪2.9 لتصل إلى 175.1 مليار ريال، وتُعتبر هذه البيانات مؤشراً مهماً على أداء الاقتصاد القطري[12].

في الجانب الاقتصادي أيضاً، تشير صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، حول الحصار المفروض على قطر، إلى أن الدوحة «بدأت تعتاد هذا الواقع الجديد الذي فُرض عليها»، وأوضحت الصحيفة أن قطر عمدت إلى فتح طرق جديدة للتجارة، وأصبحت تختار لنفسها تحالفات جديدة؛ قد تؤثر على توازنات الشرق الأوسط للسنوات القادمة[13].

التحركات القطرية لكسر الحصار اعتمدت من جانب آخر الدبلوماسية، واستغلال علاقات الدوحة الجيدة مع واشنطن ودول عديدة أخرى مؤثرة في الرأي العام العالمي، وهو الأمر الذي جعل من مجلة «فورين أفيرز» الأمريكية تصف الأزمة الخليجية بأنها «معركة دبلوماسية» بين قطر ودول الحصار، وأكدت «فورين أفيرز» أن الدوحة نجحت في كسب هذه المعركة بالجهود الدبلوماسية التي تبذلها لتجاوُز الحصارَين الاقتصادي والسياسي المفروضين عليها من قِبل دول الجوار، خاصةً مع تأكيد أمريكا دعمها الواضح لها ودعوتها بقية الأطراف للتوصل إلى حل توافقي، بحسب رأيها، وأضافت المجلة الأمريكية في عددها الصادر مطلع فبراير 2018، أن الجهود القطرية بدأت تؤتي ثمارها؛ مستدلةً على هذا بـ«احتضان العاصمة الأمريكية، خلال فبراير، حواراً استراتيجياً قطرياً-أمريكياً، أكد فيه كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية العلاقة الوثيقة التي تربط البلدين». وعبَّر وزير خارجية أمريكا السابق، ريكس تيلرسون، عن ذلك حينما قال: إن قطر شريك قوي وصديق فترة طويلة للولايات المتحدة، وإن بلاده تقدِّر هذه العلاقة، وتأمل تعزيز المحادثات لبناء علاقات استراتيجية أعمق[14].

نجاح قطر دبلوماسياً بدا واضحاً من خلال لقاء أمير قطر نظيره الأمريكي بواشنطن في أبريل الماضي 2018، الذي رأته كبرى الصحف الأمريكية تحولاً لافتاً في موقف الرئيس الأمريكي إزاء الأزمة الخليجية، وقالت صحيفة «نيويورك تايمز»: إن الرئيس ترمب أثنى خلال اللقاء على أمير قطر، واصفاً إياه بأنه «صديق عظيم، وهو يتمتع بشعبية كبيرة في بلده، شعبه يحبه»، وتضيف الصحيفة: «لم يكن هذا موقف ترمب من الأزمة الخليجية، فقد أعلن حينها موقفاً مؤيداً لدول الحصار، وقال: إن قطر ممولة للإرهاب؛ وهو ما أدى إلى خلاف بينه وبين وزير خارجيته المقال ريكس تيلرسون، الذي كان يرفض هذه الاتهامات، وتدخَّل من أجل إيجاد حلٍّ للصراع الخليجي»، وعن اللقاء الذي جمع أمير قطر والرئيس الأمريكي، قالت صحيفة «الواشنطن بوست»: إنه «بعد مرور نحو عام على الأزمة الخليجية، لا يبدو أن هناك حلحلة لها، ولكن هناك تغييراً واضحاً في موقف الرئيس ترمب حيالها»[15].

كان مشروع قناة «سلوى»، الذي أعلنت عنه الرياض في أبريل الماضي، محاولة أخرى لاستفزاز قطر، بعد نجاحها في كسر الحصار ونجاح واضح على المستوى السياسي، إذ أعلنت السعودية عن مشروع جديد يتمثل بحفر خندق مائي، يحول قطر لجزيرة معزولة، بقطع الاتصال البري مع السعودية، وتحويل المنطقة المتصلة مع قطر إلى منطقة عسكرية، وعن ذلك، قالت مجلة «فوربس» الأمريكية، التي أكدت أن «قطر صمدت بوجه عاصفة الحصار، وخاب مسعى الدول الأربع التي قررت محاصرتها لدفعها إلى الاستسلام»: إن مشروع قناة سلوى المائية «غير منطقي»، وتابعت المجلة: «على فرض أن الحدود مع قطر ستبقى مغلقة، فإن ذلك سيعني استمرار إغلاق إحدى الأسواق الرئيسة المستهدفة لأي نشاط تجاري أو سياحي، ومن غير المنطقي نقل حركة مرور السفن من الشمال أو الجنوب، وتحويل مسارها إلى قناة مائية ضيقة وبعيداً عن الخليج نفسه»[16].

بعد مرور عام على الحصار، ترى صحيفة «الجارديان» البريطانية أن الحصار منح قطر مزيداً من الثقة لمواصلة بناء نموذجها الثقافي والسياسي بتحدٍّ وإصرار وجرأة، وبيَّنت في تقرير لموفدها إلى الدوحة، تيم أدمز، أن الحصار كان عاملاً محفزاً لتحقيق رؤية قطر على المدى الطويل، وعن الموضوع نفسه، تقول مجلة «فوربس» الأمريكية، باختصار: إن «قطر حقّقت نصراً على جيرانها الذين فرضوا عليها حصاراً منذ نحو عام، ولا يوجد حتى الآن ما يشير إلى أن الجيران الذين حاصروا الدوحة يمكن لهم أن يحقّقوا شيئاً»[17].

التداعيات والتوقعات

استمرار الأزمة على نحو هكذا من شأنه أن يزيد من تصدع المنظومة الخليجية؛ لأن أزمة الخليج الحالية غيرت مفهوم الدفاع الخليجي المشترك، فمن تداعياتها أن قطر من الآن فصاعداً، لن تنظر إلى الدول الخليجية التي أعلنت عليها الحصار باعتبارها دولاً حليفة، بل جيراناً يُشكِّلون تهديداً لأمنها الوطني[18]، ومن المؤكد أن مثل هذه الاعتبارات لن تغيب أبداً عن أذهان صانعي القرار السياسي في دول خليجية أخرى مثل الكويت وسلطنة عُمان، ولعل أهم الخطوات التي أقدمت عليها دول مجلس التعاون الخليجي سابقاً في إطار السياسات الدفاعية، مثل قوات «درع الجزيرة»، أو نظام الدفاع الصاروخي في الخليج، باتت موضع شكٍّ وتطرح العديد من التساؤلات حول آفاقها المستقبلية، ومن المرجح أيضاً أن تثير الأزمة الحالية الشكوك حول العديد من المشاريع الوحدوية بين دول الخليج، وهنا، يمكن القول: إن دولة مثل قطر (في حال بقائها في إطار مجلس التعاون الخليجي)، بالإضافة إلى الكويت وسلطنة عُمان، من المتوقع أن تصبح أكثر تحفظاً أو تدقيقاً تجاه مشاريع التكامل الإقليمي الخليجي[19].

من المرجح استمرار سياسة قطر في الدخول في تحالفات ومحاور جديدة خارج سياق المنظومة الخليجية عبر بوابة صفقات الغاز والسلاح مع روسيا والصين وتفعيل التحالف الاستراتيجي مع تركيا وتفعيل اتفاقية الدفاع المشترك مع طهران.

التطورات الإقليمية والدولية التي تترافق مع استمرار الأزمة الخليجية قد تقود إلى نتائج عكسية لا تصب بالضرورة في مصلحة المملكة العربية السعودية، فلقد باتت دول خليجية مثل قطر، وسلطنة عُمان، وحتى الكويت، تنظر بشكل معلن أو مستتر إلى توجهات الرياض على أنها محاولات لفرض الوصاية السياسية والهيمنة على مصالح جيرانها، وفي هذا السياق، قد تسعى هذه الدول بشكل متزايد للتحوط ضد النفوذ السعودي من خلال تعزيز الروابط مع القوى الفاعلة الأخرى في المنطقة، ولا شك في أن العديد من الدول العربية أو شرق الأوسطية، باتت لديها مخاوف من احتمال استغلال العلاقات الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية.

بات من المرجح تراجع معسكر المقاطعة بشكل تدريجي حيث لم يحقق أياً من أهدافه،

وأبدت الدوحة تمسكاً برفضها للاتهامات الموجهة إليها وأعلنت من جانبها موافقتها على التفاوض دون نوايا مسبقة أو اتهامات مسبقة، وهو السيناريو الذي قد يكون مطروحاً على مائدة الدول الأربع بسبب فشلهم في حصار قطر، وقد يفتح ذلك التفاوض الباب على مصراعيه أمام تنازل الدول الأربع مقابل تنازلات محدودة من الجانب القطري على مائدة المفاوضات حال نجاحها.

لا شك أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي عانت اقتصادياً وما زالت بسب التذبذب في أسعار النفط وهبوط الأسعار الحادة في منتصف العام 2014، وقد دفع تراجع الإيرادات المالية بشكل حاد إلى إعادة النظر في العديد من السياسات الاقتصادية للتأقلم مع الأوضاع الجديدة، في ظل هذه الأوضاع، فإن طول أمد الأزمة الخليجية سيؤدي إلى إلحاق الضرر بالثقة في الأعمال التجارية وضرب فرص نمو الائتمان في المنطقة، وإذا ما رغبت دول المنطقة في اجتذاب أعمال جديدة، والمزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإنها ستحتاج بالتأكيد إلى استعادة الاستقرار وتشكيل بيئة ملائمة للأعمال التجارية، ولا شك أن البينات الإحصائية تشير إلى تضرر سمعة اقتصادات دول الخليج كملاذ آمن للمستثمرين، وتوالي عمليات تخفيض التصنيفات الائتمانية من قبل المؤسسات الدولية، ويلاحظ رجال الأعمال، الذين يعانون بالفعل من التباطؤ الإقليمي الناجم عن انخفاض أسعار النفط، أن الأزمة الخليجية تتسبب أيضاً في إشاعة أجواء عدم اليقين والارتباك وارتفاع في التكاليف، وكلما تصاعدت احتمالات عدم الاستقرار الذي أحدثته ديناميات الأزمة الخليجية، أصبح المستثمرون الأجانب أكثر حذراً وتردداً تجاه أسواق المنطقة.

من المرجح أن تمتد الأزمة الخليجية لتستغرق عام 2019 نتيجة عدم إمكانية التوصل إلى حل توافقي يُرضي جميع الأطراف وفقاً لما توقعته وحدة الاستخبارات الاقتصادية (الإيكونوميست) أن تستمر الأزمة على الأقل حتى العام 2019، وأن تبقى قطر خاضعة للمقاطعة أو الحصار الحالي لعدة سنوات، بشكل يؤدي إلى خسائر اقتصادية لجميع الأطراف بما في ذلك الدوحة(20)، وهذا ما توقّعه وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش حيث قال عبر حسابه في «تويتر» 1/1/2019: «في تقديري أن مقاطعة قطر مستمرة في عام 2019، لأنها مرتبطة بتغييرات واجبة في توجهات الدوحة المخربة، وسيستمر الفشل القطري في فك الإجراءات المتخذة ضدها برغم الكلفة الباهظة»[21]، في المقابل، تشير توقعات مؤسسة «بي إم آي» للأبحاث (BMI Research) إلى أن دولة

قطر قادرة على الصمود في وجه الضغوط السياسية والاقتصادية، نظراً لما تملكه من مصادر للقوة الاقتصادية التي تتمثل في الأصول والاحتياطات المالية الكبيرة، فضلاً عن التحالفات الدولية الوثيقة، والقدرة على إعادة تنظيم طرق النقل والتجارة[22]، بالمحصلة، هذا الوضع له تداعيات سلبية، ولكنه سيقوِّي موقف الدوحة التفاوضي في حال مواصلة الجهود الكويتية والدولية للتوصل إلى حل توافقي في المستقبل[23].

قالت صحيفة «كنتربوان» الفرنسية إن وجود مجلس التعاون الخليجي أصبح موضع تساؤل مع تراكم التوترات بين دول الخليج ، خاصة منذ الأزمة مع قطر. وبين التقرير أن الوضع يبدو سلبيا في ظل فشل المحاولات العديدة للوساطة الخارجية واستمرار رفض الدول الأربع للمصالحة. [24]

وأضافت الصحيفة أن الوقائع تشير إلى أن خطوط الصدع ونقاط التوتر تتزايد بين دول مجلس التعاون ، فمنذ 27 يونيو تدرس محكمة العدل الدولية شكوى مقدمة من قطر ضد الإمارات ، تطالب فيها الدوحة بوضع حد للتمييز الذي يعاني منه مواطنوها منذ بداية الحصار المفروض عليها ، فضلاً عن طلب التعويضات المالية عما لحقها من أضرار مادية و معنوية.

من التداعيات السلبية التي تعاني منها قطر جراء الحصار ارتفاع ديون الحكومة حيث منحت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الإئتماني 14/8/2018 الاقتصاد القطري نظرة مستقبلية سلبية، بسبب ارتفاع ديون الحكومة المستحقة عليها لمصلحة البنوك المحلية إلى 91 مليار دولار، بمعدل زيادة سنوية 29.3 في المئة، ورصيد احتياطيات النقدي الأجنبي بنسبة ٪13.7 إلى 37.5 مليار دولار.وكشف مصرف قطر الإسلامي، وهو أكبر بنك إسلامي في قطر، عن خسائر بلغت قيمتها مليون ريال قطري في صفقة بيع كامل حصته من بنك التمويل الآسيوي الماليزي، التي نفذها لتعويض نقص السيولة وتعثر سداد القروض. وباع مصرف قطر كامل حصته البالغة 60 في المئة في بنك التمويل الآسيوي لمؤسسة التمويل والرهن العقاري في ماليزيا. ورد المصرف المدرج في بورصة قطر في إفصاح تكميلي سبب بيع حصته إلى تدني العائد على الاستثمار.[25]

وفقا لما تناولته مراكز الأبحاث والدراسات الاسرائيلية، الحصار العربي على قطر قد أثر على العديد من النواحي الاقتصادية، فقد ارتفعت الاسعار في دولة قطر نوعا ما وتحديداً بنسبة ٪2، إلى جانب تغير الطرق ووسائل الاستيراد القطرية. فقد زاد الاعتماد

القطري على الواردت التركية والتى قفزت من 36 مليون دولار في مايو 2017م، لتصل إلى 52 مليون دولار في يونيو من نفس العام. [26]

كشفت وكالة «بلومبرج» الاقتصادية الأميركية، عن خسائر قطرية بعد مرور عام على الحصار وقالت إنه على مستوى سوق المال، وصلت الخسارة ٪10 (15 مليار دولار) خلال الأسابيع الأربعة الأولى للأزمة، وجرى تعويض بعضها لاحقاً،فيما بلغت خسارة قطاع العقار ٪9.9. وأضافت أنه في مجال إغلاق الحدود الجوية والبرية والبحرية، تراكمت الخسائر، حيث وصلت في بعض التقديرات إلى 85 مليار دولار، متضمنة إلغاء ٪25 من الرحلات الجوية من وإلى الدوحة، مضافاً لها خسارة قطاع السياحة بحوالي 600 مليون دولار حتى نهاية عام 2017. كما أشارت إلى تراجع معدل نمو الناتج المحلي بحوالي ٪60 مقارنة مع عام 2016، جراء هروب الاستثمارات والودائع، وتراجع العوائد، فضلاً عن المديونيات في حسابات شراء الأسلحة وتوسيع القواعد العسكرية، والتي قدرتها دراسات مصرفية بنحو 108 مليارات دولار.[27]

كذلك من الأضرار والخسائر الاقتصادية التي تكبدتها قطر جراء الحصار «فقدان البنوك القطرية نحو 40 مليار دولار من التمويلات الأجنبية بحسب صندوق النقد الدولي، كما تراجعت الاحتياطات الأجنبية لمصرف قطر المركزي، حيث هبطت 17 في المئة منذ بداية الأزمة، لتصل إلى أقل من 37 مليار دولار بعد أن كانت أكثر من 45 مليارا في عام 2016. وأظهرت بيانات المركزي القطري ارتفاع ودائع حكومة قطر وشركات القطاع العام بنحو ملياري دولار و100 مليون لتصل الى 84 مليار و900 مليون دولار في شهر مارس فقط، وذلك لتغطية نزوح رؤوس الأموال من البنوك القطرية وتهاويها امام الخسائر المتلاحقة».[28]

من المرجح أنه كلما طال أمد الأزمة الخليجية واستفحلت ساهم ذلك في تغيرات جيوستراتيجية إقليمية، منها تبدلات قد تشهدها المحاور والاستقطابات الإقليمية. حيث إن استمرار إغلاق الحدود العربية للدول المقاطعة أمام قطر سيؤدي إلى تأسيس شبكة علاقات اقتصادية قوية مع طهران، إضافة إلى مصالح سياسية تنشأ نتيجة لذلك ولعوامل أخرى. ومن جانب آخر، فإن بقاء أبواب الأزمة مفتوحة على مصراعيها يدفع تركيا لمزيد من الاصطفاف إلى جانب قطر، مما سيؤثر – في الأغلب – سلبا على علاقات تركيا مع بقية أطراف الأزمة.

الخلاصة أن الأزمة الخليجية غيرت وجهة الرياح بما تشتهي السياسة الإيرانية، وأنتجت تطورات وتفاعلات معقدة للغاية، ليست في صالح البيت العربي الخليجي. كما أن الشماعة الإيرانية – التي تحاول دول وقوى عربية ودولية توظيفها لتمرير قرارات وإجراءات ضد معارضيها– فقدت فاعليتها ولم تعد تُجدي نفعا لاسيما أن معظم دول الخليج لها علاقات وشراكات اقتصادية قوية ولايمكن المساس بها أو اقحامها في تجاذبات السياسة كتلك التي بين عمان وإيران ، وكذلك الامارات وإيران.

الهوامش

(1) اتفاق تعاون عسكري بين تركيا وقطر يسمح بنشر قوات مشتركة، الخليج أونلاين ، goo.gl/wkdAuN

(2) السعودية ترفض مقترحاً قطرياً بإنشاء تحالف أمني، الحياة، goo.gl/nN5iHJ

(3) ديمدكس 2018 يفتح شهيّة قطر على مزيد من التسلّح، الخليج أونلاين، http://bit.ly/2QedYg1

(4) مجلس الشورى القطري يوافق على مشروع قانون بشأن بطاقة الإقامة الدائمة لغير القطريين، القدس العربي، وكالات، goo.gl/BFTB3f

(5) أمير قطر يصدر قوانين حول الإقامة الدائمة وتنظيم اللجوء؟ جريدة الأنباء الكويتية، goo.gl/1pne7n

(6) الاتحاد الدولي لنقابات العمال: قطر نموذج يحتذى في مجال حماية حقوق العمال، الشرق القطرية، goo.gl/yjhHGh

(7) قطر 2017: كسر الحصار وأرقام قياسية، العربي الجديد، goo.gl/zfupzc

(8) قطر تكشف تصميم «لوسيل» أكبر ملاعب مونديال 2022، وكالة الأناضول، goo.gl/ekvbR7

(9) مشروع جديد بين قطر والكويت وسلطنة عُمان، سبورتينك عربي، goo.gl/k1u4mL

(10) بعد عام على الحصار.. الصحافة الغربية: قطر تنتصر، الخليج أونلاين، goo.gl/H3L8TT

(11) بعد مرور عام على الأزمة مع قطر.. هل نجحت دول الحصار؟ عربي 21، goo.gl/qu7A8J

(12) ما بعد كسر حصار قطر... تساؤلات المستقبل، مصطفى عبد السلام، العربي الجديد، goo.gl/PFkrch

(13) الاقتصاد الذكي.. كيف نجح اقتصاد قطر بكسر الحصار؟ فيديو ميدان، goo.gl/QqGVnr

(14) رصد ملامح بدء انهيار الاقتصاد السعودي، انظر: حوار مع الدكتور عصام عبد الشافي حول مؤشرات أساسية لانتصار قطر اقتصادياً على دول الحصار، لوسيل، goo.gl/LFJHGx

(15) https://www.newyorker.com/magazine/2018/06/18/donald-trumps-new-world-order

(16) https://thepeninsulaqatar.com/opinion/05/07/2017/Failures-besiege-blockading-countries

(17) http://www.alterinter.org/spip.php?article4610

(18) Estebari، Amir Hossein، «Conflict with Qatar and Unforeseen Consequences for Saudi Arabia»، Iran View، 26 July 2017. https://goo.gl/VTUk4M

(19) الأزمة الخليجية وتداعياتها على مستقبل مجلس التعاون ؟د. ناصر التميمي، الجزيرة نت، goo.gl/BEcQVJ

(20) Political Risk Analysis – Gulf Crisis: Has Saudi Arabia Miscalculated? Scenarios and Implications», BMI Research، 9 June 2017. https://goo.gl/8X1J5p

(21) قرقاش: «الأزمة الخليجية» ستستمر في 2019، الحياة السعودية، goo.gl/w4T6DB

(22) No end in sight: The GCC–Qatar crisis», The Economist Intelligence Unit، July 2017. https://goo.gl/C7rpbU

(23) Karlin، Mara and Dalton، Melissa، «It's Long Past Time to Rethink US Military Posture in the Gulf», Defence One، 2 August 2017. https://goo.gl/6EKYQh

(24) صحيفة كنتربوان الفرنسية: حصار قطر تسبب في تداعيات سلبية على كامل المنطقة ، الشرق القطرية ، https://www.al-sharq.com/article/

(25) الحصار الخليجي يفاقم خسائر قطر الاقتصادية ، إيلاف ، https://elaph.com/Web/Economics/2018/2/1190407.html

(26) تداعيات حصار قطر: منظور إسرائيلي ، محمد أبوسعده ، المعهد المصري للدراسات ، goo.gl/5DyM6d

(27) «بلومبرج»: خسائر قطر «ثقيلة ومرعبة».. بالمليارات ، صحيفة الاتحاد ، goo.gl/veFJBk

(28) اقتصاد قطر.. انهيار مستمر والقادم أسوأ ، سكاى نيوز عربية ، goo.gl/E5ocN5

الكويت في 2018
بين أزمة السيولة والسيول

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير
الإشراف: محمد سالم الراشد

شهد عام 2018 العديد من الأحداث والأزمات السياسية والاقتصادية والتعليمية في الكويت، حيث بدأ بأزمة السيولة وانتهى بأزمة السيول، وما بينهما أحداث كثيرة وتحولات وتغيرات، نرصدها في هذا التقرير ونسلط الضوء على أبعادها وتداعياتها، لكن تبقى أزمة السيولة الأبرز على مستوى البلاد، بالإضافة إلى انطلاق المرحلة الثانية من تقسيم السوق الكويتية.

أزمة عجز الميزانية

استهلت الكويت العام، بالإعلان عن ميزانية العام المالي 2018 – 2019، التي توقعت فيه أن تبلغ المصروفات الإجمالية نحو 21.5 مليار دينار، وإجمالي إيرادات بنحو 15.1 مليار دينار، بعجز مالي يتجاوز 6 مليارات دينار، حيث جاءت التقديرات على أساس سعر 50 دولاراً لبرميل النفط.

على الرغم من العجز المُقدر مطلع العام، فإن البيانات المالية الرسمية للكويت كشفت أواخر نوفمبر 2018، عن تحقق فائض في الموازنة خلال 7 أشهر بقيمة ملياري دينار تقريباً (9.5 مليار دولار).

وكشف تقارير اقتصادية أن ميزانية الكويت سجلت عجزاً بنحو 20 مليار دينار في 4 سنوات مالية، للسنوات من 2014/2015 حتى 2017/2018، أي منذ انخفاض أسعار النفط منتصف 2014، حيث سجلت أكبر عجز في العامين الماليين 2015/2016 و2016/2017 بمبلغ 5.9 مليار دينار، فيما سجل العام المالي 2014/2015 أقل عجز بمبلغ 2.7 مليار دينار.

وأظهرت التقارير أنه خلال النصف الأول من العام المالي الحالي 2018/2019 حققت الكويت أول فائض في ميزانيتها منذ انخفاض أسعار النفط، حيث سجلت فائضا بلغ 2.2 مليار دينار، وذلك بعد استقطاع مليار دينار لاحتياطي الأجيال القادمة[1].

وتشير البيانات الرسمية إلى أنه تزامناً مع العجز المالي الذي تم تحقيقه على مدار

الأعوام الماضية، قامت الكويت بتحويل الكويت نحو 18.5 مليار دينار إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة، وهو ما يشير إلى تقارب كبير بين رقم العجز المجمع بآخر 4 سنوات وحجم الأموال التي تم تحويلها إلى احتياطي الأجيال القادمة.

وبينت أن المبالغ التي تم تحويلها إلى صندوق الأجيال، تقسم إلى: 7.9 مليار دينار بنهاية العام المالي 2013/2014، و6.2 مليار دينار بنهاية العام المالي 2014/2015، و1.4 مليار دينار بالعام المالي 2015/2016، و1.3 مليار دينار بالعام المالي 2016/2017، و1.6 مليار دينار بالعام المالي 2017/2018.

وبحسب تقرير لوكالة «فيتش»، نشر في شهر يوليو 2018، فإن حجم احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام للكويت يبلغ نحو 178 مليار دينار، وحيث إنه معلن رسمياً عن أن حجم الاحتياطي العام للكويت يبلغ نحو 26 مليار دينار، فذلك يعني أن حجم احتياطي الأجيال القادمة بحدود 152 مليار دينار[2].

وخلال الأعوام الـ4 الماضية، تقلصت إيرادات الكويت بنحو ٪50 لتنخفض من 31.8 مليار دينار في العام المالي 2013/2014 إلى 15.9 مليار دينار في العام المالي 2017/2018، وقد قابل هذا التراجع الكبير في الإيرادات ارتفاع المصروفات بنسبة ٪2 من 18.9 مليار دينار في العام المالي 2013/2014 إلى 19.2 مليار دينار في العام المالي 2017/2018.

وتُعد أسعار النفط محُركاً رئيساً في اقتصادات الخليج، وخاصة الكويت، التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على النفط؛ وبالتالي فإن الإجراءات التي اتبعتها منظمة أوبك بخصوص خفض الإنتاج لتحقيق التوازن بين العرض والطلب من أكثر المؤثرات على الاقتصاد الكويتي.

وأدى انخفاض أسعار النفط إلى تحقيق عجوزات في الموازنة العامة للدولة خلال الـ4 سنوات الماضية، حيث يرجع ذلك إلى مساهمة النفط في إيرادات الموازنة العامة للكويت بنسبة تزيد على ٪90، ويقابل ذلك زيادة بالمصروفات خاصة في الباب الأول، بالإضافة إلى عدم العمل على تنويع مصادر الدخل أو إجراء حزمة إصلاحات مالية واقعية.

أزمة العمالة الفلبينية

تعتبر أزمة العمالة الفلبينية مطلع 2018، من أبرز المحطات التي واجهتها الكويت،

حيث تطورت العلاقات بين البلدين، بعدما فرضت الفلبين حظراً جزئياً على سفر عمالها إلى الكويت؛ إثر العثور على جثة عاملة منزلية فلبينية مقتولة ومحفوظة في ثلاجة في الكويت، وتصاعدت قضية العمالة الفلبينية في البلاد، وشهدت تطورات متلاحقة، كما فرضت تحركات دبلوماسية غير مسبوقة في هذا الشأن، إثر إعلان السلطات في مانيلا «تعليق إرسال رعاياها للعمل في الكويت».

وكان من اللافت تصريح الرئيس الفلبيني رودريغو دوتيرتي الذي حمل نبرة حادة، إذ قال حسب وكالات أنباء دولية: «لا نريد شجاراً مع الكويت، ونحترم العلاقات المشتركة، لكن عليها أن تفعل شيئاً تجاه الانتهاكات الجنسية التي تتعرض لها فتياتنا»[3].

وتعمقت الأزمة بشكل إضافي بعدما أمرت السلطات الكويتية في أبريل 2018 سفير مانيلا بالمغادرة على خلفية تسجيلات مصورة أظهرت موظفي السفارة الفلبينية يساعدون العمال على الهروب من أرباب عمل يعتقد أنهم يسيؤون معاملتهم.

واعتذرت الفلبين على التسجيلات المصورة، لكن السلطات الكويتية أعلنت أنها ستطرد سفير مانيلا وتستدعي سفيرها من الدولة الواقعة في جنوب شرق آسيا.

وتشير إحصاءات وزارة الخارجية الفلبينية إلى أن أكثر من 250 ألف فلبيني يعملون في الكويت معظمهم في مجال العمالة المنزلية.

وبعد مباحثات وسجالات وتصريحات من الطرفين هدأت عاصفة التوتر بين الكويت والفلبين في منتصف العام، بعدما وقعت الدولتان، مطلع مايو الماضي 2018، اتفاقاً لتنظيم العمالة المنزلية، تلاه رفع مانيلا الحظر على سفر عمالها إلى الكويت.

أزمة الشهادات المزورة

تصاعدت مجدداً أزمة الشهادات المزورة في الكويت بعدما أحالت الحكومة في يوليو/ تموز 2016، إلى النيابة العامة 270 مزوراً لشهادات طب وهندسة يعمل أغلبهم في القطاع الخاص، حيث فتحت قضية شهادات التعليم الجامعي المزورة في الكويت الباب على مصراعيه أمام حملة تدقيق في شهادات الموظفين بالقطاعات الحكومية، بعد أن أعلنت وزارة التعليم العالي اكتشاف شهادات جامعية مزورة من مصر، وإلقاء القبض على وافد مصري يعمل في الوزارة متواطئاً في الجريمة في يوليو/ تموز 2018.

واستجابة لمطالبات نيابية وشعبية، كلف مجلس الوزراء وزير التربية والتعليم العالي حامد العازمي –وجهات حكومية أخرى– بالعمل كلجنة لمتابعة القضية، وإحالة كل من يثبت ضلوعه فيها إلى القضاء.

وشكل وزير الصحة الشيخ باسل الصباح لجنة لتدقيق ومراجعة الشهادات الجامعية لموظفي الوزارة من أطباء وممرضين وصيادلة وفنيين وإداريين، كويتيين ووافدين، لا سيما تلك التي نالوها بغير طريق البعثات، كما امتدت حملة التدقيق إلى جهات أخرى بينها الهيئة العامة لذوي الإعاقة[4].

وأعلنت وزارتا التربية والتعليم العالي أنهما قدمتا 40 بلاغاً إلى النائب العام بشأن شهادات جامعية جرى تزويرها خلال 2018

وفي وقت سابق من العام 2018، تم تحويل أصحاب ثماني شهادات في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب إلى النيابة العامة بناء على توصيات لجنة شكلت لهذا الغرض، وألقت السلطات القبض على مواطن شاب متخصص في بيع الشهادات المزورة من دول عربية مقابل 12 ألف دولار للشهادة الواحدة تدفع بالتقسيط.

وقال المتهم أمام النيابة العامة: إنه جمع ثلاثة ملايين دينار كويتي (10 ملايين دولار) خلال سنتين فقط، بعد بيعه 600 شهادة لنخب سياسية وأكاديمية في البلاد.

وباشرت النيابة العامة التحقيق في القضية بعد إحالة عدد من الوافدين والكويتيين المتهمين في القضية، وبلغت طلبات الضبط والإحضار العشرات، لكثرة بلاغات وزارتيْ التعليم العالي والتربية المتعلقة بتزوير شهادات مختلف المراحل متوسطة وثانوية وجامعية، ومن دول عربية وأجنبية.

تقسيم السوق الكويتية

في بداية أبريل 2018، دخلت بورصة الكويت مرحلة جديدة من خلال تقسيم السوق إلى 3 أسواق، هي: السوق الأولى، والسوق الرئيسة، وسوق المزادات، إلى جانب تطبيق الكتيب الجديد لقواعد البورصة، فضلاً عن إلغاء المؤشرات الحالية وإطلاق مؤشرات جديدة مع تطبيق جدول الرسوم الجديد، وإطلاق خدمة BUY-IN BOARD بما يسمح بشراء الأسهم لتغطية البيع من دون توافر الأسهم، وكذلك تطبيق القواطع السعرية على

السوقين الأولى والرئيسة وعلى الأسهم منفردة، والتحويلات الإلكترونية للتوزيعات، وآلية ربط جديدة بين السوق وشركات الوساطة(5).

وارتأت بعض شركات الأبحاث أن عملية التقسيم مهمة وإيجابية فيما يتعلق بتعزيز التداولات بالبورصة وتشجيع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار بالأوراق المالية، إلا أن ذلك لن يكون كافياً إذا لم يصاحبه اقتصاد قوي قادر على المنافسة العادلة ويتمتع بشفافية كافية، ومحاربة الفساد بكافة أشكاله.

كما يُعد اكتمال المرحلة الأولى من إدراج بورصة الكويت بمؤشر «فوتسي» راسل في 20 سبتمبر 2018، وتبعه في 20 ديسمبر إتمام المرحلة الثانية من الترقية ودخول حيز التنفيذ الفعلي بجلسة 24 ديسمبر 2018؛ الأمر الذي وضع الكويت على خريطة الاستثمارات العالمية.

وتم الإعلان عن انطلاق نظام جديد للتداول في البورصة، خاص بتداول الأوراق المالية غير المدرجة (OTC)؛ وهو النظام الذي ابتكرته شركة بورصة الكويت لخلق منصة تداول ممكنة كلياً تتسم بالمصداقية والعدالة.

ورغم قناعة الكثيرين بأهمية نظام «OTC» في تطوير طريقة التعامل في البورصة الكويتية، فإن هناك شريحة من المحللين ارتأت أنه مجرد استنساخ للتقسيم القديم للسوق ولكن بمسميات جديدة.

أزمة المعارضة وحكم محكمة التمييز

في8 يوليو2018 ختمت قضية دخول مجلس الأمة التي وقعت في 2011 فصلها الأخير بعد سبع سنوات تناولت فيها عدة محاكم كويتية القضية، وتباينت الأحكام بين البراءة والسجن لمدد تصل إلى تسع سنوات، قبل أن تنهي محكمة التمييز القضية بقرارها ،حيث قضت محكمة التمييز بحكمها النهائي في القضية التي اتهم فيها 70 شخصاً غالبهم من النشطاء السياسيين وأعضاء البرلمان السابقين والحاليين، بسجن 13 متهماً لمدة ثلاث سنوات.

وتعود القضية اقتحام مجلس الأمة إلى السادس عشر من نوفمبر عام 2011، عندما دخل نحو ستين سياسياً يتقدمهم عدد من النواب السابقين مجلس الأمة الكويتي، في

حركة احتجاجية على ما كان يُعرف حينها بقضية المال السياسي، واتهام عدد من النواب بتلقي رشاوي من الحكومة.

وقضت المحكمة بالامتناع عن النطق بعقاب أغلبيتهم، وبراءة عدد آخر من تهمة اقتحام مجلس الأمة وتخريب الممتلكات العامة إبان الاحتجاجات الشعبية ضد رئيس مجلس الوزراء ، لتطوى بذلك صفحة أكبر قضية سياسية عاشتها الكويت منذ الغزو العراقي عام 1990، لكنها فتحت أبواباً أخرى على الحكومة والحياة السياسية في الكويت.

وحكمت المحكمة بالسجن لمدة ثلاث سنوات وستة أشهر بحق كل من وليد الطبطبائي، خالد الطاحوس، جمعان الحربش، فيصل المسلم، مبارك الوعلان، سالم النملان، مسلم البراك وفهد الخنة، وهم نواب سابقون وحاليون، وكذلك بحق مشعل الذايدي، راشد العنزي، ناصر فراج المطيري، محمد الدوسري، عبد العزيز المنيس، من قادة المعارضة الشباب، وحبس عبد العزيز المطيري ومحمد البليهيس ونواف نهير مدة عامين مع الشغل. وقررت المحكمة الامتناع عن عقاب 31 متهماً، مع تغريمهم مبلغاً قدره ألف دينار كويتي (ما يعادل ثلاثة آلاف دولار أميركي) وبراءة 17 متهماً آخرين.[6]

ووفقا لأراء عدد من الخبراء الدستوريين فإن الحكم الذي جاء ضد النواب السابقين والحاليين بالسجن مدة ثلاث سنوات وستة أشهر، هو عقوبة جناية تمنع من حصل عليها من الترشح لانتخابات مجلس الأمة مستقبلاً، أي أن المستقبل السياسي لقادة المعارضة قد انتهى قانونياً.[7]

أزمة السيول وتهالك البنى التحتية

كانت أزمة السيول التي تعرضت لها الكويت في مطلع نوفمبر 2018، هي الأبرز خلال العام، حيث استمرت الأزمة طوال الشهر تقريباً، لتُخلف بعد انتهائها العديد من الأضرار البشرية والمادية، التي على إثرها تقدم وزير الأشغال حسام الرومي باستقالته، واتخذ مجلس الوزراء عدداً من القرارات لمواجهة التداعيات التي أعقبت السيول التي ضربت البلاد بما في ذلك الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية، وكلف المجلس وزير الأشغال العامة، حسام الرومي، بإعداد بلاغ إحالة على النيابة بالمخالفات الواردة في تقريري اللجنة البرلمانية بشأن الكشف عن الطرق السريعة المنفذة والطرق التي تمت

صيانتها حديثاً، وقرر المجلس استبعاد الشركات والمكاتب الهندسية المصممة والمنفذة لمشاريع الإسكان والبنية التحتية والطرق التي أصابها الخلل بسبب الأمطار، مع عدم السماح بمشاركتها في مشاريع جديدة قبل إبراء ذمتها.

وأوكل المجلس الوزراء إلى فريق حكومي معالجة تداعيات مشكلة الأمطار من أجل التأكد من سلامة المساكن ذات الأضرار الإنشائية الجسيمة وتوفير سكن مؤقت لأصحابها، وتحديد أوجه القصور والمسؤولين عنها وسبل محاسبتهم، تقييم التجربة، دراسة مسارات السيول، واستقدام خبرات عالمية لتقييم الإجراءات القائمة وتطوير الخطط الوقائية، وإعداد نماذج استقبال طلبات التعويض عن الأضرار.

وعلى إثر هذه الأزمة، تقدم النائب في مجلس الأمة الكويتي شعيب المويزري باستجواب رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، ودعا المويزري رئيس مجلس الوزراء إلى أن «يُثْبت للشعب أن الوزارات والإدارات الحكومية لم تفشل في إدارة ومواجهة أزمة هطول الأمطار»، وطالب باستقالة الحكومة مجتمعة، وعدم الاكتفاء باستقالة وزير الأشغال[8]، وأحدث تحول الاستجواب إلى اللجنة التشريعية بمجلس الأمة أزمة سياسية في المجلس، حيث أثارت هذه الإحالة انتقادات من جانب نواب اتهم بعضهم الحكومة بالهيمنة على مجلس الأمة، في حين دافع آخرون عن الخطوة.

تحليل تداعيات الأزمات

1 – فيما يتعلق بأزمة عجز الميزانية، أصبح الاتجاه السائد لدى معظم دول مجلس التعاون الخليجي تكثيف الاعتماد على السحب من الاحتياطيات العامة، لسد العجز المتوقع في موازناتها، بحسب خبراء ومحللين اقتصاديين، في ظل استمرار التراجع الحاد وتقلب أسعار النفط، المصدر الرئيس للإيرادات الحكومية، و«تشير قاعدة بيانات البنك الدولي إلى أن دول مجلس التعاون الست (المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، عُمان، الإمارات) لديها احتياطيات من النقد الأجنبي المقومة بالدولار الأمريكي، بما قيمته 904.1 مليار دولار»[9]، ويشكل هبوط أسعار النفط إلى نحو 30 دولاراً للبرميل مشكلة كبيرة لدى مصدري النفط في المنطقة، وأدى ذلك إلى تراجع العائدات الحكومية بشكل كبير، وتزايد عجز الميزانية، ما دفع بعض حكومات الخليج إلى السحب من الاحتياطي العام لدعم اقتصاداتها، وبحسب البنك الدولي، لدى السعودية والكويت وقطر والإمارات احتياطيات نقدية كبيرة، تمكنها من تحمل عجز الميزانيات خلال السنوات الأربع أو الخمس المقبلة، لكن ليس بعد ذلك.

2 – تعكس البيانات الحكومية الصادرة في الكويت الأسباب الحقيقية وراء تراجع عجز الميزانية بشكل كبير، التي تمثلت في ارتفاع سعر برميل النفط، وتجاوز حاجز 70 دولاراً، مقارنة مع نحو 55 دولاراً قبل 3 أشهر من العام نفسه؛ ما يعني زيادة في فاتورة صادرات النفط للكويت، وبالتالي ارتفاع حجم الإيرادات النفطية التي تشكل نحو أكثر من ٪90 من إجمالي إيرادات الميزانية، وتحمل الموازنة الحالية 2018/2019، عجزاً مقدراً بنحو 6.5 مليار دينار (21.5 مليار دولار) بعد استقطاع نسبة احتياطي الأجيال القادمة، وحسب وزير المالية نايف الحجرف، يصل إجمالي الإيرادات المقدر في الموازنة 15 مليار دينار (49.6 مليار دولار)، في حين بلغت تقديرات المصروفات 20 مليار دينار (66.2 مليار دولار) على أساس متوسط سعر مقدر بـ50 دولاراً لبرميل النفط الكويتي[10].

3 – تأتي موازنة العام الحالي في الكويت تحت شعار «ضبط الإنفاق خطوة نحو الإصلاح المالي»، وتحمل في طياتها عدداً من التحديات، وجاء العجز المقدر بموازنة 2018/2019، بانخفاض نسبته ٪18 مقارنة بالعجز المتوقع في موازنة 2017/2018؛ حيث جاءت الإيرادات النفطية على أساس إنتاج يومي للنفط الكويتي قدره 2.8 مليون برميل يومياً على أساس متوسط سعر للبرميل الكويتي قدره 50 دولاراً، وارتأت وزارة المالية تحديد سعر نفط متحفظ عند 50 دولاراً للبرميل لتقدير الإيرادات النفطية خلال موازنة 2018/2019، تماشياً مع نهجها في موازنة 2017/2018، التي قدرته بـ45 دولاراً للبرميل، يشار إلى أن الكويت باعت سندات دولية بـ8 مليارات دولار في 13 مارس/آذار 2017، في إطار خططها للسيطرة على عجز الموازنة وإصلاح المالية العامة، وهو ثالث أكبر إصدار دولي في منطقة الخليج[11].

4 – فيما يتعلق بأزمة العمالة الفلبينية في الكويت هي أزمة ذات بعد حقوقي وآخر اجتماعي، ثم أخذت بعداً سياسياً بفعل التوتر والضغط الشعبي الكويتي من جهة، وبفعل تصريحات الرئيس الفلبيني من جهة، وتعمقت بفعل التجاوزات التي اعتبرتها الكويت انتهاكاً للسيادة على أراضيها بسبب بث مقطع فيديو لتهريب عاملة فلبينية من منزل كفيلها بواسطة أفراد من سفارة بلادها، ولا شك أن ملف تعامل الكويت مع العمالة الوافدة لم يشهد توترات مع بقية الجنسيات المقيمة في الكويت باستثناء أزمة العمالة الفلبينية بفعل حسن معاملة الشعب الكويتي حكومة وشعباً للوافدين، ولا يمكن القياس على الحالات الاستثنائية.

5 – تشكل أزمة الشهادات المزورة في الكويت عدة أبعاد بعضها متعلق بمنظومة خاصة للفساد متجذرة في البلاد من جهة، لأن العبث بمنظومة التعليم عبث بالدولة والمجتمع وبأمنهما الوطني، وليست المشكلة في الضغط على أضعف حلقاتها، وهو ذلك الوافد المزور أو المشارك في جريمة التزوير، بل الأهم كشف منظومة التزوير والفساد ومن يديرهما ومن يحميهما ومن يتربح من ورائهما ومن يشوش على قضاياهما.

6 – قضايا التزوير تشكل ظاهرة ممتدة لها انعكاساتها في مختلف مجالات الحياة في المجتمع الكويتي، فمن خلال الرصد يتبين أنها ليست قاصرة على تزوير الشهادات العلمية، فهناك تزوير الجناسي – تزوير التقارير الطبية أو الطبيات– الأبحاث العلمية المسروقة التي يحصل أصحابها على درجات علمية رفيعة (من مدرس إلى أستاذ

مساعد أو مشارك إلى أستاذ)، وهي درجات لا يستحقونها ويتقلدون بها مناصب مستفيدين من المال العام دون وجه حق – تزوير مستندات المناقصات – تزوير الأنساب – تزوير شهادات المنشأ للمنتجات التجارية – تزوير رخص القيادة لمن لا تنطبق عليه شروطها – تزوير الإقامات أو تجارة الإقامات وجلب العمالة على مؤسسات وهمية أو غير موجودة أصلاً – شراء الأصوات الانتخابية – قضية غش الطلاب في الاختبارات والأسوأ من غش الطلاب هو دعم بعض الأهالي لأبنائهم وتشجيعهم على تلك الظاهرة بل واحتجاج الأهالي على وزير التربية عندما اتخذ قرارات بنقل مديري المدارس أثناء فترة الاختبارات – تزوير شهادات الإعاقة للحصول على ما توفره من مزايا مالية وغير مالية بدون وجه حق – تزوير تقارير العلاج بالخارج على نفقة الدولة لغير المستحقين – تزوير الحيازات الزراعية – تزوير بصمات الدوام – الحصول على دعم العمالة الصوري وهو أقرب ما يكون للتزوير.. وكثير من المظاهر التي تتعلق باستحلال المال العام وأخذه بدون وجه حق، وتمثل قضايا التزوير عامة وقضية تزوير الشهادات العلمية رأس جبل الجليد العائم، فالظاهرة أعمق جذوراً وأشد تأثيراً مما يتم تناوله في الصحف المحلية الكويتية التي تعج بمثل هذه الأخبار من حين لآخر، والظاهرة هي فرع عن المرض الأخطر الذي يفت في عضد المجتمعات والدول وهو مرض الفساد وسيطرة المتنفذين على كثير من مؤسسات القرار والتأثير في الدولة والمجتمع.

7 – فيما يتعلق بتداعيات وانعكاسات أزمة البورصة وتقسيم السوق الكويتية إلى ثلاثة أسواق رئيسة، نجد أنه بناء على أداء السوق والشركات خلال العامين الماضيين، فقد تحددت القيمة السوقية الدنيا للشركات المدرجة في السوق الأولى في عام 2017 بنحو 144 مليون دينار، مقابل 119 مليوناً في عام 2016، ليكون الحد الأدنى للسيولة على أسهم السوق الأولى 90 ألف دينار مقابل 68 ألفاً في عام 2016، في حين أن الحد الأدنى للسيولة لأسهم السوق الرئيسة 22.5 ألف دينار، مقارنة بـ17 ألفاً في العام السابق عليه[12].

8 – عدد الشركات التي ستدرج في السوق الأولى 16 سهماً، وتعتبر «الأولى» هي سوق النخبة التي تستهدف الشركات الممتازة ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة، وستخضع شركاتها إلى مراجعة سنوية لمعرفة مستوى أدائها ومستوى التداول في أسهمها خلال عام كامل ليحدد بعد ذلك تصنيفها للعام المقبل، وما إذا

كانت ستبقى ضمن السوق الأولى، أم أنها ستتم إعادة تصنيفها إلى السوق الرئيسة أو سوق المزادات، والشركات المدرجة في هذه السوق مبدئياً هي: «الوطني» و«الخليج» و«الدولي» و«برقان» و«بيتك» و«بوبيان» و«المشاريع» و«المباني» و«الصناعات الوطنية» و«بوبيان للبتروكيماويات» «وأجيليتي» و«زين» و«جي إف إتش» و«الأهلي المتحد» وبنك وربة، و«ميزان»[13].

9 – توقعت مصادر بورصوية اشتعال المنافسة بين الشركات المدرجة داخل الأسواق الثلاث للحفاظ على بقائها بالسوق المدرجة فيها سواء الأولى أو الرئيسة، والسعي للترقية للسوق الأعلى فيما تكافح الأخرى من أجل عدم الهبوط، تلك المنافسة ستجعل تلك الشركات تسعى لجذب السيولة المتداولة إليها، سواء من خلال التحرك عبر صناع السوق أو بالتدخل من خلال محافظ وصناديق تابعة لنفس المجموعة، وهو ما سيدخل لا محالة سيولة جديدة للسوق.

10 – المرحلة المقبلة تتطلب حدوث تغيير كبير في ملكيات الشركات نحو التخلي عن سيطرة كبار الملاك عن جزء من أسهمهم لتنشيط التداولات على أسهم شركاتهم، علماً بأن عدداً كبيراً من الشركات المدرجة خصوصاً في السوق الرئيسة نسب الملكيات فيها تتجاوز ٪70 وربماً ٪90 في بعض الشركات، ومع ترقية بورصة الكويت على مؤشر «فوتسي» وما يعنيه ذلك من استقطاب سيولة للسوق ستتركز في معظمها على أسهم السوق الأولى، لا سيما أن معظم الشركات الواردة في قائمة البورصة لهذه السوق جاءت ضمن قائمة «فوتسي» للأسهم الكويت المحتمل إدراجها على مؤشرها.

11 – فيما يتعلق بأزمة المعارضة الكويتية بعد أحكام محكمة التمييز التى صدرت بحق رموزها ، والقضاء على مستقبلهم السياسي وفقا لأراء عدد من الخبراء الدستوريين ، حيث إن المعطيات الواضحة حتى الآن تقول إن مَن صدرت بحقهم أحكام قضائية باتوا خارج المشهد السياسي الكويتي، فمن المتوقع أن تستمر حالة الهدوء النسبي بين الحكومة والمعارضة التي اهتزت صفوفها وغاب رموزها عن المشهد السياسي لحين ، على أمل أن القضية لم تنتهِ بصدور الحكم، لأنه ما زال هناك أمل بإصدار قانون عفو أميري ينزع فتيل الأزمة والاحتقان المكتوم ويزيل آثاره السلبية على المستوى السياسي والاجتماعي . وإذا لم يحدث أي أمر يغيّر هذا الوضع، فإن الدستور الكويتي يحرم المدانين من الترشح إلى مجلس الأمة لمدة خمس سنوات، وبالتالي سيكونون مجبرين

على التوقف عن العمل السياسي طوال تلك الفترة.

12- فيما يتعلق بأزمة السيول والأمطار التي تعرضت لها الكويت مطلع نوفمبر 2018، نجد أنها كشفت عن تهالك البنية التحتية في العديد من محافظات الكويت، وعدم جهوزية الحكومة لمثل هذه الأزمات الطارئة وإن تداركت الحكومة الأمر سريعاً، وتعاونت كافة أجهزة الدولة بوضع خطة طوارئ عاجلة،ونجحت بالفعل في التعامل مع الموجة الثانية من السيول والأمطار،إلا أن الأزمة كشفت عن منظومة من الفساد في العقود الحكومية الممنوحة لشركات ما يطلق عليه «مقاول الباطن» التي تقوم على إنشاء الطرق والكباري والبني التحتية في مرافق الدولة وشبكات الصرف الصحي والمناهيل التي تهاوت أمام أزمة السيول والأمطار؛ وهو ما خلق أزمة سياسية دفعت وزير الأشغال للاستقالة من منصبه، وأسفرت عن تقديم استجواب لرئيس الوزراء لفشل الحكومة في التعامل مع الأزمة.

الهوامش

(1) 20 مليار دينار عجز ميزانية الكويت في 4 سنوات، جريدة الأنباء الكويتية، goo.gl/BA9dcn

(2) وكالة (فيتش) الدولية تؤكد التصنيف الائتماني السيادي للكويت عند (إيه.إيه)، وكالة كونا، goo.gl/4SHNz8

(3) فلبينيات الكويت.. أزمة تتصاعد! القبس الإلكتروني، goo.gl/mBt5Qe

(4) الشهادات المزورة «كارثة حقيقية» بالكويت، الجزيرة نت، goo.gl/UzKDSu

(5) تقسيم السوق رسمياً في 11 مارس المقبل، جريدة القبس الكويتية، goo.gl/s19jMr

(6) استجواب رئيس الحكومة يخلق أزمة سياسية في الكويت، الخليج أونلاين، http://khaleej.online/6zBroR

(7) أبرز ما جاء في حكم محكمة التمييز بشأن قضية دخول مجلس الأمة ، الأنباء الكويتية ، goo.gl/7W2Wq6

(8) حيثيات حكم «دخول المجلس»: النواب هم الأولى بالحبس ، القبس ، goo.gl/GcX41C

(9) حكم اقتحام مجلس الأمة الكويتي: ضربة قانونية قاضية للمعارضة ، العربي الجديد ، goo.gl/ovzKT2

(10) البنك الدولي: دول الخليج تلجأ لاحتياطاتها لسد عجز الموازنات، الخليج أونلاين، goo.gl/2CS5p3

(11) الكويت تقلص عجز ميزانية 2018-2017 بـ47٪.. كيف حققت ذلك؟ الخليج الجديد، goo.gl/72a5yu

(12) المصدر السابق، وانظر: جريدة الأنباء الكويتية، goo.gl/72a5yu

(13) 10 معلومات تجدر معرفتها عن تقسيم السوق.. إلى ثلاث، القبس الكويتية، https://alqabas.com/488284 اقتصاديون كويتيون: تقسيم بورصة الكويت سيشجع الشركات على القيام بدور صانع السياسات.

السياسة الخارجية الإماراتية في محيطها الخليجي

المسارات العامة / الممارسات / التوقعات

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير
الإشراف: محمد سالم الراشد

تشهد السياسة الخارجية الإماراتية في المنطقة تغيرات وتحولات كبيرة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي في عام 2011، ويختلف مسار هذه السياسة عما كانت عليه الأوضاع قبل ذلك، حيث كانت الإمارات تعيش حالة من الانغلاق والانقطاع النسبي عن محيطها الإقليمي، والاكتفاء بعلاقاتها التقليدية داخل البيت الخليجي، لكن منذ عام 2011 اتخذت السياسة الخارجية لدولة الإمارات خطاً متصاعداً في ممارسة أدوار كبيرة ومؤثرة تفوق حجمها الجيواستراتيجي في المنطقة.

أولاً: المسارات العامة

ويمكن رصد ممارسات هذه السياسة ومواقفها خلال عام 2018 في المسارات التالية:

- استمرار الانفتاح على مختلف نوافذ العالم الخارجي والتفاعل مع دول العالم على كافة المستويات، وإنشاء شبكة علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واسعة ومتشعّبة مع الدول القريبة والبعيدة.
- السعي الحثيث لإعادة النظام العربي لما كان عليه قبل عام 2011 بعد النجاح المرحلي للثورات المضادة في المنطقة التي أجهضت الثمار الأولية لما يسمى بثورات الربيع العربي.
- استمرار محاربة تيار الإسلام السياسي في المنطقة والترويج وتقديم الدعم الكامل لتيار الإسلام الصوفي.
- استمرار تعاظم النفوذ عبر التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية لبعض دول المنطقة سواء في شكل دعم مكونات داخلية على الأخرى كما في ليبيا، أو بالتدخل العسكري المباشر كما في اليمن، أو بالدعم الاقتصادي كما في مصر وتونس.

- استمرار التنافس والصراع غير المعلن مع جيرانها في الخليج كالسعودية وعُمان على النفوذ والتموضع كما في الأزمة اليمنية والملف السوري، والتوافق مع السعودية في الأزمة الخليجية الأخيرة مع قطر.
- التعويل كثيراً على قواها الناعمة من خلال تقديم المبادرات والمساعدات الإنسانية إلى الدول النامية في محيطها الإقليمي؛ وهو ما يعكس حيوية ونشاط السياسة الخارجية الإماراتية، وإعطائها أولوية مطلقة لمحيطها الخليجي على اعتبار أن منطقة الخليج العربي هي خط الاحتكاك الأول مع العالم الخارجي الذي يحتوي على أكبر قدر من الفرص والمخاطر التي تواجه الدولة.

وفي هذا التقرير، نرصد أبرز هذه المحددات والممارسات للسياسة الخارجية الإماراتية في محيطها الخليجي فقط، وتداعياتها المحتملة.

ثانياً: الممارسات

استمرار الصراع والخلافات في المحيط الخليجي

اتسمت السياسة الخارجية الإماراتية بالقلق والتوتر رغم الهدوء النسبي في محيطها الخليجي خلال عام 2018، على وقع الأزمة الخليجية مع قطر، وبفعل الصراع المحموم على النفوذ في المنطقة مع السعودية وعُمان، وفيما يلي نسلط الضوء على أبرز ملامح هذا التوتر.

الخصومة مع قطر

بعد عدة أشهر من الهدوء النسبي على وقع الأزمة الخليجية مع قطر، عادت الخلافات بين الإمارات العربية وقطر إلى مسار الاحتقان والتأزيم المتصاعد بسبب سلسلة من التطورات السريعة التي شهدها عام 2018، أبرزها:

في الحادي عشر من كانون الثاني/ يناير 2018، أفادت وكالة الأنباء القطرية بأن حكومة الدوحة رفعت شكوى للأمم المتحدة مفادها أن طائرة مقاتلة إماراتية خرقت

الأجواء القطرية لفترة وجيزة في الحادي والعشرين من كانون الأول/ديسمبر.

في الثالث عشر من كانون الثاني/ يناير 2018، أكّدت قطر أن طائرة نقل عسكرية تابعة لدولة الإمارات حلّقت عبر مجالها الجوي في طريقها إلى البحرين بتاريخ 3 كانون الثاني/ يناير.

في الرابع عشر من كانون الثاني/يناير 2018، ادعى أحد الشيوخ القطريين ويدعى عبدالله بن علي آل ثاني أنه محتجز رغماً عن إرادته في العاصمة الإماراتية أبوظبي، ويشار إلى أن الشيخ عبدالله كان قد التقى خلال شهر آب/أغسطس الماضي بقادة سعوديين في خطوة فُسّرت على أن الرياض تعتبره البديل المفضّل عن حاكم قطر الأمير تميم بن حمد آل ثاني، فإذا بقطر تندد بخطوته هذه، مما دفعه إلى اللجوء إلى المنفى في الإمارات.

في الخامس عشر من كانون الثاني/يناير2018، أفادت وكالة أنباء الإمارات أن حكومة أبو ظبي تقدمت بشكوى إلى الأمم المتحدة بعد أن اقتربت مقاتلات قطرية من طائرتين تجاريتين إماراتيتين كانتا تستعدان للهبوط في البحرين.

التنافس مع عُمان

دأبت الإمارات على صنع مكانة استراتيجية مؤثرة في محيطها الخليجي وامتلاك أكبر قدر من النفوذ والتأثير، حيث تشعر دولة الإمارات بالقلق من أنّ منافسيها قد يقومون بجذب التجارة بعيداً عن جبل علي، ويشكل التوسع السريع لموانئ «تشابهار» في إيران و«الدقم» في عُمان و«مدينة الملك عبدالله الاقتصادية» في السعودية تحدياً كبيراً لها، وتحول هذا القلق إلى صراع وتنافس محموم مع جيرانها في الخليج، ومن ذلك تنافسها مع جارتها عُمان في اليمن، حيث تسعى الإمارات للسيطرة على الأراضي وتحقيق النفوذ في جنوب اليمن كمحاولة لمنافسة الاستثمارات التي تمولها الصين في مشروع الميناء العماني بـ«الدقم» من جانب وتطويق السلطنة بشكل استراتيجي، خاصة بعد تنامي الدور الإماراتي لتثبيت نفوذه في محافظة «المهرة» على الحدود مع سلطنة عُمان؛ مما أثار قلق الأخيرة من استخدام هذه المحافظة ورقة في مواجهتها بعد هيمنة أبو ظبي على الجنوب اليمني.

ورغم أن «المهرة» بقيت خارج دائرة الحرب والصراع اليمني، فإن السلطات الإماراتية

توجهت صوبها مؤخراً بنشاط عسكري متسارع لإكمال مشروع تمددها في جنوب اليمن إلى محافظة تشكل عمقاً حيوياً لسلطنة عُمان.

واستخدمت أبو ظبي الهلال الأحمر الإماراتي غطاء لتوسيع نفوذها عبر شراء ولاءات قبلية وكسب شخصيات سياسية واجتماعية وأمنية، ثم تحركت عسكرياً وأمنياً بإنشاء معسكر تدريب وتشكيل ما تسميها قوات «النخبة المهرية».

ونشرت صحيفة واشنطن بوست الأمريكية أواخر يوليو/تموز 2017 تقريراً تحت عنوان «عُمان تتخوف من نفوذ أبو ظبي في اليمن»، وقالت فيه: إن أول هذه المخاوف هو الدور المتزايد لدولة الإمارات في الأجزاء الجنوبية من اليمن[1].

كما أن العلاقات بين مسقط وأبو ظبي عرفت توتراً وأزمة صامتة عام 2011 على خلفية اكتشاف السلطنة خلية تجسس إماراتية، تحاول الوصول إلى معلومات حساسة تمس السلطان قابوس، ولم تُحل هذه الأزمة إلا بوساطة خليجية كويتية أدت إلى شروط مالية وسياسية على أبو ظبي لصالح مسقط.

التنافس مع السعودية

على صعيد تنافسها مع السعودية، من الملاحظ أن هذا الصراع المكتوم يظهر ويختفي من حين لآخر رغم ترؤس محمد بن سلمان، ومحمد بن زايد أول اجتماع لمجلس التنسيق السعودي-الإماراتي في بداية يونيو/حزيران 2018، وأعلنا عن استراتيجية مشتركة للتكامل بين البلدين، تتحقق بإنجاز 44 مشروعاً تنموياً وعسكرياً، سمَّوها «استراتيجية العزم»[2].

رغم أن الإعلان عن هذا التحالف هو بمنزلة محصلة اتفاقهما على مواجهة نفس الأخطار، وعدد من القرارات التي اتخذاها من قبل، وحصولهما على مباركة أمريكية منحتهما الضوء الأخضر لإعادة ترتيب شؤون المنطقة حسب مصالحهما، واعتبارهما مجلس التعاون الخليجي بات قيداً يعيقهما عن بلوغ أهدافهما، وتقتضي مصلحتهما الفكاك منه وتهميشه.

إلا أن ركائز التحالف السعودي-الإماراتي تعاني من شروخ بعد أقل من عام على إنشاء المؤسسات القائمة على إنجازه. فلم تعد رؤية المخاطر مشتركة، ولم تحقق القرارات

المتخذة النتائج المرجوة، بل أتت بنتائج عكسية، ولم يعد التفويض الأمريكي صكاً على بياض، ويتضح ذلك في الملف اليمني حيث تنامي الاختلاف بين القيادتين حول التهديد الذي يمثله الإخوان المسلمون. وافقت السعودية على تعيين علي محسن الأحمر، المقرب من حزب الإصلاح اليمني، نائباً للرئيس عبد ربه منصور هادي، ووفرت له الإقامة بأراضيها. وخطت عدة خطوات لترميم علاقاتها مع حزب الإصلاح اليمني لأنه حليفها تقليدياً وتحتاجه في الوقت الراهن للتصدي للحوثيين في شمال اليمن، وقد حاولت أن تقرِّب بينه وبين الإمارات التي تعتبره تهديداً لأمنها ونفوذها[3].

يختلف البلدان كذلك في تقدير الخطر الإيراني؛ فالسعودية تعتبره الخطر الرئيس على أمنها ونفوذها، بينما تتخذ الإمارات موقفاً يمزج بين التنديد الخطابي باحتلال إيران لجزرها الثلاث والتعاون الفعلي وفتح الأسواق التجارية مع ايران، بخلاف موقفها المتأرجح من الإخوان المسلمين، حافظت السعودية على وضع إيران في صدارة المخاطر التي تهدد أمنها لأنها تخشى من امتداد نفوذها إلى الشيعة السعوديين في المناطق الشرقية واستعمالها لهم في زعزعة استقرار المملكة وفصلها عن حليفها البحريني، بينما تندد الإمارات خطابياً باحتلال إيران لجزرها الثلاث وتستمر في مطالبتها بإعادتهم إليها لكنها في الوقت نفسه حافظت في عام 2018 على المرتبة الثانية عالمياً والأولى عربياً في التبادل التجاري معها[4].

الخلاف مع الكويت

فيما يتعلق بخلافها مع دولة الكويت بدأ يزداد مع تعنت دبي بحجز أموال كويتية قرابة نصف مليار دولار، حيث قال صندوق الموانئ الكويتية: إن الكويت كررت طلبها من دبي الإفراج عن مبلغ 496 مليون دولار تم التحفظ عليها منذ أكثر من عام، وتعود للصندوق.

وقد كشفت وكالة «رويترز» عن توتر كبير في العلاقات بين الإمارات والكويت، على خلفية تجاهل حاكم دبي، الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، طلباً كويتياً للإفراج عن أموال مجمدة بنحو 500 مليون دولار أمريكي[5].

الصندوق الكويتي قال في بيان: «طلبت دولة الكويت رسمياً من دبي فك تجميد وإعادة الأموال إلى صندوق الموانئ للاستثمارات الخاصة، الذي سيقوم بتوزيع الأموال

على المستثمرين وغيرهم من أصحاب المصلحة الدوليين والأمريكيين»[6].

وتعود الأموال المجمدة جزئياً إلى الحكومة الكويتية، وتم تجميدها في «نور بنك»، المملوك لحكومة دبي منذ أواخر عام 2017، حين بدأ النائب العام في الإمارة، بالتعاون مع جهات الادعاء في الكويت، تحقيقاً في مدى شرعية تحويل تلك المبالغ إلى دبي من الفلبين.

ثالثاً: التوقعات

من المرجح أن تستمر الإمارات في توتير الأزمة الخليجية مع قطر من حين لآخر خلال عام 2019، وستسعى لوأد أي مبادرات لحلها في المدى القريب، يؤكد ذلك ممارسات الإمارات بأكثر من سلوك رغبتها في حذف قطر من الخارطة الخليجية حيث عرض «متحف اللوفر» الجديد في أبوظبي، خريطة لجنوب الخليج لا تظهر فيها بتاتاً دولة قطر.

من المتوقع أن يستمر الصراع والتنافس الإماراتي-السعودي في اليمن خلال عام 2019 لاختلاف موقف البلدين المتأرجح بين التعاون مع التجمع اليمني للإصلاح في اليمن لمواجهة الحوثيين، وتعاظم النفوذ والطموح الإماراتي في اليمن، وهو صراع مؤجل قد نشهد تداعياته في المدي المتوسط.

من المتوقع أن تسعى (السعودية – والإمارات) رغم التنافس المحموم بينهما إلى الاستمرار في مجابهة التحديات التي تواجه أمن منطقة الخليج العربي في ظل المستجدات الإقليمية الراهنة من منظورهما السياسي لما يحيط بهما من أخطار، واستمرار التنسيق والتعاون الاستراتيجي بينهما انطلاقاً مما يمتلكان من قدرات اقتصادية وعسكرية في ظل ما تتعرض لها المنطقة العربية من تجاذبات وتعارضات تفرضها المصالح الإقليمية والدولية.

يبدو أن الإمارات لا تكترث كثيراً لترميم البيت الخليجي، ولن تتخذ أي خطوات من شأنها تفعيل منظومة مجلس التعاون الخليجي كالسعودية، حيث إن الخلاف حول المخاطر جعل السعوديين الإماراتيين يرون مجلس التعاون الخليجي عائقاً أمام استراتيجيتهم الجديدة في إزالة ما يعتبرونه تهديدات، وتقتضي الضرورة إزاحته من طريقهما بل ومهاجمة أعضائه المختلفين معهما علناً كما في حالة قطر أو سراً كما في خلية التجسس الإماراتية التي ضبطتها السلطات العُمانية واتهمتها بمحاولة قلب نظام الحكم[7]، أو التوتر

المكتوم بين السعودية والكويت[8]. ومن الدلائل الأخيرة على تهوين القيادتين من أهمية مجلس التعاون الخليجي أن مشاركة بلديهما في قمته الـ38 بداية ديسمبر/كانون الأول 2017، المنعقدة في الكويت، انخفضت إلى المستوى الوزاري، بينما شاركت قطر والكويت، البلد المضيف، بأميريهما. جدير بالذكر أن توتر العلاقات الخليجية انعكس بشكل واضح كذلك على القمة الخليجية الـ39 التي عقدت في ديسمبر 2018 بالرياض، والتي غاب عنها السلطان قابوس، وأمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، حيث أصدرت الخارجية البحرينية، يوم الأحد 9 ديسمبر/كانون الأول، أول تعليق حول غياب أمير قطر، حيث قال وزير الخارجية البحريني، خالد بن أحمد آل خليفة، في تغريدة عبر حسابه الرسمي على موقع «تويتر»: «كان الأجدر بأمير قطر أن يقبل بالمطالب العادلة، وأن يتواجد في القمة»[9].

من المتوقع أن تستمر الإمارات خلال عام 2019 في بسط نفوذها الإقليمي عبر تدخلها في اليمن، والصومال، لحماية مصالحها التجارية والاقتصادية ومحاولة تحكمها في الموانئ وحركة التجارة في المنطقة.

من المؤكد ألا تتغير السياسة الإماراتية في موقفها من تيار الإسلام السياسي في المنطقة، فهي ترى فيه تهديداً مباشراً لتموضعها الاستراتيجي في المنطقة، يؤكد ذلك مواقفها المناهضة له منذ اندلاع ثورات الربيع العربي عام 2011، الذي دفع بالإسلاميين إلى السلطة في معظم دول المنطقة.

من المرجح أن تمارس الإمارات إلى جانب السعودية والبحرين ومصر ضغوطاً مباشرة وغير مباشرة على الكويت وعُمان خلال عام 2019 لتغيير مواقفهما الداعمة لقطر في الأزمة الخليجية الأخيرة.

الهوامش

(1) الإمارات وعُمان.. صراع مكتوم في جنوب اليمن، الجزيرة نت، وكالات، goo.gl/VcEQfG

(2) تفاصيل استراتيجية العزم بين الإمارات والسعودية، سكاي نيوز عربية، https://bit.ly/2yarhqH

(3) لقاء بن سلمان وبن زايد بقيادة الإصلاح.. هل تُفتح صفحة جديدة باليمن؟، cnn بالعربية، https://cnn.it/2zcUpPP

(4) الإمارات الأولى عربيًا والثانية عالميًا في حجم التبادل التجاري مع إيران، العربي الجديد، https://bit.ly/2E15elq

(5) الخلاف الإماراتي الكويتي يزداد ويظهر للسطح قبل انعقاد القمة الخليجية، رويترز، goo.gl/c8No9r

(6) الكويت تطالب دبي بالإفراج عن نحو نصف مليار دولار مجمدة، الجزيرة نت، goo.gl/HZpFih

(7) تفكيك شبكة تجسس «إماراتية» تستهدف نظام الحكم، فرنس 24، https://bit.ly/2r7Xpbh

(8) «تسريب جديد»... حقيقة الخلافات والتوتر بين محمد بن سلمان وأمير الكويت، سبوتنيك عربي.. https://bit.ly/2Q08k5B

(9) أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أول تعليق من دول المقاطعة على غياب أمير قطر عن القمة الخليجية، سبوتينك عربي، goo.gl/PMBRPY

البحرين: المواقف السياسية بين التحديات الداخلية والخارجية

المتغيرات / الممارسات / التداعيات

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير
الإشراف: محمد سالم الراشد

أولاً: المتغيرات

عجز الميزانية

تضررت المالية العامة للبحرين تضرراً شديداً جراء هبوط أسعار النفط في عام 2014، مما أدي إلى نشوب أزمة مالية حادة ناجمة عن ارتفاع الدين العام. لذا اتفقت السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة في 5/10/2018 على تقديم 10 مليارات دولار للبحرين لدعم احتياجاتها التمويلية، في الوقت الذي تعكف فيه على تنفيذ برنامج مالي يهدف إلى القضاء على عجز ميزانيتها بحلول عام 2022[1].

وتبدو المساعدة منطقية أيضاً من الناحيتين الاقتصادية والسياسية للدول الخليجية الثلاث، وهم حلفاء دبلوماسيون للبحرين، فأي انهيار للعملة أو أزمة ائتمانية محتملة في البحرين ربما تقوض الثقة في المنطقة بأسرها[2].

وتقدم السعودية، التي يربطها بالبحرين جسر يمتد من ساحلها الشرقي، منذ سنوات دعماً سياسياً واقتصادياً لجارتها التي يحكمها السُّنة، وأرسلت السعودية ودولة الإمارات قوات أمنية لحماية حكومة المنامة من احتجاجات قادتها المعارضة في عام 2011.

وأعلنت حكومة البحرين عن حزمة إصلاحات تهدف إلى تحقيق وفورات سنوية قدرها 800 مليون دينار بحريني (2.12 مليار دولار)، والقضاء على عجز الميزانية بحلول عام 2022. وتوقعت المنامة عجزا في الميزانية قدره 3.5 مليار دولار في عام 2018.

واعتمدت البحرين بشكل متزايد على إصدارات السندات الدولية خلال الأعوام القليلة الأخيرة، لكنها اضطرت لإلغاء إصدار سندات تقليدية في مارس أذار مع مطالبة المستثمرين بعائد مرتفع، وهو ما أثار شكوكاً في قدرة البلاد على الاستمرار في اللجوء للأسواق الدولية.

ولامس الدينار البحريني خلال عام 2018 أدنى مستوياته منذ 17 سنة، وقفزت تكلفة

التأمين على ديون المملكة السيادية من مخاطر التخلف عن السداد إلى مستويات قياسية في يونيو حزيران 2018، قبل أن يطمئن جيرانها الثلاثة الأغنياء الأسواق المالية بالإعلان عن إجرائهم محادثات بخصوص حزمة دعم رئيسة سترتبط بتقدم البحرين في إصلاح ماليتها.

الانتخابات النيابية والبلدية

لعل من أبرز المتغيرات التي شهدتها مملكة البحرين في عام 2018، الانتخابات النيابية والبلدية التي أجرتها في 24 نوفمبر 2018، وسط دعوات الأحزاب المعارضة وخصوصا الشيعية إلى مقاطعتها واتهامات جهات رسمية بحرينية لإيران بإشعال الفتن لإفساد الانتخابات، واتهامات أخرى تتهم المملكة بالتبعية للسعودية والإمارات.

وكذلك تعالت انتقادات منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية، التي رأت أن هذه الانتخابات محسومة أكثر من ذي قبل، خاصة في ظل «تبعية» المنامة السياسية للسعودية، بحسب وصفهم.

من جانبها، منظمة «هيومن رايتس ووتش» أصدرت بياناً قالت فيه: إن «الانتخابات البرلمانية في البحرين تجري في بيئة سياسية قمعية لن تُفضي إلى انتخابات حُرّة..»[3]، بالمقابل أكدت جهات رسمية بحرينية أن العملية الانتخابية جرت بكل سلاسة.

«وأعربت منظمة العفو الدولية الجمعة عن «قلقها الشديد» من قمع السلطات البحرينية للمعارضة السياسية، قبل يوم من إجراء الانتخابات التشريعية»[4]. هذا وقد وحظرت السلطات البحرينية على الحزبين المعارضين الرئيسين في البلاد؛ وهما جمعية الوفاق الشيعية، وجمعية العمل الوطني الديمقراطي (وعد) العلمانية، طرح مرشحين للبرلمان.

استمرار توتر العلاقات مع المعارضة

تشهد البحرين اضطرابات متقطعة منذ قمع حركة احتجاج في شباط/فبراير 2011 في خضم أحداث «الربيع العربي» التي قادها المكون الشيعي للمطالبة بإقامة ملكية دستورية في المملكة، ومنذ ذلك الحين والعلاقات بين الحكومة البحرينية والمعارضة متوترة

وأخذت مساراً متصاعداً نحو التأزيم والاحتقان، وشهد الأعوام السابقة اتهامات متبادلة بين الطرفين، وقدم العديد من رموز وأعضاء المعارضة خصوصا الشيعية للمحاكمات بتهمة الإرهاب، وقضت المحكمة الكبرى المدنية في البحرين بحل جمعية الوفاق وتصفية أموالها في 17 يوليو / تموز 2016.

وفي 20 يونيو/ حزيران 2016 أعلنت وزارة الخارجية البحرينية إسقاط الجنسية عن الشيخ الشيعي المعارض عيسى أحمد قاسم، الإثنين، لـ«دوره في توفير بيئة طائفية متطرفة»، حسبما جاء في بيان الوزارة[5].

ومن أبرز الملفات الشائكة بين المعارضة والحكومة اتهام المعارضة للحكومة البحرينية بالخضوع للهيمنة والتبعية للسعودية والإمـارات، واعتبارهم أن قـوات «درع الجزيرة» المتواجدة في البحرين منذ احتجاجات 2011 هي بمثابة احتلال للبحرين، وفي 8 فبراير 2018 دعت المعارضة البحرينية إلى خروج القوات السعودية والإماراتية، الداعمة للنظام، من أرض البحرين، كما طالبت –في مؤتمر عقدته في لندن– الدول التي تدعم النظام البحريني في العالم لأن تمارس ضغوطاً عليه لوضع حد لما سمتها «الممارسات العنيفة» في حق المواطنين البحرينيين.

وعقد معارضون بحرينيون لقاء في مبنى تابع للبرلمان البريطاني بلندن بعنوان «التغيير حتمي، دعوه يتحقق» بمناسبة مرور سبع سنوات على الأحداث التي عصفت بالبحرين عام 2011[6].

وفي 25 سبتمبر 2018 كان أحدث فصول هذه العلاقة المتوترة حيث أحيل 169 شخصاً إلى المحكمة في البحرين بتهمة تأسيس «جماعة إرهابية» تحت مسمى حزب الله البحريني، بحسب ما أفادت به وسائل إعلام محلية.

وقال رئيس نيابة الجرائم الإرهابية في البحرين أحمد الحمادي، في بيان: إن النيابة أحالت المتهمين إلى المحكمة بعد الفراغ من تحقيقاتها في الواقعة وإسناد عدد من التهم لهم من بينها «تأسيس جماعة إرهابية والشروع في القتل وحيازة متفجرات وأسلحة بغير ترخيص»[7].

ثانيا: الممارسات

البحرين والأزمة مع قطر

أعلنت البحرين مع السعودية والإمارات ومصر فجر5 يونيو/ حزيران 2017 قطع علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، وطلبت من الدبلوماسيين القطريين المغادرة، وأغلقت كافة المجالات والمنافذ الجوية والبرية والبحرية مع الدوحة.

وفي 7 يوليو/تموز 2017: «أصدرت البحرين مع السعودية والإمارات ومصر بياناً مشتركاً جديداً قالت فيه: إن قطر لم تستجب لمطالبها التي قدمتها عبر الوسيط الكويتي، وإن هذه المطالب باتت لاغية، وتوعدت دول الحصار بإجراءات إضافية في الوقت المناسب، في تكرار لما خرج به اجتماع وزراء خارجيتها في القاهرة. وقالت الدول الأربع: إن رفض الحكومة القطرية للمطالب يؤكد سعيها لتخريب وتقويض الأمن والاستقرار في الخليج والمنطقة»[8].

وبمناسبة مرور عام على الأزمة، صرح الوزير البحريني في حديث لصحيفة «الشرق الأوسط» في 27 يونو /حزيران 2018 أن «هناك آلية يتولاها قادة الخليج في حل الخلافات والأزمات، تنتهي عادة بما فيه مصلحة الشعوب، لكن قطر غيرت قواعد وأصول العلاقة»، ويرى وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة أنه «لا تلوح بارقة أمل» في حل الأزمة مع قطر، مؤكداً أن «دول المقاطعة الأربع لم ولن تتضرر من الأزمة والمتضرر الوحيد منها هو قطر»[9].

وأشار الوزير إلى ما اعتبره دوراً «سلبياً» للدوحة في التحالف العربي لإعادة الشرعية في اليمن، وقال بهذا الشأن: «قطر لم تكن يوماً عضواً فعالاً وأميناً في التحالف»[10].

وعن الوجود العسكري التركي في قطر، رأى آل خليفة أنه «لا مبرر له»، وأن على أنقرة سحب قواتها والعودة بهم إلى بلادهم، مشدداً على أن «دول الخليج قادرة على حماية نفسها»[11].

وظلت السياسة البحرينية في الأزمة الخليجية متطابقة مع الدول المقاطعة لقطر، وكان أحدث هذه المواقف ما حدث يوم الأحد 11 نوفمبر 2018، حيث «أكدت البحرين ومصر تمسكهما بالمطالب الثلاثة عشر والمبادئ الستة للدول الأربع الداعية لمكافحة الإرهاب كأساس لحل الأزمة مع دولة قطر، وشددا على أن كافة المحاولات القطرية للالتفاف على هذه المطالب لن تقود إلا إلى إطالة المدى الزمنى للأزمة»[12].

وفي 12 أكتوبر / تشرين أول 2018 أكد وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن آل خليفة، دعم بلاده للمملكة العربية السعودية، بينما هاجم قناة «الجزيرة» القطرية، ورأى أنه لا يمكن التصالح مع سياسة قطر.

وقال خالد بن أحمد، عبر حسابه على «تويتر»: إن «الهدف هو المملكة العربية السعودية، وليس البحث عن أي حقيقة، ارموا أقنعتكم فنحن معها بأرواحنا»، وأضاف: «عداء الجزيرة للمملكة العربية السعودية وتجنيها وكذبها المستمر يعكس سياسة قطرية لا يمكن التصالح معها»[13].

البحرين ودعم الاتحاد الخليجي

ترى البحرين أن المخلّص الوحيد لوضع المملكة الاقتصادي هو الإبقاء على الاتحاد الخليجي، ولطالما نادت في القمم الخليجية المتعاقبة بضرورة «الاتحاد الخليجي»، واعتباره هدفاً «لا مناص عنه»، بحسب رئيس الوزراء البحريني، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة بصدد القمة الخليجية التي عقدت في المنامة في 6 ديسمبر 2016[14]، وتسعى البحرين لعقد الاتحاد مع أي دول من دول مجلس الخليجي مثل السعودية أو الإمارات اللتين تقدمان لها كل أنواع الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري. وخلال السنوات الأخيرة كررت البحرين تأكيداتها ضرورة «الاتحاد الخليجي»، الذي تعتبره هدفاً «لا مناص عنه»، بحسب ما قاله رئيس الوزراء البحريني، الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، السنة الماضية[15].

وفي تصريح سابق للأزمة الخليجية، لم يتردد عضو مجلس النواب البحريني، عبدالحميد النجار، في الحديث عن «اتحاد قد يكون مع أي دولة أخرى من مجلس التعاون الخليجي، مثل اتحاد دول البحرين والسعودية أو البحرين والسعودية والإمارات».

استمرار التوتر مع إيران

العلاقات البحرينية – الإيرانية التي تتميز بالجمود الدائم على خلفية توتر مزمن بينهما بسبب ترسبات عوامل تاريخية وسياسية واجتماعية شهدت مؤخراً منحى متصاعداً زادت من حدته الأزمة المشتعلة بين الرياض وطهران. الخلاف الأساسي بين البلدين الجارين تعود بداياته إلى سبعينيات القرن الماضي حينما بادرت إيران في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1972 بإثارة موضوع تبعية البحرين لها في عصبة الأمم، وأكدت في المذكرة التي قدمتها إلى المنظمة الدولية في ذلك الوقت أنها كانت المسيطرة على البحرين في معظم عصور التاريخ.

ومع صدور قرار مجلس الأمن في 11أيار/ مايو 1970 الذي قضى بحق شعب البحرين في الانتماء لدولة مستقلة ذات سيادة بادرت البحرين بإعلان استقلالها في 14 آب/ أغسطس 1971. وباستثناء فترة ود قصيرة سجلت خلالها العلاقات بين البلدين هدوءاً نسبياً مع انتخاب هاشمي رافسنجاني رئيساً لإيران ولقائه بأمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة على هامش قمة عدم الانحياز في داكار بالسنغال في كانون الأول/ ديسمبر 1991، وقرار البلدين خلالها رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء بعد أن كان على مستوى القائم بالأعمال، تظل بالرغم من ذلك السمة الغالبة على العلاقة التوتر. ومؤخراً شهدت العلاقات البحرينية الإيرانية، المتأزمة أصلاً، تدهوراً متسارعاً تمثّل في قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك بعد ساعات قليلة من قرار المملكة العربية السعودية قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران.

المنامة بررت قرارها بما وصفته: «استمرار وتفاقم التدخل السافر والخطير من الجمهورية الإسلامية الإيرانية ليس في شؤون مملكة البحرين فحسب، بل وفي شؤون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وكذلك الدول العربية الشقيقة، دون أدنى مراعاة لقيم أو قانون أو أخلاق، أو اعتبار لمبادئ حسن الجوار أو التزام بمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي، ما يؤكد إصراراً على إشاعة الخراب والدمار وإثارة الاضطرابات والفتنة في المنطقة عبر توفير الحماية وتقديم الدعم للإرهابيين والمتطرفين وتهريب الأسلحة والمتفجرات لاستعمالها من قبل الخلايا الإرهابية التابعة لها في إزهاق الأرواح وقتل الأبرياء»[16].

واستمرار لسياسة التوتر بين إيران والبحرين، اتهمت البحرين إيران بتبني سياسة

التخريب في المنطقة وفقاً لما جاء على لسان وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين، بمدينة نيويورك، 29 سبتمبر 2018، بقوله: إن «النظام في إيران يتبنى سياسة التخريب وإسقاط الدول ومؤسساتها، ويدعم الجماعات الإرهابية المتطرفة، ويتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويلقي التهم جزافاً ضد الدول المجاورة بأنها المسؤولة عن الأحداث التي تجري في إيران، ويطمع في الهيمنة على المنطقة»[17].

وفي 24 نوفمبر 2018 «اتهمت البحرين إيران باستهداف الانتخابات بـ 40 ألف رسالة إلكترونية»[18].

التطبيع العلني مع «إسرائيل»

العلاقات بين البحرين و«إسرائيل» تشهد تطوّراً وصل إلى حدّ التطبيع العلني في مجالات سياسية واقتصادية وثقافية ورياضية، منها مشاركة وفد بحريني بسباق «طواف إيطاليا»، الذي يهدف إلى تبييض صورة الاحتلال.

كما جمعتهما علاقات سرية – وفق مصادر غير رسمية– على مستوى عالٍ في السنوات الأخيرة، والتقى مسؤولون بحرينيون وإسرائيليون عدة مرات بأوروبا، وعلى هامش الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة، وفق ما كشفت صحيفة «هآرتس» العبرية.

ففي 27 ديسمبر 2016، صدمت قنوات ومواقع إخبارية إسرائيلية العرب والمسلمين؛ عندما بثّت مقطعاً مصوّراً يَظهر فيه بحرينيون وهم يرقصون إلى جانب حاخامات صهاينة من حركة «أغاد» على إيقاع أغنية تمسّ عروبة القدس.

وفي فبراير 2018، قال وزير الاتصالات في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، أيوب قرا: إنه التقى أميراً بحرينياً يُدعى مبارك آل خليفة، في «تل أبيب»، وذلك للمرة الأولى وبشكل علنيّ[19].

هذه الخطوات التطبيعية ليست بجديدة في البحرين، لكنها تختلف في زمانها ومكانها ومدى سريّتها، وتيرة هذه الخطوات تتسارع في الآونة الأخيرة، منها زيارة وفد يقوده حاخام أمريكي يُدعى مارك شناير المروّج للتطبيع بين «إسرائيل» ودول الخليج تحت غطاء التسامح الديني، زيارة تلاها إعلان الملك البحريني في 2 آذار/ مارس 2018 إنشاء مركز

للتعايش السلمي يضم أعضاءً من هذا الوفد، فهل نشهد في المرحلة المقبلة إعلاناً رسمياً بحرينياً لعلاقات دبلوماسية علنية مع «إسرائيل»؟[20].

وفي9 نوفمبر 2018 وجهت البحرين دعوة رسمية إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، تدعو فيها وزير الاقتصاد إيلي كوهين لزيارة تاريخية للمملكة، وحضور مؤتمر اقتصادي دولي، تشارك فيه دول عدة من حول العالم.

جاءت هذه الدعوة بعد الزيارة التاريخية التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى سلطنة عُمان قبل أسبوعين، وزيارة وزير المواصلات والاستخبارات يسرائيل كاتس للسلطنة وعرضه مشروع «سكك حديد السلام» هناك[21].

ومن خلال الرصد يتضح أن التطبيع البحريني مع «إسرائيل» خرج إلى العلن بشكل أكبر ومتسارع، لا سيما بعد إعلان «إسرائيل» شنّ هجوم بالصواريخ على أهداف في سورية، ومسارعة وزير خارجية البحرين بإعلان تأييده للهجوم باعتباره حقاً مشروعاً في 10 مايو 2018[22].

الموقف من الأزمة السورية

في الوقت الذي أعلنت فيها دولة الإمارات أنها أعادت تفعيل سفارتها في دمشق، قالت البحرين: إن العمل مستمرّ بسفارتها هناك، وأعلنت شركة «طيران الخليج»، الناقلة الوطنية للبحرين، أنها ستُعيد تسيير رحلاتها الجوية إلى العاصمة السورية دمشق، خلال العام 2019، وذلك في خطوة بحرينية جديدة في التطبيع مع النظام السوري بعد إعادة فتح سفارتها.

ونقلت صحيفة «الأيام» البحرينية عن رئيس مجلس إدارة الشركة، زايد الزياني، أن شركته ستسيّر رحلاتها إلى 8 وجهات جديدة خلال 2019، أبرزها العاصمة السورية دمشق[23].

التداعيات

على صعيد التوتر السياسي الذي يعصف بمنطقة الخليج، تسعى البحرين التي تتخوف من موجة التقلبات السياسية لنوع من الاستقرار بما لا يؤثر على وجودها، وهو ما ترجمته بتصعيدها حملة الملاحقات ضد المعارضة وخصوصاً الشيعية في البلاد.

الانتخابات النيابية والبلدية الأخيرة التي شهدتها البحرين في الربع الأخير من عام 2018، لم تخفف من حدة التوتر في علاقة المملكة بالمعارضة؛ حيث ذكرت السلطات البحرينية أن المؤشرات الأولية للعملية الانتخابية تشهد «إقبالاً كثيفاً ودون معوقات»، في حين تحدثت جمعية الوفاق المعارضة المنحلة عن «توقيفات ومداهمات لمنازل المواطنين» بأنحاء عدة بالبلاد؛ وهو ما أثار شكوكاً في نزاهة الانتخابات من المعارضة وعدة منظمات دولية مراقبة، وقالت منظمات حقوقية بحرينية: إن الانتخابات «تتزامن مع استكمال السلطات إغلاق الفضاء الديمقراطي، وتقييد حرية التعبير، وتصاعد انتهاكات حقوق الإنسان». وهو ما يؤشر على استمرار جمود الحياة السياسية واستمرار التأزيم بين الحكومة والمعارضة[24].

أما اقتصادياً، فإن صندوق النقد الدولي توقع أن يكون العجز في موازنة البحرين هو الأعلى بين دول مجلس التعاون الخليجي، الذي يمرّ بأزمة خلّفها حصار قطر في 5 يونيو الماضي، على الرغم من تراجع هذا العجز خلال العام 2018. كما توقع خبراء اقتصاديون أن يتراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للبحرين، خلال العام 2018 إلى ٪2، مقارنة بنمو ٪3.5 خلال عام 2017، مرجحين استقرار البحرين على النسبة ذاتها لعام 2019 دون ارتفاع أو انخفاض.

وترجع الأسباب وراء هذا التدهور الحاصل في الاقتصاد البحريني، إلى عدم وجود خطة جديرة بالثقة لتحسن الأوضاع المالية خلال الفترة المقبلة، ممَّا أسهم في اللجوء إلى السندات الدولية، وتأتي مطالب البحرين لجارتيها في وقت تفرض فيها المنامة إلى جانب كل من الرياض وأبوظبي، حصاراً برياً وجوياً وبحرياً على قطر، منذ اندلاع الأزمة الخليجية وقطع العلاقات معها في يونيو الماضي، وهو ما أثر على اقتصاداتها جميعاً وقطع خيوط تجارة قضت عقوداً من الازدهار.

من خلال الرصد يتبين أن السبب في عجز الميزانية العامة في البحرين يتأتى من

هبوط إيرادات النفط والغاز الطبيعي فحسب، بل كذلك من تصاعد الإنفاق العسكري والأمني، وتزايد فوائد الديون العامة، وفشل السياسة المالية المتبعة، وتوقع المحللون في تقرير لبنك «أوف أمريكا» (ثاني أكبر البنوك التجارية في الولايات المتحدة) احتمالات إفلاس البحرين في ظل ارتفاع الدين العام إلى نحو 23.7 مليار دولار في الأشهر الأولى من العام الجاري، بعد أن كان في عام 2015 يقدر بنحو 18.7 مليار دولار، ووفقاً للبيانات الرسمية فإن إجمالي الدين العام في مملكة البحرين يمثل ٪76 من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي والمقدر بنحو 31 مليار دولار ممَّا جعل الدين العام يصل إلى أعلى مستوى له في تاريخ المملكة، وتعاني البحرين من ضعف الإيرادات خاصة مع انخفاض أسعار النفط العالمية، حيث تنتج يومياً نحو 200 ألف برميل نفط، ويقول الخبراء: إنها بحاجة إلى الوصول بسعر البرميل إلى 100 دولار للبرميل لسد العجز الحالي في الموازنة.

من خلال رصد المواقف السياسية البحرينية خلال الأزمة الخليجية 2017-2018 يتضح أن الوضع الاقتصادي الذي تعيشه البحرين، قد يفسر التبعية البحرينية للسعودية والإمارات، بأنها نابعة من ضغوط اقتصادية كبيرة تتعرض لها المنامة، ومن المرجح ألا يتحقق خروج البحرين من الأزمة الاقتصادية إلا باللجوء إلى السعودية والإمارات، خاصة أن البحرين أصبحت تواجه هاجساً وعبئاً ثقيلاً يتمثل في الديون الخارجية التي أصبحت ترهق كاهل الموازنة العامة للدولة.

من المرجح أن تعزز استجابة الإمارات والسعودية لطلب البحرين دعمها مادياً واقتصادياً، لإحكام السيطرة على القرار السياسي لها، وهو ما ظهر جلياً في تأييد المنامة للدول المقاطِعة لقطر قبيل بدء الأزمة الخليجية وخلالها لدرجة التطابق مع السياسة السعودية والإماراتية.

فيما يبدو أن السياسة البحرينية متطابقة، وقد تكون سابقة بخطوة مع سياسة بعض الدول الخليجية المهرولة لإعادة العلاقات مع النظام السوري وكذلك للتطبيع العلني مع «إسرائيل»، ومن المرجح أن يشهد العام 2019 خطوات جديدة نحو تمكين سياسات التطبيع مع «إسرائيل» مقابل حوافز وشراكات اقتصادية بين البلدين للخروج من مأزق المملكة الاقتصادي الراهن.

فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية البحرينية من المرجح أن يستمر التوتر بين البلدين، وهو ما سيكون له انعكاساته وتداعياته على كافة المسارات في العلاقة بين البلدين ومنها

العلاقات الاقتصادية، حيث تؤكد بيانات رسمية كشفتها إدارة الجمارك البحرينية، أن إجمالي صادرات إيران إلى البحرين من كانون الثاني/ يناير حتى تشرين الأول/ أكتوبر من العام 2018، بلغت نحو 6.8 مليون دينار ما يعادل (18 مليون دولار)، ومنها ٪25 عبارة عن أغنام وضأن. ووفق البيانات الرسمية فإن معظم الصادرات الإيرانية إلى البحرين، عبارة عن سلع ومنتجات غذائية استهلاكية، إلى جانب سلع ومنتجات منزلية مثل السجاد وأدوات المطابخ، ومن المرجح أن تشهد حدة التبعات استقراراً في المنحى بعد استنفاد كل السبل وصولاً للقطيعة الدبلوماسية والاقتصادية لاسيما في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها البحرين.

الهوامش

(1) السعودية والكويت والإمارات تقدم 10 مليارات دولار دعما للبحرين، وكالات، goo.gl/efXzHv

(2) دعم مالي من 3 دول خليجية إلى البحرين.. ما قيمة الاتفاقية؟ CNN العربية، goo.gl/8ZB9cz

(3) انتخابات «شكلية» في البحرين.. عندما تختلط «الديمقراطية» بالقمع، الخليج أونلاين، http://khaleej.online/g4E79z

(4) البحرين.. محاكمة 170 بتهمة تأسيس جماعة إرهابية، الحرة، goo.gl/B9XmZv

(5) البحرين: إسقاط الجنسية عن الشيخ الشيعي المعارض عيسى أحمد قاسم لـ«توفيره بيئة طائفية متطرفة»،CNN العربية، goo.gl/ge83W4

(6) المعارضة البحرينية تدعو لرحيل القوات السعودية والإماراتية، الجزيرة نت، وكالات، goo.gl/rqn4J1

(7) منظمة العفو الدولية «قلقة» من قمع المعارضة في البحرين، فرنس 24، وكالات، goo.gl/mwJTnC

(8) انظر: يوميات الأزمة الخليجية، الجزيرة نت، goo.gl/RoYLHm

(9) البحرين: لا أمل في حل الأزمة مع قطر قريبا، روسيا اليوم، goo.gl/r8gyAe

(10) وزيرا خارجية مصر والبحرين: محاولة قطر الالتفاف على المطالب الـ13 تطيل الأزمة، اليوم السابع، وكالات، goo.gl/sYzoms

(11) البحرين: لا أمل في حل الأزمة مع قطر قريبا، روسيا اليوم، مصدر سابق.

(12) المصدر السابق.

(13) وزير خارجية البحرين: نقف مع السعودية بأرواحنا.. ولا تصالح مع سياسة قطر، CNN العربية، goo.gl/rmTWxM

(14) مؤتمر في البحرين لدعم فكرة الاتحاد بين دول الخليج، الخليج أونلاين، goo.gl/mzauH8

(15) أزمة في البحرين.. حسابات المال وتبعية المواقف السياسية، أحمد على حسن، الخليج أونلاين، goo.gl/UBjs4w

(16) العلاقات البحرينية الإيرانية: عداء وتوتر مزمن على خلفية رواسب تاريخية قديمة، القدس العربي، goo.gl/LWWxgu

(17) وزير خارجية البحرين: إيران تتبنى سياسة التخريب في المنطقة، سكاي نيوز عربية، goo.gl/8z6wd2

(18) البحرين تبدأ التطبيع العلني الرسمي مع «إسرائيل»، الخليج أونلاين، وكالات، goo.gl/x3ahDp

(19) البحرين: إيران وأعوانها فشلوا في عرقلة الانتخابات، البيان، goo.gl/KTDUrH

(20) هل تكون البحرين أول دولة خليجية تبني علاقات مع «إسرائيل»؟ الميادين، وكالات، goo.gl/MT47jN

(21) حمى التطبيع تتصاعد.. البحرين تدعو وزير الاقتصاد الإسرائيلي لزيارتها، الجزيرة نت، وكالات، goo.gl/zreE4A

(22) وزير خارجية البحرين: من حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، عربي 21، goo.gl/aZo9YT

(23) البحرين تتخذ خطوة جديدة في تطبيع علاقاتها مع الأسد، الخليج أونلاين، goo.gl/E4wbcc

انتخابات البحرين.. «مسرحية» بعين المعارضة والسلطات تتحدث عن إقبال كثيف، الجزيرة نت، وكالات، goo.gl/HWWLwT

صفقات الأسلحة في الخليج..

الدوافع والدلالات

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

الإشراف: محمد سالم الراشد

تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي مستوردي الأسلحة حول العالم، لتعزز بذلك دفاعاتها وترساناتها العسكرية في ظل تنامي الصراعات المسلحة بالمنطقة، وتمدد نفوذ المليشيات التي تمولها إيران في الشرق الأوسط، إضافة للجماعات الإرهابية.

على الرغم من تبني العديد من الدول الصناعية لأنظمة تقول: إنها ديمقراطية وتدعو إلى السلام حول العالم، فإن إنتاج مصانع الأسلحة في تلك البلدان شهد تصاعداً منقطع النظير منذ العام 1950، وازدهرت تجارة الأسلحة العالمية إلى أعلى مستوياتها منذ نهاية الحرب الباردة، بسبب تصاعد الصراعات في الشرق الأوسط، والتوتر في بحر الصين الجنوبي، والتهديدات الغربية والأمريكية لروسيا، وفقاً لدراسة أجراها معهد أستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI).

ثم شهدت طفرة كبيرة وغير مسبوقة منذ اندلاع «ثورات الربيع العربي» عام 2011، وعلى وقع المتغيرات التي شهدتها المنطقة من توقيع الاتفاق النووي الإيراني، وتطور الأزمة السورية واليمنية، ثم الأزمة الخليجية 2017 زادت وتيرة السباق المحموم في دول الخليج نحو شراء صفقات أسلحة بالمليارات بما يزيد من التوتر في أمن واستقرار المنطقة، ويرفع مؤشرات الترقب والحذر إلى أعلى مستوياتها، وفي هذا التقرير، نرصد أبرز وأهم هذه الصفقات خلال عامي 2017 و2018 وفقاً للمعلومات والإحصاءات المتوافرة، ونسلط الضوء على المتغيرات والدوافع ودلالاتها وراء سباق التسلح في الخليج.

السعودية أكبر مستورد

حيث أصدر معهد أستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) تقريره الجديد لعام 2018 حول حجم مبيعات الأسلحة في العالم؛ حيث يظهر وزن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية في سوق السلاح، كما يشير إلى أن فرنسا أيضاً لاعب رئيس.

وأوضح تقرير «Sipri» أن الإنفاق العسكري للسعودية عام 2018 وصل إلى 61.21 مليار يورو؛ ما يجعلها أكبر مستورد للأسلحة في العالم، ويعادل الإنفاق العسكري السعودي الناتجَ المحلي الإجمالي لأوروجواي، وضعف الناتج المحلي للاتفيا، وثلاثة أضعاف الناتج المحلي لأفغانستان[1].

وعززت السعودية إنفاقها العسكري منذ بداية حربها في اليمن عام 2015، التي دخلتها (من خلال قيادة التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن) بطلب رسمي من الحكومة اليمنية الشرعية، إثر الانقلاب الحوثي، وتصدّرت الولايات المتحدة، الدول المصدرة للسعودية، تليها بريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وسويسرا، وكندا[2].

وفي تقرير آخر لوكالة الأناضول، ذكر أن السعودية، أكبر مُصدّر للنفط في العالم، رفعت إنفاقها العسكري بنسبة ٪34.2، خلال النصف الأول من العام الجاري (2018)، إلى 113.4 مليار ريال (30.2 مليار دولار).

وحسب الوكالة، تُشير بيانات الميزانية السعودية الصادرة عن وزارة المالية إلى أن الإنفاق العسكري للمملكة قد بلغ 84.2 مليار ريال (22.5 مليار دولار)، في الفترة المناظرة من عام 2017، وشكّل الإنفاق العسكري الفعليّ، خلال النصف الأول من عام 2018، ٪54 مما تمّ تخصيصه في الموازنة المعلن عنها نهاية العام الماضي، وكانت الحكومة السعودية خصَّصت ٪21.5 من موازنة 2018 للقطاع العسكري، بقيمة 210 مليارات ريال (56 مليار دولار).

ويمثّل الإنفاق العسكري للمملكة خلال النصف الأول 2018 قرابة ٪24 من نفقاتها الإجمالية خلال الفترة المذكورة، التي بلغت 481.5 مليار ريال (128.4 مليار دولار).

وسنوياً تنفق المملكة 70 مليار دولار على استيراد السلاح، حسب تصريح سابق لولي العهد، الأمير محمد بن سلمان[3].

وعلى الرغم من عدم وجود إعلان واضح من قبل السعودية عن خسائرها في الحرب باليمن، التي دخلت عامها الرابع، فقد قدَّرت مجلّة التايمز البريطانية، في وقت سابق، تكلفة الحرب بنحو 200 مليون دولار يومياً، أي 72 مليار دولار سنوياً، و216 مليار دولار في ثلاث سنوات.

في حين تُشير مصادر أخرى إلى أن المبلغ أكبر بكثير، وتقدّره مجلة فورين بوليسي

بنحو 725 مليار دولار في الأشهر الستة الأولى فقط، منها الصفقات العسكرية للمملكة[4].

إلا أن هناك متغيرات جعلت الكثير من الدول المصدر للأسلحة للسعودية تهدد بوقف هذه الصفقات أو تعليقها، ففي 22 أكتوبر 2018 هدّدت كل من كندا وألمانيا بإلغاء صفقات سلاح مع السعودية بسبب جريمة مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي في قنصلية بلاده في إسطنبول، وأعلن رئيس الوزراء الكندي جاستن ترودو أنّه لا يستبعد أن تلغي بلاده صفقة أسلحة ضخمة للرياض بعد مقتل خاشقجي[5].

ففي الوقت الذي أعلنت فيه عدد من الدول تعليق بيع الأسلحة للسعودية، آخرها كان ألمانيا والدنمارك وفنلندا، أظهر تقرير لمعهد بحوث السلام الدولي، تراجعا في نسب بيع الأسلحة للمملكة، وفيما يلي نستعرض لكم نسب التراجع وفقا للتقرير:

قيمة صفقات الأسلحة البريطانية في العام 2016 بلغ 843 مليون دولار، تراجع في العام 2018 إلى 436 مليون دولار، في الوقت الذي تراجعت فيه قيمة صفقات الأسلحة الفرنسية التي بلغت 174 مليون دولار في العام 2015 إلى 91 مليون دولار فقط في 2016 وإلى 27 مليون دولار للعام 2018 فقط.

صفقات الأسلحة الإسبانية شهدت جدلا كبيرا داخل الحكومة ومطالبات بتعليقها إلا أن الحكومة أكدت على أن الصفقات ستمضي قدما خلال العام 2018، في حين صفقات الأسلحة الأمريكية لا تزال جارية.

ولفت التقرير إلى أنه ورغم تراجع قيمة صفقات الأسلحة من هذه الدول إلا أن استيراد المملكة للأسلحة ارتفع بنسبة 38 في المائة بين عامي 2016 و2017، 2018 ويرجع ذلك بمجمله إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي رفعت من قيمة الصفقات هذه لتصل إلى 3.4 مليار دولار بعد أن كانت تبلغ 1.8 مليار دولار.[6]

صفقات قطر بعد الحصار

بعد مرور سبعة أشهر على اندلاع الأزمة الخليجية، سارعت الدوحة في تطوير عمليات وتكديس ترسانتها العسكرية، التي شملت أسلحة هجومية ودفاعية وطائرات قتالية متطورة، وأبرمت منذ اندلاع الأزمة في 5 يونيو/ حزيران 2017 خمس صفقات سلاح ضخمة جاءت على النحو التالي:

1 – مقاتلات «إف15–» الأمريكية، حيث وافقت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، في 15 يونيو 2017، على صفقة شراء قطر 36 مقاتلة من طراز «إف 15» بقيمة بلغت 12 مليار دولار، وذلك على هامش زيارة وزير الدفاع القطري خالد العطية إلى واشنطن.

2 – طائرات «تايفون» البريطانية في 17 سبتمبر 2017، حيث وافقت شركة «بي إيه إي سيستمز» البريطانية للصناعات الجوية والدفاعية على بيع 24 طائرة مقاتلة من طراز «تايفون» إلى قطر في صفقة بقيمة 8 مليارات دولار.

3 – مقاتلات «الرافال» الفرنسية، حيث أبرمت قطر، في 7 ديسمبر 2017، عقود تسليح مع فرنسا بنحو 3 مليارات يورو، تتعلق العقود بشراء 12 طائرة من طراز «رافال» قتالية بعقد تبلغ قيمته 1.1 مليار يورو، وذلك على هامش زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون للدوحة.

4 – صواريخ «SY–400» الصينية، ففي 18 ديسمبر 2017، لاحظ جوزيف ديمبسي، الباحث في معهد الدراسات الاستراتيجية، ظهور صواريخ باليستية صينية قصيرة المدى خلال احتفالات قطر بيومها الوطني.

5 – منظومة «إس 400» الروسية، حيث أعلن سفير قطر لدى موسكو، فهد العطية، يوم 25 يناير 2018، أن بلاده مهتمة باقتناء منظومة دفاع جوي «إس 400» الروسية، كاشفاً أن المفاوضات وصلت إلى مراحل متقدمة، وكان وزير الدفاع الروسي، سيرجي شويجو، وقع مع نظيره القطري خالد بن محمد العطية، في 25 أكتوبر 2018، بالعاصمة القطرية الدوحة اتفاقية ومذكرة تفاهم في مجال التعاون العسكري[7].

وفي مارس 2018 وقعت قطر عدة اتفاقيات لشراء أسلحة من تركيا على النحو التالي:

– توقيع اتفاقيات مع شركتي «أسيلسان»، و«سي سي تيش» التركيتين لإنشاء مشروع مشترك باسم «برق – Barq»، بهدف تطوير وإنتاج معدات كهربائية بصرية، وتكنولوجيا التشفير والبحث المتعلّق بمنصات الأسلحة عن بُعد.

– توقيع الشركة القطرية الحديثة التابعة لوزارة الدفاع القطرية اتفاقاً مع شركة «بي إم سي» التركية المتخصصة في صناعة السيارات العسكرية.

– توقيع شركة «نورول ماكينة» التركية خطاب نوايا مع القوات الخاصة القطرية لشراء عدد من المدرعات التركية حديثة الصنع التي تعرض لأول مرة.

- توقيع القوات المسلحة القطرية اتفاقية مع شركة «بيكار» التركية لصناعة الطائرات لشراء 6 طائرات دون طيار من طراز «بيرقدار TB2»، وهي المرة الأولى التي تصدر فيها الشركة التركية منتجاتها إلى الخارج.
- توقيع القوات الخاصة المشتركة التابعة للقوات المسلحة في قطر اتفاقية مع شركة تركية لشراء 556 آلية مدرعة.
- توقيع اتفاقية مع شركة «الأناضول» التركية تنص على بناء 4 سفن تدريب، إضافة إلى واحدة ثانية تم توقيعها مع جامعة «بيريريز» التركية لتشغيل وإدارة الكلية البحرية التي ستتبع القوات البحرية الأميرية القطرية.
- توقيع القوات الخاصة المشتركة اتفاقية مع شركة تركية لإنشاء قاعدة عسكرية بحرية شمالي البلاد، بعد مناقصة فازت بها شركة «إم دي إس» التركية، وبموجب الاتفاقية ستنشئ الشركة التركية قاعدة «بروج» للعمليات الخاصة البحرية في منطقة الشمال، وتشمل مركزاً للتدريب والتجهيز للدوريات والعمليات البحرية التدريبية.
- توقيع اتفاق مع شركة «سور العالمية» التركية والحرس الأميري القطري لإنشاء مشروع مشترك تحت مسمّى «QSur»، سيقوم بتصنيع الزي العسكري المتطوّر وملحقاته[8].

صفقات الكويت الأكبر في تاريخها

الكويت أيضاً كان لها نصيب كبير من صفقات السلاح الأمريكية، الذاهبة لدول الخليج، ففي 7 سبتمبر/ أيلول 2017، أعلن الرئيس الأمريكي ترمب، خلال مؤتمر صحفي جمعه بأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد، أن البلدين أبرما صفقة بيع طائرات حربية من أمريكا إلى الكويت تبلغ قيمتها 5 مليارات دولار.

وقال ترمب في حديثه عن إعلان الصفقة: إن التحالف بين الولايات المتحدة والكويت «لم يكن أقوى مما هو عليه الآن»، مشيراً إلى أن صفقة الطائرات «ستساهم في تعزيز الأمن المشترك بين البلدين، وستأتي بالمنفعة على الأيدي العاملة في أمريكا»، وأفاد ترمب بقبول الخارجية الأمريكية لتلك الصفقة، وتلبية رغبة الكويت تجاهها، ولم يحدد ترمب عدد المقاتلات في الصفقة، لافتاً إلى أنها شملت مقاتلات من طراز «F/A-18 Super Hornet».

وفي 28 يونيو/ حزيران 2018 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن شركة «بوينغ» حصلت على عقد بقيمة 1.5 مليار دولار لإنتاج وتسليم 22 طائرة «F/A-18E»، و6 طائرات «F/A-18F Super Hornet» لصالح الكويت[9].

صفقات البحرين لتطوير سلاح الجو

لم يفت البحرين أن تعقد صفقة سلاح «تاريخية» بعد أربعة أشهر من اندلاع الأزمة الخليجية، ففي 17 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، أعلنت مملكة البحرين توقيع صفقة شراء طائرات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية، في صفقة «هي الأكبر في تاريخ سلاح الجو الملكي البحريني من ناحية عدد الطائرات والقيمة»، بحسب الشيخ حمد بن عبدالله آل خليفة، قائد سلاح الجو الملكي البحريني، الذي أكد أهمية الصفقة، موضحاً: «أنها الأحدث والأكثر تطوراً في الطائرات المقاتلة، وأن هذه الطائرات المتطورة ستساهم بفاعلية في تطوير سلاح الجو الملكي البحريني، الذي يضم العديد من المنظومات الحديثة»[10].

وأبرمت المملكة الصفقة مع شركة «لوكهيد مارتن» الأمريكية، بقيمة بلغت 3.8 مليار دولار، وبموجب الصفقة، تشتري البحرين 16 طائرة من طراز «إف- 16»، بالإضافة إلى عقود توريد لقطع غيار الطائرة بمستلزمات صيانتها. وبدوره، قال ريك جوريس، نائب رئيس الشركة الأمريكية: إن «عدداً من الدول الأوروبية تتفاوض لشراء ذلك الطراز»، لافتاً إلى أن البحرين من أوائل الدول التي تعقد هذه الصفقة في المنطقة[11].

صفقات عُمان للتوازن العسكري

أعلنت وكالة التعاون الأمني الدفاعي في الكونجرس الأمريكي عن إمكانية بيع مجموعة التحديثات لأسطول سلطنة عُمان من طائرات «لوكهيد مارتن إف 16 فالكون المقاتلة»، وسوف تحدث هذه المبيعات المحتملة، التي سوف تبلغ قيمتها حوالي 63 مليون دولار أمريكي، الطائرات الـ23 المقاتلة في السلطنة.

وتشمل حزمة التحديث حسب تقرير مجلة The National Interest الأمريكية تحديثاً مطرداً للتوصيف التشغيلي للمقاتلات للأنظمة الفرعية لـ«إف 16»، وتحديث التعرف على الأعداء والأصدقاء، ومعدات الاتصالات الآمنة لعمليات الطراز الخامس،

التي سوف تساعد العمانيين على العمل بشكل أفضل مع القوات الأمريكية.

ومن بين المعدات المقترحة للبيع حسب المجلة 29 وحدة تشفير/توقيت من طراز «KIV-78»، و29 جهاز تشفير لموجات الراديو من طراز «KY-100M»، و29 وحدة نظام مشترك للإرسال والاستقبال من طراز «AN/APX-126»، وتحديثات سرية وغير سرية متعلقة بأرقام تعريف برامج حاسوبية، وتحديثات الملف التشغيلي للطلعات الجوية للمقاتلات الخاصة بنظم الطراز الخامس، من التعرف على الأصدقاء والأعداء، وتحديث تخطيط المهام المشتركة، وبرمجيات القنص المتقدمة، وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم وزارة الدفاع الأمريكية مجموعة من معدات الدعم وقطع الغيار الاحتياطية والسجلات[12].

ولمضاهاة هذا التفوق العسكري لجيرانها، من المتوقع أن تتلقى القوات العمانية حوالي 12 طائرة مقاتلة حديثة، من طراز «يوروفايتر تايفون»، و8 طائرات تدريب متقدمة من طراز «BAE Hawk»، وسُلِّمت أول دفعة من مقاتلات «التايفون» في يونيو/ حزيران 2017، وليس من الواضح متى سيتم الانتهاء من تسليم باقي الصفقة.

وتواجه عُمان وفق مجلة The National Interest، التي تقع بجوار اليمن والمملكة السعودية، وضعاً أمنياً صعباً بشكل متزايد، ومن المرجح أن يزداد الوضع تعقيداً في عُمان، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة إنفاق السلطنة على مبيعات الدفاع، ومع ذلك، ليس من الواضح حجم ميزانية الدفاع التي قد تتحملها عُمان.

صفقات الإمارات والحرب في اليمن

سلط موقع «ذا دبلومات» المعني بشؤون آسيا الضوء على صفقات أسلحة عقدتها الإمارات مع كوريا الشمالية، حيث كشفت وثائق أمريكية شراء الإمارات أسلحة من بيونج يانج بقيمة 100 مليون دولار، لاستخدامها في الحرب الأهلية اليمنية.

وأضاف الموقع في تقرير للمحلل الأمريكي صموئيل راماني أن مشتريات الإمارات للأسلحة بشكل سري من كوريا الشمالية يمكن فهمه في إطار اعتقاد أبوظبي أن كوريا الشمالية مصدر قيم لإمدادات أنظمة الصواريخ، وأن أبوظبي تحاول رشوة بيونج يانج كي لا تبيع أسلحة وتكنولوجيا لأعدائها المزعومين[13].

ونتيجة الحرب الدائرة في اليمن التي تعتبر الإمارات إحدى أبرز الدول المشاركة فيها

ضمن التحالف العربي لدعم الشرعية، فقد هددت عدة دول مصدرة للأسلحة للإمارات بوقف تصدير الأسلحة لها بسبب الحرب في اليمن، ففي 3 يناير 2018 ذكرت صحيفة «أفتن بوسطن» النرويجية أنه بعد تقييم شامل للوضع والخطر المتزايد المرتبط بضلوع الجيش الإماراتي في اليمن، قررت وزارة الخارجية في أوسلو تعليق جميع التراخيص السارية للصادرات من المواد من الفئة «A» التي تشمل الأسلحة والذخيرة للإمارات، وفقاً لما أعلنته الوزارة، وأشارت الوزارة إلى أنه لن يتم منح تراخيص جديدة لتصدير مواد من الفئة «A» إلى الإمارات في ظل الوضع الراهن.

وفي 8 مارس 2018، قالت البنتاجون: إن «الخارجية الأمريكية وافقت أيضاً على صفقة محتملة لبيع 300 صاروخ سايدويندر وعتاد مرتبط بها، للإمارات بقيمة تزيد على 270 مليون دولار»[14].

وفي 11 مايو 2018 أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن تفاصيل صفقة سلاح ضخمة تبيعها واشنطن للإمارات، وقالت وزارة الدفاع الأمريكية: إن «الولايات المتحدة ستبيع حليفتها الإمارات العربية المتحدة 160 صاروخ باتريوت بقيمة إجمالية تناهز ملياري دولار»[15].

وفي 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018 أعلنت حكومة فنلندا أنها لن تأذن بأي صفقات أسلحة جديدة مع المملكة العربية السعودية أو الإمارات العربية المتحدة، وفقاً لبيان صادر عن وزارة الخارجية في البلاد، ووفقاً لتقرير مراقبة الأسلحة الفنلندي، الذي أعدته منظمة «سافر غلوب»، فإن قيمة ما قامت فنلندا بتصديره إلى السعودية يقدر بحوالي 5.303.471 يورو في عام 2017، فيما كانت نسبة التصدير للإمارات في العام نفسه بحوالي 89.090.583 يورو (ما يعادل 10.616.061 دولاراً أمريكياً)[16].

تحليل الدوافع ورصد الدلالات

جدير بالذكر أن نشير إلى الأرقام والمعلومات الواردة بالتقرير لم تصدر عن جهات رسمية لا سيما فيما يخص الجانب الخليجي، ولكن كل هذه التقارير صدرت عن الجهات المصدرة لهذه الصفقات، وتم نشرها عبر وكالات الأنباء العالمية، ولم تصدر الجهات المستوردة نفياً لما ورد في هذه التقارير من أرقام تتعلق بالصفقات أو نوعية الأسلحة المستوردة، وهو ما يكسبها مصداقية عالية، وقد تكون هناك صفقات غير غير معلن عنها من جميع الأطراف.

لا شك أن هذا السباق المحموم على عقد وشراء صفقات أسلحة فى المنطقة يشير إلى حجم التوتر في العلاقات الخليجية – الخليجية، هذا من جانب، ومن جانب آخر التخوفات المتزايدة من التمدد الإيراني في المنطقة على وقع ما يجرى في اليمن وسورية والعراق.

أنفقت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة معاً أكثر من 100 مليار دولار من أجل تعزيز قواتها العسكرية، ويعزى هذا الاختلاف الكبير على مستوى النفقات العسكرية بين إيران والدول الخليجية إلى أن الدول الخليجية تُقبل على شراء الأسلحة باهظة الثمن؛ وذلك للتفوق على إيران المتطورة تكنولوجياً. وفي هذا الصدد، أفاد الباحث لدى كلية كينجز لندن، ديفيد روبرتس، أن «إيران لا تملك حظوظاً متكافئة في حال نشوب أي حرب نظراً لأن الطائرات المقاتلة الإماراتية قادرة على تدمير السلاح الجوي الإيراني خلال وقت قصير»[17].

كذلك من الدوافع الباعثة على إبرام صفقات مليارية هكذا أن الدول الخليجية تسعى إلى كسب دعم الدول الغربية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا، وذلك من خلال إبرام صفقات أسلحة ضخمة تقدر بمليارات الدولارات.

قالت مجلة «فورين بوليسي» الأمريكية: «إن السلاح يتدفق إلى منطقة الشرق الأوسط بشكل غير مسبوق ما قد يؤدي إلى تغير جذري في موازين القوى في المنطقة»[18]، ولا شك أن تحقيق ميزان القوى والتوازن العسكري مع إيران من أبرز الدوافع لشراء صفقات

أسلحة بمليارات الدولارات، ففي خلال عهد الرئيس الأمريكي السابق، باراك أوباما، حثت واشنطن دول الخليج على بناء درع دفاعية صاروخية ضد إيران، ولكن دول الخليج لم تلبِّ هذا الطلب نظراً لانعدام الثقة بينها، وفي سنة 2013، قرر مجلس التعاون الخليجي تشكيل تكتل عسكري خليجي موحد. في المقابل، كشفت الحرب في اليمن مدى عمق الخلاف بين الدول الخليجية، حيث رفضت كل من عُمان والكويت المشاركة في هذه الحرب، في حين بادرت قطر بسحب قواتها على خلفية الأزمة الخليجية الأخيرة 2017.

قامت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة بتطوير الصناعة العسكرية، وذلك بهدف تكريس استقلاليتها الحربية؛ ونتيجة لذلك، أصبحت كلا الدولتين تتنفس في إطار سباق نحو التسلح، ونظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية رفضت تزويد المملكة العربية السعودية بترسانة من الطائرات دون طيار، أقدمت الرياض على شراء هذه الطائرات من الصين، التي تعتزم إنشاء مصنع لإنتاج الطائرات دون طيار من طراز «CH-4»، والجدير بالذكر أن المملكة العربية السعودية تهدف من خلال هذه الصفقات إلى تسجيل ٪50 من نفقاتها العسكرية في سلسلة القيمة الخاصة بها بحلول سنة 2030.

تسعى الإمارات العربية المتحدة جاهدة إلى تحقيق المزيد من التطور العسكري، خاصة وأن قواتها الخاصة التي شاركت بجانب الناتو في الحرب الأفغانية، كانت على درجة عالية من الحرفية، فضلاً عن ذلك، شاركت هذه القوات في الحرب الليبية، حيث بادرت الإمارات العربية المتحدة بإنشاء قاعدة عسكرية هناك، من ناحية أخرى، دخلت الإمارات العربية المتحدة في مجال صناعة السفن الحربية بفضل المساعدات الفرنسية، وخلال العمليات العسكرية في اليمن، أنشأت الإمارات قاعدتين عسكريتين في كل من شمال الصومال وجنوب إريتريا، بالإضافة إلى ذلك، عمدت الإمارات إلى فرض الخدمة العسكرية على مواطنيها أسوة بقطر والبحرين، وذلك بهدف التقليص من حجم الاعتماد على القوات الأجنبية.

من الواضح مما سبق عرضه أن هناك كمية هائلة من البيانات إذا ما بحثنا بالتفصيل، لكن الاستنتاج واضح: ميزان القوى في الشرق الأوسط تزداد صعوبة التنبؤ به يوماً بعد يوم، والتغييرات التي تعصف بالمنطقة لن تجعل الأمور سهلة على الإطلاق، وبشكل عام؛ يمكن أن يفسر التسابق نحو التسلح بين الدول الخليجية بصفة جزئية حرص الولايات المتحدة الأمريكية خلال عهد أوباما وترمب على إبرام العديد من صفقات الأسلحة

الضخمة بقيمة عشرات المليارات من الدولارات مع هذه الدول، من بينها صفقة نظام «ثاد» للدفاع الجوي الصاروخي الذي يقوم بصد هجمات الصواريخ الباليستية. وتجدر الإشارة إلى أن صفقات الأسلحة لا تعكس فقط الروح التنافسية بين الدول الخليجية، بل تحمل في طياتها خلفيات دبلوماسية، حيث يحيل ذلك إلى مدى تخوف المملكة العربية السعودية من الاتفاق النووي الإيراني.

الهوامش

(1) تقرير «Sipri»: السعودية أكبر مستورد للأسلحة في العالم، goo.gl/cZthbt
(2) Saudi Arabia، armaments and conflict in the Middle East، goo.gl/jZ1BSi
(3) ارتفاع إنفاق السعودية على السلاح إلى 34.2٪، الخليج أونلاين، goo.gl/GF81QG
(4) صفقات بمليارات الدولارات.. تعرف على أهم مزودي السعودية بالسلاح، الجزيرة نت، goo.gl/v118Ve
(5) كندا وألمانيا تهدّدان بإلغاء صفقات السلاح للسعودية، العربي الجديد، goo.gl/544AYP
(6) تقرير يظهر وضع صفقات الأسلحة للسعودية بعد تعليق دول لها، CNN العربية، https://arabic.cnn.com/business/article/2018/11/23/arms-imports-ksa-report
(7) البنتاغون يعلن عن صفقة مقاتلات مع الكويت، روسيا اليوم، goo.gl/M5DqBa
(8) مدلولات أكبر صفقة تركية في مجال الصناعات الدفاعية، نون بوست، goo.gl/Y44zFx
(9) أغلى 10 صفقات عسكرية أبرمتها الدول العربية في عام 2017، ساسة بوست، goo.gl/oAEa3s
(10) المصدر السابق.
(11) تفاصيل صفقة أسلحة ستجعل عمان تضاهي قوة الإمارات والسعودية http://www.alkawthartv.com/news/114959..
(12) تفاصيل أبرز صفقات الأسلحة في العالم 2017-2018 goo.gl/dp523S
(13) فنلندا توقف صفقات الأسلحة مع السعودية والإمارات، CNN العربية، goo.gl/dp523S
(14) صفقة أسلحة أمريكية للدوحة وأبو ظبي بقيمة نصف مليار دولار، عربي 21، https://arabi21.com/story/1076935
(15) الإعلان عن تفاصيل صفقة سلاح أمريكية ضخمة للإمارات، عربي 21، https://arabi21.com/story/1005247
(16) النرويج توقف تصدير الأسلحة إلى الإمارات، الشروق القطرية، goo.gl/vpZm8w
(17) ما السر وراء تسابق دول الخليج العربي نحو التسلح؟ دانيال شتاينفورث وكريستيان فايسفلوغ، نون بوست، https://www.noonpost.com/content/19305
(18) تدفق السلاح إلى الشرق الأوسط يغير وجه المنطقة، نون بوست، https://www.noonpost.com/content/1744

تفاعلات العلاقات الخليجية الإيرانية خلال عام 2018

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير
الإشراف: محمد سالم الراشد

لا شك أن العلاقة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي ليست نسيجاً واحداً ولا تسير وفق نمط متشابه، حيث تحكمها ظروف ومصالح متباينة تحدد طبيعة علاقة كل دولة خليجية بالجارة إيران، وهنا تكمن صعوبة إيجاد موقف موحد لدول الخليج في علاقتها بها ضمن إطار مجلس التعاون الخليجي.

ولا شك أن هناك حالة عامة تسود معظم دول الخليج لا يمكن وصفها إلا بالتذبذب والترقب الحذر، بل والوصول إلى مستوى التوتر وخفض العلاقات الدبلوماسية وتجميدها أحياناً جراء السياسة الإيرانية في المنطقة، سواء على صعيد الأزمة اليمنية أو السورية على وجه التحديد، فضلاً عن شبكات التجسس الإيرانية التي تعلن بعض دول الخليج عن كشفها في دولها من حين لآخر، ومن المعلوم أن حالة المخاوف زادت عقب توقيع الاتفاق النووي مع إيران أواخر ولاية الرئيس الأمريكي بارك أوباما، ثم تشهد الآن مرحلة الهدوء النسبي بعد انسحاب أمريكا في عهد ترمب من الاتفاق النووي الذي وقعته دول 1+5 مع إيران.

يقتضي التحليل السياسي القويم لتحديد طبيعة العلاقات الخليجية – الإيرانية خلال عام 2018، ومساراتها وتفاعلاتها وسيناريوهاتها المستقبلية العودة ولو بشكل سريع إلى فترات ماضية للتأسيس على طبيعة الأزمات والعلاقات السابقة خلال السنوات الماضية لفهم ما يجري الآن من تفاعلات لهذه العلاقات، وفيما يلي نرصد ما إذا كانت هناك بعض المتغيرات التي طرأت على العلاقات الخليجية – الإيرانية خلال عام 2018، وتداعيات ذلك على الأوضاع في دول الخليج.

المملكة العربية السعودية

تعتبر المملكة العربية السعودية الدولة العربية الخليجية الأكبر من حيث المساحة والسكان، ويتجسد صراعها مع إيران بالتنافس على نفوذ على العالم الإسلامي، فضلاً عن النفوذ في منطقة الخليج، وتعد أبرز نقطة للخلاف بين الدولتين في الفترة الراهنة تتجلى في الوضع اليمني بسبب دعم إيران للحوثيين، ثم تدخلها وتموضعها في الأزمة

السورية، وكذلك تدخلها في العراق، ومن بين نتائج الاضطراب الراهن في الشرق الأوسط العداء بين الدولتين وتصاعد حدة وشدة صراعهما حول شكل المنطقة، حيث تمثل هذه التطورات، فضلاً عن الحاجة لأن تقوم السعودية بأخذ دور أكثر قيادية في العالم العربي، تحدياً إضافياً للمملكة وقد يجعلها ذلك أكثر عرضة للعداء الإيراني من أيّ وقتٍ مضى.

لا شك أن للدين والتنوع المذهبي دوراً في هذا التنافس، ويشكل الشيعة مصدراً لإزعاج المملكة في المنطقة الجنوبية منها، وكذلك يشكل ملف الحج عاملاً لتوتر العلاقات بين البلدين سعت السعودية لتهدئة الأجواء فيه خلال عامي 2017 و2018، ولقد شهدت الروابط بين السعودية وإيران تراجعاً غير مسبوق خلال السنوات الماضية، لا سيما بعد أن قطعت الرياض علاقاتها الدبلوماسية مع طهران في يناير/ كانون الثاني 2016 بعد أن اقتحم متظاهرون سفارتها في طهران في أعقاب إعدام المملكة رجل الدين الشيعي السعودي نمر النمر.

ويبدو أن التوتر هو السمة الغالبة على مسار العلاقات السعودية الإيرانية، حيث ارتفع سقف التوتر الخليجي – الإيراني على أشده في المواقف (التصريحات المتبادلة) والسلوك السياسي (التحركات) تجاه القضايا الخلافية كافة، من احتلال الجزر الإماراتية عام 1971، حتى تحطيم مقار الدبلوماسية السعودية في طهران ومشهد عام 2016، وأزمة الحج بين البلدين؛ وهو ما استدعى إعلان السلطات السعودية قطع العلاقات مع إيران، ومنذ ذلك الحين تحتدم العلاقات بين البلدين أكثر وأكثر.

ثم حدثت انفراجة في مسار العلاقات بين البلدين عقب توترها على إثر أزمة الحج المتجددة بين البلدين، ففي عام 2015 وقعت حادثة تدافع في منى ونتج عنها مقتل نحو ألف حاج، بينهم أكثر من 700 إيراني، وانتقد مسؤولون إيرانيون، أبرزهم مرشد الجمهورية آية الله علي خامنئي، السلطات السعودية وحملوها مسؤولية الكارثة، وقال خامنئي في رسالة نشرت بموقعه الإلكتروني: إن على العالم الإسلامي إعادة التفكير بطريقة جوهرية في طريقة إدارة الحج، معللاً ذلك بسبب «السلوك القمعي لحكام السعودية تجاه ضيوف الرحمن»[1]. وفي عام 2016 غاب الحجاج الإيرانيون بعد فشل المفاوضات بين مسؤولي الحج في السعودية وهيئة الحج الإيرانية بسبب توتر العلاقات بين البلدين، ثم شهد عاما 2017 و2018 عودة الحجاج الإيرانيين بعد تدهور العلاقات بين السعودية وإيران عام 2016 وغياب الحجاج الإيرانيين عن المناسك.

جدير بالذكر أن السعودية قد رحبت بقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترمب في مايو/ أيار الماضي 2018 بشأن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي المبرم مع إيران وإعادة فرض عقوبات اقتصادية على طهران.

وفي الوقت نفسه، وافقت السعودية على دخول دبلوماسي إيراني لرئاسة مكتب لتمثيل المصالح الإيرانية في مدينة جدة بالمملكة في خطوة وصفت بأنها إيجابية للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما وافق البلدان على عرض سويسرا العمل كقناة دبلوماسية بينهما[2].

الكويت

مَثَّلَ قرارُ الكويت في 22 يوليو 2017 بتخفيض التمثيل الدبلوماسيّ الإيرانيّ عند أدنى حدوده تطوّراً مُهِماً في مسار عَلاقات البلدَين، إذ لم تشهد العَلاقات مثل هذا التصعيد من جانب الكويت من قبل، فهو قرار يبدو خارج السياق التقليديّ، كما أنه يبدو متأثراً إلى حدّ بعيد بعدد من التطوّرات على صعيد العَلاقات الثنائيّة أو التطوّرات التي تشهدها المنطقة، التي تُلقي بظلالها على مواقف كل منهما، تلك التطوّرات التي يبدو أنها تؤشر لتغييرات كبيرة في عَلاقات الدول وهياكل التعاون ومؤسّساته وأدواته وآليّاته، لا سيّما في ظلّ تمدّد الخطر الإيرانيّ، وتهديده لأمن الكويت الداخليّ ولمنظومة الأمن الإقليميّ، ودوره في نشر الفوضى وعدم الاستقرار في المِنطَقة، وقد تكون قضية خلية العبدلي عام 2015، التي تم فيها الكشف عن أسلحة لشبكة تجسس إيرانية ونجم عنها تخفيض التمثيل الدبلوماسيّ الإيرانيّ في الكويت كواجهة لمجمل تلك التطوّرات التي تخفي وراءها حالة متراكمة من الاحتقان ونفاد الصبر.

ومن خلال رصد مسار تفاعل العلاقات الإيرانية الكويتية، يتأكد لنا أن أزمة اكتشاف خلايا تجسس إيرانية في الكويت ألقى بظلال واضحة على طبيعة العلاقات، ففي 13 سبتمبر 2018 دعا اجتماع الكويت الذي ضم كلاً من رؤساء أركان دول مجلس التعاون إضافة إلى مصر والأردن وأمريكا إلى الوحدة ضد تهديدات إيران، ودعا قائد القيادة المركزية الأمريكية الجنرال «جوزيف فوتيل» إلى الوحدة العسكرية للدول المشاركة بالمؤتمر، تجاه تهديدين أساسيين تواجههما المنطقة، وهما إيران والتنظيمات الإرهابية، مشدداً على

أن واشنطن لن تتخلى عن المنطقة أو شركائها فيها[3].

ورغم هذا التوتر المكتوم فإن تفاعلات العلاقات الإيرانية الكويتية سارت بشكل اعتيادي، حيث وافقت الكويت في 21 سبتمبر2018 على ترشيح إيران لسفيرها الجديد في الكويت، خلفاً للسفير «علي رضا عنايتي»، إلا أنها أوضحت أنها لن تعين سفيراً لها في طهران، قبل أن تغير إيران نهجها وسياستها المتبعة في المنطقة[4].

وفي شهر أغسطس 2018، دعت إيران أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح، للمشاركة في القمة الثالثة لحوار التعاون الآسيوي، التي كان من المقرر أن تحتضنها طهران بين 13 و15 أكتوبر/ تشرين الأول 2018، عبر سفيرها في الكويت «علي رضا عنايتي».

وبحسب وكالة «أنباء فارس»، أوضح السفير عنايتي، أن العلاقات السياسية والاقتصادية بين إيران والكويت طبيعية واعتيادية، حيث تجري الاستشارات بين البلدين على مختلف المستويات، وهناك دعوات متبادلة وتعاون إقليمي ودولي، وبعد فترة تستضيف إيران منتدى حوار التعاون الآسيوي، ووجهت دعوة إلى أمير الكويت لزيارة البلاد وحضور فعاليات المنتدى.

وفي 23 سبتمبر 2018، أبدى أمير الكويت تضامنه مع إيران ضد الهجوم الذي تعرض له عرض عسكري في إيران، وأعرب عن استنكاره للهجوم الذي أسفر عن سقوط العشرات من القتلى والجرحى[5].

بالمجمل، يمكن القول: إن تفاعلات العَلاقات الإيرانيّة – الكويتيّة تأرجحت بين التعاون والتوتر والتهدئة، وقد تأثرت العَلاقات في هذا الإطار بمجموعة من المحدّدات والمعطيات الجيوسياسيّة والتاريخيّة والديموغرافيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، التي كان لها الأثر البالغ في تأرجح العَلاقات على هذا النحو، ويمكن الإشارة إلى أهمّ هذه المحدّدات على النحو الآتي:

1 – أزمة الملف النووي الإيراني، حيث كان موقف الكويت من الأزمة النوويّة الإيرانيّة متماشياً مع الموقف العربيّ الذي كان ينأى بنفسه عن التدخّل في تلك المسألة بالنظر إلى حساسيّة العَلاقات بين الجانبين، ورغم الضغوط الأمريكيّة في أثناء إدارة بوش على دول مجلس التعاون الخليجيّ لتبنّي خيار التدخّل العسكريّ، لكن ما عرضته الدول الخليجيّة هو الاستعداد للوساطة، ورفض الانخراط في الأزمة وفق منهج التصعيد الأمريكيّ، ويبدو

أن دول الخليج قد اكتفت بمظلة الحماية الأمريكيّة لموازنة العَلاقات مع إيران، كما رأت أن الصراع هو بين إيران من جانب، والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبيّ من جانب آخر، وبهذا كان الموقف الكويتيّ منسجماً مع الموقف العربيّ الذي يستند إلى دعم الحل السلمي للأزمة، وإعطاء الفرصة للجهود الدبلوماسيّة، ورفض أيّ تدخّل عسكري في الأزمة، لما لهذا الخيار من انعكاسات سلبيّة على المِنطَقة ككل.

2 – من ناحية ثانية، تأثرت العَلاقات الكويتيّة–الإيرانيّة بتطوّر عَلاقة الأخيرة بمجلس التعاون الخليجيّ، وبالإطار الحاكم لتلك العَلاقات التي شهدت عديداً من التوترات والأزمات، وعلى الرغم من تحسن العَلاقات الكويتيّة–الإيرانيّة في مراحل مختلفة، لكن الكويت لم تكن خارج إطار الموقف الخليجيّ العام من إيران، لا سيّما فيما يتعلق بالقضايا الرئيسة من قبيل العلاقات المتوترة باستمرار مع السعودية والخلافات الحدودية مع دول الخليج كاحتلال الجزر الإماراتية والخلافات الحدودية الأخرى.

3 – من ناحية ثالثة، المشكلات الحدوديّة بين البلدَين: مِثْل كل دول الخليج، تختلف الكويت وإيران على الحدود البحرية في مِنطَقة «حقل الدرّة»، وهذا الخلاف يُعَدّ واحداً من محدّدات العَلاقة بين البلدَين، وذلك منذ الستينيات، إذ تعود جذور الخلاف إلى منح إيران حق التنقيب والاستغلال لشركة «بريتش بتروليوم»، بينما منحت الكويت الامتياز لـ«رويال داتش شل»، وتقاطع الامتيازان في جزء من الحقل الذي يقدّر احتياطيّ الغاز فيه بنحو تريليون قدم مكعبة.

4 – كذلك من المحددات المهمة ما يجعل العَلاقة على هذا المنوال يعود بالأساس إلى موقع وحجم كل دولة، فضلاً عن مكانتها في خارطة التنافس والصراع الإقليمي، وكذلك إلى المنهج السياسي الكويتي في التعامل مع جيرانها ومحيطها الإقليمي، إذ عُرفت الكويت بين دول الخليج، كما الحال مع سلطنة عُمان، بممارسة دور وسيط في المشكلات وتبنّي المسار الدبلوماسي الهادئ في التعاطي مع المشكلات، وبمحاولة التمايز عن الأدوار المتنافسة والمهيمنة لبعض الدول في المِنطَقة، ومع ذلك تجد الكويت نفسها في أوقات كثيرة مضطرّة إلى أن تتخذ مواقف مغايرة لدورها التقليدي، لا سيّما في مواقفها من إيران، وبالأخص عندما يتعلق الأمر بخلاف إيرانيّ – سعوديّ، أو إيراني – خليجي، إذ إن الكويت عضو فاعل في مجلس التعاون الخليجي، وهي بأي حال ملتزمة بالعمل في هذا الإطار الذي ربما تأسس بمبادرة كويتيّة لتعزيز التعاون ومواجهة التحديات.

قطر

تدرك إيران جيداً أهمية قطر بالنسبة لها تجارياً، فهي إحدى الدول الخليجية قليلة السكان التي تصنف كأحد أعلى مستويات الدخول عالمياً، وتعتمد اعتماداً شبه كلي على استيراد المواد الغذائية، وبالإضافة إلى القرب الجغرافي بينها وبين إيران وما تعنيه من قلة تكاليف النقل والمواصلات؛ لذا دخلت إيران على خط استغلال الأزمة الخليجية لنيل نصيب من كعكة الواردات البديلة التي بحثت عنها قطر لسد الفجوة التي أحدثتها المقاطعة مع دول الحصار الأربع، ولذلك سارع الرئيس حسن روحاني بالاتصال بأمير قطر للتأكيد على أن بلاده تسعى لتعزيز علاقاتها مع دول الجوار وخصوصاً مع قطر، مع وجود الأجواء المناسبة للتعاون على الصعيدين السياسي والاقتصادي بين طهران والدوحة حالياً؛ «ولذا سارعت إيران بتصدير أكثر من 1100 طن من المواد الغذائية يومياً إلى قطر عن طريق الموانئ البحرية، أغلبها من محافظة بوشهر القريبة من سواحل قطر، واستفادت الخطوط الجوية الإيرانية هي الأخرى من الأزمة؛ إذ فتحت إيران أجواءها أمام ماي قرب من 100 رحلة طيران يومياً، متسببة في زيادة حركة المطارات الإيرانية بنسبة ٪17، وفقاً لوكالة الأنباء الإيرانية (تسنيم)[6].

وتهدف إيران على وقع الأزمة الخليجية إلى زيادة إنتاج وتصدير الغاز من حقل «بارس» الجنوبي المشترك مع قطر، لكن هناك عقبات تحول دون تحقيق هذا الهدف؛ كارتفاع الاستهلاك المحلي من الغاز، ونقص الموارد المالية والفنية والتكنولوجيا اللازمة للاستكشاف والإنتاج.

وبالمجمل، فإن تفاعلات العلاقات الإيرانية – القطرية زادت تعاوناً وتفاعلاً عقب حصار قطر، بحيث سنحت الفرصة لإيران لتعزيز التجارة والاستثمارات مع قطر والافادة من الأزمة الخليجية مع قطر ، وهو ما سينعكس بدوره على المزيد من التقارب السياسي والأمني والعسكري ما دامت المقاطعة قائمة.

الإمارات العربية المتحدة

رغم أن العلاقات الإماراتية – الإيرانية تشهد تجاذبات سياسية بسبب الجزر الثلاث؛ طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى، المحتلة من قِبل إيران منذ أكثر من أربعة عقود،

ورغم دعوة 60 نائباً في البرلمان الإيراني الرئيس حسن روحاني لإعادة النظر في العلاقات مع الإمـارات على كل المستويات بسبب ما سموها مواقف أبو ظبي المعادية، وتماهي سياساتها مع العداء الأمريكي لطهران، ودعمها لتصريحات وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو ضدها، فإن العلاقات بين الدولتين مستمرة بفعل العلاقات الاقتصادية، وهذا ما قاد الإمارات لتبني موقف براجماتي تجاه إيران فيما يتعلق بالجزر الثلاث، جدير بالذكر أن الجالية الإيرانية في الإمارات تقدر بـ400 ألف إيراني، وتتصدر دولة الإمارات قائمة الدول العربية من حيث حجم التبادل التجاري مع إيران، وتوفر الإمارات منفذاً مالياً ومصرفياً لمساعدة إيران في تفادي الحصار.

حافظت الإمـارات على كونها الشريك التجاري العربي الأول مع إيران، رغم تراجع حجم التبادل التجاري بين البلدين إلى 11 مليار دولار عام 2017 (6.5 مليار دولار صادرات إماراتية، و4.5 مليار صادرات إيرانية)[7].

وكان هذا الحجم قد بلغ 16 مليار دولار عام 2016 (12 ملياراً صادرات إماراتية، و4 مليارات صادرات إيرانية)، وتحتل إيران المرتبة الرابعة في قائمة الشركاء التجاريين للإمارات، في حين تعتبر الأخيرة الشريك التجاري الثاني لإيران بعد الصين.

كما تستحوذ الإمارات على ٪90 من حجم التجارة بين دول الخليج وإيران، وكان التبادل التجاري بينهما قد سجل أعلى معدل له عام 2011 عندما بلغ 23 مليار دولار، وهبط بعدها تدريجياً بسبب العقوبات الغربية والأمريكية، لكنه حتى عام 2016 حافظ على معدل يزيد على 15 مليار دولار.

وبحسب معطيات رسمية صادرة عن هيئة الجمارك الإيرانية عام 2018، فإن حجم التبادل التجاري بين الإمارات وإيران بلغ 11.114 مليار دولار، شكلت الصادرات الإيرانية 4.458 مليار دولار، أما صادرات الإمارات إلى إيران فقد وصلت إلى 6.656 مليار دولار في النصف الأول من عام 2018.

وتقول المعطيات: إن مكثفات الغاز احتلت حصة الأسد من حجم الصادرات وبلغت 5.098 مليار دولار، يليها البروبان السائل، الذي صُدّر بقيمة 1.068 مليار دولار.

ووفقاً لتصريح سابق لمجلس الأعمال الإيراني في دبي، فإن عدد الإيرانيين الذين يعيشون في هذه الإمارة يبلغ نحو 80 ألف إيراني، منهم 8200 تاجر يديرون شبكة ضخمة

من الأعمال ويستثمرون بشكل رئيس في قطاع المواد الغذائية والمواد الخام والحديد والفولاذ والإلكترونيات والإطارات والمعدات المنزلية وغيرها من المواد.

وفي تقرير لها عقب الاتفاق النووي مع إيران –اتفاق (1+5) الذي انسحبت منه واشنطن مؤخراً– قالت مجلة إيكونوميست: إن الإمارات تستضيف على أراضيها أكثر من 10 آلاف رجل أعمال إيراني وشركات تجارية إيرانية[8].

ولكي نفهم طبيعة العلاقة الملتبسة بين إيران والإمارات، فإن الصراع السياسي لا ينعكس بالضرورة على العلاقات الاقتصادية، وهذا ما صرح به رئيس الوزراء الإماراتي وحاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بقوله: إن «التجارة وليس السياسة» ما يوثق علاقات الإمارات بإيران.

البحرين

تبدو العلاقات بين البحرين وإيران أكثر جدلاً وتعقيداً، وبنظرة تاريخية، استهلت إيران تدخلاتها في البحرين عام 1996 عندما اكتشفت البحرين تنظيمًا سرياً باسم «حزب الله البحرين»، وأن المراد منه التآمر لقلب نظام الحكم، وأنهم تلقوا تدريبات في طهران، على إثرها اتخذت البحرين عقب ذلك قراراً يقضي بتخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إيران إلى درجة قائم بالأعمال بعد ما تم رفع المستوى عام 1991 إلى سفير، وخلال السنوات الماضية اتهمت البحرين إيران بمحاولة زعزعة الاستقرار فيها، وأعلنت أكثر من مرة عن تفكيك شبكات تجسس إيرانية بالمملكة، ومن المعلوم أنه وبهدف تعزيز أمنها قامت البحرين بالموافقة على استضافة الأسطول الأمريكي الخامس الذي يصفه خبراء أمريكيون بأنه أكثر الأساطيل الأمريكية الإستراتيجية أهمية في منطقة الخليج العربي، وتُعد مملكة البحرين من أقدم الدول العربية التي أقامت تعاوناً عسكرياً مع الولايات المتحدة، وبعد حرب الخليج الثانية، وتحديداً بتاريخ 27 أكتوبر/تشرين الأول 1991، وقعت المنامة وواشنطن اتفاقاً عرف باسم «التعاون الدفاعي»، ومنذ عام 1993 أصبحت القيادة المركزية للبحرية الأمريكية مقيمة في البحرين، ومنذ يوليو/تموز 1995 استضافت البحرين الأسطول الأمريكي الخامس، كما تسعى المملكة بشكل دائم للاقتراب من السعودية وتتبنى جميع مواقفها فيما يتعلق بقضايا المنطقة لا سيما موقفها من إيران

بما يشبه درجة التطابق.

وبرصد مسار تفاعل العلاقات الإيرانية – البحرينية خلال عام 2018، نجد أنها تتسم بالتوتر وتبادل الاتهامات وارتفاع حدة التوتر في التصريحات والممارسات، ومنها:

• في 10 يونيو 2018 قال وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة: إن إيران تستبيح المنطقة، ومن حق أي دولة في المنطقة بمن فيها «إسرائيل» الدفاع عن نفسها بتدمير مصادر الخطر[9].

• في 10 سبتمبر 2018 ورداً على اعتقال البحرين 14 إيرانياً دخلوا البحرين بجوازات سفر مزورة، رفضت إيران تأكيد ما أسمتها «مزاعم» وزارة الداخلية البحرينية، التي أعلنت القبض على 14 إيرانياً دخلوا البحرين بجوازات سفر مزورة، إذ أشارت طهران إلى عدم وجود معلومات إضافية أو أدلة من جانب الحكومة البحرينية بما يخص هذه القضية، وهو ما يمنعها من تأكيد صحة هذه المعلومات، وفقاً لوكالة الأنباء الإيرانية (إرنا)[10].

• في 29 سبتمبر 2018 انتقد وزير خارجية البحرين الشيخ خالد آل خليفة «سياسة التخريب» التي تنتهجها إيران في المنطقة، وتهديد قطر للأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، وقال آل خليفة أثناء إلقائه كلمة المملكة أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين، بنيويورك: إن «النظام في إيران يتبنى سياسة التخريب وإسقاط الدول ومؤسساتها، ويدعم الجماعات الإرهابية المتطرفة، ويتدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويلقي التهم جزافاً ضد الدول المجاورة بأنها المسؤولة عن الأحداث التي تجري في إيران، ويطمع في الهيمنة على المنطقة»، واستشهد الوزير البحريني بالتدخل الإيراني الفج في الأزمة اليمنية، مضيفاً أن «النظام الإيراني يدعم المليشيات الانقلابية في اليمن لمواصلة ممارساتها الإجرامية وأعمالها العدائية لتهديد الدول المجاورة»[11].

• في 30 سبتمبر 2018 أكد وزير الخارجية البحريني الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة، أن إيران تدعم المليشيات الانقلابية في اليمن وتزودها بالصواريخ الباليستية، التي تعتدي بها على دول الجوار[12].

• في 24 نوفمبر 2018 قالت وزارة الداخلية البحرينية: إن إيران مصدر 40 ألف رسالة إلكترونية أرسلت لمواطنين بحرينيين بهدف التأثير على مسار الانتخابات النيابية والبدلية الجارية في البلاد[13].

سلطنة عُمان

ترتبط طهران بعلاقات اقتصادية وتجارية مع مسقط، كما أن الأخيرة ساهمت في فتح قنوات تواصل بين طهران والإدارة الأمريكية، في عهد الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما، وتكاد تكون علاقة السلطنة مع إيران من العلاقات المتميزة عن بقية دول الخليج، وينعكس التقارب الإيراني العُماني، ليس على السياسة فقط، إنما يمتد إلى الاقتصاد والشؤون العسكرية ومجالات أخرى.

وصف الرئيس الإيراني حسن روحاني العلاقات بين بلاده وعُمان بـ«أنها ودية واستراتيجية»، مؤكداً ضرورة رفع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين بما يوازي مستوى العلاقات السياسية بينهما، واصفاً العلاقات بين البلدين والمبنية على أسس الصداقة والأخوة والثقة المتبادلة، بأنها علاقات نموذجية ومثالية في المنطقة وأن طهران ترحب بتنمية وتعميق التعاون الاقتصادي مع مسقط»[14].

ووفقا لمركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، تأتي سلطنة عُمان في المرتبة العاشرة بين الدول التي تصدر إليها إيران، إذ بلغت صادرات إيران إلى عُمان 376 مليون دولار في الفترة بين مارس/آذار 2015 ومارس/آذار 2016، بينما وصلت إلى 533 مليون دولار خلال الفترة بين مارس/آذار 2016 ومارس/آذار 2017؛ بارتفاع قدره 157 مليون دولار، كما بلغ حجم صادرات إيران إلى عُمان خلال ثمانية أشهر من عام 2018 مليوناً و234 ألف طن من البضائع؛ بقيمة 368 مليون دولار، وفي هذا السياق، يوجد ما يقرب من 259 شركة إيرانية داخل عُمان[15].

وفي المجال العسكري، وقع البلدان في سبتمبر/أيلول 2013 مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون العسكري بينهما، فضلاً عن إقامة العديد من المناورات البحرية المشتركة في مضيق «هرمز»، جاء أبرزها في أبريل/نيسان 2017.

وتشاركت القوات المسلحة الإيرانية وسلطنة عُمان خلال أيار/مايو 2018، في مناورات عسكرية بحرية مشتركة في مياه الخليج، ويتعاون البلدان كذلك في مجال الطاقة وتصدير الغاز من طهران إلى مسقط.

وفي يوليو 2018 توسطت مسقط للمرة الثانية للتهدئة بين الرئيس ترمب وإيران على إثر الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران في أيار/مايو 2018، حيث ربطت أوساط

دبلوماسية عربية في الولايات المتحدة بين زيارة وزير الخارجية العُماني، يوسف بن علوي، إلى واشنطن ولقائه وزير الدفاع جيمس ماتيس 27 يوليو 2018 بمساع إيرانية للتهدئة وفتح قناة تواصل مع إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

وقامت إيران بخطوة من طرف واحد لتعميق وتوثيق علاقتها بعُمان حيث «أعلن سفير إيران في مسقط، محمد رضا نوري شاهرودي، في 23 سبتمبر 2018، عن إلغاء بلاده تأشيرات الدخول، بالنسبة لمواطني سلطنة عُمان من جانب واحد من أجل تشجيع المواطنين العمانيين على زيارة إيران»[16].

تحليل حركة تفاعلات العلاقات الإيرانية الخليجية

1 – تتسم السياسة الخارجية لدول الخليج بالهدوء وعدم الصدام المباشر إلا عند تهديد المصالح، وما تفعله إيران من النواحي الاقتصادية غير النواحي السياسية والأمنية يهدد مصالح الدول الخليجية، فهي لا تلتزم على سبيل المثال بالاتفاق المحدد لتجميد حجم الإنتاج في النفط لاعتبارات مختلفة، من ضمنها حاجاتها إلى موارد مالية إضافية، حتى وإن كانوا ضمن منظمة واحدة «الأوبك» إلا كثيراً ما تنقض الاتفاق.

2 – دخلت إيران على خط الأزمة الخليجية مبكراً، ففي 7 يونيو/حزيران حوّل وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف رحلته –التي كانت متجهة من طهران إلى أستانا لحضور قمة شنغهاي 8 و9 يونيو/حزيران– باتجاه أنقرة التي زارها عدة ساعات، والتقى فيها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وناقش معه الأزمة الخليجية القائمة. وفي اللقاء –الذي حضره أيضا وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو– عبّر ظريف عن قلق بلاده بشأن الأزمة الخليجية القائمة، وحث تركيا على استخدام علاقاتها الحسنة للوساطة من أجل التوصل إلى حلول إيجابية سلمية لخلافات الأشقاء الخليجيين.

واستفادت إيران ولا تزال من المقاطعة الخليجية لقطر، لكونها مبنية على أساس اتفاقيات تجارية كانت قائمة بين الجانبين بالفعل قبل المقاطعة، والميزان التجاري بين البلدين في صالح إيران شجعها على وضع خطة لاتخاذ قطر قاعدة لتصدير بضائعها للخارج ولباقي دول الخليج.

–3 من المرجح أن تترك دول الحصار مساحة لعودة العلاقات التجارية على الأقل تدريجياً

مع قطر حتى تنقذها من الرغبة الإيرانية في السيطرة وتحقيق مزيد من التقارب على حساب علاقاتها مع جيرانها العرب الأقرب لها في الثقافة واللغة والمصير والجوار الجغرافي.

4 – يتبين من خلال رصد مسار تفاعلات العلاقات الإيرانية – الخليجية أن التحركات الدولية والإقليمية لمحاصرة إيران تزداد نتيجة تصاعد منحى السلوك التدخلي لإيران تجاه بعض من دول الخليج ودول الجوار كالعراق وسورية واليمن التي تؤثر سلباً على الأمن الخليجي، وهو ما يجعل النمط الغالب على العلاقات التوتر والترقب الحذر في أحسن الحالات.

5 – تتبنى دول الخليج وخصوصاً السعودية سياسة مغايرة مع إيران عقب إعلان ترمب انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني تتسم بالشدة والحزم والتهديد بعد فترات طويلة من الدعوة للتعاون وحسن الجوار في محاولة لاحتواء إيران بما يؤدي إلى الاستقرار الإقليمي، يعكس ذلك تصريحات ولي العهد السعودية ووزير الخارجية عادل الجبير بأن زمن الدبلوماسية قد ولى، وإذا ما أرادت إيران التهدئة والتقارب والحوار مع دول مجلس التعاون الخليجي فعليها بتغيير السلوك لا الأقوال، وهذا عكس السلوك الإيراني، ففي الوقت الذي يقوم فيه روحاني بزيارة الكويت وعُمان يرسل المال والسلاح للحوثيين في اليمن مهدداً أمن السعودية، وتعلن البحرين تفكيك خلية إرهابية مدعومة من إيران.. إلخ.

6 – ساعدت الأزمة الخليجية في المزيد من التقارب العُماني الإيراني، مما جعل عُمان تستمر في سياسة عدم الانحياز ولزوم الحيادية تجاه الخلافات والأزمات العربية والخليجية مع المزيد من الاندفاع نحو التطبيع وتكريس العلاقات خارج الإطار العربي سواء في علاقتها مع إيران أو «إسرائيل».

7 – من المعلوم أن العلاقات التي تربط دول الخليج بإيران تتسم بالطابع الاستراتيجي الدائم وليس الطارئ؛ وذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المحددات الجيوسياسية والاقتصادية والديموغرافية والتاريخية؛ لذا قد يكون من الأفضل إعادة هيكلة استراتيجية إدارة علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران والتنسيق كافة في المجالات والقضايا المختلف عليها وذات الاهتمام المشترك.

8 – بالنظر كذلك لمعطيات الجغرافيا والديموغرافيا على دول مجلس التعاون الخليجي وكذلك على إيران أن يبلورا منهجاً تعاونياً تصالحياً لإدارة علاقاتهما، غير أن حقائق التاريخ وشواهد الحاضر تُنبئ بأن المستقبل قد يحمل منعطفات حرجة في المسار الراهن للعلاقات الخليجية – الإيرانية، وبقدر التزام دول الخليج العربية في علاقاتها مع إيران –كما مع سائر بلدان العالم– بقواعد القانون الدولي وخاصة ما يتصل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بقدر ما تتطلب منها فنون إدارة السياسة الدولية امتلاك مصادر القوة –الخشنة والناعمة على السواء– تحصيناً لأمنها وسيادتها وسلامة أراضيها، وردعاً لأي تهديد محتمل، أياً كان مصدره ونوعه وحجمه وتوقيته.

الهوامش

(1) الحج: مرآة العلاقة بين السعودية وايران، BBC، goo.gl/DtFXz9

(2) إيران والسعودية: المملكة «توافق على» فتح مكتب لتمثيل المصالح الإيرانية في جدة، BBC، goo.gl/gzVPMW

(3) اجتماع الكويت يدعو إلى الوحدة ضد تهديدات إيران والإرهاب، البيان، goo.gl/GPNLVZ

(4) الكويت: لن نعين سفيراً في طهران حتى تغير إيران نهجها، العربية نت، http://ara.tv/jcbcg

(5) الكويت تدين الهجوم الإرهابي الذي استهدف عرضاً عسكرياً في إيران، كونا، goo.gl/UWWr6C

(6) الإمارات الأولى عربياً في التبادل التجاري مع إيران، الخليج أونلاين، goo.gl/A4dRNK

(7) الإمارات وإيران.. تفاصيل الحبل السري، الجزيرة نت، goo.gl/uu1jtg

(8) المصدر السابق بتصرف.

(9) البحرين: إيران تستبيح المنطقة ومن حق أي دولة ومنها «إسرائيل» الدفاع عن نفسها، اليوم السابع، goo.gl/EbLs7R

(10) إيران ترد على اعتقال 14 إيرانياً دخلوا البحرين بجوازات سفر مزورة، CNN العربية، goo.gl/Ed7aZX

(11) وزير خارجية البحرين: إيران تتبنى سياسة التخريب في المنطقة، سكاي نيوز، goo.gl/z6x8vB

(12) البحرين: إيران تهدد الممرات المائية البحرية، سكاي نيوز عربية، goo.gl/b6VDWN

(13) داخلية البحرين: إيران مصدر 40 ألف رسالة إلكترونية للتأثير على الانتخابات CNN، goo.gl/1JRq9b

(14) روحاني: علاقات إيران وسلطنة عمان نموذج في المنطقة، الراي الكويتية، goo.gl/ZbC83H

(15) إيران وعُمان: ما أسرار علاقة التصالح الفريدة؟ كيوبوست، شؤون خليجية، goo.gl/TZHMrf

(16) إيران تلغي تأشيرات الدخول لمواطني سلطنة عُمان، روسيا اليوم، goo.gl/48kzdi

دول الخليج والتطبيع مع «إسرائيل»..

التوقيت والدوافع والتداعيات

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

الإشراف: محمد سالم الراشد

شهد العام 2018 تطوراً متسارعاً غير مسبوق في العلاقات بين «إسرائيل» والعديد من الدول العربية، لا سيما الخليجية منها، التي لا تربطها بـ«إسرائيل» معاهدة سلام التي لطالما وضعت شروطاً للتطبيع، وظهر ذلك التطور جلياً في الآونة الأخيرة، من خلال الزيارات السياسية والاقتصادية والرياضية المتبادلة التي أخذ الكثير منها طابعاً علنياً، فيما اعتبرتها مصادر عبرية أنها مقدمة للتطبيع الكامل.

وإضافة لما هو معلن، فقد تحدثت تقارير غربية وعربية وعبرية عن علاقات سرية متينة بين «تل أبيب» وعدة عواصم عربية، وهو ما عززه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بإعلانه مؤخراً عن وجود تطوّر كبير في العلاقات مع الدول العربية، واصفاً الوضع الحالي بـ«غير المسبوق».

«أوفير جندلمان»، المتحدث باسم نتنياهو، بدوره نقل في 6 سبتمبر/ أيلول 2018 عن الأخير قوله: «ما يحدث بعلاقاتنا مع الدول العربية غير مسبوق، لم يتم الكشف عن حجم التعاون بعد، ولكنه أكبر من أي وقت مضى، هذا تغيير هائل»[1].

السعودية و«إسرائيل»

كتب « ليبرمان» في مجلة «ديفنس نيوز» الأمريكية، في ديسمبر/ كانون الأول 2018: «نرى أدلة كثيرة على التفكير الرصين في أماكن أخرى في المنطقة، ولا سيما بين دول الخليج، ولعلّ أوضح مثال على ذلك هو السعودية التي تقود قيادتها سياسة جريئة ورؤية لا تتوانى عن تعريف إيران باعتبارها التهديد الإقليمي الأكبر».

وأضاف: «كلما وحّدنا –نحن القوى البراجماتية في المنطقة– طاقاتنا لهزيمة أعدائنا المتعصبين؛ كنا أكثر قدرة على توفير الأمن والاستقرار في المنطقة والنهوض بمصالحنا الوطنية».

وفي الإطار ذاته، دعا عضو الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي» يوسي يونا»، ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، إلى زيارة «إسرائيل»، وإلقاء خطاب في الكنيست، كما فعل الرئيس المصري الراحل أنور السادات[2].

ورغم غياب أي حديث رسمي سعودي عن علاقات أو محادثات مع «إسرائيل»، فإن صحيفة «ذا تايمز» البريطانية، قالت في تقرير لها العام قبل الماضي (2017): إن هناك محادثات اقتصادية بين «تل أبيب» والرياض، شملت عمل شركات إسرائيلية في الخليج والسماح للطيران المدني الإسرائيلي بالتحليق فوق المملكة.

قناة «سي إن إن» الأمريكية تحدثت أيضاً في ذات الإطار، وقالت: إن هناك مشاريع اقتصادية تجمع الطرفين من المتوقع أن تشهد تطوراً سريعاً، وأشارت إلى أن هذه المشاريع تشمل تسيير خطوط طيران من «إسرائيل» إلى الرياض، وكذلك مد خط سكة حديدية بين السعودية و«إسرائيل» مروراً بالأردن الذي يقيم علاقات طبيعية مع الدولة العبرية.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي قد كشف في مارس/ آذار 2018، عن أن السعودية سمحت لشركة الطيران الهندية «إير إنديا» باستخدام مجالها الجوي لتسيير رحلات جوية بين مطار مومباي بالهند وتل أبيب[3].

التودد الإسرائيلي للسعودية بلغ حداً غير مسبوق؛ حيث دعا السفير الإسرائيلي لدى واشنطن «رون ديرمر» بداية شهر نوفمبر 2018 إدارة ترمب إلى عدم التفريط في الرياض مهما كانت الظروف.

ودافع ترمب عن موقفه المتمسك بعلاقة وثيقة مع السعودية، بالرغم من جريمة اغتيال خاشقجي، فقال: إنه «لولا السعودية لكانت «إسرائيل» في ورطة كبيرة»، وقال: «الحقيقة هي أن السعودية مفيدة جداً لنا في الشرق الأوسط، لو لم يكن لدينا السعودية لما كانت لدينا قاعدة ضخمة، وإذا نظرت إلى «إسرائيل» بدون السعودية فستكون في ورطة كبيرة، ماذا يعني هذا؟ هل على «إسرائيل» أن ترحل؟ هل تريدون رحيل «إسرائيل»؟»[4].

سلطنة عُمان و«إسرائيل»

كان يوم 30/10/2018 يوماً فاصلاً في تاريخ علاقات النظام العربي مع الكيان الصهيوني، وفاتحة للدخول إلى منعطف خطير لا سيما إذا انزلقت فيه بقية دول المنطقة،

ما حدث في هذا اليوم هو قيام رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» بزيارة رسمية مع وفد رفيع المستوى لسلطنة عُمان، وإعلانه أنه سيقوم بزيارات قادمة لدول عربية أخرى.

ووصف نتنياهو زيارته لسلطنة عُمان عبر صفحته على «تويتر» بأنها «زيارة دبلوماسية تاريخية»، ووصف السلطان قابوس بأنه «زعيم صاحب خبرة طويلة ومبهر جداً»، مضيفاً: «هذه هي الزيارة الأولى لـ«إسرائيل» في عُمان منذ 22 عاماً، وهي تأتي على خلفية جهود دبلوماسية بذلتها خلال السنوات الأخيرة إزاء الدول العربية»[5].

وبعد نتنياهو بأيام، وصل وزير النقل والاستخبارات الإسرائيلي «يسرائيل كاتس»، مسقط، للمشاركة في مؤتمر النقل الدولي المقام خلال الفترة من 6 إلى 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2018، حسب وسائل إعلام إسرائيلية.

ووصف «كاتس» الزيارة بأنها «تاريخية ستحسن العلاقات بين «إسرائيل» وسلطنة عُمان»، مشيراً إلى أنه يعتزم «تقديم وتعزيز مبادرتنا المشتركة لربط دول الخليج بـ«إسرائيل» والبحر المتوسط»، بحسب صحيفة «يديعوت أحرونوت»[6].

ورسمياً لا يوجد علاقات دبلوماسية بين «إسرائيل» وعُمان، إلا أن البلدين وقعا عام 1996 اتفاقاً لافتتاح متبادل لمكاتب تمثيل تجاري، لكن هذه العلاقات جُمدت مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000.

الإمارات و«إسرائيل»

أفادت وسائل إعلام أمريكية –وكالة «أسوشيتد برس»، وصحيفة «واشنطن بوست»– أن سفيري الإمارات يوسف العتيبة، والبحرين عبدالله بن راشد آل خليفة، التقيا رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو في مطعم راق بواشنطن في مارس/آذار الماضي 2018.

وذكرت «أسوشيتد برس» أن العتيبة، وآل خليفة اجتمعا بمطعم «كافي ميلانو» بحي جورج تاون بواشنطن مع المستشار الأمريكي والمسؤول في وزارة الخارجية «براين هوك»، وعدد من الصحفيين الأمريكيين، ليحضر بعد ذلك نتنياهو وزوجته، و«تحصل أحاديث ودية وتعلو الضحكات»[7].

وبحسب صحيفة واشنطن بوست، فإن العشاء بين الطرفين يسلط الضوء على أحد أسوأ الأسرار المحفوظة في العالم العربي، وهي «العلاقات الهادئة بين «إسرائيل» والإمارات وبعض من جيرانها العرب الذين يزداد اقترابهم من «إسرائيل»، رغم عدم اعترافهم رسمياً بوجودها»[8].

المشهد الآخر الذى كان لافتاً هو ظهور وزيرة الثقافة الإسرائيلية، ميري ريغيف، يوم الأحد 25/10/2018، وهي تتجول برفقة مسؤولين إماراتيين مرتدية الحجاب في مسجد الشيخ زايد في أبو ظبي، وقد بدت الوزيرة متأثرة جداً وهي تستمع إلى النشيد الوطني الإسرائيلي الذي عُزف للمرة الأولى في أبو ظبي بعد فوز لاعب الجودو الإسرائيلي ساغي موكي بالميدالية الذهبية في بطولة عالمية للجودو انعقدت مؤخراً في أبو ظبي.

صحيفة «ميدل إيست مونيتور» كانت قد كشفت، نقلاً عن وثائق من موقع «ويكيليكس»، أن الأمر أبعد من الرياضة، فالتنسيق الاقتصادي والدبلوماسي والأمني والعسكري بين أبو ظبي و«تل أبيب» يجري على قدم وساق، مشيرة إلى الدور الكبير للسفير يوسف العتيبة في هذا السياق.

قطر و«إسرائيل»

فيما يتعلق بتطور العلاقات العربية الإسرائيلية، كان لقطر نصيب منه أيضاً، فقد استضافت الأخيرة في مارس/ آذار 2018، فريقاً إسرائيلياً شارك في بطولة العالم المدرسية لكرة اليد، بحسب صفحات «إسرائيل بالعربية» على مواقع التواصل الاجتماعي.

فريق رياضي إسرائيلي آخر وصل العاصمة الدوحة، نهاية أكتوبر 2018، للمشاركة في بطولة العالم للجمباز، التي اختتمت في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، ورفع علم «إسرائيل» في حفل افتتاح البطولة، كما عُزف النشيد الإسرائيلي لأول مرة في مناسبة رياضية تنظمها دولة عربية، وفق وسائل إعلام إسرائيلية.

وبعيداً عن العلاقات الرياضية وضمن خطط قطر لإعادة إعمار قطاع غزة، يزور رئيس اللجنة القطرية المكلفة بذلك، السفير محمد العمادي، الأراضي الفلسطينية بشكل متواصل مروراً بـ«إسرائيل»، وتحدثت وسائل إعلام إسرائيلية عن عقد العمادي لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين للتنسيق بشأن مهام عمل لجنته في قطاع غزة.

وفي فبراير/ شباط 2018، زار السفير العمادي مدينة القدس المحتلة، واجتمع مع وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي ومسؤولين أمنيين، وبحسب وسائل إعلام فلسطينية وإسرائيلية، فإن الاجتماع بحث تجنيب غزة حرباً جديدة مع «إسرائيل» وتحويل أموال إغاثية للقطاع.

كما تمارس قطر، إلى جانب مصر والأمم المتحدة، دوراً في مباحثات التهدئة التي بدأت قبل نحو ثلاثة أشهر بين الفصائل الفلسطينية بقطاع غزة و«إسرائيل»، بحسب بيانات سابقة لحركة «حماس».

البحرين و«إسرائيل»

كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» العبرية، عن وجود «محادثات سرية» تجري بين البحرين و«إسرائيل»، تمهيداً لإقامة علاقات علنية بين الطرفين، وأكدت أن «البحرين تجري هذه الأيام حواراً سرياً مع «إسرائيل»، من أجل الإعلان عن إقامة علاقات علنية بين الجانبين، تدشنها زيارة مرتقبة يجريها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى المنامة»، ونوهت الصحيفة العبرية أن هذه «الحوارات تأتي في إطار تطبيع العلاقات مع الدول العربية، تمهيداً لتنفيذ الخطة الأمريكية لتسوية الصراع، والمعروفة باسم صفقة القرن»[9].

في حين كشفت صحيفة The Financial Times البريطانية، عن أن رئيس وزراء الاحتلال الإسرائيلي بنيامين نتنياهو يسعى إلى تعزيز العلاقات الإسرائيلية – الخليجية، التي لطالما اعتبرت «إسرائيل» عدواً لها، في جهدٍ علنيّ على غير المعتاد، يُركّز على سلطنة عُمان والإمارات العربية المتحدة.

الكويت و«إسرائيل»

تكاد تشكل الكويت الحالة الاستثنائية الوحيدة من الدول الخليجية التي لم تطبع مع «إسرائيل» ولم تتصل بها رسمياً ولا عبر لقاءات سرية –حتى الآن– فيما هو معلن، وتجدر الإشارة إلى ما قام به رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق الغانم في أكتوبر 2017 خلال «مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي» أثناء مداخلة لم تتجاوز 45 ثانية، هاجم فيها رئيس وفد

«إسرائيل» إلى مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المنعقد في روسيا، ونعته بممثل الاحتلال وقتلة الأطفال ومرتكبي جرائم الغصب وإرهاب الدولة، وبلهجة غاضبة، سرد العديد من جرائم الاحتلال الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. ثم موقفه الآخر في 16 أكتوبر 2018 خلال اجتماع «الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي» في دورتها الـ139 في جينيف؛ حيث أطلق كلمة نارية هاجم فيها السياسات الإسرائيلية، وقال الغانم: إن «من ينتظرون أن يرفع الشعب الفلسطيني خرقة بيضاء، ويغادر أرضه إلى المجهول، نقول لهم: إن ذلك لن يحصل أبداً»، وتابع مستشهداً بالمثل الشعبي «عشم إبليس بالجنة»[10]، ولم يكمل الوفد الإسرائيلي الاستماع إلى الكلمة، إذ بدأ بالمغادرة وعلامات الغضب ظاهرة عليهم، فيما صفق الحضور لكلمة مرزوق الغانم.

كلا الموقفين ينسجم مع السياسة الخارجية الكويتية المعلنة تجاه «إسرائيل»، حيث بعث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح برقية إلى رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم هنأه فيها على تصديه لرئيس وفد الكنيست الإسرائيلي في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي[11]، ثم تُوِّج هذان الموقفان بموقف الكويت في 30 مايو 2018 بمجلس الأمن؛ حيث أعاقت الكويت إصدار بيان وزّعته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إدانة إطلاق صواريخ من قطاع غزة باتجاه «إسرائيل»، وتضمّن مشروع البيان الأمريكي إدانة إطلاق حركة «حماس» الصواريخ انطلاقاً من قطاع غزة.

ثم موقف السفير الكويتي في الأمم المتحددة في يوم الخميس 6 ديسمبر/ كانون الأول 2018، نيابة عن المجموعة العربية، الذي دعا فيه الدول الأعضاء إلى التصويت ضد مشروع القرار الأمريكي الذي يدين نضال الشعب الفلسطيني، وبالمقابل استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) ضد المقترح الذي قدمته الكويت الذي يندد باستخدام «إسرائيل» القوة ضد المدنيين الفلسطينيين، وحظي مشروع القرار الكويتي بتأييد عشر دول بينها الصين وفرنسا وروسيا، بينما امتنعت بريطانيا وإثيوبيا وهولندا وبولندا عن التصويت[12].

ووفقاً لمراقبين، فإن توالي تلك الزيارات والأحداث ينبئ عن مرحلة جديدة في طبيعة العلاقات بين «إسرائيل» ودول الخليج العربي، ينظر فيها إلى دولة الاحتلال الصهيوني باعتبارها دولة من دول الشرق الأوسط، على حد قول وزير الخارجية العُماني، يوسف بن علوي، في إشارة واضحة إلى إقامة علاقات دبلوماسية وسياسية علنية معها.

المشهد السابق على هذا التطور النوعي في العلاقات الخليجية – الإسرائيلية يشير إلى أن بين الدول العربية جميعاً لا تقيم «إسرائيل» علاقات دبلوماسية كاملة سوى مع الأردن ومصر.

وبعدما تقدم لرصد تطور العلاقات الخليجية – الإسرائيلية في عام 2018، نبحث في هذا التقرير عن أبرز وأهم الدوافع المحتملة للتطبيع مع «إسرائيل»، ولماذا الآن؟ وما دلالة هذا التوقيت؟ وما الأبعاد المحيطة بهذا السلوك السياسي وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية؟

أولاً: دلالة التوقيت

1 – تترافق حملة التودّد مع إمكانية إجراء انتخابات تشريعية في «إسرائيل» في وقت مبكر العام المقبل (2019)، وقد يعزّز تحسين العلاقات مع الدول العربية موقف نتنياهو أمام الناخبين.

2 – التقارب العلني قد يكون من أجل التمهيد لتعريف الشارع الخليجي والرأي العام للروابط مع «إسرائيل»، حتى لا تكون مفاجأة تماماً عند حدوث شيء كإتمام «صفقة القرن»، وحتى يفهم الرأي العام المنطق بأنّ «إسرائيل» ليست العدو.

3 – هناك دلالة ثالثة مهمة لاختيار هذا التوقيت للإفصاح عن العلاقات بين بعض دول الخليج و«إسرائيل»، والسعي بخطوات واسعة نحو التطبيع؛ وهي حاجة «إسرائيل» الماسة للضغط على «حماس» التي لا تزال تحرك بفاعلية وإصرار مسيرات العودة تجاه «إسرائيل» بما تشكله من رمزية وإعادة تموضع للقضية الفلسطينية في المشهد العربي والدولي مقابل عجز السلطة في الضفة الغربية عن وقف هذه المسيرات رغم التنسيق الأمني المستمر بين السلطة و«إسرائيل».

ثانياً: الدوافع

1 – من الواضح أن هذه الزيارات المعلنة بين الكيان الصهيوني وبعض الدول الخليجية هي من باب التمهيد لمرحلة التطبيع العلني، وإقامة علاقات رسمية مع الكيان الصهيوني، وفيما يبدو أن هذا لم يحدث هكذا فجأة، بل جاء بعد علاقات سرية كانت تتم بصفة مباشرة أو عبر وسيط في السنوات الماضية، من أجل خلق مزاج تصالحي وتطبيعي مع بعض دول الخليج العربي خصوصاً.

2 – لا يمكن بحال فصل خطوات التطبيع الحالية عن السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى لتصفية القضية الفلسطينية تحت ستار ما يسمى بـ«صفقة القرن»، وهي تأتي كذلك متناغمة مع سياسة ترمب لتطبيع العلاقات العربية الإسرائيلية قبل الحل النهائي، خلافاً لما كانت تصر عليه غالب الدول العربية من مطالبتها التاريخية بالحل قبل التطبيع.

3 – لا يمكن كذلك فصل مرحلة التطبيع العلني، وإقامة علاقات رسمية بين الدول العربية و«إسرائيل» عن قضية تيران وصنافير، بعد ملكية المملكة العربية السعودية لهما، ما أدى إلى إدماجها في اتفاقية كامب ديفيد، لأنها تقع ضمن اتفاقية (ج) في الاتفاقية، وهو ما سيوفر للسعودية أداة تبريرية للتطبيع، متعللة بأنها مجبرة على فعل ذلك بحكم الجغرافيا بعد امتلاكها لهذه الجزر.

4 – تأتي هذه المساعي لفتح قنوات للعلاقات العربية – الإسرائيلية هذه المرة من بوابة الخليج بسبب المتغيرات التي أفرزتها «ثورات الربيع العربي» بعد عام 2011 التي جعلت من دول الخليج لا سيما السعودية والإمارات لاعباً رئيساً في المنطقة بعد دعم الجيش المصري في التخلص من حكم الإخوان في مصر عام 2012، ومن دعم الثورة المضادة في دول «الربيع العربي»، وهو ما جعل الأنظار تلتف إلى دول الخليج لإدارة ملف القضية الفلسطينية بعد موت عملية السلام موتاً سريرياً، وهذا ما صرح به رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو، خلال حفل تدشين «مركز بيرس للإبداع» بقوله: «اعتقدنا دائماً أنه لو وجدنا حلاً لمشكلة الفلسطينيين، فإن ذلك سيفتح الأبواب أمام تحقيق السلام مع

العالم العربي، ولكن لو انفتحنا على العالم العربي وطبعنا العلاقات معه، فهذا سيؤدي في نهاية المطاف إلى إمكانية المصالحة والسلام مع الفلسطينيين»، وفق زعمه[13].

5 – من الواضح أن «إسرائيل» كانت تعمل منذ زمن طويل من أجل الوصول لهذه المرحلة، التي تشهد موجة من التطبيع مع الاحتلال ستجتاح المنطقة، وما يجري من حمى التطبيع مع الاحتلال، يأتي في إطار الحلف الذي تحدث عنه نتنياهو، الذي يسعى لتقديم الخدمات التكنولوجية والمخابراتية والتسليحية للدول العربية، مقابل الظهور العلني كصديق للعرب.

6 – يبدو أن دولا في النظام العربي الذي شهد تصدعات كبيرة عام 2011 ما زال يتوجس خيفة من موجة جديدة من الثورات تعصف بالمزيد من أنظمته ويقوض استقراره؛ لذا تسعى هذه الأنظمة لطلب الحماية الأمريكية من أجل استقرار حكمهم ومواصلة السيطرة على شعوبهم، وهم جاهزون لدفع الثمن لـ«إسرائيل» حليفة الحاضر والمستقبل بالتطبيع.

7 – حالة اللا استقرار التي تشهدها المنطقة لا سيما بعد الأزمة الخليجية مع قطر ربما تعطي لتلك الأنظمة المبرر السياسي –بالنسبة لها– للتعامل مع «إسرائيل» الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة، من أجل ضمان استقرارها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وفق رؤية صانع القرار في تلك الدول.

8 – حملة التودّد والتطبيع العلني التي تقودها «إسرائيل» في الخليج تأتي بعد جهود طويلة، من الواضح أن الخلاف بين إيران من جهة والولايات المتحدة والخليج و»إسرائيل» من جهة أخرى، دفع هذه المحادثات قدماً لتصل إلى مستوى علني غير مسبوق مع التأكيد على أن هذا الدافع لا ينطبق على مساعي هكذا مع سلطنة عُمان التي يجمعها علاقات استراتيجية مع إيران.

9 – بحسب تقارير، فإن دول معظم دول الخليج تجري، منذ عقود، محادثات سريّة مع «إسرائيل»، على الأقلّ منذ الثمانينيات ولكن هذه الدول لم تقدم من قبل على الإعلان عن هذه المحادثات السرية خوفاً من غضب شعوبهم بسبب مواقفها المؤيّدة القضية الفلسطينية، غير أنّ انسجام السياسات مؤخّراً بين الدولة العبرية وهذه الدول ، خصوصاً فيما يتعلّق بإيران، قد يكون شجّع الطرفين على الإعلان عن هذه المحادثات،

لا سيّما مع سعي «إسرائيل» لمنع طهران من تعزيز وجودها في سورية، حيث تدعم إيران قوات بشّار الأسد في الحرب الأهلية الدائرة هناك. وتقول إليزابيث ديكنسون، من مجموعة الأزمات الدولية: إنّ «انسجام السياسات يجعلهم أكثر تقارباً، إن لم تكن (هذه الدول) معاً أساساً»، وتضيف: «الضغط على إيران وتقليل نشاطها الإقليمي هو الأولوية الأهمّ لـ«إسرائيل» ولعواصم خليجية معيّنة، الرياض وأبوظبي وحتى تلّ أبيب، تشعر جميعها أنّه من المهم استغلال الفرصة المتاحة حالياً التي تقوم فيها الإدارة الأمريكية أيضاً بإعطاء الأولوية لإيران»[14].

10 - من الواضح أن هناك مؤشرات لتحولات جوهرية في السياسة الخارجية لبعض دول الخليج تجاه «إسرائيل»، وضمن هذا التحول في السياسة البحرينية ما أعلنه وزير الخارجية خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة، في مايو/ أيار2018، من دعم بلاده لما أسماه «حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها» عقب استهدافها عشرات المواقع العسكرية الإيرانية في سورية، وقد لقيت تصريحات الوزير البحريني إشادة إسرائيلية، إذ قال وزير الاتصالات أيوب قرا: إنها تشكل «دعماً تاريخياً لإسرائيل إزاء العدوان الإيراني»، على حد تعبيره[15].

ثالثاً: التداعيات المحتملة

توجهات بعض الأنظمة الخليجية للتطبيع مع «إسرائيل» بشكل علني هكذا يعد تدشيناً لمرحلة جديدة بدأت تتشكل، لا وجود فيها للقومية العربية ولا للعمق الاستراتيجي العربي الذي اخترقته «إسرائيل» سراً وتجني ثماره علناً عبر الزيارات الرسمية وتدشين لمرحلة جديدة من العلاقات المفتوحة دون قيود أو شروط، وهو ما يعد صورة جديدة لمحاولة تسوية القضية الفلسطينية بيد الأنظمة العربية بعيداً عن السلطة الفلسطينية، وهذا يتوافق مع نظرية نتنياهو والرئيس الأمريكي دونالد ترمب، التي تعتبر أن حل القضية الفلسطينية هو المدخل للدول العربية، وأن العلاقة الحميمة بين «إسرائيل» والدول العربية هي المدخل للحل المؤكد للقضية الفلسطينية.

بدء التطبيع العلني مع دول المنطقة وفي مقدمتها بعض دول الخليج هو بمثابة الإعلان

عن نهاية مبادرة السلام العربية التي ولدت عام 2002، التي تنصّ على إقامة علاقات طبيعية بين العرب و«إسرائيل» مقابل انسحاب «إسرائيل» من الأراضي التي احتلّتها عام 1967 وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية.

في ظل هذه الممارسات السياسية غير المسبوقة مع الاحتلال الإسرائيلي من قبل بعض الدول الخليجية، فإنها تؤشر لمرحلة تالية لاختراق المجتمعات العربية من قبل «إسرائيل»، وهذا ما أشار إليه نتنياهو بقوله: «الزعماء العرب ليسوا عائقاً أمام توسيع العلاقات العربية مع «إسرائيل»، لكن الشعوب والرأي العام السائد بالشارع العربي هي العائق الأساس أمام ذلك»[16]، على حد تعبيره، وتأمل «إسرائيل» بتجاوز العائق الشعبي وصعوبة اختراق المجتمع المدني العربي لاستثمار النسق الحثيث لكل من الرياض والمنامة وأبو ظبي والتطبيع الرسمي لتحقيق ما تصبو إليه.

من المحتمل أن تشهد الكويت ضغوطاً سياسية سواء من الولايات المتحدة أو الأشقاء في الخليج فيما يتعلق بعلاقاتها غير المنسجمة مع بقية دول الخليج تجاه «إسرائيل» على الأقل فيما يخص المواقف المعلنة كتلك التي شهدتها أروقة الأمم المتحدة ومجلس الأمن التي أشرنا لها في التقرير.

من المرجح أن تشهد الفترات القادمة المزيد من الخطوات نحو التطبيع بعدما كشف اللثام إعلامياً عن العلاقات السرية التي جمعت «إسرائيل» ببعض الدول الخليجية خلال السنوات الماضية.

الهوامش

(1) العرب وإسرائيل.. هل يمر طريق التطبيع عبر الخليج؟ القدس العربي، goo.gl/jcXgrK
(2) كاتب إسرائيلي: نتنياهو محتاج لمحمد بن سلمان للتطبيع مع دول خليجية، الجزيرة نت، goo.gl/UbnwwD
(3) طيران الهند: السعودية سمحت لنا بالطيران عبرها إلى تل أبيب، عربي 21، goo.gl/cazNxz
(4) ترمب: لولا السعودية لكانت إسرائيل في ورطة كبيرة، الجزيرة نت، goo.gl/oFCQyQ
(5) ما دوافع دول الخليج للتطبيع مع إسرائيل وما الذي ستجنيه؟ عربي 21، goo.gl/Zq3J1m
(6) العرب وإسرائيل.. هل يمر طريق التطبيع عبر الخليج؟ مصدر سابق.
(7) الإمارات والبحرين.. تطبيع مع إسرائيل بالسرعة القصوى، الجزيرة نت، goo.gl/AjUJf2
(8) المصدر السابق.
(9) ما هي وجهة نتنياهو الخليجية القادمة.. يديعوت تجيب، عربي 21، goo.gl/1BgiYd
(10) المصدر السابق.
(11) برقية من أمير الكويت للغانم بعد رده على الوفد الإسرائيلي، CNN العربية، goo.gl/Yg8fam
(12) الكويت تفشل مشروع بيان أمريكي حول غزة ن جريدة الآن الكويتية، وكالات، goo.gl/s6iJV9
(13) كلمة «نارية» لرئيس مجلس الأمة الكويتي يهاجم إسرائيل تجتاح الانترنت، البوابة، goo.gl/S8aRWy
(14) إسرائيل تتودّد إلى دول الخليج في مواجهة إيران، القدس العربي، goo.gl/yHDTRj
(15) العرب وإسرائيل.. هل يمر طريق التطبيع عبر الخليج؟ مصدر سابق.
(16) الإمارات والبحرين.. تطبيع مع إسرائيل بالسرعة القصوى، مصدر سابق.

تفاعلات القوى الدولية
مع دول الخليج العربي 2018

مركز أفق المستقبل للاستشارات- الكويت

إعداد: أ. محمود المنير

الإشراف: محمد سالم الراشد

شهد عام 2018 اتساعاً لنطاق التفاعلات والشراكات المتبادلة بين القوى الدول الكبرى ودول الخليج العربي، وغلب على هذه التفاعلات طابع الشراكات والاتفاقية الاقتصادية الاستراتيجية، وقد اتسمت هذه التفاعلات بالآتي:

1 - التأرجح ما بين التعاون والابتزاز مع الولايات المتحدة الأمريكية:

تجلت هذه السياسة المتذبذبة منذ دخول ترمب البيت الأبيض في 20 يناير2017 الذي أعلن بوضوح في حملته الانتخابية أن الحماية الأمريكية لن تكون بدون مقابل، ويتوجب على دول الخليج أن تدفع إذا أرادت استمرار الحماية الأمريكية، حيث كشف ترمب أن بلاده «أنفقت 7 تريليونات دولار على حماية بلدان ثرية»[1]، وبالفعل تجاوبت معه معظم الدول الخليجية بعقد صفقات أسلحة قدرت بالمليارات، وظهر الابتزاز الأمريكي واضحاً في معالجته للملفات الخليجية سواء الداخلية أو الخارجية، حيث توسعت التفاعلات الأمريكية – الخليجية على خلفية العداء المشترك لإيران، واتضح ذلك من خلال الاتصالات واللقاءات المتكررة التي جمعت بين الرئيس ترمب وأركان إدارته وقيادات بعض دول الخليج، حيث أسفرت عن توقيع صفقات أسلحة ضخمة، فضلاً عن توسيع نطاق التعاون في المجالات الاستراتيجية المختلفة. إلا أن الملاحظ أن ثمة تناقضاً يؤكد سياسة الابتزاز والتضارب الأمريكية بصدد هذا المستوى من التفاعلات، وهو تناقض ناتج من الانقسام بين إدارة ترمب بشأن قضايا المنطقة، ويتضح هذا الموقف الأمريكي إزاء تحالف الدول العربية الأربع المقاطعة لقطر، فرغم تأييد الرئيس ترمب لهذا الإجراء في بداية الأزمة فإن الموقف الرسمي الأمريكي دعا الدول الأربع (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) إلى اتباع الوسائل الدبلوماسية لتسوية الخلاف مع قطر، كما ضغطت الولايات المتحدة من أجل إنهاء المقاطعة، وبالمقابل وقع الجانب القطري صفقة أسلحة متطورة مع الولايات المتحدة، وأعرب عن استعداده لتوسيع قاعدة العديد العسكرية الأمريكية في قطر، وكذلك عن ضخ استثمارات كبيرة في الولايات المتحدة.

2 - التأرجح بين التوتر والتفاهم في العلاقة مع روسيا:

يرجع ذلك إلى التباين والاختلاف بين المواقف الخليجية والروسية من القضية السورية، وكذلك علاقة التحالف الاستراتيجي الروسي – الإيراني، وهو ما تعتبره دول الخليج تهديداً مباشراً لمصالحها وأمنها الاستراتيجي الأمر الذي يعمق اختلال التوازن في موازين القوى الخليجية – الإيرانية، إلا أن هناك عوامل أخرى تدفع نحو التفاهم الخليجي – الروسي، تتمثل بما يلي:

- الدور المتصاعد لروسيا في المنطقة وإمساكها بزمام القضية السورية الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان استبعاد التفاهم معها بصددها.
- ما تتميز به روسيا من امتلاك إمكانات متطورة في مجال الطاقة النووية والتسليح وقدرتها على ممارسة دور الحليف الدولي البديل في حال تخلي الحليف الأمريكي عن حماية الدول الخليجية بتكلفة أقل وبشروط أفضل من الشروط الأمريكية.
- وجود قدر كبير من المصالح المشتركة فيما يتعلق بمجال الطاقة، التي تمثل أولوية عند الكثير من دول الخليج لتحقيق رؤيتها المستقبلية في التنمية المستدامة.

وساهمت هذه العوامل في تنامي العلاقات الروسية الخليجية خلال عامي 2017 و2018 إلى جملة من الاتفاقيات والشراكات، فشهدت زيارة مهمة للعاهل السعودي لموسكو جرى خلالها توقيع حزمة اتفاقيات تعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية، ومن أبرز الاتفاقيات المبرمة مذكرة تفاهم لتأسيس صندوق بقيمة مليار دولار للاستثمار في مشاريع الطاقة، كما وقع الجانبان خارطة طريق لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري وصفقة لتوريد أنظمة عسكرية ومذكرة تفاهم لنقل وتوطين تقنية تلك الأنظمة بالسعودية، إلى جانب اتفاقية لاستثمار نحو 100 مليون دولار في مشاريع البنى التحتية للمواصلات في موسكو وسان بطرسبرج، كما وقعت «سيبور» أكبر شركة منتجة للبتروكيميائيات في روسيا وصندوق الاستثمار المباشر الروسي، مذكرة تفاهم مع شركة «أرامكو» السعودية للاستفادة من فرص التعاون بين السعودية وروسيا[2].

3 - تطور العلاقات والشراكات الخليجية - الصينية:

منذ قيام الرئيس الصيني تشي جين بينغ بزيارة تاريخية للشرق الأوسط في يناير 2016،

حيث زار كلاً من السعودية ومصر وإيران، بدأت العلاقات تنحو منحى النمو الأسرع تطبيقاً لاستراتيجية السياسة الصينية تجاه الوطن العربي الرامية لتوجيه الدعوات إلى الدول العربية لا سيما الخليجية للمشاركة في مبادرة الحزام والطريق التي سبق وطرحها الرئيس تشي في عام 2013، فقد تم توقيع اتفاقيات تعاون مع عدة بلدان خليجية مثل السعودية والكويت والإمارات في هذا الإطار، ففي منتدى الحزام والطريق للتعاون الدولي الذي عقد في أيار/ مايو 2017 بالعاصمة الصينية بكين، تم توقيع اتفاقيات تعاون بين الصين وعدد من البلدان العربية منها السعودية والإمارات[3].

كما حقق الجانبان الصيني والخليجي تقدماً ملحوظاً في الجانب المالي، حيث بدأ التداول المباشر لليوان الصيني والعملتين الإماراتية والسعودية في أيلول/ سبتمبر 2016 بما ييسر التجارة والاستثمار الصيني مع دول الخليج.

كذلك قامت الكويت في يوليو 2018، خلال زيارة أميرها الشيخ صباح الأحمد إلى بكين بتوقيع 7 اتفاقيات ومذكرات تعاون، تركزت على التعاون الصيني الكويتي الاقتصادي، وتمحورت الاتفاقيات والمذكرات الموقعة لتكريس التعاون الخاص، على إقامة آلية للتعاون الثنائي، وإطار العام للتعاون، التجارة الإلكترونية، الصناعة الدفاعية، تأمين الصادرات والائتمان، تشجيع الاستثمار المباشر وتطبيق المدن الذكية لمشروع مدينة الحرير وبوبيان[4].

كما انضمت السعودية والإمارات والكويت إلى الأعضاء المؤسسة للبنك الآسيوي، وهو البنك الذي يعد آلية مهمة لبناء الحزام والطريق[5]. وتعد الصين أكبر شريك تجاري لتسع دول عربية، منها السعودية والإمارات، فضلاً عن أن حجم التجارة بين الصين والإمارات والسعودية وعُمان قد قارب 10 مليارات دولار أمريكي عام 2016، كذلك بلغت قيمة المشروعات التي تعاقدت عليها الشركات الصينية في البلدان العربية 40.37 مليار دولار أمريكي بزيادة 40.8٪ على أساس سنوي، وهو ما شكل 16٪ من إجمالي العقود الجديدة في العالم كله، كما تسارعت وتيرة بناء الصين مناطق تعاون اقتصادية وتجارية في الدول الخليجية، حيث قامت بتأسيس مجمعات صناعية في كل من السعودية وعُمان والإمارات من أجل تعزيز التعاون في مجال القدرة الإنتاجية والتصنيع وفتح أسواق جديدة في دول الخليج.

ونال نظام «بيدو» الصيني للملاحة عبر الأقمار الصناعية باهتمام كبير من جانب الدول الخليجية، حيث عقدت جلسة بهذا الصدد بين الصين والسعودية في الرياض في

نيسان/ أبريل 2017، وبمقتضى بيان الدورة الأولى لمنتدى التعاون الصيني – العربي حول نظام «بيدو»، فإن هذا النظام سيقدم خدمات أساسية إلى بلدان الحزام والطريق مطلع 2019، وهو ما يفيد قطاعات النقل والزراعة في هذه البلدان ومنها الدول الخليجية[6].

جدير بالذكر أن نشير إلى أن الصين تستورد أكثر من نصف احتياجاتها من النفط من دول الخليج، بالإضافة إلى استيراد ثلث ما تحتاجه من الغاز الطبيعي كذلك، وقد أسست شركات الطاقة الصينية الرئيسة مواطئ قدم للإمداد في الشرق الأوسط، بما في ذلك في العراق، والأحدث في أبو ظبي، وتمتد شراكات الطاقة الصينية الشرق أوسطية إلى مشروعات البتروكيماويات والغاز الطبيعي ومشاريع التكرير في الصين نفسها.

كما تمتد نشاطات وطموحات بكين التجارية في المنطقة إلى ما هو أبعد بكثير من قطاع الطاقة، ويشكل الشرق الأوسط سوقاً نامية لمنتجات المستهلك التي يمكن دفع ثمنها، وتعتبر الصين راهناً أكبر مصدر لواردات المنطقة، وتستورد البحرين ومصر وإيران والسعودية من الصين أكثر مما تستورد من أي بلدان أخرى، كما أن الشركات الصينية تفوز بعقود هندسة وإنشاء ومشاريع لتطوير البنية التحتية، وفي الأعوام الأخيرة، ارتفع حجم الاستثمار الصيني في المنطقة (دول الخليج)، وتسعى الصين إلى التعاون في قطاعات جديدة، بما في ذلك الطاقة النووية والطاقة المتجددة وتكنولوجيا الفضاء.

4 - تطور العلاقات الهندية – الخليجية:

دخلت الهند على مسار التفاعلات الاستراتيجية للقوى الدولية الكبرى مع دول الخليج، من خلال الجولة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي في شباط/ فبراير 2018 لتعميق هذه العلاقات السياسية والاقتصادية في منطقة الخليج، فوفقاً لبيان الخارجية الهندية، فإن هذه الجولة شملت الأردن والإمارات وعُمان.

وشهدت العلاقات الهندية – الإماراتية تطوراً ملحوظاً في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والتقنية ومجالات الصحة والفضاء، لا سيما بعد زيارة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي، للهند العام الماضي، وتشير الإحصاءات إلى أن الإمارات تستضيف قرابة 2.5 مليون هندي، وتشكل الإمارات البوابة الأولى للهند نحو العالم، حيث إن ٪55 من المسافرين الهنود إلى مختلف أنحاء العالم يمرون عبر المطارات

الإماراتية[7]، الذين بلغ حجم إنفاقهم على السياحة العلاجية في الهند نحو مليار دولار عام 2018 يمرون عبر الإمارات، فضلاً عن تطور التعاون الهندي الإماراتي في مجال صناعة السينما وتكنولوجيا الاتصالات، حيث توفر الإمارات المناخات المناسبة والآمنة للاستثمار لرجال الأعمال، وتعد الإمارات الشريك الثالث للهند، والهند هي الشريك الأول للإمارات.

وعلى مسار العلاقات الهندية – العُمانية، فيمكن القول: إن زيارة رئيس الوزراء الهندي مودي سلطنة عُمان في فبراير 2018 قد واكبت ظروفاً متغيرة إقليمياً ودولياً، أكدت ضرورة توسيع نطاق التحالف الاستراتيجي بين البلدين، حيث تسعى معظم الدول الخليجية للبحث عن حليف دولي بما يحفظ لها دورها الإقليمي والدولي في هذه الظروف الاستثنائية التي تشهدها المنطقة، حيث وقعت سلطنة عُمان والهند اتفاقيتين و6 مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون بينهما في عدة مجالات، وأعلنت وكالة الأنباء العُمانية أن الاتفاقيات شملت الإعفاء المتبادل من التأشيرات لحاملي الجوازات الدبلوماسية والرسمية الخاصة، وشملت التعاون القانوني والقضائي التجاري، وتم توقيع مذكرة تفاهم بين المعهد الدبلوماسي العُماني ونظيره الهندي، وأخرى بين وزارتي دفاع البلدين فيما يتعلق بتقديم التسهيلات لحركة السفن العسكرية الهندية لميناء الدقم جنوب سلطنة عُمان، كما وقعت مذكرات تفاهم في المجال الصحي والسياحي والاستخدام السلمي للفضاء، وأعلن عن انضمام السلطنة إلى التحالف الدولي للطاقة الشمسية الذي يتخذ من الهند مقراً له[8].

ولعل أهم العوامل التي جعلت البوصلة الهندية تشير باتجاه منطقة الخليج:

1 – الأهمية الجيوسياسية والاستراتيجية لمنطقة الخليج في العالم والموقع الجغرافي في ظل الزيادة التي تشهدها تجارة الهند العالمية.

2 – دول مجلس التعاون الخليجي ثاني شريك تجاري للهند بعد الولايات المتحدة.

3 – الإمدادات النفطية، حيث شكل النفط الخليجي نصف واردات الهند من النفط في عامي 2017 و2018.

4 – عدد المغتربين الهنود في دول الخليج 8 ملايين بتحويلات مالية تقدر بـ40 مليار دولار –وفقاً لإحصاءات البنك الدولي– تمثل ٪47 من إجمالي التحويلات المالية للهند من كل دول العالم.

5 – أهمية الخليج وخصوصاً المملكة العربية السعودية بالنسبة للهند في العالم الإسلامي.

5 - تطور العلاقات والشراكات التركية – الخليجية:

قبل الأزمة الخليجية كانت العلاقات الخليجية – التركية تكاد تكون على حد سواء ومتزنة مع معظم دول الخليج، حيث حرصت تركيا على إقامة علاقات متوازنة مع الدول الخليجية وفي مقدمتها السعودية، لكن شاب هذه العلاقات التوتر والتذبذب بعد الاصطفاف التركي – القطري عقب الأزمة الخليجية مع قطر، حيث بدا الموقف التركي أكثر انسجاماً مع السياسات القطرية، حيث قام البرلمان التركي بإقرار اتفاقيتين عسكريتين وقعتا أواخر عام 2014، و2015 وشملتا إنشاء قاعدة عسكرية تركية في قطر هي قاعدة «الريان»، وتدريب قوات الأمن القطرية، وهو ما استفادت منه قطر للخروج من كماشة الحصار التي فرضتها عليها الدول الخليجية الثلاث إضافة إلى مصر.

من المقرر في هذا السياق، أن يتحول الوجود التركي في قطر بنهاية هذا العام 2018 إلى وحدة حربية بمستوى كتيبة مؤلفة من نحو ثلاثة آلاف عنصر، وأن يكون للقاعدة التركية ميناؤها البحري الخاص، ومدرج مخصص لطائرتها، وفقاً لاتفاقية التعاون العسكري المشترك بين البلدين[9].

على صعيد متصل، شهدت العلاقات التركية مع الكويت تطوراً كبيراً، وكان للموقف المتقارب بين البلدين من الأزمة مع قطر بسعيهما لتقريب وجهات النظر وإنهاء تلك الأزمة، الأثر الكبير في إيجاد أرضية قوية لتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين في كافة المجالات، وباقتناع الكويت أن المنطقة والخليج العربي على أبواب اصطفافات مقبلة بديلة ومتغايرة إلى حد بعيد مع الواقع الحالي.

وشعوراً من الكويت بأن تركيا طرف مؤثر وفاعل رئيس في الكثير من الأحداث والملفات العالقة في المنطقة، إضافة إلى شعور الحكومة الكويتية بأن تركيا ترغب في تطوير علاقاتها مع العالم العربي ودول الخليج العربي بشكل خاص، كل تلك العوامل وثقت العلاقات بين الدولتين، خصوصاً أن هناك اتفاقات ثنائية في عدة مجالات تشمل مختلف النشاطات الاقتصادية والعسكرية والثقافية.

وربما تكون الزيارة التي قام بها أمير الكويت إلى تركيا في 20/3 2017، هي التي وضعت اللبنة الأولى في بناء وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين، والسعي الحثيث نحو تطوير وتوسيع مجالات التعاون المختلفة والتوقيع على عدد من الاتفاقيات في المجالات السابق ذكرها.

أما الزيارة التي قام بها الرئيس التركي للكويت في 9/5/2017 ضمن جولته الخليجية في أعقاب الأزمة الخليجية مع قطر أسست الكثير من الثقة والشعور بالطمأنينة بين البلدين، وشكلت عاملاً مضافاً لدعم تلك العلاقة وتطويرها، وبالفعل توجت هذه العلاقات بتوقيع خطة عسكرية للتعاون الدفاعي في ختام فعاليات الاجتماع الخامس للجنة التعاون العسكرية بين البلدين في 10/10/2018، وقالت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية (كونا): إن رئاسة أركان الجيش الكويتي وقعت مع الجيش التركي «خطة عمل التعاون الدفاعي 2019»، بهدف تعزيز العلاقات الثنائية بين الجانبين[10].

بالمقابل، تشهد العلاقات التركية – السعودية تأرجحاً بين التعاون والتوتر منذ مقتل الصحفي جمال خاشقجي بالقنصلية السعودية في إسطنبول التي مازالت تداعياتها تتفاعل على المشهد الدولي، فيما تحرص تركيا على استمرار علاقاتها مع السعودية والوصول إلى مستوى أعلى من التعاون للكشف عن ملابسات الجريمة كاملة.

6 - مسار علاقات الاتحاد الأوروبي مع مجلس التعاون الخليجي:

شهد عام 2018 أعمال الحوار الثاني للتجارة والاستثمار بين مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي في 29 يونيو في مقر المفوضية الأوروبية في العاصمة البلجيكية بروكسل، وشارك في الحوار عدد من الخبراء والمختصين من دول مجلس التعاون، والأمانة العامة لمجلس التعاون، ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وهيئة التقييس الخليجية، والمركز الإحصائي الخليجي، وشارك من جانب الاتحاد الأوروبي خبراء ومختصون من المفوضية الأوروبية وجهاز العمل الخارجي الأوروبي، كما شارك القطاع الخاص ممثلاً باتحاد غرف مجلس التعاون الخليجي واتحاد الأعمال الأوروبي[11].

وصرح د. عبدالعزيز حمد العويشق، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية والمفاوضات، أن مجلس التعاون يستهدف من هذه الاجتماعات تحسين الميزان التجاري

بين دول المجلس والاتحاد الأوروبي، الذي يتمتع بفائض تجاري كبير في تجارته مع دول المجلس، كما يهدف مجلس التعاون إلى زيادة حجم الاستثمارات الأوروبية في المنطقة، وأوضح أن هذا الحوار هو استمرار للحوار الأول حول التجارة والاستثمار، الذي عُقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية عام 2017م، وشارك فيه القطاع الخاص الخليجي، وتم الاتفاق فيه على عدة آليات لتعزيز التبادل التجاري والاستثماري بينهما، تأسيساً على اتفاقية التعاون المشترك بين الجانبين التي تم إبرامها في يونيو 1988.

ينصب حجم التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي لصالح الجانب الأوروبي، بل تعززت هذه الحقيقة في أعقاب هبوط أسعار النفط في منتصف عام 2014 وتحديداً قيمة فاتورة النفط لصالح الدول الأوروبية المستوردة للنفط الخام.

الأرقام المتوافرة مثيرة، حيث بلغت قيمة التجارة البينية قرابة 139 مليار يورو عام 2016، من جملة الأمور، يؤكد هذا الرقم بأن الاتحاد الأوروبي يأتي في المرتبة الأولى للكيانات الاقتصادية التي تتعامل معها المنظومة الخليجية.

ينقسم الإحصاء المشار إليه إلى صادرات من الاتحاد الأوروبي بقيمة 101 مليار يورو؛ أي ٪73 من مجموع قيمة التبادل التجاري. في المقابل، بلغت قيمة صادرات دول مجلس التعاون 38 مليار يورو؛ أي ٪27 من حجم التجارة البينية، يترجم هذا إلى فائض تجاري ضخم ينصب لصالح الاتحاد الأوروبي وقدره 63 مليار يورو[12].

الشيء المؤكد أن التجارة البينية في تصاعد مطرد بين الجانبين، وهذا مؤشر إيجابي، مستوى التجارة البينية ارتفع بنسبة ٪53 خلال الفترة ما بين 2006 و2016؛ أي خلال عقد من الزمان؛ وبالتالي قرابة ٪5 سنوياً وهي نسبة معقولة[13].

تحليل حركة المتغيرات في التفاعلات الدولية مع دول الخليج

من خلال ما تم عرضه من تفاعلات للدول الكبرى في مجال العلاقات الاستراتيجية مع دول الخليج، وانعكاس ذلك على سياسات دول الخليج في مساراتها المتعددة سواء السياسية أو الاقتصادية أو التجارية، يمكن تحليل حركة هذه المتغيرات على النحو التالي:

1 – سيطرت التدخلات الخارجية الدولية والإقليمية على مجمل التفاعلات في نطاق دول مجلس التعاون مستفيدة من الأزمة الخليجية الأخيرة؛ مما دفع معظم دول الخليج إلى

إبرام صفقة سلاح مع كل من أمريكا وروسيا بهدف تعزيز الحماية والأمن الاستراتيجي في مواجهة أي تحديات مستقبلية.

2 – ظهر التنافس المتسارع بين دول الخليج في عقد تحالفات وشراكات مع الدول الكبرى سواء عسكرياً أو اقتصادياً مقابل الحصول على الحماية أو الدعم والمساندة الدولية مقابل الدخول في شراكات اقتصادية وعقود استثمارية كبيرة.

3 – تنوعت أنماط الشراكات والتفاعلات الدولية مع دول الخليج في ظل تراجع دور المنظومة الخليجية الرسمية ممثلة في مجلس التعاون الخليجي في عقد أي شراكات أو اتفاقيات تعاون (خليجية – خليجية) باستثناء مجلس التنسيق الإماراتي السعودي، والسعودي الكويتي.

4 – برزت الأهمية الكبيرة للعوامل الجيوسياسية في سياق تفاعلات القوى الدولية الكبرى مع دول الخليج وهو ما يبدو واضحاً من سياق التفاعلات الروسية والصينية مع دول المنطقة.

5 – بات واضحاً أن صانع القرار الخليجي لم يعد يعول بشكل أساسي على الحليف الأمريكي منذ عقد الاتفاق النووي الإيراني، وفي ظل الابتزاز الأمريكي الذي يمارسه الرئيس ترمب بالشروط المكلفة نظير الحماية لمن يدفع أكثر الذي خلق سباقاً محموماً حول عقد صفقات سلاح مع الولايات المتحدة تجاوزت 400 مليار دولار في عامي 2017 و2018.

6 – ما زالت التحالفات التي أبرمتها دول الخليج محكومة بسياسات رد الفعل على المتغيرات التي تشهدها المنطقة، لا سيما تنامي النفوذ الإيراني في كل من اليمن وسورية، وهو ما تعتبره السعودية تهديداً مباشراً لأمنها الاستراتيجي، يأتي هذا في غياب شبه تام لمنظومة مجلس التعاون الخليجي وقوات «درع الجزيرة»، حيث بدا جلياً أن السعودية سعت إلى تشكيل تحالفات خارج منظومة مجلس التعاون بإنشائها التحالف العربي للدعم الشرعية في اليمن، ومشاركتها في التحالف الدولي لمواجهة الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

7 – من المرجح أن تتسع الهوة بين دول الخليج على وقع الأزمة الخليجية مع قطر التي دخلت عامها الثاني في ظل تعثر الوساطة الكويتية، وإصرار دول المقاطعة الأربع على

عدم التوصل لتسوية سياسية للأزمة إلا بعد خضوع قطر للشروط التي سبق وجعلتها شرطاً للمصالحة، يؤكد ذلك إعلان قطر مؤخراً الخروج من منظمة «أوبك» مطلع يناير 2019؛ لأنها ترى أن قرارات «أوبك» أصبحت مرهونة بالمأزق الذي تدخل فيه بعض الأنظمة خاصة «أنظمة الحصار» وضغوط ترمب، مما أظهر المنظمة بمظهر سلبي أمام العالم، بحسب تصريحات وزير الدولة القطري لشؤون الطاقة سعد الكعبي.

8 – فيما يبدو أن مسار التفاعلات الخليجية مع القوى الدولية جاءت نتيجة لاستمرار الأزمة الخليجية – القطرية في حزيران/ يونيو2017، بما أفضى إلى أنماط التحالفات ومسار الانحيازات والاصطفافات الإقليمية التي تحدثنا عنها سابقاً.

9 – من الواضح أن دخول روسيا كفاعل رئيس في أزمات منطقة الشرق الأوسط، لا سيما في سورية، ورغبتها في تعزيز وجودها كلاعب رئيس في المنطقة في ظل انحسار الدور الأمريكي، سيُلقي بظلاله على إدارة التوتر الذي تشهده العلاقات الإيرانية – السعودية، لا سيما بعد انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي مع إيران، ومع تطبيق سريان الحزمة الثانية من العقوبات الأمريكية على إيران التي تستهدف القطاعين النفطي والمصرفي، في الـ4 من تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، وبالتالي عدم قدرة طهران المتوقعة على إنتاج وتوريد مزيد من النفط والغاز إلى الأسواق العالمية؛ حيث سيكون من مصلحة روسيا، التي تُعد من أكبر البلدان المنتجة للغاز في العالم، الاستفادة من تقلبات الأسعار المتعلقة بمنتجات الطاقة.

10 – يبدو الأمل يراود روسيا في بناء علاقات «راسخة» ثنائية ومتعددة الأطراف مع بلدان الخليج ومنطقة الشرق الأوسط، بما يشير بوضوح إلى رغبة روسيا في إعادة التموضع في الشرق الأوسط وممارسة دور استراتيجي أكبر في المنطقة لحماية مصالحها وحلفائها في المنطقة.

11 – للصين حزمة كبيرة من المصالح في منطقة الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الوصول المستدام إلى موارد الطاقة في المنطقة، وتوليد فرص استثمار جديدة، وتحصيل عقود مشاريع بنية تحتية للشركات الصينية، بالإضافة إلى كسب حصة في السوق لمنتجاتها، إضافة إلى إقامة علاقات وبناء نفوذ لدى القوى الإقليمية، بعيداً عن حدود جوارها الآسيوي – الباسفيكي المباشر، وتحتل دول الخليج مكانة مرموقة في حسابات الصين، كما تبقى المنطقة ككل مهمة بسبب موارد الطاقة الوفيرة التي تضمها، ولوقوعها عند

نقاط تقاطع جيوستراتيجية، ودورها المحتمل في إعادة توازن الاقتصاد الصيني في اتجاه الغرب، في إطار مبادرة «حزام واحد، طريق واحد».

12 – تنظر دول الخليج إلى الهند باعتبارها الدولة الجارة التي لا تحمل أي تاريخ استعماري ويمكن الشراكة معها؛ لتقاطع أهداف سياساتها الخارجية ومحدداتها ومرتكزاتها مع دول الخليج بصفة عامة، كالانفتاح الاقتصادي والأمن والسلم العالميين، والأمن البحري، ومكافحة القرصنة والإرهاب، وعدم التدخل في شؤون الغير.

13 – أصبحت تركيا طرفاً مباشراً في توازنات الخليج الاستراتيجية، منذ الأزمة الخليجية مع قطر، ومن جهة أخرى، عاد البرود من جديد إلى العلاقات التركية – الإماراتية، بعد شهور من محاولات التطبيع بين البلدين، وكان من الملاحظ أن الإمارات تغيبت عن لقاء القوى والشخصيات السُّنية العراقية، الذي عُقد برعاية تركية في أنقرة في أغسطس/آب 2017، بينما حضر ممثلو السعودية والأردن وقطر، والواضح، بالرغم من درجة التفاهم والتنسيق الوثيقة بين السعودية والإمارات، أن القيادة السعودية لم تزل حريصة على المحافظة على علاقاتها مع تركيا في مستواها الطبيعي، الرياض، بالتأكيد، ليست سعيدة بالموقف التركي من الأزمة، ولكن مائدة الأزمات السعودية باتت مزدحمة بلا شك، وليس من مصلحة الرياض تأزيم العلاقات التركية – السعودية في هذه المرحلة لا سيما بعد أزمة مقتل جمال خاشقجي.

14 – بالنظر إلى مسار تفاعلات القوى الدولية مع دول الخليج، منذ اندلاع الأزمة مع قطر وحتى الآن، نجد أن عُمان والكويت أخذتا في بناء حسابات جديدة لأمن بلادهما، تضع في الحسبان المخاطر المفاجئة التي تهددت قطر من شقيقاتها الخليجيات، واحتمال انهيار مجلس التعاون الخليجي، أو فقدانه الفعالية على الأقل، وضرورة بناء عدد من التحالفات البديلة للحفاظ على أمنهما الاستراتيجي، وهذا ما دفع الكويت، على سبيل المثال، إلى تعزيز علاقاتها الأمنية والعسكرية مع تركيا، وتوقيع عدد من اتفاقيات التعاون في المجالين خلال زيارة رئيس الوزراء الكويتي لأنقرة في منتصف سبتمبر/ أيلول 2017.

الهوامش

(1) ترمب يطالب الخليج بدفع الأموال مقابل الحماية، روسيا اليوم، goo.gl/CYWy74

(2) زيارة العاهل السعودي لموسكو.. «تجاوز» للمتناقضات وتأكيد للثوابت، الأهرام المصرية، http://www.ahram.org.eg/NewsQ/617801.aspx

(3) مبادرة الحزام والطريق الصينية وحتمية الجغرافيا العربية، مكرم بلعاوي، الجزيرة نت، goo.gl/u1TAmc

(4) الأولى منذ 9 سنوات.. تفاصيل زيارة أمير الكويت للصين، سبورتينك عربي، goo.gl/P9tCsv

(5) انطلاق قمة حوار التعاون الآسيوي بالكويت، صحيفة الاتحاد، goo.gl/gsgHoZ

(6) خدمات نظام بيدو ستغطي كامل العالم بحلول عام 2020، صحيفة الشعب الصين، وكالات، goo.gl/qtB5m9

(7) الهند تسعى لزيادة التبادل التجاري مع الإمارات لـ75 مليار دولار، الخليج أونلاين، goo.gl/xPASBc

(8) توقيع 8 اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين سلطنة عُمان والهند، مباشر، goo.gl/qt2rVE

(9) التجارة البينية بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، الشرق القطرية، goo.gl/1jgNoq

(10) أردوغان في الكويت.. مباحثات مع الشيخ الصباح، وتوقيع اتّفاقات تعاون، كونا، وكالات، goo.gl/C7nmbK

(11) العلاقات الاقتصادية مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية، الأمانة لدول مجلس التعاون الخليجي، goo.gl/muEQ7c

(12) مجلس التعاون والاتحاد الأوروبي يختتمان أعمال الحوار الثاني للتجارة والاستثمار، المصدر السابق، goo.gl/6R69sh

(13) المصدر السابق.

التقرير الاستراتيجي العراقي
لعام 2018

إعداد: مركز أفكار المستقبل
للدراسات والتدريب والاستشارات - بغداد

المقدمة:

يمثل العراق جزءاً من حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ تداعيات أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، ومنذ سقوط النظام السياسي العراقي على إثر الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 أضحى العراق يعيش في حالة عدم استقرار، وقد كان عام 2018 يمثل نهاية الدورة البرلمانية الثالثة في العراق، وقد شهد العراق إجراء الانتخابات البرلمانية في الموعد المحدد دستورياً في 12 أيار/ مايو 2018، ويمكن القول: إن دراسة المتغيرات السياسية في النصف الأول من العام تمثل دراسة لمخرجات إدارة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي (2018–2014)، من خلال بحث تأثير مخرجات تلك المرحلة على الانتخابات البرلمانية العراقية، لا سيما ما يتعلق بتأثيرات الانتصار على تنظيم «داعش» وتحرير الأراضي العراقية التي احتلها التنظيم، إلى جانب دراسة تداعيات دور العبادي بإفشال محاولة الانفصال الكردي من خلال إجراء استفتاء إقليم كردستان في 25 أيلول/ سبتمبر 2017، إذ أسهمت تلك الأحداث بانعكاسات كبيرة على المشهد الانتخابي العراقي وخارطة التحالفات الانتخابية، فضلاً عن دورها في التأثير على نتائج الانتخابات.

شهدت الانتخابات الأخيرة في العراق متغيرات كبيرة، من أبرزها تفكك التحالفات التقليدية للقوى المهيمنة على العملية السياسية في العراق منذ عام 2003، إلى جانب ظهور كتل وتحالفات جديدة مؤثرة في المشهد الانتخابي، فضلاً عن تصاعد دور القوى الخارجية المؤثرة في القرار السياسي العراقي لا سيما إيران والولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا الصدد، فقد أدت نتائج الانتخابات إلى متغيرات جديدة في الواقع السياسي العراقي من أبرزها انتهاء هيمنة حزب الدعوة الإسلامية على رئاسة الحكومة العراقية، وقد تمثل ذلك بتوافق القوى السياسية على مرشح تسوية هو عادل عبدالمهدي الذي لم يشارك في الانتخابات الأخيرة، وهو مدعوم من قبل القوى الخارجية لا سيما إيران، وحصل على مباركة المرجعية الدينية في العراق، بيد أن من الأهمية الإشارة إلى أن

مستقبل النظام السياسي العراقي يسير باتجاه حالة عدم الاستقرار نتيجة لمجموعة اعتبارات داخلية وخارجية.

وقد تضمن التقرير الاستراتيجي العراقي لعام 2018 مناقشة ثلاثة محاور أساسية؛ تناول المحور الأول الواقع السياسي العراقي قبل الانتخابات البرلمانية بين مدخلات عدم الاستقرار الداخلي وأدوار القوى الخارجية، أما المحور الثاني فتضمن نتائج الانتخابات البرلمانية في العراق، في حين تم في المحور الثالث تناول تشكيل الحكومة الجديدة ومستقبل النظام السياسي العراقي.

المحور الأول: المشهد السياسي العراقي بين مدخلات عدم الاستقرار وأدوار القوى الخارجية

أسهمت متغيرات العام 2017 بإحداث تحولات مفصلية في المشهد السياسي العراقي مع مطلع العام 2018، إذ مثل الانتصار العراقي على تنظيم «داعش» إنجازاً عراقياً متعدد الأبعاد، وذلك لأن احتلال تنظيم «داعش» في حزيران/ يونيو 2014 لثلاث محافظات عراقية ومناطق واسعة أخرى اعتبر نكسة أمنية كبيرة في العراق لم يقتصر تأثيرها في الجانب الأمني فحسب، بل امتد إلى أزمات سياسية واجتماعية واقتصادية، حتى تم انتهاك الأمن الإنساني في العراق بشكل عام، إلى جانب ذلك فإن نجاح حكومة حيدر العبادي والضوء الأخضر الأمريكي للتصدي لمحاولة الانفصال الكردي من خلال إفشال استفتاء إقليم كردستان مثَّل أثراً كبيراً في تطور دور السلطة المركزية على حساب الإدارة الفيدرالية في الإقليم، كما تجلت أهمية ذلك في استعادة الحكومة السيطرة على محافظة كركوك الغنية بالنفط والمتنازع عليها التي تسيطر عليها السلطات الكردية منذ عام 2003، في مقابل ذلك، فإن المشهد السياسي العراقي قبل إجراء الانتخابات البرلمانية كان يواجه تحديات على مختلف المستويات، من أبرزها تحدي إعادة نازحي ومهجري المحافظات المحررة، إلى جانب عدم تبني الحكومة العراقية رؤية واضحة في سياسات إعادة إعمار هذه المناطق، كما مثَّل تحدي وجود قوات الحشد الشعبي أثراً فاعلاً على المنظومة الأمنية في العراق، فضلاً عن استمرار تصاعد معدلات الفساد السياسي والإداري والمالي في البلاد.

يمكن القول: إن المشهد السياسي العراقي قبل الانتخابات البرلمانية تكمن أهميته في كونه يعبر عن آخر الفصول في حكومة حيدر العبادي التي شهد العراق من خلالها تغييراً كبيراً عن مرحلة سلفه نوري المالكي. وفي هذا الصدد، فقد تمكنت حكومة العبادي من تحقيق نجاحات عديدة في المستويات السياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من أن المشهد السياسي العراقي في هذه المرحلة كان يكتنفه تحدي عدم الاستقرار الداخلي إلى جانب تدخل القوى الخارجية في القرار السياسي العراقي، فإن حكومة العبادي نجحت بفضل المساندة الداخلية والدعم الخارجي من السيطرة على الانهيار الذي تعرض له العراق في العام 2014، ليس في المستوى الأمني فحسب من خلال احتلال تنظيم «داعش» للمحافظات العراقية، لكن من خلال الجانب الاقتصادي كذلك في ضوء قدرة الحكومة العراقية تجاوز الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العراق جراء انهيار أسعار النفط العالمية، وذلك من خلال خفض الإنفاق الحكومي ومساعدة المؤسسات الاقتصادية الدولية عبر القروض والديون التي منحت للعراق، مقابل اضطرار الحكومة للاستفادة من الاحتياطي النقدي العراقي، لتتمكن من تجاوز الأزمة الاقتصادية التي كانت تهدد قدرة الحكومة على دفع المرتبات والنفقات التشغيلية إلى جانب إيقاف معظم المشاريع الاستثمارية في العراق.

في ذات الإطار يمكن القول: إن نهاية عهد حيدر العبادي في رئاسة الحكومة العراقية شهد نجاحات نسبية على مختلف المستويات، وواجه في ذات الوقت تحديات كبيرة، وفي إطار مناقشة أبرز نجاحات حكومة العبادي، فقد تمكنت الحكومة العراقية من تحقيق انفتاح سياسي خارجي تجاه المحيط العربي من خلال نجاحها في إعادة الحضور الدبلوماسي السعودي في العراق بعد انقطاع طويل منذ أزمة حرب الخليج الثانية –1990 1991، من خلال تسمية المملكة العربية السعودية ثامر السبهان سفيرها في العراق، ثم زيارة عادل الجبير، وزير الخارجية السعودي إلى العراق، وهو ما أدى إلى قيام رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بزيارة المملكة العربية السعودية، إلى جانب سعي الحكومة العراقية في تطوير العلاقات العراقية مع باقي دول منطقة الخليج العربي بعد تدهورها على إثر الأزمات والصراعات التي شهدتها المنطقة لا سيما الصراع في سورية، في ضوء الموقف العراقي المؤيد للمحور الإيراني بالضد من مصالح هذه الدول، كما تمكنت الحكومة العراقية من تطوير العلاقات مع تركيا التي تضررت نتيجة الممارسات الطائفية التي اتخذتها حكومة نوري المالكي، إلى جانب الاستفادة من الموقف التركي الداعم للحكومة العراقية الاتحادية في مواجهة محاولة الانفصال الكردي.

وفي هذا الصدد من الأهمية القول: إن المقاربة السعودية–الإقليمية بقبول الانفتاح على العراق، ودعوة المسؤولين والشخصيات السياسية والدينية العراقية لزيارة المملكة العربية السعودية والإمارات مثل زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر، وشخصيات أخرى في محاولة إحياء مسار متنوع للعلاقات مع العراق بهدف مواجهة النفوذ الإيراني في العراق، لم تحقق أهدافها بشكل كبير، فالوجود الإيراني في العراق منذ عام 2003 الذي تعددت مجالاته من الصعوبة بمكان مواجهته أو الحد منه بفترة وجيزة، بعد فشل النظم السياسية العربية في دعم العرب السُّنة في العراق، بيد أن من الجدير القول: إن إعادة الحضور السعودي–الإقليمي في العراق في عهد حكومة العبادي كان له أثر كبير في تعدد مسارات السياسة الخارجية العراقية وعدم اقتصارها على المحور الإيراني فحسب، كما انعكس ذلك على طبيعة الأوضاع الداخلية في العراق من خلال قدرة الحكومة على تخفيف حدة التوتر الطائفي في العراق.

كما أن مناقشة أبرز نجاحات حكومة العبادي تمثلت في القضاء على تنظيم «داعش» وتحرير المناطق العراقية التي احتلها التنظيم في حزيران/ يونيو 2014، وفي هذا الصدد يمكن القول: إن هذا الإنجاز العراقي كان له دور كبير في رفع مكانة حيدر العبادي داخلياً وخارجياً، وتصاعد حظوظه في إمكانية الحصول على ولاية ثانية في رئاسة الحكومة العراقية في الانتخابات البرلمانية لعام 2018، كما كانت من بين أبرز المتغيرات المؤثرة في المشهد السياسي العراقي نجاحات حكومة العبادي في التصدي لمحاولة الانفصال الكردي التي قادها رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني، من خلال إجراء الاستفتاء على مستقبل إقليم كردستان في 25 أيلول/ سبتمبر 2017، وقد تجلى الموقف الحكومي العراقي الصارم في رفض إجراءات الاستفتاء الكردي من خلال استعمال القوة العسكرية للسيطرة على محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها الغنية بالحقول النفطية ذات الموقع الاستراتيجي الذي يربط خطوط نقل الطاقة مع تركيا، وكان ذلك الموقف بفضل دعم القوى الخارجية الرافضة لمشروع الانفصال الكردي لا سيما تركيا وإيران إلى جانب الموقف الأمريكي، التي تدرك كل من تركيا وإيران أن مشروع إقامة دولة كردية في العراق يهدد الأمن القومي التركي والإيراني؛ لأنه سيفتح الباب واسعاً لمطالبات المكونات الكردية في البلدين للحصول على الاستقلال.

أما فيما يتعلق بالتحديات التي واجهت حكومة حيدر العبادي وأدت إلى التأثير بشكل

كبير في واقع الانتخابات البرلمانية العراقية، فقد تمثلت في تحدي انتشار الفصائل الشيعية المسلحة المدعومة من قبل إيران في العراق والمنطقة، فقد كان لانعكاسات الحرب على تنظيم «داعش» ظهور مجموعة كبيرة من الفصائل المسلحة الشيعية التي أصبح وجودها وانتشارها في الشارع أمراً مشاعاً لا سيما بعد إقرار البرلمان العراقي قانون هيئة الحشد الشعبي الذي ضم عدداً كبيراً من هذه الفصائل، التي أصبحت بموجبها جزءاً من المنظومة الأمنية والعسكرية العراقية، بيد أن الرؤية الشاملة لدور هذه المجاميع في المشهد العراقي لا تنحصر في كونها مجموعات مسلحة غير منضبطة تؤثر في الأمن الوطني العراقي فحسب، بل يمتد ليشمل دورها في الصراعات الطائفية التي يشهدها العراق من خلال توظيفها من قبل القوى الخارجية في عمليات التغيير الديموغرافي التي تنفذ في المناطق التي تم تحريرها من تنظيم «داعش»، من خلال إبقاء وجودها في هذه المناطق على الرغم من طرد تنظيم «داعش» إلى جانب منع العوائل الأصلية من العودة إلى مناطقهم المحررة، فضلاً عن افتتاح مكاتب ومقرات سياسية وعسكرية لفصائل مسلحة وأحزاب شيعية في المناطق السُّنية كما حصل في مناطق عديدة، من أبرزها سامراء والرمادي والموصل، وممارسة الطقوس والشعائر الدينية الشيعية التي تعد مقدمات لعمليات التغيير الديموغرافي في هذه المناطق، وقد أسهم تنامي نشاط هذه الفصائل المسلحة في التأثير على الواقع السياسي العراقي من خلال تشكيل هذه الفصائل المسلحة أحزاباً سياسية ودخولها في تحالف انتخابي كبير، أسهم فيما بعد باعتباره إحدى أبرز القوى الفاعلة التي أنتجتها الممارسة الانتخابية.

وفي هذا الصدد، فقد نجحت إيران في إحراز تقدم نوعي في إطار تفوق نفوذها وامتداد مشروعها الاستراتيجي في العراق من خلال دعمها مشاركة الفصائل المسلحة الشيعية في الانتخابات البرلمانية، التي أحكمت قبضتها بموجبها على المشهد السياسي العراقي، من خلال معادلة التوازن في الوجود الشيعي بالعراق، في ضوء تبلور محور شيعي آخر ليس على اقتراب كبير من المشروع الإيراني تمثل في تحالف رئيس الوزراء حيدر العبادي، والزعيم الشيعي مقتدى الصدر، مع قوى وتيارات سياسية شيعية دينية إلى جانب تيارات سياسية مدنية أخرى، تدرك هذه القوى أهمية الانفتاح العراقي على محيطه العربي وعدم السماح باستمرار مد نفوذها التوسعي الذي لم يقتصر على العراق، إلى جانب التأكيد على منهج التوازن في العلاقات الإقليمية والدولية والخروج من سياسات المحاور التي تتبعها إيران في المنطقة، في الوقت الذي امتد ليشمل معظم المنطقة العربية،

معتمداً على العراق كمرتكز أساسي في هذا المشروع التوسعي الذي تجلى بشكل واضح في صراعات المنطقة لا سيما في سورية واليمن.

يظهر في إطار التحديات التي واجهت المشهد السياسي العراقي التي أثرت في مسار الانتخابات العراقية أيضاً، انعكاسات وتداعيات مشروع الانفصال الكردي في ضوء انفراط عقد التحالف السياسي الكردي المتمثل في التحالف الكردستاني الذي كان يضم معظم القوى السياسية الكردية الفاعلة في المشهد السياسي العراقي، فقد أدى توتر العلاقات الكردية لا سيما بين الحزبيين التقليديين الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، إلى متغيرات كبيرة أبرزها دخولهم الانتخابات البرلمانية بتحالفات متعددة، مما أسهم في تشتت وحدة القرار الكردي، وذلك نتيجة الانتماءات والولاءات الداخلية والخارجية، ولم يقتصر التشتت الكردي على ذلك، بل امتد ليشمل خلافات سياسية داخل الحزب الواحد، فقد أعلن رئيس حكومة إقليم كردستان السابق والقيادي في الاتحاد الوطني الكردستاني برهم صالح انشقاقه من المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني، وتشكيله التحالف من أجل الديمقراطية، إلى جانب تقارب محافظ كركوك السابق القيادي الآخر في الاتحاد الوطني الكردستاني نجم الدين كريم مع القيادة الكردية المتمثلة بمسعود البارزاني الذي كان له دور كبير في تراجع القوة الكردية الموحدة.

وفي هذا الصدد، فقد أدت إيران دوراً كبيراً في دعم تشتت القوى الكردية من خلال دعم جناح الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة بافل الطالباني، نجل الرئيس العراقي الأسبق جلال الطالباني، الذي سعى للتقارب مع الحكومة المركزية في بغداد على حساب المصالح القومية الكردية، فضلاً عن متغيرات أخرى أسهمت في تشتت الموقف السياسي الكردي، منها ظهور تحالفات جديدة مثل حراك الجيل الجديد بقيادة رجل الأعمال شاسوار عبدالواحد، وتصاعد دور حركة التغيير المنشقة من الاتحاد الوطني الكردستاني، إلى جانب تشتت القوى الإسلامية الكردية، ففي الوقت الذي تحالف الاتحاد الإسلامي الكردستاني مع القيادة الكردية المتمثلة بمسعود البارزاني، ذهبت الجماعة الإسلامية بقيادة الشيخ علي بابير إلى التحالف مع الاتحاد الوطني الكردستاني، في حين ذهبت أطراف إسلامية أخرى إلى التحالف من أجل الديمقراطية الذي يتزعمه برهم صالح.

أما على صعيد أدوار القوى السُّنية في المشهد السياسي العراقي قبل الانتخابات

البرلمانية، فقد أسهمت مجموعة متغيرات داخلية وخارجية في تشتت القوى السُّنية وعدم تمكنها من تشكيل تكتل سياسي موحد، فكان لتداعيات احتلال «داعش» للمناطق السُّنية وتواجد الفصائل المسلحة الشيعية في هذه المناطق فيما بعد له دور كبير في تقارب مجموعات سُنية مع هذه الفصائل المسلحة، وفي الجانب الآخر سعي أحزاب وتيارات سياسية سُنية أخرى التحالف مع رئيس الحكومة حيدر العبادي في محاولة للحصول على حماية الدولة، ولم تقتصر المتغيرات المؤثرة على موقف القوى السُّنية بالجانب الداخلي فحسب، بل امتدت لتشمل الجانب الخارجي، فقد أدت المتغيرات الخارجية دوراً مؤثراً في تشتت الوحدة السياسية السُّنية، إذ كانت للانعكاسات الإقليمية للأزمة الخليجية القطرية دور مؤثر في تشتت القوى السُّنية، ففي وقت سابق عن العام 2017 عملت كل من السعودية وتركيا وقطر والإمارات والأردن على بلورة توجه إقليمي لدعم تشكيل تكتل سياسي سُني موحد في العراق لمواجهة النفوذ الإيراني، بدعم ومساندة أطراف دولية في مقدمتها الولايات المتحدة، وقد عقدت عدة اجتماعات في إسطنبول وعمَّان لتحقيق التقارب والتنسيق في ذلك، بيد أن اندلاع الأزمة الخليجية بين السعودية والإمارات من جهة، وقطر من جهة أخرى، حالت دون مواصلة هذا المشروع الذي كانت تعلق عليه الآمال في التوصل إلى تكتل سُني موحد يستطيع التغيير في المشهد السياسي العراقي، وقد أسهم ذلك المتغير في تداعيات كبيرة على خارطة التحالفات السُّنية في المشهد الانتخابي وعملية تشكيل الحكومة العراقية فيما بعد.

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول: إن الواقع السياسي العراقي قبل الانتخابات البرلمانية في العراق كان يعبر عن مرحلة انتقالية من حالة عدم الاستقرار السياسي وتداعياتها الطائفية الداخلية والخارجية في عهد حكومات المالكي، إلى واقع سياسي شهد تراجع حدة التوتر الطائفي في عهد حكومة العبادي، إلى جانب تبلور رؤى شيعية جديدة في ضرورة تحقيق الانفتاح السياسي العراقي على المحيط العربي وتطوير العلاقات مع القوى الإقليمية وفي مقدمتها تركيا، وعدم السماح بتمدد النفوذ الإيراني في العراق إلى مستويات أعمق، مع الأخذ بنظر الاعتبار استمرار دور القوى الخارجية المؤثرة في المشهد السياسي العراقي، وفي مقدمتها إيران والولايات المتحدة الأمريكية وبدرجة أدنى تركيا والسعودية.

المحور الثاني: الانتخابات البرلمانية في العراق

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003 وإسقاط النظام السياسي السابق، تم إقرار دستور دائم جديد للعراق، وتم تحديد نوع النظام السياسي الجديد الذي سيحكم العراق وهو النظام البرلماني، الذي حددت ولايته بأربعة أعوام تجري بعد نهايتها الانتخابات البرلمانية العامة في البلاد، ويتبلور عنها تكليف الكتلة البرلمانية الأكبر الفائزة بالانتخابات بتشكيل الحكومة الجديدة، ومع قرب انتهاء الدورة البرلمانية الثالثة منتصف عام 2018 كانت هناك حوارات من قبل القوى السياسية العراقية بشأن تأجيل الانتخابات البرلمانية لفترة من ستة أشهر إلى عام، بيد أن تلك الحوارات لم تفلح، وتم إقرار موعد الانتخابات البرلمانية في موعدها المحدد دستورياً، وكانت هناك رغبة دولية ساندت هذا الاتجاه، ومن ثم تم تحديد موعد 12 أيار 2018 موعداً لإجراء الانتخابات البرلمانية في العراق.

أولاً: خارطة التحالفات الانتخابية في العراق

لقد تم تأسيس العملية السياسية في العراق منذ عام 2003 على المحاصصة الطائفية والعرقية، وكانت المعادلة السياسية تتكون من ثلاثة أركان، هي: الشيعة، والسُّنة، الكرد، ولم تكن تعتمد الإطار الوطني أو معيار المواطنة أساساً للعمل السياسي، وتم استبعاد جميع الكفاءات والخبرات التي لا تؤمن بهذا التقسيم الطائفي والعرقي، وتولد من كل ذلك آثار وتداعيات سلبية على الفرد والمجتمع أدى إلى تخلف وتراجع في جميع مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد بدأت مطالبات واحتجاجات من هنا وهناك تزداد مع مرور الأيام حتى أصبحت مزاجاً عاماً وتياراً مجتمعياً ينادي بضرورة مغادرة التخندق الطائفي والعرقي في الحياة السياسية، وتحميلها كل الويلات والمآسي التي مرت على العراق منذ عام 2003 وإلى يومنا هذا، وقد أدركت القوى السياسية التقليدية الحاكمة في العراق هذا التطور السياسي والمجتمعي؛ وبالتالي كان له أثر كبير على خارطة التحالفات الانتخابية، فلم يعد للشيعة كيان انتخابي أو تحالف انتخابي واحد يضم جميع القوى والتيارات السياسية الشيعية، وانسحب هذا الأمر على السُّنة والكرد أيضاً، وكان للتطورات الدولية أثرها في المشهد السياسي الانتخابي في العراق وأبرزها الصراع الأمريكي الإيراني في ظل إدارة الرئيس دونالد ترمب وتزايد الخطوات الأمريكية باتجاه تحجيم النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط ومحاصرة النظام الإيراني عن طريق الحصار

الاقتصادي والعقوبات الدولية عليها من أجل تغيير سلوك النظام الحاكم في إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة وإثارة النزاعات والاضطرابات في تلك المجتمعات، وكان لهذا الموقف المتشدد من إيران تأثير كبير على خارطة التحالفات الانتخابية العراقية، وتكونت تبعاً لذلك قوائم انتخابية «شيعية» مقربة من المحور الإيراني، وأبرزها «تحالف الفتح» الذي ضم فصائل الحشد الشعبي في العراق بقيادة هادي العامري، الأمين العام لمنظمة بدر في العراق، وقيس الخزعلي، الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق، أما قائمة «ائتلاف دولة القانون» بزعامة نوري المالكي، رئيس الوزراء السابق في العراق (2006–2014) والأمين العام لحزب الدعوة الإسلامية، فقد ضمت أحزاباً وتيارات وشخصيات مستقلة عديدة، بيد أن المتغير الأكثر تأثيراً في الخارطة الانتخابية العراقية لهذا العام كانت انقسام حزب الدعوة الإسلامية واشتراكه في الانتخابات بقائمتين منفصلتين، فبعد أن عجزت الجهود الداخلية والخارجية في إقناع جناحي حزب الدعوة (المالكي–العبادي) من الاشتراك بتحالف انتخابي موحد، أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي دخوله الانتخابات في قائمة منفردة أطلق عليها «ائتلاف النصر»، مستنداً إلى مجموعة من الإنجازات التي تحققت في عهده، وأبرزها الإنجازات الأمنية لا سيما الانتصار الكبير في معارك تحرير المدن العراقية من احتلال تنظيم «داعش»، إلى جانب نجاح حكومته في تجاوز الأزمة المالية التي تعرض لها العراق في نهاية عام 2014 جراء انخفاض أسعار النفط العالمية، إلى جانب قدرته في التصدي لمحاولة الانفصال الكردي بعد الاستفتاء الذي أجري في إقليم كردستان العراق في 25 أيلول/ سبتمبر 2017، وقد أثمرت الإنجازات السياسية والأمنية والاقتصادية لحيدر العبادي في ارتفاع نسب التأييد الشعبي له، وقد تمكن من تشكيل تحالف انتخابي عابر للطائفية ضم شخصيات ونخباً أكاديمية وسياسية من مختلف التوجهات والانتماءات، واستفادته من تمتعه بدعم إقليمي ودولي كبير نتيجة الإنجازات التي تحققت في عهده، وإلى جانب التحالفات الانتخابية الكبيرة، استطاع زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر تشكيل تحالف انتخابي سمي «سائرون» مع أحزاب وتيارات سياسية من مختلف التوجهات أبرزها الحزب الشيوعي العراقي، كما ظهرت تحالفات انتخابية عديدة من بينها «تيار الحكمة» الذي تبلور بعد انشقاق عمار الحكيم من المجلس الأعلى الإسلامي، وضم التيار نخباً وكوادر شبابية كثيرة.

أما فيما يتعلق بخارطة التحالفات الانتخابية على مستوى المكون السُّني، فقد اتخذ الحزب الإسلامي العراقي قراراً بعدم المشاركة في الانتخابات باسمه الصريح، وتم السماح

لأعضائه وقياداته بالمشاركة في مختلف التحالفات الانتخابية، بعد تأسيس عدد جديد من الأحزاب والتيارات التي انبثقت من الحزب الإسلامي العراقي انسجاماً مع متطلبات الواقع السياسي في كل محافظة عراقية، فقد انضم أعضاؤه في محافظات الأنبار وصلاح الدين وبابل إلى ائتلاف النصر الذي يقوده رئيس الوزراء حيدر العبادي، أما رئيس مجلس النواب سليم الجبوري فقد شكَّل حزباً عمل وانضم إلى ائتلاف الوطنية الذي ضم كلاً من رئيس الوزراء العراقي الأسبق إياد علاوي، ونائب رئيس الوزراء صالح المطلك، فضلاً عن شخصيات سياسية أخرى، كما ظهرت تحالفات انتخابية سُنية أخرى من قبيل تحالف القرار الذي يتزعمه نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي ورجل الأعمال خميس الخنجر، إلى جانب حزب الحل الذي يقوده جمال الكربولي، فضلاً عن قوائم وتحالفات أخرى أقل مستوى من النفوذ والفاعلية شاركت في الانتخابات البرلمانية العراقية.

وقد انسحبت ظاهرة تشظي التحالفات الانتخابية التقليدية إلى كتل وقوائم جديدة على المكون الكردي أيضاً، وتغلبت صراعات المصالح على الاعتبارات القومية التي ظلت لمرحلة طويلة حاكمة لسلوك القوى السياسية الكردية، وظهرت اتساقاً مع ذلك قوائم مختلفة من أبرزها قائمة الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة رئيس الإقليم مسعود البارزاني، وقائمة الاتحاد الوطني الكردستاني، إلى جانب حركة التغيير، فضلاً عن تبلور التحالف من أجل الديمقراطية الذي تزعمه برهم صالح المنشق عن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني، وضم إلى جانبه تيارات وحركات سياسية إسلامية وغيرها، كما ظهرت قوائم أخرى تمثلت في حركة الجيل الجديد بزعامة رجل الأعمال الكردي شاسوار عبدالواحد، والاتحاد الإسلامي الكردستاني وغيرها.

من خلال ما تقدم، فإن ذلك يمثل أبرز التحالفات والتكتلات الانتخابية التي شاركت في الانتخابات البرلمانية العراقية التي أجريت في 12 أيار/ مايو 2018، وقد بلغ مجموع القوائم المشاركة 88 قائمة انتخابية، و205 كيانات سياسية شكلت حوالي 27 تحالفاً انتخابياً توزعت على جميع مناطق العراق، وقد بلغ مجموع المرشحين في الانتخابات 6986 مرشحاً على 329 عدد مقاعد مجلس النواب العراقي.

ثانياً: نتائج الانتخابات البرلمانية في العراق

أعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهي الهيئة الرسمية المشرفة على إجراء الانتخابات في العراق النتائج النهائية للانتخابات البرلمانية العراقية كما في الجدول الآتي:

التسلسل	اسم التحالف الانتخابي	عدد المقاعد
1	تحالف سائرون	54
2	تحالف الفتح	47
3	ائتلاف النصر	42
4	ائتلاف دولة القانون	26
5	الحزب الديمقراطي الكردستاني	25
6	ائتلاف الوطنية	21
7	تيار الحكمة	19
8	الاتحاد الوطني الكردستاني	18
9	تحالف القرار العراقي	14
10	تحالف الأنبار هويتنا	6
11	تحالف التغيير	5
12	تحالف بغداد	4
13	حركة الجيل الجديد	4
14	تحالف قلعة الجماهير	3
15	تحالف نينوى هويتنا	3
16	التحالف العربي	3
17	التحالف التركماني	3
18	حركة إرادة	2
19	تحالف كفاءات	2
20	تحالف عابرون	2
21	تحالف بيارق الخير	2
22	تحالف تمدن	2
23	التحالف من أجل الديمقراطية	2
24	تحالف الجماهير الوطني	2
25	الحزب المدني	1
26	الجماعة الإسلامية	1
27	التحالف المدني الديمقراطي	1
28	تحالف النهج الديمقراطي	1
29	تحالف بابليون	1
30	قصي الشبكي	1

أما باقي المقاعد فهي موزعة للأقليات الدينية والقومية في العراق وفق الدستور العراقي وقانون الانتخابات.

ثالثاً: القوى السياسية الفاعلة بعد الانتخابات

رافقت الممارسة الانتخابية في العراق مجموعة من المظاهر أسهمت بشكل كبير في التأثير على الواقع العراقي بعد الانتخابات، ومن بين أبرز تلك المظاهر هي ظاهرة العزوف الشعبي عن المشاركة في الانتخابات، نتيجة حالات الفشل التي تكتنف المشهد السياسي العراقي واستمرار الأزمات على مختلف المستويات منذ عام 2003 وعلى امتداد 15 عاماً من التحول الديمقراطي، ففي الوقت الذي أعلنت السلطات الرسمية في العراق أن نسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية بلغت حوالي ٪44، أكدت منظمات المجتمع المدني المعنية بمراقبة الانتخابات إلى جانب تقارير المراقبين والمهتمين أن نسب المشاركة الحقيقية لم تتجاوز ٪20، مما أفضى إلى ظهور نزعة شعبية لمعاقبة الطبقة السياسية العراقية الحاكمة ورفض منهجها السياسي من خلال تبلور سلوك انتخابي يتمثل في المقاطعة الشعبية للانتخابات، وقد أدى ذلك إلى هيمنة أصوات الأحزاب والتيارات السياسية التي تستند إلى قواعد تنظيمية ولها القدرة على التعبئة الجماهيرية في الانتخابات، وقد تجلى ذلك بشكل كبير لانصار التيار الصدري ومؤيدي الحشد الشعبي، مقابل خسارة كبيرة للأحزاب العلمانية والتيارات المدنية التي تفتقد التنظيمات الجماهيرية، وكمحصلة لذلك تبلورت أبرز القوى السياسية الفاعلة بعد الانتخابات وفق الآتي:

1 - **تحالف سائرون**: الذي يتزعمه التيار الصدري بقيادة مقتدى الصدر بالتحالف مع الحزب الشيوعي العراقي إلى جانب أحزاب وتيارات مدنية، وقد جاء بالمركز الأول في نتائج الانتخابات بواقع 54 مقعداً.

2 - **تحالف الفتح:** بقيادة هادي العامري، الأمين العام لمنظمة بدر في العراق، ويضم التحالف معظم فصائل الحشد الشعبي، وقد حل بالمركز الثاني بـ47 مقعداً.

3 - **ائتلاف النصر:** بزعامة رئيس الوزراء حيدر العبادي والقوى والتيارات السياسية المتحالفة معه، وجاء في المركز الثالث حاصلاً على 42 مقعداً.

مما تقدم، تشير نتائج القوى الفائزة في الانتخابات عدم استطاعة أي كتلة تشكيل

الحكومة الجديدة بمفردها؛ مما يعني ضرورة تحالف قائمتين أو أكثر من أجل الوصول إلى الكتلة الأكبر، التي أكد تفسير سابق للمحكمة الاتحادية العليا في العراق أن المقصود بالكتلة الأكبر هي الكتلة التي تتشكل في الجلسة الأولى لمجلس النواب وتعطي الثقة للكابينة الوزارية، وليس الكتلة الفائزة بأكبر عدد من الأصوات في الانتخابات، ومن خلال ذلك تسارعت الجهود الداخلية والخارجية في حوارات سياسية متعددة الأطراف من أجل الظفر بتشكيل الكتلة الأكبر، وقد كان للقوى الإقليمية والدولية دور كبير في ممارسة ضغوط مختلفة على القوى السياسية العراقية، ويمكن القول في هذا الصدد: إن أبرز انعكاسات أدوار القوى الخارجية على المشهد السياسي العراقي تمثلت في التنافس الأمريكي الإيراني على القرار السياسي العراقي من خلال تبلور محورين أساسيين تمثلا في محور مدعوم من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الإقليمين، ومحور آخر مستند إلى الدعم الإيراني في نشاطه السياسي بالعراق، وتجسد ذلك من خلال تبلور كتلتين ادعت كل منهما تشكيلها الكتلة الأكبر تمثلت في «تحالف الإصلاح والإعمار» الذي ضم كلاً من تحالف سائرون بزعامة مقتدى الصدر، وتيار الحكمة بقيادة عمار الحكيم، وطرف من ائتلاف النصر بقيادة رئيس الوزراء حيدر العبادي، إلى جانب ائتلاف الوطنية بزعامة إياد علاوي، وسليم الجبوري، فضلاً عن جزء من تحالف القرار العراقي متمثلاً بأسامة النجيفي، أما الكتلة الأخرى فقد أطلق عليها «تحالف البناء»، وضمت كلاً من تحالف الفتح بقيادة هادي العامري، وائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء السابق نوري المالكي، كما ضم التحالف الجزء الأكبر من تحالف المحور الذي يضم القوى السياسية السُّنية الفائزة في الانتخابات، إلى جانب طرف مهم من ائتلاف النصر بزعامة فالح الفياض، مستشار الأمن الوطني ورئيس هيئة الحشد الشعبي في العراق، فضلاً عن الجزء الثاني من تحالف القرار العراقي بقيادة خميس الخنجر.

من خلال ذلك، يتضح حجم التنافس السياسي بين التحالفين اللذين أفرزتهما نتائج الانتخابات، وتم اللجوء إلى وسائل مختلفة من أجل الظفر بتشكيل الكتلة الأكبر في البرلمان، سواء كانت وسائل مشروعة أم غير مشروعة، وقد تجلى التنافس الأمريكي الإيراني في المشهد السياسي العراقي من خلال تبلور التحالفين آنفي الذكر، وبعد سلسلة من المشاورات والحوارات بين القوى الفاعلة في المشهد السياسي العراقي، الذي باتت تقاطعات المشاريع الإقليمية والدولية تنعكس عليه بشكل مؤثر، ونظراً لعدم التوصل إلى اتفاق سياسي بتشكيل الكتلة الأكبر، تم التوصل إلى حل توافقي تمثل في الاتفاق على

مرشح توافقي من خارج التحالفين المتنافسين على تشكيل الحكومة، وهو عادل عبدالمهدي (الذي تقلد عدة مناصب سياسية سابقة منها نائب رئيس الجمهورية ووزير المالية والنفط)، وذلك بمباركة المرجعية الدينية في العراق ودعم القوى الخارجية لا سيما إيران.

المحور الثالث: تشكيل الحكومة العراقية ومستقبل النظام السياسي العراقي

أدت نتائج الانتخابات إلى تعقد المشهد السياسي العراقي وصعوبة تشكيل الحكومة الجديدة، نتيجة لمجموعة اعتبارات داخلية وخارجية، فقد أدى اللجوء إلى مرشح تسوية في تشكيل الحكومة بعيداً عن الاستحقاقات الانتخابية إلى تعقد مسار الحوارات السياسية بين مختلف الأطراف. وفي هذا الصدد، فقد كانت للأوضاع الداخلية في العراق مثل انطلاق التظاهرات الشعبية في مناطق وسط وجنوب العراق في تموز/ يوليو 2018 بسبب تردي الخدمات والأوضاع الإنسانية (مثل انقطاع التيار الكهربائي وانعدام الماء الصالح للشرب لا سيما في محافظة البصرة الغنية بالنفط) دور كبير في عدم تمكن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي من الفوز بولاية ثانية، على الرغم من كل النجاحات التي تحققت في عهده، وما حظي به من الدعم الإقليمي والدولي، إلى جانب المتغيرات الإقليمية والدولية التي حصلت في هذه المرحلة لا سيما مع فرض الإدارة الأمريكية عقوبات جديدة على النظام الإيراني، وكان لموقف رئيس الوزراء حيدر العبادي الذي أفصح عن التزامه بتنفيذ العقوبات دور كبير في منع إيران تولي العبادي ولاية ثانية في رئاسة الحكومة، بسبب الدور الذي تؤديه إيران على مختلف القوى السياسية العراقية، الذي لم يتوقف عند القوى الشيعية، بل امتد إلى القوى الكردية والسُّنية أيضاً، وليس من المبالغة القول: إن القوى الفاعلة في القرار السياسي السُّني أضحت أقرب إلى المشروع الإيراني أكثر من أي وقت آخر، وقد تجلى ذلك في دعم تحالف البناء المدعوم إيرانياً من إيصال محمد الحلبوسي إلى رئاسة مجلس النواب العراقي.

ويجب القول: إن هذا السلوك له أسبابه ودوافعه، ودون الخوض في تفصيلات الموضوع يمكننا القول: إن أحد أبرز هذه الأسباب هو عدم تبلور مشروع عربي أو إقليمي فاعل لدعم السُّنة في العراق، فقد فشلت تركيا والدول العربية في أن تكون دولاً حاضنة وراعية للقوى السُّنية على طوال المرحلة الماضية منذ احتلال العراق في عام 2003، وقد تجلى ذلك بشكل كبير في مسار تشكيل الحكومة العراقية الجديدة.

وبعد سلسلة حوارات ومناقشات حول تشكيل الحكومة الجديدة وانقسام موقف القوى السياسية العراقية حول تسمية المواقع السيادية في العراق، نجح البرلمان العراقي بتاريخ 2 تشرين الأول/ أكتوبر 2018 في انتخاب برهم صالح رئيساً للجمهورية على حساب مرشح الحزب الديمقراطي الكردستاني فواد حسين، فقد كانت توافقات القوى السياسية تشير إلى الاتفاق على انتخاب الأخير الذي يعمل رئيساً لديوان رئاسة إقليم كردستان العراق ومقرب جداً من مسعود البارزاني، بيد أن توجه أعضاء مجلس النواب تبلور إلى التمرد على التوافقات السياسية ومعارضة اتفاقات رؤساء الكتل في سلوك نيابي جديد لم يعرفه البرلمان العراقي سابقاً، وجرى في اليوم ذاته تكليف عادل عبدالمهدي بتشكيل الحكومة الجديدة.

وفي هذا الصدد، ينص الدستور العراقي في المادة (73 الفقرة ثانياً) أن يلتزم رئيس الوزراء المكلف بتقديم الكابينة الوزارية خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ تكليفه، وبعد سلسلة مشاورات وحوارات وتدخل القوى الخارجية المؤثرة في المشهد السياسي العراقي، حول اختيار أعضاء الحكومة الجديدة قدم رئيس الوزراء المكلف عادل عبدالمهدي أسماء الكابينة الوزارية غير المكتملة إلى مجلس النواب بتاريخ 24 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، فقد صوت البرلمان العراقي على 14 وزيراً من أصل 22 وزارة في الحكومة العراقية الجديدة.

وقد ظهرت خلافات عديدة بين القوى السياسية حول تسمية أعضاء الحكومة الجديدة، ويعود الخلاف إلى اعتبارات داخلية وأخرى خارجية، فقد اتخذ رئيس الوزراء المكلف قراراً بعدم تسمية أي من وزراء الحكومة السابقة، أو أعضاء مجلس النواب الفائزين بالانتخابات الأخيرة، وقد واجهت عملية استكمال الكابينة الوزارية مخاضاً عسيراً بسبب الشد والجذب بين الفرقاء السياسيين، ففي الوقت الذي أعلن تحالف البناء ترشيحه فالح الفياض، مستشار الأمن الوطني العراقي والمرشح لرئاسة الحكومة السابق، وزيراً للداخلية، رفض تحالف الإصلاح والبناء بزعامة مقتدى الصدر، وحيدر العبادي ترشيح الفياض لعدة اعتبارات، من بينها الدور الكبير الذي قام به الفياض في شق ائتلاف النصر ومنع العبادي من الظفر بولاية ثانية، إلى جانب كونه يعمل بدرجة وزير لثلاثة مناصب في الحكومة السابقة، ويعد فالح الفياض إحدى أبرز أدوات المشروع الإيراني في العراق، ويرتبط بعلاقات مهمة داخلياً وخارجياً، ويعود له دور كبير في عقد الصفقات السياسية

لا سيما مع المعارضين للنهج الحكومي في العراق، ومن أبرزهم خميس الخنجر الذي كان يتهم بتمويل الإرهاب، وصدرت بحقه عدة أحكام قضائية، في حين تم تسوية ملفه ودخوله في تحالف البناء المدعوم إيرانياً، كما اعترضت بعض القوى السياسية على مرشح إياد علاوي لوزارة الدفاع فيصل الجربا في قضايا تتعلق بدوره بالمشاركة في قمع الاحتجاجات الشعبية التي شهدها العراق عام 1991، ولم يتم التوافق على اختيار مرشحي ثلاث وزارات حتى نهاية عام 2018 إذ بقيت وزارات الدفاع والداخلية والعدل شاغرة، وتجري حوارات ومساومات في مختلف الاتجاهات للوصول إلى صورة حل توافقية ترضي جميع الأطراف، بيد أنها تبدو من الصعوبة بمكان أن تتحقق دون تقديم تنازلات من الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي العراقي.

في ضوء ما تقدم يمكن القول: إن مستقبل النظام السياسي العراقي يواجه تحديات حقيقية على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي يواجه الواقع السياسي حالة عدم الاستقرار ليس في الجانب السياسي فحسب، بل في الجانب الأمني والاقتصادي والاجتماعي كذلك، وفيما يتعلق بالجانب الأمني فإن طبيعة الأوضاع الإقليمية تساعد على إمكانية زعزعة الاستقرار الأمني في العراق لا سيما مع المتغيرات في حالة الصراع بسورية، إذ يمثل الانسحاب الأمريكي من سورية فرصة سانحة لتقدم تنظيم «داعش» في المنطقة الحدودية التي تفتقد للضبط الأمني والجهد الاستخباراتي، ومما يساعد على احتمالية حصول ذلك توجه تركيا نحو إجراء عملية عسكرية ضد مقاتلي قوات وحدات حماية الشعب الكردي في سورية، التي ترتبط بعلاقات وثيقة مع قيادة إقليم كردستان وحزب العمال الكردستاني في الوقت الذي تواصل تركيا استهداف مقاتلي حزب العمال داخل الحدود العراقية، وهو ما يعقّد المشهد الأمني بشكل عام، وستكون تداعيات ذلك تهديد الأمن الوطني العراقي، أما ما يتعلق بالجانب الاقتصادي، فإن احتمالات تعرض الاقتصاد العراقي لأزمة جديدة ممكنة مع انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة فرض العقوبات الأمريكية على إيران التي دخلت حيز التنفيذ في 5 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، وتوجه السعودية نحو زيادة كميات الإنتاج لتعويض النقص في النفط الإيراني لخدمة المصالح الأمريكية، وإن هذا الإجراء السعودي يلحق الضرر بالدول النفطية وفي مقدمتها العراق، باعتباره ثاني أكبر مصدِّر للنفط في إطار منظمة «أوبك»، ويعتمد على واردات النفط بما يزيد على ٪95، وقد أبدت عدة دول رفضها لهذا السلوك السعودي، كما تجلى ذلك في انسحاب قطر من منظمة «أوبك» رداً على سياسة السعودية النفطية.

أما ما يتعلق بالجانب الاجتماعي، فإن فشل الحكومة بالشروع بعملية جادة لإعمار المحافظات المحررة وإعادة نازحي ومهجري هذه المناطق، إلى جانب الاستمرار في فشل السلطة بمحاربة مظاهر الفساد الإداري والمالي وضعف تقديم الخدمات العامة إلى المواطنين، إلى جانب انعدام العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، إذ إن جميع العوامل سالفة الذكر تنذر باشتعال أزمات جديدة تفضي إلى ظهور حركات احتجاجية شعبية تهدد الأمن والاستقرار في العراق يصعب السيطرة عليها، وقد تصل الأمور إلى اندلاع فوضى عامة في البلاد، تراهن بعض الأطراف على حدوثها كمدخل للتغيير السياسي في العراق. وفي إطار مناقشة حالة عدم الاستقرار التي تكتنف مستقبل المشهد السياسي العراقي من الأهمية القول: إن مدخلات عدم الاستقرار لا تنحصر بالجانب الداخلي، بل تمتد لتشمل الجانب الخارجي، فالمتغيرات الإقليمية والدولية من المحتمل أن تؤدي دوراً كبيراً في حالة عدم الاستقرار السياسي بالعراق لا سيما مع تصاعد التنافس الأمريكي الإيراني وتداعياته على العراق، إذ يكون العراق الساحة الأكثر تأثيراً بأي تصعيد في الموقف بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب استمرار الصراعات في منطقة الشرق الأوسط التي تأخذ أبعاداً طائفية كما يحصل في سورية واليمن.

الخاتمة:

شهد العام 2018 تحولات مفصلية في مسار التحول الديمقراطي الذي يشهده العراق منذ العام 2003، فقد تم إجراء الانتخابات البرلمانية بدورتها الرابعة المقررة دستورياً، على الرغم من مطالبة عدد كبير من القوى السياسية العراقية لا سيما السُّنية منها بتأجيل إجراء الانتخابات لاعتبارات كثيرة، أبرزها تلكّؤ الحكومة بملف إعادة إعمار المحافظات المحررة، إلى جانب عدم إعادة نازحي وأبناء هذه المناطق، في ظل الحديث عن عمليات تغيير ديموغرافي تشارك فيها مجموعات مسلحة مدعومة من القوى الخارجية. مقابل ذلك أسهمت مخرجات مرحلة إدارة رئيس الوزراء حيدر العبادي بالتأثير على المشهد الانتخابي في العراق وخارطة التحالفات الانتخابية إلى جانب انعكاسها على نتائج الانتخابات، كالانتصار على تنظيم «داعش» وتحرير الأراضي العراقية، إلى جانب نجاح الحكومة العراقية بإفشال مشروع انفصال إقليم كردستان العراق، كما واجهت الانتخابات البرلمانية متغيرات عديدة منها مشاركة الفصائل والمجموعات المسلحة في الانتخابات عبر تشكيل أحزاب سياسية ودخولها في تحالف كبير، إلى جانب تفتت التحالفات السياسية التقليدية مقابل ظهور تحالفات سياسية جديدة.

وقد أفرزت نتائج الانتخابات نهاية عهد حزب الدعوة الإسلامية في حكم العراق، من خلال توافق القوى السياسية الفاعلة على مرشح تسوية من خارج الكتل الفائزة في الانتخابات، إلى جانب تصاعد أدوار القوى الخارجية المؤثرة في القرار السياسي العراقي لا سيما الدور الإيراني الذي أضحى يؤثر على الكتل السُّنية والكردية وليس الشيعية فحسب، واتضح ذلك جلياً من خلال نجاح تحالف البناء المدعوم من إيران في انتخاب محمد الحلبوسي رئيساً لمجلس النواب، كما شهدت عملية تشكيل الحكومة متغيراً بارزاً تمثل في تمرد أعضاء البرلمان العراقي على التوافقات السياسية واتفاقات رؤساء الكتل من خلال انتخاب برهم صالح رئيساً للجمهورية على الرغم من توافق الإرادات السياسية على انتخاب منافسه فواد حسين المقرب من مسعود البارزاني، رئيس إقليم كردستان العراق، وعلى الرغم من تشكيل الحكومة الجديدة بيد أن مستقبل النظام السياسي العراقي يواجه تحديات عدم الاستقرار ليس في الجانب السياسي فحسب، وإنما يمتد ليشمل الجوانب الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لمجموعة اعتبارات داخلية وخارجية.

الأزمة السورية
ومتغيراتها خلال عام 2018

عضو المركز السوري للعلاقات الدولية
والدراسات الاستراتيجية

د. سامر عبدالهادي علي

تمهيد

الأزمة السورية ما قبل عام 2018

عام تلو الآخر، والثورة السورية تمضي في طريقها رغم كل الصعاب والمعوقات، التي كانت، وما تزال، تقف في وجهها على الأصعدة كافة. هذه الثورة التي انطلقت في 15 مارس 2011، لا تزال تقارع أعتى الأنظمة في التاريخ المعاصر، وهي اليوم في أواخر عامها السابع، شهدت خلالها الكثير من المحطات والتطورات والمتغيرات، منها الإيجابي، وأكثرها السلبي الذي شكل عائقاً أمام وصولها المبكر لما تريده من تغيير جذري في بنية النظام الحاكم، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وفكرياً.

انطلقت الثورة سلميةً من درعا لتعمَّ محافظات سورية كافةً، إلا أنّ بطش النظام السوري وإجرامه، واستخدامه كافة أنواع الأسلحة ضدّ المتظاهرين دفع الثوار المنتفضين إلى حمل السلاح في وجه النظام ومليشياته دفاعاً عن أنفسهم وأرضهم، فتحولت معها الثورة إلى الحراك المسلح، وهذا ما كان يريده النظام السوري بتحويل الصراع من حراك ثوري سلمي يطالب بالحرية والعدالة والتخلص من الاستبداد، إلى صراع بين طرفين هما الحكومة «الشرعية» و«إرهابيين» يقومون بالتخريب والقتل، وتصوير إعلامه الوضع على هذا النحو. كما استخدم العديد من التنظيمات الإرهابية للقضاء على الثورة وترويع المدنيين وتخويفهم، من أبرزها تنظيم «داعش» الإرهابي الذي تغلغل في جميع المناطق المحررة ومارس أفظع الجرائم بحق أحرار الشعب السوري وثواره، وقام النظام باستجلاب أعداد كبيرة من المرتزقة والإرهابيين من جهات مختلفة أهمها مليشيات حزب الله اللبناني، ومليشيات شيعية من العراق وأفغانستان، إضافةً إلى تدخل إيران السافر في قمع الثورة السورية وتدمير المناطق بمنهجية متعمّدة مستخدمةً أذرعها من المليشيات الشيعية من جهة، وتشكيلاتها الجديدة داخل سورية في مقدمتها ما يُسمى «الدفاع الوطني» من جهةٍ ثانية. لكن رغم ذلك لم يستطع النظام ولا حلفاؤه من القضاء على الثورة السورية، بل كاد الثوار يصلون قلب العاصمة دمشق إلى أن قامت روسيا منتصف عام 2015 بإرسال

قواتها إلى سورية للقضاء على الثورة ودعم قوات النظام السوري في حربه ضدّ الشعب، واستطاعت روسيا بما تملكه من آلة عسكرية ضخمة تحقيق فارق في موازين القوى استطاعت من خلالها تحقيق تقدم كبير في مناطق واسعة كانت خاضعةً لسيطرة الثوار.

كانت المعارضة السياسية خلالها تسعى جاهدةً لتشكيل جسم سياسي موحد يوازي النظام السوري ويكون بديلاً له في حال سقوط النظام، وظهرت العديد من التجمعات السياسية بدأت بالمجلس الوطني السوري نهاية عام 2011، ثم الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية عام نهاية عام 2012، ثم تشكيل الحكومة السورية المؤقتة عام 2013، ثم مؤتمر الرياض1 عام 2015، ومؤتمر الرياض2 عام 2017 وما نتج عنها من تشكيل الهيئة العليا للمفاوضات كممثل عن المعارضة السورية في المفاوضات الجارية مع النظام حول الحل السياسي في سورية.

بالرغم من تعدد الهيئات السياسية للمعارضة السورية التي كانت نتاج مطالب إقليمية ودولية أملاً في تحقيق رغبة المجتمع الدولي مقابل دعمه لقضية الشعب السوري، فإنّ المجتمع الدولي لم يستطع أن يُلزم النظام السوري وحلفاءه على التنازل للمعارضة في أي مطلب من مطالبها، وذلك أنّ الدول الفاعلة لم تكن ترغب في إيجاد حل عادل للقضية السورية أو أنها لم تكن جادّة في ذلك؛ وبناءً عليه لم تستطع المعارضة السورية ولا النظام السوري التوصل لأي تفاهمات ثنائية رغم العديد من المفاوضات التي جرت بينهما سواء في جنيف أو أستانة.

الأزمة السورية ومتغيراتها خلال عام 2018

مع ازدياد تعقيدات الأزمة السورية وتضارب المصالح الإقليمية والدولية، كان لا بد من إعادة تموضع جديد لهذه الدول مراعيةً مصالحها بالدرجة الأولى، ومحاولةً الوصول إلى تفاهمات، أو وجهات نظر متقاربة حول الحل الممكن للأزمة السورية خلال عام 2018، فتشكلت تحالفات جديدة، برزت من خلال التفاهمات الروسية التركية الإيرانية حول مسارات أستانة وسوتشي، وما أنتجته من اتفاق مناطق خفض التصعيد من جهة، ودخول تركيا إلى الشمال السوري من جهةٍ أخرى. بالمقابل عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقديم الدعم العسكري للمليشيات الانفصالية الكردية؛ ما أدى لتأزم الموقف التركي من

ذلك، واتخاذها خطوات جديدة ضدّ هذه المليشيات التي تنتشر على حدودها.

لذلك سنتعرض لأهم الأحداث التي مرّت بها الأزمة السورية خلال عام 2018 بمعظم تفاصيلها وتطوراتها ومتغيراتها.

أولاً: الداخل السوري وأهم المتغيرات:

1 - على الصعيد العسكري:

شهد عام 2018 متغيرات كبيرة على الصعيد العسكري، كانت في معظمها نتاج توافقات إقليمية-دولية أفرزت تبدلات في مناطق وحدود السيطرة العسكرية على كافة الأراضي السورية، وأخذت مناطق النفوذ بين القوى العسكرية السورية تتوضح أكثر فأكثر مع تقديم كل جهة إقليمية ودولية دعمها للقوة التي تتبناها وتتحكم بها، فقد ازداد الدعم الروسي الإيراني للنظام السوري ومليشياته في طريق سيطرته على كثير من المناطق التي كانت خارج سلطته، خاصةً على حساب المناطق التي كانت خاضعةً لقوات المعارضة السورية. كذلك استمرت تركيا في مساندة قوات المعارضة والجيش الحر فيما تبقى من مناطقه في الشمال السوري والمشاركة معهم في معارك تحرير عفرين وما حولها من المليشيات الانفصالية التركية، فيما ازداد الدعم الأمريكي بشكل كبير لهذه المليشيات التي أصبحت عامل قلق كبير لتركيا التي بدأت تعد العدّة للسيطرة على مناطقهم من خلال إطلاق عملية شرقي الفرات. وبقي «داعش» لاعباً مهماً في الساحة العسكرية السورية بالرغم من التراجع الكبير الذي شهده في مناطقه على حساب تقدم النظام والمليشيات الكردية إلى تلك المناطق. ويمكن إعطاء موجز سريع عن أهم الأحداث العسكرية في الداخل السوري من خلال التالي:

أ- معارك الجنوب السوري:

بالرغم من اتفاقات أستانة التي أنتجت ما يُسمى «مناطق خفض التصعيد» الأربعة، الجنوب السوري وغوطة دمشق وريف حمص الشمالي وإدلب، فإنّ روسيا قامت بعقد اتفاقات منفردة مع الفصائل السورية في تلك المناطق، باستثناء إدلب، وتمكنت من خلال الترهيب تحت مسمى المصالحات من السيطرة على تلك المناطق وبسط نفوذ النظام فيها من جديد. بدأت في 22 شباط/ فبراير 2018 أول اجتماع مصالحة في الجنوب السوري

برعاية روسية، وتتابعت الاجتماعات حتى أعلنت روسيا في 22 حزيران/ يونيو 2018، انتقال بلدات داما والشياح وجزء من قرية جدل إلى نظام المصالحات، لكن كثيراً من مناطق درعا وريفها رفضوا هذه المصالحات داعين إلى الالتزام باتفاقات خفض التصعيد؛ ما دفع روسيا إلى التفاهم مع الولايات المتحدة التي أعطت الضوء الأخضر لروسيا لدخول كامل الجنوب السوري، وفي هذا الإطار قالت قناة «CNN» الأمريكية: إنّ الرئيس ترمب أخطر ملك الأردن بأنه سوف يحاول الحصول على صفقة مع روسيا لسحب القوات الأمريكية من سورية، وبذلك أعلنت روسيا الحرب على ما تبقى من الجنوب السوري التي لم تدخل نظام المصالحات، وصرّحت قاعدة حميميم في 26 حزيران/ يونيو بانتهاء اتفاقية خفض التصعيد في جنوب سورية وبدأت المعركة رسمياً إلى أن تمكنت بالتعاون مع قوات النظام من السيطرة على كامل محافظتي درعا والقنيطرة في 30 تموز/ يوليو 2018.

أما في محافظة السويداء فالوضع مختلف، حيث يتواجد تنظيم «داعش» في المناطق الشرقية من المحافظة، وكان «داعش» قد وافق في 30 نيسان/ أبريل 2018 على الخروج من جنوب دمشق باتجاه بادية السويداء.

حاولت روسيا التفاهم مع مشايخ العقل في السويداء بهدف إعادتهم للتنسيق مع النظام السوري، مستخدمةً من «داعش» الذريعة لذلك، لكن بالرغم من عقد روسيا اجتماعات عدّة معهم فإنّهم لم يتوصلوا إلى أي اتفاق. بعد هذا الفشل وتحديداً في 25 تموز/ يوليو قام تنظيم «داعش» بشن هجوم عنيف داخل السويداء قتل فيه نحو 140، كما قام في نفس اليوم بخطف 36 امرأةً وطفلاً من قرية الشبكي في ريف المحافظة.

في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر 2018 عقد النظام السوري اتفاقاً مع تنظيم «داعش» أدى لانسحاب هذا الأخير من جيب السويداء نحو بادية تدمر، وجاء هذا الاتفاق بعد أسبوع فقط من إعلان النظام عن توصله لاتفاق آخر مع «داعش» يقضي بإطلاق سراح المختطفين من أهالي المحافظة لدى التنظيم، لكن المعارك استمرت في منطقة تلول الصفا بهدف طرد «داعش» من كامل الجنوب السوري.

ب- معارك الغوطة وريف دمشق:

كانت الغوطة وريف دمشق هي المنطقة الثانية من مناطق خفض التصعيد التي عملت روسيا على استعادتها من قوات المعارضة، وبالرغم من الاتفاق فإنّ المعارك لم تتوقف

فيها أبداً، وتم استخدام مختلف أنواع الأسلحة المحرمة دولياً، بما فيها استخدام الأسلحة الكيميائية وخاصة خلال مجزرة دوما في 8 نيسان/ أبريل 2018 التي راح ضحيتها أكثر من 180 مدنياً،

هذا الهجوم الهمجي الذي قادته روسيا ضدّ مناطق الغوطة دفع المعارضة السورية للرضوخ وتسليم كافة مناطقها للنظام السوري لتبدأ بعدها عمليات التهجير باتجاه الشمال السوري.

جـ- ريف حمص الشمالي:

منطقة خفض التصعيد الثالثة التي بقيت كذلك خارج سلطة النظام السوري، وبعد اتفاق أستانة عملت روسيا على استعادتها لسيطرة النظام السوري، مستخدمةً كعادتها التهديد بشن عمل عسكري كبير في حال عدم الرضوخ أو ما تُسميه «المصالحة» والسماح لقوات النظام ومؤسسات «الدولة السورية» بالعودة للعمل، وبالرغم من أنّ الفصائل الثورية رفضت بشدّة تسليم المنطقة للنظام فإنها بدأت واحدة تلو الأخرى بالتراجع خوفاً على المدنيين الذين لم تراعِ فيهم روسيا أو النظام أي حرمة، وانتهى الأمر في 2 أيار/ مايو 2018 إلى اتفاق برعاية مصرية عن طريق تيار الغد السوري الذي يرأسه أحمد الجربا، فقد توصلت هيئة التفاوض عن ريفي حمص الشمالي وحماة الجنوبي إلى اتفاق مع الجانب الروسي يقضي بتهجير المدنيين والفصائل إلى مدينتي إدلب وجرابلس.

انطلقت أولى حافلات التهجير من ريف حمص الشمالي في 7 أيار/ مايو من مدينة الرستن باتجاه مدينة جرابلس في الشمال المحرر، فيما بدأ دخول الشرطة العسكرية الروسية المنطقة بتاريخ 25 أيار/ مايو حيث أقامت عدّة نقاط في مدينة الحولة، إلا أنها وفي 23 تشرين الأول/ أكتوبر قامت الشرطة العسكرية الروسية بإخلاء كافة نقاطها في المنطقة وذلك تطبيقاً لبنود الاتفاق حيث مضت عليه ستّة أشهر، وبذلك بسطت قوات النظام السوري سيطرتها الكاملة عليه.

د- الشمال السوري:

تعدّ منطقة الشمال السورية عامةً، ومنطقة إدلب خاصةّ، ذات وضعية مختلفة عن مناطق خفض التصعيد السابقة، التي خضعت بكاملها لقوات النظام السوري، وبالرغم من دعم تركيا لمنطقة الشمال السوري بحيث تعد منطقة نفوذ لها، كونها تقع على حدودها

مباشرة، ويسكنها الملايين من النازحين والمهجرين الذين لم يتبق لهم سوى هذه المنطقة، لذلك عملت تركيا بالتفاهم مع روسيا على إبقائها خارج سيطرة النظام، ومنعت عملية عسكرية كانت تعدّها قوات النظام في المنطقة، فإنّ ذلك لم يُنه القتال أو القصف في الشمال السوري بشكلٍ كامل حيث شهدت العديد من العمليات العسكرية، هي:

- معركة شرقي سكة الحجاز:

عملت قوات النظام السوري للسيطرة على المناطق التي تعدّها حيوية لربط مناطق سيطرتها بين الجنوب والشمال، وتحديداً باتجاه حلب، وذلك من خلال محاولتها السيطرة على الأوتستراد الدولي دمشق-حلب الذي تسيطر على أجزاء منه المعارضة السورية المسلحة، لذلك بدأت قوات النظام ومليشياته في 9 كانون الثاني/ يناير 2018 عملية عسكرية للسيطرة على منطقة شرق سكة الحجاز الممتدة ضمن أرياف حلب وإدلب وحماة، وفي الأول من آذار/ مارس 2018، فرض النظام السوري سيطرته الكاملة على المنطقة، لكنه لم يستطع الوصول إلى الأوتستراد الدولي وفتحه بسبب تصدي المعارضة له، ومنعه من التقدم أكثر، وبذلك توقفت العمليات العسكرية عند منطقة شرقي سكة الحجاز بما تضمنته من نقاط حيوية سيطر عليها النظام أهمها مطار أبو الضهور العسكري في 21 كانون الثاني/ يناير 2018م، وكان هدف النظام من وراء العملية تأمين طرق إمداده إلى الشمال من جهة، وتضييق الخناق على المعارضة المسلحة في مناطقها مع احتمال التقدم مستقبلاً إلى داخل إدلب وبقية المناطق المحررة في الشمال.

- معركة غصن الزيتون:

أعلنت تركيا في 20 كانون الثاني/ يناير 2018 معركة حملت اسم «غصن الزيتون»، بالمشاركة مع قوات الجيش السوري الحر، كان هدفها إنهاء وجود وحدات الحماية الكردية، التي تعدّها أنقرة الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني، ويبدو أنّ تركيا تحركت باتجاه السيطرة على عفرين بعد تفاهمات دولية أجرتها لضمان نجاح العملية أهمها التفاهم مع روسيا التي كانت متواجدة في المنطقة، لذلك أعلنت روسيا سحب كامل جنودها من المنطقة بالتزامن مع العملية التركية، وتمكنت تركيا وقوات الجيش السوري الحر من بسط نفوذهم على كامل منطقة عفرين في 24 آذار/ مارس 2018.

- نقاط المراقبة التركية:

استمرت تركيا في نشر نقاط المراقبة في أرياف محافظات اللاذقية وحماة وإدلب، وهو نتاج اتفاق خفض التصعيد، وبالرغم من تأخّر تركيا في نشر النقاط نتيجة عدم وجود وجهات نظر متطابقة مع الجانب الروسي في أماكن نشر هذه النقاط، وهو ما ظهر جلياً من خلال قيان النظام وبدعم روسي من السيطرة على شرقي سكة الحجاز، ومحاولاتهم الوصول إلى الطريق الدولي دمشق-حلب بأي ثمن، فإنّ تركيا عملت على إتمام نشر نقاطها التي بلغت 12 نقطة مراقبة عسكرية، وقد أنهت ذلك في 17 أيار/ مايو 2018، لتكون هذه النقاط مراكز تأمين للشمال المحرر من أي عمليات عسكرية محتملة، كما أنها بالمقابل كبحت جماح المعارضة المسلحة في القيام بأي هجمات واسعة باتجاه مناطق النظام.

خريطة انتشار نقاط المراقبة التركية

- اتفاق كفريا والفوعة:

بعد أن تم لروسيا ما أرادت في السيطرة على مناطق خفض التصعيد الثلاث السابقة وتأمين الرابعة من عدم قيامها بأي هجمات منظمة وكبيرة باتجاه مناطق سيطرة النظام، جرى التوصل في 17 تموز/ يوليو 2018 بين الأطراف المعنية باتفاق المدن الأربع لصيغة نهائية تقضي بإجلاء كامل سكان بلدتي كفريا والفوعة الشيعيتين الواقعتين في قلب محافظة إدلب المحررة، وذلك مقابل خروج نحو 1500 معتقل ومعتقلة من سجون النظام، وبعض معتقلي الفصائل الثورية المسلحة، وبدأت في اليوم التالي 18 تموز/ يوليو عملية الإجلاء بخروج أول دفعة ضمت نحو 5900 شخص من كفريا والفوعة باتجاه حمص، وبذلك أصبحت المنطقة بالكامل تحت سيطرة الفصائل الثورية، هذه العملية أعادت التوازن بين الفاعلين في الملف السوري، تركيا من جهة، وروسيا وإيران من جهةٍ أخرى.

- المنطقة العازلة منزوعة السلاح:

توصل الطرفان الروسي والتركي في 17 أيلول/ سبتمبر 2018، خلال قمة ثنائية جمعت الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب أردوغـان في منتجع سوتشي الروسي، إلى اتفاق حول منطقة خفض التصعيد الرابعة في إدلب، ووضع المنطقة مستقبلاً، وفي ختام القمة تم الإعلان عن تفاصيل الاتفاق وبنوده، ومن أهمها: إقامة منطقة منزوعة السلاح بعرض يتراوح بين 15 – 20 كم على طول خط التماس ابتداءً من 15 أكتوبر من هذا العام، وعلى الفصائل «المتطرفة» الانسحاب من هذه المنطقة، كما سيتم سحب جميع الأسلحة الثقيلة من المنطقة.

بناءً عليه أعلنت وزارة الدفاع التركية في 10 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، عن انتهاء تشكيل المنطقة العازلة في منطقة خفض التصعيد شمال سورية، بحيث تم سحب السلاح الثقيل من المنطقة المحددة، إلا أنّ ذلك أيضاً لم يُنه خروقات النظام المستمرة رغم تراجعها إلى حدٍّ كبير وخاصةً الطيران.

خريطة توضح المنطقة منزوعة السلاح

هـ- المنطقة الشرقية:

شهدت المنطقة الشرقية الكثير من الأحداث المهمة خلال عام 2018، أدت فيه جميع الأطـراف السورية دوراً مهماً فيها من خلال الدعم الإقليمي والدولي لكل طرف من الأطراف، فقد استمرت الولايات المتحدة بتقديم الدعم المفتوح لقوات الحماية الكردية والمليشيات الكردية الأخرى المتحالفة معها بحجة محاربة «داعش»، مما انعكس سلباً على علاقة الولايات المتحدة مع تركيا التي تعد قوات الحماية الكردية على أنها الجناح السوري لحزب العمال الكردستاني، وبالتالي سعت للتخلص منهم، فقامت بدعم فصائل الثورة السورية في مواجهتهم.

كذلك بقيت الولايات المتحدة تسيطر على منطقة التنف وتدعم بعض قوات المعارضة السورية فيها ولكن ليس بقدر دعمها للفصائل الكردية. أما روسيا فقد عملت على دعم قوات النظام للسيطرة على شرقي الفرات، إلا أنها تلقت العديد من الضربات الأمريكية التي أوقفت تقدمها، ومنعتها من السيطرة على مناطق تواجد الفصائل الكردية التي كانت تحارب «داعش» بدعم من قوات التحالف الدولي؛ ما أدى إلى تراجع كبير في مناطق

سيطرة «داعش» على حساب الأكراد من جهة، والمليشيات الشيعية التي تتمركز في دير الزور وما حولها، وخاصة البوكمال بدعم إيراني.

ويمكن عرض بعض أهم الاحداث التي شهدتها المنطقة الشرقية من خلال التالي:

- محاولة تشكيل قوة حدودية:

في 14 كانون الثاني/ يناير 2018، صرّح التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة أنه يعمل على تشكيل «قوة أمن حدودية» قوامها 30 ألف مقاتل تحت قيادة «قوات سورية الديمقراطية»، وأن المرحلة الأولى تتضمن تدريب 230 شخصاً، على أن تنتشر هذه القوة على الحدود السورية مع تركيا والعراق بالإضافة إلى خطوط التماس مع النظام السوري شرق الفرات، ثم عاد البنتاجون للإعلان ثانيةً أن الولايات المتحدة ستخصص مبلغ 300 مليون دولار لبرنامج «تدريب وتسليح» المليشيات الكردية، ومبلغ 250 مليون دولار للقوة الأمنية الحدودية التي ستقوم بتأسيسها، ومبلغ آخر يماثله تقريباً لدعم الاستقرار في مناطق سيطرة قسد، هذا التصريح أثار حفيظة تركيا وازداد معها توتر العلاقات التركية-الأمريكية غير المتوازنة أصلاً، لذلك سارع البنتاجون للإعلان بأن الإدارة الأمريكية تتفهم مخاوف تركيا إزاء «القوة الأمنية الحدودية»، وأكد أن هذه القوة ليست جيشاً جديداً، أو حرس حدود تقليدياً، لكن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تعهد حينها بأن بلاده سوف تنهي هذه القوة قبل نشوئها.

إلا أنّ فاعلاً جديداً في المنطقة الشرقية دخل على خط دعم الفصائل الكردية في مواجهة تركيا وهي السعودية، حيث أعلنت السعودية في 17 آب/ أغسطس 2018 بتبرعها بمبلغ 100 مليون دولار بحجة دعم الاستقرار في مناطق مليشيات قسد، وسارعت الولايات المتحدة لإعلان إلغائها مبلغ 200 مليون دولار مخصصة للأكراد بعد الإعلان السعودي هذا، ثم عادت السعودية لتؤكد دعمها من جديد للفصائل الكردية حيق قالت صحيفة «الرياض» السعودية في 9 أيلول/ سبتمبر 2018: إن السعودية «ستعيد بارقة الأمل لملايين السوريين عن طريق إعادة إعمار مناطق سيطرة الوحدات الكردية»، وفي 20 أيلول/ سبتمبر عقد وفد سعودي اجتماعاً مع مسؤولين من المليشيات الانفصالية الكردية في منطقة البصيرة بريف دير الزور.

وفي أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، عادت تقارير إعلامية للحديث عن عزم

القوات الأمريكية تدريب 30 ألف مقاتل من «قوات سورية الديمقراطية»، ما أدى إلى تصعيد تركي أكثر جدية من خلال الإعلان عن اقتراب قيام تركيا بعملية عسكرية في منبج وشرقي الفرات.

- الاستهداف الأمريكي لقوات النظام وحلفائه:

حاولت روسيا من خلال دعمها لقوات النظام ومليشياته في المنطقة الشرقية بالتعاون مع المليشيات الشيعية المدعومة إيرانياً، السيطرة على المنطقة الشرقية بالكامل وخاصة مناطق حقول النفط شرقي الفرات، إلا أنّ الولايات المتحدة منعت روسيا من التقدم إلى مناطق نفوذها وسيطرتها، حيث قامت قوات التحالف الدولي في 8 شباط/ فبراير 2018 باستهداف عنيف لقوات النظام ومليشياته بالراجمات أدى لمقتل أكثر من 165 من قوات النظام ومليشياته، ومقتل نحو 200 من قوات واغنر الروسية.

وفي 13 شباط/ فبراير 2018، قامت القوات الأمريكية المتمركزة في قاعدة الشدادي جنوبي الحسكة، بإطلاق صاروخين باتجاه ريف دير الزور الشرقي، حيث المناطق التي تسيطر عليها قوات النظام السوري، على إثر معلومات عن حشود عسكرية للواء الباقر وقوات فاغنر الروسية، من أجل شن هجوم على حقل كونيكو قرب بلدة خشام وهو أكبر حقول النفط في سورية، وأدى الاستهداف إلى مقتل وجرح المئات، وهو ما أوقف روسيا والنظام عن التفكير بالاقتراب من مناطق النفوذ الأمريكي في المنطقة الشرقية.

- معركة عاصفة الجزيرة:

أعلنت قسد في 1 أيار/ مايو 2018 عن إطلاق المرحلة الثالثة من معركة «عاصفة الجزيرة»، بهدف تأمين الحدود السورية-العراقية، والقضاء على جيوب تنظيم داعش، وفي شهر آب/ أغسطس استطاعت قوات قسد السيطرة على كامل الشريط الحدودي مع العراق وإنهاء سيطرة التنظيم في هذا الجيب، وفي 10 أيلول/ سبتمبر، أطلقت قسد المرحلة الأخيرة من عاصفة الجزيرة، للسيطرة على ما بات يُعرف باسم «جيب هجين»، استمرت المعارك ثلاثة أشهر، حتى استطاعت قسد في 14 كانون الأول/ ديسمبر السيطرة على بلدة هجين أبرز وأكبر البلدات في آخر معاقل «داعش» شرقي سورية.

- معركة شرق الفرات:

في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، أعلن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان أن

بلاده أكملت الخطط والاستعدادات لشن عمليات واسعة النطاق شرق الفرات ضد وحدات الحماية الكردية، وفي 12 كانون الأول/ ديسمبر 2018، أعاد الرئيس التركي تأكيده عزم بلاده شنّ عملية عسكرية في سورية شرقي الفرات خلال أيام.

وفي 19 كانون الأول، جاء إعلان الرئيس الأمريكي ترمب بشكلٍ مفاجئ للجميع بأنّ واشنطن تحضّر لسحب كامل قواتها بشكل فوري من سورية، وبدورها سارعت الرئاسة التركية في 23 كانون الأول للإعلان عن وجود اتفاق بين الرئيس التركي ونظيره الأمريكي للتنسيق بين البلدين لمنع حدوث أي فراغ مع انسحاب القوات الأمريكية من سورية، وأعلن البنتاجون في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2018 عن توقيع أمر انسحاب القوات الأمريكية من سورية، ليفتح ذلك الطريق أمام تركيا لبدء عملية عسكرية شرقي الفرات في أي وقت محتمل حسب تصريح الرئيس التركي رجب طيب أردوغان.

2 - خرائط السيطرة في الداخل السوري:

شهدت مناطق السيطرة والنفوذ للقوى الفاعلة على الجغرافيا السورية تغيّرات كبيرة ومتسارعة في مناطق السيطرة خلال عام 2018، وتبدّلت خرائط السيطرة بشكل كبير بين مطلع عام 2018 ونهايته.

وقد توزعت نسب السيطرة بين القوى الفاعلة بين مطلع عام 2018 ونهايته على الشكل التالي:

القوى الفاعلة	كانون الثاني/ يناير 2018	كانون الأول/ ديسمبر 2018
المعارضة المسلحة	13.20%	10.3%
قوات النظام	53.40%	60.3%
المليشيات الكردية	26.30%	27.23%
تنظيم «داعش»	7.10%	1.67%

وبذلك يتضح مدى التقدم الكبير الذي حققته قوات النظام السوري بدعم روسي إيراني على حساب مناطق المعارضة السورية، وتقدم المليشيات الكردية في منطقة شرقي الفرات على حساب تنظيم «داعش» بدعم التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.

3 - عمليات الاغتيال والتصفية خلال عام 2018:

أ- في صفوف قوات النظام ومليشياته:

التاريخ	الاسم	العمل	مكان الاغتيال
2018/1/24	غدير هيفا	قائد مليشيا صقور البادية	حقل آراك شرقي تدمر
2018/2/14	اللواء الركن أحمد حسينو	رئيس أركان ونائب مدير إدارة كلية الوقاية الكيميائية	دمشق
2018/3/7	العميد د. عادل يوسف صقر	الأكاديمية العسكرية في حلب	طريق خناصر بريف حلب
2018/3/7	العميد د. حسين صالح	الأكاديمية العسكرية في حلب	طريق خناصر بريف حلب
2018/3/16	عبد العزيز عساف	قائد مجموعة الفهود في قوات سهيل الحسن	غوطة دمشق
2018/8/4	د. عزيز إسبر	مدير البحوث العلمية في حماة	مدينة مصياف
2018/12/2	اللواء أحمد خضر طراف	رئيس أركان إدارة المركبات في حرستا	دمشق

ب- في صفوف المليشيات الشيعية:

التاريخ	الاسم	العمل	مكان الاغتيال
2018/3/18	نصري فهدي	قائد كتيبة فرسان زينب التابعة لحزب الله اللبناني	محطة T-2 ريف حمص
2018/4/6	أمان أميري	قيادي في ميليشيا فاطميون الإيرانية	ريف دير الزور
2018/6/22	شاهرخ دايي بور	قيادي بالحرس الثوري الإيراني	البادية السورية
2018/6/28	موسى رجبي	قيادي بالحرس الثوري الإيراني	ريف البو كمال

جـ- في صفوف قيادات المصالحة:

التاريخ	الاسم	العمل	مكان الاغتيال
2018/4/18	شاهر جمعة	رئيس لجنة التفاوض في الضمير	الضمير بريف دمشق
2018/7/31	معتز البردان، وأبو تركي الشنور	قياديان سابقان في المعارضة السورية بدرعا	حوض اليرموك

2018/10/9	معتز أبو علي	قيادي سابق في تجمع أحمد العبدو	تلول الصفا ريف السويداء
2018/12/9	مشهور الكناكري	من قادة المصالحات	داعل بريف درعا

د- في صفوف المليشيات الكردية الانفصالية:

التاريخ	الاسم	العمل	مكان الاغتيال
2018/3/16	عمر علوش	رئيس مجلس الرقة المدني	تل أبيض بريف الرقة
2018/4/21	جمشيت علي عسكر	قيادي في مليشيا PKK	شرقي تركيا
2018/7/3	خلف الخبيل	قيادي في مجلس دير الزور العسكري	منبج بريف حلب
2018/7/10	أبو جاسم رقاوي	قيادي في مليشيا قسد	مدينة الرقة
2018/9/5	عبد الرحمن محمود جعفر «أبو محمود الكردي»	مسؤول الانتساب في مليشيا PKK	منبج بريف حلب
2018/9/5	جكدار قامشلي	رئيس المخابرات العسكرية في قسد	قرية الجرن الأسود بريف الرقة

هـ- في صفوف المعارضة السورية:

التاريخ	الاسم	العمل	مكان الاغتيال
2018/1/13	منير درويش	عضو هيئة التفاوض عن منصة القاهرة	دمشق
2018/2/2	أسامة خريطة	قائد رباط كفريا والفوعة	معرة مصرين بريف إدلب
2018/4/26	15 من القادة	قيادات ثورية	الشمال المحرر
2018/8/6	د. العميد معتز حتيتاني	طبيب	أحد سجون الأسد في دمشق
2018/11/23	رائد الفارس	ناشط إعلامي	كفرنبل بريف إدلب
2018/11/23	حمود الجنيد	ناشط إعلامي	كفرنبل بريف إدلب

4 - الداخل السوري على الصعيد المدني:

ازدادت معاناة المدنيين في سورية نتيجة الأعمال العسكرية وعمليات القصف غير المسبوقة التي شهدتها كافة المناطق التي كانت خاضعة للمعارضة السورية؛ ما أدى إلى حصول مجازر عديدة في مختلف المناطق، منها:

التاريخ	الجهة المرتكبة للمجزرة	المنطقة المستهدفة	النتائج
2018/1/3	الطيران الروسي	مشفى الأطفال في معرة النعمان بلدة مسرابا بريف دمشق	استشهاد عدد كبير من الأطفال والمدنيين
2018/4/8	قوات النظام السوري	مدينة دوما	أكثر من 180 قتيلاً بالسلاح الكيماوي وأكثر من 1000 حالة اختناق
2018/6/28	الطيران الروسي	المسفرة بريف درعا	مقتل 20 مدنياً
2018/10/19	طيران التحالف الدولي	مسجد عثمان قرب بلدة السوسة بدير الزور	38 قتيلاً معظمهم من الأطفال
2018/11/13	طيران التحالف الدولي	الشعفة والكمشة وهجين بدير الزور	مقتل 35 معظمهم أطفال ونساء
2018/11/15	طيران التحالف الدولي	منطقة البو بدران وبلدة السوسة بدير الزور	مقتل 35 مدنياً
2018/11/17	طيران التحالف الدولي	قرية البقعان بريف دير الزور	مقتل 40 مدنياً معظمهم من الأطفال والنساء
2018/11/28	طيران التحالف الدولي	سجن قرية الكمشة بريف دير الزور	أكثر من 100 قتيل من السجناء لدى داعش وعشرات الجرحى
2018/12/15	طيران التحالف الدولي	منازل قرب مشفى هجين بدير الزور	42 قتيلاً وجريحاً من المدنيين

ونتيجة لذلك، بدأت عمليات التهجير من تلك المناطق باتجاه ما تبقى للمعارضة السورية في الشمال السوري (إدلب، وشمال حلب)، حيث تم توزيع المهجّرين على العديد من المخيمات التي تفتقد لأدنى مقومات الحياة، لتزداد أوضاعهم سوءاً مع دخول فصل

الشتاء، حيث تعرضت الكثير من المخيمات للغرق والانجراف نتيجة الأمطار الغزيرة، وهذا ما حصل في معظم مخيمات ريف إدلب يوم 26 كانون الأول/ ديسمبر، أدى ذلك إلى فقدان الآلاف لخيامهم التي كانت تؤويهم، كذلك فقد تراجع الدعم المقدم من المؤسسات والمنظام العاملة في المناطق المحررة وعدم قدرتها على تأمين احتياجات الملايين من النازحين والمهجرين ما زاد الأوضاع سوءاً.

ثانياً: المتغيرات السياسية على المستوى الخارجي

شهد عام 2018 متغيرات كبيرة في مواقف الدول عربياً وإقليمياً ودولياً تجاه الأزمة السورية، وتبدّلت التحالفات على المستوى السياسي نتيجةً لمتغيرات إقليمية ودولية انعكست على مواقف هذه الدول تجاه الأزمة، ومن أبرز هذه المواقف والمتغيرات:

1 - المواقف الدولية والإقليمية والعربية:

أ- الموقف الأمريكي:

شهد الموقف الأمريكي العديد من التقلبات والتبدلات في المواقف تجاه الأزمة السورية خلال عام 2018، هذه التغيرات عكست تخبط السياسة الأمريكية الحاصلة بين مؤسسات الدولة الأمريكية (الكونجرس والبنتاجون والبيت الأبيض)؛ ما أدى إلى إحداث تغييرات للعديد من الشخصيات داخل الإدارة الأمريكية، فقد استمر الدعم الأمريكي للمليشيات الكردية خلال عام 2018، لكن في نهاية العام وبشكلٍ مفاجئ يعلن الرئيس الأمريكي في 19 كانون الأول/ ديسمبر عن سحب جميع قواته من سورية، والتفاهم مع تركيا على الانسحاب التدريجي، بالرغم من أنّ العلاقات الأمريكية مع تركيا كانت غير متوازنة خلال العام في العديد من الملفات في مقدمتها الدعم الأمريكي للمليشيات الكردية، هذا الإعلان يعد الثاني خلال عام 2018، حيث سبق وأن أبدى ترمب نيته سحب الجنود الأمريكيين من سورية في شهر آذار/ مارس 2018، إلا أنه عاد أيضاً وأعلن في 4 نيسان/ أبريل موافقته على بقاء القوات الأمريكية لفترةٍ أطول.

كذلك كانت الولايات المتحدة داعماً رئيساً للفصائل الثورية في الجنوب السوري، إلا أنها فجأة أعلنت عن تفاهمها مع كل من روسيا والأردن من أجل انسحابها من دعم

الجنوب السوري، وهو ما ساعد روسيا على السيطرة على كامل جنوب سورية من خلال ما أسمته «عمليات المصالحة»،

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد شنت ضربات عسكرية على مواقع النظام السوري في كل من دمشق وحمص في 14 نيسان/ أبريل 2018 بالتعاون مع فرنسا وبريطانيا، وذلك ردّاً على قيام النظام السوري بقصف دوما بالأسلحة الكيميائية.

أما سياسياً؛ فقد تراجع الموقف الأمريكي كثيراً خلال عام 2018 لصالح الموقف الروسي الذي بات اللاعب الأساس في الملف السوري؛ وهو ما أدى إلى شبه توقف لمؤتمرات جنيف مقابل استمرار المؤتمرات التي رعتها روسيا، أهمها مؤتمرات أستانة وسوتشي، وقد استطاعت روسيا تحقيق مكاسب كبيرة من حياد الموقف الأمريكي ولو ظاهرياً.

ب- الموقف الروسي:

ازداد الدعم الروسي للنظام السوري ومليشياته من جانب روسيا خلال عام 2018، فقد استطاعت روسيا تحقيق مكاسب عسكرية وسياسية كبيرة على الأصعدة كافة.

في المجال العسكري، تمكنت روسيا من إعادة سلطة النظام إلى أهم مناطق المعارضة السورية التي بقيت طول سنواتٍ سبع خارج سلطته.

أما على الصعيد السياسي، وفي ضوء الحياد الأمريكي في الملف السوري خلال عام 2018 أصبحت روسيا الفاعل الرئيس في الملف السوري سياسياً، وعملت من خلال عقدها بالتعاون مع تركيا وإيران على استمرار مؤتمرات أستانة للحل السوري، فعقدت خلال عام 2018 كلاً من أستانة (9- 10- 11)، كذلك قامت روسيا بعقد مؤتمر سوتشي في 29 كانون الثاني/ يناير 2018، بالرغم من الانتقادات الكثيرة التي تعرض لها المؤتمر إقليمياً ودولياً، فإنّ روسيا استطاعت إنجازه، لذلك تعد روسيا بمواقفها الداعمة للنظام السوري الرابح الأكبر في القضية السورية خلال عام 2018 مكّنت النظام من بسط سيطرته عسكرياً، ومكّنت له سياسياً بحيث زادت من مكانته وثباته في السلطة حتى الآن.

جـ- الموقف الأوروبي:

استمر الموقف الأوربي بالتراجع كثيراً في الأزمة السورية، ولم يشهد عام 2018 أي موقف مؤثر للدول الأوروبية في الأزمة سواء سياسياً أو عسكرياً، واقتصر الأمر على مشاركات

غير فاعلة في بعض الاجتماعات والمؤتمرات، أهمها: المشاركة في اجتماع «المجموعة المصغّرة حول سورية» في 14 أيلول/ سبتمبر 2018 في مدينة جنيف السويسرية، كذلك المشاركة في قمة اسطنبول الرباعية التي عُقدت في 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، وضمّت كلاً من تركيا وروسيا وألمانيا وفرنسا حول الأزمة السورية، كما دعمت كل من فرنسا وبريطانيا الموقف التركي خلال عملية «غصن الزيتون» ضدّ المليشيات الكردية في عفرين، إلا أنّ فرنسا كان لها موقف عكسي خلال إعلان تركيا نيتها شن عملية عسكرية في منبج وشرقي الفرات، حيث أعلنت فرنسا رفضها سحب قواتها من مناطق المليشيات الكردية، وأنها باقية في المنطقة رغم إعلان الولايات المتحدة سحب قواتها بالكامل من سورية.

د- الموقف التركي:

كانت تركيا، ولا تزال، الداعم الأساس للثورة السورية منذ انطلاقتها، وبقيت على موقفها محاولةً حماية الشعب السوري قدر المستطاع، وفي سبيل ذلك خاضت معارك عسكرية على الأرض، كان آخرها عملية «غصن الزيتون»، كذلك بذلت جهوداً كبيرةً على المستوى السياسي في سبيل حل القضية السورية حلاً عادلاً، واضطرت تركيا في سبيل ذلك، ونتيجةً لمتغيرات إقليمية ودولية، إلى محاولة أقلمة موقفها بما يتماشى والأوضاع المتغيرة، وبدأت خلال عام 2018 تقترب أكثر من التفاهم مع روسيا في العديد من القضايا في مقدمتها القضية السورية، والتقى الرئيس أردوغان مرّات عدّة بالرئيس الروسي بوتين من أجل بحث الملف السوري، كذلك مشاركتها في مؤتمرات أستانة وسوتشي، وغيرها الكثير من القمم والمؤتمرات، واستطاعت تجنيب الشعب السوري في إدلب وأرياف حماة واللاذقية عملية عسكرية كان النظام يعدّ لها بدعم من حلفائه، ونشرت 12 نقطة مراقبة في المنطقة،

ولا تزال تركيا داعمةً للمعارضة السورية في كل المحافل الإقليمية والدولية، سواء في جنيف أو أستانة أو غيرها، وأسهمت بشكل فعّال في الإعداد للجنة الدستورية السورية التي من المتوقع أن تبدأ اجتماعاتها في بدايات عام 2019 كما هو مخطط لها.

هـ- الموقف الإيراني:

إنّ المتابع لأحداث وتطورات الأزمة السورية يدرك مدى التراجع الكبير الذي شهده

دور إيران ومواقفها في الملف السوري خلال عام 2018 عمّا سبقه من أعوام، فقد اقتصر الدور الإيراني على المشاركة الشكلية في مؤتمرات أستانة، وقيامها بعقد قمّة ثلاثية في طهران في 4 نيسان/ أبريل 2018، ضمت بالإضافة إلى إيران كلاً من روسيا وتركيا، هذا التراجع في الدور الإيراني مرجعه الضغوط الدولية والعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة عليها؛ ما أدى إلى تأزم الوضع الداخلي في إيران وانشغالها عن الملفات الإقليمية خاصةً في سورية واليمن؛ مما أفسح المجال لتحرك روسي تركي أكبر في سورية، حتى دون استشارتها في كثير من قضايا الملف السوري.

و- الموقف العربي:

شهد الموقف العربي كذلك متغيرات جذرية تجاه الأزمة السورية، خاصة مع نهاية عام 2018، فقد تراجع موقف الدول العربية عن دعم الثورة السورية تماماً خلال عام 2018، وبدأت المواقف تتبدل جذرياً بالاقتراب من النظام السوري ومغازلته، وكان للمتغيرات الإقليمية والدولية دورٌ كبيرٌ في ذلك، فقد تأثر الملف السوري بعلاقات التباعد بين تركيا وكل من السعودية والإمارات، خاصة بعد قضية قتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية في اسطنبول، وكذلك تأزم الموقف التركي الأمريكي، ونيّة تركيا السيطرة على منطقة شرقي الفرات؛ ما يعني اكتساب تركيا نفوذاً كبيراً داخل سورية، وهذا ما أثار حفيظة بعض الدول العربية «السعودية والإمارات ومصر»، وجعلها تغيّر مواقفها باتجاه دعم الأكراد أعداء تركيا من جهة، والتقارب مع النظام السوري من جهةٍ أخرى، وفي هذا الإطار قال وزير خارجية البحرين في الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2018: إنّ بلاده تدعم إعادة سيطرة «قوات الأسد» على كل أراضي سورية. وفي 24 تشرين الثاني/ نوفمبر قالت صحيفة «ميديل إيست آي»: إنّ الإمارات تقود مصالحة بين نظام الأسد والسعودية، ويبدو أنّ هذا الأمر بدأ فعلاً بقيام الرئيس السوداني عمر البشير في 16 كانون الأول/ ديسمبر 2018 بزيارة مفاجئة وغير متوقعة إلى سورية، كأول رئيس عربي يزور النظام السوري منذ اندلاع الثورة عام 2011، ويبدو أنّه كان يحمل رسالة عربية لإعادة تطبيع العلاقات مع نظامه، وهذا ما تؤكده الوقائع المتسارعة بعد الزيارة، حيث قال الرئيس الأمريكي ترمب، عبر «تويتر»: إنّ السعودية وافقت على تقديم التمويل اللازم لإعادة إعمار سورية بالنيابة عن الولايات المتحدة. كذلك قامت الإمارات بافتتاح سفارتها رسمياً في دمشق في 27 كانون الأول/ ديسمبر 2018، وفي اليوم التالي 28 كانون الأول

أعلنت البحرين أيضاً افتتاح سفارتها في دمشق، وقد صدرت في اليوم ذاته تصريحات سعودية تؤيد عودة سورية إلى الجامعة.

ز- الموقف الصهيوني:

بقي الموقف الصهيوني على حاله تقريباً منذ اندلاع الثورة السورية حتى نهاية عام 2018، فقد حاول الكيان الصهيوني باستمرار تحقيق أهداف عدّة في الملف السوري، أهمها:

1 – منع الثورة السورية من الانتصار، والإبقاء على الأسد في السلطة.

2 – منع أي تواجد عسكري على حدود الجولان، سواء أكان من المعارضة السورية أو المليشيات الشيعية (اللبنانية والإيرانية)، وإعادة قوات النظام السوري فقط إلى تلك الحدود.

3 – الإبقاء على رأس النظام (بشار الأسد) ضعيفاً من خلال استمرار قصف مواقعه العسكرية والبحثية المهمة.

4 – محاولة منع المليشيات الإيرانية من نقل السلاح إلى سورية، ومنع تمركزها في مناطق مهمة واستراتيجية في سورية من خلال استمرار الغارات الصهيونية على مواقعها كلما شعرت بالخطر.

5 – التنسيق المستمر مع روسيا وغيرها من الدول الفاعلة في الملف السوري لتحقيق تلك الأهداف.

في الأول من آب/ أغسطس 2018 أعلنت روسيا أنّها أبعدت المليشيات الإيرانية لمسافة 85 كم عن الحدود مع الكيان الصهيوني «تطبيقاً لاتفاق مع تل أبيب»، وفي 26 من آب أيضاً أعلنت روسيا أنها تسلمت المواقع العسكرية في التلول الحمر بالقرب من بيت جن، وهي منطقة عسكرية ذات أهمية استراتيجية كبيرة بالقرب من الحدود مع فلسطين المحتلة، وبدأت روسيا في 6 أيلول/ سبتمبر 2018 تسيير دوريات مشتركة مع قوات حفظ السلام الدولية على خط وقف إطلاق النار قرب الجولان المحتل.

الجدول التالي يوضّح الغارات الصهيونية على مواقع النظام السوري وحلفائه خلال عام 2018:

التاريخ	المواقع المستهدفة	السلاح المستخدم	النتائج
2018/1/9	القطيفة بريف دمشق	الطيران	تدمير مستودعات أسلحة لحزب الله
2018/2/7	جمرايا بريف دمشق	الطيران	تدمير مستودعات أسلحة لحزب الله
2018/2/10	12 موقعاً لقوات النظام والمليشيات الإيرانية	الطيران	تدمير المواقع المستهدفة وخروج مطار التيفور عن الخدمة
2018/4/9	قاعدة التيفور العسكرية بريف حمص	طائرات نوع F-15	مقتل 14 عسكرياً بينهم 7 إيرانيين، أحدهم ضابط كبير في الحرس الثوري، إضافة إلى تدمير سرب من الطائرات الإيرانية المسيّرة
2018/4/29	مطار عسكري بريف حلب، واللواء ٤٧ في حماة	الطيران	قتل 26 عسكرياً غالبيتهم من الإيرانيين
2018/5/10-8	مواقع للاستخبارات الإيرانية وفيلق القدس في منطقة الكسوة بريف دمشق ومطار دمشق الدولي، ومحيط مطار خلخلة واللواء ١٥٠ في محافظة السويداء، إضافة إلى استهداف مواقع للنظام في جنوب دمشق وحمص ومدينة البعث في القنيطرة	الطيران	تدمير مواقع عسكرية ومستودعات للسلاح ومقتل العديد من المليشيات الإيرانية وقوات النظام
2018/5/12	تل مقداد قرب محجّة بريف درعا	الطيران	تدمير غرفة عمليات ومقتل 8 إيرانيين
2018/7/12	الصمدانية وحضر ومدينة البعث في القنيطرة	الطيران	تدمير مواقع عسكرية
2012/7/15	موقع إيراني قرب مطار النيرب بحلب	الطيران	مقتل جنود إيرانيين
2010/7/22	مركز البحوث العلمية في مصياف	الطيران	تدمير أجزاء من المركز
2018/9/2	مطار المزة ومدرسة التمريض	الطيران	تدمير مستودعات أسلحة

2018/9/15	مطار دمشق الدولي	الطيران	تدمير بطاريتين S-200 وتدمير طائرة بوينج إيرانية ومستودعات أسلحة
2018/9/17	مؤسسة الصناعات التقنية في اللاذقية	الطيران	تدمير المؤسسة وعدة مواقع أخرى وإسقاط طائرة نقل روسية نوع «إيل 20» على متنها 14 عسكرياً روسياً بنيران قوات النظام
2018/11/29	15 موقعاً للمليشيات الإيرانية في الجنوب السوري	صواريخ أرض- أرض	تدمير نقاط ومراكز عسكرية ومستودعات سلاح لإيران وحزب الله اللبناني
2018/12/25	مواقع للنظام والمليشيات الإيرانية في دمشق وريفها	خمس طائرات F-16	تدمير طائرة إيرانية على متنها مسؤولون عسكريون من حزب الله إضافة لتدمير مكونات «GPS» متقدمة للأسلحة

2 - جولات التفاوض خلال عام 2018م:

أ- مفاوضات جنيف 9:

انطلقت في 25 كانون الثاني/ يناير 2018، في العاصمة النمساوية فيينا، وليس في جنيف، بحضور الوفدين السوريين (وفد المعارضة، ووفد النظام)، وتناولت المباحثات مسألتي الحل السياسي واللجنة الدستورية، وقد خيّمت على المباحثات مسألة المشاركة في مؤتمر سوتشي الذي كانت تعد له روسيا، وأعلن وفد النظام خلال مباحثات جنيف رفضه ورقة قدمتها خمس دول غربية وعربية، للحلّ السياسي في سورية، وفق القرار الأممي (2254)،

لم تُعقد بعدها أي جولة جديدة من مفاوضات جنيف خلال عام 2018، فيما يدل على تراجع الاهتمام الدولي بمسار جنيف مقابل دور روسي كبير أسهم في تغيير مسارات التفاوض باتجاه كل من أستانة وسوتشي.

ب- مفاوضات أستانة:

أصبح مسار أستانة خلال عام 2018 أهم مسارات الحل السياسي في سورية، فقد

شهدت أستانة ثلاث جولات خلال عام 2018، هي: الجولة التاسعة في 14 أيار/ مايو، والعاشرة في 30 تموز/ يوليو (حيث عُقدت في سوتشي الروسية)، والحادية عشرة في 28 تشرين الثاني/ نوفمبر.

وأهم الملفات والقضايا التي تم بحثها في هذه الاجتماعات:

1 – تشكيل اللجنة الدستورية.

2 – ملف المعتقلين وتبادل الأسرى.

3 – عودة اللاجئين والنازحين إلى مناطقهم.

4 – رفض الأجندات الانفصالية.

5 – وقف إطلاق النار في إدلب.

6 – محاربة «التنظيمات الإرهابية» وفصلها عن المعارضة «المعتدلة».

وانتهت مفاوضات أستانة في عام 2018 دون أي تقدم يُذكر بخصوص الملفات الثلاثة الأساسية التي تناولتها المباحثات على مدى الجولات الثلاث خلال العام، وهي: «ملف المعتقلين، ملف إعادة النازحين واللاجئين، وملف اللجنة الدستورية»، فيما برز التقدم الأكثر وضوحاً في ملف إدلب حيث توقفت العمليات العسكرية فيها بشكلٍ كبير نتيجة هذه المباحثات وما دعت إليه من عقد لقاءات قمة، خاصة بين الرئيسين الروسي بوتين، والتركي رجب طيب أردوغان.

جـ- المؤتمرات والاجتماعات حول الأزمة السورية خلال عام 2018:

ظهر واضحاً خلال عام 2018 تزايد عدد الاجتماعات واللقاءات والقمم بين الدول الفاعلة في الملف السوري، خاصةً على مستوى الرئاسة التركية والروسية، فيما يبدو أنه لتسريع جهود إنهاء الأزمة السورية من خلال وقف جميع العمليات العسكرية، والانتقال إلى الحل السياسي الذي تعمل عليه جميع الدول مستبعدةً الخيار العسكري نهائياً، وأهم تلك المؤتمرات والاجتماعات:

- مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي:

يُعد مؤتمر الحوار الوطني الذي عقدته روسيا في سوتشي بتاريخ 30 كانون الثاني/

يناير 2018، أبرز المؤتمرات التي عوّلت عليه روسيا كثيراً، من خلال جمع النظام السوري والمعارضة كأول مؤتمر يجمع الطرفين، وقد شهد المؤتمر حضوراً واسعاً من جانب النظام السوري، وتمثيلاً ضعيفاً من قبل المعارضة السورية، وخلص المؤتمر إلى الاتفاق على تشكيل لجنة لصياغة «إصلاح دستوري» بشكل يسهم في التسوية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة وفقاً لقرار مجلس الأمن الدولي (2254)، فيما لم يتطرق بيانه الختامي إلى مصير رأس النظام بشار الأسد.

- قمة طهران حول سورية:

عُقدت في العاصمة الإيرانية طهران في 7 أيلول/ سبتمبر 2018، جمعت رؤساء كل من روسيا وتركيا وإيران، وقد جاءت هذه القمة في ظل نية النظام السوري بدعم من حلفائه القيام بعملية عسكرية باتجاه إدلب، وهذا ما جعل المواقف متباينة بين الأطراف، وفشل الرؤساء الثلاثة (بوتين وأردوغان وروحاني) في تجاوز خلافاتهم حول محافظة إدلب، آخر معقل لمقاتلي المعارضة، المهددة بهجوم وشيك.

وصدر بيان مشترك في ختام القمة، جاء فيه أن الرؤساء الثلاثة اتفقوا على معالجة الوضع في إدلب «بروح من التعاون الذي طبع محادثات أستانا»، في إشارة الى المحادثات التي رعتها الدول الثلاث، وأفرزت مناطق خفض التوتر، بينها إدلب.

- اجتماعات المجموعة المصغّرة حول سورية:

عقدت مجموعة الدول السبع، التي تُعرف باسم «المجموعة المصغّرة» حول سورية، اجتماعات عدّة خلال عام 2018، كان أهمها الاجتماع الذي عقدته المجموعة في جنيف بتاريخ 14 أيلول/ سبتمبر 2018 بمشاركة كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة ومصر والأردن والسعودية، فضلاً عن المبعوث الأممي إلى سورية ستيفان دي ميستورا.

وناقشت الدول المشاركة في الاجتماع الحل السياسي والخطوات المتعلقة بتسهيل تشكيل اللجنة الدستورية في سورية، وقضايا أخرى في الملف ذاته،

وصدرت في نهاية الاجتماع وثيقة باسم «إعلان مبادئ» تتضمن شروط الحل في سورية، أهمها قطع العلاقات مع إيران وإجراء إصلاحات دستورية وتعديل صلاحيات رئيس النظام بشار الأسد.

وفي 28 أيلول/ سبتمبر أصدرت المجموعة، على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، بياناً دعت فيه ستيفان دي ميستورا إلى تنظيم أول اجتماع للجنة المكلفة بصياغة دستور جديد بأسرع وقت ممكن من أجل إجراء انتخابات في سورية.

وعادت اللجنة للاجتماع أيضاً في لندن بتاريخ 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2018، بمشاركة هيئة التفاوض السورية برئاسة نصر الحريري، وحضور ستيفان ديمستورا الذي وصف اللقاء بأنه «تفاعل مفيد يعتمد على جدية وإلحاح للمضي قدماً في اللجنة الدستورية السورية».

ويبدو من خلال تلك الاجتماعات التوافق مع مسارات أستانة وسوتشي حول ضرورة البدء بتشكيل اللجنة الدستورية، التي أصبحت قضية محورية بين جميع الدول على اختلاف مواقفها من الأزمة السورية.

- قمة إسطنبول 27 تشرين الأول/ أكتوبر 2018:

عُقدت في مدينة إسطنبول أعمال القمة الرباعية حول سورية، بين زعماء تركيا وروسيا وفرنسا وألمانيا، وذلك بهدف التوصل لإعلان خارطة طريق للحل السياسي في سورية، إلى جانب تشكيل لجنة «صياغة الدستور»، والحفاظ على الاتفاق حول إدلب، وأصدر الزعماء بياناً مشتركاً في ختام قمة إسطنبول أكدوا فيه دعمهم سيادة ووحدة سورية، واستعدادهم للإسهام في إرساء السلام والاستقرار فيها.

الخلاصة:

مما تقدم يتضح مدى المتغيرات الكبيرة والمتسارعة التي طرأت على الأزمة السورية خلال عام 2018، سواء على الصعيد العسكري داخلياً، وعلى الصعيد السياسي خارجياً، ومن خلال ذلك يمكن إجمال أهم النقاط الرئيسة التي تلخص الوضع العام للأزمة السورية خلال عام 2018، وأهمها:

أولاً: الداخل السوري:

1 – عسكرياً؛ استطاع النظام السوري وبدعم مطلق من روسيا وإيران من السيطرة على معظم مناطق المعارضة السورية باستثناء إدلب.

2 – تقدم المعارضة السورية في ريف حلب بدعم تركي على حساب المليشيات الانفصالية الكردية.

3 – بالمقابل تقدمت المليشيات الكردية في شرقي الفرات بدعم التحالف الدولي على حساب مناطق سيطرة تنظيم «داعش».

4 – تراجع تنظيم «داعش» بشكلٍ كبير في كل من ريف دمشق والسويداء والبادية ودير الزور على حساب قوات النظام ومليشياته من جهة، والمليشيات الكردية من جهةٍ أخرى.

5 – على الصعيد المدني، جرت خلال العام عمليات تهجير كبرى لم يسبق لها مثيل طوال الأزمة السورية، فقد تم إخلاء مناطق واسعة بأكملها من سكانها الأصليين في كل من الجنوب السوري والغوطة الشرقية وريف دمشق وريف حمص الشمالي ومناطق تقع شرقي سكة الحجاز بريف إدلب، وبذلك يُمكن القول: إنه «عام التهجير والتغيير الديمغرافي في سورية».

6 – ازدياد معاناة النازحين والمهجرين بشكل كبير، نظراً لظروف المعيشة من جهة والاحوال الجوية من جهةٍ أخرى.

ثانياً: على المستوى السياسي:

1 – تغيرات كبيرة في مواقف الدول من الأزمة السورية، خاصةً في جانب الدول التي تعد مؤيدة للمعارضة السورية، فقد شهد الموقف الأوربي تراجعاً كبيراً، كما اتخذت الولايات المتحدة موقف المتفرج تجاه التحركات الروسية على مختلف الأصعدة السياسية.

2 – إمساك روسيا بالملف السياسي بشكل شبه مطلق من خلال عقدها وإشرافها على معظم المؤتمرات والاجتماعات التي تمت خلال عام 2018.

3 – انقلاب كبير في مواقف معظم الدول العربية تجاه الأزمة، حيث بدأت تميل بشكل واضح باتجاه التقارب مع النظام السوري، من خلال فتح السفارات وتغيير لهجة التصريحات والمواقف تجاه النظام.

4 – تخبط في الموقف الأمريكي تجاه العديد من الملفات في الأزمة السورية، من تراجع دعم المعارضة السورية، إلى بداية التخلي عن المليشيات الكردية التي كانت داعمة لها بشكل مطلق.

5 – تراجع مسار جنيف للحل في سورية مقابل تقدم مسارات أستانة وسوتشي، بإشراف روسي كامل ومشاركة تركية.

6 – اختزال كامل ملفات الأزمة السورية بملف واحد هو «اللجنة الدستورية»، وباتت القضية المركزية التي تسعى جميع الدول للتوافق على تشكيلها وبدء عملها.

7 – اتفاق دولي وإقليمي على أنّ الحل السياسي هو الخيار الوحيد للأزمة السورية.

لبنان في ضوء المتغيّرات المحلية والدولية للعام 2018

المركز اللبناني للتنمية والتطوير- بيروت

د. عماد الحوت

صاغت الأحزاب الطائفية اللبنانية المتنافسة نظاماً سياسياً قائماً على توازنٍ دقيق أصبحت هي بموجبه أقوى من مؤسسات الدولة، وكرّست مبدأ أن لبنان يقوم على أساس الطوائف، وأن لكل طائفةٍ هواجسها وتعتبر نفسها أقلية بالنسبة لمجموع الآخرين، مما يدفعها للبحث عن غطاء خارجي أو صنع تحالف أقليات لحماية وجودها ومصالحها وتفادي الذوبان.

هذا التوازن المصطنع أدّى إلى ضعف الدولة الضامنة للمواطن، فدولة القانون أضعف من دولة الأفراد والمصالح الخاصة والاستغلال الطائفي، وتقدّم الولاء للطائفة والزعيم على الولاء للوطن، مما يبقي على حالة التوتر الداخلي مستمرة.

يضاف إلى هذا كلّه صعوبات معيشية في ظل الانكماش الاقتصادي نتيجة ارتفاع الدين العام، واقتصاد ريعي غير إنتاجي، بالإضافة إلى وجود حوالي مليون ونصف مليون نازح سوري.

أولاً: أهم المتغيرات والتطورات المهمة:

1 - إجراء الانتخابات النيابية:

لقد أسفرت الانتخابات عن فوز «حزب الله» وحلفائه بأكثر من 70 مقعداً من أصل 128، في حين خسر الرئيس الحريري أكثر من ثلث أعضاء كتلته[1]، وتوزّعت مقاعد المجلس النيابي على الشكل التالي:

2 - أزمة تشكيل الحكومة:

لقد مضى على تكليف الرئيس سعد الحريري بتأليف حكومة ما بعد الانتخابات أكثر

(1) جرت الانتخابات النيابية في 6/5/2018 وفق قانون هجين جمع بين النسبية على 15 دائرة والصوت التفضيلي الواحد مما حوّل القانون الى مزيج من القانون الطائفي والمذهبي وقانون الصوت الواحد.

		حزب الله	حركة أمل				
الأحزاب الشيعية	كتلة جديدة	13	17				
	كتلة سابقة	13	15				
		تيار وطني حر	قوات لبنانية	الكتائب	مردة (فرنجية)	قومي سوري	أرمن طاشناق
الأحزاب المسيحية	كتلة جديدة	22	15	3	5	3	3
	كتلة سابقة	20	8	5	4	2	2
		تيار المستقبل	العزم (ميقاتي)	جماعة اسلامية			
الأحزاب السنية	كتلة جديدة	21	4	0			
	كتلة سابقة	36	2	1			
		تقدمي اشتراكي	مختلف				
التمثيل الدرزي	كتلة جديدة	9	13				
	كتلة سابقة	11					

من سبعة أشهر دون أن تبصر التشكيلة النور[1]. على المستوى الداخلي، تعدّدت المعوقات ما بين صراع الأحجام المسيحي–المسيحي، معركة رئاسة الجمهورية المبكرة ورغبة التيار الوطني الحر بالحصول على 11 وزيراً من أصل 30؛ أي الثلث المعطّل للحكومة، رفض السماح للوزير جنبلاط بالحصول عل قدرة التعطيل الميثاقية من خلال الحصول على الوزراء الدروز الثلاثة، ومحاولة تحجيم سعد الحريري من خلال فرض وزير سُني موالٍ لحزب الله والنظام السوري. أما على المستوى الخارجي، فالعقبات تمثّلت بحاجة إيران لجعل لبنان ورقة ضاغطة بين يدي العقوبات التي تتعرّض لها، ومحاولة النظام السوري فرض نفسه كلاعب مؤثّر في تشكيل الحكومة اللبنانية بالإضافة إلى التوتر المتصاعد بين السعودية وإيران.

(1) تم تكليف الرئيس الحريري بتشكيل الحكومة في 24/5/2018 بعد الانتخابات وإجراء استشارات نيابية نال فيها 111 صوتاً من أصل 128.

3 - التراجع الاقتصادي

لقد بدأ التدهور الاقتصادي قبل فترة طويلة من الفراغ الذي نشأ بعد الانتخابات، وهو متجذر في العديد من العوامل التي لا علاقة لها بالوضع السياسي الحالي، ومن بينها انخفاض التحويلات المالية من المغتربين، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وانخفاض الصادرات البرية إلى دول الخليج بسبب الحرب في سورية، واللجوء السوري، وفشل الحكومة السابقة في تمرير إصلاحات رئيسة.

ثانياً: التأثير الحالي للعوامل المؤثّرة

ما دامت القوتان الإقليميتان؛ السعودية وإيران، لم تتوصلا إلى تسوية أو تفرض إحداهما إرادتها على الأخرى، فإن تشكيل الحكومة اللبنانية سيظل عرضة لتجاذباتهما التي ستدفع بحلفائهما إلى مواجهة عدم اليقين الناشئ من هذا الصراع بالإصرار على التحكم في الحكومة؛ لأنها توفر له الغطاء الشرعي لوجوده وقراراته والموارد المالية التي تعوِّضه عن تناقص الموارد الخارجية التي كانت تصله من حلفائه.

إلا أن عملية التشاطر الذي تمارسه القوى السياسية على حساب المصلحة العامة ومصلحة المواطن مستمرة، ومن ذلك مثلاً طرح تعديلات في الربع الساعة الأخيرة لتشكيل الحكومة في نسختها الأخيرة لهذا العام، على أربع حقائب، هي الإعلام والبيئة والصناعة والزراعة، وخلفيتها الحقيقية الأموال المرصودة في سيدر لصالح بعض القطاعات (البيئة والصناعة).

على المستوى العسكري، لا تزال الثنائية العسكرية بين الجيش اللبناني وحزب الله قائمة منذ حوالي ثلاثين عاماً، تعايشا خلالها تحت شعار المقاومة والدفاع عن لبنان، لكن هذه الثنائية باتت تعاني من تصاعد في هشاشتها مع تطوّرهما واتّساع الدور الأمني الوطني الذي يمارسانه والصلاحيات التي يتمتعان بها في لبنان بعد الانسحاب السوري.

وشكّلت حملة «فجر الجرود» التي أطلقها الجيش اللبناني في العام 2017 ضد تنظيم «داعش»، مفاجأة من حيث دقة التنفيذ لمعظم القوى السياسية ومن بينها حزب الله، وعوض أن تعزز هذه العملية نظرة هذه القوى لدور الجيش على مستوى الأمن الوطني،

شهدنا إبرام حزب الله اتفاقاً أُحادياً قضى بانسحاب مقاتلي تنظيم «داعش» من لبنان، ونسب لنفسه النجاح الذي حققته القوات المسلحة اللبنانية، وروّج سردية التعاون السرّي بين كوادره والقوات المسلحة اللبنانية وقوات النظام السوري.

على المستوى الاقتصادي، تنعكس الأزمة السياسية اقتصادياً بصور متعددة، إذ يواجه لبنان ركوداً مزمناً في الاقتصاد، وارتفاعاً في البطالة (35٪)، ولا سيّما بين صفوف الشباب (60٪)[1]؛ وهيمنةً للقطاعات المنخفضة الانتاجيّة؛ وتوسّعاً للفجوة بين الطبقات، وتراجع النموّ الإجمالي للناتج المحلّي إلى 1.9٪[2]، وزيادة معدّلات الفائدة، واشتداد هشاشة الاقتصاد بسبب ارتفاع الدين العام، والمرتبة 105 من أصل 173 بلداً، والمرتبة الأخيرة بين البلدان العربية في التنافسية[3].

على الرغم من التأكيدات بأن الحكومة المقبلة ستعالج المشكلات الاقتصادية السيئة التي يعاني منها لبنان، فإن المؤشرات الحالية تُظهر احتمالاً ضئيلاً للتحسن، فالتدهور متجذر في العديد من العوامل من بينها انخفاض التحويلات المالية من المغتربين[4]، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وانخفاض الصادرات البرية إلى دول الخليج بسبب الحرب في سورية، وفشل الحكومة السابقة في تمرير إصلاحات رئيسة، وإذا استمرت بيروت في تأخير الإصلاحات، وإذا لم تكن الحكومة الجديدة شاملة جامعة بما فيه الكفاية، فقد يتم حرمانها من الحصول على قروض المساعدة التي تم التعهد بها في «المؤتمر الاقتصادي للتنمية والإصلاح والأعمال» (سيدر) الذي انعقد برعاية فرنسا في نيسان/ أبريل الماضي.

ولقد نتج عن كل ذلك أن لدى لبنان ثالث أعلى نسبة ديون في العالم (81 مليار دولار، أو 152٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وتغيير وكالة «موديز» مؤخراً نظرتها المستقبلية للبلاد من «مستقرة» إلى «سلبية».

ثالثاً: التوجهات الراهنة للأطراف الفاعلة في الواقع اللبناني

لم يعد الانقسام في لبنان على خلفية 8 و14 آذار، وإنما أصبحت الانقسامات السياسية

(1) أرقام البنك الدولي للعام 2018.
(2) تقرير بلومبرغ حزيران 2018.
(3) تقرير التنافسية للعالم العربي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي للعام 2018.
(4) الحسابات القومية للعام 2017 الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي التي تشير إلى تراجع تحويلات المغتربين من 2.5 مليار دولار في العام 2016 إلى 1.2 مليار في العام 2017.

هجينة تتركز على تلاقي أو تعارض المصالح، المشاريع ذات البعد الطائفي والمذهبي، وانعكاس صراع المحاور الإقليمية (المحور الإيراني السوري – المحور الخليجي المصري – التأثير الروسي الأمريكي).

أ- الأطراف الداخلية:

1 - الثنائي الشيعي:

سمحت نتائج انتخابات العام 2018 لحزب الله بتعزيز تكتّله، إذ حصد هو وحلفاؤه ما يزيد على نصف مقاعد البرلمان، وهو يسعى من خلال هذه النتائج لتكريس أعراف تؤدي إلى زيادة النفوذ والتأثير في لبنان، ولكن التكليف الذي منحه الناخبون إلى حزب الله استند إلى أجندته الإقليمية وليس إلى إنجازاته المحلية، لذلك سيكون على الحزب أن يوازن بين مطالب أجندته المحلية ومطالبات ناخبيه الاجتماعية والاقتصادية المتنامية، وأجندته الخارجية أي العلاقات الاستراتيجية مع طهران وما يترتّب عليها من أدوار على مستوى المنطقة.

من جهة أخرى، فإن العقوبات الجديدة ستترك أثرها على قدرة طهران على دعم حزب الله مالياً ولوجستياً على المدى المتوسط والطويل. لذلك، فإن إصرار حزب الله على المزيد من التمثيل في مجلس الوزراء اللبناني ليس مجرد مطلب سياسي؛ إنه أيضاً اقتصادي، فزيادة التمثيل الحكومي لأي حزب سياسي في لبنان يعني المزيد من سبل الوصول إلى موارد الدولة والاستفادة منها.

لذلك يتخذ حزب الله مقاربةً مدروسةً للوضع، سامحاً لمعارضيه بتشكيل حكومة يرأسها الحريري، بينما يمنح لحلفائه سيطرة على معظم الوزارات السيادية في لبنان، وقد يساعد ذلك بيروت على تجنب بعض الضغوط الدولية، كما قد يساعد ذلك حزب الله على تجنّب اللوم الداخلي إذا أساء إدارة هذه الوزارات.

ولكن هذا التوجّه لا ينطبق على وزارة الصحة التي أصرَّ حزب الله على الحصول عليها، فهي تتحكّم برابع أكبر ميزانية في لبنان، وبينما يتم تخصيص معظم الأموال في الوزارات الثلاث الأولى –الدفاع والتربية والداخلية– إلى الرواتب، تُمنح غالبية الأموال في وزارة الصحة إلى الجمهور مباشرةً، لا سيّما وأن الخدمات الصحية لحزب الله 5–

مستشفيات ومئات المستوصفات- بالكاد تستطيع اليوم تلبية احتياجات الجنود الجرحى وعائلاتهم التي قد يصل إلى 9000 فرد.

من جهة أخرى، يرغب حزب الله بإضعاف الحريري لكي لا يتمكن من العمل ضدهم إذا تم فرض المزيد من العقوبات والضغوط الدولية الأخرى في المستقبل القريب، فبالإضافة إلى ضمان خسارته جزءاً كبيراً من كتلته، سعى الحزب إلى التضييق عليه في حكومته من خلال تعيين شخصيات سُنية أخرى راغبة في تنفيذ أجندة الحزب، وخدمة مصالح النظام السوري، كما يستند الحزب في حساباته إلى التطبيع الدولي والعربي المتزايد مع النظام السوري الذي سيمهد الطريق أمام استئناف التجارة مع سورية وإعادة البناء.

2 - الأحزاب المسيحية:

يستمر التيار الوطني الحر، ورئيسه الوزير جبران باسيل، في معارك متعددة الجبهات، فمن جهة أطلق الوزير باسيل باكراً معركته لرئاسة الجمهورية رغم أنه لا يزال أمام الرئيس الحالي ميشال عون أربع سنوات، ومن جهة أخرى يسعى إلى إجراء تعديل دستور الطائف بالممارسة وليس بالنصوص، واستعادة دور رئاسة الجمهورية قبل اتفاق الطائف الذي يهمّش باقي مكوّنات البلد.

إن المؤشرات على هذه التوجهات متعددة منها الإصرار على حصّة كبيرة لرئيس الجمهورية في الحكومة، وامتلاك الثلث المعطل الذي يتحكّم في اجتماعات الحكومة وقراراتها الكبرى. من جهة أخرى، يستمر صراع الأحجام بين القوى السياسية المختلفة لا سيما بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، وكان آخر تعبير عنها في طرح تعديل على توزيع الحقائب من بينها طرح التيار الوطني الحر الحصول على حقيبة مارونية إضافية من حصّة القوات اللبنانية مقابل إعطائها وزيراً كاثوليكياً، وما يعنيه ذلك من تغليب موقع التيار الوطني الحر في التمثيل المسيحي.

3 - تيار المستقبل:

منذ العام 2005، يختار تيار المستقبل أعضاء الحكومة السُّنة على أساس كونه أكبر حزب سياسي يتبعه السُّنة في لبنان، ولكن نتائج الانتخابات الأخيرة دفعت حزب الله

للاستفادة من خسارة تيار المستقبل لثلث كتلته النيابية، وفرض تمثيل النواب السُّنة من خارج تيار المستقبل، والمحسوبون على النظام السوري، في الحكومة.

وبينما كان الحريري يشعر بأنه أكثر جرأة خلال الصيف الماضي 2018 -بفضل تدخل الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، لتسهيل الأمور مع المملكة العربية السعودية- فإنه يجد نفسه اليوم متشبثاً براعٍ خارجي يواجه تدقيقاً عالمياً مكثفاً بشأن مقتل الصحفي جمال خاشقجي، ولقد أضعف الضغط الدولي على المملكة العربية السعودية قدرة الحريري على المساومة في لبنان

من ناحية أخرى، يبدو أن هناك تطوراً في موقف الرئيس الحريري مبنياً على محاولة إقناع أوروبا بالامتناع عن استخدام هباتها كأداة ضغط لتسريع عملية تشكيل الحكومة[1]، فتركيبة الحكومة الحالية مواتية للحريري وحلفائه، وإذا وصل المال خلال فترة وجود حكومة تصريف الأعمال، فإن هذا يعطي الحريري المزيد من الموارد التي يمكن أن يستخدمها لتقوية موقعه السياسي في الشارع السُّني، كما أن دوره كوسيط في هذه الصناديق يزيد من قدرته التفاوضية المحلية مع حزب اللّه الذي يعاني من ضائقة مالية.

الأطراف الخارجية:

1 - الولايات المتحدة الأمريكية:

في الوقت الحالي، لا تزال واشنطن تتمتع بتأثير من خلال مساعدتها للقوات المسلحة اللبنانية، وقد ساعدت هذه العلاقة على إقناع بيروت برفض الاتفاقيات الأمنية السابقة مع روسيا التي تعمل على ملء الثغرات في أيّ مكان تكون فيه واشنطن غائبة، ومن شبه المؤكد أنها ستفعل ذلك مرة أخرى إذا جفّت المساعدات العسكرية الأمريكية للبنان.

لقد تلقّى الجيش اللبناني مساعدات من الولايات المتحدة تقدّر بأكثر من 1.6 مليار دولار منذ عام 2006، إلّا أنّ بعض المسؤولين أثاروا مخاوف بشأن هذا التمويل في ضوء التقارير التي تشير إلى العلاقة بين حزب اللّه والجيش اللبناني، بما في ذلك إمكانية الوصول إلى جهاز استخباراته والتأثير على قراراته الأمنية، وبينما يبقى الجيش اللبناني

(1) خطاب الرئيس الحريري في لندن في ديسمبر/ كانون الأول 2018 حيث قال: إنه لا يعتقد أن عدم وجود مجلس وزراء ينبغي أن يشكّل عقبة أمام تلقي المساعدات أو صناديق الاستثمار من الحكومات الأوروبية، معتبراً أن هناك حكومة مؤقتة تقوم بالواجب.

مستقلاً من الناحية المؤسسية، إلّا أنه يتعامل مع حزب اللّه عن طريق المعينين من قبل الحكومة، مما قد يؤدي إلى مزيد من التنسيق بين قوتيهما العسكريتين في ظل تعاظم دور الحزب في الحكومة الحالية.

2 - روسيا:

يسعى بوتين إلى ترسيخ صورته كصانع سلام في لبنان، إلا أنّ لدى حزب اللّه وراعيه الإيراني تحفّظات بشأن أنشطة موسكو داخل لبنان، وعلى الرغم من احتمال فشل مبادراته في لبنان، فإن بوتين يبدو أكثر اهتماماً بالحصول على الدور من إيجاد حلول حقيقية لقضية اللاجئين أو المشكلات الملحّة الأخرى، وعلى نطاق أوسع، يأمل بوتين في ملء الثغرات التي قد تنشأ عن انسحاب الولايات المتحدة من المنطقة.

ففي كانون الأول/ ديسمبر 2008، رفض لبنان هبة شملت عشر طائرات مقاتلة كانت ضمن صفقة للتعاون الدفاعي هدفها تعزيز مبيعات الأسلحة الروسية وتوسيع نفوذ موسكو السياسي، وفي أواخر عام 2010، كانت الحكومتان على وشك التوصل إلى اتفاق مماثل، لكن بيروت رفضت ذلك في النهاية أيضاً، وفي شباط/ فبراير 2017، بدأت موسكو العمل على صفقة أسلحة بقيمة مليار دولار دون فوائد لمدة 15 عاماً، ولكن الصفقة جمّدت بعد ذلك بضغط من الولايات المتحدة. أمّا العرض الجديد الذي تبلغ قيمته 5 ملايين دولار، فلقد أصرّت واشنطن على أنه لا يمكن للقوات المسلحة اللبنانية الحصول على مساعدات روسية وأمريكية في آن واحد، فعمل الرئيس الحريري إلى نقل المساعدات إلى قوى الأمن الداخلي.

من جانبه، يفضل الحريري دوراً أكبر للروس، وقد زار موسكو عدة مرات في السنوات الأخيرة، فهو وقوى سياسية أخرى يرون الكرملين بمثابة وسيط قادر على توفير قناة غير مباشرة بين النظام السوري وخصومه اللبنانيين.

3 - إيران:

إن المجموعة الجديدة من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران ولّدت لدى الكثيرين اعتقاداً بأن النظام في طهران قد يتعرّض لإضعافٍ شديد، وتزامنت هذه

الإجراءات مع فرض مزيد من العقوبات على حزب الله، قد تكون هذه التطورات سبباً خلف ميل الحزب راهناً ربما إلى استخدام لبنان درعاً؛ بشرية واقتصادية على السواء، لتوجيه رسالة مفادها أنه إذا غرق هو أو غرقت إيران، فسوف يغرق لبنان أيضاً، لكنها قد تكون مغامرة محفوفة بالمخاطر، لأنه في حال أُرغِم الحريري على الاعتذار عن تشكيل الحكومة، فقد يجد حزب الله نفسه محروماً من مخفِّف صدمات مناسب بينه وبين المجتمع الدولي.

ولقد اضطرّت إيران إلى تحويل نسبة أكبر من تمويلها للمليشيات الشيعية إلى أنشطة عسكرية، لذلك تم تقليص الدعم المالي لشبكات الخدمات الاجتماعية الخاصة بحزب الله، مما أدّى إلى تخفيضات كبيرة في الخدمات، بالإضافة إلى خشية حزب الله من عدم قدرة طهران على تمويل إعادة إعمار البلدات اللبنانية المدمَّرة كما فعلت في أعقاب الحرب التي اندلعت عام 2006.

4 - السعودية:

بعد أن فشلت محاولات المملكة العربية السعودية السابقة للتصدي لإيران في لبنان من خلال الضغط على الحريري للاستقالة على أمل إثارة غضب شعبي في لبنان ضد التدخل الإيراني، فإن الخيار الآخر الوحيد أمام المملكة العربية السعودية هو الحفاظ على حضورها في لبنان من خلال التأثير المباشر على الحكومة، وإذا سلَّم الحريري بمطالب حزب الله، فإن هذا يترك النفوذ السعودي في لبنان ضعيفاً إلى حد كبير، بالإضافة إلى ذلك فإن انعكاسات عملية اغتيال الصحفي جمال خاشقجي تركت آثارها على الأداء السعودي العام وعلى أدائها في لبنان بشكل خاص.

5 - النظام السوري:

يعتبر المأزق السياسي في لبنان وتعثّر تشكيل الحكومة في الربع الساعة الأخير مؤشراً على أن النظام السوري يحاول استعادة دورٍ له في لبنان، فقد ردد السوريون على مسامع محاوريهم في بيروت أن الحريري لن يصبح رئيساً للوزراء إذا لم يلتزم بإعادة بناء العلاقات التي كانت قائمة بين لبنان وسورية.

رابعاً: التوقعات المستقبلية

من المرجح حكومياً في نهاية المطاف تشكيل الحكومة اللبنانية حسب موازين القوى الداخلية التي تعكس تقدم حزب الله وحلفائه محلياً، وبصمات تراجع قوة المملكة العربية السعودية في الشأن اللبناني قياساً على السابق ووصول الرئيس الحريري إلى أضعف حالاته منذ انخراطه في الشأن اللبناني، وبالإضافة إلى صياغة القرارات والتمويل، سيكون للحزب سلطة للتأثير في كيفية تعامل بيروت مع العقوبات الدولية، واستراتيجية الدفاع الوطني، والاتهامات التي تصدر عن «المحكمة الخاصة بلبنان»، كما سيسعى إلى تعزيز سياسته المتمثلة في إعادة إنشاء علاقات رسمية بين لبنان والنظام السوري، ومن المحتمل أن يشمل ذلك ممارسة المزيد من الضغوط على اللاجئين السوريين للعودة إلى ديارهم.

في هذه الحالة، سيأخذ تشكيل الحكومة بالاعتبار حاجة لبنان إلى تفادي العزلة الخارجية والضغوط الدولية والإقليمية التي تتعرض لها إيران وحلفاؤها، ما سيعطي الرئيس الحريري مساحة كافية للحد من خسائره في تشكيل الحكومة وتزيد من قدرته على التحرك بحرية نسبية في الخارج وبما يخفف من قيود الداخل.

بالمقابل، إذا استمرت التعقيدات الإقليمية والدولية ومالت إلى التصعيد بدل ترتيب الأوراق، فمن المحتمل أن تخرج أزمة تشكيل الحكومة عن السيطرة وتتحول إلى أزمة نظام تنتهي على حساب التوازنات الطائفية التي أرساها اتفاق الطائف الذي يعاني من عملية قضم ممنهجة مع كل استحقاق دستوري بفعل تحكّم موازين القوى باللعبة السياسية.

كما يبدو أنّ الرئيس الحريري يميل بشكلٍ أكبر إلى تقوية تحالفه الجديد مع جبران باسيل من «التيار الوطني الحر»، ويعتقد البعض في واشنطن أن هذا التعاون سيثبت فائدته، حيث سيشكّل كتلةً برلمانيةً جديدةً وحركةً سياسيةً قد تتحدى «حزب الله»، إلا أن هذا الأمر لا يبدو مرجحاً أيضاً لأن الرئيس عون وغيره من قادة «التيار الوطني الحر» كانوا أوفياء بشكل مستمر لحزب الله منذ أن استلم سدّة الرئاسة عام 2016. ومن جهة أخرى، فإن تلويح الرئيس الحريري بالمساعدات المتوقعة من السعودية نداءً لحلفاء حزب الله المسيحيين، لعدم أخذ جانب حزب الله بالكامل في المفاوضات على الحكومة، في مقابل الحصول على المساعدات.

على المستوى الاقتصادي، لن يبدأ تطبيق خطة استثمار رأس المال التي قُدّمت في مؤتمر «سيدر» قبل أيلول/ سبتمبر 2019، وبالتالي فلن يظهر تأثير المحفّزات الاقتصادية المتأتية من القروض بشكل سريع. وفي المقابل يقوم كل من الحريري وحزب الله بتقديم لبنان كمنبر لإعادة الإعمار في سورية على أساس أن لبنان لديه خبرة طويلة في إعادة الإعمار بعد الحرب، فالجانبان يتطلعان إلى أموال إعادة البناء الغربية باعتبارها شريان الحياة، وهذا يؤدي إلى زيادة المنافسة بينهما على النفوذ في الحكومة، كما يتوقع انطلاق أعمال التنقيب عن النفط والغاز في فبراير 2019 (خطة تحالف توتال الفرنسية واييني الايطالية ونوفاتك الروسية).

وهذا سيسلّط الضوء على مشكلة أعمق بكثير، إذ إنه لا مصلحة لدى العديد من السياسيين البارزين في تطبيق الإصلاحات المطلوبة من مؤتمر «سيدر»، لأنهم يستفيدون مالياً من الوضع الراهن. على سبيل المثال الكارثة التي يتخبّط بها قطاع الكهرباء، حيث تتمركز دائرة فساد متكاملة، من محسوبيات سياسية في التعيينات داخل مؤسسة كهرباء لبنان المشبعة أساساً، وصفقات عقود بواخر الطاقة، والاستفادة من شبكات المولدات الخاصة في الأحياء، والحصص من الوقود للبواخر والمولدات.

فيما يتعلّق بملف اعادة النازحين السوريين، فإنه مرتبط بالاجراءات الدولية، وسط انقسام لبناني بين انتظار الحل السياسي الشامل في سورية، واختيار قنوات أخرى لإعادة النازحين، أبرزها العودة الطوعية والمبادرة الروسية (عدد الذين عادوا حتى الآن 87670 فقط).

أما ملف الانفتاح على دمشق، فهو مرتبط بالمقاربات العربية، وتسارع خطوات الانفتاح على النظام السوري وتخريج ذلك بعودته إلى جامعة الدول العربية.

يبقى احتمالية أن تستعمل الانتخابات الإسرائيلية في العام 2019، الساحتين اللبنانية والسورية كساحة لتسجيل النقاط الانتخابية الداخلية، وتعاظم المخاوف من أن يجد لبنان نفسه في عين الرسائل الإقليمية المتبادلة مع تكرار استخدام سمائه منصّة للصواريخ الإسرائيلية التي تطلق على أهداف في سورية.

التطورات الاستراتيجية في اليمن 2018

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية - إسطنبول

أ. عاتق جارالله - د. ناصر الطويل

تمهيد:

مر باليمن خلال عام 2018 الكثير من التطورات المتسارعة، وهي تطورات ترتبط في مجملها بالصراع والحرب الدائرة منذ عام 2015 وما تنتج عنها، فقد ظلت رحى الحرب تدور في اليمن منتجة الكثير من التطورات والتداعيات في الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والانسانية.. وغيرها.

فقد استمرت المعارك العسكرية تراوح محلها مع حدوث تحول ملحوظ لصالح قوات الجيش الموالي للسلطة الشرعية في عدد من محاور وجبهات القتال: الساحل الغربي ومدينة الحديدة، وصعدة وحجة والبيضاء، وفيما خفت حدة المعارك في الحدود اليمنية السعودية استمر إطلاق صواريخ باتجاه عمق الأراضي السعودية وطالت أيضاً مناطق في الإمارات العربية المتحدة، وبطبيعة الحال العديد من المناطق الواقعة تحت السلطة الشرعية وبخاصة مدينة مأرب،

ونتيجة للتطورات الإقليمية والدولية المرتبطة بقضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، وبشكل أقل التداعيات الإنسانية للحرب في اليمن، حدثت تطورات غير مسبوقة في العلاقات العسكرية بين السعودية وعدد من الدول الغربية، وخاصة ما يتصل بتقديم الدعم اللوجستي لقوات التحالف أو بشأن تصدير وشراء الأسلحة والمعدات، أو بشأن تزايد الضغوط بشأن الرقابة على العمليات العسكرية وعدم التساهل حول ما يُمكن أن ينتج عنها من أخطاء وكوارث إنسانية.

وقد صاحب التطورات العسكرية عدد من التطورات السياسية، ومنها استمرار استهداف السلطة الشرعية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها من قبل الإمارات والكيانات المحلية التابعة لها، وانزلاقها إلى اقتتال في مدينة عدن، والتحرش بالوحدات العسكرية والأمنية التابعة لها، والتهديد باقتلاعها والسيطرة على المؤسسات التابعة للدولة، واستمر أداء السلطة الشرعية في المناطق المحررة يتسم بالإرباك والضعف وحتى الغياب معظم شهور عام 2018،

فيما اتجهت العلاقة بين الطرفين (دول التحالف وتحديداً الإمـارات والسعودية والسلطة الشرعية) نحو قدر من التفاهم والتكامل نتج عنه تشكيل حكومة جديدة بدعم وإسناد مختلف وهامش أفضل للحركة في عدن والتعامل مع ملفات الخدمات والأوضاع الاقتصادية.

ويُعد انخراط السلطة الشرعية والحوثيين في مفاوضات ثنائية بالنصف الأول من ديسمبر من أبرز التطورات السياسية خلال العام الماضي، وقد سبقها وصاحبها اهتمام وضغوط دولية غير مسبوقة، ونتج عنها تسوية سياسية وعسكرية في الحديدة وتفاهمات بخصوص تعز، والتزام بعقد جولات جديدة من المفاوضات مع مطلع 2019م.

ونتيجة للتطورات في الملفين العسكري والسياسي، حدثت تطورات شديدة السلبية في الملف الاقتصادي، فقد شهدت معظم شهور عام 2018 تدهوراً مطرداً في الأبعاد الاقتصادية، فقد شهدت معظم شهور 2018 تراجعاً حاداً في سعر العملة اليمنية (الريال) مقابل العملات الأجنبية بلغ ذروته في نوفمبر؛ وهو ما ساهم في ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وفاقم على نحو كارثي من الوضع المعيشي والإنساني لغالبية اليمنيين، لا سيما مع استمرار انقطاع دفع الرواتب للموظفين الحكوميين في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، وبعض المناطق التي لا تقع تحت سيطرتهم.

وبخلاف ذلك، ونتيجة لعدد من العوامل، تحسن سعر العملة اليمنية مقابل العملات الأجنبية خلال شهري نوفمبر وديسمبر.

التطور الأبرز كان في الجوانب الإنسانية التي شهدت طوال عام 2018 تدهوراً مروعاً نتيجة استمرار الحرب والحصار وانهيار الاقتصاد بكل قطاعاته، والامتناع عن دفع رواتب القطاع الأكبر من الموظفين الحكوميين، ومعه تحول الوضع الإنساني في اليمن إلى قضية اهتمام عالمي، وتواتر وصف الوضع الإنساني في اليمن بأنه أزمة القرن، وأكبر مأساة إنسانية في الوقت الراهن.

في هذا التقرير، نتناول أبرز التطورات العسكرية والسياسية والاقتصادية والإنسانية المرتبطة بالحرب في اليمن خلال عام 2018.

التطورات العسكرية والميدانية

مقدمة:

شهد عام 2018 العديد من التطورات في مجال الصراع العسكري الدائر منذ عام 2014 عندما سيطر الحوثيون بقوة السلاح على العاصمة صنعاء وعدد من المحافظات، وهو الصراع الذي تعزز على نحو كبير منذ مارس 2015، مع تدشين العملية العسكرية التي تقوم بها دول التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية للقضاء على تمرد الحوثيين والرئيس السابق علي عبدالله صالح في حينها واستعادة السلطة الشرعية في اليمن.

فقد شهد هذا العام تزايد الضغوط العسكرية التي يقوم بها الجيش التابع للسلطة اليمنية الشرعية ولجان المقاومة الشعبية مسنودة بدعم عسكري كبير من قوات التحالف على الحوثيين في معظم جبهات القتال إن لم يكن جميعها، لا سيما خاصة وقد بات الحوثيون الطرف الوحيد في الانقلاب، بعد صراعهم الدامي مع حليفهم السابق علي عبدالله صالح أواخر عام 2017، الذي انتهى بمقتله على أيديهم في 4 ديسمبر من نفس العام.

وبخلاف الجمود في جبهة «نهم» إلى الشرق من صنعاء، وصـرواح التي تقع على أطراف محافظة «مأرب»، والمراوحة في المعارك المستمرة في محافظة الجوف، تمكنت قوات الجيش الوطني بدعم من قوات التحالف من تحقيق تقدم ملحوظ في عدد كبير من الجبهات في تعز، وحجة، وشبوة، والبيضاء، والضالع، وبشكل أكبر في الساحل الغربي ومدينة الحديدة، وفيما يقرب من خمس جبهات تم افتتاحها في محافظة صعدة المعقل الرئيس للحوثيين، في ظل تحولهم إلى موقف دفاعي بشكل عام، واستماتتهم لمحاولة إيقاف تقدمات الجيش الوطني الموالي للشرعية.

وبالتوازي مع ذلك، جرت معارك في عدد من المحافظات الجنوبية استهدفت القضاء على «تنظيم القاعدة» وطرده من تلك المناطق، وهذه المعارك وإن حاولت أن تنفرد دولة

الإمارات بالتخطيط لها وإدارتها إلا أنه في كل الأحوال ساهمت في إضعاف التنظيمات المتشددة وإقصائها عن تلك المناطق.

وتصاحب ذلك مع تطورات عسكرية في المياه الإقليمية اليمنية بالقرب من مضيق باب المندب، واستمرار شن الحوثيين لهجمات عبر الصواريخ البالستية أو طائرات مسيرة باتجاه المدن والمنشآت السعودية وبشكل أقل الإماراتية، وبطبيعة الحال عدد من المناطق التي تقع تحت سيطرة السلطة الشرعية في اليمن.

وعلى وقع تزايد التداعيات الانسانية للحرب في اليمن، وبشكل أكبر بفعل ردود الفعل الدولية لمقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، شهدت العلاقات العسكرية بين السعودية وبشكل أقل الإمارات وعدد من الدول الغربية تطورات لافتة، بما فيها امتناع بعض الدول عن تصدير الأسلحة، والحد من تقديم التعاون العسكري واللوجستي، والضغط باتجاه توقيف جزئي أو كلي للمعارك العسكرية وإفساح المجال للمفاوضات السياسية ومعالجة التداعيات الإنسانية.

سير المعارك:

يمكن القول: إن التطور الأبرز في الصراع المسلح في اليمن خلال عام 2018 بشكل عام هو تحول قوات الجيش الوطني إلى وضعية الهجوم، واطراد تمكنه من فتح جبهات جديدة في عدد من المناطق، والتقدم فيها، وتحول الحوثيين إلى وضع المدافع، مع انكماش الأراضي التي يسيطرون عليها بشكل مستمر، ونستعرض هنا المسار العام للمعارك العسكرية التي درات خلال السنة محل الدراسة.

معارك الساحل الغربي:

حققت العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش الوطني وبدعم وإشراف من التحالف العربي انتصارات متتالية خلال العامين الأخيرين فيما يُعرف بجبهة الساحل الغربي، وهو الساحل الذي يُعرف تاريخياً بساحل «تهامة» ويطل على البحر الأحمر ابتداءً من مضيق باب المندب وحتى ميدي على الحدود اليمنية السعودية، وكانت العملية العسكرية لتحرير الساحل الغربي قد انطلقت في 7 يناير 2017، وأطلق عليها «الرمح الذهبي»، وكان الهدف

منها تحقيق السيطرة على مدن الساحل الغربي المطلة على البحر الأحمر ومضيق باب المندب الاستراتيجي.

وخلال عام 2018، وتحديداً في 5 فبراير، انطلقت مرحلة جديدة من معارك تحرير الساحل الغربي، حيث تم تحرير مديرية حيس، ثاني مديريات محافظة الحديدة التي حررتها الشرعية بعد الخوخة، ثم بدأت عملية عسكرية مفتوحة في اتجاه مديرية الجراحي، واكتسب تحرير مدينة حيس أهميتها من حيث الموقع الذي يشكل نقطة تجمع بين ثلاث محافظات؛ إب وتعز والحديدة، كون حيس ملتقى للطرق الرئيسة المعبدة بين تلك المحافظات، فهي ملتقى للطريق الرئيس المعبد القادم من تعز نحو الحديدة، وهي أيضاً ملتقى للطريق الرئيس المعبد القادم من إب الجراحي نحو الحديدة، كما هي ملتقى للطريق الرئيس المعبد القادم من الحديدة ومنها يتفرع لتعز من اتجاهها ولإب من اتجاه الجراحي.

وبعد يومين من تحرير حيس، أطلقت قوات الشرعية والتحالف بإسناد رئيس من قوات التحالف العربي معركة تحرير الجراحي والتحيتا وزبيد في الحديدة، ونجحت في السيطرة على بعض المناطق في تلك المديريات.

السهم البحري:

وفي 15 أبريل 2017، أطلق الجيش اليمني عملية «السهم البحري»، لتمشيط سواحل «ميدي» في محافظة حجة، والجزر التابعة لها من الألغام وعناصر الحوثي، وبالفعل فقد تم تحريرها بتاريخ 11 أبريل 2018.

وبالتوازي مع العمليات العسكرية التي استهدفت تحرير الشريط الساحلي، وسّعت قوات الشرعية عملياتها من الساحل باتجاه الداخل، وتركزت العمليات غربي تعز منتصف شهر مايو/ أيار، فقد تمكن الجيش الوطني من السيطرة على مناطق في مديريتي موزع بتاريخ 11 مايو/ أيار، كما تم تحرير مديرية الوازعية وجبال كهبوب في 12 من الشهر نفسه، وهو ما مكنه (أي الجيش الوطني) من ترسيخ سيطرته على جنوب غرب محافظة تعز وقطع الوصول إلى محافظة لحج المجاورة[1].

(1) معارك الساحل الغربي.. انتصارات متلاحقة منذ ١٧ شهراً البيان الإماراتية
https://www.albayan.ae/one-world/arabs/2018-05-13-1.3263159)

معركة الحديدة:

شنت قوات الجيش الوطني، وبإسناد جوي من قوات التحالف، هجوماً على ميناء الحديدة الاستراتيجي في يونيو/ حزيران 2018، وتركز القتال في مناطق جنوب المحافظة، وتحت الضغوط الدولية توقف تقدم قوات الجيش الوطني حتى أكتوبر/ تشرين الأول.

وتشير تقارير إعلامية إلى أن تلك الحملة توقفت بسبب غياب دعم الولايات المتحدة، والاحتجاج الدولي على التداعيات الإنسانية الهائلة المحتملة جراء مثل هذه الحملة، بالنظر إلى أن ميناء الحديدة وميناء الصليف القريب يشكلان نقطة لدخول أكثر من 70٪ من السلع الأساسية للبلاد، ما قد يؤدي إلى إلقاء ملايين اليمنيين في أتون مجاعة[1].

وبعد فشل جهود ممثل الأمم المتحدة لعقد جولة من المفاوضات بين طرفي الصراع في سبتمبر، أطلق الجيش الوطني في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني هجوماً واسعاً جديداً في مدينة الحديدة، وفي 4 نوفمبر/ تشرين الثاني تمكنت القوات الحكومية من السيطرة على مداخل المدينة الشرقية والغربية والجنوبية، حيث أحكمت سيطرتها على الكيلو 16 الرابط بين الحديدة والعاصمة صنعاء التي يسيطر عليها الحوثيون.

ووصلت تلك القوات إلى مدينة الصالح التي تبعد 3 كيلومترات عن ميناء الحديدة بالقرب من مطاحن البحر الأحمر، بالإضافة لاحتضانها بعض أكبر صوامع تخزين الحبوب في البلاد، كما سيطرت على أجزاء من شارع صنعاء الذي يقع شمال شرق المدينة.

وكانت بعض التقارير قد أشارت إلى أن واشنطن ولندن أعطتا الضوء الأخضر للهجوم الذي شنته قوات الجيش الوطني بدعم من قوات التحالف على مدينة الحديدة في نوفمبر، ولكن مع التأكيد على أن الموانئ لن تتم مهاجمتها، وعلى الأرجح أن ذلك جاء كما اشرنا كرد فعل على رفض الحوثيين المشاركة في المفاوضات التي دعت إليها الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي[2].

وفيما كانت قوات الجيش الوطني تتقدم باتجاه عمق المدينة، تزايدت بشكل كبير الضغوط التي تقوم بها المنظمات والأطراف الدولية، وتبنى ممثل الأمين العام للأمم المتحدة غريفيث جهوداً مكثفة لإيقاف المعارك، وقام بزيارات مكوكية إلى الأطراف المعنية

(1) http//:sanaacenter.org/ar/publications-all/yemen-at-the-un-ar5990/
(2) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/yemen-at-the-un- ar/5990lv

بالحرب، ووصل به الأمر إلى زيارة الحديدة وعقد مؤتمر صحفي فيها يوم 23 نوفمبر، بالرغم من استمرار الحرب والظروف الأمنية غير المواتية،

وهو ما مثل ضغطاً كبيراً على القيادة الشرعية ودول التحالف اضطرها إلى إيقاف الحرب والتوجه نحو المفاوضات.

جبهات جديدة في صعدة:

دشنت قوات الجيش الوطني خلال عام 2018 عدداً من الجبهات العسكرية في محافظة صعدة المعقل الرئيس للحوثيين التي يتواجد بها زعيمها عبدالملك الحوثي، وشملت تلك الجبهات: مديريات الظاهر، وحيدان التي تقع بها منطقة مران التي تقطن فيها أسرة الحوثي، والبقم ورازح وكتاف.

وقد شهدت تلك الجبهات تقدماً كبيراً لقوات الجيش الوطني، التي أعلنت خلال نوفمبر استكمال السيطرة على مديرية الظاهر جنوب غرب المحافظة، بما فيها مثلث الملاحيط الاستراتيجي الذي يربط بين اليمن والمملكة العربية السعودية عبر حرض التابعة لمحافظة حجة ومنطقة مران من جهة ومنطقة مديرية شدا ومديرية رازح وصولاً إلى الحدود السعودية، وأن تلك الانتصارات ستعزز جبهات الجيش المتقدمة في مران بمديرية حيدان مسقط رأس زعيم الحوثيين عبدالملك الحوثي.

إلى ذلك، واصلت قوات الجيش اليمني في ذات الشهر عمليات تقدمها في عدد من المواقع الاستراتيجية في جبهة كتاف البقع ووادي آل جبارة شمال محافظة صعدة، وفي 24 نوفمبر سيطرت قوات الجيش اليمني مسنودة بالتحالف العربي على مواقع استراتيجية في جبهات باقم ومنها حصن باقم الشهير.

وفي سياق عمليات الجيش اليمني في معقل الحوثيين الرئيس شمال البلاد، تواصلت المواجهات بشكل عنيف لاستكمال تحرير جبل «الأزهور» الاستراتيجي في مديرية «رازح» شمالي محافظة صعدة.

جبهة البيضاء:

بعد تحريرها لمديرية بيحان بمحافظة شبوة، انطلقت قوات الجيش الوطني منها لفتح جبهات جديدة في محافظة البيضاء المحاذية لها، وخلال معارك متواصلة تمكنت تلك القوات من السيطرة على مناطق واسعة واستراتيجية في مديريات: الملاجم، وناطع، وقانية، وتشق طريقها باتجاه مدينة البيضاء عاصمة تلك المحافظة.

تقدم عسكري في محافظة حجة:

وفي محافظة حجة شمال غرب اليمن، استحدثت قوات الجيش الوطني عدداً من الجبهات العسكرية، واقتربت من استكمال تحرير مدينة حرض التي باتت شبه محاصرة، وكانت تلك القوات قد شنت خلال السنوات السابقة معارك استنزاف واسعة حول هذه المدينة.

وفي 19 نوفمبر أطلقت قوات الجيش اليمني بإسناد التحالف العربي عملية عسكرية واسعة لاستكمال تحرير مثلث عاهم الاستراتيجي، وتمكنت من تحريره بالكامل، وسيطرت على القرى المحيطة به ويشكل تحرير هذا المثلث الاستراتيجي نقلة نوعية بالنسبة لمعركة تحرير حجة وتأمين المناطق الواقعة بين حجة وصعدة والحدود السعودية، كما يفتح جبهة جديدة باتجاه مديرية عبس بحجة، ويؤمّن الطريق الرابط بين مستبأ وحرض من جهة جنوب شرق وبين عبس وحرض من جهة الجنوب[1].

استمرار إطلاق الصواريخ باتجاه السعودية والإمارات:

استمر إطلاق الحوثيين للصواريخ باتجاه المملكة العربية السعودية والإمارات ومناطق تقع تحت سيطرة الجيش الوطني التابع للحكومة الشرعية في اليمن في أوقات مختلفة من عام 2018، وقد أخذت الهجمات الصاروخية طابعاً كثيفاً في مارس ومايو.

فخلال منتصف ليلة 25 آذار/ مارس، الذي يُمثل الذكرى السنوية الثالثة لانطلاق العملية العسكرية ضد الحوثيين التي يقودها التحالف العربي بقيادة السعودية، أطلق

(1) الجيش اليمني يحرّر مثلث عاهم الاستراتيجي في حجة ويسيطر على القرى المحيطة به الإمارات اليوم:
https://www.emaratalyoum.com/politics/issues/yemen-latest/2018-11-19-1.1155784

الحوثيون سبعة صواريخ باليستية باتجاه مناطق مختلفة في المملكة العربية السعودية، وقالت القوات السعودية: إنها اعترضت ثلاثة صواريخ باليستية فوق الرياض، وصاروخين فوق جازان، وأحبطت هجومين منفصلين استهدفا نجران وخميس مشيط جنوب المملكة، وأدى أحد الصواريخ التي تم اعتراضها فوق الرياض إلى مقتل مواطن مصري وآخرين[1].

وتُعَدُّ مناطق الحدود، التي تضم نجران، وعسير، وجازان، أكثر المناطق تعرضاً للهجمات الصاروخية والمقذوفات الأخرى[2]،

في مايو/أيار 2018 كان دوي أربعة انفجارات يهز مدينة الرياض، أعلن الحوثيون أنها ناجمة عن إطلاق مجموعة صواريخ على أهداف استراتيجية سعودية، ومع تصاعد تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز، كانت صواريخ الحوثيين تستهدف شركة أرامكو، وناقلات نفطية قبالة الساحل اليمني في البحر الأحمر، فضلاً عن الصواريخ المحمولة على الطائرات المسيّرَة دون طيار، والصواريخ البحرية، وقد عزز ذلك استهداف ناقلة نفط سعودية بصاروخ حراري في 25 يوليو/تموز 2018[3].

هجوم صاروخي على السفن والسعودية توقف نقل النفط عبر باب المندب:

من جملة التطورات العسكرية خلال عام 2018، تعرُّض سفينتين سعوديتين لنقل النفط لهجوم صاروخي من قبل الحوثيين في 26 يوليو/ تموز، وفي مقابل ذلك أعلنت السلطات السعودية تعليقها شحنات نفط عبر مضيق باب المندب، وأعلنت الكويت والإمارات أنهما تفكران في تعليق نقل النفط عبر مضيق باب المندب في محاولة لإظهار أن سلوك الحوثيين بات يهدد الممر الدولي ويُلحق الضرر بالمصالح الاقتصادية الدولية الحيوية لتحشيد القوى الدولية ضد الحوثيين، غير أن تلك الإجراءات قوبلت بتجاهل دولي، باستثناء تصريح أدلى به قاسم سليماني، قائد قوة القدس الإيرانية، ذكر فيه بسياق من الافتخار «أن البحر الأحمر لم يعد آمناً»[4].

(1) السعودية تعترض ٧ صواريخ باليستية من اليمن.. ومقتل وإصابة ٣ مصريين بالرياض: سي إن إن عربية
https://arabic.cnn.com/middle-east/2018/03/26/saudi-yemen-houthi-missiles

(2) على الذهب، تصاعد تهديد صواريخ الحوثيين على السعودية واخفاقات المواجهة، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/08/180807073942271.html

(3) نفس المرجع.

(4) الكويت «تدرس» وقف مرور ناقلات النفط عبر باب المندب المرجع
https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1167783

وفيما يبدو على أنه استغلال لهذا الحادث، أعلن محمد علي الحوثي، رئيس ما يُسمى اللجنة الثورية العليا التابعة للحوثيين، في 31 يوليو/ تموز عن مبادرة من جانب الحوثيين لوقف أحادي للعمليات العسكرية في البحر الأحمر لمدة أسبوعين اعتباراً من منتصف ليلة 1 أغسطس/ آب.

أما التطور الإقليمي الأبرز لذلك الهجوم فقد كان إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 1 أغسطس/ آب أنه سيرسل قوات عسكرية للتدخل إذا حاولت إيران عرقلة الحركة على مضيق باب المندب، وهذه هي المرة الأولى التي تهدد فيها «إسرائيل» بالتدخل بنفسها بشكل مباشر في نزاع اليمن[1].

الحرب على الإرهاب:

بعد تحرير عدن وبقية المحافظات الجنوبية، ركزت دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز نفوذها في تلك المحافظات، سواء من خلال تواجدها العسكري المباشر، أو من خلال التشكيلات العسكرية التي أنشأتها في تلك المحافظات، التي حرصت على أن تكون تابعة لها، وخارج بنية الجيش الوطني والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة الشرعية.

وبهدف تسويق نفسها وتبرير وجودها العسكري في تلك المحافظات الجنوبية، تولت القيادة العسكرية الإماراتية التخطيط لعدد من العمليات العسكرية تجاه مناطق يشتبه بتواجد التنظيمات المتشددة وعناصر «تنظيم القاعدة» فيها.

وقد جرى تنفيذ تلك العمليات من خلال قوات الحزام الأمني، والنخب، وهي تشكيلات عسكرية موالية للإمارات وتابعة لها، وفي بعض تلك العمليات بمشاركة مباشرة من من القوات الإماراتية والمخابرات والقوات الأمريكية.

فقد ساندت القوات الإماراتية في فبراير/ شباط 2018 عملية عسكرية وأمنية أطلق عليها «الفيصل»، وهدفت لبسط الأمن في الحدود بين حضرموت وشبوة، حيث تقع محطة بلحاف التي يُصدر منها الغاز المسال، وفي فبراير/ شباط 2018 أيضاً دعمت الإمارات عملية «السيف الحاسم» لاستعادة السيطرة على مديرية الصعيد بمحافظة شبوة[2].

(1) اليمن في الأمم المتحدة مرجع سابق.
(2) تشابُك المصالح الأمنية والاقتصادية للإمارات في اليمن الرابط http://cutt.us/aQfQC

في 7 آذار/ مارس، أطلقت قوات الحزام الأمني في محافظة أبين عملية «السيل الجارف» التي هدفت إلى تطهير مديرية المحفد، شمال غرب أبين، من مسلحي «القاعدة»، وقد قاد تلك العملية قائد قوات الحزام الأمني عبد اللطيف السيد، ووفقاً لتقارير وسائل الإعلام المحلية، ألقت قوات الحزام الأمني في أبين القبض على تسعة قادة محليين لـ«القاعدة»، من بينهم رجل يدعى صالح أحمد لقرع، الأمير المزعوم لـ«القاعدة» في مديرية محفد، بالإضافة إلى مقتل ما يزعم أنه نائبه ناصر محسن باصبرين[1].

وفي 11 آذار/ مارس، أعلنت «وكالة الأنباء الإماراتية» أن عملية «السيل الجارف» قد اختتمت بنجاح مع قيام قوات الحزام الأمني بتطهير مديرية المحفد من مقاتلي «تنظيم القاعدة» بدعم من التحالف السعودي، ولكن لا يبدو واضحاً ما إذا كان مقاتلو «القاعدة» في المحفد قد انسحبوا من المنطقة نظراً لتغير موازين القوى[2].

وأطلقت قوات النخبة الحضرمية، بمساندة مباشرة من التحالف العربي بقيادة السعودية، عملية «القبضة الحديدية»، لتوسيع الانتشار العسكري على مديريات الساحل، وذلك لقطع إمدادات المجموعات الإرهابية، وعلى رأسها «تنظيم القاعدة».

وأكد اللواء فرج سالمين البحسني، محافظ حضرموت، أن خطة الانتشار الأمني الجديدة في المديريات غرب المكلا، هي لتوفير الأمن والاستقرار بهذه المناطق في اتجاه الهضبة، لافتاً إلى أنه تم إعدادها وتجهيزها وتدريبها منذ فترة طويلة، وأخذت مواقعها لتغلق إلى الأبد أي تهديد لأمن حضرموت تجاه هذه المديريات.

إلى ذلك، أوضح هشام الجابري، الناطق الرسمي باسم قيادة المنطقة العسكرية الثانية، أن العملية تستهدف السيطرة على أراض تستخدم لمرور وتنقل المتطرفين، مشيراً إلى أن هذه المناطق كانت غير آمنة، وتستخدم من قبل الإرهابيين ولم يكن بها وجود عسكري من قبل، وأن قوات النخبة الحضرمية بالمنطقة العسكرية الثانية بمساندة التحالف نفذت مهمة «القبضة الحديدية» بانتشار واسع في مديرية «يبعث» غربي المكلا لإحكام القبضة الأمنية على مديريات ساحل حضرموت، وأن هذه العملية تأتي ضمن الجهود المشتركة بين قيادة المنطقة العسكرية الثانية وقوات التحالف، بقيادة

(1) عاصفة الحزم في عامها الرابع..هل يريد الخليج الانتصار على إيران أم لديه أطماع في اليمن؟
http//:www.abaadstudies.org/news.php?id=59778

(2) اليمن في الأمم المتحدة مرجع سابق.

المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، لمكافحة الإرهاب وإحلال الأمن والاستقرار في المنطقة.

وبالمجمل؛ فقد أثمرت تلك العمليات عن طرد «تنظيم القاعدة» من بعض المناطق الريفية وتقييد حركة أنصاره في مناطق أخرى على الأقل في الوقت الراهن، وفرض وجود سلطات أمنية وعسكرية في بعض المناطق التي لم تكن موجودة فيها.

ومع هذا وباستثناء العملية العسكرية الأخيرة التي تم تنفيذها بإشراف من محافظ حضرموت وقيادة قوات التحالف، فإن الكثير من النقد يوجه باتجاه تعامل الإمارات المنفرد مع ملف الإرهاب، وإصرارها على إقصاء وتهميش السلطة الشرعية والجيش الوطني وأجهزة الأمن الرسمية، وحتى في بعض الأحيان قيادة التحالف، وتنفيذ معظم تلك العمليات من خلال تشكيلات عسكرية خارجة عن سلطة الدولة ورافضة لشرعيتها، وأن مثل هذا الأمر قد يأتي بمردودات عكسية في الأجلين المتوسط والبعيد.

أمريكا توقف تزويد مقاتلات التحالف بالوقود:

على إثر مقتل الصحفي جمال خاشقجي، وتفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن تزايد الضغوط على الإدارة الأمريكية لإعادة النظر في دور الولايات المتحدة في الحرب الدائرة باليمن، وحيال ذلك أشارت تقارير إعلامية أن الولايات المتحدة بصدد توقيف تزويد طائرات التحالف بالوقود في الجو، وهو ما استدعى مبادرة قيادة التحالف إلى طلب وقف تزويدها بهذه الخدمة.

فقد نقلت محطة «BBC» عن مسؤولين أمريكيين، قولهما: إن الولايات المتحدة قد توقف تزويد طائرات التحالف بقيادة السعودية في اليمن بالوقود، واعترف المسؤولان، اللذان لم يرغبا في الكشف عن هويتهما في تصريحات لـ«رويترز»، بأن المسألة قيد البحث من كلا الطرفين، مشيرَيْن إلى أن مثل هذا القرار ربما تتخذه السعودية في النهاية نظراً لقدرتها على التزود بالوقود.

من جانبها، وبعد دقائق، أعلنت قيادة التحالف أنها طلبت من واشنطن وقف تزويد المقاتلات التابعة له في اليمن جواً، ونشرت «وكالة الانباء السعودية» بياناً جاء فيه: «تمكنت المملكة العربية السعودية ودول التحالف مؤخراً من زيادة قدراتها في مجال تزويد طائراتها

بالوقود جواً بشكل مستقل ضمن عملياتها لدعم الشرعية في اليمن، وفي ضوء ذلك، وبالتشاور مع الحلفاء في الولايات المتحدة الأمريكية، قام التحالف بالطلب من الجانب الأمريكي وقف تزويد طائراته بالوقود جواً في العمليات الجارية في اليمن»[1].

(1) واشنطن تتوقف عن تزويد مقاتلات التحالف في اليمن بالوقود، بي بي سي عربي:
http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46160500

التطورات السياسية

مقدمة:

تمثلت أبرز التطورات في الجانب السياسي خلال عام 2018 في اضطراب وضع السلطة الشرعية في عدن وما يسمى المحافظات المحررة في ظل علاقتها العدائية مع الإمارات العربية المتحدة والكيانات السياسية والعسكرية الموالية لها، وانزلاق الطرفين إلى معارك دامية في عدن، واضطرار رئيس الجمهورية ومعظم الأحيان الحكومة إلى البقاء في الرياض وممارسة أعمالهم من هناك، وهو ما انعكس سلباً على أداء هذه السلطة وأضعف من دورها.

ويندرج في التطورات السياسية الجهود التي بذلها ممثل الأمم المتحدة في اليمن لجمع الحكومة الشرعية والمتمردين الحوثيين في طاولة مفاوضات جديدة بعد أن تجمد هذا المسار لأكثر من عامين، وفشل جهوده في اللحظات الأخير من جمع الطرفين خلال الموعد الذي تحدد في سبتمبر، ونجاح الضغوط الدولية في عقد جولة جديدة من المفاوضات في دولة السويد خلال النصف الأول من ديسمبر.

ومن التطورات اللافتة أيضاً حالة التمزق والانقسام التي هيمنت على وضع حزب المؤتمر الشعبي العام منذ مقتل زعيمه الرئيس السابق علي عبدالله صالح على أيدي الحوثيين أواخر العام الماضي، وانقسام قيادات الحزب إلى مجموعات موزعة على تيارات ودول مختلفة.

وضع السلطة الشرعية في المناطق المحررة:

ظلت السلطة الشرعية معظم عام 2018 تعاني من العديد من التحديات المتصلة بتواجدها في المناطق المحررة وإدارتها لتلك المناطق، وكان المصدر الرئيس للكثير من تلك التحديات يتصل بطبيعة علاقتها بدول التحالف العربي، وتحديداً الإمارات العربية

المتحدة، وقد شهد نهاية العام تحسناً نسبياً في وضع ودور هذه السلطة في تلك المناطق نتيجة لتحسن علاقاتها بدولة الإمارات.

التصعيد ضد الحكومة الشرعية في عدن والمحافظات الجنوبية:

على وقع توتر العلاقة بين السلطة الشرعية من جهة، والإمارات والتشكيلات العسكرية التابعة لها في عدن التي تتبنى مطالب انفصالية من جهة أخرى، وبالرغم من بقاء الرئيس هادي في الرياض كأحد الإجراءات التي اتخذتها السلطات السعودية لضمان عدم حدوث توتر بين سلطة الرئيس هادي و«المجلس الانتقالي الجنوبي» الذي تشكل في مايو 2017، فإن هذا الأخير ودون أسباب واضحة صعّد من إجراءاته ضد حكومة بن دغر، فقد شن خلال ديسمبر 2017 حملة واسعة ضدها، واتهمها بالفساد وسوء الإدارة، وأعلن في يوم 22 يناير نيته الإطاحة بها إذا لم يقرر هادي إقالتها في غضون أسبوع.

ونتيجة لعملية التحشيد ضد الحكومة، اندلعت في عدن صبيحة يوم الأحد الموافق 28 يناير 2018 معارك عسكرية عنيفة بين قوات الحماية الرئاسية التابعة لسلطة الرئيس هادي من جهة، والتشكيلات العسكرية التابعة لما يسمى «المجلس الانتقالي الجنوبي» من جهة أخرى، واستمرت تلك المعارك لمدة ثلاثة أيام.

وأثناء الاقتتال، ناشد رئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر التحالف العربي إنقاذ عدن من الانفصاليين، وطالب عبر صفحته على «فيسبوك» التحالف والعرب جميعاً وبخاصة الإمارات التي وصفها بأنها صاحبة القرار اليوم في عدن أن يتحركوا لإنقاذ الموقف، فالأمر بيدهم دون غيرهم، بحسب وصفه، واعتبر أن ما يحدث هو «انقلاب على الشرعية وتقسيم لليمن في عدن، وتثبيت الانقلاب على الجمهورية في صنعاء».

وانتهت تلك المعارك بسيطرة القوات التابعة للمجلس الانتقالي والحزام الأمني التي حصلت –بحسب كثير من التقارير– على دعم وتدخل مباشر من قبل القوات الإماراتية على مدينة عدن باستثناء «قصر المعاشيق» الذي تتخذه حكومة بن دغر مقراً لها.

ولاحتواء القتال الدائر، وصلت إلى عدن يوم الأربعاء الموافق 31 يناير لجنة أمنية سعودية إماراتية تولت الإشراف على وقف إطلاق النار وتسوية الأوضاع الناتجة عن الحرب، والإشراف على إعادة المعسكرات التي تم الاستيلاء عليها، وتبادل الأسرى.

وبعد انتهاء الاشتباكات استمرت أبوظبي في تبني سياسة عدائية تجاه الرئيس هادي وحكومته، واتبعت إجراءات مكشوفة لتقويض السلطة الشرعية وتهميشها وإضعاف تواجدها، وحتى إخراجها من عدن والمحافظات الجنوبية.

وحيال التضييق عليها، اضطرت حكومة بن دغر إلى الانتقال إلى الرياض قبل أن تعود في فترة تالية إلى عدن ومن ثم تعود إلى الرياض في ظل استمرار وتصاعد الضغوط والعراقيل التي تواجهها من قبل «المجلس الانتقالي» والإمارات.

أما الرئيس هادي، فقد بقي يمارس مهامه من الرياض، وفي المقابل ارتفعت الأصوات التي تحمّل الإمارات مسؤولية بقاء الرئيس خارج البلاد، وتتابع إعلان مسؤولين حكوميين اعتراضهم على الطريقة التي تتعامل بها الإمارات مع السلطة الشرعية، وقدم عدد منهم استقالاتهم احتجاجاً على هذا الوضع.

زيارة غير ناجحة للرئيس لأبوظبي:

وبعد بلوغ التوتر بين السلطة الشرعية ودولة الإمارات مستوى غير مسبوق؛ جراء سلسلة من المواقف والسياسات التي وصفتها الحكومة اليمنية الشرعية بـ«العدائية لها ومنازعتها لها على سيادة البلاد»، هاجم أحمد الميسري، نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية، سياسة الإمارات في جنوب اليمن، واتهم في لقاء له مع تلفزيون شبكة «بي بي إس» الأمريكية، في 18 مايو، الإمارات بأنها تتحكم بإدارة الميناء والمطار في عدن، وأنه لا يستطيع أحد الذهاب إليهما دون أخذ الإذن منها، وعدم استطاعته دخول العاصمة المؤقتة عدن، دون إذن من الإمارات العربية المتحدة، وهدد بعقد مؤتمر صحفي لكشف ما يجري.

وسبق ذلك تصريحات له على قناة «فرانس 24» في 12 أبريل، أشار فيها إلى أن الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي غير مرحب به ممن يُحكمون السيطرة الأمنية على مطار عدن وموانئها ومداخلها، في إشارة إلى قوات الحزام الأمني المدعومة من الإمارات[1].

وعلى إثر تلك التصريحات، يبدو أن الإمارات استدعت الميسري لزيارتها، وبالفعل فقد

(1) وزير الداخلية اليمني يزور الإمارات لإزالة التوتر:
https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201805311032735302

زارها في نهاية مايو، ويبدو أن تلك الزيارة مهدت للقاء الرئيس بقيادات أبو ظبي، فقد أعقبها زيارة قام بها وزير خارجية أبوظبي عبدالله بن زايد إلى مقر إقامة الرئيس هادي بمكة المكرمة، ومقابلته به يوم الإثنين.

وفي 13 يونيو بدأ الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي زيارة للإمارات، التقى فيها ولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وتشير تقارير إعلامية إلى أن السعودية أدت دوراً فاعلاً في التمهيد لهذه الزيارة، بلقاءين؛ جمع الأول وزير الداخلية في الحكومة الشرعية، أحمد الميسري، بالقادة الإماراتيين، ووزير خارجية الإمارات بالرئيس هادي[1].

الرئيس هادي يعود إلى عدن:

وبعد لقائه بالقيادة الإماراتية في أبوظبي، عاد الرئيس هادي إلى عدن في مؤشر إلى أن الموقف الإماراتي كان السبب الرئيس الذي يحُول دون عودته واستقراره في عدن، وأن تسوية ما هي التي أحدثت انفراجة نسبية في العلاقة بين الطرفين سمحت بعودة الرئيس مباشرة إلى عدن.

غير أن تلك التسوية سريعاً ما انهارت، وعاد التوتر ليهيمن من جديد على العلاقة بين الطرفين، بل ويصل إلى مستويات مرتفعة في ضوء الأزمة العلنية حول الإجراءات التي اتخذتها الإمارات في جزيرة سقطرى اليمنية.

أزمة حادة مع الإمارات حول جزيرة سقطرى:

نشبت في أوائل مايو/ أيار أزمة معلنة بين الإمارات والحكومة الشرعية اليمنية حول جزيرة سقطرى، فقد تصاعد الخلاف بين الطرفين منذ الأربعاء الموافق 2 أيار/ مايو 2018، حول الإجراءات العسكرية التي اتخذتها الأخيرة في جزيرة سقطرى، أثناء زيارة رئيس الوزراء اليمني أحمد عبيد بن دغر وفريق حكومي للجزيرة، فقد شهد اليوم الثالث من زيارة الوفد الحكومي للجزيرة وصول طائرة عسكرية إماراتية تحمل عربتين مدرعتين وأكثر من خمسين جندياً إماراتياً، تلتها على الفور طائرتان أخريان تحمل دبابات

(1) صحيفة تبحث عن أبعاد زيارة الرئيس اليمني الى الإمارات والنتائج المتوقعة:
https//:www.moragboonpress.net/news25759.html

ومدرعتين وجنوداً، وعلى الفور قامت القوة الإماراتية بالسيطرة على منافذ المطار وإبلاغ جنود الحماية في المطار والموظفين بانتهاء مهمتهم حتى إشعار آخر، وحدث ذات الشيء في ميناء سقطرى الوحيد[1].

وقد سارعت السلطة الشرعية اليمنية إلى رفض الإجراءات التي قامت بها حكومة أبو ظبي، وأصدر كل جانب بياناً في مواجهة الأخرى، وخرجت مظاهرات في سقطرى معارضة لوجود الإماراتيين في الجزيرة، وأخرى صغيرة ضد الحكومة، واشتبك الطرفان إعلامياً وسياسياً، وأصدر حلفاء الطرفين بيانات سياسية لتعزيز موقف حليفها ومهاجمة الآخر، واتجهت الأزمة نحو التدويل في ضوء ورود أنباء عن تقديم الحكومة اليمنية شكوى بدولة الإمارات إلى مجلس الأمن الدولي وصدور بيان معلن حول هذه الأزمة من كل من الخارجية الأمريكية، وتركيا، ودول أخرى.

وقد انتهت الأزمة بعد تدخل سعودي نتج عنه اتفاق يعيد الأوضاع كما كانت عليه قبل التدخل الإماراتي على أن تحل قوات سعودية محل القوات الإماراتية، وهو ما مثل انتصاراً للسلطة الشرعية في مواجهتها العلنية والقوية للسلوك الإماراتي القائم على التدخل ومحاولة تهميش وإلغاء الدور السيادي للسلطة الشرعية.

المجلس الجنوبي يهدد بطرد الحكومة الشرعية من عدن:

في مسلسل التضييق على الحكومة الشرعية ومحاولة اجتثاث وجودها من عدن وبقية المحافظات، دعاء ما يُعرف بالمجلس الانتقالي الجنوبي في 3 أكتوبر/ تشرين الأول إلى طرد حكومة البلاد والسيطرة على ما سماها «المؤسسات الإيرادية في المحافظات الجنوبية»، من خلال ما أسماه انتفاضة جماهيرية، وطالب في بيان له قوات المقاومة الجنوبية الباسلة للاستنفار والجاهزية، معتبراً أن أهداف الانتفاضة تتمثّل في طرد الحكومة وتمكين أبناء شعبنا من إدارة محافظاتهم، والاستفادة من عائدات ثرواتهم وإيراداتهم، وبناء مؤسساتهم المدنية والعسكرية والأمنية.

كما دعا المجلس إلى السيطرة الشعبية على كل المؤسسات الإيرادية، متهماً من وصفها بـ«عصابات الفساد» بنهبها، داعياً النقابات وموظفي مؤسسات الدولة إلى إحكام السيطرة

(2) بيان صادر عن مجلس الوزراء للأحداث الأخيرة التي شهدتها محافظة أرخبيل سقطرى:
http://www.sahafah24.net/w1426274.html

على مؤسساتهم، وإداراتها، واصفاً هذه الاجراءات بأنها عمل تكفله الشرائع والمواثيق المحلية والدولية.

وحمل المجلس الحكومة اليمنية مسؤولية الأوضاع في المدن الجنوبية، وقال: نعلن للعالم بأسره أن محافظات الجنوب كافة مناطق منكوبة نتيجة سياسات كارثية للحكومة، مضيفاً: نعلن أننا في حِل من أي التزام يربطنا بالحكومة والرئاسة، ونؤكد لأبناء شعبنا الصابر في كل محافظات الجنوب دعمنا لانتفاضة شعبية تزيل كل هذا العناء[1].

وعلى إثر هذا الإعلان، سادت حالة من التوتر والقلق عدن والمحافظات الجنوبية في ظل استنفار المجلس الانتقالي لأتباعه وتحشيدهم من بقية المحافظات وإغلاق عدن في وجه القادمين إليها، والاستنفار المتبادل مع القوات التابعة لألوية الحماية الرئاسية ووزارة الداخلية.

ومع اقتراب موعد ما أسماه المجلس الانتقالي بـ«الانتفاضة الشعبية» التي حددت يوم الـ14 من أكتوبر، وهو اليوم الموافق لذكرى الثورة التي قام بها الشعب في جنوب اليمن ضد الاستعمار البريطاني عام 1963م، يبدو أن المملكة العربية السعودية مارست ضغوطاً شديدة على ما يسمى «المجلس الانتقالي» اضطرته إلى إصدار بيان يلغي الدعوة الى الانتفاضة.

استمرار مسلسل الاغتيالات في عدن والمحافظات الجنوبية:

ظلت الفوضى الأمنية هي الحاضرة في عدن وعدد من المناطق الجنوبية معظم شهور عام 2018، وضربت موجات من الاغتيالات عدداً من الشخصيات الدينية من التيار السلفي المعتدل وأعضاء حزب التجمع اليمني للإصلاح في تلك المناطق، وبخاصة في عدن، وطالت الموجة الأولى من تلك الاغتيالات رموزاً من التيار السلفي المعتدل، مع أن رموز وأنصار هذا التيار كان لهم حضور معتبر أثناء الحرب والمواجهة العسكرية مع الحوثيين في عدن وبعض المناطق الجنوبية، فقد تعرض من يمتلك منهم قبولاً شعبياً وبخاصة أئمة المساجد والخطباء للاغتيال والتصفية الجسدية أو محاولات الاغتيال، وقد تمت تلك العمليات بصورة ممنهجة ومثيرة للحيرة والاستغراب!

فيما تركزت الموجة الثانية من تلك الاغتيالات في الشخصيات المحسوبة على حزب

(1) «الانتقالي الجنوبي» يدعو للسيطرة على مؤسسات جنوب اليمن: https ://arabi21.com/story/1127419

الإصلاح، وقد أشارت تقارير متواترة إلى أنه منذ تحرير عدن وحتى يوليو/ تموز 2018، تم اغتيال ما يزيد على 30 شخصاً من أئمة المساجد والنشطاء من السلفيين وحزب الإصلاح، فيما اُضطرَ البقية منهم إلى مغادرة عدن والمحافظات الجنوبية إلى مناطق أخرى داخل وخارج اليمن.

كما تشير تلك التقارير إلى قيام قوات الحزام الأمني بحملات اعتقالات واسعة في صفوف التيار السلفي الذي لم يُعلن ولاءه للإمارات، وغالباً ما يتم تبرير تلك الحملات بدعاوى محاربة الإرهاب والجماعات المتشددة[1].

وفي 16 أكتوبر/ تشرين الأول، ذكر موقع «بزفيد نيوز» أن الإمارات استعانت بأفراد سابقين من القوات الخاصة التابعة للهنغاري-الإسرائيلي أبراهام غولان، مؤسس مجموعة عمليات الرمح التي تتخذ من ولاية ديلاوير مقراً لها، أن الإمارات نقلت فريقه جواً إلى عدن ودفعت لهم 1.5 مليون دولار شهرياً -بالإضافة إلى مكافآت أخرى لعمليات القتل الناجحة- لاغتيال شخصيات حددها المسؤولون الإماراتيون كأهداف.

وأن هذه الحملة تتم بموافقة الإمارات ضمن التحالف العسكري، كما نقل بزفيد عن مصادر لم يذكرها حصول أعضاء فريق الاغتيال على رتب في الجيش الإماراتي لتزويدهم بغطاء قانوني، وادعى غولان أن مجموعته مسؤولة عن قتل العديد من الشخصيات البارزة في اليمن، لكنه امتنع عن ذكر أي معلومات عن هذه الأهداف فيما يتجاوز العملية الأولى.

وروى تقرير بزفيد تفاصيل العملية الأولى المزعومة للفريق في ديسمبر/ كانون الأول 2015، حيث ذكر غولان أنه قاد فريق مرتزقة أمريكيين، يدعمهم أعضاء سابقون في الفيلق الأجنبي الفرنسي، في محاولة اغتيال فاشلة للقيادي في حزب الإصلاح إنصاف علي مايو بمدينة عدن، ووفقاً لرواية غولان، كان المرتزقة يخططون لقتل مايو باستخدام عبوة ناسفة معلقة على مدخل مقر الحزب في المدينة؛ وقد انفجرت العبوة بالفعل، إلا أن مايو كان قد غادر قبل وقت قصير، وبحسب غولان، فإن المسؤولين العسكريين الإماراتيين زودوا فريقه بأسلحة أمريكية متطورة، مثل المتفجرات من طراز «C4» ومسدسات مجهزة بكواتم صوت وبنادق «M4.»، وأشار تقرير «بزفيد» أيضاً إلى أن الفريق مجهز بدراجات نارية يمكنهم استخدامها للتنقل عبر عدن وإلقاء قنابل ممغنطة على السيارات.

(1) اليمن: الإمارات تدعم قوات محلية ترتكب انتهاكات https://www.hrw.org/ar/news/2017/06/22/305358

تحسن في العلاقة بين السلطة الشرعية والإمارات:

شهد الربع الأخير من عام 2018 تحسناً ملحوظاً في العلاقة بين الإمارات العربية والسلطة الشرعية انعكس هذا التحسن في تشكيل الحكومة الجديدة وتسهيل عملها، وفي علاقة الإمارات بالقوى الرئيسة في السلطة الشرعية بما فيها حزب التجمع اليمني للإصلاح.

ففي 15 تشرين الأول/ أكتوبر، أصدر الرئيس هادي قراراً عزل بموجبه رئيس الوزراء أحمد عبيد بن دغر، وعين بدلاً عنه معين عبدالملك سعيد الذي كان يشغل وزيراً في حكومته، ولم يكتف القرار بعزل بن دغر وإنما أحاله أيضاً للتحقيق بسبب ما أسماه التقصير في إدارة الأوضاع الاقتصادية في البلاد والتعامل مع إعصار «بال» الذي اجتاح محافظة المهرة.

وقد فهم إحالة بن دغر إلى التحقيق على أنها ترضية للإماراتيين بسبب تصدر بن دغر للمواجهة السياسية والإعلامية معهم أثناء أزمة سقطرى، ويبدو أن تعيين رئيس وزراء جديد جاء في إطار تسوية سياسية بين السلطة الشرعية من جهة والسعودية والإمارات من جهة ثانية.

وفي 31 أكتوبر، وصل رئيس الحكومة اليمنية معين عبدالملك مع جميع أعضاء الحكومة إلى العاصمة المؤقتة عدن قادمين من الرياض، وذلك لبدء مرحلة جديدة من العمل المباشر للحكومة، وأكد عبدالملك عقب وصوله إلى عدن أن الحكومة متواجدة حالياً في عدن بكامل أعضائها، وستستقر فيها لتباشر أعمالها وتعالج الاختلالات الإدارية والاقتصادية والمالية ولتفعيل مؤسسات الدولة[1].

وحسب مصدر حكومي لوكالة «سبوتنيك،» فإن الحكومة اليمنية ستباشر مهامها من العاصمة المؤقتة عدن بصورة دائمة، بعد اتفاقها مع التحالف العربي على تسهيل عملها ودعمها وتثبيت وجودها لتتمكن من تحسين الأوضاع الاقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية في المقام الأول ومعالجة الاختلالات في الهيكل الإداري للدولة[2].

وكان من اللافت أن الأوضاع في عدن اتجهت بعد تعيين رئيس الوزراء الجديد نحو التهدئة، وتصاحب ذلك مع تغيير في خطاب المجلس الانتقالي سواء ضد الحكومة أو حتى

(1) عبد الملك يصل عدن.. الحكومة اليمنية تعود بكامل أعضائها: http://alwatannews.net/article/800955/Arab
(2) اليمن... الحكومة تعود من السعودية https://arabic.sputniknews.com/arab_world

تجاه الرئيس هادي، فقد أكد هاني بن بريك، نائب رئيس المجلس، في مقابلة صحفية له أن المجلس الانتقالي يعترف بشرعية الرئيس هادي.

وفي الوقت نفسه، فقد تراجعت الضغوط والعراقيل التي يضعها المجلس الانتقالي أمام الحكومة في عدن، وارتفع معه مستوى الدعم الذي تقدمه دول التحالف لهذه الحكومة؛ مما أدى إلى تحسن ملحوظ في الخدمات التي تقدمها، فقد تكفلت الحكومة السعودية بتوفير مشتقات نفطية بقيمة 60 مليون دولار بشكل شهري لضمان تشغيل المولدات الكهربائية؛ الأمر الذي أدى إلى انتظام وصول الكهرباء في عدن وحضرموت وعدد آخر من المناطق في المحافظات الجنوبية، وإصلاح مستشفى عدن الذي يُعد المستشفى الأكبر في المدينة، وبتكلفة تقدر بـ20 مليون دولار[1].

تطور جديد في علاقة الإمارات بحزب الإصلاح:

امتدت التهدئة فيما يبدو إلى العلاقة بين الإمارات العربية المتحدة وحزب التجمع اليمني للإصلاح الذي يُعد أكبر الأحزاب التي تقف في وجه الانقلاب الحوثي وتساند السلطة الشرعية شعبياً وسياسياً وإعلامياً وحتى عسكرياً، فبدعوة من الإمارات قام رئيس التجمع اليمني للإصلاح محمد اليدومي، والأمين العام للحزب عبدالوهاب الآسي بزيارة إلى الإمارات في 15 نوفمبر، التقيا خلالها بولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد، وقد لقيت الزيارة إشادة وترحيباً من قيادات الإصلاح.

وقد جرى اللقاء عقب علاقة توتر بين الطرفين، وصلت إلى تهم متبادلة وحرب إعلامية. وبلغت حالة العداء ذروتها في أكتوبر، مع نشر موقع «بَزفيد نيوز» الأمريكي الذي سبق الإشارة إليه، تحقيقاً يكشف استقدام الإمارات مرتزقة أجانب لتنفيذ اغتيالات في مدينة عدن، العاصمة المؤقتة، جنوبي اليمن، ومن بين المستهدفين قيادات بارزة في حزب الإصلاح.

ولم يكد يمر شهر واحد على نشر التحقيق الذي توعّد على إثره موالون لحزب الإصلاح بمقاضاة الإمارات، حتى جاء اللقاء «الودي» في أبوظبي، الذي طوى على ما يبدو ملف التحقيق، وسط تأكيد الطرفين على نتائج اللقاء الأول[2].

(1) تأهيل وتحديث مستشفى عدن https://www.spa.gov.sa/397049?lang=ar&newsid=397049

(2) حزب الإصلاح والإمارات.. تقارب لحظي أم تحول جذري؟

فقد وصف عدنان العديني، نائب رئيس الدائرة الإعلامية في حزب الإصلاح، اللقاء مع الأشقاء في الإمارات بأنه خطوة إيجابية ومهمة في اتجاه تعزيز وتلاحم التحالف الداعم للشرعية من أجل تحقيق أهدافه المتمثلة في إسقاط الانقلاب واستعادة الدولة، وأن الاجتماعات جاءت في وقتها، حيث يحتاج التحالف والشرعية للظهور بأفضل حال لاستعادة الدولة وإنهاء الانقلاب الحوثي المدعوم إيرانياً[1].

وقد صاحب ذلك نقداً علنياً لسياسة قطر تجاه اليمن، فقد أشار العديني إلى استياء الإصلاح من الدور القطري الداعم للحوثيين الذي كان واضحاً، خاصة أن قطر كانت جزءاً من التحالف العربي وتعلم خطورة ذلك ليس على اليمن فقط بل على الأمن القومي الخليجي والعربي، وبالتالي فإن أي دعم للحوثيين هو دعم ضد قطر نفسها لأنها مستهدفة ضمن مشروع إيران التخريبي في المنطقة.

ولا يُعرف ما إذا كانت دعوة أبوظبي لقيادة حزب الإصلاح لزيارتها تعكس تغيراً حقيقياً في موقفها من هذا الحزب أم أنها إجراء تكتيكي اقتضته المعارك الدائرة في الساحل الغربي ومدينة الحديدة، وبدرجة أكبر الضغوط الهائلة التي تتعرض لها السعودية والإمارات على خلفية مقتل جمال خاشقجي، التي قد تضطر الدولتين إلى إيقاف الحرب جزئياً أو كلياً، وما يتطلبه ذلك من إعادة ترتيب أوضاع الأطراف الداعمة للشرعية في اليمن بما يتناسب مع طبيعة المرحلة القادمة.

تمزق حزب المؤتمر الشعبي العام:

على إثر فشل الانتفاضة غير المخطط لها التي قادها حزب المؤتمر الشعبي العام ضد الحوثيين في 2 ديسمبر 2017، وانتهت بمقتل زعيم الحزب الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وانقضاض الحوثيين على الحزب في المحافظات التي تقع تحت سيطرتهم، فر عدد من قيادات الحزب وكوادره إلى خارج صنعاء باتجاه عدن ومأرب، وانتقل عدد منهم إلى المملكة العربية السعودية وانظم إلى الجناح الموالي للشرعية، فيما تم نقل عائلة الرئيس السابق إلى الإمارات.

---

https://marebpress.net/news_details.php?lng=arabic&sid=144610

(1) الإصلاح: لقاءات أبوظبي «إيجابية» وتأتي امتداداً للقاءات التي رعاها الأمير محمد بن سلمان
https://www.alsahwa-yemen.net/p-25284

وانتقل ابن شقيق الرئيس السابق طارق محمد عبدالله صالح الذي تحاشى الاعتراف بشرعية الرئيس هادي إلى شبوة ومنها إلى عدن، وهناك وتحت إشراف الإماراتيين تم فتح معسكرات لأتباع الحرس الجمهوري وأنصار الرئيس السابق صالح، وتالياً تم نقل طارق صالح وأتباعه إلى الساحل الغربي ليشارك في المعارك العسكرية القائمة هناك.

توزعت قيادات حزب المؤتمر على الإمارات حيث يتواجد نجل صالح، أحمد علي عبدالله، وعدد من أبناء صالح بعد أن بقوا فترة في سجون الحوثيين، وأُطلقوا في 3 أبريل بناء على وساطة قادتها سلطنة عُمان، وقد تعمد عدم إظهار موقف واضح تجاه السلطة الشرعية، واتسمت البيانات المحدودة التي صدرت عنه بالغموض وعدم الوضوح، فيما قاد بعض أنصاره حملات إعلامية في وسائل التواصل الاجتماعي تطالب برفع اسمه من قائمة العقوبات الدولية التي فرضها مجلس الأمن الدولي، وهو نفس الأمر الذي طالبت به اللجنة العامة للمؤتمر مؤخراً.

وفيما ظلت قيادات الحزب في صنعاء على العلاقة القائمة مع الحوثيين فيما يشبه الإذعان والخضوع، تمكن عدد من الوزراء المحسوبين على المؤتمر من الفرار خارج صنعاء، وأعلن بعضهم انضمامه إلى الشرعية، ومع تزايد تهميش الحوثيين لأنصار المؤتمر بعد مقتل صالح، وبشكل أكبر بعد مقتل صالح الصماد، رئيس ما يُعرف بالمجلس السياسي، ازداد فراراً قيادات المؤتمر إلى خارج صنعاء، وكان الصماد قد قتل بغارة جوية بالحديدة في أبريل 2018[1].

وقد نشط رئيس الوزراء السابق في السلطة الشرعية أحمد عبيد بن دغر في استقبال وتسوية أوضاع النازحين من حزب المؤتمر، وضمهم إلى تيار المؤتمر الموالي لشرعية الرئيس هادي، وقد رفضت قيادات المؤتمر في صنعاء دعوات بن دغر للاعتراف بعبدربه منصور هادي رئيساً للمؤتمر الشعبي العام[2]، وكانت قيادات المؤتمر قد قررت فصل هادي من موقعه كنائب لرئيس الحزب في 6 نوفمبر 2014 على خلفية تصاعد الصراع بينه وبين الرئيس السابق صالح، واتهام الأخير له بالوقوف خلف إدراج صالح في قائمة العقوبات الدولية[3].

(1) http://www.bbc.com/arabic/middleeast-43872868
(2) https://www.almasdaronline.com/articles/161699
(3) https://sahafahnet.net/news1649886.html

واتخذت قيادات المؤتمر في صنعاء الموقف ذاته بعد دعوة رئيس فرع المؤتمر في محافظة تعز عارف جامل في الأول من مارس 2018 للاعتراف بالرئيس هادي رئيساً لحزب المؤتمر[1].

وكان عدد من قيادات الحزب في القاهرة بمصر قد التقوا في العاصمة السعودية الرياض عدداً من المسؤولين السعوديين فيما يبدو على أنه محاولة لترتيب وضع الحزب، ورسم مسارات مشاركته في المستقبل.

ومع أن حزب المؤتمر الشعبي العام يعاني في الوقت الحالي من الانقسام والتمزق، فإن لديه قدرة عالية على إمكانية الالتئام السريع بسبب أن تلك الانقسامات لا تشكل تجنحات فكرية وسياسية بقدر ما أنها تمثل مواقف لمجموعات من قيادات الحزب اتخذتها في ظروف وسياقات مختلفة.

كما أن هذا الحزب يمتلك قابلية كبيرة للتنشيط وتحديداً إذا ما انحسر الصراع المسلح وتم تفعيل العمل السياسي، وتوافر له دعم وإسناد خارجي، وهو أمر متوقع من قبل دولة الإمارات وربما السعودية أيضاً.

المفاوضات بين الحكومة الشرعية والحوثيين:

خاضت الأطراف الرئيسة المشاركة في الصراع باليمن ثلاث جولات من الحوار بضغط من المجتمع الدولي ورعاية من الأمم المتحدة وممثلها في اليمن ولد الشيخ أحمد، وتمت الجولتان الأولى (16 يونيو وحتى 19 يونيو 2015)، والثانية في جنيف بسويسرا (منتصف ديسمبر/ كانون أول 2015م)، أما الجولة الثالثة وهي الجولة الأطول (21 أبريل، وحتى 7 أغسطس 2016) فقد تمت في الكويت، وقد كان مآل تلك الجولات الفشل.

ومنذ انتهاء جولة الحوار في الكويت أغسطس 2016، وطوال عام 2017، لم يتمكن ولد الشيخ من جمع أطراف الصراع على طاولة واحدة للحوار، وأكثر من ذلك توترت العلاقة بين ولد الشيخ والحوثيين، فقد طلب الحوثيون في فبراير/ شباط 2017 من الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس اختيار شخص جديد ممثل للأمم المتحدة تحت دعاوى أن ولد الشيخ أحمد كان منحازاً لدول التحالف العربي بقيادة السعودية.

(1) http://sanaacenter.org/ar/author/admin

وكان صالح الصماد، رئيس ما يسمى المجلس السياسي التابع للحوثيين، قد أعلن في يونيو/ حزيران 2017 أن المبعوث الخاص ولد الشيخ «غير مرغوب فيه لمفاوضات السلام المستقبلية»[1]، ورفض الحوثيون التعامل معه واستقباله في اليمن؛ الأمر الذي عطل جهود التفاوض.

وكان ولد الشيخ قد حمل في إحاطته الأخيرة التي قدمها لمجلس الأمن في 27 شباط/ فبراير الحوثيين مسؤولية فشل مفاوضات الكويت، وأنهم لم يكونوا مستعدين لتقديم تنازلات بشأن الترتيبات الأمنية المقترحة، ما شكل عقبة رئيسة أمام التوصل إلى حل تفاوضي[2].

وفي 16 فبراير/ شباط، عين الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس رسمياً البريطاني مارتن غريفيث مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة إلى اليمن بدلاً من ولد الشيخ، وبعد سلسلة من لقاءات جمعته بأطراف الصراع اليمنية والإقليمية تحدث غريفيث في أول إحاطة له إلى مجلس الأمن في 17 أبريل/ نيسان عن إطار لمفاوضات السلام اليمنية سيتم تقديمه إلى مجلس الأمن الدولي في غضون شهرين، ومع اقتراب قوات الجيش الوطني التابعة للسلطة الشرعية من مدينة الحديدة في يوليو/ تموز 2018 كثف مارتن غريفيث من نشاطه الدبلوماسي، حيث زار أطراف النزاع في اليمن في محاولة لتجنب معركة مدينة الحديدة التي كانت تحت سيطرة الحوثيين.

وأعلن في إحاطة أخرى قدمها لمجلس الأمن الدولي في 2 أغسطس/ آب أنه صار مقتنعاً بأن فرص معالجة الوضع في محافظة الحديدة ستكون أكبر حين تتم في إطار تسوية سياسية شاملة، وأفصح عن خطط لدعوة الأطراف المتحاربة الرئيسة لمشاورات تقودها الأمم المتحدة ويقرر إجراؤها في 6 سبتمبر/ أيلول في جنيف بسويسرا لمناقشة إطار المفاوضات وتدابير بناء الثقة، وأن هذه المشاورات ستكون شاملة وستضم المجموعات النسائية ولاعبين جنوبيين، من بين آخرين[3].

وقد تعثرت هذه الجولة مبكراً فقبيل انطلاق المفاوضات اشترط الحوثيون نقل 50 جريحاً من مقاتليهم إلى سلطنة عُمان، وضمان عودتهم وعودة الفريق المفاوض، وفيما وصل وفد السلطة الشرعية إلى جنيف بسويسرا في الوقت المحدد له، ورفض الحوثيون

(1) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/yemen-at-the-un-ar/5280
(2) http://alkhaleejonline.net
(3) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/yemen-at-the-un-ar/6376

إرسال الوفد الممثل لهم، وبعد انتظار دام ثلاثة أيام، وفشل جهود نقل وفد الحوثيون غادر وفقد الشرعية سويسرا وأُعلن عن فشل المفاوضات،

ويبدو أن موقف الحوثيين كان أحد الأسباب الرئيسة التي منحت التحالف العربي وقوات الشرعية ما يشبه الضوء الأخضر للتقدم نحو مدينة الحديدة، حيث سيطرت على معظم المداخل إليها وأجزاء منها.

مفاوضات أستوكهولم بالسويد:

على إثر فشل جولة المفاوضات السابقة، خاض المبعوث الأممي غريفيث جولات مكوكية التقى فيها الأطراف ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة المتصلة بالحرب في اليمن، وركز جهوده على توفير الضمانات اللازمة لحضور وفدي التفاوض، وبخاصة الحوثيين،

وإلى جانب تلك الجهود ساهمت التطورات الإقليمية والدولية في الدفع نحو المفاوضات التي أعلنت دولة السويد استضافتها، فقد أفضت جريمة مقتل الصحفي جمال خاشقجي ومن نتج عنها من عاصفة إعلامية وضغوط هائلة وغير مسبوقة على السعودية، وكان من جملة التداعيات أن وضعت الحرب اليمن وما ينتج عنها من مآسٍ إنسانية تحت الأضواء والاهتمام الدولي.

فتعالت الصيحات بضرورة وقف الحرب في اليمن والحد من الكوارث والمآسي التي تنتج عنها ولا يمكن احتمال استمرارها، وبفعل الضغوط التي تعرضت لها بريطانيا وأمريكا من قبل المنظمات الإنسانية والمؤسسات السياسية والرأي العام الداخلي والعالمي بسبب موقفها من القيادة السعودية ومقتل خاشقجي؛ تبنت الحكومة البريطانية والإدارة الأمريكية جهوداً للعمل على وقف الحرب في اليمن، ومارست الكثير من الضغوط على السعودية والسلطة اليمنية الشرعية لضرورة العمل على وقف الحرب في الحديدة وتسهيل عقد جولة جديدة من المفاوضات.

ففي تصريحين منفصلين بتاريخ 30 أكتوبر/ تشرين الأول، دعا كل من وزير الدفاع الأمريكي جيمس ماتيس، ووزير الخارجية مايك بومبيو إلى وقف إطلاق النار في اليمن في غضون 30 يوماً، طالبين من جميع الأطراف المشاركة في محادثات السلام المقبلة التي تقودها الأمم المتحدة لوضع حد للنزاع.

وفي تصريحاته الأقوى حتى الآن حول الموضوع، قال بومبيو: إن على الحوثيين وقف الهجمات الطويلة المدى بالطائرات بدون طيار وإطلاق الصواريخ على السعودية والإمارات، وبعد ذلك على التحالف العسكري الذي تقوده السعودية أن يوقف الغارات الجوية على المناطق المأهولة بالسكان، وقال ماتيس: إن محادثات السلام القائمة على وقف إطلاق النار، والانسحاب من الحدود السعودية، ووقف الضربات الجوية يجب أن تبدأ في غضون 30 يوماً[1].

وفي 31 أكتوبر/ تشرين الأول، كرر وزير الخارجية البريطاني جيريمي هنت الدعوة إلى وقف إطلاق النار في غضون شهر، وبالفعل فقد وافقت دول التحالف على نقل 50 من جرحى الحوثيين إلى مسقط، وتم نقلهم عن طريق طائرة إثيوبية استأجرتها الأمم المتحدة لهذا الغرض، وزار غريفيث صنعاء مرتين خلال أسبوع واحد أشرف خلالها على نقل الجرحى ومرافقة وفد الحوثيين للتفاوض إلى السويد على متن طائرة كويتية، وكان قد سبقها التوقيع على اتفاق لتبادل الأسرى والمختطفين تحت رعاية الأمم المتحدة.

وقد بدأت المفاوضات صباح الخميس الموافق 6 ديسمبر/ تشرين الأول، على أن تبحث ملفين رئيسين، يتصل الملف الأول بالبعد الاقتصادي والإنساني من قبيل فتح المطارات والمعابر والموانئ، وتبادل الأسرى والمختطفين، ويشمل الملف الثاني الإطار العام للمفاوضات المستقبلية وآليات بناء الثقة، ووقف الحرب ورئاسة البلاد، وتشكيل الحكومة اليمنية، والفترة الانتقالية والآليات المتصلة بها.

وقد رحّبت الولايات المتّحدة وبريطانيا وعدد آخر من دول العالم بمحادثات السلام، وقالت المتحدّثة باسم وزارة الخارجيّة الأمريكيّة هيذر ناورت: نعلم أنّ هذه المفاوضات لن تكون سهلة، لكنّنا نرحّب بهذه الخطوة الأولى الضروريّة والأساسية[2].

ورحبت الخارجية الإيرانية في بيان أصدرته بعقد جولة جديدة من الحوار بين طرفي النزاع في أستوكهولم تحت إشراف الأمم المتحدة، ودعت جميع الأطراف اليمنية إلى المشاركة البناءة والمسؤولة في المفاوضات واتخاذ خطوات لبناء الثقة من أجل وضع أرضية للوصول إلى تفاهم شامل ينهي آلام ومعاناة الشعب اليمني والحصار الظالم المفروض عليه، وأبدى البيان استعداد الجمهورية الإسلامية للتعاون مع المجتمع الدولي في سبيل إنهاء

(1) http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46040084

(2) https://www.alaraby.co.uk/politics/76db1b0a-789b-4979-96cd-966635ad06c8

الأزمة اليمنية في أسرع وقت ممكن، مشدداً على أهمية الإسراع في إيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمنيين المحتاجين[1].

التطورات الاقتصادية

مقدمة:

اتجهت الأوضاع الاقتصادية في اليمن خلال عام 2018 نحو المزيد من التدهور وربما الانهيار، فقد شهدت قيمة الريال اليمني تدهوراً حاداً مقابل العملات الأجنبية، وانبنى على ذلك ارتفاع كبير في أسعار السلع والخدمات والمشتقات النفطية، وشهدت الكثير من المناطق اليمنية أزمات حادة في المشتقات النفطية وغاز الطهي، وظل معظم الموظفين الحكوميين محرومين من رواتبهم الشهرية، ولا سيما الموظفين الذين يقعون في المناطق التي تخضع لسلطة الحوثيين، واستمر البنك المركزي في عدن يعاني الكثير من التحديات التي تشل من قدراته، فيما استمرت الموانئ الرئيسة والمطارات في المناطق المحررة تحت سيطرة دولة الإمارات العربية المتحدة، والكيانات المحلية التابعة لها.

مع ملاحظة أن عدداً من تلك الملفات شهد خلال الشهرين الأخيرين من العام 2018 تحسناً نسبياً، وخاصة ما يتصل بتحسن قيمة الريال أمام العملات الأجنبية، والسماح للحكومة الشرعية بتصدير كميات محدودة من النفط عبر محافظة شبوة، والتحسن الملحوظ في وظائف وأداء البنك المركزي بعدن.

انخفاض سعر الريال:

شهد الربع الرابع من عام 2017 انخفاضاً سريعاً في قيمة الريال اليمني، فقد بلغ متوسط سعر الصرف 392 ريالاً للدولار الواحد في أكتوبر/ تشرين الأول 2017، وفي محاولة للحد من انهيار الريال اليمني كانت المملكة العربية السعودية قد أعلنت عن تخصيص وديعة بقيمة ملياري ريال سعودي توضع في حساب البنك المركزي اليمني بعدن.

(1) https://arabic.rt.com/middle_east/986505

وقبل إعلان الوديعة السعودية وتحديداً في يناير/ كانون الثاني انخفض سعره إلى 525 ريالاً للدولار الواحد، وفي 17 يناير/ كانون الثاني أعلنت السعودية أنها ستودع مبلغ ملياري دولار في البنك المركزي اليمني في عدن لتحقيق الاستقرار في العملة المحلية؛ الريال اليمني.

وبعد الإعلان السعودي، ارتفعت قيمة الريال في السوق بسرعة ليصل سعر الصرف إلى 430 ريالاً للدولار الواحد، ويعزى هذا الارتفاع إلى التأثير النفسي الذي تركه الإعلان عن الوديعة السعودية.

ومع نهاية يناير/ كانون الثاني، استأنف سعر الريال تراجعه ليصل إلى 495 ريالاً[1]، وخلال شهر فبراير/ شباط استمر الريال اليمني في الانخفاض المستمر، حيث تراجع سعره من 458 مقابل الدولار الواحد إلى أكثر من 492، ومع ذلك، بعد الأخبار عن اتفاق وشيك على ودائع سعودية بقيمة ملياري دولار، ارتفعت قيمة الريال مرة أخرى إلى 480 مقابل الدولار.

وفي أواخر فبراير/ شباط بدأ البنك المركزي اليمني في عدن بتوزيع أوراق نقدية جديدة من فئة 1000 ريال في السوق المحلية، هذه الأوراق مثل أوراق فئة 500 ريال الصادرة في عام 2017، ذات حجم مختلف عن الأوراق النقدية اليمنية الأقدم، وقد كان توزيعها وتداولها سياسياً تماماً، ففي المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون منعت السلطات الجهات الفاعلة المالية والقطاع الخاص استخدام الأوراق النقدية الجديدة، في محاولة لتقليل قيمة مشاريع القوانين الجديدة لحكومة هادي، التي تحاول استخدامها لدفع رواتب القطاع العام وزيادة السيولة، وعلى هذا النحو، يتردد العديدون في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون عن التجارة بالعملة الجديدة، مما يحد من توزيعها وفعاليتها[2].

وفي 5 آذار/ مارس، أمر الرئيس هادي برفع القيود أمام واردات الوقود في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في محاولة لمعالجة أزمة الوقود واسعة النطاق، وعلى الأرجح أن يكون لهذا القرار تأثير سلبي في انخفاض سعر الريال.

(1) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/yemen-at-the-un-ar/5412

(2) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/yemen-at-the-un-ar/5526

تدهور حاد في قيمة الريال والأوضاع المعيشية:

شهد الريال اليمني في أواخر شهر أغسطس/ آب تدهوراً متسارعاً في قيمته أمام العملات الأجنبية هو الأعلى حدة منذ بداية احتدام الحرب في اليمن، مما نتج عنه ارتفاع مفاجئ في أسعار المواد الغذائية الأساسية، وفي بلد يعتمد بشكل شبه كلي على الاستيراد من الخارج لتلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، فلقد كان لهذه التغيرات المتسارعة في تدهور قيمة الريال آثار مباشرة على تفاقم حدة الأزمة الإنسانية في البلاد.

وفي سبيل وقف هذا التدهور، اتخذت كل من الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً في عدن وسلطات الحوثيين في صنعاء خلال الشهر الماضي إجراءات استهدفت شركات الصرافة غير المرخصة – التي انتشرت مع بدء النزاع في عام 2015 بشكل واسع لتمارس نشاط الصرافة والتحويلات المالية– في محاولة للحد من آثار عمليات المضاربة التي تقوم الشركات على عدم استقرار سوق العملات[1].

وانعكس انهيار العملة بشكل مباشر في أسعار السلع، فاليمن يستورد بالعملة الصعبة أكثر من 85٪ مما يستهلكه، على رأس ذلك المواد الأساسية وهي القمح والأرز والسكر وحليب الأطفال وزيت الطعام، حسب تقديرات اقتصادية غير رسمية[2].

بنك اليمن المركزي بعدن يحدد سعر صرف للواردات:

في 12 يوليو/ تموز، وافق البنك المركزي اليمني – فرع عدن على تثبيت سعر صرف رسمي يحصل المستوردون وفقاً له على عملة أجنبية لدعم استيراد خمس سلع أساسية (الأرز والقمح والسكر والحليب وزيت الطعام)، وكان البنك المركزي اليمني قد انتهى من صياغة إطار عمل آلية الدعم في يونيو/ حزيران، التي ستستخدم المساعدة المالية السعودية التي بلغت قيمتها ملياري دولار وحصل عليها البنك المركزي في أبريل/ نيسان من هذا العام.

وقد وافقت لجنة برئاسة محافظ البنك المركزي محمد زمام –وضمت ممثلين عن القطاع البنكي والغرف التجارية والصناعية ومؤسسات الصرافة المعتمدة– على سعر 470

(1) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/6418

(2) https://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2018/10/6

ريالاً يمنياً مقابل الدولار للحصول على خطابات اعتماد لضمان سداد الواردات، وأشارت مصادر بنكية إلى أن البنك المركزي اليمني في عدن عبر تنازله عن امتيازه الوحيد لتحديد سعر الصرف وبإشراكه الجهات الفاعلة في القطاع الخاص في القرار يأمل أن يكون لمعدل الصرف المحدد فرصة التزام عام أكبر به، كما وافقت اللجنة على اجتماعات تقييم كل أسبوعين لتعديل سعر الصرف بحسب المطلوب.

وفي 31 يوليو/ تموز، وافق مجلس إدارة البنك المركزي اليمني على أول سحب يبلغ 20.4 مليون دولار من الوديعة السعودية البالغة ملياري دولار لتمويل خطابات الاعتماد لاستيراد المواد الغذائية الأساسية، وفي اليوم الأخير من الشهر، وافق البنك المركزي أيضاً على الدفعة الثانية من طلبات البنك لتمويل خطابات الاعتماد من الإيداع السعودي، تجدر الإشارة إلى أن التدخلات في سوق العملات التي تقل عن 100 مليون دولار بشكل عام لا تؤثر على سعر صرف الريال اليمني[1].

أزمة الغاز المنزلي:

في 25 آذار/ مارس 2018، لاحظ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أنه في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، ارتفع سعر أسطوانة غاز الطهي بسعر التجزئة من 5،000 ريال قبل ثلاثة أسابيع إلى ما بين 8،000 و10،000 ريال، حسب المنطقة، في حين أن المنافذ الرسمية تبيع الغاز بـ4000 ريال، فإن روايات قادمة من صنعاء ومناطق أخرى تشير إلى أن المواطنين اضطروا للانتظار في طوابير لمدة تصل إلى ثلاثة أيام لشراء الغاز بالسعر الرسمي، بينما أشار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أن العديد من العائلات والمخابز قد لجأت للحطب.

أزمة الوقود في عدن:

في 9 مايو/ أيار، استحوذ نقص حاد في الوقود والديزل على مدينة عدن، وكانت محطات الوقود الرسمية التي بلغ سقف سعر التجزئة الحكومي المنظم لعملها 6،300 ريال يمني لكل 20 لتراً من البنزين، قد اضطرت للإغلاق بأعداد كبيرة وبشكل

(1) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/the-yemen-review-ar/6540

ملحوظ، مع استمرار بيع الكمية نفسها من الوقود في السوق السوداء الموازية مقابل 8،000 ريال يمني[1].

وفي مارس/ آذار من هذا العام، أمر الرئيس هادي بتحرير واردات الوقود، فيما قالت الحكومة: إنه محاولة لمعالجة النقص المستمر في الوقود.

استمر نقص الوقود ثلاثة أيام الشهر الماضي، وانتهى عندما تدخلت السلطات لتحقيق استقرار الأسعار وإعادة فتح محطات الوقود الرسمية.

تفعيل وظائف البنك المركزي:

في 16 مايو/ أيار، زار محمد زمام عدن للمرة الثانية منذ تعيينه محافظاً للبنك المركزي اليمني لعقد اجتماعات مع إدارة البنك المركزي اليمني والبنوك اليمنية وشركات الصرافة والجهات الفاعلة في القطاع الخاص والوكالات الحكومية لمناقشة السياسات النقدية للبنك، ووفقاً لمصادر القطاع البنكي في عدن، فقد بنيت تلك الاجتماعات على تدخلات البنك المركزي اليمني المعلنة خلال الشهر الماضي، وركزت المناقشات على الشروط المرتبطة بالوديعة السعودية البالغة ملياري دولار، وتم توفيرها للبنك المركزي في أبريل/ نيسان الماضي، ووضع إطار تنفيذ للاستخدام الفعال لهذه الأموال، وبالفعل خصصت هذه الأموال جزئياً لدعم واردات السلع الأساسية الخمس (القمح والأرز والسكر والحليب وزيت الطعام)، ومن المقرر أن يبدأ استعمالها في بداية يونيو/ حزيران، بالإضافة إلى ذلك، أعلن المحافظ أنه اعتباراً من 1 يونيو/ حزيران سيتم دفع رواتب الموظفين الحكوميين من خلال البنوك التجارية، في محاولة لتخفيف أزمة السيولة لدى البنوك واستعادة الثقة بالقطاع البنكي.

كما جرت أيضاً مناقشات حول تعزيز المزيد من التنسيق والتعاون في السياسات المالية والنقدية بين وزارة المالية ومصلحتي الجمارك والضرائب والبنك المركزي، وذلك لضمان تشديد الرقابة على تحصيل المستحقات الحكومية والإنفاق العام واستعادة الحسابات المحتفظ بها خارج البنك المركزي اليمني، وقال مصدر يعمل في القطاع البنكي بعدن: إنه خلال الأشهر الثلاثة الماضية استرد البنك المركزي اليمني نحو 400 مليون دولار من

(1) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/yemen-at-the-un-ar/5990

عائدات نفط المسيلة في حضرموت التي كانت تحول إلى حسابات خارج البنك المركزي اليمني.

الحوثيون يستولون على أموال صالح:

في 10 مايو/ أيار، أصدر مهدي المشاط، رئيس ما يسمى بـ«المجلس السياسي الأعلى» –وهي الهيئة الحاكمة الأعلى في مناطق سيطرة الحوثيين– أمراً للبنك المركزي اليمني في صنعاء بالاستيلاء على الأصول المالية للرئيس الراحل علي عبدالله صالح[1].

استئناف تصدير النفط من محافظة شبوة:

في 1 أغسطس/ آب، أعلنت وزارة النفط اليمنية تصدير 500 ألف برميل نفط من شبوة للمرة الأولى من هذه المحافظة منذ بدء الحرب، وقد غادرت الشحنة التي أشارت تقارير إلى أن قيمتها بلغت 35 مليون دولار، وأضافت الوزارة أن شبوة ستحصل على ٪20 من عائدات الشحنة، وهذا مشابه لاتفاقيات تقاسم العائدات التي رتبتها الحكومة مع كل من مأرب وحضرموت فيما يتعلق بمبيعات النفط.

وأشارت مصادر في قطاع الطاقة أن شركة النفط النمساوية (OMV) استأنفت عملياتها في منتصف أبريل/ نيسان 2018 بطاقة إنتاجية بلغت 8 آلاف برميل يومياً، وقد ارتفعت إلى 13 ألف برميل يومياً بحلول منتصف يوليو/ تموز، وكانت «OMV» قد توقفت عن العمل عام 2015 مع اندلاع الحرب، حيث كانت تنتج قبل ذلك حوالي 20 ألف برميل في اليوم[2].

(1) https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201805111032268875

(2) https://www.yemenakhbar.com/1557674

التطورات الإنسانية

مقدمة:

شهد عام 2018 تطورات واسعة وغير مسبوقة في الجوانب الإنسانية في اليمن تحولت معها تلك الأوضاع إلى أزمة إقليمية وعالمية تحظى باهتمام دولي، وأولوية لدى المنظمات الدولية الحكومة وغير الحكومية، فقد تدهورت على نحو مروع الأوضاع المعيشية لغالبية المواطنين اللذين باتوا على حافة مجاعة شاملة، واستمر انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة.

تفاقم الأزمة الانسانية:

من المرجح أن تبقى الصورة النمطية لعام 2018 لدى غالبية اليمنين بأنه العام الذي شهد فيه اليمن أكبر مأساة إنسانية في تاريخه المعاصر، فقد تدهورت على نحو كارثي الأوضاع الحياتية والمعيشية للغالبية العظمى من اليمنيين، وانزلق قطاع منهم إلى دائرة الجوع والعوز، فيما تقترب قطاعات أخرى من هذا الوضع أو تقف على مشارفه.

ومع أن الأوضاع المعيشية لعدد غير قليل من اليمنيين كانت تواجه تحديات جدية فيما قبل الحرب الأخيرة، إلا أن الحرب التي مضى على اندلاعها ما يقرب من أربع سنوات كانت العامل الرئيس في تدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن، فقد تسببت الحرب في أسوأ أزمة إنسانية بالعالم، إذ مات آلاف المدنيين وأضحى الملايين على حافة المجاعة.

وإلى جانب الحرب، يُعد الحصار الذي تفرضه قوات التحالف العربي على الموانئ والمطارات التي تقع تحت سيطرة الحوثيين من العوامل الرئيسة التي ساهمت في تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن بشكل خطير، فقد أدى استمرار حصار الموانئ والمطارات اليمنية والتضييق على الواردات التجارية إلى تفاقم الأزمة الإنسانية بشكل خطير، وأدى إغلاق مطار صنعاء ومنع جميع رحلات الطيران عبره إلى انعكاسات خطيرة على المرضى المحتاجين لعلاج طبي عاجل في الخارج.

ويندرج انقطاع دفع الرواتب للعدد الأكبر من موظفي الدولة ضمن العوامل الرئيسة

المتسببة في تفاقم الأزمة الإنسانية، فقد كشفت دراسة أعدها مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (غير حكومي)، أن انقطاع مرتبات الموظفين الحكوميين دفع ستة ملايين فرد للعيش في فقر مدقع، وأن هذا الانقطاع تسبب في دخول ما يزيد على ستة ملايين فرد في دائرة الفقر الشديد»

وحسب الدراسة، فإن النسبة الأكبر من الموظفين المدنيين الواقعين تحت سلطة جماعة الحوثي تعيش وضعاً صعباً، حيث يتم تسليم مرتبات الموظفين في المؤسسات الإيرادية فقط، في المقابل، فإن وضع الموظفين في المحافظات التي تحت سيطرة الحكومة الشرعية أفضل حالاً حيث يتسلمون مرتباتهم بشكل منتظم، وفق ذات المصدر[1].

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تدهور الأوضاع الانسانية صعوبة الوصول إلى الأفراد المحتاجين نتيجة القيود التي تضعها أطراف الصراع، فقد أشارت تقارير دولية إلى استمر التحالف في منع المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، من السفر إلى مناطق اليمن الواقعة تحت سيطرة الحوثيين؛ الأمر الذي أعاق جزئياً جهود الحد من الأزمة الانسانية المتفاقمة.

وبشكل أكبر، انتظمت قوات الحوثي في منع ومصادرة المواد الغذائية والإمدادات الطبية، ومنعت وصول السكان المحتاجين إليها، كما استمرت في فرض قيود مشددة على العاملين في مجال الإغاثة وتدخلت في إيصال المعونة، الأمر الذي اضطر بعض جماعات تقديم المعونة إلى التوقف عن العمل في بعض المناطق بسبب هذه القيود، وساهم الأثر التراكمي لعرقلة قوات الحوثي والتدخل في المساعدات الإنسانية في تدهور وضع السكان المدنيين بشكل كبير.

تراجع حاد في مستوى الخدمات العامة:

شهد عام 2018 تدهوراً مستمراً في الخدمات العامة، وانعداماً كلياً لبعضها، فقد أشارت تقارير أعدتها منظمات دولية إلى أن هناك قرابة 16 مليون يمني لا يحصلون على خدمات صحية وخدمات الصرف الصحي، وقالت: إن ٪70 من المستشفيات والمرافق الصحية التي تستقبل المرضى تنقصها الأدوية الضرورية لتقديم تلك الخدمات، ولفتت

(1) https://www.aa.com.tr/ar

كذلك إلى أن الرواتب لقرابة نصف مليون يمني، بمن فيهم المدرسون، لم تدفع، وأكدت أن الاقتصاد ينهار وفي كل مرة يخسر الريال نسبة مئوية صغيرة، تعجز عشرات الآلاف من الأسر عن شراء السلع الأساسية التي تحتاجها[1].

انهيار في قطاع التعليم:

أشار المدير الإقليمي لمنظمة «يونيسف» لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا جيرت كابياليير إلى أن المنظمات الدولية تتحدث عن الأزمة الصحية في اليمن، عن المجاعة المحدثة باليمن، لكن قلما تتحدث عن أزمة التعليم»

وأوجز كابياليير الانخفاض في معدلات الدوام المدرسي للأطفال خلال النزاع: اليوم في اليمن، بالمقارنة مع ثلاث سنوات مضت، لم يعد بمقدور نصف مليون طفل جدد الذهاب إلى المدرسة، وبات ما يقرب من مليونين من الفتية والفتيات في اليمن لا يذهبون إلى المدرسة أو لم تتح لهم الفرصة، وأكد كابياليير أنه وفقاً للبيانات التي تم التحقق منها من قبل «يونيسف» ما يقدر بنحو 2500 مدرسة في اليمن لم تعد تخدم لأغراض تعليمية، مع عدد غير محصور للمدارس التي إما دمرتها الحرب أو تستخدم الآن لأغراض عسكرية أو لإيواء النازحين.

وتطرق مدير «يونيسف» إلى الكارثة الأكبر؛ وهي أن غالبية المعلمين اليمنيين لم يتقاضوا رواتب لأكثر من عام، ونقص الاستثمار يسهم في نظام تعليمي متخلف للغاية، يتعلم الأطفال اليمنيون من الكتب المدرسية التي مضى عليها عشرات السنين، في حين أن آخرين في أي مكان آخر في العالم لديهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت، ولديهم أجهزة «iPad» للتعلم منها.

وذكر كابياليير أن قطاع التعليم في اليمن على وشك الانهيار، وينهار بالفعل، لقد رأيت ذلك في كل مدرسة زرتها، وسمعت ذلك من كل مدرس تحدثت إليه، كما حذر من التأثير المجتمعي للنظام التعليمي اليمني المتعثر، الذي ازداد تعقيداً بسبب زيادة مستويات البطالة والفقر، حيث تم دفع العديد من الأطفال إلى العمل أو التجنيد لدى الأطراف المتصارعة[2].

(1) https://www.al-arabi.com/Movement/15410

(2) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/yemen-at-the-un-ar/5597

انتشار الأمراض والأوبئة:

خلفت الحرب في اليمن أوضاعاً إنسانية وصحية صعبة، أدّت إلى تفشي الأوبئة وإغلاق عدد كبير من المرافق الصحية في البلاد التي تعد من أفقر دول العالم، ومنها مرض الكوليرا، وهذا المرض يسبب إسهالاً حاداً يمكن أن يودي بحياة المريض خلال ساعات إذا لم يتلق العلاج، والأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، وتقل أعمارهم عن 5 سنوات، معرضون بشكل خاص لخطر الإصابة بهذا المرض.

وقد نشط تفشي وباء الكوليرا القاتل أواخر شهر نيسان /أبريل 2017، بدأ من شهر تشرين الأول /أكتوبر 2016، وقد أدى هذا المرض إلى 2300 حالة وفاة، و1.1 مليون حالة مشتبه بها خلال عام 2017، الذي كان العام الأكثر انتشاراً لهذا المرض.

ومع أن عام 2018 شهد انتشاراً أقل لمرض الكوليرا مقارنة بالعام الذي سبقه، غير أنه مخاطر وتداعيات هذا الوباء ظلت ماثلة، فقد حذرت الأمم المتحدة في أواخر اغسطس/ آب من إمكانية انتشار «موجة ثالثة» لهذا الوباء في اليمن، وقال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة إستيفان دوجريك: إن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) أبلغنا بأن عدد حالات الكوليرا المشتبه فيها يزداد، مما يثير مخاوف من «موجة ثالثة» من الوباء[1].

ومع نهاية عام 2018، قالت الأمم المتحدة: إنه تم رصد 400 حالة وفاة بوباء الكوليرا في اليمن، خلال نفس العام، جاء ذلك في تقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نشرته الصفحة الرسمية لمكتبها باليمن على موقع «تويتر»، وأوضح التقرير أن معدل حالات الكوليرا المشتبه فيها انخفض خلال عام 2018 بنحو ثلاثة أرباع، مقارنة بالسنة الماضية، وأضاف: مع ذلك كان هناك ما يقرب من 400 حالة وفاة بالكوليرا و295 ألف حالة يشتبه إصابتها بالوباء خلال العام 2018، حتى 21 ديسمبر/ كانون الأول الجاري، ولفت التقرير إلى أن الأطفال دون سن الخامسة يمثلون ثلث الوفيات بهذا الوباء[2].

(1) http://www.akhbarlibya.net/arabic-news/1271612.html
(2) http://msdernet.xyz/muta.php?no=1860877&d_no=171

تزايد الاهتمام الدولي:

ارتفع الحضور والاهتمام الدولي بالأزمة الإنسانية بشكل تدريجي ومستمر خلال عام 2018، وإن بشكل أقل من مستوى التدهور الذي شهدته الأوضاع الإنسانية، فقد استمر المسؤولون العاملون في المنظمات الدولية في التحذير من تفاقم الكارثة الإنسانية التي يشهدها اليمن، والمطالبة بوقف الحرب، أو التزام أطرافها بالقوانين الإنسانية في الصراع، وتوفير الدعم المالي الذي يمكن تلك المنظمات من القيام بواجبها تجاه مثل هذا الوضع.

في 24 مايو/ أيار، أصدر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مارك لوكوك بياناً حول الوضع في اليمن، معرباً فيه عن قلقه العميق إزاء التصعيد الأخير في الأعمال القتالية، وزيادة القيود المفروضة على الأنشطة الإنسانية، وانخفاض الواردات التجارية، وأشار لوكوك إلى أن حوالي 8.4 مليون شخص يعانون من انعدام أمن غذائي شديد، ومن خطر المجاعة إذا لم تتحسن الظروف، فإن 10 ملايين شخص آخر سيقعون في هذه الفئة بحلول نهاية العام[1].

ووصفت ليز غراندي، منسقة الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في اليمن، الوضع في اليمن بأنه الأسوأ في العالم من ناحية الكارثة الإنسانية، فـ٪75 من السكان باليمن يحتاجون إلى مساعدة إنسانية أو حماية ما، وما من بلد آخر في العالم فيه نسبة أعلى من السكان بحاجة إلى مساعدة للنجاة.

وعن وضع الأطفال في اليمن، قالت: إن ٪80 من الأطفال؛ أي 11 مليون طفل، بحاجة إلى مساعدات، يموت على الأقل طفل كل عشر دقائق في اليمن لأسباب نقدّر أنها مرتبطة بالحرب، كما نقدر أن هناك على الأقل 8 آلاف طفل ماتوا بسبب الأزمة، و٪50 من الأطفال يعانون من عدم القدرة على النمو أو التقزم، كما أن هناك قرابة 8 ملايين يمني يعانون من النقص الشديد في الأمن الغذائي، أي أنهم لا يعرفون من أين ستأتي وجبتهم القادمة[2].

وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي جدد مارك لوكوك، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، تحذيره من خطر حدوث مجاعة كبرى وشيكة في اليمن، لم يشهد مثيلها من

(1) https://news.un.org/ar/story/2018/05/1009331

(2) https://www.alaraby.co.uk/society/2d17d19b-7c8a-4f5a-b4e0-987e49f295ea

قبل أي مهني يعمل في المجال الإنساني، ودعا الأطراف المعنية إلى فعل كل ما يمكن لتجنب حدوث كارثة في اليمن.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو جوتيريس قد وصف الوضع في اليمن بأنه أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وأن اليمن بات يقف على شفا الهاوية[1].

وفي مطلع ديسمبر/ كانون الأول أعلنت الأمم المتحدة أن الأزمة الإنسانية في اليمن الأسوأ في العالم، ستتفاقم في عام 2019، محذرة من أن عدد الأشخاص الذين يحتاجون مساعدات غذائية سيرتفع بنحو أربعة ملايين شخص، ويأتي ذلك فيما نشر مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية التابع للأمم المتحدة تقديراته لاحتياجات العام المقبل، وقال الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية مارك لوكوك للصحفيين في جنيف: إن البلد الذي سيعاني من المشكلة الأكبر في عام 2019 سيكون اليمن.

وقال: إنه في عام 2017 كانت الأمم المتحدة تقدم مساعدات غذائية لثلاثة ملايين شخص شهرياً، وأضاف أن هذا العدد ارتفع إلى ثمانية ملايين شهرياً هذا العام، ومن المتوقع أن يصل إلى 12 مليوناً في عام 2019[2].

ولهذا فقد طالب الأمم المتحدة برفع المبالغ المالية اللازمة للتعامل مع هذه الأزمة، ففي 11 ديسمبر/ كانون الأول، قالت الأمم المتحدة على لسان نائب الأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية والإغاثة العاجلة مارك لوكوك: إنها تحتاج إلى خمسة مليارات دولار لتدبير المساعدات الإنسانية لقرابة 20 مليون يمني العام المقبل، وهو ما يزيد على 70٪ من سكان اليمن الذين نتيجة الحرب التي تمزق البلاد.

ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر تدعمه السويد وسويسرا والأمم المتحدة في جنيف في 26 فبراير/ شباط المقبل لجمع التبرعات لإغاثة المتضررين من الحرب في اليمن[3].

استجابة المنظمات الدولية:

أعلنت العديد من المنظمات الدولية عن التعامل مع تطورات الأزمة الإنسانية يطلب

(1) http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46089605
(2) https://www.france24.com/ar/20181204
(3) http://msader-ye.net/index.php/www.msader-ye.net/www.msader.info/muta.php?no=1721708&d_no=429

الكثير من الموارد المالية، وفي هذا الاطار ودعماً لخطة الاستجابة الإنسانية لليمن (YHRP) لعام 2018، اشتركت الأمم المتحدة والسويد وسويسرا في استضافة مؤتمر لجمع التبرعات في قصر الأمم في جنيف في 3 نيسان/ أبريل، وقد تم التعهد بدفع مبلغ إجمالي قدره 2.01 مليار دولار من قبل 40 دولة ومنظمة، وهو ما يُمثل ٪68 من احتياجات تمويل «YHRP» البالغة 2.96 مليار دولار.

وشمل ذلك 930 مليون دولار تم توفيرها بالفعل في 27 مارس من قبل السعودية والإمارات، وفي أبريل/ نيسان 2017 تم التعهد بمبلغ 1.1 مليار دولار لصالح خطة الاستجابة (YHRP) السابقة، وبحلول منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2017، لم يقدم المجتمع الدولي سوى ٪70.5 من الطلب البالغ 2.3 مليار دولار[1].

ومع احتدام المعارك حول مدينة الحديدة، أعلن برنامج الأغذية العالمي عن خطط لمضاعفة المساعدات الغذائية إلى اليمن لتصل إلى 14 مليون شخص شهرياً؛ أي ما يقرب من نصف السكان، وقال البرنامج، التابع للأمم المتحدة: إن الوضع في اليمن، الذي يشهد أسوأ أزمة إنسانية في العالم، يتفاقم يوماً بعد آخر، مؤكداً الحاجة إلى مزيد من الأموال لتوفير الغذاء.

ويقدم برنامج الأغذية العالمي مساعدات غذائية لنحو سبعة إلى ثمانية ملايين شخص يومياً في اليمن، «لكن الوضع أصبح أكثر إلحاحاً إلى الدرجة التي دفعت البرنامج إلى الاستعداد لزيادة المساعدات»، حسبما قال المتحدث باسم البرنامج هيرفيه فيرهوسل للصحفيين في جنيف[2].

وبالرغم من الدعم المالي الذي تحصل عليه المنظمات الدولية، فإن الكثير من النقد يوجهها إليها بسبب ما يُعتقد أنه فساد يمارس فيها في ظل غياب جهات مستقلة تقيّم أداءها، والتضخم الكبير في النفقات الإدارية والتشغيلية الذي يلتهم جزءاً كبيراً من المبالغ المخصصة للدعم، إلى جانب توجيه بعض ذلك الدعم إلى مجالات وأنشطة ثانوية وغير أساسية.

فالنشاط الإغاثي في اليمن يعاني بشكل عام من إخفاقات جعلته محل انتقادات علنية، خاصة في ظل تدهور الوضع الإنساني في البلاد نتيجة الحصار والحرب الطاحنة.

(1) http://sanaacenter.org/ar/publications-all/yemen-at-the-un-ar/5597

(2) http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46089605

ويرى بعض المتابعين أن ذلك يعود إلى غياب الشفافية وعدم وجود آلية مستقلة لتقييم أداء المنظمات الإغاثية، فضلاً عن استقدام منظمات دولية لتحل بديلاً عن الكثير من المنظمات المحلية، وأن هناك معايير فرز وتصنيف منظمة بعيداً عن المهنية والكفاءة لاستبعاد المنظمات الوطنية وعدم تمويلها، بينما القليل من المنظمات المحلية التي تحصل على منح إغاثية تكون في أغلبها خاضعة لمعايير وشروط تحكمها العلاقات الشخصية والمصالح وليس المهنية والكفاءة.

وهو ما يستلزم أن يكون العمل الإغاثي خاضعاً لرقابة وتقييم من جهات أخرى غير المنفذين أنفسهم، ولا يتم اختيارهم من قبل الجهات المنفذة نفسها، خاصة وأن هناك شكاوى من تقارير وهمية أو مبالغ فيها بخصوص توزيع الإغاثة وأعداد المستفيدين منها ونوعية المواد الإغاثية، وواقعية الأنشطة المدعومة وحجم الأموال المصروفة، فضلاً عن الفساد الذي تمارسه المنظمات المحلية الذي تفاقم بعد خروج فروع المنظمات الدولية والعاملين الأجانب فيها من اليمن، وليس أقل منه تدخل السلطات وخاصة الحوثيين في عملية توزيع الدعم المالي والمادي وتوجيهه بما يخدم أهدافهم السياسية.

السعودية والإمارات تتعهدان بتقديم ٥٠٠ مليون دولار:

أعلنت السعودية عن مساعدة جديدة بقيمة 500 مليون دولار للمساهمة في الاستجابة للأزمة الغذائية التي يشهدها اليمن، وقال المشرف العام على مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية عبدالله الربيعة في مؤتمر صحفي بالرياض: إن هذه المساعدة تستهدف بين 10 إلى 12 مليوناً من سكان البلد الفقير، وإن هذه المساهمات المالية سيتم إرسالها إلى الأمم المتحدة ومنظمات إنسانية أخرى.

وتأتي هذه المساعدات بعدما أعلن البلدان إلى جانب الكويت عن مساهمتهم معاً بمبلغ 1.25 مليار دولار في خطة الأمم المتحدة للاستجابة للأزمة اليمنية الخاص بالعام 2018[1].

(1) https://www.france24.com/ar/20181120

خمسة مليارات ومؤتمر للدعم:

وفي 11 ديسمبر/ كانون الأول، قالت الأمم المتحدة: إنها تحتاج إلى خمسة مليارات دولار لتدبير المساعدات الإنسانية لقرابة 20 مليون يمني العام المقبل، وهو ما يزيد على 70٪ من سكان اليمن الذين يعانون ويلات الحرب التي تمزق البلاد، وتحتاج المنظمة الدولية إلى مزيد من المليارات كل عام لهذا الغرض، وفقاً لنائب الأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية والإغاثة العاجلة مارك لوكوك.

ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر تدعمه السويد وسويسرا والأمم المتحدة في جنيف في 26 فبراير/ شباط المقبل لجمع التبرعات لإغاثة المتضررين من الحرب في اليمن[1].

توظيف سياسي للأزمة الإنسانية في اليمن:

الأزمة الإنسانية أزمة حقيقية وتكاد أن ترقى أن تكون مأساة القرن، ومع هذا فإن التعاطي معها من قبل بعض الأطراف لم يكن موضوعياً، فقد جرى إهمالها والتغاضي عنها في بداية الأمر مراعاة لمصالح بعض أطراف الصراع.

وبخلاف ذلك، تم تضخيمها أو على الأقل توصيفها وإظهار حجمها وأبعادها ولكن بدوافع سياسية للنيل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وخاصة في ظل أزمة الخليج، والصراع بين قطر والدولتين السابقتين، وقد تزايد حجم التوظيف السياسي للأزمة الإنسانية في اليمن بعد قضية مقتل جمال خاشقجي، وهو ما حدا بوزير حقوق الإنسان محمد عسكر إلى القول: إن الملف الإنساني في اليمن يُستغل من قبل البعض لأغراض سياسية لمواجهة الشرعية والتحالف العربي وتحقيق بعض المكاسب لمليشيا الحوثي الإنقلابية[2].

الاتجاهات المحتملة لتطورات الأحداث خلال العام القادم

يوفر الرصد السابق لأبرز التطورات الاستراتيجية في اليمن خلال العام الماضي (2018) أرضية مناسبة لإمكانية بناء مسارات محتملة للأحداث في المشهد اليمني خلال

(1) http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46516227

(2) وزير حقوق الانسان في الحكومة اليمنية، محمد عسكر: الملف الإنساني في اليمن يستغل من قبل البعض لأغراض سياسية http://yemen-window.com/news/79254/

المدى الزمني المنظور وحتى المتوسط، وهي تطورت ستظل على نحو كبير مرتبطة بمسار وتحولات الحرب القائمة، إذ إن مستقبل الحرب ومآلاتها ستحدد اتجاهات تطور الأوضاع العامة في البلاد، بما فيها الأوضاع السياسية والاقتصادية.

أربعة محددات حاكمة لمسار الأحداث خلال العام القادم:

وقبل بناء الاتجاهات المحتملة والمتعلقة بمستقبل الحرب وبالتالي مستقبل التطورات العامة في البلاد، علينا وضع اليد أولاً على المحددات الضابطة لمسار وتحولات الصراع، على اعتبار أن تلك المحددات ستساعدنا إلى حد كبير في رسم الاتجاهات العامة لتطور الأحداث، وتحديد مضمونها، وفي تصورنا أن أبرز تلك المحددات يتمثل في:

1 - الوضع في مدينة الحديدة:

إلى قبل ديسمبر/ كانون الأول 2018، كان المسار العسكري هو المسار الرئيس وربما الوحيد الذي له حضور على الأرض وتتبناه أطراف الصراع وخصوصاً دول التحالف العربي والسلطة الشرعية، غير مقتل الصحفي السعودي خاشقجي، وبشكل أقل تفاقم الأزمة الإنسانية في اليمن أفرز ضغوطاً دولية وإنسانية هائلة على السعودية والسلطة الشرعية، وأجبرها على الدخول في مفاوضات مع الحوثيين في مدينة أستوكهولم بالسويد.

وأثناء المفاوضات ونتيجة لذات الضغوط اضطرت السلطة الشرعية ودول التحالف للقبول بإيقاف الحرب في الحديدة، وبناء تسوية مبهمة تم فرضها في اللحظات الأخيرة، وتقوم على الانسحاب المتبادل من المدينة ووضعها تحت إشراف الأمم المتحدة.

بحضور فريق الأمم المتحدة لتطبيق ما تم الاتفاق عليه أو فرضه في مفاوضات السويد حول الحديدة، يتحول هذا المتغير الجديد إلى ضابط للاتجاهات العامة التي يمكن أن تتطور في ضوئها الأحداث باليمن خلال العام القادم والمدى الزمني المنظور.

2 - الوضع في السعودية:

كانت الكثير من المؤشرات تكشف إلى حد ما موقف الرياض من الحرب في اليمن، وهو

موقف يميل إلى تبنى ودعم خيار الحرب حتى تحقق الحد الأدنى من أهدافها على الأقل، يتجنب مسار التسوية السياسية في ظل الحيثيات القائمة.

وبفعل التداعيات والمخاطر التي تعرضت لها المملكة بعد مقتل خاشقجي، بات واضحاً أن موقف القيادة السعودية من الحرب على اليمن يلفه الكثير من الغموض وعدم اليقين، وأنه بات ينفتح على مسارات وخيارات متعددة بناء على التطورات المحتملة لأزمة خاشقجي على عملية انتقال الحكم ومستقبل السعودية وعلاقاتها ووضعها في المنظمات والمجتمع الدولي بشكل عام.

ومن الضروري الإحاطة بالمسارات المحتملة للموقف السعودي من الحرب على الحوثيين في اليمن، لما لهذا الأمر من تأثير أساسي على تطورات الصراع، وبالتالي مستقبل التطورات الاستراتيجية العامة في اليمن.

3 - الموقف السياسي والعسكري للحوثيين:

يُمثل الموقف السياسي للحوثيين تجاه التسوية الجزئية الخاصة بمدينة الحديدة وبشكل أقل تبادل الأسرى والوضع في تعز وإدارة البنك المركزي في عدن لمالية الدولة في اليمن محدداً لمستقبل الحرب في اليمن، فاتسام هذا الموقف بالمرونة والتعاطي الإيجابي مع تلك القضايا سيعزز من فرص مسار التسوية.

وبخلاف ذلك، فإن التعاطي المتشدد سيقلص تدريجياً من الفرص أمام هذا الخيار، ويعزز على نحو مخالف من مسارات الحرب أو الحالة القائمة بين الحرب والسلام.

4 - اتجاهات العلاقة بين الإمارات والسلطة الشرعية:

فعلى نحو ما تضمنه سياسات أبو ظبي تجاه المحافظات الجنوبية والسلطة الشرعية، كان العامل الأهم في تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في اليمن بشكل عام وفي المناطق المحررة على نحو خاص، وكيف أن التحول في اتجاهات سياسات الإمارات تجاه السلطة الشرعية في الشهرين الأخيرين من عام 2018 انعكس إيجاباً على وضع وأداء السلطة الشرعية وعلى الأوضاع في المحافظات الجنوبية والأوضاع الاقتصادية وحتى العسكرية.

وعلى هذا، فإن سياسات أبو ظبي تمثل محدداً مهماً لتطورات الأوضاع في اليمن على الصعد السياسية والاقتصادية والعسكرية، وعلى نجاح أو فشل السلطة الشرعية، والحرب التي تقودها دول التحالف ضد الحوثيين، وعلى الوضع العسكري والسياسي لهولاء الأخيرين.

الاتجاهات المحتملة:

وفي ضوء المحددات السابقة يمكن رسم الاتجاهات العامة التي يُمكن أن تؤول إليها الأوضاع في اليمن في ضوء التحولات الاستراتيجية التي شهدها عام 2018، ومع أن الوضع ينفتح على عدد كبير من الاتجاهات، إلا أننا سنكتفي بثلاثة منها، يقوم الأول منها على استمرار الاتجاهات العامة التي كانت سائدة في عام 2018، ويقوم الثاني منها على حدوث انحسار في تلك الاتجاهات ولكن لصالح الحوثيين، فيما يرجح الاتجاه الثالث حدوث انكسار في الاتجاهات العامة ولكن لصالح السلطة الشرعية ودول التحالف العربي المساندة لها:

الاتجاه الأول: استمرار الوضع القائم (الحرب مع المفاوضات):

يقوم هذا الاتجاه وهو اتجاه مرجعي على استمرار الأوضاع كما كانت عليه في عام 2018 دون حدوث اختراقات عسكرية أو تطورات سياسية واقتصادية يمكن أن تغير من معالم المشهد القائم، حيث تظل المعارك العسكرية تراوح مكانها في ظل الضغوط التي تتعرض لها السعودية والإمارات والسلطة الشرعية تحُول دون تبني قرار الحسم العسكري أو تحقيق اختراقات عسكرية ذات قيمة.

وتبقى الاتجاهات العدائية من قبل الإمارات ضد السلطة الشرعية مع تخفيف من وقت لآخر؛ الأمر الذي يُبقي الأوضاع في المناطق المحررة كما كانت عليه في العام الماضي، مع إمكانية للتحسن الطفيف هنا وهناك.

الاتجاه الثاني: حدوث تطورات إيجابية:

ينطلق هذا الاتجاه من تجاوز السعودية للتحديات والمخاطر الناتجة عن قضية خاشقجي، وحدوث تحول جزئي في مواقف الأطراف الدولية نتيجة تصلب الحوثيين وعدم مصداقيتهم في تطبيق التفاهمات التي تم التوصل إليها حول مدينة الحديدة، والتزام الإمارات بموقف مهادن وغير معاد للسلطة الشرعية في المناطق المحررة، واستمرار تحسن الأزوضاع الاقتصادية وأداء السلطة الشرعية.

وكل ذلك سينعكس بالمجمل على وضع السلطة الشرعية، ويوسع من فرص إمكانية تحقيق تقدم عسكري حاسم سواء مدينة الحديدة أو في المناطق المحيطة بالعاصمة صنعاء أو في المسارين معاً، ووضع مثل هذا سيؤدي إلى إضعاف الحوثيين عسكرياً وسياسياً، وسيضمن حدوث تحول إستراتيجي في مسار الصراع في اليمن، بما يؤدي في مراحل تالية إلى بناء تسوية سياسية وفق المرجعيات الثلاث وقرار مجلس الأمن (2216) عام 2015، أو يُسهل من إمكانية حدوث حسم عسكري ينهي الصراع في اليمن.

الاتجاه الثالث: حدوث تطورات سالبة:

ينطلق هذا الاتجاه من افتراضات معاكسة للافتراضات التي انطلق منها الاتجاه المتفائل، وفي مقدمتها استمرار الضغوط والمخاطر الناتجة عن مقتل خاشقجي تحاصر القيادة السعودية، بما يضطرها إلى تغيير الأولويات والتفرغ للتعامل مع تلك المخاطر، وتقديم ملف اليمن ضمن التنازلات لتجاوز الأزمة والضغط على السلطة الشرعية للقبول بتسوية ما مع الحوثيين، كما أن انشغال القيادة السعودية قد يؤدي إلى تحول التناقضات بين الأطراف اليمنية المتواجدة في المناطق المحررة (وخصوصاً المجلس الانتقالي الجنوبي والسلطة الشرعية) إلى صراع مكشوف يفرض مسارات سلبية فيما يخص الوحدة والوضع في المحافظات الجنوبية، xxخاصة إذا اعتبرت أبوظبي انشغال الرياض فرصة لتعزيز نفوذها على حساب نفوذ الرياض.

مثل تلك التطورات ستدفع إلى حدوث تسوية سياسية تضمن قدراً كبيراً من المكاسب السياسية والعسكرية للحوثيين وقد تعيد خارطة العلاقات والتحالفات بين القوى الرئيسة في البلاد، وقد تبقي –لا قدر الله– البلاد في حالة من الفوضى، وتمهد لفرض أطراف محددة سيطرتها على مناطق مختلفة في البلاد.

الأردن: المتغيرات الفاعلة والمؤثرة وانعكاساتها

(المحلية والإقليمية والدولية)

مجموعة التفكير الاستراتيجي- إسطنبول

أ. فايز الجولاني

الإضراب الأول (ضد حكومة الملقي):

في 22 مايو/ أيار 2018، أقر مجلس الوزراء الأردني مشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل رقم (34 لسنة 2014)؛ بهدف توسيع القاعدة الضريبية ومعالجة التهرب الضريبي وتحسين الإدارة الضريبية.

وفي الأربعاء 30 أيار/ مايو عمّ الإضراب عن العمل جميع المحافظات الأردنية؛ احتجاجاً على مشروع قانون ضريبة الدخل المعدّل بعد أن رفعته الحكومة إلى مجلس الأمة لبحثه وإقراره في دورة استثنائية، وقد استجابت غالبية المؤسسات والقطاعات الصناعية والتجارية لدعوة النقابات المهنية للإضراب، وتوقفت قطاعات واسعة عن العمل، من بينها نقابات المهندسين والمحامين والممرضين والصحفيين، إضافة إلى المحال التجارية والخدمية، وموظفي الشركات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، واحتشد آلاف المحتجين أمام مجمع النقابات المهنية بالعاصمة عمّان، رافعين شعارات تطالب بإسقاط الحكومة؛ لفشلها في إدارة الملف الاقتصادي وتحميل المواطنين أعباء إضافية عبر سلسلة من الإجراءات تُوّجَت بمشروع القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل،

وفي 4 يونيو استقال رئيس الوزراء هاني الملقي، وعُيِّنَ عمر الرزاز خلفاً له[1].

وفي 7 يونيو، التقى الرزاز مع قادة النقابات العمالية ووافق على سحب مشروع القانون، فتوقفت الاحتجاجات التي دامت 9 أيام.

وتفيد الأرقام الرسمية أن معدّل الفقر في المملكة ارتفع مطلع العام 2018 إلى 20٪، ونسبة البطالة إلى 18.5٪، في حين يبلغ معدّل الأجور الشهرية نحو 600 دولار، والحدّ الأدنى للأجور 3000 دولار.

وفي 11 يونيو، تعهدت كل من السعودية والإمارات والكويت، خلال قمة عقدت في مكة المكرمة، بتقديم حزمة من المساعدات الاقتصادية للأردن تصل قيمتها إلى 2.5 مليار

(1) الجزيرة. نت، 9 نيسان/ أبريل، 2018.

دولار، وحسب بيان صادر عن القمة التي دعت إليها السعودية، فإن المساعدات عبارة عن وديعة في البنك المركزي الأردني، وضمانات للبنك الدولي لمصلحة الأردن، ودعم سنوي لميزانية الحكومة الأردنية لمدة خمس سنوات، إضافة إلى تمويل صناديق التنمية لمشاريع إنمائية.

صفقة القرن:

في 5 أغسطس 2018، نفى الملك عبدالله الثاني تعرض الأردن لضغوط بغية تقديم تنازلات في الملف الفلسطيني، معبراً في الوقت ذاته عن سماعه للعديد من الإشاعات غير معلومة المصدر، وأكد خلال ترؤسه جلسة للحكومة، وهو الاجتماع الأول مع الملك منذ تشكيلها، على موقف الأردن تجاه القضية الفلسطينية المتمثل بـ«حل الدولتين وضمان إقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشرقية»، على حد قوله[1].

سيول تجرف طلاب رحلة مدرسية

في 25 أكتوبر، لقي 22 طالباً حتفهم وأصيب 35 شخصاً آخر بعدما جرفت السيول حافلة مدرسية في منطقة «ماعين» وسط غرب الأردن باتجاه مجرى أحد أودية البحر الميت، إثر هطول أمطار غزيرة أدت إلى سيول عارمة، أثناء استكشافهم للمياه الكبريتية الحارة فيه، على الرغم من تحذير دائرة الأرصاد الجوية من احتمال تشكل السيول قبلها بثلاثة أيام.

بدوره، حمّل نقيب أصحاب المدارس الخاصة، منذر الصوراني، مسؤولية الحادث للمدرسة، بسبب تسييرها الرحلة، بالإضافة إلى وزارة التربية والتعليم، وأشار إلى أن المدرسة خالفت التعليمات من خلال تغيير مسار الرحلة من الأزرق إلى البحر الميت، ولم تختر مكاناً آمناً تتوافر فيه شروط السلامة العامة للتلاميذ، وقال: إن على وزارة التربية أن تتحمل المسؤولية أيضاً لعدم مبادرتها بإلغاء الرحلات المدرسية عقب صدور التحذيرات الجوية[2]، وفي مطلع تشرين الثاني، بعد أسبوع من الحادث، استقال كل من وزيري التربية والتعليم والصحة.

(1) عربي21، 5 أب/أغسطس، 2018.
(2) العربي الجديد، 27 تشرين أول/أكتوبر، 2018، سكاي نيوز العربية، 1 تشرين ثاني/ نوفمبر 2018.

الإضراب الثاني (إبان حكومة الرزاز):

في 18 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، أقر مجلس النواب القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل لسنة 2018؛ بذريعة تخفيض المديونية وتجنباً لدفع فوائد أكبر على ديون المملكة، علماً بأن الأردنيين يدفعون ضرائب بنسبة ٪26 من الناتج المحلي الإجمالي، تتوزع بواقع ٪74 كضريبة مبيعات وبدلات ورسوم على جميع الفئات بشكل لا يفرق بين المقتدر وغير المقتدر، فيما تراعي ضريبة الدخل، على حد تعبير رئيس الوزراء عمر الرزاز، مبدأ العدالة «حسب الفئات»، مبيناً أن ضريبة الدخل تمس ٪12 كحد أقصى من أصحاب الدخول الأعلى، وبما لا يشمل الفئات المتوسطة والمتدنية الدخل ويراعي المبدأ التصاعد، وقد أوضح نائب رئيس الحكومة رجائي المعشر أن ما سيتم تحصيله بموجب القانون الجديد من الأفراد يبلغ نحو ٪9 من ضريبة الدخل، فيما يتم تحصيل ٪76 منها من المؤسسات والشركات.

وفي 26 تشرين الثاني، أقر مجلس الأعيان، دون تعديل، القانون المعدل لقانون ضريبة الدخل، بعد أن رفعه إليه مجلس النواب، بانتظار مرسوم ملكي لإقراره رسمياً وتفعيله مطلع العام 2019.

وفي 28 تشرين الثاني، وزع ناشطون من المعارضة دعوات على مواقع التواصل للاحتجاج على القانون قرب محيط الدوار الرابع بعمّان، في ظل غياب للأحزاب والنقابات عن المشهد، وقد استَبَقت الأجهزة الأمنية أي حراكات احتجاجية باعتقالات لحزبيين وحراكيين تجاوزت العشرات، مع استدعاءات للتحقيق الأمني بالجملة[1].

وفي 6 ديسمبر/ كانون أول 2018، تزامن عرض قانون الموازنة العامة للأردن والوحدات الحكومية للسنة المالية 2019 مع عودة الحراك الاحتجاجي للشارع الأردني الرافض للسياسات الحكومية الاقتصادية وخططها القائمة على فرض مزيد من الضرائب على المواطنين، وقد قدّرت الحكومة الأردنية في موازنة 2019 زيادة الإيرادات العامة من خلال الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بنحو 850 مليون دولار عن العام الحالي، في ظل حالة معيشية صعبة تعاني منها أسر أردنية، ووصف معز أبو رمان، نائب رئيس اللجنة المالية في مجلس النواب، الموازنة بـ«المأزومة والتقشفية والبعيدة عن خطط الانفتاح الاقتصادي»، ويشار إلى أن الإيرادات الضريبية في موازنة العام الحالي بلغت 7.4 مليار دولار، توزعت

(1) الجزيرة. نت، 28 تشرين ثاني/نوفمبر، 2018.

بين ضريبة الدخل بمبلغ مليار و670 مليون دولار، وضريبة المبيعات بمبلغ 5 مليارات و88 مليوناً، والجمارك بمبلغ 514 مليوناً، وضريبة بيع العقار 155 مليوناً، كما بلغت الإيرادات غير الضريبية 3 مليارات و850 مليون دولار، وتشمل الرسوم والبدلات والفوائض المالية من الوحدات الحكومية، وحصص الحكومة من أرباح مساهمتها في الشركات[1].

وفي 12 ديسمبر/ كانون أول، استلهم ناشطون أردنيون فكرة حملة «الشماغات الحمراء، عام التغيير 2019»، من حركة «السترات الصفراء» في فرنسا، للتحشيد لاحتجاجات جديدة، رفضاً لقانون الضريبة المثير للجدل وللنهج الاقتصادي والسياسي، وإسقاط حكومة د. عمر الرزاز وحل مجلسي النواب والأعيان، ودعا منظمو الحملة عبر الحساب الرسمي لها على موقع «فيسبوك» المعتصمين إلى ارتداء الشماغات الحمراء، لدلالتها الوطنية والتاريخية، ولاقت هذه الحملة إلى جانب حملتين أخريين تحملان المطالب ذاتها، استجابة واسعة لدى الأردنيين حيث بلغ مجموع عدد المهتمين بالمشاركة في الاعتصامات نحو 18 ألف مواطن[2].

وفي 13 ديسمبر/ كانون أول، تظاهر المئات في عمّان، رفضاً لتعديلات قانون ضريبة الدخل وللمطالبة بتغيير النهج الاقتصادي والسياسي في المملكة والإفراج عن ناشطين معتقلين، وتنديداً بمشروع قانون الجرائم الإلكترونية، واحتشد المتظاهرون قرب مبنى رئاسة الوزراء وسط انتشار أمني كثيف، وحمل مشاركون الأعلام الأردنية ولافتات كتب على بعضها «يسقط قانون الضريبة»، و«تكميم الأفواه إرهاب»، وردد المتظاهرون هتافات بينها «اسمع اسمع يا رزاز، ما عندي ولا نقطة كاز»، وسجلت حالات استدعاء واعتقالات للناشطين السياسيين من قبل الأجهزة الأمنية[3].

وفي محاولة لتهدئة التوترات، وجه الملك عبدالله الثاني الحكومة لصياغة قانون للعفو العام عن آلاف من المسجونين في قضايا الجنح والاحتيال، وشدد الملك، بحسب بيان للقصر الملكي، على ضرورة أن يساهم قانون العفو العام في التخفيف من الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين ويساعد في التخفيف من وطأة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يمرون بها، حفاظاً على كرامتهم وطي صفحات الحياة الصعبة التي مروا بها، ويُستثنى من العفو المدانون في جرائم الإرهاب والخيانة والقتل العمد[4]، وكانت الخطوة الأولى

(1) الجزيرة. نت، 6 كانون أول/ ديسمبر، 2018.
(2) الجزيرة. نت، 12 كانون أول/ ديسمبر، 2018.
(3) الجزيرة. نت، 14 كانون أول/ ديسمبر، 2018.
(4) «العفو العام» يحتوى احتجاجات الشارع الأردني، فتحي خطاب، صحيفة الغد الأردنية، 15 كانون أول/ ديسمبر، 2018.

لاحتواء الاحتجاج الشعبي سحب الحكومة الأردنية مشروع القانون المعدل لقانون الجرائم الإلكترونية، الذي أحالته حكومة رئيس الوزراء السابق هاني الملقي إلى مجلس النواب، ويأتي القرار تجاوباً مع ما طالب به ممثلو مختلف القطاعات والفعاليات الشعبية والنقابية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني أثناء اللقاءات التي جمعتهم برئيس الوزراء د. عمر الرزاز، تمهيداً لإعادة صياغة مشروع القانون، وإعادة النظر في المعالجة القانونية للدعوة إلى الكراهية والتحريض عليها، وكذلك نشر الشائعات والأخبار الكاذبة[1].

تفاعل المتغيرات
وسلوك الأطراف المؤثرة

تمكن الجانب الرسمي من اللعب في ساحات المتناقضات الإقليمية دون أن تُسعف صولات الصيف وجولات الشتاء حكومتيه المتعاقبتين؛ حكومة هاني الملقي، وحكومة عمر الرزاز، في ظل مديونية ضخمة تثقل كاهل المملكة منذ عقود، وأوضاع اقتصادية هي الأقسى منذ تقلد الملك مقاليد الحكم. شعبية النظام وإنْ أسعفها موقفه الحازم من نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وموقفه الصارم من «صفقة القرن»، إلا أن الفشل الكبير في وقف تردي الأوضاع المعيشية لعموم الأردنيين، مع استمرار استنزاف الملفات الإقليمية لأي فرص للتحسن الاقتصادي في عموم المنطقة؛ مما انعكس بقسوة على فرص النمو الاقتصادي في الأردن على نحو خاص؛ ساهم بقضم تلك الشعبية حتى نالت من هيبتها شعارات إضرابات ديسمبر الماضي، ناهيك عن تراجع الدعم الخليجي بشكل غير مسبوق على الرغم من مواقف النظام الإيجابية في دعم الأمن الخليجي خلال «الربيع العربي»، وفي ظل استمرار غياب أي نجاح حكومي في تنمية الأداء الحكومي عبر التفكير بذهنية منفتحة خلاقة.

بلا شك، لقد نجحت حكومة الرزاز، عبر سلسلة من الإجراءات المتسارعة والاستباقية، فيما فشلت فيه حكومة الملقي، تجاه الحراك الاحتجاجي، الذي تباينت شعاراته والقوى

(1) «الحكومة الأردنية تعلن سحب مشروع قانون الجرائم الإلكترونية»، عربي 21، 9 كانون أول/ ديسمبر، 2018.

الداعية له في ديسمبر عما كانت عليه أواخر مايو ومطلع يونيو (إبان الأسبوع الأخير من عمر حكومة الملقي)، لكنّ الرهان الحكومي بقي ثابتاً لم يتغير: الضرائب ثم الضرائب ثم الضرائب! تغيرت بعض الوجوه والأقنعة، في مشهد غاب عنه اللاعبون[1]، سوى من يملك القانون[2]، ويملك حقّ عزفه «المنفرد».

ويُعتقد بأن الحراك الشعبي الحالي يمتلك ورقتين مهمتين؛ تمرس آلاف النشطاء على الحراك والتحشيد، وتمكن الحراك من إسقاط نصف الحكومات الأردنية منذ عام 2011 وإضعاف النصف الآخر؛ مما يعني استهدافه لاختيارات الملك وإسقاطها محاولاً دفعه لتغيير النهج كلياً، دون المخاطرة بأمن البلاد دون وجود بدائل حقيقية. بالمقابل، لم يسمح النظام باتساع رقعة الاحتجاجات، عبر محاولة ضبط التغطية الإعلامية للمظاهرات، إضافة إلى حملات التشويه والتجييش والتحريض ضد الحراك الاحتجاجي واتهامه بالارتهان لتوجهات خارجية.

ويرى القيادي بجماعة الإخوان زكي بني أرشيد أنه «يمكن فهم محاولة احتواء هذا الحراك بطرق مختلفة»، حيث الاعتقالات من جهة، ولقاء الرزاز مع مجموعة من نشطاء الحراك من جهة أخرى، فـ«النسخة الجديدة تشكل تحدياً واضحاً لجميع المكونات الأردنية»[3].

لقد حرص النظام على تقليم أظافر القوى الوطنية، بل أوغل في بتر أوصالها، عبر عقود من التغوّل السلطوي والتحايل القانوني[4]، فبعد قانون الصوت الواحد، أجهضت

(1) احتجاجات ديسمبر «فريدة»، «يتيمة»، مفاجئة للنظام والأحزاب وجزء كبير من الحراك، كونها آتية من «المجهول»؛ مما دفع الأجهزة الأمنية للتصرف بتوتر ووتيرة اعتقالات واستدعاءات لم تمارسها منذ سنوات، فالشارع معبأ بالغضب والاحتقان، ومستعد للسير خلف أية دعوات احتجاج. («هوية جديدة للاحتجاجات في الأردن برسائل غاضبة للقصر»، محمود الشرعان، الجزيرة. نت، 13 كانون أول/ ديسمبر، 2018)

(2) فضلًا عن الشرخ الأساسي والمستمر في العملية الديمقراطية «المفترضة»، المتمثل في كون رئيس الحكومة معينًا من الملك دون الرجوع للبرلمان، فإن العديد من «القرارات/ الإصلاحات»، تاريخياً، قد حدثت خلال فراغ تشريعي لمدة عامين عقب حل الملك لمجلس النواب عام 2001. ففي تلك الفترة، أصدرت الحكومة 211 قانونًا مؤقتًا سرت بمصادقة من الملك دون نقاش برلماني، تناولت الخصخصة، وضرائب الدخل والمبيعات، والجمارك، وتشجيع الاستثمار، لترسم عمليًا ملامح مرحلة «الإصلاح» دون أي سلطة تشريعية، أي بشكل غير ديمقراطي.
(«مديونية الأردن وصندوق النقد: إعادة إنتاج السراب»، دعاء علي، 12 orientxxi.info/magazine، تشرين الثاني 2018)

(3) «هوية جديدة للاحتجاجات في الأردن برسائل غاضبة للقصر»، محمود الشرعان، الجزيرة. نت، 13 كانون أول/ ديسمبر، 2018.

(4) تمكن النّظام، عبر سلسلة طويلة من الإجراءات، من تحويل التشكيلات الاجتماعية، والسّلطات الثلاث بما فيها البرلمان، إلى مؤسّسات مُلحقة به. 36 عامًا فقط هو الزّمن الذي استغرقته السُّلطة لتحويل مجلس النّواب الذي شكّل حكومة حزبيّة عام 1956 إلى مجرّد مكان آخر من الأماكن التي يُخاض فيها الصّراع على الأعطيات والحظوة الزبائنيّة عام

السياسات الحكومية المتعاقبة أي نهوض حقيقي تسعى القوى الوطنية، وبخاصة الإسلامية، إلى تحقيقه عبر المنابر والمؤسسات المتاحة للتغيير: المؤسسة التشريعية، البلديات، النقابات المهنية، الأحزاب...

إن تهميش القوى الوطنية القادرة على تحقيق التنمية الحقيقية واختراقها[1]، وعجز تلك القوى عن مواجهة السياسات الحكومية بأساليب خلاقة، والتناحر فيما بينها، فضلاً عن الأزمات الداخلية التي عصفت بحركيتها، وجمدت الدماء في عروق منتسبيها، ناهيك عن تخبطها المزمن في إدارة مواردها المالية وانصرافها التام عن البحث الإبداعي عن أوراق جديدة تستمد منها قوتها، أسهم في تعميق الأزمة التي ترخي سدولها على المملكة، وبالأخص في العقد الأخير.

ولقد جاء حادث غرق طلاب الرحلة المدرسية المؤسف في مطلع موسم الشتاء، ليرسم مشهداً قاتماً على الأداء العام للمملكة، فالتخبُّط الحكومي، انعكس على توقعات دوائر الأرصاد الجوية التي باتت تعاني عبر رسائلها «المجانية» –المستحدثة هاتفياً– من «فوبيا السيول» المفاجئة الكارثية لدى تشكُّل أيّ سحابة أو عبورها في السماء!

1993. أمثلة الإجراءات التحويليّة كثيرة، منها: إعلان الأحكام العُرفيّة من 1957 حتى 1989، وحلّ البرلمان خلال تلك الفترة؛ قانون الصّوت الواحد المجزوء لعام 1993 الذي حوّل الوحدات الاجتماعيّة (العائلة، العشيرة، المنطقة) إلى وحدات سياسيّة، همّها انتزاع المنافع والمزايا؛ تخصيص عدد من المقاعد الجامعيّة لكل نائب لكي «يوزّعها» على قاعدته التصويتيّة ويصير مُعتمدًا على الحكومة في ديمومة هذه «المنحة». إذن، لم يعُد مجلس النواب مكانًا للتشريع والرّقابة على الحكومة، ففي ظل استِجداء النوّاب للمنافع والمزايا الحكوميّة، يصبح المشرّع الرّقيب رهينة بيد من يُفترض فيه أن يُشرّع له ويُراقبه، يُسيِّر بآلية الـ«ألو». أما غرفة البرلمان الثانية: مجلس الأعيان، فهي غرفة مُعيّنةٌ بالكامل، وتضمن لحَجم أيّ شطط نيابيٍّ طارئ من خلال عدم الموافقة على تعديلات غير مرضيٍّ عنها قد يُدخلها النوّاب على التّشريعات المعروضة عليهم.
موقع: حبر (7iber.com)، «الهيمنة المستدامة: الانتخابات كأداة لتعزيز احتكار السلطة»، هشام البستاني، 28 آب 2016.

(1) النّظام في الأردن مشهودٌ له باحتواء المُعارضين وضمّهم إليه، ابتداءً من ضمّ أكثر انقلابيّي الخمسينيّات إلى صفوفه، مرورًا بتوزير بعض نقباء النقابات المهنيّة أو ضمّهم إلى مجلس الأعيان، وصولًا إلى الرئيس الحالي للهيئة المستقلّة للانتخابات القادم من احتجاجات «الربيع الأردنيّ»؛ واستطاع النظام، منذ عام 1989، أن يُحجّم الأحزاب (الراديكالية والمافوق قُطريّة والمحظورة والمعادية له في ذلك الحين) بشرعنة وجودها أولًا، وحصر جغرافيّة برنامجها السياسيّ داخل حدود القُطر ثانيًا، ثم قُيّدت بقوانين عدّة (قانون الأحزاب، قانون الاجتماعات العامّة، قانون الانتخاب) أفرغتها من مضمونها، ومنعت عنها حريّة الحركة والتّنظيم والدّعاية، وبالتالي إمكانية الشراكة السياسيّة الحقيقيّة، وتحوّلت في نهاية الأمر إلى طلب المعونات الماليّة من الحكومة، والنضال من أجل البقاء السياسيّ بدلًا من النضال من أجل البرنامج السياسيّ.

التوقعات

يتوقع أن ينحسر الحراك الاحتجاجي ضد القانون المعدل لضريبة الدخل، وأن تقتصر مفاعيله على وسائط التواصل الاجتماعي، أما احتمال أن يستمد الحراك زخماً بانضمام بعض القوى والأحزاب المؤثرة فيبدو احتمالاً مستبعداً؛ لقناعة غالب القوى المؤثرة بأن العامل الدولي عامل حاسم، حتى في المعادلات الداخلية، فسقف التوقعات لإحداث أي تغيير جوهري في المعادلات السياسية والاقتصادية منخفض للغاية، وبخاصة بعد الخطوات التي لجأت إليها حكومة الرزاز في ديسمبر من العام 2018.

لا يتوقع تحول الحراك الاحتجاجي عن طابعه السلمي مهما ارتفع سقف شعاراته. في المقابل، يتوقع استمرار سعي الحكومة لفتح قنوات حوارية مع بعض رموز الحراك وقياداته، مع عدم تخليها عن التلويح باستخدام قبضتها الأمنية ضد من يتخطى الخطوط الحمراء.

يتوقع أن تشهد العلاقات الأردنية الرسمية مع كل من تركيا والعراق وسورية تحسنا نوعياً؛ مما قد يسهم في حدوث تحسن طفيف في الأوضاع الاقتصادية المتردية، في النصف الأول من العام 2019.

لا يُتوقع حدوث انفراج حقيقي في العلاقات الأردنية الخليجية بما يخص المساعدات الاقتصادية، في الأشهر القريبة القادمة.

لا يتوقع حدوث أي تغير جوهري في موقف الأردن من «صفقة القرن».

فلسطين 2018..
تأزيم سياسي وانغلاق بالأفق

مؤسسة «يبوس» للاستشارات والدراسات الإستراتيجية
رام الله

د. إياد أبو زنيط - أ. سليمان بشارات

ملخص

ما بين حالة تأزيم الواقع السياسي الوطني الفلسطيني داخلياً، وانغلاق الأفق السياسي لعملية السلام، حمل العام 2018 مجموعة من القضايا البارزة على الساحة الفلسطينية قد تبدو في ظاهرها تطورات لمراحل طبيعية في شكل القضية التي تمر بالانعطافات، وقد يراها آخرون محطة لا يمكن تجاوزها ضمن الماضي فقط؛ بل يجب الوقوف عليها حتى نفهم المنتظر خلال العام 2019 الذي يبدو أنه سيكون امتداداً للواقع الذي مر على الحالة الفلسطينية.

فالصمود الشعبي في الضفة الغربية الذي تجلى في التصدي لمخطط تهجير الخان الأحمر كان ضمن حالة فلسطينية جاءت رداً على تصاعد الانتهاكات الإسرائيلية من تواصل في المشاريع الاستيطانية والإمعان في العقاب الجماعي، وهي حالة تناغم فلسطينية مع حالة الصمود الذي عبر عنه في المقابل سكان قطاع غزة من خلال «مسيرات العودة» التي رسمت معادلة جديدة في مواجهة الحصار المفروض منذ ما يزيد على 11 عاماً.

وما بين هذا وتلك، لم تستطع بعد الحالة السياسية الفلسطينية من ترسيخ مزيد من القوة بالمفهوم الدبلوماسي على الساحات الدولية رغم ما حصلت عليه من مواقف وعضويات وانضمام لهيئات مختلفة بما فيها محكمة الجنايات الدولية، وهو ما يطرح سؤالاً عن مكامن الخلل في الدبلوماسية الفلسطينية والقدرة على تحشيد الرأي العام الدولي في دعم وتعزيز القضية.

في حين كان للموقف الأمريكي الداعم للإسرائيلي يتجلى في أعقاب إعلان القدس المحتلة عاصمة للدولة اليهودية ونقل السفارة الأمريكية إليها، الأمر الذي رسخ بوضوح معايير الهيمنة الأمريكية على عملية السلام وتعزيز الوجود الإسرائيلي اليهودي بفلسطين على حساب القرارات الدولية التي لم يعد لها اعتبار أمام الإدارة الأمريكية.

وعلى الصعيد الفلسطيني الداخلي، سيطر ملفا قانون الضمان الاجتماعي والسلامة الصحية على الحالة الشعبية والمجتمعية؛ إذ إنهما دفعا باتجاه تفاعلات الشارع الفلسطيني

المُطالب بتعديل نصوص هذه القوانين بما يتناغم والحالة المكونة للواقع الفلسطيني، وهو ما انعكس على شكل وقفات احتجاجية تطورت إلى بعض المسيرات والإضرابات التجارية في أوقات مختلفة.

ويسعى هذا التقرير إلى تسليط الضوء على أبرز القضايا والمحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية خلال العام 2018، ورسم ملامحها وكيفية الانعكاس لها على الحالة الفلسطينية خلال العام 2019، من خلال مطلبين:

المطلب الأول: المتغيرات الداخلية المؤثرة على القضية الفلسطينية

ومن خلاله يمكن تسليط الضوء على ثلاثة من المتغيرات:

أولاً: الواقع السياسي الفلسطيني الداخلي: شهدت الحالة السياسية الفلسطينية الداخلية مزيداً من تأزيم المواقف وتعقيدها، ابتداء من تصعيد في الخطاب السياسي الداخلي بين قيادة السلطة الفلسطينية وحركة «فتح» من جانب، وفي المقابل حركة «حماس» وخطابها، رغم بعض الأمل الذي تسلل إلى نفوس المواطنين بإمكانية إنهاء حالة الانقسام وتحقيق المصالحة عقب الجهود المصرية التي بذلت، إلى أن جاءت حادثة تفجير موكب رئيس الحكومة رامي الحمد الله خلال زيارته لغزة، ونسفت معها إمكانية أي استكمال لهذا المشهد، ولم تتوقف الحال عند هذا المشهد، بل ازدادت مع فرض السلطة الفلسطينية سلسلة من العقوبات على قطاع غزة خاصة في موضوع الرواتب والقطاع الصحي.

هذا التصاعد الميداني في المواقف والمواقف المضادة انعكس بوضوح في حالة عدم التوافق الداخلي[1]، ابتداء من انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في 30 أبريل 2018، وسط مقاطعة ثلاثة من الفصائل والقوى الفلسطينية؛ وهي حركة حماس، والجهاد الإسلامي، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وصولاً إلى قرار المحكمة الدستورية العليا في ديسمبر 2018 بحل المجلس التشريعي الفلسطيني[2].

كل هذه المدخلات أحدثت حالة من الفراغ السياسي والمؤسساتي داخل الحالة

(1) انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني يثير الخلاف بين «فتح» و«حماس»، على الرابط:
HTTPS://SPTNKNE.WS/HPSU

(2) حل المجلس التشريعي الفلسطيني.. تداعيات قانونية وسياسية
HTTPS://WWW.ALJAZEERA.NET/NEWS/POLITICS

الفلسطينية، تجلى ذلك في حالة تغييب للمؤسسة التشريعية، وتغييب واضح لدور ومكانة الأحزاب والفصائل الفلسطينية، ليُحدث حالة من التحول في طغيان الحالة الفردية على الحالة المؤسسية، وبناء المواقف انطلاقاً من البحث عن الرؤى الضيقة وطغيان حالة الصراع على حالة التنافس في تطوير الأداء السياسي.

ويبدو أن العام 2019 لن يحمل انفراجة بهذه الجزئية التي تأتي ضمن حالة تراكمية، وبقاء العوامل الموضوعية المسببة لها موجودة في ظل حالة إقليمية وعربية منشغلة بملفات أكثر تصدراً على أجندتها من القضية الفلسطينية.

ثانياً: المقاومة ومفاعيلها على الأرض:

عند استعراض هذه الجزئية، نجد أن الحالة المقاومة الفلسطينية خلال العام 2018 مزجت ما بين حالتين أضافتا قدرة على التأثير الموضعي في تواتر الأحداث والحالة السياسية والميدانية.

ففي الضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة كان لاستمرار العمليات الفردية (الطعن، إطلاق النار، الدهس) حضور يختلف بوتيرة تتصاعد أحياناً وتخفت أحياناً أخرى، وغير محكومة بإيقاع زماني ومكاني معين؛ وهو ما يعزز الرؤية التي تقوم على أن هذه العمليات الفردية لم تبلغ بعد مرحلة التنظيم لعدم وجود حالة مرجعية واضحة لها من قبل الفصائل والتنظيمات الفلسطينية المقاومة، رغم إشادة هذه الفصائل بها، ورغم تبني بعضها بشكل واضح وصريح من قبل التنظيمات وفي مقدمتها حركة حماس[1].

في ذات الحالة، أحدثت هذه العمليات حالة من الإرباك على الأرض للمستوطنين والاحتلال الإسرائيلي الذي لم يعد يتوقع حدوث أي عمل مقاوم انطلاقاً من عدم التعرف إلى نوايا المنفذين، وهذا دفع باتجاه تشريع الاحتلال قانون «التحريض» عبر مواقع التواصل الاجتماعي وأصبح بمثابة الذريعة لاعتقال أي شخص يعبر عن رأيه أو موقفه من أعمال المقاومة[2].

(1) الضفة:«حماس» من الهجمات الفردية إلى العمليات المنظمة؟

HTTPS://WWW.ALMODON.COM/ARABWORLD

(2) الكنيست يصادق بشكل أولي على قانون فيسبوك لمحاربة «التحريض»

HTTPS://PALSAWA.COM/POST/159487

وإلى جانب العمل المسلح، كان للمقاومة الشعبية حضور قوي بالضفة الغربية برز بوضوح من خلال التصدي لمحاولة حكومة الاحتلال هدم وتهجير الخان الأحمر ضمن خطط الاحتلال في تعزيز الاستيطان بمحيط مدينة القدس المحتلة[1]، الأمر الذي شكل نموذجاً من خلال مشاركة مئات النشطاء الفلسطينيين يومياً من كافة الأنحاء إضافة إلى عشرات المتضامنين الدوليين والوفود الرسمية من الاتحاد الأوروبي ودول أخرى، أجبر حكومة الاحتلال ومحكمتها على التراجع عن قرار الهدم في أكثر من مرة منعاً لتطور الأوضاع الميدانية وتحت ضغط دولي وشعبي فلسطيني[2].

في المقابل، وفي قطاع غزة، كان لحالة العمل المقاوم خريطة جديدة دفعت إلى تحريك ملف تخفيف حالة الحصار المفروضة عليه، وفي ذات الوقت عززت دور المقاومة الشعبية وتجلى ذلك من خلال أمرين:

الأول: مسيرات العودة على حدود قطاع غزة مع الكيان الإسرائيلي، فمنذ 30 آذار/ مارس 2018 وجدت «إسرائيل» نفسها أمام مسيرات أسبوعية (كل يوم جمعة) جعلت من المقاومة السلمية الشعبية أداة لها[3]، وكانت بمثابة اشتباك والتحام شعبي مع الاحتلال على الحدود بهدف الضغط باتجاه كسرها الحصار، وقد نجح المتظاهرون في الوصول إلى نقاط تماس مباشرة مع جنود الاحتلال، بل وصل الأمر لحرق بعض المواقع وتوثيقها بالتصوير وهو ما أحرج جنود الاحتلال من خلال ضرب مفهوم الخوف والردع.

على المستوى السياسي، أعادت مسيرات العودة القضية الفلسطينية بعموميتها وحصار قطاع غزة بوجه خاص إلى الأجندات السياسية إقليمياً ودولياً؛ مما حرك الكثير من الطروحات لإيجاد مخرج يضمن للاحتلال ومستوطنيه حالة الهدوء مقابل تخفيف جزئي من الحصار بفتح معبر رفح، وتقديم بعض الدفعات المالية والمساعدات للقطاع.

مسيرات العودة، وإن كانت بتوافق فلسطيني كلي من قبل الفصائل والتنظيمات في قطاع غزة، إلا أنها نجحت في تغليب الرسالة الشمولية على الرسالة الحزبية، وهذا من شأنه أن يدفع باتجاه مزيد من الضغط على «إسرائيل» وبعض الأطراف الدولية لمنح القطاع بعضاً من حقوقه التي حاول الاحتلال حرمانه منها مقابل مقايضته على المقاومة،

(1) لماذا تُصر «إسرائيل» على هدم الخان الأحمر؟ HTTPS://PALTODAY.PS/AR/POST/331418
(2) الخان الأحمر... حكاية صمود في وجه الهدم والاستيطان HTTPS://SPTNKNE.WS/JTCT
(3) مسيرات العودة.. مداخل التحليل وآليات الاستثمار HTTP://YABOUS.INFO/?ID=6

وهذا ربما ما قد نشهد بعضاً من نتائجه على الأرض خلال العام 2019 إذا ما أحسن إدارة هذا الملف فلسطينياً.

ثانياً: العمل المسلح (المقاومة المسلحة)؛ فخلال العام 2018 خضعت لمعايير فلسطينية أكثر انضباطاً وتأسيساً لمنهجية العمل المقاوم وفق برنامج تتناغم فيه ما بين الحالة السياسية والميدانية، وعلى الرغم مما شهده قطاع غزة من حالات تصعيد موضعية بين الفترة والأخرى، فإن القوى الفلسطينية المسلحة حرصت على تقنين شكل العمل المقاوم بما يمنع حالة التصعيد الكامل، وفي الوقت ذاته الوصول لمرحلة تحقيق حالة الردع مع الاحتلال الإسرائيلي الذي بات يعيد حساباته لشكل وطبيعة أي عمل مسلح تجاه قطاع غزة[1].

توج هذا العمل في نوفمبر 2018 عندما حاولت «إسرائيل» من خلال إحدى وحداتها الخاصة زرع أجهزة استخبارية داخل قطاع غزة، وكان لاكتشاف أمرها ومهاجمتها من قبل الجناح العسكري لحركة حماس، وما تبع ذلك من حالة استهداف لإحدى حافلات الجنود الإسرائيليين على حدود القطاع، وقع كبير في شكل المعادلة التي رسمتها المقاومة الفلسطينية[2]، التي دفعت «إسرائيل» وربما ستدفعها في البحث عن رؤى وسيناريوهات مختلفة لشكل وطبيعة التعامل مع قطاع غزة خلال العام 2019.

ثالثاً: الفعل الإسرائيلي على الأرض؛ في هذه الجزئية لا يمكن إغفال ما سعت له حكومة الاحتلال الإسرائيلي على مدار العام 2018 لتثبيت عدد من المعطيات على الأرض، وخاصة فيما يتعلق بالضفة الغربية ومدينة القدس المحتلة، وكان ذلك بشكل بارز من خلال تصاعد الهجمة الاستيطانية، ففي تقرير توثيقي، عن مركز أبحاث الأراضي التابع لجمعية الدراسات العربية بالقدس المحتلة أظهر أن حجم التوسع الاستيطاني تضاعف أربع مرات، منذ التوقيع على اتفاق «أوسلو» بين منظمة التحرير الفلسطينية و«إسرائيل».

وبحسب التقرير، فإن عدد المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، وقطاع غزة المحاصر، تضاعف من 144 مستوطنة قبل توقيع اتفاق أوسلو إلى 515 مستوطنة وبؤرة استيطانية حتى أيلول/ سبتمبر 2018.

---

(1) العدوان على غزة ومعادلات الردع الفلسطيني
HTTPS://WWW.MAANNEWS.NET/CONTENT.ASPX?ID=967099

(2) إرباك في تل أبيب: لا حرب ولا ردع ولا هدوء! HTTPS://AL-AKHBAR.COM/PALESTINE/261603

كما أفاد التقرير أن عدد المستوطنين تضاعف في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 بأكثر من ثلاث مرات وارتفع من 252000 قبل أوسلو إلى حوالي 834000 مستوطن حتى سبتمبر 2018.

أما من حيث مصادرة الأراضي، فقد بلغت مساحة ما صادره الاحتلال قبل اتفاق أوسلو حوالي 136000 دونم، وأصبحت الآن حوالي 500000 دونم؛ أي بزيادة قدرها حوالي ٪368 مقارنة ما كانت عليه.

أما من الناحية الإدارية والسيادية، فقد رسخت «إسرائيل» خلال العام 2018 عودة الدور الرئيس للإدارة المدنية التابعة لها، على حساب صلاحيات السلطة الفلسطينية، أضف إلى ذلك فقط عمدت إلى سلب مفهوم السيادة السياسية للسلطة الفلسطينية من خلال الاقتحامات المباشرة في ساعات النهار والليل للمدن الفلسطينية الواقعة تحت السيطرة الأمنية والإدارية الفلسطينية؛ وهو ما يعني أن المسعى الأساس لـ«إسرائيل» من هذا العمل هو سحب مفهوم السيادة السياسية الفلسطينية عن المناطق الواقعة تحت سيطرتها وفقاً لاتفاق أوسلو.

المطلب الثاني: المتغيرات الخارجية المؤثرة على القضية الفلسطينية

في هذا الإطار، يمكن قراءة أبرز المتغيرات الخارجية التي أحدثت ضغطاً على القضية الفلسطينية، ويقف في مقدمتها السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، والمتغيرات العربية، والسياسة الإسرائيلية العالمية، وتراجع الضغط الفلسطيني الخارجي.

أولاً: السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية

بداية القرن الماضي لم تكن القضية الفلسطينية محور اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية، واعتمدت سياستها على مبدأ النأي بالنفس عن التدخل في الشرق الأوسط الذي عُرف بمبدأ «مونرو»[1]، وقد بدأ التدخل يأخذ دوراً مختلفاً بعد عقد مؤتمر بليتمور في نيويورك لعام 1942م الذي كان بداية ضغط اللوبي الصهيوني على الولايات المتحدة

(1) منير أبو رحمة، «سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية القدس في ضوء أحكام الشرعية الدولية»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة: 2005، ص 151

لممارسة دورٍ أكثر تأثيراً تجاه القضية الفلسطينية[1]، حيث نتج عن هذا التدخل دعماً كبيراً وإصداراً لقرار التقسيم رقم (181)، وبقيت العلاقة واضحة الدعم لـ«إسرائيل» على امتداد فترات تغير الرؤساء الأمريكيين ولربما ذلك حتى عام 1967، حيث ظهر قبل ذلك التاريخ بسنتين منظمة التحرير الفلسطيني كهيكل ممثل للفلسطينيين، وتبني المنظمة موقفاً يعتبر الموقف الأمريكي الداعم لـ«إسرائيل» موقفاً مضراً بالقضية الفلسطينية، ساد اعتقاد لدى الساسة الأمريكيين بإقامة اتصال مع تلك المنظمة ودفعها إلى الاعتدال بشأن السلام مع «إسرائيل»[2]، ونتيجة تلك السياسة بين منظمة التحرير والولايات المتحدة بمراحلها المختلفة، تم توقيع اتفاقية أوسلو، ونتج عنها إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومع ذلك «إسرائيل» هي الثابت في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وجرى اعتبارها الحاضن الأول لمصالحها في المنطقة، وبناءً على ذلك يتم تشكيل السياسة الأمريكية تجاه المنطقة، وذلك يتضح من سياسة الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترمب الذي أعلن منذ وصوله للحكم عن مجموعة خطوات، واتخذ عدة إجراءات أفضت إلى مزيدٍ من تعزيز مكانة «إسرائيل» أو تكاد، ومنها:

أ- مشروع «صفقة القرن»

تعتبر «صفقة القرن» من المشاريع التي تبنتها الإدارة الأمريكية بصراحة بعد وصول دونالد ترمب للحكم، بوصفها حلاً للقضية الفلسطينية، ولكنها فعلياً لا تتوقف عند الشأن الفلسطيني بل تتعداه لكل أقطار المنطقة تقريباً، بجوانب ومراحل وترتيبات هدفها الأخير وربما الوحيد هو دمج «إسرائيل» الكامل في المنطقة واعتبارها شريكاً استراتيجياً للعرب في مواجهة أخطار متعددة ليست إيران آخرها، بل سيتم اختراع المزيد منها.

وبصرف النظر عن الشكل الجيوبوليتيكي لـ«صفقة القرن»، الذي احتمل مجموعة سيناريوهات كأخذ مشروع «جيورا أيلاند» بالحسبان والقاضي بضم ثلاثة أضعاف مساحة قطاع غزة من سيناء، وإقامة ميناء بحري ومطار دولي مقابل منح مصر 600 كم من صحراء النقب[3]، أو خطة أفيجدور ليبرمان، وخطة إسرائيل كاتس، والمتعلقة كلها

(1) Arakie Margaret, The Broken Sword of Justice : America , Israel and The Palestine Tragedy, Quartet Books, London ,1973 P.

(2) Dennis Ross: The Missing Peace The Inside Story of the Fight for Middle East Peace , Washington ,Institute for Near East Policy , 1 st. ed , 2005 , P.4950-.

(3) أشرف علام، «مشروع قناة البحرين والأمن العربي»، القاهرة: مجموعة النيل العربية، 2008، ص 480

بإجراء تبديلاتٍ وتحويلاتٍ في الشكل الجيوسياسي للأراضي الفلسطينية وبعض من أراضي دول الجوار لخدمة دمج «إسرائيل» في المنطقة أو دمجها اقتصادياً فيها، ولعلَّ «صفقة القرن» بمختلف تحولاتها ومجرياتها هي تعبير عن الطرح الذي قدمه شمعون بيرز في كتابه شرق أوسط جديد أو في توجهاته الأخرى[1].

تضم «صفقة القرن» أبعاداً سياسية جمة، ولعلَّ أهمها أنها جعلت من «إسرائيل» مركز الثقل الأمريكي فيها، فكل المبادرات التي سبقتها كانت تنص على إقامة علاقاتٍ عربية علنيةٍ مع «إسرائيل» بعد التوصل إلى اتفاقية سلامٍ بما فيها المبادرة العربية بخلاف «صفقة القرن» التي تقوم على تطبيع العلاقات العربية معَ «إسرائيل» قبل البدء بالصفقة، وهو أمر تحفيزي خطير لـ«إسرائيل» يجعلها تُغيب المشهد العربي وتنفرد بالقضية الفلسطينية.

تقوم الصفقة أيضاً على تحشيدٍ كبير في السياسة الخارجية الأمريكية ضدَ دولٍ متعددة وإبرازها كأخطار مهددة للأمن العربي في الوقت الذي يتم فيه إظهار «إسرائيل» على أنّها الملاذ الآمن الذي بإمكان تلك الدول التعاون معها لردع الأخطار الأمنية المحدقة كالخطر الإيراني أو الإخوان المسلمين أو حركة حماس.

من الملفات الحساسة ذات الأبعاد السياسية المؤثرة على القضية الفلسطينية ملف اللاجئين، بصفته أكثر الملفات أهمية في الصراع العربي الإسرائيلي الذي ما فتئت «إسرائيل» تُشير إليه بصفته خطراً وجودياً عليها، لا بُد من إنهائه خاصة في ظل عجز الأخيرة عن إيجاد منابع جديدة للهجرة اليهودية إلى فلسطين، وتنامي المد الديمغرافي الفلسطيني، وفي إطار ذلك استهدفت أمريكا اللاجئين بتجميد الدعم عن «الأونروا»، وجرى بشكلٍ أو بآخر استهداف مناطق اللجوء في سورية ولبنان، لتشتيت الفلسطيني مرة أخرى[2].

يُضاف إلى ذلك أن «صفقة القرن» بتصورها الأمريكي الإسرائيلي القادر على الفعل أكثر من الشريك العربي، تأخذ بالحسبان جعل المنطقة المنوي طرحها للبناء والإعمار في سيناء منطقة جاذبة للفلسطينيين من الضفة وغيرها، وكذلك تأخذ بشكلٍ مدروس إقامة حدود «صفقة القرن» بطريقة تضمن السيطرة على مصادر الطاقة في المنطقة، خاصة بعد

(1) شمعون بيرز يحدد ماهية العمق الاستراتيجي لإسرائيل»، وثيقة وردت في مجلة الدراسات الفلسطينية، الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجلد 2، العدد 6، ربيع 1991م، ص 173.

(2) محمد أبو سعدة، صفقة القرن.. قراءة في الأبعاد والمسارات، المعهد المصري للدراسات، 3/2018، أنظر الرابط: https://eipss-eg.org

اكتشافِ حقول كبيرة من النفط في شواطئ المتوسط.

تبقى «صفقة القرن» أخطر ما جاءت به الإدارة الأمريكية من اقتراحات لتصفية القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، ويدعمها في الاستمرار عوامل عدة، أهمها وجود أنظمة عربية غير قادرة على المواجهة مع «إسرائيل» أو أمريكا وغير قادرة على إدارة الصراع حتى، مقتنعة بأنَّ الخطر الصهيوني بات أقل من أخطار أخرى، بالإضافة إلى وجود حالة من التشظي الفلسطيني والانقسام تُشبه تلك التي سادت قبل قيام «إسرائيل» الدولة عام 1948، هذه العوامل الداعمة تقابلها عوامل مثبطة تجاه «صفقة القرن» ولكنَّها أقل تأثيراً كوجود خلافاتٍ حول شخصية ترمب، أو تنامي قوة فواعل دوليةٍ أخرى على الساحة العالمية كالصين وروسيا.

يتوقع أن تستمر «صفقة القرن» وتزيد الأمور تعقيداً في العام 2019، وربما يبدأ التنفيذ الفعلي للصفقة بعد الانتخابات الإسرائيلية التي ستنجب حتماً حكومة إسرائيلية كالحالية أو أشد تطرفاً في غياب موقفٍ عربي أو فلسطيني متماسك، وسيتطلب التنفيذ دخول «إسرائيل» في مواجهة شرسة مع حركة حماس تحديداً التي يمكن اعتبارها عقبة حقيقية أمام تلك الصفقة.

ب- نقل السفارة الأمريكية للقدس

أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترمب نيته نقل سفارة بلاده إلى القدس، تنفيذاً للقرار الأمريكي الصادر في يوم 8 تشرين الثاني 1995م، الذي حمل اسم «تشريع القدس»، وفي نهاية العام 2017 وبداية 2018 أعلن الرئيس الأمريكي القدس بشقيها الشرقي والغربي عاصمة لدولة «إسرائيل»[1]، وهذا الإعلان والنقل الإجرائي الفعلي للسفارة الأمريكية للقدس له معانٍ سياسية متعددة من ناحية التأثير على القضية الفلسطينية، ولعلَّ من أبرزها:

1 – الانتهاك الصارخ للقوانين الدولية المتعلقة بالقدس، ومحاولة ضرب أبرز ما يتعلق به الفلسطينيون في إقامة دولتهم والمتمثل بالقدس الشرقية، وحدود العام 1967.

2 – محاولة إخراج القدس من أي مفاوضاتٍ قادمة ما بين الفلسطينيين و«إسرائيل»،

(1) ماذا يعني نقل السفارة الأمريكية للقدس؟ الجزيرة، 14/5/2018، لمزيد من المعلومات أنظر الرابط:
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2018/5/14/

وإعطاء الضوء الأخضر لـ«إسرائيل» باستكمال سياستها التهويدية ضد المدينة المقدسة.

3 – التأكيد على التبني الأمريكي الديني للقضية اليهودية، خاصة وأن البعد الديني في قضية القدس يبدو واضحاً، حيث يتبنى التيار الأمريكي الداعم لـ«إسرائيل» فكرةً محورها الأساس أن قيام مملكة «إسرائيل» وعاصمتها القدس (أورشليم) هي الخطوة الأولى على طريق حدوث الألفية ونزول المسيح.

4 – تشجيع وتحفيز بقية دول العالم التي تتأثر بالسياسة الأمريكية على نقل سفارتها للقدس، وقد حصل ذلك فعلاً حينما أعلنت جواتيمالا والباراجواي نقل سفارتهما للقدس، وتبعهما في ذلك البرازيل كدولة كبيرة مؤخراً.

لذا لا يُعتبر نقل السفارة الأمريكية للقدس أمراً رمزياً، بل له تداعياته المختلفة على الفلسطينيين والعرب، والمسلمين والمسيحيين، خاصة وأن التوجه الديني في نقل السفارة شكل مرتكزاً أساسياً لها، ناهيك عن البعد السياسي والاقتصادي، ويتوقع أن تستمر دولٌ أخرى في نقل سفاراتها للقدس، في ظل عدم وجود ما يردع «إسرائيل» عن ممارساتها وإمعانها في تضييق الخناق على المقدسيين، وانتشار حالات تسريب الأراضي لها.

ولكنَّ التأثير البعيد والأخطر لنقل السفارة يتمحور في زيادة التطرف في المنطقة الذي سيدفع عاجلاً أم آجلاً إلى صراع ما بين المسلمين واليهود، فحتماً لن تكتفي «إسرائيل» بنقل السفارات للقدس ولكنها تطمح بشكل أو آخر إلى إقامة رموزها الدينية المزعومة مكان المقدسات الإسلامية، وسيدفع التطرف الديني أيضاً إلى صراع مؤجل حالياً ما بين المسيحيين واليهود، لأنَّ «إسرائيل» كذلك لا تعتبر المقدسات المسيحية مكاناً لا يُمكن المساس به، وإنما يمنعها من ذلك قوة الدول العالمية المتبنية للفكرة المسيحية.

ج - الهيمنة الأمريكية على المنظومة الدولية

رغم تراجع أمريكا كفاعل أوحد في السياسية الدولية فإنها ما زالت تهيمن على السياسات العالمية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولعلّ ذلك يعود إلى جذور عدة في أصل العلاقة مع «إسرائيل» بوصفها علاقةً عضوية استثنائيةً، فأصل تكون الدولتين قائمٌ على استبدال شعب بآخر وإخلاء الأرض من السكان وإنكار الآخر.

لقد جمعت أمريكا بـ«إسرائيل» منظومة من القيم المشتركة والعقائد الدينية والتاريخية

المتشابهة، لتشكل ما يمكن أنْ نصفه بالالتزام الأدبي تجاه «إسرائيل»، ويؤكد هذا النهج الباحث النرويجي في دراسة الصراعات والسلام جوهان جالتونج Johan Galtung حينما يتحدث عن التشابه القوي بين اعتبار المهاجرين لأمريكا قد أخذوا وعداً من الرب المسحي بإقامة دولتهم على اعتبارهم أمةً مفضلةً وشعباً مختاراً، مقتدين بالوعد الذي قطعوه الرب اليهودي (يهوه) لبنى إسرائيل بإقامة دولتهم في أرض الميعاد باعتبارهم شعباً مختاراً ومفضلاً كذلك[1].

من هنا استمر الضغط الأمريكي على القضية الفلسطينية، وخطورة ذلك تتجلى في اتخاذ مواقف عملية وليست نظرية تجاه الفلسطينيين كـ«صفقة القرن» ونقل السفارة، ومحاولة اعتبار المقاومة الفلسطينية إرهاباً وقطع أي دعم موجهٍ للفلسطينيين، وإجبار العرب على التطبيع مع «إسرائيل»، لإبقائهم في مراكز حكمهم.

في هذا السياق، من المتوقع أن تستمر الإدارة الأمريكية الحالية ومن بعدها في مواصلة تصفية القضية الفلسطينية لصالح «إسرائيل» انطلاقاً من الوصف السابق للمصالح المشتركة، وانشغال الدول العالمية الأخرى بقضايا أكثر حساسية على الساحة الدولية كالتكتلات الاقتصادية، والصراع في أفريقيا وشرق آسيا، وغالباً ستبقى السياسة الأمريكية هي المهيمنة على المنظومة الدولية في حال عدم حصول تغييرات جوهرية عميقة في بنية المنظومة الدولية؛ الأمر الذي يعني مزيداً من التشاؤم تجاه القضية الفلسطينية.

ثانياً: تنامي علاقات «إسرائيل» الدولية

يعتبر تنامي علاقات «إسرائيل» الدولية من أكثر القضايا المؤثرة على الفلسطينيين، خاصة في ظل تعاظم تلك العلاقات مع العرب، وقد استطاعت «إسرائيل» فعلاً تعزيز وجودها في الساحة الدولية منطلقةً من عدة محاور لا يمتلكها الفلسطينيون، ومن أبرزها:

1 - **المحور الاقتصادي**، روجت «إسرائيل» نفسها على أنَّه الشراكة معها في أي علاقة مستقبلية تضمن للشريك تعزيزاً اقتصادياً لمقدراته وزيادة لدخله، ونقلاً لتجربة ناجحة في التطور نحو الدولة المتقدمة، ولعله من المؤسف القول: إن ذلك نجح فعلاً بتركيز «إسرائيل» صناعتها على القطاعات الأمنية، وأنظمة التجسس العالمية وحروب السايبر،

(1) يوهان جالتونغ، «لاهوت الهيمنة الأمريكية: السياسة الخارجية الأمريكية وفق العوامل الدينية واللاهوت»، في: روجيه جارودي، «أمريكا طليعة الانحطاط»، ترجمة: عمرو الزهيري، القاهرة: دار الشروق، 2002م، ص 248-243

وأصبحت كدولة لها بصمتها العالمية في هذا المجال؛ مما دفع لمزيدٍ من التعاون معها، ومن أمثلة ذلك العلاقة الإسرائيلية الصينية والهندية.

2 - **المحور الإنمائي**، انطلقت «إسرائيل» من رؤية جديدة تتمحور في إقامة علاقاتٍ مع دول فقيرة ذات ثروات ومقدرات هائلة، مرتكزة على استثمار تلك المقدرات لتلك البلدان مقابل الوجود الإسرائيلي فيها، وهذا بدا واضحاً في الساحة الأفريقية المسموح لـ«إسرائيل» التحرك فيها، والمثال الإثيوبي يعد الأبرز في ذلك، حيث قامت «إسرائيل» بالمشاركة في بناء سد النهضة، وبقيت شركاتها هي المستغلة لمعظم المقدرات في تلك الدولة[1].

3 - **المحور الدفاعي**: نجحت «إسرائيل» نسبياً في تعزيز علاقتها مع العرب تحديداً من خلال ترويج أن التحالف معها درءٌ لمخاطر كبرى تُحيط بالمنظومة العربية ولا سيما الخليجية منها، وقد شهد العام 2018 إعلاناً إسرائيلياً لأكثر من مرة، يُشيد بتنامي العلاقات العربية الإسرائيلية ووصولها لمرحلة مزدهرة ومتقدمة، ووجود زيارات علنية وسرية بينها وبين تلك الدول.

في إطار علاقات «إسرائيل» الدولية يُمكن ملاحظة قدرتها على إحداث اختراق في عديدٍ من الدول خاصة العربية والأفريقية ودول أمريكا اللاتينية لصالحها، الأمر الذي سينعكس سلباً على القضية الفلسطينية وسياستها الخارجية، ويسحب من تحتها البساط، ويدفعها بها لمزيد من عدم الالتفات، ويُضاعف من صعوبات إحداثها لتغيرات عالمية، في ظلِّ عدم قدرتها على امتلاك أدوات السيطرة الإسرائيلية.

(1) إياد أبو زنيط، «دولة إسرائيل: القابلية الجيوسياسية للحياة»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة المنار، تونس، 2017، ص 305

المشهد المصري:
التحولات وفرص التغيير

المعهد المصري للدراسات - أسطنبول

د. عمرو دراج

تمهيد

بعد مرور أكثر من 7 سنوات على ثورة يناير، شهدت خلالها مصر أحداثاً ضخمة متوالية ما زالت آثارها وتبعاتها مستمرة حتى هذه اللحظة، تظل قراءة المشهد المصري وفهمه بصورة دقيقة ومحدّثة طلباً ملحاً لكل المهتمين بالحالة المصرية والراغبين في إحداث التغييرات التي طالبت بها ثورة يناير.

بينما كانت ثورة يناير تمثل ثورة شعبية حقيقية على الفساد والاستبداد وميراث عقود طويلة من الحكم العسكري والاستبدادي، شكلت في الوقت نفسه فرصة نادرة للانطلاق نحو حياة سياسية واجتماعية حقيقية تتسم بالتنافس الديمقراطي الحزبي والمشاركة في الحكم وإزاحة العوائق المكبلة للعمل السياسي والمدني، التي ترسخت على مدار العقود السابقة، ومن ثم خلقت البيئة السياسية والاجتماعية الجديدة بعد ثورة يناير مساحات للأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني كأدوات رئيسة للتعبير السياسي والتصدي للشأن العام وتمثيل قطاعات مختلفة من الشعب، وهو ما ظهر بشكل واضح من خلال الأحزاب الجديدة المتنوعة ومؤسسات المجتمع المدني الناشئة التي تشكلت وتواصلت مع الجماهير مباشرة، ودون أي قيود، وأفرزت تلك البيئة المستجدة دستوراً جديداً وبرلماناً ورئيساً منتخبين.

في حين أجهض انقلاب الثالث من يوليو 2013 كل المكتسبات الوليدة بعد ثورة يناير، وقام بإقصاء معظم القوى السياسية والمجتمعية التي شاركت بفاعلية في الثورة، ومارس انتهاكات وأعمالاً قمعية عنيفة على الحياة السياسية والمجتمع المدني والإعلام والاقتصاد، عاد المشهد المصري إلى صورة أكثر قتامة من تلك التي كانت سائدة في عهد مبارك، وفي الوقت نفسه استمرت السلطة المتمثلة في قيادات المؤسسة العسكرية في تكريس نظرتها لطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة والشعب التي تتلخص في اعتبار مصر كجيش تقوم على خدمته دولة، وليس دولة لها جيش وطني ذو مهام محددة.

أولاً: التحولات الراهنة في المشهد المصري

المتابع للمشهد المصري منذ انقلاب الثالث من يوليو 2013 حتى هذه اللحظة يستطيع أن يُدرك حجم التغيير الذي طرأ على شكل الحكم من الانتقال من حكم عسكري مباشر يمثل فيه السيسي المجلس العسكري ويعبر عن إرادته، إلى حكم فردي دكتاتوري، وهو سيناريو نمطي متكرر عقب أغلب الانقلابات العسكرية (يوليو 1952 نموذجاً)، حيث عمد السيسي إلى تركيز السلطة في يديه وإحكام السيطرة على المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية والسيادية بشكل يفوق العهود السابقة أيام السادات ومبارك، بل وحتى عبدالناصر، وقام السيسي بهذا التحول عبر عدة مسارات، تكتمل مظاهرها في الوقت الحالي، ومن أهمها:

1. السيطرة الكاملة وتأميم الحياة السياسية

إن عقد مقارنة بسيطة بين نتائج وأرقام انتخابات برلمان 2011 ونتائج وأرقام انتخابات برلمان 2015 كافية أن تشير إلى حجم التغيير الذي أحدثه النظام الحالي على الحياة السياسية والحزبية، فبينما وصلت نسب المشاركة الشعبية في انتخابات برلمان 2011 إلى نحو ٪60 من أصل مجموع عدد الناخبين، وهي نسبة غير مسبوقة في التاريخ المصري الحديث، تقلصت هذه النسبة إلى أن وصلت إلى ٪28 بحسب الرواية الرسمية للنظام (وأقل من ذلك بكثير وفقاً للتقديرات الحقيقية وبالمقارنة بمشهد اللجان الانتخابية بين الحالتين)، وبينما تشكل برلمان 2011 من ٪95 من الأحزاب السياسية و٪5 فقط من المستقلين، تقلصت نسبة ممثلي الأحزاب في برلمان 2015 إلى أن وصلت إلى ٪43، وارتفعت نسبة المستقلين حتى وصلت إلى ٪57، في دلالة على ضعف الأحزاب وسيطرة النظام بدفع المستقلين داخل البرلمان ممن توجههم الأجهزة السيادية المختلفة. وعلى الجانب الآخر، وفي إشارة إلى حجم الانتهاكات وأعمال القمع التي مارسها النظام المصري بعد انقلاب الثالث من يوليو تجاه الأحزاب السياسية التي كانت فاعلة بعد ثورة يناير، نكتفي هنا بالإشارة إلى أن نحو ٪50 من الأحزاب السياسية التي شاركت في انتخابات 2011 لم تشارك في انتخابات 2015 نتيجة الحظر والقمع والتضييق.

ويبدو أن السيسي مع انتهاء «الانتخابات الرئاسية» 2018، واستمراره في الحكم لأربع سنوات قادمة يتجه إلى استكمال السيطرة على المشهد السياسي من خلال محاولة تجميع كل القوى السياسية الموالية تحت حزب واحد موالٍ يصل عدد المنتمين له إلى أكثر من ثلثي أعضاء البرلمان، بينما تتجمع القوى السياسية «المعارضة» تحت لواء حزب واحد أو حزبين، وتمثل ذلك في سعي حزب الوفد لتزعم المعارضة الموالية للنظام داخل البرلمان من خلال دعوة وجهها للأحزاب السياسية للاندماج والدخول تحت مظلة الحزب.

وتبقى تلك الأحزاب بأشكالها المختلفة تحت سيطرة السيسي وسيطرة جهاز المخابرات الحربية، بعد أن كان أعضاء البرلمان يتوزعون في التبعية لأجهزة سيادية مختلفة، ومع استمرار الانتقادات الخارجية الموجهة للسيسي بسبب تقويض وإضعاف الحياة السياسية، سيكون من المناسب اصطناع مظهر لحياة سياسية تتميز بتعددية حزبية قوية من خلال وجود عدد محدود من الأحزاب تحت سقف البرلمان، تقوم فيما بينها بأدوار الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة. وعلى المستوى الداخلي، سيكون من المناسب أيضاً ضبط عشوائية الأحزاب خاصة مع بداية فترة رئاسية جديدة من المحتمل أن تشهد تعديلات دستورية تتعلق بمد أجل رئاسة السيسي، ومزيداً من إقرار القوانين والقرارات، فضلاً عن حاجة السيسي لظهير سياسي متماسك على غرار الحزب الوطني الديمقراطي في زمن مبارك بعد أن أشارت كل الدلائل لتآكل شعبيته في الشارع المصري.

من المهم الإشارة هنا إلى مظهر آخر من سعي السيسي للسيطرة التامة على الحياة السياسية، بدا ذلك من خلال الإجراءات والانتهاكات التي مارسها السيسي ونظامه قبل وأثناء الانتخابات الرئاسية 2018 التي كان أبرزها الممارسات التي تمت بحق جميع المرشحين الجادين في خوض الانتخابات التي اتسمت بالتهديد والاستبعاد، بل والحبس لمرشحين مثل أحمد شفيق، وأحمد قنصوه، وسامي عنان، أو هؤلاء الذين دُفعوا للانسحاب يأساً من عملية انتخابية نزيهة مثل خالد علي، ومحمد أنور السادات.

2 - السيطرة الأمنية والقمع وانتهاكات حقوق الإنسان

السيطرة بالخوف والرعب على المجتمع، هي سياسة اتبعها النظام منذ اليوم الأول للانقلاب العسكري كعملية منهجية من الممارسات والانتهاكات والقمع ضد الحركات

والمؤسسات والأفراد الفاعلة والمؤثرة داخل المجتمع؛ بهدف تكريس الخوف وتقزيم وإنهاء أي حالة من حالات الشعور بالكرامة والرغبة في العمل لخدمة الوطن وتحقيق الأهداف التي سعى الشعب لتحقيقها في يناير 2011، بحيث يعيش المجتمع في حالة من الخوف والذعر من ملاحقة الأجهزة الأمنية وتحقيق ما أسماه البعض بـ«جمهورية الخوف»، ولم يكتف النظام بتلك الممارسات، وإنما سعى إلى إلباسها الثوب القانوني من خلال استخدام مؤسسة القضاء واستقطاب بعض القضاة وإغرائهم بالمزايا المادية والمعنوية لاستمرار وتكريس وتقنين الانتهاكات، والهدف الرئيس من تلك العملية المنهجية تكتيف المجتمع وإنهاء فاعليته التي وصلت إلى أعلى درجاتها بعد ثورة يناير، وإرسال رسالة تفيد بأن أي شخص يشارك في العمل المعارض أو المناهض للنظام أو يسعى للتغيير أو حتى يعبر عن رأيه بشكل عام سيتعرض لتلك الممارسات والانتهاكات.

سأكتفي هنا بالإشارة السريعة إلى بعض الإحصائيات والأرقام التي تعبر عن حجم انتهاكات حقوق الإنسان التي يمارسها النظام المصري، حيث بلغت حالات القتل خارج إطار القانون 3132 حالة على يد قوات الشرطة والجيش في الفترة من يونيو 2014 إلى مارس 2018، وبلغت حالات الإخفاء القسري 1290 حالة في الفترة من يونيو 2013 إلى أغسطس 2017 (الأرقام الواردة تم تجميعها من التقارير الصادرة عن مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب، على سبيل المثال، أرشيف التعذيب 2016 وحصاد القهر في 2015)، في حين بلغ عدد المدنيين الذين تمت محاكمتهم أمام القضاء العسكري 15500 مواطن في الفترة من أكتوبر 2014 إلى سبتمبر 2017، وبلغ عدد الأشخاص الذين حكم عليهم بالإعدام 800 شخص في الفترة من يوليو 2013 إلى يناير 2018، تم تنفيذ 33 حالة إعدام منها بالفعل.

3 - التحكم التام في الاقتصاد واحتياجات الناس

عمد النظام إلى دفع المؤسسة العسكرية للبروز ليس كمركز قوة عسكرية فقط، ولكن كمركز قوة اقتصادية لا يستهان بها، لتنتقل تدريجياً الاحتكارات في السوق المصرية من رجال الأعمال إلى المؤسسة العسكرية، التي قامت في السنوات القليلة الماضية بما يمكن أن نسميه عملية ابتلاع للاقتصاد المصري، ليس بهدف تحقيق أرباح ومكاسب مادية لموازنة نفقاتها العسكرية فقط، ولا حتى لتحقيق مكاسب شخصية كبيرة، ولكن أيضاً

بهدف تحقيق سيطرة وهيمنة على الاقتصاد المصري والتحكم في معاش المواطنين، وهو أمر ظهر بوضوح من خلال احتكار المؤسسة العسكرية للاحتياجات الأساسية للمواطنين (القمح والسكر وألبان الأطفال... إلخ)، مما يتيح إجهاض أي تحركات احتجاجية بالتهديد بالأزمات المعيشية ومنع الاحتياجات الأساسية.

وقد حدث على مدار السنوات الخمس الماضية تدهور كبير في الحالة الاقتصادية التي تمس السواد الأعظم من المواطنين في البلاد، حيث تجاوزت معدلات التضخم ٪33 في عام 2017، ووصل إجمالي الدين الخارجي 82 مليار دولار في نهاية عام 2017، في حين بلغ عجز الموازنة 438 مليار جنيه مصري، ولا يمكن إرجاع هذه الحالة لمجرد الفشل في إدارة الاقتصاد، أو حتى كمجرد نتيجة للفساد المستشري، حيث توجد شواهد كثيرة على تعمد الوصول إلى هذه الحالة بهدف «القمع الاقتصادي» للناس بعد قمعهم أمنياً، بما يجعلهم يدورون ليلاً ونهاراً بحثاً عن معاشهم وحاجتهم الأساسية مما لا يترك وقتاً ولا طاقة لأي مطالب بديمقراطية أو حريات في ظل انتهاك الحقوق الأساسية الأخرى وفي مقدمتها الحق في العيش الكريم.

4 - الإجهاز على الطبقة المتوسطة

يدرك السيسي دور الطبقة المتوسطة في حيوية المجتمع ومنعته وكذلك في الحرص على الحقوق والحريات العامة، وبالتالي دورها المهم في الثورات والاحتجاجات، وما يمكن أن تشكله من رافعة لأي معارضة حقيقية تطالب بالحريات أو تطالب بتغيير للنظام الحاكم على غرار ما حدث في عام 2011، وهو ما دفع السيسي إلى اتباع سياسات الإفقار المتعمدة بهدف الإجهاز على الطبقة المتوسطة، أو على الأقل إضعافها تمهيداً للقضاء عليها، لتنتقل تلك الطبقة إلى الطبقة الفقيرة المنهكة في تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الحياة الرئيسة ويختفي من مجالات الاهتمام لديها أي مساحة للمطالبة بالحقوق السياسية والديمقراطية والكرامة الإنسانية، مما أدى في النهاية إلى شبه اختفاء تلك الطبقة كمكون رئيس داخل المجتمع المصري، وهو ما يفقد المجتمع أهم عناصر حيويته وفاعليته، يكفي الإشارة هنا إلى بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في أواخر 2016 التي تشير إلى أن ٪85 من الأسر المصرية تنفق أقل من 4000 جنيه مصري شهرياً، وهو ما يقل عن حد الفقر العالمي بحساب المعدل للفرد الواحد (دولاران يومياً للفرد).

في الوقت نفسه حرص النظام على دعم جزء صغير فقط من الشعب لتكوين طبقة متوسطة موالية له من أفراد المؤسسة العسكرية والأجهزة السيادية والأمنية والقضاة، وحرص على تحقيق مزايا كبيرة لهم ليحافظ على دعم هذه الفئة له وارتباط مصالحهم والامتيازات التي يتحصلون عليها بوجوده واستمراره على رأس السلطة، وتظل تلك الفئة وإن كانت تنتمي إلى الطبقة المتوسطة أو فوق المتوسطة ولكنها صغيرة ومصطنعة ولا تمثل بأي حال من الأحوال طبقة متوسطة عامة منتشرة داخل المجتمع المصري بكل فئاته الاجتماعية.

5 - الإجهاض التام للمجتمع المدني وحرمانه من مصادر القوة الذاتية

يعمل النظام الحالي منذ انقلابه على الديمقراطية على التحكم الكامل في قوى ومنظمات المجتمع المدني التي أصبحت غير قادرة على العمل بشكل فعَّال بسبب التضييق المستمر واستحداث قوانين مكبّلة للعمل المدني داخل المجتمع المصري من خلال قانون الجمعيات الأهلية الذي تم إقراره في عام 2017 بهدف إغلاق المجال العام والقضاء على الحالة المجتمعية النشطة التي كانت إحدى ثمرات ثورة يناير المباشرة، وفي الوقت نفسه السماح فقط لمنظمات المجتمع المدني الدائرة في فلك النظام بحرية العمل والحركة واحتكار العمل الخيري من خلال الجمعيات الموالية للنظام فقط، ذلك فضلاً عن الاستهداف والقمع حتى خارج إطار هذا القانون، وعلى سبيل المثال تعرض كثير من المؤسسات الحقوقية للمنع والتضييق وكان أبرزها إغلاق السلطات المصرية لمركز «النديم لضحايا العنف والتعذيب»، وقيام مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان بإغلاق مكتبه في القاهرة بسبب تصاعد الضغوط الأمنية عليه.

6 - تكبيل وإخضاع الإعلام والصحافة

بعد انقلاب الثالث من يوليو، بدت بوضوح الإجراءات التي قام بها النظام لإخضاع غالبية وسائل الإعلام والصحافة، ومع مرور الوقت استمر النظام في منهجية الإخضاع والسيطرة عبر إنشاء المجلس الأعلى لتنظيم الصحافة والإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام، لفرض مزيد من الرقابة على الإعلام والصحافة،

وبهدف تقويض دور نقابة الصحفيين في دعمها لحرية الرأي والتعبير، ولم يكتف النظام لبسط سيطرته على الاعلام والصحافة من خلال المؤسسات التي أنشأها حديثاً، بل سعى أيضاً إلى صياغة قوانين مكبّلة للعمل الصحفي وحرية الرأي من خلال مشروع قانون تنظيم الصحافة والإعلام الذي وافق عليه البرلمان في يونيو 2018، فضلاً عن شراء القنوات التلفزيونية من قبل شركات تابعة بشكل مباشر للأجهزة المخابراتية، والتحكم الكامل في إدارتها.

7 - التحكم والسيطرة على المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية

بعد أن أحكم السيسي سيطرته على المشهد السياسي والاقتصادي والمجتمعي، يستكمل تلك الحلقة بالسيطرة التامة على المؤسسة العسكرية بعد أن كان ممثلاً لها في الحكم، وذلك عن طريق تغيير تدريجي لجميع قيادات المجلس العسكري التي كانت موجودة داخل المجلس وشاركت في الانقلاب العسكري، عدا ثلاثة قيادات فقط لا تزال موجودة في وقت كتابة هذه الورقة (رئيس الأركان الفريق محمد فريد حجازي، ومدير الشؤون المالية اللواء محمد أمين نصر، ومدير الشؤون القانونية اللواء ممدوح شاهين)، ويصل عدد قيادات المجلس العسكري التي تخلص منها السيسي حتى الآن إلى 33 قيادة عسكرية، وهو نموذج تقليدي ومتوقع في أعقاب الانقلابات العسكرية، حيث شرع السيسي في التخلص من جميع قيادات المجلس العسكري منذ بداية الانقلاب بهدف تركيز كل مصادر القوة والنفوذ تحت يديه كحاكم أوحد، والانتقال من الحكم العسكري إلى حكم الفرد بعد أن تخضع المؤسسة العسكرية لسيطرته بشكل كامل.

وتعد تلك الاستراتيجية التي انتهجها السيسي ومحاولاته المستمرة في تركيز القوة والنفوذ تحت يديه الملمح الأبرز لسياسة السيسي في تلك المرحلة، وربما جاء قانون تحصين كبار قادة القوات المسلحة الصادر حديثاً كنتيجة مباشرة لسياسة السيسي في التخلص من القيادات العسكرية التي شاركته في انقلاب الثالث من يوليو، الأمر الذي ربما أثار قلق قيادات المجلس العسكري السابقة، لا سيما بعد عدة تغييرات طالت حتى رئيس أركان الجيش وصهر السيسي الفريق محمود حجازي، ووزير الدفاع الفريق أول صدقي صبحي الذي كان السيسي يسوق وهْم تحصين منصبه دستورياً، وبعد التعامل مع ترشح الفريق سامي عنان، رئيس الأركان الأسبق، بطريقة بعيدة عن تقاليد المؤسسة العسكرية.

ويبدو أن القانون ليس الهدف منه فقط الحصانة الداخلية والخارجية لكبار القادة العسكريين بقدر ما هو محاولة من السيسي إلى تهدئة وطمأنة كبار قيادات المؤسسة العسكرية التي ترضخ لسياسات السيسي (في مقابل تلك التي تخرج عن النص أمثال عنان، وقنصوه)، ووضع إطار عام للتعامل بين السيسي وتلك القيادات تضبط الخلافات والصراعات المحتملة وتحافظ على صورة المؤسسة العسكرية وتماسكها تحت هيمنة السيسي.

لم يختلف الأمر كثيراً من ناحية المؤسسات الأمنية، حيث كان واضحاً منذ ثورة يناير وحتى انقلاب الثالث من يوليو تراجع نفوذ وسيطرة جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقاً) كأهم وأبرز الأجهزة الأمنية أيام مبارك، في مقابل ازدياد نفوذ المخابرات الحربية وسيطرتها على جهاز الأمن الوطني. وفي حين ظل هناك صراع خفي بين جهازي المخابرات الحربية والعامة، بعد انقلاب الثالث من يوليو، واستمراراً على نفس النهج وفي محاولة من السيسي للسيطرة على جهاز المخابرات العامة، قام باستبعاد الكثيرين من كبار العاملين بالجهاز حتى انتهى الأمر بإقالة اللواء خالد فوزي، مدير المخابرات العامة، وتعيين اللواء عباس كامل أحد أبرز العسكريين المقربين من السيسي ومدير مكتبه السابق بدلاً منه، مع تقليص نفوذ المخابرات العامة في إدارة الكثير من الملفات المهمة التي كانت تحت سيطرتها من قبل.

8 - الأدوار الوظيفية الإقليمية والدولية لتأمين الدعم الخارجي

يستمد النظام قوته من سند ودعم إقليمي ودولي كبير، بصرف النظر عن كل ممارساته السلبية السابق ذكرها، وهو أحد مصادر القوة الرئيسة للنظام، ويكتسب السيسي هذا الدعم عن طريق الأدوار الوظيفية المهمة التي يقدمها للقوى الإقليمية والدولية، مما يستجلب دعم تلك القوى للسيسي ويجعلها حريصة على بقائه من أجل استمرار تحقيق أهدافها ومصالحها، الأمر الذي يجعل السيسي يسير في اتجاه شراء شرعيته الخارجية من خلال ما يقدمه من خدمات هي لا تخدم بالضرورة المصالح الوطنية والقومية، ومستغلاً ازدواجية المعايير التي تنتهجها القوى الدولية من أجل تحقيق مصالحها بغض النظر عن شرعية السيسي الحقيقية والممارسات والانتهاكات التي يرتكبها بشكل فج ومستمر.

استغل السيسي الأزمات المشتعلة في المنطقة ليقوم بأدوار تتماشى مع مصالح قوى إقليمية ودولية تحقق له الدعم الخارجي، ومن أبرزها الدور المصري في الأزمة الليبية والدعم السياسي والعسكري واللوجيستي للجنرال المتقاعد خليفة حفتر، قائد ما يسمى بالجيش الوطني الليبي، والمدعوم من فرنسا والإمـارات، فضلاً عن التنسيق الأمني والسياسي بين مصر والكيان الصهيوني بشكل متصاعد لم يشهده تاريخ العلاقات بين الطرفين، وصولاً إلى حالة من التفاهم والتوافق والسير في اتجاه إتمام ما يسمى بـ«صفقة القرن»، إضافة إلى الدور المتناغم مع توجهات السعودية والإمارات في ملاحقة التيار الإسلامي وقمعه ومحاولة القضاء عليه قضاء مبرماً، وغير ذلك مما هو معلوم أو ما زال في طي الكتمان ولم يكشف عنه النقاب بعد. في مقابل تلك الأدوار الوظيفية كان التواطؤ الواضح من القوى الدولية التي تدعي الديمقراطية بشأن الانتهاكات والممارسات التي يقوم بها السيسي تجاه المعارضة والناشطين السياسيين، بل لم يقتصر دور القوى الدولية على السكوت عن الحالة المزرية لحقوق الإنسان في مصر، والتواطؤ فقط في دعم نظام السيسي فقط، ولكنه امتد إلى شبهة المشاركة في انتهاكات بحق الناشطين السياسيين التي كان أبرزها احتجاز الشرطة الإيطالية بطلب من السلطات المصرية مؤخراً للدكتور محمد محسوب، الوزير المصري السابق في فترة حكم د. محمد مرسي، وهو أمر تكرر في مواقف مختلفة كما حدث مع الإعلامي أحمد منصور عندما اعتقلته الشرطة الألمانية في مطار برلين بطلب من مصر، كذلك الناشط السياسي عبدالرحمن عز عندما احتجزته السلطات الألمانية أيضاً بطلب من الشرطة الدولية (إنتربول) صدر بناء على بلاغ من النظام المصري.

ثانياً: مستقبل النظام الحالي في مصر

ربما يُظهر المشهد الحالي على المدى القصير، في ضوء العرض السابق، تحكم وسيطرة السيسي على مقاليد الأمور، إلا أن النظرة المتعمقة تكشف عن هشاشة الوضع وعدم قابليته للاستمرار على المدى المتوسط والطويل، استناداً لطبيعة العوامل التي يعتمدها السيسي الآن في السيطرة، وذلك لعدة أسباب:

1 – تبدو أغلب مظاهر سيطرة النظام بوسائل لا ترجع لعوامل مستمدة من قوة ذاتية أهمها تلك التي تستند إلى القبول الشعبي العام، أي عوامل خارج إطار الشرعية الشعبية، ولا يبدو أن النظام المعزول عن واقع المواطنين يمتلك في الوقت الحالي شرعية حقيقية مستمدة من الشعب، حيث إن الشرعية الحقيقية التي يحصل عليها أي نظام حاكم تستمد من رضا الشعب، التي تتحقق من خلال تحقيق طموحات وآمال الشعب وليس بالقهر والتجويع والتخويف، وكل مصادر القوة التي يستند إليها السيسي في التحكم والسيطرة، عدا الرضا الشعبي، هي مصادر قابلة للتغيير والتقلب تحت تأثير دوافع كثيرة قد تخرج عن نطاق سيطرته.

2 – حالة الغضب الكامنة والمتصاعدة لدى قطاعات متعددة داخل المجتمع واتساع نطاقها بسبب تردي الأحوال المعيشية والاقتصادية واستمرار القرارات الاقتصادية بالغة الصعوبة التي تعاني منها الأغلبية الساحقة من الشعب المصري، لا سيما مع غياب أي أفق لتبدل الأحوال الاقتصادية إلى وضعية أفضل يشعر بها المواطنون، وقد وصلت حالة السخط وعدم الرضا الشعبي عن الأوضاع التي تمر بها مصر إلى مستويات غير مسبوقة يمكن مثلاً ملاحظتها بوضوح على وسائط التواصل الاجتماعي.

3 – يتجه النظام الحالي إلى إنتاج مشهد يقارب مشهد السنوات الاخيرة لعهد مبارك ولكن بشكل أكثر قتامة، حيث دفع النظام إلى سياسات تؤدي إلى الإغلاق التام للمجال العام والمجال السياسي والقضاء على فاعلية المجتمع المدني، وهو أمر يتسبب على المدى البعيد في زيادة حالة الاحتقان السياسي والمجتمعي، وذلك مثلاً في مقابل السياسات التي كان ينتهجها نظام مبارك (عدا سنواته الخمس الأخيرة) من ترك مساحة للحراك السياسي والمجتمعي تخفف قدراً من الاحتقان السائد جراء تبعات الدكتاتورية والحكم الفردي.

4 – تتدهور الصورة الذهنية الإيجابية للمؤسسة العسكرية لدى الشعب بشكل ملحوظ بعد انقلاب الثالث من يوليو، وتبدلت الصورة لدى العديد من المواطنين إلى نظرة سلبية ترى تحول المؤسسة العسكرية من مؤسسة وطنية تحمي الوطن وتدافع عن أراضيه إلى مؤسسة قمعية، أيديها ملوثة بدماء الشعب وآلامه، تحقق منافع اقتصادية جمة، تؤدي وظائف وأدواراً تخدم مصالح قوى إقليمية ودولية وبعيدة عن تحقيق المصالح القومية، وتتعاون بل وتتحالف بشكل غير مسبوق مع الكيان الصهيوني. وتمثل الصورة الذهنية

المتغيرة التي تزداد سوءاً لدى العديد من القطاعات الشعبية دون شك هاجساً لدى أفراد المؤسسة العسكرية ستؤدي إن عاجلاً أو آجلاً عندهم لحالة من عدم الرضا والرغبة في العودة إلى الصورة الذهنية الإيجابية.

5 – على المدى البعيد، لا تؤمّن ممارسات القمع والانتهاكات العنيفة استمرار النظام وترسيخ حكمه، حيث إن الخوف والذعر الذي يرسخه النظام لدى المواطنين في حال تساويه مع معاناة الأوضاع المعيشية والاقتصادية السيئة يؤدي في حالات كثيرة إلى حالات انفجار داخلية وبغض النظر عن أشكالها أو مظاهرها لكنها تهدد استقرار النظام وربما تتسبب في الإطاحة به.

6 – عدم قابلية الطبقة المتوسطة الموالية للنظام من أفراد المؤسسة العسكرية والأجهزة السيادية والأمنية والقضاة للاستدامة واستمرار الحصول على المزايا، وذلك لسببين رئيسين، ضعف القدرة الاقتصادية في ظل تراجع إمكانيات الدولة مع الوقت، وتضاؤل القدرة الاجتماعية للدولة للقيام بوظائفها الرئيسة لمستقبل أبناء الوطن بما فيه أبناء هذه الطبقة.

7 – بالرغم من الدعم الإقليمي والدولي للنظام الحالي يبقى هذا الدعم الخارجي أمراً متغيراً وغير ثابت في ظل التحولات والمتغيرات الكبرى الإقليمية والدولية المتزايدة في السنوات الأخيرة، وتبدّل خرائط التحالفات بين القوى الإقليمية والدولية المستمر، مما يدفعنا إلى عدم الجزم باستمرار الدعم الإقليمي والدولي للنظام، وتاريخ التخلي عن الحكام الدكتاتوريين بعد استيفاء أدوارهم مليء بالأمثلة من شاه إيران ونورييجا في بنما إلى بينوشيه في شيلي وصولاً إلى حسني مبارك نفسه في مصر.

8 – ما زالت ذاكرة الربيع العربي قريبة، وهذا هو العامل الأهم من وجهة نظرنا، وهناك أجيال شاهدت وعاصرت الربيع العربي وما زالت تحلم بالتغيير وتنتظر الفرصة المواتية، ليس بالضرورة بنفس الشكل السابق الذي بدأت عليه الثورات، فالمارد الذي انتفض بشكل متزامن باتساع المنطقة العربية الجغرافي، لا يمكن له أن يرضى بسهولة ويعود إلى سجنه، خاصة أن عوامل انتفاضته الآن قد تزيد عشرات المرات عن تلك العوامل التي دفعته للحراك في عام 2011.

ثالثاً: دور المعارضة المصرية

المتابع للمشهد المصري ربما يتوقع حدوث تغيير على المدى المتوسط عبر مسارين؛ ثورة للجياع وفوضى عارمة، أو مسار التغيير الرشيد واستدراج الأخطاء، وإن كان استبعاد سيناريو الفوضى هو أمر منطقي في الوقت الراهن، إلا أنه لا يمكن أن يكون مستبعداً على المدى المتوسط والطويل نظراً لسياسات الخراب المتعمد التي ينتهجها السيسي ونظامه، إلا أن الحس الوطني السليم يجب أن يعمل على ألا تحدث حالة من الفوضى العارمة خارج نطاق السيطرة بهذا الشكل، لما قد تسببه من ضرر مجتمعي على مدى زمني ممتد ويصعب إصلاحه، ولكن ينبغي، من وجهة نظرنا، على القوى السياسية المؤمنة بثورة يناير وبالحاجة للتغيير الشامل السعي إلى طريق التغيير الرشيد وذلك عبر مسارين رئيسين:

الأول: عدم تكرار أخطاء ثورة يناير

التي وقع فيها الجميع، وأهمها عدم الجاهزية للانتقال السياسي السليم في أعقاب الثورة؛ وبالتالي تم تسليم إدارة المرحلة الانتقالية للمجلس العسكري، حيث يجب من الآن التخطيط الجيد للتغيير الرشيد حينما تتحين الفرصة وتأتي لحظة التغيير، وذلك عبر إعداد دراسات عميقة وتصورات واضحة لعدد من الملفات الرئيسة اللازمة للانتقال الديمقراطي السلمي، ومنها على سبيل المثال:

1 – العلاقات المدنية العسكرية، وهو الملف الأبرز والتحدي الأكبر أمام أي تغيير سياسي مأمول بمصر في السنوات القادمة، ويحتاج إلى وضع تصورات واضحة لإدارة العلاقة بين النخب السياسية المدنية والعسكريين، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الحالة المصرية التي تختلف إلى حد كبير عن نماذج الانتقال الديمقراطي وإصلاح العلاقات المدنية العسكرية التي جرت في العقود الماضية في أكثر من بلد.

2 – العدالة الانتقالية، ووضع تصور وتحديد الآليات المناسبة لمنظمات المجتمع المدني والجهات القضائية التي تمكنها من تحقيق العدالة واستيفاء الحقوق وصياغة سياسات المساءلة والمصالحة الوطنية.

3 – صياغة عقد اجتماعي جديد قائم على تحقيق التنمية والحفاظ على الحريات العامة والكرامة الإنسانية.

4 – صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية على المستوى الكلي، وفي الوقت نفسه تحسين معاش المواطنين وتوسيع نطاق الاستفادة من الثروة.

5 – استعادة لحمة المجتمع بكافة طوائفه والخروج من حالات الاستقطاب الشديدة بمظاهرها المختلفة.

6 – الملفات المختلفة للسياسات العامة بدءاً من بناء الإنسان: القيم – التعليم – الصحة، وانتهاءً بملفات التنمية وكل ما يتعلق بالطاقة والغذاء والإسكان والمواصلات.

7 – تمويل عمليات التنمية المطلوبة بمكافحة الفساد، ثم باستنفار الطاقات والموارد المجتمعية: نظم الوقف، تقوية المجتمع المدني، توسيع ودعم الطبقة المتوسطة.

والمذكور هو فقط عناوين الملفات، وتحتاج تضافر جهود الباحثين والسياسيين ولمهتمين بشكل عام في الإسهام في صياغة الأفكار والمبادئ والاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بكل ملف.

الثاني: السعي الجاد للتغيير والاستفادة من الفرص

إن الوضع القائم حالياً في مصر لا يمكن قبول استمراره لفترة طويلة، نظراً للتدهور السريع في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية تحت حكم السيسي، بما يمكن أن يؤدي إلى حالة من العنف والفوضى سيكون من الصعب تدارك آثارها السلبية على مصر والمنطقة بأسرها في المستقبل، فضلاً عن الإهدار المستمر للموارد البشرية والاقتصادية وغيرها مما سيصعب كثيراً من مهمة الأجيال القادمة في استعادة مكانة مصر وتنميتها.

ومن هذا المنطلق، فيجب على كل القوى الحية في المجتمع العمل الحثيث لتغيير الواقع الأليم الذي تعيشه مصر حالياً، طبقاً لمنهجية التغيير الرشيد، وهذا يقتضي عدداً من الخطوات المهمة التي ينبغي اتخاذها:

1 – استدراك ما فشلنا فيه والاستفادة من أخطائنا والخروج من حالة اليأس والإحباط لما يلزم لمعركة النفس الطويل.

2 – الربط بين قوى الربيع العربي والتغيير على مستوى الأمة كلها، ومواجهة قوى مضادات الثورات كوحدة متماسكة تسخر لها كافة الإمكانيات كما يواجهون هم قوى التغيير كجماعة متماسكة تسخر لها كافة الإمكانيات.

3 – الاستفادة بحرية الحركة النسبية للقوى المعارضة بالخارج التي لم تستثمر بعد بالطريقة المثلى في عملية التغيير السياسي المنشود.

4 – صناعة الكوادر في جميع المجالات وعدم استنفاد قدرات الشباب في معاناة يومية ومعيشية مستمرة.

5 – استثمار قدرات المعارضين والمقاومين في الداخل والربط بينهم وبين حركة الخارج بقدر الإمكان، مع توزيع الأدوار والاستفادة بقدرات كل من يعمل على إحداث التغيير المنشود في مصر.

التقرير الاستراتيجي
للسودان عام 2018

مجموعة التفكير الاستراتيجي - إسطنبول

د. مالك عبدالله المهدي

يتضمن التقرير المقترح للحالة السودانية، بصورة مختصرة، بعض الجوانب ذات الصلة بشأن حقوق الإنسان؛ السياسي، الاقتصادي، الأمني؛ وذلك بالاعتماد على المصادر ذات الصلة.

فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان نشير إلى تقرير منظمة الأمم المتحدة في سبتمبر 2018م بشأن الملف السوداني حول حقوق الإنسان: «إن مجلس حقوق الإنسان، إذ يسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك من صكوك حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة (60/251) (15 مارس 2006م)، وقراري مجلس حقوق الإنسان (5/1و5/2) المؤرخين في الثامن عشر من يونيو 2007م، وإذ يشير كذلك إلى قرار مجلس حقوق الإنسان (36/26) المؤرخ في التاسع والعشرين من سبتمبر 2017م، وإذ يشدد على أن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، وإذ يرحب بالسياسات الإنسانية لحكومة السودان الرامية إلى تسهيل وصول المساعدة الإنسانية بسرعة ودون عوائق، وإذ يشجع في الوقت نفسه الحكومة على حماية المساعدات الإنسانية وتوفيرها للسكان المحتاجين، وإذ يشجع الحكومة أيضاً على تكثيف مساعيها الرامية إلى الاستمرار في التزامها بتلبية الاحتياجات الإنسانية في المناطق المتضررة من النزاع؛ وإذ يرحب أيضاً بتعاون الحكومة الإيجابي والبناء مع وكالات الأمم المتحدة والممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والنزاع المسلح، الذي أدى إلى رفع اسم الحكومة من القائمة المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم بعد استكمال خطة عمل الحكومة مع الأمم المتحدة، وإذ يرحب كذلك باستضافة حكومة السودان مفاوضات السلام بين حكومة جنوب السودان والحركات المعارضة تحت رعاية الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وإذ يثني على دور الوساطة التي اضطلعت بها حكومة السودان في عملية المفاوضات، التي توجت بتوقيع اتفاق سلام في الخامس من أغسطس 2018م.

- يرحب بعمل الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان.
- يحيط علماً بالتقرير الذي قدمه الخبير المستقل إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته (39) وبتعليقات حكومة السودان على ما جاء فيه.
- يشير بتقدير إلى تعاون حكومة السودان مع الخبير المستقل لتمكينه من أداء ولايته، وإلى إعلان الحكومة التزامها بمواصلة هذا التعاون.
- يطلب إلى الخبير المستقل العمل مع جميع الشركاء المعنيين من أجل توفير المساعدة التقنية وفي مجال بناء القدرات للكيانات المختصة التابعة لحكومة السودان، والوكالات الوطنية، والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.
- يشير بتقدير إلى النتائج التي حققها حتى الآن الحوار الوطني المستمر وما نفذ حتى الآن بهدف الوصول إلى سلام دائم ويشجع على المشاركة الشاملة لجميع الجهات المعنية السودانية، ويشجع جميع الجهات صاحبة المصلحة على تهيئة بيئة مواتية لإجراء حوار يشمل الجميع ويتسم بالشفافية والمصداقية.
- يشجع حكومة السودان على تمديد الإعلان الأحادي الجانب بوقف الأعمال العدائية ويدعو المجموعات المسلحة المتبقية إلى إعلان وقف غير مشروط للأعمال العدائية والتفاوض بحسن نية من أجل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.
- يثني على استضافة السودان أكثر من مليون لاجئ من بلدان مجاورة وبلدان أخرى في المنطقة وفتحه 5 ممرات إنسانية من أجل توفير تدخلات منقذة لحياة المتضررين من النزاع.
- يلاحظ بتقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها حكومة السودان من أجل تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل التي حظيت بقبولها، ويشجع الحكومة على مواصلة تعاونها مع عملية الاستعراض بما في ذلك تنفيذ التوصيات المقبولة.
- يلاحظ أيضاً بتقدير التطورات الإيجابية، مثل تعيين رئيس ونائب رئيس وأعضاء المفوضية القومية لحقوق الإنسان في أبريل 2018م، والجهود التي تبذلها حكومة السودان من أجل مكافحة الاتجار بالبشر والتهريب وعمل الحكومة وتعاونها المستمرين مع مختلف الشركاء في هذه المجالات والخطوات التي اتخذها في سياق الحملة المتعلقة بمراقبة الأسلحة الصغيرة بهدف كفالة الأمن وسيادة القانون واستكمال لخطة العمل المتعلقة بحماية الأطفال من الانتهاكات أثناء النزاعات المسلحة.

- ينوه بالملاحظات التي قدمها الخبير المستقل في تقريره، ويحث حكومة السودان على كفالة احترام حقوق الإنسان لجميع الأفراد، ويعرب عن القلق إزاء الحوادث المبلغ عنها المتعلقة بالمضايقة والاعتقال التعسفي والاحتجاز المطول بما في ذلك للطلاب والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني، وإزاء تزايد عدد عمليات الحجز والرقابة على الجرائد، فضلاً عن القيود المفروضة على الحقوق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، وفي الوقت نفسه يحث الحكومة على احترام التزاماتها وتعهداتها الدستورية والدولية وصون حرية الدين أو المعتقد.
- يرحب بالجهود التي تبذلها حكومة السودان للتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان التي ترتكبها جميع الأطراف، ويشجع جهودها الرامية إلى محاسبة الجناة كأولى الأولويات، ويشير إلى الرأي القائل: إن جعل جميع الوكالات والمكاتب الحكومية متماشية مع تعهدات الدولة والتزاماتها في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يحسن بيئة حقوق الإنسان في السودان.
- يرحب أيضاً بالتحسينات التي أُدخلت في مجال الأمن في مناطق النزاع في السودان، ويشجع جميع الأطراف على الاستفادة من هذه التطورات، ويحث حكومة السودان على التصدي للانتهاكات أو التجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان في مناطق النزاع بما يشمل تلك التي تنطوي على العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، ويحث جميع الأطراف على حماية المدنيين والسعي إلى تحقيق السلام.
- يحث الدول الأعضاء ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في دعم الجهود التي تبذلها حكومة السودان على نحو يتماشى مع هذا القرار، بغية مواصلة تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد ومن خلال الاستجابة لطلبات الحكومة المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات.
- يطلب إلى المفوضية السامية أن توفر، بما يراعي توصيات الخبير المستقل من بين أمور أخرى المساعدات التقنية وبناء القدرات بسبل تكفل تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد وتهدف تقديم الدعم للبلد لكي يفي بالتزاماته وتعهداته في مجال حقوق الإنسان.

- يقرر تجديد ولاية الخبير المستقل لفترة سنة واحدة أو حتى بدء إنفاذ أحكام الفقرة (19) أدناه، أيهما كان أقرب.
- يطلب إلى الخبير المستقل أن يقدم إلى مجلس حقوق الإنسان تقريراً عن تنفيذ ولايته يضمنه توصيات تتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات لكي ينظر فيه المجلس في دورته الأربعين.
- يهيب بحكومة السودان أن تواصل تعاونها الكامل مع الخبير المستقل وأن تستمر في السماح بالوصول الفعلي إلى جميع مناطق البلد لزيارتها والالتقاء بكافة الجهات الفاعلة والمعنية.
- يطلب إلى المفوضية السامية أن توفر للخبير المستقل جميع الموارد المالية والبشرية اللازمة لأداء ولايته.
- يقرر إنهاء ولاية الخبير المستقل سيدخل حيز النفاذ في اليوم الذي تعلن فيه المفوضية السامية وحكومة السودان عن بدء تشغيل مكتب قطري للمفوضية السامية، وفقاً لقرار الجمعية العمومية (48/141) المؤرخ ديسمبر 1993م.
- يطلب إلى حكومة السودان والمفوضية السامية العمل بصورة بناءة للتوصل إلى اتفاق بشأن الطرائق والولاية المتعلقة بإنشاء مكتب قطري في موعد أقصاه سبتمبر 2019م.
- يطلب إلى الأمين العام أن يوفر للمفوضية السامية جميع الموارد اللازمة لتنفيذ هذا القرار.
- يطلب إلى حكومة السودان والمفوضية السامية تقديم تقارير شفوية عن التقدم المحرز فيما يختص افتتاح مكتب قطري خلال جلسة تحاور مكثف في الدورة الحادية والأربعين لمجلس حقوق الإنسان».

وهناك بعض التقارير تفيد بأن مجلس الأمن الدولي جدد ولاية بعثة حفظ السلام في دارفور حتى يونيو/ حزيران 2018م، موافقاً على خفض عديدها بشكل كبير جداً كجزء من خطة الخروج التي طالب بها السودان، كما مدد ولاية «قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي».

في سبتمبر/ أيلول، مدد «مجلس حقوق الإنسان» الأممي ولاية الخبير المستقل

للمراقبة وتقديم المشورة فيما يتعلق بحقوق الإنسان لسنة أخرى، لكن المجلس لمح في اللغة التي استخدمها إلى إنهاء ولايته في حال «سُجل تحسن مستمر ومستدام» في وضع البلاد، مخاطراً بإنهاء الولاية قبل الأوان خلال السنوات المقبلة.

لم يضغط مجلس الأمن على السودان للتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها بالجرائم المرتكبة في دارفور، رغم أنه أحال الوضع إلى المحكمة في عام 2005م، أعلنت المحكمة عن التهم لأول مرة في عام 2007م، وهي تملك اليوم مذكرات توقيف معلقة بحق 5 أشخاص، منهم الرئيس البشير، لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية التي يُزعم أنها ارتكبت في دارفور بين عامي 2003 و2008م.

ومن ناحية أخرى، خاصة حول الأوضاع السياسية في السودان منذ نهاية ديسمبر الماضي وحتى فبراير الحالي، نكتفي بالإشارة إلى تحذير المفوضية القومية لحقوق الإنسان للحكومة والمعارضة من اللجوء للاستقطاب الذي يؤدي لتصاعد حالة العنف، وذلك على خلفية تباين وجهات النظر حول موازنة العام؛ حيث أوضحت المفوضية في بيانها بتاريخ 29 يناير 2019م، أن نموذج المظاهرات الأخيرة ضد الغلاء قد يقود لاستقطاب حاد بين طرفي نزاع السلطة، وتخوفت من أن يؤدي ذلك لتصاعد حالة العنف والاعتقالات التي تتعارض مع حقوق الإنسان والسلامة الشخصية وحرية التعبير، ودعت طرفي النزاع للابتعاد عن الاستقطاب الحاد واللجوء للحوار الجاد بدلاً عن المواجهة.

رغم التقرير المشار إليه أعلاه، والهدوء النسبي الذي تشهده البلاد منذ مطلع فبراير 2019م، فإن السجل الحقوقي للسودان خلال الفترة من عام 2017 – 2018م؛ تغلب عليه الممارسات الحكومية القمعية، التي تنتهك الحقوق المدنية والسياسية الأساسية، تقيّد الحريات الدينية، وتتجاهل الالتزامات بحماية المدنيين بموجب القانون الإنساني الدولي، وعلى سبيل المثال في دارفور، جنوب كردفان، والنيل الأزرق. لم يجر السودان محاسبة على الجرائم الكبيرة التي ارتُكِبت خلال النزاعات، أو أي انتهاك حقوقي خطير آخر، وخاصة في ظل الأوضاع الحالية التي يعيشها السودان رغم اعتراف المؤسسة الحكومية بسوء الأوضاع الاقتصادية، وتدهورها، وانعكاسها على مجمل الأوضاع السياسية؛ بل استهدفت قوات الأمن أعضاء أحزاب المعارضة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والطلاب، والنشطاء السياسيين بالاعتقال التعسفي والاحتجاز وغير ذلك من الانتهاكات، وتم التضييق التعسفي على حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي، كما ظلت

الأوضاع الأمنية والإنسانية –خاصة الأحوال المعيشية– بالغة السوء في ولايات دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان، وغيرها من الولايات مع انتشار انتهاكات القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

- بخصوص اللاجئين والمهاجرين: استمر السودان في استقبال أعداد كبيرة من اللاجئين من جنوب السودان، وصل حوالي 183500 لاجئ في العام 2017م، وتخطى المجموع في الوقت الراهن المليون منذ بدء الحرب بجنوب السودان في ديسمبر 2013م؛ وعلى حسب بيانات مفوض معتمدية اللاجئين في السودان، فإن السودان يستضيف أكثر من مليوني لاجئ، يمثلون «عبئاً ثقيلاً جداً»، في ظل ضعف الدعم الدولي؛ ما جعل الوضع «معقداً جداً»؛ وإن معظم هؤلاء اللاجئين هم من إريتريا، وإثيوبيا، والصومال، وتشاد، والكونغو الديمقراطية، وإفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، واليمن وسورية، وإن أعداد اللاجئين في تزايد مستمر، خاصة وأن السودان يستقبل أعداداً كبيرة من دولة جنوب السودان، وكذلك لاجئين من إريتريا هاربين من الخدمة العسكرية الإلزامية، والوضع بشأن اللاجئين أصبح معقداً جداً، وتحتاج الخرطوم إلى التعاون والدعم من كل الجهات المعنية لتؤدي دورها كاملاً تجاه اللاجئين، خاصة أن اللاجئين الذين يعيشون في المدن لا يحصلون على أي خدمات مقدمة من المجتمع الدولي، بل يشاركون المواطنين في خدمات الصحة والتعليم والمياه.
- بخصوص الأوضاع الاقتصادية، أبرزها تدهور العملة الوطنية، حيث شهدت زيادة في سعر الدولار الجمركي أثر على قطاع الاستيراد، وفيما يتعلق بالقطاع النقدي سحبت السيولة من المصارف بل وصلت إلى درجة العدم في نهاية يناير 2019م، وأثرت على الحركة التجارية في البلاد، وبلغ سعر الدولار الرسمي 47.5 جنيه سوداني، وفي السوق الموازية تجاوز 50 جنيهاً. وفي قطاع الاتصالات توقف دولابه وانصب جهد وزارة التعاون الدولي على اللقاءات مع الوكالات الدولية والمنظمات في سبيل الحصول على منح ومشروعات جديدة، ونفيد بأن زيادة حدة التضخم بدأت في الزيادة منذ العام 2017م بصورة واضحة وجلية، ويتضح ذلك من خلال موازنة العام 2017، و2018م، حيث اعتمد البرلمان السوداني بالإجماع الموازنة العامة للعام، وبلغت إيرادات الموازنة 77.7 مليار جنيه، ما يعادل 11.6 مليار دولار، بينما بلغت المصروفات 96.2 مليار جنيه، نحو 14.3 مليار دولار، وبلغت نسبة العجز في الميزانية 19.5 مليار جنيه سوداني (2.8

مليار دولار)؛ أي ما يعادل نحو ٪2 من الناتج الإجمالي المحلي.

وتشير المؤشرات العامة لموازنة العام 2017م في السودان إلى إبقاء معدل التضخم في حدود ٪17، وتحقيق معدل نمو يتراوح ما بين 5 إلى ٪5.2، وكانت تستهدف الموازنة توفير موارد لاستكمال المشروعات الإنتاجية الزراعية وتخصيص مبالغ لكهربة عدد من المناطق في المركز والولايات وقيام طرق وإنشاء عدد من الجسور في الولايات، وخصصت أكثر من 29 مليار جنيه سوداني لقطاع الدفاع والأمن، كأكبر بند، بينما بلغت مصروفات القطاع السيادي خلال العام المقبل 5 مليارات جنيه؛ وأعلن وزير المالية السوداني آنذاك أن العجز في موازنة الدولة للعام 2017م سيرتفع إلى 77.7 مليار جنيه، مقابل 13.3 مليار لسنة 2016م، مع انخفاض عجز الميزان التجاري إلى 3.6 مليار دولار، بواردات 6.7 مليار دولار، وصادرات 3.1 مليار دولار، وقال في تصريحات صحفية: سنركز على زيادة حجم الصادرات من 2.9 مليار دولار إلى 3.1 مليار، بجانب خفض الواردات من 7.1 مليار دولار إلى 6.7 مليار دولار.

وفي غضون الأزمة الاقتصادية التي تهدد الدولة بالإفلاس في السودان، وفي ظل التحديات المتواصلة للمعارضة السياسية، وقوامها الأحزاب المعارضة التي تدخل، أول مرة، في مواجهة صريحة مع السلطة السياسية في الخرطوم، وفي غمرة التظاهرات المتحدية والجرأة الشعبية غير المسبوقة في مواجهة الحكومة خاصة منذ نهاية العام 2018م، الأجراس قد قرعت بالفعل بأن السودان على حافة الإفلاس، وبدلاً من شرح حقيقة الوضع الحرج للمواطنين، التزمت الحكومة الصمت، وتركت الأمور للاجتهادات من كل نوع، ولا أحد يمكنه الادعاء بأنه يفهم حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي في السودان، وبالقدر نفسه، يصعب التكهن، فالحكومة كأنما تنفذ قانون «الأوميرتا»، وتلوذ بالصمت التام، وتترك الشعب للاجتهادات، ويبدو أن لا أحد في الحكومة يعير اهتماماً للتظاهرات التي خرجت في مدن السودان، بدافع الغلاء الذي خرج عن قدرة المواطن، ويثير هذا التجاهل مع الغموض حالة من الغضب المكتوم بين قطاعات الشعب المختلفة، التي تشعر بالتهميش والتجاهل الرسمي لمعاناة الشعب، إن لم نقل إنكارها ووضعها في خانة المؤامرات الخارجية على الدولة، على أن الوضع الاقتصادي وموازنة الدولة الغامضة تثير قلق كثيرين، ولعل أفضل توصيف لحال الموازنة السودانية للعام الحالي (2019م) بعدها عن جوهر القضايا والتحديات والأرقام والإحصاءات الحقيقية، ورفعها سعر صرف

الواردات، بعد فترة وجيزة من إجازة الموازنة، من 9 إلى 18 إلى 47.5 جنيه للدولار؛ ما يعني مباشرة مزيداً من الغلاء والمعاناة.

وحتى إجراءات الحكومة تجاه «تجار العملة الصعبة» في السوق الموازية، التي صوّرت أنها خطوة للسيطرة على تراجع سعر صرف الجنيه أمام الدولار، بينما الحقيقة أن ارتفاع سعر الدولار يرجع إلى ضعف الإنتاج وتراجع صادرات السودان؛ وارتباطاً بذلك، يشكل التراجع الاقتصادي الكبير والمستمر في مختلف القطاعات ملامح الأزمة والعجز الذي تعاني منه الدولة؛ ويبدو أن الحكومة السودانية باتت تدرك سوء الوضع الإقليمي المنغمس في مشكلاته الخاصة، ومعاناة الدول الخليجية التي تعول عليها الخرطوم من مصاعب اقتصادية، وهذا ما يفسر سياسات الحكومة السودانية تجاه مصر التي تعتقد بأنها اتسمت بتغير إيجابي ملحوظ، بإدراك أنهما معاً تواجهان محنة ووضعاً اقتصادياً صعباً، يتطلب على الأقل نوعاً من الهدنة، والبحث عن أفق للتعاون بما يفيد البلدين، على أن الحال الاقتصادية السيئة في السودان تجعل أجراس الخطر تقرع في كل اتجاه.

ويرى الخبراء أن ضعف المؤسسات المالية السودانية يجعل السودان في مهب الريح أمام مواجهة أي مشكلات اقتصادية ضخمة أو أزمات مالية، وهو ما يتسبب في ارتفاع مستويات التضخم لأرقام قياسية في الوقت الراهن، وزيادة الضغط على المواطن السوداني، نتيجة ارتفاع أسعار السلع والمواد الأساسية، لأن عمليات التبادل التجاري الخارجي تتم بالعملة الصعبة وليس بالعملة المحلية، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع كل السلع في نهاية المطاف، بما في ذلك السلع المصنعة محلياً، بسبب أن المنتج المحلي يحتاج لسلع مستوردة، ويضطر عاجلاً أم آجلاً لرفع أجور العاملين لديه؛ ما يعني في النهاية أن السودان بانتظار موجة جديدة من الارتفاع الحاد في الأسعار.

- وفي إطار البحث عن جذور الأزمة الاقتصادية، تُشير بعض تقارير المصادر الرسمية إلى تراجع الصادرات من 11.1 مليار دولار عام 2008م إلى 1.7 مليار دولار عام 2013م، ثم إلى 417 مليون دولار عام 2017م، وانخفاض الصادرات من 11.4 مليار دولار عام 2010م إلى 4.1 مليار دولار عام 2017م، لذلك يواجه السودان عجزاً كبيراً في الميزان التجاري، وتمتص تحويلات العاملين في الخارج جزءاً يسيراً من هذا العجز، ويبقى عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات كبيراً بنسبة 8.9٪ من الناتج المحلي عام 2016م -حسب تقرير صندوق النقد الدولي في أواخر عام 2017م حول استدامة المديونية

في السودان- وكان الحساب الجاري لميزان المدفوعات به عجز حوالي 3 مليارات دولار -حسب بيانات البنك المركزي السوداني- وهناك توقعات بأن التدفقات الرأسمالية والمالية من الخارج قد تساعد على سد الجزء الأكبر من العجز لكنها متقلبة وتتسم بعدم التأكد؛ لذلك لا يعول عليها، ويتوقع الصندوق استمرار العجز في حدود ٪9 من الناتج المحلي حتى عام 2022م وفي الأمد الأبعد في حدود ٪6.3، ويعوّل على الاستثمار الأجنبي والاقتراض من الخارج لسد العجز؛ ما يعني أن الاقتصاد السوداني يعاني أزمة.

وفي تقرير صندوق النقد الدولي، وصل الدين الخارجي السوداني 52.4 مليار دولار، ويتعذر معرفة عبء الدين الأجنبي على الاقتصاد الوطني، لكنه يبقى مرتفعاً وخارج نطاق الاستدامة مقارنةً بالصادرات، وحوالي ٪84 من الدين الخارجي صار متأخراً عن السداد منذ عام 2016م؛ وكان الدين الخارجي 19.3 مليار دولار عام 2001م، وبلغ 41.5 مليار عام 2011م -ذلك مقابل عدم قدرة الاقتصاد السوداني على الاقتراض من الخارج في السنوات الأخيرة- ونشير إلى ارتفاع متوسط سعر الصرف الرسمي إلى 47.5 جنيه للدولار الواحد في أكتوبر 2018م -حيث كان 18 جنيهاً سودانياً نهاية مارس 2018م، و6.68 جنيه نهاية مارس، 2017م- وارتفاع معدل التضخم من ٪25.1 نهاية ديسمبر 2017 إلى ٪55.6 نهاية مارس 2018م، وفي مصادر أخرى وصل الدين السوداني العام في عام 2018م إلى أكثر 55.95 مليار دولار؛ وهو بذلك يشكل ٪97.9 من إجمالي الناتج المحلي للسودان، والمعروف أن المتخصصين يتجهون في أثناء الأزمات المالية إلى مقارنة حجم الدين العام بالناتج المحلي لها، فذلك يشير إلى مدى قدرة الدولة على أن تتخلص من الأزمة، وكلما كان حجم الدين العام أقل من حجم الناتج المحلي؛ أعطى ذلك دلالات إيجابية على قدرة الدولة على التخلص من هذا الدين، والعكس صحيح؛ وبناء على ذلك يتوقع أن تتزايد أزمة حدة الأزمة الاقتصادية، وللأسف هذا ما حدث بالفعل، ويحدث الآن بصورة حادة.

وتُفيد بعض التقارير أيضاً إلى أن الاقتصاد السوداني سيعاني كثيراً في الأعوام المقبلة بسبب انحسار عائدات النفط لجهة انخفاض إنتاجه، مبينةً أن الإنتاج حالياً يبلغ 115 ألف برميل في اليوم، ويتوقع أن يرتفع العام المقبل إلى 130 ألف برميل بدخول إنتاج مربع (6)، وأن ذلك لن يكون له أثر على الاقتصاد السوداني بسبب الانخفاض الكبير في سعر البترول عالمياً، فضلاً عن انخفاض سعر البترول السوداني، بل إن الاقتصاد السوداني بحلول عام 2019م سيعتمد كلياً على الديون الخارجية من الصين تحديداً،

وتشير تعليقات بعض الخبراء الاقتصاديين السودانيين على هذه التقارير إلى أن حكومة السودان أهدرت فرصة غالية عندما لم تستثمر في فترة العصر الذهبي للبترول، حيث إن اتفاقيات إنتاج البترول منحت السودان نسبة ٪20 من العائدات ارتفعت حتى وصلت إلى ٪60، وإن حكومة السودان حصلت على أكثر من 80 مليار دولار من عائدات البترول لم تحسن استخدامها، مشيرة إلى ارتفاع إنتاج البترول لا يكفي، وإن حق السودان في البترول يبلغ ٪60 من الخام، وإذا وصل الإنتاج إلى 150 ألف برميل في اليوم فهذا يعني أن حصة السودان تبلغ 90 ألف برميل، وهي لا تكفي الاستهلاك المحلي من الجازولين وغاز الطبخ، في المقابل نجد أن إنتاج السودان من البنزين يفوق استهلاكه؛ مما يوفر بعض المال لدعم استيراد الجازولين والغاز؛ مبينةً بأن الحل في العام الحالي (2019م) سيكون باعتماد الاقتصاد السوداني كلياً على الديون الخارجية من دولة الصين، فيما ذكرت أن الاقتصاد السوداني حالياً يعتمد على الديون الخارجية من دول الخليج والصين وزيادة الضرائب، وأن أزمة الحكومة في تعاملها مع الشأن العام بطريقة غير منطقية، كاشفةً أن السودان تسلم عائدات بترول فاقت 80 مليار دولار دون أن ينفق أي شيء، مشيرةً إلى أن إحصائية عام 2006م للمسح الأسري أثبتت أن ٪46.5 من جملة السكان يعيشون تحت حد الفقر في الشمال، فيما بلغت النسبة ٪69.5 في القطاع المطري في دارفور التي يبلغ معدل الأمطار فيها 1200 مليار متر مكعب، فلو أن الحكومة استغلت عائدات النفط هذه في مشاريع لحصاد المياه لما حدث ما يحدث الآن، كما يمكن عقد مقارنة بالتحسن الكبير الذي طرأ على معدلات إنتاجية الفدان في القطاع المطري بعد استخدام الحزم التقنية الحديثة، فلو أن الحكومة استخدمت عائدات النفط في توفير مدخلات الإنتاج من سماد عضوي وكيميائي وبقية المبيدات لكان الوضع أفضل الآن، وأن ٪66 من القطاع المطري التقليدي لا يجدو التمويل المناسب والمستحق، مضيفةً أن الحل يتمثل في ضرورة أن تستعين الحكومة بأهل الخبرة والاختصاص لمعالجة المشكلة الاقتصادية، مشيرةً –على سبيل المثال– إلى ما حدث في تقديم بناء سد مروي على تعلية سد الرصيرص التي كان من شأنها أن يقوم عليها مشروع ترعتي كنانة والرهد اللتان يقوم عليهما مشروع زراعي تبلغ مساحته 2.6 مليون فدان؛ أي أنه أكبر من مشروع الجزيرة؛ وحتى سد مروي لم تستخدم فيه عائدات البترول، بل هو قرض بلغ أكثر من مليار دولار.

هذا ما يؤكد غياب الرؤية الثاقبة والإدارة الرشيدة التي كانت من الممكن أن تحول عائدات النفط للإنتاج الزراعي، فبدلاً من الاعتماد على الاقتصاد الزراعي المتجدد الإنتاج،

أصبح الاعتماد على إيرادات النفط، الأمر الذي دفع بالبنك الدولي إلى كتابة تقرير عن حالة السودان الاقتصادية، قدم فيه توصية إلى حكومة الخرطوم مفادها أن هناك ضرورة ملحة في أن يقلل السودان اعتماده على إيرادات البترول، وأن يشجع الاستثمار في قطاع الزراعة، هذا إذا أراد أن يتجنب مستقبلاً الأزمات الاقتصادية.

وأضاف التقرير أن الزراعة في السودان هي البديل الجيد عن البترول في شأن دفع التنمية إلى الأمام في المدى المتوسط، حيث تؤدي تنمية القطاع الزراعي إلى توزيع الثروات على سكان الريف في جميع أنحاء البلاد، فالاعتماد على البترول كان من نتائجه السلبية أن ركز الثروة في العاصمة من دون الولايات الأخرى التي انخفض دخل الفرد فيها بدرجة ملموسة، وهذه الظاهرة بالذات كانت من أهم أسباب التمرد في الأقاليم الأخرى ما أدى إلى تسميتهم بأقاليم الهامش، ومن ضمن نتائجها ما يحدث الآن من احتجاجات وتظاهرات في كافة ربوع السودان، ومن أبرز الأمثلة السياسات الخاطئة قبل، وبعد أزمة الجنوب، التي بلغت خطورتها حد الانفصال، وأزمة دارفور، وكذلك أزمتي الشرق وأقصى الشمال في السنوات الأخيرة، وكنتاج طبيعي لتلك الأخطاء تجلت مظاهر الأزمة الآن في كل أنحاء السودان في شكل احتجاجات، وتظاهرات، التي من المتوقع أن تؤدي إلى أحد الاحتمالات التالية:

- في حالة عجز الحكومة عن إيجاد مخرج للأزمة، فمن المتوقع أن تستمر الاحتجاجات بشكل تصاعدي.
- حدوث تغيير على مستوى الرئاسة فقط، عبر تنحي الرئيس البشير، ويحل محله بشخصية موالية له، وهو حل مؤقت يحتمل فشله، ما سيجدد الاحتجاجات، وبصورة أكثر حدة (هذا السيناريو سيضمن استمرار الدائرة المقربة من الرئيس البشير من خلال وجه رئاسي جديد، لكنهم يستبعدون أن يقبل البشير، أو أنصاره في الحزب الحاكم وفي باقي مفاصل الدولة أن يتنحى؛ ويستبعد هذا السيناريو فرضية أن يزيح الإسلاميون البشير كما أنه ما يحفز البشير على مواصلة خوض المعركة هو نجاته من هبات شعبية سابقة، لذلك يبدو الرجل واثقاً من أنه سيجتاز).
- هناك سيناريو يرى أن إعداداً لتغيير يُدبر، ومشاورات تجرى في الدائرة الضيقة دون علم صاحب الدائرة (الرئيس البشير)، ومع آخرين لقطع العمل أمام الانتفاضة الشعبية.

- تدور تكهنات عن تسوية سياسية واردة بين قيادات في المعارضة والنظام، ربما تدفع باتجاه تأجيل الخلافات وصولاً إلى انتخابات العام 2020م –وفق شروط بينها إطفاء النزاع في إقليم دارفور، وولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق– وأن تجرى انتخابات حرة نزيهة وبرقابة دولية، ويرى خبراء أن ثمة دافعاً متوافراً لدعم «التسوية السياسية» المحتملة لدى أنصار المعارضة، وهو تجنيب السودان التفتت، بدعوى أن المحتجين في الشارع لا تحركهم أحزاب سياسية، والانفلات الأمني هو الراجح جراء الاحتجاجات العفوية.

- سيناريو آخر، وتخشاه دول عديدة إقليمية ودولية، إذ إنه إن تمكن المحتجون من الإطاحة بالبشير وحكومته، فهذا يعني أن هذه الدول خسرت صديقاً قادراً على تنفيذ مطالبها، وربما يؤدي إلى حالة انفلات أمني كما حدث في بلدان الربيع العربي؛ ويرى هذا السيناريو أن الأمر لا يتعلق بقوى النظام وحسب، لكن أيضاً بقوى خارجية يهمها تأمين مصالحها وتجد نفسها مدفوعة للتدخل باسم تلك المصالح للمشاركة في تحديد مستقبل السودان.

- ومن بين التحديات التي تواجه السودان، وستواجهه في حالة حدوث تغير إيجابي أو سلبي، من بينها:

- بالرغم من أن دولة السودان المتبقية بعد انفصال الجنوب لها خصوصيتها المهمة من حيث الموارد والجغرافيا، فإن الأوضاع السياسية الصعبة بانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية تقدم صورة سلبية على الصعيدين الإقليمي والدولي، لا تتيح تلك الصورة إمكانية توظيف أي موارد خارجية حقيقية في المدى المنظور للمساعدة في الخروج من المأزق الاقتصادي، يتطلب ذلك توافر شرط الاستقرار السياسي والاقتصادي وإثبات أن السودان قد تجاوز أزماته.

- جميع الذين ينادون بتغيير الواقع السوداني المرير إلى واقع أفضل، سيواجهون مأزقاً اقتصادياً صعباً، عليهم البحث في خيارات الخروج منه بشكل عملي، في برامج واضحة المعالم، محددة بالأساليب والإمكانات والمدى الزمني اللازم وغيرها من محددات تمس جوهر معاناة الناس الحالية وتقدم لهم أملاً ما لتجاوزها في مدى زمني معقول لأي شخص على قيد الحياة، يتطلع إلى أن يعيش بشكل طبيعي مثل بقية البشر الطبيعيين، هذا المأزق لا يستثني أحداً من دعاة التغيير سواء كان من داخل الجماعة الحاكمة،

أو المعارضة، وحتى الحركات المسلحة الساعية للتغيير عبر القتال، فمن الضروري إدراك أن أياً من الخيارات المقدمة لا نصيب لها في النجاح، إذا لم تستوفِ شروط قبول غالبية السكان بمختلف مكوناتهم التي يحتويها الواقع السوداني بأعراقه وإثنياته وثقافاته وأديانه المتعددة، وإذا لم تكن قادرة (الخيارات) على الاستدامة.

- إن الدرس الرئيس لاستكشاف المخاطر السياسية ليس كيفية التنبؤ بطريقة أفضل بنوعية الأحداث التي ستجري، فهذا ببساطة ليس ممكناً، بل ينبغي النظر إلى أنظمة تم فيها التغيير في الآونة الأخيرة، وعلى مستوى الإقليم، وطرْح مزيد من الأسئلة، مثل: «ماذا لو؟» التي لا تفترض أن الوضع القائم سيستمر، حينئذ سيطر الجميع على بحث عدد من السيناريوهات المستقبلية والتفكير في كيفية التعامل مع كل السيناريوهات المتوقعة.

التحولات السياسية
في القرن الإفريقي عام 2018

مركز دراسات القرن الإفريقي

أ. عبد الله إسماعيل ادم
د. إدريس أبو بكر جميل
أ. محمد صالح إبراهيم

المقدمة:

الأهمية الاستراتيجية لمنطقة القرن الإفريقي:

منطقة القرن الإفريقي تتميز بأهمية استراتيجية؛ مما جعلها مقصداً للقوى الدولية والإقليمية على مر العصور، وكانت جزءاً من تجاذبات القوى الكبرى أثناء الحرب الباردة، وتخضع الآن أيضاً لتنافس مختلف القوى الدولية والإقليمية الساعية لإيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة الحيوية، ومنطقة القرن الإفريقي جغرافياً تشمل الصومال وإثيوبيا وجيبوتي وإريتريا وكينيا.

أما استراتيجياً فتشمل دول البحيرات العظمى واليمن والسعودية ومصر تأثراً وتأثيراً بما يجري في منطقة القرن الإفريقي بحكم التقارب الجغرافي والتداخل السكاني بأبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية؛ لذا نجد الدول الكبرى تربط منطقة القرن الإفريقي بتلك المناطق باستراتيجية موحدة، كما كانت الحال في حقبة التنافس الاستعماري بين فرنسا التي سعت لقطع خطوط الاتصال بين بريطانيا ومستعمرتها الهند درة التاج البريطاني فتحركت شرقاً واحتلت جيبوتي، لتتحرك بريطانيا شمالاً وجنوباً في منقطة البحيرات، وحوض وادي النيل، لتقع المواجهة في فشودا بجنوب السودان، ومن ثم عزل فرنسا في حوض نهر الكونغو، كما سعت لإدخال منافس جديد لفرنسا إلى حلبة الاستعمار فسمحت لإيطاليا باحتلال إريتريا والصومال لتكتمل دائرة احتواء فرنسا، بل سعت لعزلها أكثر باحتلال ليبيا، لتقطع بذلك تمدد فرنسا إلى ممر قناة السويس الاستراتيجي، لتتم لبريطانيا السيطرة على أهم خطوط الملاحة الدولية في العالم، وعلى عنق الزجاجة في هذا الممر وهي قناة السويس، وقاعدة الزجاجة وهي منطقة القرن الإفريقي وجنوب شبه الجزيرة العربية.

هذا يوضح لنا بشكل جلي الأهمية الاستراتيجية التي تحتلها منطقة القرن الإفريقي في السياسة والأمن الدوليين، ليُبقِيَ هذان العاملان هذه المنطقة باستمرار في بؤرة الصراع الدولي قديماً وحديثاً.

يبلغ سكان الدول الست في القرن الإفريقي أكثر من 250 مليون نسمة في مساحة تبلغ 5 ملايين كيلومتر مربع يدينون بالإسلام والمسيحية ونسبة قليلة بالمعتقدات الطبيعية.

أهمية الموقع الاستراتيجي:

أولاً: الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي يكمن في سيطرته من الشرق على مدخل البحر الأحمر ومن الجنوب الشرقي على المحيط الهندي، ومن الغرب على النيل ومنابعه، وعلى مضيق باب المندب الرابط بأقصر طرق الملاحة بين القارات الثلاث، الذي يعبر به أكثر من 30٪ من التجارة الدولية، هذه الأمور وغيرها مجتمعة جعلت هذه المنطقة في دائرة استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية.

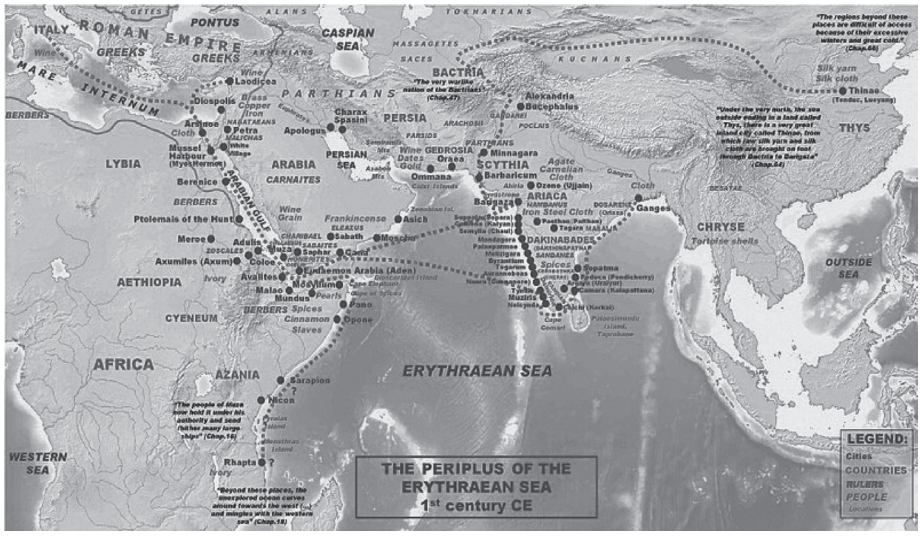

ثانياً: القرب المكاني من مناطق إنتاج البترول في الخليج العربي، ودول شرقي إفريقيا وشرق آسيا وطرق ملاحتها إلى الدول الصناعية؛ الأمر الذي أكسبها ويكسبها أهمية جيو-اقتصادية بجانب الجيو-سياسية والأمنية لدى القوى الدولية والإقليمية في سياق من يتحكم في هذه المنطقة، فإنه يكفل له السيطرة وخنق الملاحة في أهمّ ممر مائي في العالم، بعبارة أخرى بإمكانه تعطيل حركة المرور فيها في حالة تعرضه لأي هجوم.

ثالثاً: إن هذه المنطقة أيضاً تعد ممراً مائياً مهماً للتحركات العسكرية وقطعها البحرية من مراكزها الأصلية في الشمال ومناطق انتشارها في أجزاء مختلفة من العالم، وإن إشراف هذه المنطقة على خليج عدن وباب المندب والبحر الأحمر جعلها أحد أهمّ الممرات المائية بالنسبة لتحرك القطع العسكرية البحرية في العالم، حيث تحرص للسيطرة عليها كل القوى الدولية والإقليمية دون استثناء إلى يومنا هذا.

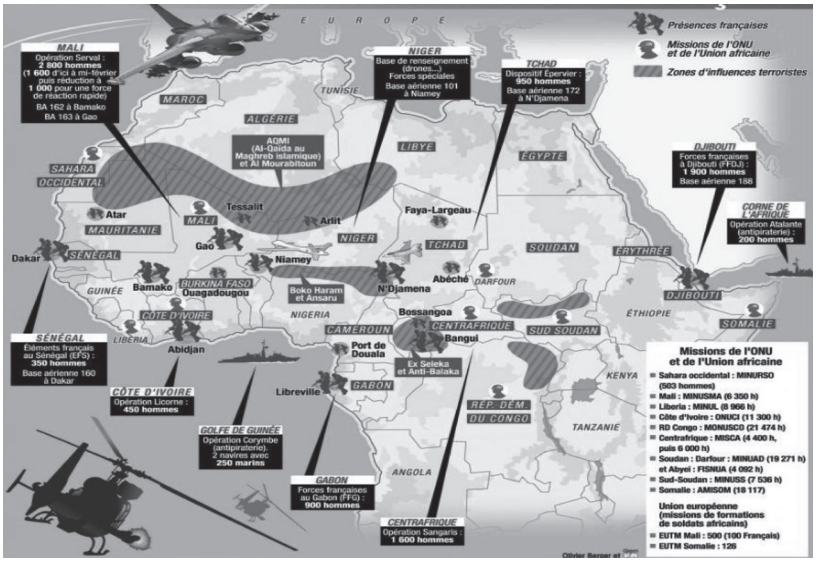

رابعاً: الأهمية الأخرى لهذه المنطقة تكمن في العامل الاقتصادي إلى جانب الجيو-سياسي، وذلك لوفرة الموارد الطبيعية من أراض زراعية شاسعة ومخزون مائي كبير، كما يعتقد وجود احتياطيات كبيرة من البترول والغاز والمعادن في المنطقة، كما أن المنطقة تعتبر سوقاً اقتصادية واعدة، هذه الأمور وغيرها مجتمعة تعطي المنطقة أهمية أخرى جيو-اقتصادية لا تقل أهمية من الجوانب الجيو-سياسية والأمنية فيها.

خامساً: وجود موانئ كثيرة في المنطقة يمكن النفاذ عبرها إلى الأسواق الكبيرة، وفي الوقت نفسه قد تكون موانئ منافسة أو مساعدة لموانئ كبرى في المنطقة أو في العالم.

سادساً: إن الطبيعة وخصائص المنافذ في البحر الأحمر يسهل التحكم فيها بقوة بحرية محدودة سواءً في الجنوب أو الشمال، وذلك لصغرها وكثرة الجزر غير المأهولة فيها[1]، وعلى الرغم من أنّ كلاً من إريتريا وجيبوتي واليمن تسيطر على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فإن إريتريا لها النصيب الأوفر من جيبوتي واليمن في إمكانية التأثير على هذا المضيق من المدخل الجنوبي، وذلك من خلال جزيرة وجبل دميرة الذي يطل على الساحل من البر الإريتري، وهو تحكم جيد له تأثيره الضاغط على الممر الرئيس في باب المندب، بينما الممر المقابل ضحل وضيق لوجود جزيرة ميون (بريم) اليمنية[2].

سابعاً: إن هذه المنطقة أيضاً لها أهمية حضارية لتلاقي الحضارتين المسيحية والإسلامية فيها مع تقارب أوزان القوة بينهما ترك منطقة القرن الإفريقي في حالة تدافع مستمر بين الحضارتين، ومن هذا المنظور فإن أي قوة تسعى في تغيير تلك المعادلة سوف لن يكون مرحباً بها من قبل القوى الدولية المهيمنة اليوم في العالم حتى لا تعرقل استراتيجيتها المرسومة لهذه المنطقة، وإن تلك التعقيدات والتشابكات الدولية الإقليمية تعكس الأهمية الحضارية التي تلعبها هذه المنطقة.

ثامناً: قربها الشديد من قلب العالم الإسلامي ومقدساته مثل الحرمين الشريفين والقدس، وتعتبر منطقة القرن الإفريقي الحظيرة الخلفية لتلك المقدسات، كما كانت هدفاً رئيساً للبرتغاليين في صراعهم مع العالم الإسلامي.

وللاعتبارات الاستراتيجية والسياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والحضارية

(1) الأمين عبد الرازق، مصدر سابق، ص 47.
(2) مركز دراسات القرن الإفريقي الأبعاد السياسية والاستراتيجية للعلاقات الإريترية – الإيرانية ورقة قدمت إلى ورشة عمل في تركيا بتاريخ 8-5-2015م.ص 7-8.

التي سبق تناولها، دخلت منطقة القرن الإفريقي منذ فترة طويلة في استراتيجيات وتجاذبات القوى الدولية والإقليمية، وتخضع الآن أيضاً لنفوذ القوى الدولية الكبرى، وتنافس القوى الإقليمية، إضافة لذلك أصبحت في الآونة الأخيرة تكتظ بقطاعات قواعد عسكرية مما يعكس الأهمية الاستراتيجية التي تشكله هذه المنطقة للقوى الدولية والإقليمية على السواء على مر الأزمنة.

الولايات المتحدة في القرن الإفريقي:

أولت الولايات المتحدة هذه المنطقة اهتماماً كبيراً في حربها المعلنة ضد الإرهاب، وأسست قاعدة عسكرية في جيبوتي لهذا الغرض، وأصبحت قطعها العسكرية وبوارجها الحربية تجوب وتراقب سواحل هذه المنطقة، وأصبحت طائراتها المنطلقة من قواعدها البرية والبحرية تستهدف قيادات «تنظيم القاعدة» في جنوب شبه الجزيرة العربية، وقيادات حركة الشباب الإسلامية في الصومال. كما أصبحت سواحل هذه المنطقة في السنوات الماضية غير آمنة لبعض الأوقات لاستفحال أعمال القراصنة فيها خاصة بعد انهيار الدولة المركزية في الصومال؛ الأمر الذي جعلها في الآونة الأخيرة تكتظ بقطاعات عسكرية أخرى من العالم من الصين واليابان وألمانيا وفرنسا والهند وايران وتركيا وغيرها، بحجة تأمين سفنهم العابرة بهذه المنطقة من القراصنة، وأقام البعض من هذه الدول قواعد عسكرية في جيبوتي، مثل الصين واليابان وأمريكا قيادة الأفريكوم وألمانيا والسعودية، بالإضافة إلى القاعدة العسكرية الفرنسية القديمة، ورغبة بعض الدول في إقامة قواعد عسكرية في المنطقة، والولايات المتحدة الأمريكية برزت كقوة عظمى في العالم وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية فتقدمت لملء الفراغ الذي تركته بريطانيا في المنطقة الممتدة من المحيط الأطلس إلى الخليج العربي وما وراءهما فتبنت للاستراتيجية التالية[1]:

- تأكيد تفوقها ونفوذها كقوى عالمية عظمي.
- خلق قوى إقليمية حليفة لها في المنطقة.
- تأمين مناطق إنتاج البترول وطرق ملاحته في البحر الأحمر.

(1)الأمين عبدالرازق، مصدر سابق، 186-192

- الحفاظ على أمن وتفوق «إسرائيل» في المنطقة مع الضغط على القوى الإقليمية للتعايش معها.

- ضرب أي قوة تحاول عرقلة استراتيجيات وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة.

استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية المتقدمة سياسة الاحتواء كما حصل مع السودان وإيران، أو المشاركة كما هي الحال مع جيبوتي وإثيوبيا واليمن، أو الجمع بينهما كما هو متبع الآن مع إريتريا، للتحكم في المنافذ والمضايق البحرية المهمة في المنطقة، فأقامت قواعد عسكرية في جيبوتي وإثيوبيا[1]، واستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الحالية تربط منطقة القرن الإفريقي بمنطقة البحيرات العظمى باستراتيجية موحدة وذلك لمحاربة الأصولية والدول المتمردة على استراتيجيتها في المنطقة[2]، وتزايد اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة في ظل استراتيجية محاربة التيارات الأصولية بمنطقة القرن الإفريقي فتبنت استراتيجية التدخل المباشر من قاعدتها في جيبوتي أو عبر حلفائها في المنطقة.

«إسرائيل» ومنطقة القرن الإفريقي:

إن الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي يكتسب أهمية استراتيجية بالنسبة للأمن القومي لـ«إسرائيل»، ولذلك ترى أن إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر سيساعدها في تأمين ملاحتها التجارية والعسكرية العابرة عبر باب المندب من وإلى «إسرائيل»، ومن منطلق هذا المفهوم نجد أن محددات الاستراتيجية الإسرائيلية في منطقة القرن الإفريقي تقوم على الآتي[3]:

- أن وجودها في تلك المنطقة الحساسة بالنسبة لـ«إسرائيل» جزء من أمنها القومي.

- خلق حزام خلفي لتطويق نفوذ الدول المعادية لـ«إسرائيل» في المنطقة أو ما عرف بسياسة «شد وبتر الأطراف».

- تأمين طرق ملاحتها التجارية والعسكرية العابرة عبر باب المندب.

(1) المصدر السابق، ص 187-188.
(2) المصدر السابق، ص 191.
(3) المصدر السابق، ص 210.

- إيجاد عمق استراتيجي في البحر الأحمر يمكنها من تسديد ضربة سريعة في باب المندب في حالة تعرضها لأي هجوم، أو أي تهديد يستهدف أمنها.
- السعي لإضعاف التوجهات السياسية ذات التوجه الإسلامي والعربي في المنطقة.
- خنق مصر بالتحكم على منابع النيل بإقامة علاقات متينة مع دول حوض وادي النيل وتوجيه سياساتها المائية كما هي الحال مع اتفاقية عنتيبة، ومشروع سد النهضة.

العرب ومنطقة القرن الإفريقي:

لمصر والمملكة العربية السعودية نفوذ وتأثير سياسي في منطقة القرن الإفريقي، إلا أن هذا التأثير في حقبة التسعينيات والعقد الأول والثاني من القرن الحالي بدأ في التراجع لعوامل عديدة إقليمية ودولية، غير أن حرب اليمن فرضت على المملكة العربية السعودية وحلفائها الالتفات لمنطقة القرن الإفريقي لعوامل لوجستية وأمنية لاحتواء الدور الإيراني في المنطقة الذي يتمتع بوجود بحري ضمن سياسة مكافحة القرصنة.

مصر:

إن الاستراتيجية المصرية في منطقة القرن الإفريقي عبر التاريخ كانت تقوم على مسألتي أمن البحر الأحمر ومياه النيل عبر التاريخ، إلا أنّ دورها بدأ ينكمش ويضمحل في المنطقة على الأقل منذ بداية عهد السادات حيث بدأت تختفي بالتدريج قوتها الناعمة في القرن الإفريقي.

السعودية:

تشكل منطقة القرن الإفريقي المجال الحيوي للأمن الوطني للمملكة العربية السعودية، بل تتعداه إلى كل منطقة شبه الجزيرة العربية خاصة بعد بروز الأطماع الإيرانية وتمددها في العراق وسورية ومن قبل لبنان. مؤخراً أدركت السعودية أهمية الموقع الاستراتيجي للقرن الإفريقي بعد ظهور السيطرة الحوثية على اليمن وتباهي إيران بسيطرتها على صنعاء؛ مما شكل مهدداً أمنياً للسعودية التي اقتربت من حدودها الشمالية بسبب السيطرة على العراق.

ومحددات تحركات السعودية الحالية في منطقة القرن الإفريقي مبنية على النحو التالي:

- أهمية القرن الإفريقي لأمن البحر الأحمر، لتأتي ترجمته في تأسيس كيان البحر الأحمر.
- أهمية القرن الإفريقي في محاربتها للتمدد الشيعي في المنطقة.
- حاجتها للمنطقة في حربها التي تشنها على الحوثيين في اليمن فتوجهت نحو جيبوتي وأسست قاعدة عسكرية.

أ- لتأمين ظهرها الخلفي.

ب- وجعلها منصة انطلاق لمقاتلاتها وبوارجها العسكرية.

- اقتصادياً اهتمت السعودية بتكثيف استثماراتها في المنطقة وخاصة في الزراعة بإثيوبيا والسودان، والهدف من ذلك هو توفير أمن غذائي لدول الخليج العربي، حسب ما ذكر في الإعلام.
- دينياً شعرت السعودية بالتغلغل الإيراني الذي يخصم من رصيدها في المنطقة؛ لذا تسعى لتطويق النفوذ الإيراني في المنطقة؛ وبناء عليه إعادة قراءة علاقتها مع دول القرن الإفريقي بشكل خاص والقارة بشكل عام على أساس المعركة الطائفية بين الإسلام السُّني والشيعي.
- وربما تسعى أيضاً لتحجيم الدور القطري التركي الصاعد في المنطقة.
- تشكيل تكتل إقليمي من دول القرن الإفريقي يدعم سياساتها الإقليمية والدولية في ظل الاستقطاب الحاد الذي تشهده المنطقة وإيجاد لوبيات داعمة في داخل الاتحاد الإفريقي خاصة بعد رفض الاتحاد الإفريقي جره إلى الخلاف السعودي القطري.

الإمارات:

محددات تحركات الإمارات في منطقة القرن الإفريقي تبدو على النحو التالي:

1 - السيطرة على موانئ المنطقة ومن ثم ربطها بميناء دبي كمركز تجاري ومالي ومن خلال هذه الموانئ التمدد إلى السوق الكبيرة في القرن الإفريقي ودول البحيرات

العظمى وحوض وادي النيل الحبيسة، ويعتقد أن احتدم التنافس في هذه المنطقة يعود إلى التوجس من الحزام الصيني الذي يسعى للربط بين مينائي قوادر الباكستاني في بحر العرب وجيبوتي في خليج عدن الذي سيؤثر في مكانة موانئ دبي العالمية، ومن هنا يأتي سعي الإمارات للسيطرة على الموانئ في القرن الإفريقي واليمن.

2 – تتداخل العوامل السياسة والاقتصاد في هذه المسألة وتقاطع مصالح دولة الإمارات العربية مع أمريكا الساعية لعزل وتحجيم النفوذ الصيني في المنطقة، وهذا المحدد يُظْهِر لبعض المحللين دولة الإمارات العربية وكأنها وكيل للولايات المتحدة في المنطقة.

3 – محاربة أي ظواهر تؤدي إلى التغيير في المنطقة والقوى المحتملة لممارسة الدور في ذلك مثل الحركات الراديكالية وغيرها.

4 – تغيير سياستها في التعامل مع الصومال وجيبوتي من القوة الناعمة إلى القوة الصلبة، وذلك بعد تراجع دورها في الصومال بسبب النفوذ التركي الصاعد، وإلغاء جيبوتي لامتياز تشغيل ميناء دوراله من موانئ دبي.

وللتوضيح أكثر، فإن دولة الإمارات العربية كانت الدولة العربية التي شكلت متنفساً للصومال في حقبة الفوضى التي مر بها، وقدمت الكثير من المساعدات الإنسانية، وشاركت بفعالية في قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومع تراجع دورها في الصومال وجيبوتي اتجهت إلى أرض الصومال وإريتريا، وأقامت فيهما قواعد عسكرية في كل من بربرا، وعصب، متخلية عن سياسة القوة الناعمة التي كانت تنتهجها في السابق. في المقابل بدأت في انتهاج سياسة ناعمة مع كل من إريتريا وإثيوبيا لتعزيز سياستها الصلبة تجاه جيبوتي بحمل إثيوبيا إلى استخدام ميناء عصب.

5 – محاصرة وتحجيم الدور القطري والتركي في المنطقة خاصة بعد نجاح تركيا في إدارة ميناء ومطار مقديشو بعد إعادة بنائهما بعد أيلولة امتياز التشغيل إلى الشركات التركية عوضاً عن الإماراتية. كما أن قطر قدمت للصومال في نهاية العام 2017 دعماً مالياً كبيراً من أجل إعادة بناء مؤسسات الدولة المدمرة، وقد بدأت آثار هذا الدعم خلال هذا العام في البروز.

6 – وهدف تكتيكي أملاه انغماسها في الحرب اليمنية الحالية فتحتاج إلى مراكز دعم لوجستي ومراكز تدريب وربما أيضاً معتقلات سرية بعيدة عن الرقابة.

إيران ومنطقة القرن الإفريقي:

بدأت في الآونة الأخيرة المحاولات الحثيثة لإيران للتواجد في تلك المنطقة الحسّاسة بهدف:

1 – الضغط على القوى العربية ذات النفوذ التقليدي في منطقة القرن الإفريقي، مثل: مصر والمملكة العربية السعودية، وإرسال رسائل واضحة إلى القوى الدولية والإقليمية بأن تواجد قطع أسطولها البحري في بحر العرب وخليج عدن وجنوب البحر الأحمر (باب المندب) بإمكانه تعطيل حركة المرور في هذه المنطقة في حالة تعرضها لأي هجوم.

2 – أن هذا التمدد سيسهل لها دعم الأقليات الشيعية الموجودة في اليمن ودول شرق إفريقيا الأخرى، ومحاولة خلق بؤر شيعية أخرى بدعم بؤر التوتر وسط الكتلة السُّنية كجماعة الأحباش في إثيوبيا وغيرها[1].

3 – حرص إيران على الإبقاء على العلاقات مع النظام الإريتري وذلك حتى تضمن تدفق السلاح على الحوثيين[2]، فالنظام الإريتري برع في إقامة علاقات مع نقيضين «إسرائيل» وإيران في السابق، وكلاهما كانا متواجدين في الجزر الإريترية، وفي سرية كاملة، ولن يستعصي عليه في أن يضم إليهما النقيض الثالث وهي دول التحالف العربي ضد الحوثي.

(1) مركز دراسات القرن الإفريقي العلاقات الإرترية –الإيرانية ، مصدر سابق . ص 1–2
(2) . https: //zenazajel.net/ إيران–تواصل–أنشطتها–في–دعم–الحوثيين–عبر إريتريا/

تركيا ومنطقة القرن الإفريقي:

عندما ظهرت الدولة العثمانية كقوة كبرى في المشهد الدولي بالقرن الخامس عشر الميلادي أدركت الأهمية الاستراتيجية التي تؤديها منطقة القرن الإفريقي في أمنها القومي ونفوذها الدولي، فدخلت مع الدولة البرتغالية في صراع وطردت البرتغال من المنطقة، ومنذ ذلك التاريخ خضعت كثير من هذه المناطق لنفوذها. والناظر إلى الاستراتيجية العثمانية لهذه المنطقة آنذاك يلحظ الاهتمام الكبير بالقضايا الاستراتيجية القائمة على التحكم في المداخل والمخارج للبحر الأحمر والخليج العربي، ويأتي على رأسها السيطرة على الضفتين الشرقية والغربية للبحر الأحمر ومداخله. وبعد تراجع دور الدولة العثمانية في العالم وتحول عوامل القوة إلى الدول الغربية دخلت هذه المناطق تحت الاستعمار الأوروبـي، ومنذ ذلك الوقت لم يكن للأتراك دور يذكر فيها، إلى أن شهدت العلاقات التركية في منطقة القرن الإفريقي في السنوات القليلة الماضية تطوّراً ملحوظاً وذلك باهتمامها بحل المشكلة الصومالية لإخراجه من الفوضى الغارق فيها منذ 25 عاماً، والمساهمة في إعماره، كما قامت بالتوازي بعلاقات دبلوماسية واستثمارات كبيرة في مشاريع استراتيجية في إثيوبيا وجيبوتي والسودان. على العموم؛ إن العلاقات السياسية والتجارية لتركيا في المنطقة مسنودة بعوامل ثلاثة: القوة الذاتية التي تتمتع بها تركيا في الوقت الحالي كقوة سياسية واقتصادية صاعدة في العالم، وأخرى مكتسبة بحكم عضويتها في «الناتو»، إضافة إلى القبول المعنوي الذي تجده تركيا في المنطقة من بعض القطاعات من المجتمع لعوامل تاريخية وحضارية.

محددات استراتيجيتها:

أولاً: خلق نفوذ سياسي قوي في الشرق الأوسط والقارة السمراء.

ثانياً: هدف تجاري لمضاعفة ميزانها الاستثماري والنفاذ إلى الأسواق الكبيرة في القارة الإفريقية.

ثالثاً: بناء تحالفات لمزاحمة منافسي مشروعها ومشروع حلفائها في المنطقة.

ويتوقع تزايد نفوذها في المنطقة وخاصة إذا نجحت في:

- حل المشكلة الصومالية الذي أظهرت سياساتها فيه في مراحلها الأولى نجاحاً، والمتمثلة

في درء كارثة المجاعة وتثبيت الدولة من الانهيار، وهي تعمل الآن في المرحلة الثانية وهي مرحلة إعادة بناء مؤسسات الدولة، وتشكيل النظام السياسي الذي سينتهي في عام 2020 ليدخل الصومال مرحلة الدولة السيادية.

- المساهمة في حل الأزمات الأخرى في المنطقة.
- توطيد علاقتها الدبلوماسية مع جميع دول القرن الإفريقي.
- المضاعفة من استثماراتها.
- واستطاعت مد جسور التواصل عبر قوتها الناعمة مثل الآليات الثقافية، ووكالات التنمية، والهيئات الخيرية، والجمعيات المدنية وغيرها.

وبالمقابل لتلك الفرص تواجه وستواجه تركيا تحديات وعقبات في المنطقة، منها:

- أن منطقة القرن الإفريقي هي منطقة تلاقي الحضارتين الإسلامية والمسيحية، وبما أن الدولة التركية تحسب على أنها قوى إسلامية ستواجه صعوبات إن لم تأخذ تلك التوازنات في الحسبان ومستفيدة من إرثها التاريخي كدولة كانت راعية للكنيسة الشرقية لقرون.
- بسبب الغياب الطويل للدور التركي في المنطقة حتى وقت قريب، فإن المعلومات عن تركيا شحيحة مع قطاع كبير من سكان القرن الإفريقي، وربما أيضاً يغيب عن تركيا بعض تعقيدات الواقع.

المشهد الإثيوبي وتأثيراته على الصومال وجيبوتي وإريتريا:

لا شك أن التحولات السياسية التي شهدتها إثيوبيا خلال العام 2018 ستلقي بظلالها على دول القرن الإفريقي وخاصة الصومال وجيبوتي على الأقل خلال الأعوام القادمة، وذلك لكون إثيوبيا تتمتع بثقل أمني كبير في المشهدين السياسي والأمني في الصومال، وثقل اقتصادي مهيمن على موارد جيبوتي التي تعتمد موانئها في التشغيل على حركة الصادرات والواردات الإثيوبية، ويشكل ذلك أهم موارد الدولة الجيبوتية، كما لها تأثير جيو- سياسي وأمني على إريتريا، كما تطمح إريتريا في أن تظفر بحصة من حركة التجارة الإثيوبية في تشغيل ميناء عصب الخاوي، ولقراءة هذا التأثير في سياقه الاستراتيجي

ينبغي أن نفكك التحولات التي طرأت على المشهد الإثيوبي في عام 2018.

شهدت إثيوبيا خلال السنوات الست الماضية حراكاً جماهيرياً تصدره ثلاثة مكونات:

1 – المسلمون، وذلك لمواجهة الترتيبات التي اتخذها الرئيس الإثيوبي الراحل ملس زيناوي في عام 2011 بتدخله في سياسات المجلس الإسلامي من خلال محاولته لإدخال فرقة الأحباش عندما أقامت الدولة دورة تدريبية في يوليو 2011م لعدد 600 من أئمة المساجد بالدعوة لعقيدة الأحباش، وذلك من أجل الحد من موجة الربيع العربي خشية تمدده نحو إثيوبيا حين شعر بحراك جماهيري للمسلمين في جميع إثيوبيا، وهذا كان عاملاً في توحد المسلمين في جميع إثيوبيا برفض عقيدة فرقة الأحباش[1].

2 – المكون الثاني هو شعب الأرومو الذي يشكل ٪40 من مجموع السكان، و٪80 منه مسلمون، وقد شكلوا بؤرة الحراك الجماهيري لشعورهم بالتهميش والإقصاء، خاصة بتصنيف الحكومة الإثيوبية لجبهة تحرير أرومو كمنظمة إرهابية[2]، وهي شريك في النضال ضد نظامي هيلي سلاسي، ومنقستو هيلي ماريام، ومن ثم اعتقال المعارضين تحت حجة الإرهاب، وتخلف التنمية في إقليم الأرومو مع أنه يشكل ٪60 من مساحة إثيوبيا، والأغنى بموارده المتجددة، إضافة إلى سياسات حكومة زيناوي خاصة قانون الأراضي الخاص بالعاصمة الفيدرالية أديس أبابا[3] التي يعتبرها الأرومو جزءاً من أراضيهم تغول عليها الأمهرا والتجراي، وكانت احتجاجات سكان العاصمة بمثابة الوقود المحرك لكل الاحتجاجات، لدورها المباشر في عكس هذه الاحتجاجات على كل الرأي العام الإثيوبي الناقم على سياسات الحكومة الفيدرالية، وعلى سيطرة أقلية التجراي.

3 – المكون الثالث هو عرقية الأمهرا ثاني أكبر مكون سكاني، حيث يشكلون ٪27 من السكان، ويشكل المسلمون من بينهم ٪35، وقد تضرر هذا المكون من سيطرة أقلية التجراي على الحكم وشعروا بالإقصاء بعد أن كانوا حكام إثيوبيا لأكثر من قرن، كما طال قياداتهم

---

(1) http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions

(2) 2014 https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2014/10/29/اتهام-إثيوبيا-باستهداف-وتعذيب-قومية-الأورومو

(3) . https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2016/6/16/ووتش-400-قتيل-في-قمع-مظاهرات-بإثيوبيا

2004 https://www.aljazeera.net/news/international/2015/6/19كينيا-تعتقل-15-إثيوبيا-من-مقاتلي-جبهة-تحرير-أورومو

السياسية التعسف بعد انتخابات مايو/ أيار 2005 التي قتل فيها أكثر من 70 شخصاً، وفق ما قالته المعارضة، بينما ادعت الحكومة أن عدد القتلى بلغ 40 شخصاً[1]، ونشطوا في تشكيل معارضة مسلحة عرفت بـ«السابع من مايو» للرمز على احتجاجات انتخابات 2005، وشكل المسلمون من هذه الإثنية المحرك الفاعل في الاحتجاجات حتى تمكنوا من جر بقية مكون الإثنية إلى مطالبهم باعتبارها مطالب لكل المكون[2].

هذا الحراك الجماهيري أحدث خلخلة في هيكل التحالف الحاكم للجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية، وأفضى إلى مزيد من التباين والعزلة بين مكوناته وجماهير هذه المكونات من جهة، ومكوناته الداخلية التي سعى أهم طرفين فيه وهما التنظيم الديمقراطي لشعب الأرومو، والتنظيم الديمقراطي لشعب الأمهرا، للحد من هيمنة جبهة تحرير شعب تجراي لعاملين:

1 – تراخي قبضة الجبهة الشعبية لتحرير تجراي على التحالف بعد رحيل ملس زيناوي.

2 – شعور التنظيمين بعزلة عن قواعدهما الجماهيرية بسبب سياسات الحكومة الفيدرالية، وتأطر هذه الجماهير حول قيادات شابة من داخل الائتلاف وخارجة.

وأبرز مثالين لذلك بروز لما مقرسا في وسط الأرومو، ودَمَّقِيْ مَكُنَّنْ حسن في وسط الأمهرا، من الائتلاف الحاكم، وجوهر محمد من الأرومو من خارج الائتلاف الحاكم الذي شكل أبرز المعارضين وأكثر الفاعلين تأثيراً في تحريك الاحتجاجات من منفاه في أمريكا، وقيادات كثيرة من الأمهرا أبرزها وضعوا في الاعتقال؛ مما دفع بالائتلاف الحاكم إلى إجراء تعديلات جوهرية بعد تعطيل ومماحكات من جبهة تحرير شعب تجراي، وتفاقم العصيان المدني، فجيء بآبي أحمد على رأس الائتلاف الحاكم للجبهة الديمقراطية الثورية، ورئيساً للوزراء الذي ظل موقعه شاغراً لشهور بعد تقديم دَسالِنْ هَيْلِيْ مارْيامْ، رئيس الوزراء السابق، استقالته احتجاجاً على تفاقم الأوضاع في إثيوبيا ورفض جبهة تحرير شعب تجراي لتوسيع رقعة المشاركة السياسية والحد من القمع المفرط في الشناعة وخارج نطاق القانون الذي مورس ضد المحتجين[3]، وبسط الحريات وتعديل الدستور.

(1) الديمقراطية في أثيوبيا آفاق وتحديات، نافذة على الأحداث، العدد الثاني، 16/أغسطس/2005، مركز دراسات القرن الإفريقي.
(2) المسلمون في أثيوبيا الحاضر والآفاق والمستقبل إبريل 2016، د. محمد يوسف، مركز الجزيرة للدراسات.
(3) كل تقارير منظمات حقوق الإنسان كأمنستي وغيرها أكدت في تقاريرها من 2005م وحتى 2017م على استخدام الحكومة الإثيوبية العنف ضد المعارضة السياسية.

أبي أحمد كان يدرك حجم الأزمة التي تعيشها إثيوبيا، كما كان مدركاً لأن الصدفة وحدها جاءت به للحكم وذلك حين حال الدستور دون تولي لما مقرسا قيادة التنظيم الديمقراطي لشعب الأرومو لكونه ليس عضواً في البرلمان الفيدرالي الذي من صلاحياته انتخاب رئيس الوزراء من بين أعضائه، ورفض جماهير شعب الأرومو لأبادولا جمزا، رئيس البرلمان الفيدرالي والمحسوب في ولائه لجبهة تحرير شعب تجراي، لعجزه في الحد من القمع الذي مورس ضد المحتجين من الأرومو، فانتخب آبي أحمد كحل وسط لتاريخه النضالي في الجبهة الديمقراطية الثورية للشعوب الإثيوبية[1]، وانحداره من قومية الأرومو، أولاً كرئيس للائتلاف من قبل اللجنة المركزية للجبهة الحاكمة، ومن ثم رئيساً للوزراء من قبل البرلمان الفيدرالي[2].

ما تقدم مجتمعاً دفع أبي أحمد إلى التقدم بحلول للحد من الأزمة السياسية التي كانت تعسف بإثيوبيا[3]، وليثبت أنه لم يكن رجل الصدفة كما كان حال رئيس الوزراء السابق دسالين الذي جاء من تحت عباءة ملس زيناوي الذي استقال بسبب كثرة الكوابح التي كانت تضعها أمامه جبهة تحرير شعب تجراي، وللتحرر من كل تلك المعيقات تحرك آبي أحمد في اتجاهين:

1 – في الداخل؛ وهو لملمة الأطراف بتقديم حلول لمطالب المحتجين، وتحجيم دور جبهة تحرير شعب تجراي داخل الائتلاف، والانفتاح على المعارضة وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وبسط الحريات، والمساهمة في حل النزاعات العرقية بالطرق السلمية، وتوسيع المشاركة السياسية، والعدالة في توزيع الموارد الاقتصادية، خاصة الدعم الخارجي الذي سخر في جملته لإقليم تجراي بحجة تأثره بالحرب.

2 – كما تحرك خارجياً وفق رؤيتين:

أ– تصفير المشكلات مع دول الجوار.

ب– تقديم الحلول لمشكلات الجالية الإثيوبية في الخارج خدمة لأهدافه السياسية في الداخل.

---

(1) http://www.waltainfo.com/news/detail/38314

(2) https://www.noonpost.org/content/23434

(3) https://www.aljazeera.net/news/humanrights/2017/5/5/بن-رعد-يسعى-لفتح-تحقيق-باضطرابات-إثيوبيا

وفي هذا الإطار، جاءت مساعيه لإطلاق صراح السجناء الإثيوبيين في دول الجوار، والانفتاح على الجالية الإثيوبية الكبيرة في الغرب خاصة أمريكا، والمؤثرة والمحسوبة على المعارضة وتمثل بقايا النظامين الإمبراطوري والعسكري، ويؤخذ على نظام زيناوي الدفع بكثير من المسلمين إلى المعارضة بسبب الممارسات القمعية التي تقدم ذكرها، والتدخل في شؤون المجلس الإسلامي والقمع الذي صاحب انتخابات 2005، والتوسط في رأب الصدع الذي حدث في رأس الكنيسة الأرثوذكسية الذي طمأن الأغلبية الأرثوذكسية لكونه بروتستانتياً.

وما يهمنا مما تقدم تحركه الخارجي في إطار تصفير المشكلات مع دول الجوار وانعكاسه على المشهد السياسي في دول الإقليم الصومال وجيبوتي وإريتريا، ودول محيط الإقليم اليمن ومصر والسودان والسعودية ودولة الإمارات العربية.

قام آبي أحمد بعد توليه رئاسة الوزراء بزيارة للصومال سبقتها زيارة وترتيبات داخلية لإقليم الصومال الإثيوبي من أجل رأب الصراع العرقي في الإقليم بين الصوماليين والأرومو من أجل إعطاء رسالة بأنه منفتح على كل المكونات الصومالية، ثم أتبعها بزيارة لإريتريا من أجل التقريب بين إريتريا والصومال، ومن ثم العمل على رفع العقوبات الأممية المفروضة عليها.

التقارب الإريتري الإثيوبي وانعكاسه على القرن الإفريقي:

آبي أحمد في تقاربه مع إريتريا يهدف إلى نقطتين أساسيتين:

1 - هدف داخلي؛ وهو العمل على إضعاف جبهة تحرير شعب تجراي بمزيد من التقارب مع عدوها الرئيس الإريتري، والحد من قدراتها على المناورة بورقة تقرير المصير، وإضعاف التحالف القائم بين الجبهة الشعبية لتحرير تجراي، وبقية الأقليات كالصوماليين والعفر بالانفتاح على الدول التي لها امتدادات مع هاتين الأقليتين ومنها إريتريا والصومال.

2 - هدف خارجي وهو إيجاد بديل لموانئ جيبوتي التي تعتمد عليها إثيوبيا كلياً في التصدير والاستيراد من أجل خلق منافسة ومن ثم تقليل التكلفة، وذلك باستخدام ميناء عصب الإريتري.

- الاستفادة من الخلاف الإماراتي الجيبوتي والمتعلق بالخلاف بين موانئ دبي وميناء

دوراله بتحقيق مكاسب اقتصادية بجلب مزيد من الاستثمارات الإماراتية إلى إثيوبيا تعزز البنية التحتية في إثيوبيا لتمكنها من استغلال ميناء عصب.

- كسب مزيد من الدعم الصيني الذي أنفق المليارات في الاقتصاد الإثيوبي.
- تلاشي ورقة الحرب على الإرهاب.

يدرك رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد أن تفكيك الولايات المتحدة الأمريكية لقاعدتها الجوية في أربا منط بجنوب شرق إثيوبيا التي كانت تستهدف الصومال واليمن سينتج عنه رفع الغطاء السياسي عن إثيوبيا؛ لذا تحرك لإيجاد نوع من التفاهم مع الصومال الذي هو الآخر ستنسحب منه قوات «أميصوم» بحلول عام 2020، وهذا يتطلب حلولاً سياسية تضمن عدم تورط إثيوبيا في الخلاف الصومالي مرة أخرى، والابتعاد عن الحل العسكري الذي كانت تلجأ إليه كل الحكومات الإثيوبية في خلافاتها مع الصومال، ونتيجة لذلك يتوقع أن تشهد منطقة القرن الإفريقي والصومال بصفة خاصة حالة من الاستقرار خلال السنوات القادمة؛ بسبب السياسات السلمية التي سينتهجها رئيس الوزراء الإثيوبي والمختلفة عن سياسة خلق الأزمات التي كانت تنتهجها الأقلية التي حكمت إثيوبيا، وستتعزز هذه السياسة إذا تم إعادة انتخاب آبي أحمد في عام 2020.

كما أن إنهاء القطيعة بين أديس أبابا وأسمرا التي استمرت لما يقرب من عقدين، وقبول إثيوبيا بترسيم الحدود بين البلدين سيكون له انعكاساته الإيجابية خاصة على إريتريا التي ظلت في حالة حرب غير معلنة، كما سيكون لذلك مردود اقتصادي على إريتريا بتشغيل موانئها المعطلة[1]، في المقابل ربما يتضرر الاقتصاد الجيبوتي من منافسة ميناء عصب له غير أن ذلك لن يكون في المدى القريب بسبب تخلف الموانئ الإريترية وانعدام البنية التحتية فيها في الشحن والتفريغ والتخزين والنقل، وهذا سيتطلب من إريتريا استثمار مليارات الدولارات في البنية التحتية وهو غير متاح لإريتريا في الوقت الحالي، فالاستثمارات الصينية في جيبوتي فاقت الأربعة عشر مليار دولار في تطوير الميناءين الرئيسين وبناء أربعة موانئ إضافية.

لن يحدث أي تغيير في سياسة إثيوبيا في منطقة حوض البحر الأحمر وخليج عدن لعدم وجود موطئ قدم لها في هذه الشواطئ، وقد تراجع دورها في سياسة المحاور والتحالفات

(1) http//:www.waltainfo.com/news/editors_pick/detail?cid41409=
http//:www.waltainfo.com/news/business/detail?cid41403=

في حوض البحر الأحمر وخليج عدن باستقلال إريتريا، غير أنها مازالت فاعلاً رئيساً في رسم سياسات الاتحاد الإفريقي، وحليفاً رئيساً للقوى الدولية في القرن الإفريقي، ولذلك ستبقى أهميتها للقوى الإقليمية في المنطقة لثقلها السياسي والاقتصادي والأمني[1].

أما بخصوص سد النهضة، فقد تخف حدة النبرة التصعيدية التي كانت تنتهجها حكومة ملس زيناوي، وقد استمرت النبرة التصعيدية حتى بعد رحيل زيناوي، غير أن سياسة آبي أحمد القائمة على تصفير المشكلات الخارجية ستكون إيجابية في التعاطي مع مصر في سد النهضة من خلال النقاط التالية:

- الحفاظ على مصالح مصر المائية خلال المدى القريب، وقد صرح آبي أحمد بذلك خلال زيارته الأولى لمصر.
- التفاهم على تمديد فترة ملء السد إلى المستوى الذي طالبت به مصر وهو سبع سنوات، والتخلي عن السياسة القديمة لإثيوبيا التي كانت تصر على الملء في ثلاث سنوات، وقد مارست دولة الإمارات العربية المتحدة دوراً فاعلاً في هذه المسألة، وذلك بوعدها تقديم محفزات لإثيوبيا تجنبها خسائر تأخير فترة الملء.
- لا يتوقع حدوث أي تغيير في سياسة إثيوبيا فيما يتعلق ببناء السد، فقد أكد المدير الجديد لسد النهضة أن البناء سيتم في الفترة المحددة من غير أي تغيير، وهذا يعني أن أضرار السد الاستراتيجية على مصر ستظل قائمة.
- بناء سد النهضة من أخطاره أنه فصل بين الأمن القومي المصري والسوداني، وذلك باسترجاع السودان حصته المائية التي لم يكن بمقدوره تخزينها، وهذا سيدفع السودان إلى التنسيق مع إثيوبيا أكثر.

كيان البحر الأحمر بين الاستراتيجي والتكتيك

ظل البحر الأحمر بما يحمله من أهمية استراتيجية جيو-سياسي حيوي للقوى الدولية والإقليمية على مر العصور، ونقطة احتكاك تشتعل فيها الحروب بالأصالة أو الوكالة عبر تاريخه الممتد من غزو الأحباش لليمن في منتصف القرن الرابع الميلادي نيابة عن الدولة

(1) . https: //midan. aljazeera. net/reality/politics/2018/7/25/الطريق-إلى-البحر-خطة-إثيوبيا-لاستعادة-القيادة-في-إفريقيا

البيزنطية، ليتحول إلى ساحة صراع خلفية بين الإمبراطوريتين البيزنطية والفارسية التي غزت اليمن وأخضعته لنفوذها إلى منتصف القرن السابع الميلادي، وليس انتهاءً بالتكالب الدولي والإقليمي على موانئه كما هي الحال الآن، تتسع جغرافياً المناطق التي تكتسب أهمية تبعاً لأهمية البحر الأحمر شرقاً وغرباً، إضافة إلى جزره الكثيرة، تتبدل الأحوال لكن أهمية البحر الأحمر تظل دائماً حاضرة في استراتيجيات القوى الدولية والإقليمية، وهذه الأهمية تكمن في:

- مداخله الجنوبية وإطلاله على خليج عدن والمحيط الهندي المفضي إلى جنوب، وجنوب شرق، وشرق قارة آسيا، ومن الشمال المنفتح إلى أوروبا ليشكل حلقة وصل بين ثلاثة أرباع سكان العالم.

- أهميته للدول المصدرة للبترول في منطقة الخليج، حيث يعبر ما نسبته أربعة ملايين برميل من النفط يومياً عبر البحر الأحمر وحوالي ٪13 من التجارة العالمية.

وتتقاسم سواحل البحر الأحمر 8 دول على النحو التالي[1]:

- المملكة العربية السعودية ٪36.
- جمهورية مصر العربية ٪28.8.
- دولة إريتريا ٪21.6.
- جمهورية السودان ٪6.8.
- دولة اليمن ٪8.8.
- فلسطين المحتلة ٪2.7.
- دولة جيبوتي ٪0.7.
- المملكة الأردنية ٪0.1.

ظلت الأوساط الأكاديمية العربية ومنذ زمن بعيد تؤكد أهمية البحر الأحمر في حفظ الأمن القومي العربي، وحذروا من الفراغ في هذا الجزء الحيوي من الجغرافيا، وطالبوا بأن تكون هناك رؤية عمل مشتركة تحافظ على موقع الريادة والقرار وتمنع أو تقلل من تدخلات القوى الدولية والإقليمية غير المرغوب فيها التي تقحم نفسها في هذه المنطقة

(1) عمر زرآي، العلاقات الإريترية العربية قراءة تاريخية ورؤية مستقبلية، مركز دراسات القرن الإفريقي، 2016، ص 195.

الحيوية لاعتبارات مختلفة.

ولحماية أمن البحر الأحمر انعقد عدد من القمم والاتفاقيات منذ وقت مبكر:

- اتفاقية القسطنطينية للبحر الأحمر في عام 1888.
- معاهدة مكة 1925.
- ميثاق أمن جدة عام 1951.
- مؤتمر جدة عام 1972.
- قرار الجامعة العربية عام 1977 لجعل البحر الأحمر بحيرة عربية.

إلا أن أياً منها لم يكتب له النجاح، ومرد ذلك يرجع إلى أمرين:

أولاً: عدم وجود خطط عملية تنفذ مخرجات تلك الاتفاقيات على أرض الواقع، ويتحقق من خلالها حماية المصالح الحيوية، ويضع الأمة في وضع استراتيجي متميز، من خلال سيطرتها في المداخل والجزر والمواقع الاستراتيجية الأخرى فيها وتحجيم دور القوى الخارجية التي تلعب في التناقضات لتعميق المشكلات بين دول المنطقة.

ثانياً: ربما لم يكتب النجاح لتلك المحاولات لعدم توافقها مع مصالح القوى الدولية والإقليمية الأخرى الأمر الذي أدى إلى تعطيلها.

بشكل عام، لم تشهد المنطقة تأسيس كيانات لتحقيق أمن المنظومة المشاطئة للبحر الأحمر سواء على مستوى الجامعة العربية وهو الوعاء الذي يجمع الدول العربية المطلة على شاطئ البحر الأحمر، أو على أي مستوى تكتلات أخرى؛ ولكن خلال الأشهر الماضية ظهر كيان جديد في هذا الشأن؛ أيّ كيان يهتم بأمن البحر الأحمر.

والسؤال المنطقي هنا هو: ما العوامل التي تجعل كيان البحر الأحمر يطل فجأة دون مقدمات ودون مخاض؟ بعبارة أخرى؛ ما الدوافع السياسية والاستراتيجية وراء إعلانه في هذا الوقت؟

قبل عام من ظهور هذا الكيان اجتمع وزراء خارجية الدول المشاطئة للبحر الأحمر في القاهرة لتدارس الأمر، وكانت قد غابت عنه الصومال، وفي 12 ديسمبر 2018 أعلن هذا الكيان للوجود حتى الآن وهو يتكون من سبع دول، هي: السعودية، مصر، الأردن،

السودان، اليمن، الصومال وجيبوتي، وحسب ما نصت علية البيانات الأولية الصادرة عن هذا الكيان هو مبادرة لدراسة الديناميات السياسية والأمنية المشتركة في منطقة البحر الأحمر وتشمل القرن الإفريقي، وكانت صاحبة المبادرة المملكة العربية السعودية، وجاء في إعلان تصريح وزير الخارجية السعودي آنذاك عادل الجبير أن هدف تأسيس الكيان هو «التنسيق والتعاون بين هذه الدول ودراسة السبل الكفيلة بتحقيق ذلك في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والبيئية والأمنية»، وترك أمر استكمال التصورات التفصيلية لاجتماع كبار المسؤولين، حسب تصريح الجبير.

يبدو واضحاً بأن مشروع الكيان لم تتضح رؤيته الجماعية بعد بشكل يعبر عنه الجميع بنفس المفردات، ولذا يلاحظ أن كل من تحدث عن الكيان عبّر عنه بما يراه هو وليس انطلاقاً مما اتفق عليه، فعادل الجبير تحدث بشكل مختلف عن الدرديري محمد أحمد، وزير الخارجية السوداني، وهكذا، فهناك من يرى أن الكيان هدفه تنسيق في عدد من المجالات، بينما آخرون من ذات الدول يرون أن الكيان هدفه الأساسي أمني بامتياز، وهذا ما صرح به عبدالمعز المنشاوي، أحد الخبراء المتخصصين في شأن المنطقة.

فكرة المشروع والدولة الراعية:

يتضح من سياق التحليلات المختلفة للأحداث في المنطقة وتدافع القوى الدولية والإقليمية أن المملكة العربية السعودية هي صاحبة المشروع الجديد ورأس الأمر فيه، ذلك لعدة عوامل:

- توتر الأوضاع في مضيق هرمز خاصة بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي مع إيران وفرض عقوبات جديدة عليها، وتهديد إيران بأنها ستغلق المضيق إذا منعت من تصدير البترول مما يهدد صادرات البترول الخليجية بشكل عام والمملكة العربية السعودية صاحبة النصيب الأوفر بشكل خاص[1].
- اشتداد حدة الصراع في مداخل باب المندب والبحر الأحمر وتهديد الحوثيين حلفاء إيران ناقلات البترول في البحر الأحمر؛ مما يضيف أعباءً جديدة ويضغط على السعودية لإيجاد حلول لهذه التهديدات الجدية في البحر الأحمر.

(1) عبد الله إسماعيل آدم، الأبعاد السياسية والاستراتيجية للعلاقات الإريترية الإيرانية، 2015م، ص 16.

- فشل مشروع «الناتو العربي» الذي تم طرحه أكثر من مرة، ويشير محللون إلى أن مصر هي التي أبدت عدم رغبتها في أي تجمع يستهدف إيران، وقد يكون مستساغاً أن تشترك في تحالف البحر الأحمر باعتبار أنه يحظى بدعم أمريكي.
- رغبة السعودية في تحجيم دور قطر وتركيا وبطبيعة الحال إيران في البحر الأحمر وخليج عدن، علماً أن إيران أجرت مناورات مشتركة مع جيبوتي عام 2010 وترتكز تركيا في الصومال بشكل استراتيجي[1].
- فشل مشروع الأمن الخليجي الذي طرح في مؤتمر الأمن الخليجي الذي تزامن مع قمة مجلس التعاون الخليجي في عام 2014 خاصة بعد الحصار الذي فرض على قطر عام 2017.
- تفجر الأوضاع في اليمن واستيلاء أنصار الله حلفاء إيران على اليمن؛ مما يستدعي أن تبحث السعودية وحلفاؤها من دول الخليج عن تأمين البحر الأحمر حتى لا تهددهم جهة ما بالإغلاق، إضافة إلى أسباب أخرى قد تكون لها صلة بقوى من خارج المنطقة تربطها مصالح مع دول المنطقة.

وقد صرحت بعض الجهات المطلعة أن السعودية ستتولى تمويل الكيان وتشرف مصر على الجانب التنفيذي مع مشاركة لدول الكيان يتفق على حجمها وكيفيتها لاحقاً.

كيان عربي أم إفريقي عربي؟

أطلق على الكيان «مجلس الدول العربية والإفريقية المشاطئة للبحر الأحمر وخليج عدن»، ولكن لا يفوت على المتابع أن الدول السبع المؤسسة للكيان هي دول عربية جميعها تنتمي للجامعة العربية، ولو أن إريتريا كانت حاضرة لجاز إطلاق الاسم باعتبار أن إريتريا ليست جزءاً من المنظومة العربية، ولكن إريتريا لم تكن ضمن قائمة الدول المؤسسة، ولم يذكر أنها غابت لأسباب معينة، وأنها ستلتحق بالكيان في وقت لاحق، غير أن المعلومات التي تسربت أفادت بأن المملكة العربية السعودية وجهت دعوة لإريتريا غير أنها لم تستجب؛ وهذا يدل على رغبة إريتريا بالنأي عن تجمعات خاصة، وأن صلتها بالتجمعات الإقليمية ليست حميمة دائماً كما العهد بها، إذ ما يزال الغموض سيد الموقف إذا ما أردنا أن نجد

(1) التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2017م، مجموعة التفكير الاستراتيجي، ص 237.

تفسيراً موضوعياً؛ وله علاقة بمصالح جماعية تجمع هذه المجموعة، كما أنها مازالت ترتبط بمصالح مع إيران و»إسرائيل» الدولتين اللتين لهما وجود في الجزر الإريترية، كما أن المعطيات على الأرض تشير إلى استخدام إيران لمرسى تكلاي النائية في شمال إريتريا في تأمين حاجة حلفائها الحوثيين من التسليح.

إيران الغائب الحاضر:

لا يخفى على أحد أن الدوافع الأمنية والسياسية التي ألحت لتكتل دول الكيان هي إيران، وأنها تشكل الخطر الذي يهدد المنطقة بأسرها، وأنها أوجدت موطئ قدم مريحاً لها في البحر الأحمر في وقت كانت دول المنطقة مشغولة ربما بتصفية خصوم متوهمين، وقدمت تسهيلات مكّنت أنصار إيران في المنطقة، وبالتالي أصبحت إيران متواجدة في البحر الأحمر عبر حليفها الحوثي، وبشكل أقل حدة وبروزاً مما كان في السابق مع النظام الإريتري الذي مازال له مصالح مرعية مع إيران.

فهل بإمكان كيان تكتيكي أعلن من غير مشروع واضح من شأنه تحقيق ما عجزت الجامعة العربية عن تحقيقه منذ 70 عاماً؟

التنافس الدولي القوة الدافعة:

يشكل الحضور الصيني والروسي هاجساً لمصالح أمريكا في المنطقة التي تعتبرها أمريكا من مناطق نفوذها التقليدية عبر التاريخ، وللحفاظ على مصالحها يعتقد بأنها تدفع الدول الحليفة إلى تبني مشروع كيان البحر الأحمر، فربما تريد أمريكا أن تحافظ هذه الدول على الأمن في منطقة حوض البحر الأحمر وخليج عدن إنابة عنها، بالرغم من تحذيرات كثير من الخبراء الأمريكيين الذين يرون أن المنطقة أهملت تماماً، وأن أمريكا بحاجة إلى تعيين مبعوث للبحر الأحمر لاستعادة النفوذ وتوجيه أوضاع المنطقة بما يتسق مع المصالح الأمريكية.

أما «إسرائيل» ترى في كيان البحر الأحمر أنه قد يتيح لها التعامل السلس والتطبيع الهادئ مع المنطقة العربية، إذ ألمح الجنرال شاؤول شاي، مدير وحدة البحوث في قسم السياسة والاستراتيجيات بالمركز الأكاديمي المتعدد المجالات في هرتسيليا بصحيفة

«إسرائيل اليوم»، مطلع أكتوبر/ تشرين الأول 2017، أشار إلى تفضيل «إسرائيل» أن يبقى البحر الأحمر تحت تأثير التحالف السُّني الذي تقوده السعودية ومصر في مواجهة التهديدات الناتجة عن السيطرة الإيرانية عليه، وهو ما سيوفر لـ«إسرائيل» جهوداً كبيرة ويسهل إدماجها ضمن تسوية تطبخ منذ فترة ربما تحقق نجاحاً نسبياً وربما تواجه الفشل الذريع وهو ما تذهب إليه معظم التحليلات في المنطقة العربية حتى الآن.

الخلاصة:

تناولت هذه الورقة الموقع الاستراتيجي الذي تتمتع به منطقة القرن الإفريقي والمتمثلة في الجيو-سياسي، الأمني، العسكري، الاقتصادي، الحضاري، كما رصدت الورقة بشيء من التفصيل التنافس الحميم في المنطقة من القوى الدولية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، والإقليمية وتجاذباتها في الوقت الحالي وتأثيرات هذا التنافس على استقرار المنطقة وما وراءها، مع إبراز محددات سياسة كل دولة التي تحكم تحركاتها في القرن الإفريقي، كما تناولت التطورات السياسية التي شهدتها إثيوبيا خلال العام 2018، وانعكاس ذلك على المشهد السياسي في كل من إريتريا والصومال.

تونس 2018.. التقدم في رمال متحركة بين سنة صعبة وأخرى كبيسة

مجموعة التفكير الاستراتيجي - إسطنبول

د. عبد الحميد الجلاصي

الخيار المنهجي:

سننطلق في التحليل من تقرير السنة الماضية بعنوان «تقدير موقف الحالة التونسية 2017»، المضمن في الجزء الثاني من التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية الصادر عن جمعية «مجموعة التفكير الاستراتيجي» و«مركز أفق المستقبل للاستشارات» لنقارن به ونرصد الثابت والمتحرك.

أما في الاستشراف فسنستند إلى الصورة الإجمالية الجديدة التي يوصلنا إليها التحليل لاستقراء ممكنات تطوّرها، والترجيح بين هذه الممكنات.

كل ذلك في مسعى لتصبح تقارير مجموعة التفكير الاستراتيجي وثائق مرجعية يحيل فيها اللاحق على السابق بما يؤدي إلى اختبار وتجويد القدرات التحليلية والاستشرافية.

الملخص:

تتفجر الأزمة السياسية وتزداد الفجوة بين المنجز السياسي والمنجز الاجتماعي، ويتصاعد الإحساس بالإحباط والنفور من الأحزاب، ومن العملية السياسية برمتها، وتتعاظم شكوك فئات كثيرة بشأن قدرة صندوق الاقتراع على تغيير أوضاعها، وتتزايد أسئلتها عن الفروق الفعلية بين حزب وآخر.

ويمكن قراءة سنة 2018 تونسياً من خلال حدثين فاصلين:

- أحدهما «الانتخابات المحلية، البلدية/ مايو»، وهو يؤشر إلى تقدم المسار التونسي، فيما يشبه تنزيل الثورة في الجهات ومزيد غرسها في المؤسسات.
- والثاني احتدام الصراع بين رأسي السلطة التنفيذية، وفتور العلاقة بين النهضة والنداء، وبين رئيس النهضة ورئيس الجمهورية، وهو يؤشر إلى تفاقم أزمة القيادة في البلاد، وإلى هشاشة الأوضاع.

الحدثان يمثلان حالة المد والجزر في المسار التونسي.

ومع ذلك، فالمرجح أن يتمّ تجاوز العراقيل، والالتزام بمواعيد استحقاقات 2019، وأن تتغلب دوافع النجاح والإنجاح على عوامل الفشل والإفشال.

السؤال الأهم من وصول البلاد للانتخابات أواخر سنة 2019 هو: إن كانت البلاد ستحكم بطريقة مغايرة بعدها، وإن كان سيتم التركيز على العائد الاجتماعي للثورة الذي تأخر طويلاً.

التحليل:

لقد كانت سنة 2018 سنة كل التقلبات، وترافقت فيها المكاسب الكبرى وعلامات التقدّم والبناء، مع تزايد مشاعر الشك والحيرة والضبابية، بل الخوف من إمكانية الانهيار.

1 - المسار الانتخابي:

بعد تهرب ومماطلات وتأجيلات متعددة، أنجزت انتخابات محلية تاريخية يوم السادس من أيار/مايو، التي اعتبرت بمثابة الثورة داخل الثورة.

فلئن سمحت انتخابات 2014 وما تلاها باختبار تقاسم السلطة على المستوى المركزي، بين رئيس الحكومة ورئيس الجمهورية وفقاً للنظام السياسي الجديد الذي أرساه دستور الثورة والجمهورية الثانية، الذي يرجح سلطة رئيس الحكومة على سلطة رئيس الجمهورية، فإنّ الانتخابات المحلية دشنت عصر تنزيل الباب السابع من ذات الدستور، الذي يعطي للمحليات سلطة، بدلاً من الإدارات السابقة، وهكذا يشرع في توزيع السلطة بين المركز و350 «جمهورية محلية»، وهي ثورة عميقة في بلد لا تتجاوز مساحته 164 ألف كلم^2، وتعوّد المركزية المفرطة منذ قرون.

وهذا ما يفسر تهرب أطراف تعوّدت احتكار السلطة من هذه الانتخابات، وإرغامها على قبول تنازلات.

لقد وسعت هذه الانتخابات دائرة المنافسة من 218 منصباً فقط (217 في مجلس النواب، منصب واحد لرئاسة الجمهورية) إلى 7212 منصباً إضافياً.

كما سمحت بتعبئة قرابة 53668 متنافساً، سن ٪75 منهم أقل من 45 سنة، بما يفتح

الباب أمام جيل جديد من السياسيين، وبما يدفع الأحزاب للتطوّر بإجبارها على التركيز على اهتمامات المواطنين على المستوى المحلّي، كما فتحت الباب أمام آلاف النساء بفرضها التناصف والتداول الأفقي والعمودي بين الجنسين بما جعل نسبة ٪30.33من القائمات يترأسنهن سيدات.

كما أنها فتحت الباب أمام آلاف المستقلين للانضمام لقائمات حزبية أو لتشكيل قائمات خاصة.

أفرزت نتائج الانتخابات فوزاً كبيراً لحركة النهضة بحصولها على ٪28.64 من نسبة الأصوات على المستوى الوطني، وتمكنها من رئاسة أكثر من 130 مجلساً بلدياً من مجموع 350 مجلساً، من ضمنها 10 عواصم محافظات (من 24)، بما فيها العاصمة تونس -برئاسة نسائية- وصفاقس (المدينة الثانية اقتصادياً)، والقيروان (العاصمة التاريخية).

لقد أعطت الانتخابات إشارة قوية لتقدم المسار الديمقراطي، فمجرد تنظيمها يعتبر إنجازاً في مناخات شديدة التجاذب، وهو إنجاز تضافرت من أجله جهود الحكومة والقوى الوطنية الحريصة على الديمقراطية بتشجيع من جهات دولية تراهن على تقدم التجربة التونسية.

غير أنها فتحت الباب أمام صراع من نوع جديد، بين ثقافة توزيع السلطة وثقافة المركزية، وهي صعوبات تعانيها المجالس المنتخبة، والتقديرات ترجح ألاّ تستقر السلطة الجديدة إلا في أمد لا يقل عن عقدين.

ولكن هذه المحطة أبرزت إلى السطح صعوبات المسار الانتقالي الديمقراطي التونسي.

بالتأكيد ليس مناسباً مقارنة الانتخابات التشريعية بالانتخابات المحلية، فهي مختلفة من حيث الرهانات ومن حيث الطبيعة، ولكن المقارنة بين بعض أرقام انتخابات 2011 و2014 التشريعية وأرقام انتخابات 2018 المحلية قد تفيدنا إذا تعاملنا معها بتحفظ:

	2011	2014	2018
المسّجلون	4,053.170	5,236244	5,369843
المنتخبون		3,579429	1,914239
النسبة		%68,36	% 35,6
النهضة	1,501.320	947,034	517,234
النسبة	%37.4	%27,79	%28,64
النداء	—	1.279941	377.121
النسبة	—	%37,56	%20,85

يلفت انتباهنا أربعة أرقام غاية في الأهمية والخطورة:

الرقم الأول: 1.914239 وهو العدد الإجمالي للكتلة المنتخبة بنسبة ٪35.6 من أصل 5.369.843 مسجلاً في القائمات، بما يعنيه ذلك من اهتراء لهذه الكتلة، وما يدل عليه من نفور من المشهد الحزبي ومن حكم سلبي على العملية السياسية برمتها وقدرتها على تحريك الأمور.

وهذا الاتجاه في التفسير يعززه الرقم الثاني، وهو حصول القائمات المستقلة مجتمعة على 581.930 صوتاً؛ أي بنسبة ٪32.27 من إجمالي الأصوات، أي قبل حركة النهضة نفسها.

ورغم أن القائمات المستقلة ليست جسماً متجانساً بما يجعل المقارنة بينها وبين القائمات الحزبية غير دقيقة، فإن الخلاصة السياسية شديدة الوضوح، فهذه الانتخابات قد كشفت -وإن بتفاوت- النفور من «الحزبين الحاكمين»، ولكن الأكثر دلالة هو أن المعارضة نفسها لم تمثل بديلاً لهذين الحزبين، فحصل «الفرار» منها أيضاً للاستظلال بخيمة المستقلين.

وهذان الرقمان يكشفان أزمة المنظومة الحزبية برمتها.

الرقم الثالث، وهو الخاص بحركة النهضة، ومع كل التحفظ الواجب في المقارنة بين أرقام التشريعيات والمحليات، فإن النهضة قد انتقلت من 1.501.320 تشريعات 2011، إلى 947.034 تشريعات 2014، إلى الرقم الأخير 517.234 تشريعيات 2018.

لقد كسبت النهضة نقطة مئوية مقارنة بنتيجة 2014 (من ٪27 إلى ٪28)، ومع ذلك

لا يمكن التغاضي عن حقيقة أنّ القاعدة الانتخابية للنهضة تقلصت أيضاً، لتلامس حدود قاعدتها الصلبة.

أمّا الرقم الأخير، وهو الأكثر خطورة –وطنياً– الذي يؤشر إلى انهيار نداء تونس، إذ انتقل من 1.279.941 إلى 377.121 فقط.

إن هذا يعني أن القاعدة الانتخابية «العصرانية» المقابلة للقاعدة «المحافظة» أصبحت يتيمة ودون تمثيل حزبي قوي ومستقر، بما يهدّد التوازن السياسي الضروري لكل عملية انتقال ديمقراطي:

– هل ستنظم انتخابات 2019؟

– وإن حصل ونظمت الانتخابات هل ستفرز منظومة قادرة على الحكم؟

2 – المسار السياسي:

لقد شهدت سنة 2018 إعادة نظر جوهرية في الهندسة السياسية التي قادت البلاد ما بعد انتخابات 2014.

لقد بدأت ملامح هذا التغيير قبيل انتخابات مايو، ثمّ تأكدت بعدها خلال جولات من المعارك والصراع.

فمنذ انتخابه لبس السيد الباجي القائد السبسي، رئيس الجمهورية، جلباب رئيس بمقياس دستور 1959، المغاير لدستور الجمهورية الثانية يناير 2014، وتلك هي ثقافته السياسية، وذلك هو نموذجه، ولم يكن يخفي ذلك، كما لم يخف ضيقه بدستور الثورة في الأبواب المتعلقة بالسلطة والصلاحيات على الأقل.

وقد أدّى ذلك إلى تهميش موقع رئاسة الحكومة، وإلى تهميش موقع البرلمان، من خلال اللجوء إلى أطر موازية بديلة عن المؤسسات (مفاوضات قرطاج1 /مفاوضات قرطاج 2).

تمردت حركة النهضة على هذا المنهج في إدارة شؤون البلاد رغم مسايرتها له ثلاث سنوات كاملة بعد تفاقم حجم الانحراف في النظام السياسي، وقد شجعها على هذا التحرّر نتائج انتخابات مايو التي أعطتها أسبقية، في الوقت الذي أبرزت فيه ضعف وهشاشة القاعدة السياسية التي يرتكز عليها الرئيس.

وتمرّد على ذلك أيضاً يوسف الشاهد، رئيس الحكومة، ورفض مصير رئيس الحكومة قبله، كما رفض نزوات ابن الرئيس العنصر المؤثر في حطام نداء تونس اعتماداً على قرابته.

وهذا التغيير الجوهري في المواقف ما كان ليحدث لولا تقلص المراهنة الخارجية على السيد الباجي بفعل عامل السّن، ولولا بحث كتلة المصالح المالية والإدارية المؤثرة عن ممثل لها يضمن مستقبلها غير الباجي قائد السبسي.

وهذا هو عمق الصراع بين الباجي والشاهد، وما تبعه من تداعيات على إدارة البلاد.

تحوّل في طبيعة الأزمة:

قبل مايو الماضي كانت الأزمة الاجتماعية هي الأبرز، ثمّ احتلت الأزمة السياسية وأزمة القيادة الصدارة، وهي أزمة معقدة ومركبة بين أطراف أربعة رئيسة:

- أزمة بين رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة، أوشكت أن توصل البلاد إلى شلل سياسي.
- وأزمة بين الحكومة والاتحاد العام التونسي للشغل.

وفي الحقيقة فقد عرفت العلاقة بين الطرفين عديد التقلبات، إذ كانت المنظمة النقابية هي السند الأساسي للشاهد في بداية اندلاع الأزمة عند استهدافه من حزبه الأم بتزكية من رئيس الجمهورية (أواخر 2017)، ثم أصبحت المنظمة على رأس المطالبين برحيل الحكومة في مفاوضات قرطاج 2، ثمّ غيرت المنظمة تكتيكها لما تبينت لها صعوبة تغيير الشاهد عبر المفاوضات أو عبر البرلمان فقررت الاستهداف من خلال المطلبية النقابية، والتقت في ذلك موضوعياً مع طلب رئيس الجمهورية.

- أزمة بين رئيس الجمهورية (وحزبه) وحركة النهضة، إذ لم يغفر الباجي للنهضة، ولن يغفر لها «تمرّدها» عليه.
- وأزمة كامنة بين النهضة واتحاد الشغل، وإن كانت النهضة حريصة على مدّ الجسور مع رئيس الجمهورية، ومع المنظمة النقابية.

نهاية هندسة قيادية:

في هذه الخارطة المتحركة انتهت صورة من التوافق بين النهضة ورئيس الجمهورية، حققت للبلاد مكسب المحافظة على كيان الدولة وضمان استقرارها دون أن تقدر على تحويل الانتقال الديمقراطي إلى عائد تنموي، وهو التعهد الأساسي للناخبين سنة 2014،

انتهت صورة للهندسة القيادية ولكن صورة الهندسة الجديدة لم تتضح بعد.

- فرئيس الجمهورية يحاول لملمة الجسم الذي انتخبه سنة 2014، والعودة إلى خطاب التقسيم (مع النهضة/ضدها)، وإن أدى الأمر إلى الالتقاء مع أقصى اليسار، وتوظيف أجهزة الدولة، والنزول عن مقام «مجمّع التونسيين»، وإثارة قضايا حساسة (قانون الميراث مثالاً).
- واتحاد الشغل يحاول المحافظة على موقعه المهيمن، الذي احتله استفادة من هشاشة الوضع الحزبي.
- ونداء تونس يحاول لملمة جراحه، ولكن ينافسه على نفس القاعدة الانتخابية قائد شاب، ومن موقع رئاسة الحكومة.
- والنهضة تجد نفسها أهم سند للاستقرار الحكومي، فتلتقي مع الشاهد باعتباره رئيساً للحكومة وقد تلتقي أيضاً معه كصاحب المشروع السياسي الجديد لأن الإشكال في البلاد مزدوج:

1 – هل تصل البلاد إلى استحقاقات 2019 الانتخابية؟ وكيف؟

2 – هل تتوافر الشروط لحوكمة أكثر نجاعة للبلاد ما بعد 2019؟ وما الكتل المرشحة للقيام بذلك؟ ووفقاً لأي برنامج؟ ووفقاً لأي توزيع للمواقع الرئيسة للسلطة؟

ديناميكية خارطة الفاعلين الأساسيين:

استقرت خارطة الفاعلين الأساسيين منذ سنوات على صنفين:

أ- **فاعلون بنيويون، من داخل الدولة**، دورهم التنفيذ، والتأمين، والتثبيت، وأهمّهم:

- المؤسسة العسكرية.

- المؤسسة الأمنية.

- الإدارة.

نعاين تحوّلات مهمّة في المؤسستين الأوليين باتجاه الحرفية، والنجاعة، والولاء للنظام الجمهوري، بقطع النظر عن لون الفاعلين السياسيين المنتخبين.

وتحصل في الإدارة تحوّلات، ولكنها بطيئة، ولا تجاري ما يتطلبه تدارك أمراض الماضي، ولا ما تتطلبه الأوضاع الجديدة ومقوّمات النجاعة والسرعة والشفافية، ولا ما تتطلبه التطوّرات الجوهرية في العالم في نمط الحوكمة.

ومع ذلك فإن دور هذه المؤسسات الثلاث إيجابي.

ب- فاعلون سياسيون واجتماعيون، وأهمهم في السنوات الأخيرة:

- رئيس الجمهورية بموقعه الدستوري ووزنه السياسي والرمزي.

- حركة النهضة.

- الاتحاد العام التونسي للشغل.

رئيس الجمهورية يخرج تدريجياً من الدور المجمّع، ويختار الدخول في الصراعات الصغيرة وفي استراتيجية رد الفعل، والمرجح أن يتحوّل إلى فاعل حزبي من أجل إعادة تجميع كتلته الانتخابية على أساس نفس الخلفية التقسيمية، انتقاماً من النهضة، ونكاية في الشاهد، وخدمة لنفسه أو لطرف يختاره (ولم تتضح بعد نواياه الانتخابية).

واتحاد الشغل استغل وضع الهشاشة الحزبية وضعف الحكومة للتمدد في مربع الممارسة السياسية المباشرة ليتجاوز دور الفاعل الاجتماعي.

إضافة إلى أنّ الصراعات داخل المنظمة في مناخ أزمة اقتصادية خانقة تغلب الأطراف الأكثر مزايدة وشعبوية، كما أن فشل اليسار في كل المنافسات السياسية يجعله يبحث عن واجهات صدام ويحاول أن يرتهن المنظمة للقيام بهذا الدور.

لقد أدى الاتحاد أدواراً سياسية مهمة خلال مرحلة الانتقال ما بعد الثوري، ولكنه قد يصبح عامل محافظة في وجه الإصلاحات وتلتبس صورته بين الممثل السياسي والاجتماعي للطبقة الوسطى وأحد المدافعين عن عدم الارتهان للتبعية الدولية وبين الطرف المتغطرس

المدافع عن مصالح أقلية متنفذة داخله (نومنكلاتورا) ترهن الدولة والإدارة لرغباتها.

تبدو حركة النهضة طرفاً مهماً، فهي الحزب الأكثر استقراراً وانضباطاً والأوسع تنظيماً، ووضعها يتطبع، ولكن بنسق بطيء، مع دوائر النفوذ المالي والإداري والثقافي، حيث لا تزال تثير مخاوف يُغذيها احتمال تغولها أو بسبب ضبابية مشروعها ومدى انسجامه مع المستقر في المزاج التونسي العام أو مع مصالح بعض الجهات النافذة.

رئيس الحكومة يوسف الشاهد ينضاف لقائمة هؤلاء الفاعلين الأساسيين.

وهو يمثل جيلاً جديداً من الساسة الشبان ممن أتاحت لهم الثورة فرصة الاشتغال بالسياسة، لم يتورط في معارك ما قبل الثورة، ورشحه الرئيس الباجي لمناصب وزارية ثانوية ثم رشحه لمنصب رئيس الحكومة لقرابته العائلية منه، ولظنه أنه سيكون طوع بنانه باعتباره ولي نعمته، ولكنه تمرد على صانعه.

غير أنّ الشاهد يثير عدداً من المخاوف، إذ لم يظهر ما يكفي من الكفاءة، ولم يتضح بعد برنامجه السياسي ولا قدرته على تجميع القاعدة الانتخابية المقابلة للنهضة، كما يتهمه خصومه باستعمال أجهزة الدولة ومقدراتها وتوظيف ملفات ما سمي «معركة محاربة الفساد» لبناء مساره السّياسي.

الخلاصة أن الصورة القيادية في البلاد ضبابية، كان هذا هو الإشكال الرئيس في السنوات الماضية، والخشية أن يتواصل بعد الانتخابات القادمة.

ولذلك، فإن القناعة الرئيسة التي نصدر عنها في هذه الورقة أن السبب الرئيس للتعثر في إدارة الملفات الكبرى في البلاد ذو طبيعة سياسية قيادية وليس ذات تقنية فنية.

فلا يمكن تصور حكم مستقر وناجع في ظل هشاشة حزبية وتنازع بين رأسي السلطة التنفيذية، ولا في ظلّ حكومة تسير بين الألغام فتغلب استمرارها في الحكم وتقدم الترضيات للقوى التي يمكن أن تضمن لها ذلك على حساب تنفيذ البرامج، وعلى حساب الكفاءة في التسميات.

إن الترضيات اليومية، والاستجابة للابتزاز، والعلاج بالمسكنات تضيّع الرؤية الكلية والاشتغال على الأمدين المتوسط والبعيد.

3 - تأثيرات تقلبات الهندسة السياسية على المشهد:

أ- سياسياً:

يجب أن نؤكد أولاً أن المسار السياسي يتقدم، وأن الإنجازات كثيرة، وكان أكبرها إنجاح الانتخابات المحلية مع مناخ تترسخ فيه يوماً بعد يوم حرية التعبير والإعلام.

السؤال الأكبر يتعلق بنسق التقدم وحول عمق الالتزام الديمقراطي كي لا تتحول الديمقراطية التونسية إلى ديمقراطية شكلية، ذلك أن هشاشة وأمراض الحالة الحزبية المؤسساتية أثرت:

- فِي تعفن المناخ السياسي وتفاقم الصورة السلبية للأحزاب السياسية.
- في تفاقم تدخل المال في الحياة السياسية والسياسات العامة.
- في تفاقم شبهة توظيف أجهزة الدولة لتصفية الحسابات وإعادة تشكيل المشهد السياسي والحزبي.
- في تعطل استكمال عدد من الهيئات الدستورية وخاصة المحكمة الدستورية.
- في تعقد الأوضاع داخل الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ووصولها حالة من الشلل بما يهدد المسار الانتخابي ذاته.
- في تعثر مسار العدالة الانتقالية، بسبب مناهضة حزب الأغلبية الذي أفرزته انتخابات 2014 له، وبسبب طبيعة السيدة سهام بن سدرين، رئيسة هيئة الحقيقية والكرامة، السجالية، فلم ينجح في التجميع وطنياً بل لم تقدر على تجميع هيئتها ذاتها.

فتراكمت أخطاء التسيير والإدارة، مع الأخطاء السياسية، مع اعتراض شريحة نافذة على مجمل المسار، مع تقصير المجلس في متابعة الهيئة، مع تقصير الأحزاب المقتنعة بالمسار في المتابعة والاسناد والتوسط لحل المشكلات الداخلية في ظل عجز النهضة عن طرح الملف كأحد ملفات الشراكة مع نداء تونس في إطار سياسة التوافق.

وهكذا أكملت الهيئة أشغالها دون أن يصل المسار إلى حصيلة معقولة في معرفة الحقيقة والاعتراف والاعتذار وجبر الضرر لتحقيق المصالحة الوطنية الشاملة.

ب- اقتصادياً-اجتماعياً:

لا تزال البلاد تدفع تكلفة تأخر الإصلاحات الكبرى، ولا شيء يدل على تغيير جوهري في إدارة الشأن الاقتصادي عمّا كان قبل الثورة.

- فالمالية العمومية مرهقة؛ بكتلة الأجور في القطاع العمومي لتأخر الإصلاحات ولغياب الأفكار المبدعة والمسالك البديلة وافتقاد الشجاعة والخوف من الصدام مع الطبقة الوسطى ومع المنظمة النقابية، وبعبء الموارد المهدورة من صندوق الدّعم لغير مستحقيه من الفئات الميسورة والسياح وزوار تونس.
- كما توجد موارد جبائية كثيرة غير مستخلصة نتيجة ضعف أجهزة الاستخلاص وحيف السياسات التي تثقل كاهل الموظفين العموميين، في حين لم تبذل مجهوداً كافياً مع القطاع الخاص والمهن الحرة، ولإدماج القطاع غير الرسمي في المنظومة الاقتصادية الرسمية، ولمضاعفة جهود مقاومة التهريب.
- وإصلاح الإدارة يتأخر ويستمر تعقد الإجراءات وبطء الخدمات لتصبح الإدارة عاملاً منفراً لعامة المتعاملين وللمستثمرين التونسيين والأجانب وخاصة للشباب الباحث عن مشاريع جديدة.
- ومنظومة التعليم لم تنجح بعد في فتح الأبواب أمام مسالك جديدة للتشغيل، ولم تمتن الارتباط مع حاجات السّوق.
- ولم تبذل ما يكفي الجهود لغرس ثقافة العمل والاتقان والمبادرة واحترام الوقت ومقاومة وتبخيس العمل الحرفي في الذهنية العامة.
- ويتواصل توتر المناخ الاجتماعي ويتزايد اللجوء لسلاح الإضراب، ولأشكال متنوعة من تعطيل الإنتاج.

كل ذلك يؤدي على عرقلة نوايا الاستثمار وبعث مشاريع جديدة رغم بعض الإشارات للتحفيز في إطار خيار التمييز الإيجابي كما نص على ذلك دستور الجمهورية الثانية.

كما يؤدي إلى ارتفاع التضخم والانزلاق المتزايد والمتسارع لقيمة الدينار وتعمق عجز الميزان التجاري وارتفاع حجم المديونية والتراجع التاريخي لمخزون العملة الصعبة؛ وما يستتبعه من تدهور الطاقة الشرائية واهتراء الطبقة الوسطى وتزايد مشاعر الإحباط

وفقدان الأمل وخاصة لدى الشباب؛ فتتوسّع الجريمة، وترتفع نسب الانتحار ونسب استهلاك المخدرات والمغامرة بالهجرة السرية إلى أوروبا.

بل لقد تزايدت في السنين الأخيرة أعداد المهاجرين من الإطارات الشابة المتميزة وذات الكفاءة وخاصة في اختصاصات الهندسة والطب والإدارة باتجاه ألمانيا وفرنسا خاصة بحثاً عن آفاق أكثر رحابة وموارد مالية أكثر استقراراً

4 - تونس في السياق الدولي:

الصراع محتدم بين الفاعلين الأساسيين في الساحة الدولية من أجل إعادة رسم الخرائط ومواقع النفوذ.

غير أن تونس ليست دولة مركزية، وهي بعيدة نسبياً عن البؤرة الأساسية للصراع العالمي (فلسطين وما جاورها)، بالإضافة إلى اعتبارها سوقاً صغيرة ودون موارد طبيعية كبيرة، ولا تملك مقوّمات تهديد التوازنات الكبرى في المنطقة إضافة إلى وجود تقاليد مدنية في إدارة الأزمات.

والمنظومة الدولية في حاجة إلى نموذج مستقر وغير مهدد في ساحة مضطربة، وإلى حاجز أمام تهديد اكتساح الحدود الجنوبية لأوروبا بالهجرة السرية وبالإرهابيين.

ولذلك فإن الأطراف الفاعلة بين مشجع للتجربة التونسية أو غير معيق لها.

والطرف الفرنسي نفسه خرج من أطروحة «معادلة تونسية دون نهضة» إلى محاولة التأثير في حجم النهضة في المعادلة والتعامل معها كأمر واقع بعد أن خذلته القوى التي يرتاح أكثر في التعامل معها.

5 - تونس في السياق الإقليمي:

تونس ليست أولوية في الوقت الراهن بالنسبة للقوى الإقليمية المناهضة للربيع العربي ولتقدم الديمقراطية ولما يسمى «الإسلام السياسي»، هذه القوى لها أولوياتها الآن وإلى مدى سنتين أو ثلاث أخريات، وهي منشغلة بامتصاص تداعيات اغتيال خاشقجي وبترتيب الأوضاع في سورية واليمن خاصة وليبيا أيضاً وإسناد النظام المصري.

لذلك فإن التأثير الإقليمي الأكبر على تونس إنما يأتي من جوارها المباشر في الجنوب والغرب.

بالنسبة لدولة الجوار ليبيا، نرجح استمرار حالة عدم الاستقرار في الحدود التي تعودنا عليها خلال السنوات السبع الماضية دون بشائر تفتح الباب أمام مبادلات اقتصادية أكثر كثافة واستقراراً، ودون مفاجآت من نوع انهيار أمنى تكون من نتائجه أمواج من المهاجرين يمثلون ثقلاً أمنياً واقتصادياً على البلاد.

لا نرجح انفتاح فرص ولا نتوقع حدوث مخاطر كبرى.

جزائرياً؛ الأوضاع الداخلية غائمة بسبب غموض مآل التنافس حول الرئاسة، وبسبب وصول نمط الاقتصاد الريعي إلى نهايته لتناقص مصادر البترول والغاز وارتفاع الاستهلاك الداخلي منها وتقلب أسعارها.

ورغم ذلك، فالمرجح أن تستمر الأزمة الجزائرية في دائرة المتحكم فيه لاعتبارات أهمها أن الذاكرة الجماعية لم تستطع حتى الآن تجاوز مآسي عشرية التسعينيات.

وهذا يرجح استمرار اعتبار الاستقرار التونسي من مقومات الأمن القومي الجزائري.

خلاصة الأمر أنه لا يرجح أن تكون تونس في المدى القريب في مرمى الاستهداف الدولي ولا الإقليمي.

ولذلك فإن المعادلة التونسية هي معادلة بسيطة تونسية-تونسية يرجح أن تدار في المربع الديمقراطي، وإن هددها شيء فإنما يهددها احتمال انفجار اجتماعي يخرج عن كل سيطرة.

سنة 2019: الاستحقاقات والفاعلون والرهانات:

سنة 2018 كانت سنة صعبة، أما سنة 2019 فستكون سنة كبيسة.

المعضلة الاجتماعية ستكون في قلب الحياة الوطنية.

فهناك صعوبات حقيقية، ولكن هشاشة الوضع الحزبي وضعف الحزام السياسي للحكومة وضغط الاستحقاق الانتخابي.. لن تسمح باتخاذ اجراءات جوهرية.

فأحزاب الحكم ومن ضمنها حركة النهضة لن تستطيع المضي في إجراءات تغضب الناخبين.

وبالمقابل، فإنّ اتحاد الشغل سيبتز الحكومة بالملف الاجتماعي، وقد يضطرها إلى

تقديم تنازلات جوهرية مقابل بقائها تقيد حكومات ما بعد الانتخابات، وتسمح للاتحاد بدخول المفاوضات حول الملفات الأساسية حينها من موقع قوة.

فيما ستتخذ الجبهة الشعبية من الملف الاجتماعي قاطرة للابتزاز وللدعاية الانتخابية.

الموقف الأكثر غرابة سيكون هو موقف رئيس الجمهورية.

وسينتقل من مجمع للتونسيين إلى منخرط في معركة انتخابية ضد حكومة تترأسها شخصية هو اقترحها.

وسيحرص على إبراز فشلها الاجتماعي وعلى سقوطها تحت سطوة النهضة، وسيحرض الاتحاد والجبهة الشعبية ويوظف تسخينهما لحسم الصراع مع الشاهد على القاعدة الانتخابية المقابلة للنهضة لصالحه.

أ- الانتخابات التشريعية:

يرجح أن تتشكل الساحة الحزبية وفقاً لخارطة تضم خمس كتل:

1 – النهضة ستكون الممثل الأبرز للقاعدة الانتخابية المحافظة.

2 – أمّا القاعدة المقابلة للنهضة فسيتنازعها الباجي قائد السبسي، ويوسف الشاهد، ونرجح تفوق الشاهد ولكن سيكون للباجي نصيبه.

3 – التيار الديمقراطي سيكون قوة معدلة يقضم من القاعدة الثورية التي خاب أملها في النهضة، ولكن يتوقع تراجع حظوظه بعد موقفه المنادي بالمساواة في الميراث.

4 – الجبهة الشعبية لن تغادر موقع القوة التعديلية.

5 – إمكانية إقرار عتبة بـ3٪ في القانون الانتخابي سيقلل من حظوظ القائمات المستقلة وأيضاً من أحزاب الوسط الاجتماعي مثل التكتل والجمهوري وقد يدفع بها إلى الاندماج مع الباجي أو الشاهد.

ب- الانتخابات الرئاسية:

الترشحات الجدية:

يتوقع أن تتسع قائمة الترشحات الجدية، ويتوقع أن تتنوع مواطن تركيز المترشحين ومحاور الفرز لديهم.

البعض سيشتغل على إعادة الروح للثورة مقابل محور الارتكاس والردة.

والبعض سيشتغل على محور تجديد الطبقة السياسية في مقابل الشيوخ والسياسة القديمة.

والبعض سيشتغل على محور العصرانية مقابل المخاطر التي تهدد النمط المجتمعي.

والبعض سيشتغل على محور سياسة البرامج مقابل سياسة الأيديولوجيا.

والبعض سيشتغل على محور الكفاءة مقابل الهواية.

سيكون الصراع شرساً.

وقبل أشهر من الانتخابات أعلن عدد من الشخصيات نيتها الترشح، من مثل الرئيس السابق المنصف المرزوقي، ورئيس الحكومة السابق، والأمين العام السابق لحركة النهضة حمادي الجبالي. الباجي قائد السبسي لم يكشف بعد نواياه الرئاسية، وسيبذل كل جهده من أجل إعادة الترشح أو من أجل دفع مرشح مقرب منه.

ولا نستبعد تحوّل الشاهد من استراتيجية تشريعية تراهن على موقع رئاسة الحكومة بعد انتخابات 2019 إلى استراتيجية رئاسية إذا تعثر إطلاق مشروعه السياسي.

وقد أعلن رئيس النهضة أنه غير معني بالاستحقاق الرئاسي، وهكذا تصبح الخيارات أمامها مفتوحة، والأرجح أن تدعم مرشحاً من خارجها لكن في إطار حزمة كاملة للحكم تضم البرنامج وتوزيع المواقع الرئيسة في السلطة؛ أي رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة البرلمان للسنوات الخمس القادمة.

لكن من السابق لأوانه توقع مآلات الأمور، والصور كثيرة:

- نجاح الباجي في تشكيل تحالف يقف خلفه في الرئاسيات.
- انتقال الشاهد إلى استراتيجية رئاسية وحينها سيحرج الباجي.
- اتفاق النهضة والشاهد على برنامج حكم وعلى توزيع المواقع الرئيسة للسلطة في السنوات الخمس القادمة يتم بمقتضاه الاتفاق على مرشح للرئاسة.
- وقوف النهضة مع شخصية مستقلة أو غير استئصالية حول برنامج حكم، وحينها يرجح أن تكون هذه الشخصية من ديمقراطي المنظومة القديمة لضمان إمكانية فوزه.

- وكما أن احتمال ترشح الشاهد سيزعج الباجي، فإن احتمال ترشح الجبالي مستقلاً قد يزعج النهضة، إذ إنه يقضم من قاعدتها الانتخابية، وقد يشوش على خياراتها بالتحالف في السنوات الخمس القادمات.

قائمة الانتظار:

عديد الشخصيات ستلازم قدراً من التحفظ في انتظار ضربة حظ قد توفر لها رافعة توصلها إلى كرسي الرئاسة، رئيس الحكومة السابق المهدي جمعة من هذا الصنف، وربما يكون كذلك رئيس المجلس الوطني التأسيسي، وأيضاً عدد من وجوه النظام السابق مثل كمال مرجان، والمنذر الزنايدي.

الترشحات السياسية:

لا يستبعد أن تقدم شخصيات عديدة، وخاصة على رأس أحزاب، ترشحها لغاية الدعاية وتدعيم الحضور من مثل الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية، ورئيس حزب آفاق تونس، وربما أيضاً نجيب الشابي.

المرجح أن يكون الرئيس القادم من الوسط، يصعب أن يكون من فضاء حركة النهضة أو من الفضاء الثوري، كما يصعب أن يكون من الفضاء المناهض للثورة.

جـ- اتحاد الشغل والانتخابات:

قيادة الاتحاد ممتلئة بضرورة التأثير في المشهد المؤسساتي ما بعد الانتخابات لكسب معركة الإصلاحات القادمة لا محالة.

وفي الوقت نفسه، قد تسعى عديد دوائر التأثير التي خاب ظنها في نداء تونس لإحداث توازن مع النهضة التي لا ترجح إمكانية بناء حزبي يحقق هذا الغرض قبل الانتخابات إلى دفع الاتحاد إلى ملء هذا الفراغ.

فأمام احتمال تعثر استراتيجية إحداث التوازن عبر الأحزاب يمكن اللجوء إلى الاتحاد أولاً وإلى المجتمع المدني ثانياً وإلى القائمات المستقلة ثالثاً.

احتمال اعتماد عتبة بـ3٪ في القانون الانتخابي تضعف من حظوظ القائمات المستقلة وكذلك القائمات المدنية.

ولا توجد صيغة مريحة تتيح للاتحاد الترشح للبرلمان؛ إذ إن قاعدته متنوعة وانحيازه لتوجه قد يغذي الانقسامات ويهدد الوحدة، وهذا يعسر أيضاً إمكانية إعطاء تعليمات بالتصويت. إحدى الفرضيات المُحتملة هي دفع الاتحاد لمرشح للرئاسيات من الفضاء الاجتماعي والتعبئة له، وربما يفكر البعض في شخصية الأمين العام السابق أحد الحائزين على جائزة «نوبل للسلام» إثر دوره في الحوار الوطني في النصف الثاني من سنة 2013.

د- الإعلام والمجتمع المدني والانتخابات:

التخويف من النهضة والخشية من تغولها بعد نتائجها في الصندوق في انتخابات مايو ثم بعد نجاحها في إدارة مفاوضات ترؤس البلاد سيكون أحد محاور الحملة، وسينخرط الإعلام، ومن ورائه المال، والمجتمع المدني، ومن ورائه جهات أجنبية بقوة في «معركة التوازن» و«إنقاذ البلاد من خطر الإسلام السياسي» خاصة أمام عدم وضوح كيان سياسي يحقق هذا الغرض.

الاستشراف:

نرجح أن تتجاوز تونس مطبات سنة 2019 الاجتماعية والانتخابية بالنظر إلى أن استمرار التجربة التونسية هي حاجة داخلية كما هي حاجة للمنظومة الدولية.

ونرجح أن يستمر التعويل على التجربة التونسية نموذجاً في المنطقة لإسلام سياسي يمكن التعامل معه.

ونرجح حصول النهضة على دور مهم في الانتخابات القادمة لا يقل عن حجمها الحالي.

فإمّا أن تكون في الموقع الأول، وخلفها أحد ممثلي الكتلة المقابلة لها، وهو الأرجح، وإمّا أن تكون الثانية غير بعيد عن الفائز.

لكن السؤال الأهم: هل ستنجح انتخابات 2019 في إفراز كتل وازنة وعقلانية قادرة على إنفاذ الإصلاحات الضرورية وتدارك أخطاء العهدة السابقة وتدارك الفجوة بين المنجز السياسي والمنجز التنموي؟

ذلك هو التحدي الرئيس دون الاستجابة له يمكن أن يتواصل المسار الديمقراطي.

تقرير الحالة الجزائرية 2018

مركز البصيرة للبحوث والاستشارات
والخدمات التعليمية - الجزائر

مقدمـــة:

يحاول هذا التقرير تحليل أهم تفاعلات الحالة الجزائرية خلال عام 2018 من خلال رصد أبرز الأحداث التي شهدتها الجزائر على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والأمني، وكذلك توجهات الجزائر نحو الأطراف الإقليمية، كما ركز التقرير على الوقائع التي تشكل فرصاً وتحديات بإمكانها أن تحدد التوقعات المستقبلية للجزائر، حيث إن تحليل تفاعلات هذه العوامل يبرز وجود انسداد سياسي وأزمة اقتصادية وتوتر اجتماعي كبير ترتب عليه توقع سيناريوهات ستشهدها الجزائر، وهي: سيناريو الاستمرارية وبقاء الأوضاع على ما هي عليه، سيناريو الانفجار، أو سيناريو التوافق والانتقال السلمي للسلطة.

المتغيرات والتطورات المهمة خلال هذا العام

1 - قضية الكوكايين وإقالة رئيس جهاز الشرطة:

نشرت قضية الكوكايين مع اكتشاف الجيش الجزائري مئات الكيلوجرامات من هذه المخدرات في وهـران حيث تمكنت وحدة خفر السواحل بوهران (430 غرب الجزائر العاصمة) في بداية شهر مايو 2017 الماضي من إحباط محاولة إدخال كمية ضخمة من الكوكايين تقدر بـ701 كجم كانت معبئة في حاوية على متن باخرة نقل بضائع قادمة من البرازيل، وقد نشر موقع وزارة الدفاع الجزائرية صوراً لعلب شبيهة بتلك التي يعلّب فيها اللحم وهو منتج تستورده الجزائر خاصة من البرازيل، وقد أدّت فضيحة الكوكايين إلى الإطاحة بمسؤولين كبار في جهاز الدولة على غرار المدير العام للأمن الوطني الجنرال عبدالغني هامل، وتعيين مكانه مدير الدفاع المدني مصطفى لهبيري، وتمت إقالة هذا المسؤول الأمني بعد ساعات فقط على إدلائه بتصريحات للصحافة الجزائرية حول فضيحة «الكوكايين»، حيث قـال: إن مؤسسة الشرطة ستبقى تحت تصرف العدالة الجزائرية، ولدينا ثقة كبيرة في عدالتنا وفي نزاهة قضاتنا، وقد تعود إقالة الهامل حسب

البعض إلى الطموحات السياسية التي يُقال: إن المدير العام للأمن الوطني يمتلكها، كما أنه كان على خلاف مع قائد أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح، ولهذا أدى انتقاده لأمور تتعلق بالتحقيقات إلى إزاحته من المشهد[1].

وفي هذا السياق، أوقف وزير العدل الطيب لوح أربعة قضاة عن العمل للاشتباه في «استغلال الوظيفة» و«استغلال النفوذ»، حيث قدموا تسهيلات للمتهم الرئيس في هذه القضية، وهو كمال شيخي، الشهير بالبوشي، كما أودعت شخصيات نافذة السجن على خلفية هذه القضية، بينهم ابن الوزير الأول السابق عبدالمجيد تبون[2].

فلأوّل مرّة تحجز مصالح الأمن كمية معتبرة من الكوكايين وتسقط رؤوس كبيرة في القضية ويخرج الصراع إلى العلن، فالجيش هو الذي اكتشف القناطير السبعة المحجوزة وليس الشرطة، وحجزهم حرس السواحل وحققت في القضية الاستخبارات العسكرية وليست الشرطة القضائية، وبدا واضحاً للعيان أن قضية بهذا الحجم لا يمكن أن يكون وراءها مهرّبون صغار، نظراً إلى طبيعة العملية وقيمتها المالية التي قدرها البعض بأكثر من 100 مليون دولار، وما تتطلبه من ترتيبات وعلاقات داخل وخارج البلاد لإدخال شحنة بهذه الكمية، وتسويقها داخل البلد أو تحويلها إلى وجهات أخرى خارجه.

2 - إقالة بوحجة وأزمة البرلمان:

بدأت الأزمة مع قرار رؤساء خمس مجموعات برلمانية وقّعوا على لائحة تدعو رئيس المجلس السعيد بوحجة إلى الاستقالة وتجميد كل نشاطات هياكل المجلس حتى الاستجابة لمطلب الاستقالة، ولقد كشف رؤساء المجموعات البرلمانية لأحزاب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، تجمع أمل الجزائر، الحركة الشعبية الجزائرية والأحرار، في بيان لهم، عن فحوى اللائحة التي تم إبلاغها إلى رئيس المجلس وتحمل توقيع 351 نائباً، التي تتضمن قرار سحب الثقة من شخص رئيس المجلس الشعبي الوطني ومطالبته بالاستقالة من رئاسة المجلس، مع تجميد كل نشاطات هياكل المجلس حتى الاستجابة لمطلب الكتل النيابية الموقّعة على هذا البيان والنواب المطالبين بالاستقالة.

(1) طاهر هاني، الجزائر: «فضيحة الكوكايين» تعقد الوضع السياسي قبل أشهر على الانتخابات الرئاسية، موقع فرنس 24، على الرابط التالي : https: //www.france24.com/en/

(2) مصطفى فرحات، قضية «الكوكايين» ومستقبل الرئاسيات الجزائرية، موقع الجزيرة نت على الرابط التالي: http: //www.aljazeera.net

وقد ندد النواب في عريضة سحب الثقة بما أسموه «التجاوزات والخروقات» التي تمت ملاحظتها داخل المؤسسة التشريعية التي تم حصرها في التهميش المفضوح، تعمّد تأخير المصادقة على النظام الداخلي للمجلس، تهميش أعضاء لجنة الشؤون القانونية، سوء تسيير شؤون المجلس، مصاريف مبالغ فيها، تجاهل توزيع المهام إلى الخارج على أساس التمثيل النسبي، التوظيف المشبوه والعشوائي[1].

غير أن رئيس المجلس الشعبي الوطني سعيد بوحجة أكد تمسكه بمنصبه على رأس المجلس، حيث قال: إن الأغلبية من النواب أصبحت معه، وإن الذين يواصلون مطلب رحيله قِلة، كما أوضح أن النواب الحقيقيين يعملون في الميدان وينتظرون استئناف أشغال المجلس، لأنهم أدركوا أن الوقوف ضده ليس لهم أساس قانوني، ودعا خصومه إلى التفكير جيداً فيما يقومون به، من أجل مصلحة البلاد ومصداقية مؤسساتها في نظر الرأي العام الدولي.

بعدها وفي سابقة غريبة، أقدم نواب الموالاة على غلق المجلس الشعبي الوطني بسلاسلَ حديديةٍ لمنع رئيسِه السعيد بوحجة من الوصول إلى مكتبه وإجباره على الاستقالة، وبعد اشتداد الأزمة، وفي جلسة عامة، شهدت مقاطعة الكتل البرلمانية المعارضة، وهي كل من جبهة القوى الاشتراكية، وحزب العمال، وحركة مجتمع السلم، والتجمع من أجل الثقافة، والديمقراطي، والاتحاد من أجل النهضة والتنمية، وضع نواب الموالاة حداً للأزمة التي تفجرت داخل مبنى البرلمان بين رئيسه السعيد بوحجة ونواب أحزاب السلطة، تمت المصادقة على تقرير لجنة الشؤون القانونية المتعلق بإقرار شغور منصب رئيس الغرفة التشريعية الأولى، حضر الجلسة 289 نائباً، إضافة إلى 31 توكيلاً، ووافق 317 نائباً على حالة الشغور، فيما اعترض نائب واحد وامتنع نائبان عن التصويت.

وقد كان للإطاحة برئيس المجلس الشعبي الوطني تداعياتها على المشهد السياسي، فقد قررت الأحزاب السياسية الممثلة في الغرفة السفلى، مقاطعة جلسة التصويت على الرئيس الجديد، وكان أعنف رد بهذا الخصوص ذلك الذي صدر عن رئيس التحالف الوطني الجمهوري، الوزير المنتدب للجالية الجزائرية في الخارج سابقاً، بلقاسم ساحلي، الذي أعلن استقالته من المجلس؛ احتجاجاً على ما حصل لبوحجة، في واحدة من الحالات النادرة جداً.

(1) تطورات أزمة البرلمان الجزائري.. وحقيقة تدخل بوتفليقة لإقالته ، موقع عربي سبينتيك، على الرابط التالي:
https: //arabic. sputniknews. com

ومعلوم أن ساحلي يعتبر من الأحزاب الموالية، وقد سبق له أن قاد محاولة للوساطة بين السعيد بوحجة وخصومه مباشرة بعد اندلاع الأزمة، وهي المبادرة التي قوبلت بموافقة من طرف رئيس المجلس، غير أن المبادرة ذاتها قوبلت باستهجان من قبل الطرف الآخر، ممثلاً في نواب الموالاة الذين رفضوا أي محاولة للحوار مع بوحجة، وقد اتهم أمين عام حزب التحالف الوطني الجمهوري، بلقاسم ساحلي، أحزاب الموالاة، بـ«الدوس» على المادة (10) من القانون الداخلي للغرفة السفلى للبرلمان، وقدر بأن الإعلان عن شغور منصب الرئيس سابقة خطيرة تهدد استقرار مؤسسات الدولة ومقوماتها، خصوصاً وأن المجلس الدستوري لم يفصل ولم يشرح معنى العجز[1].

3 - إقالة ومحاكمة قادة في الجيش:

تنقسم الجزائر في الجغرافيا العسكرية إلى 6 نواح، تعود صلاحيات التعيين والإقالة في قياداتها إلى رئيس الجمهورية باعتباره دستورياً وزير الدفاع الوطني والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وغالباً ما تتمتع قيادات النواحي العسكرية بالاستقرار ولا تخضع لمنطق التعيين والإقالة السريع كما هي الحال بالنسبة للسلطات المدنية التي دأب الرئيس على تغييرها بشكل دوري[2].

وخلال سنة 2018 تمت تنحية 12 جنرالاً في ظرف ستة أسابيع من بينهم قادة النواحي الخمس، في حركة تغيير غير مسبوقة في تاريخ المؤسسة لا تزال تطرح الكثير من الأسئلة حول خلفياتها ودلالاتها، لا سيما وأنها تزامنت مع حراك قوي في مختلف مؤسسات الدولة يتصل بالاستحقاق الرئاسي، ويعتبر هؤلاء من الرموز العسكرية التي توصف بـ«القوية والنافذة» في مؤسسة الجيش، ومنها من كان مرشحاً لخلافة الجنرال أحمد قايد صالح، في منصب قيادة الأركان، وقد عُرف عنهم تقلبهم الطويل في مراكز المسؤولية العليا بالجيش، واشتهر بعضهم بقوة في فترة العشرية السوداء بالمناطق الساخنة على خط المواجهة بين الجيش والجماعات الإرهابية، كما ارتبطوا بتثبيت أسس سلطة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة منذ مطلع الألفية، بعد تخلصه من المقاومة التي أبداها عسكريون سابقون له، كقائد أركان الجيش الراحل الجنرال محمد العماري.

(1) محمد مسلم، انتخاب معاد بوشوارب بداية أزمة أم نهايتها؟ موقع الشروق، على الرابط التالي:
https: //www. echoroukonline. com

(2) محمد سيدمو، «تسونامي» التغييرات في الجيش، موقع الخبر، على الرابط التالي: https: //www. elkhabar. com

وقد أحالت قيادة المؤسسة العسكرية في الجزائر خمسة من كبار الضباط الذين تمت تنحيتهم على القضاء العسكري للتحقيق معهم في قضايا فساد تتعلق بالثراء غير المشروع واستغلال وظيفة سامية، حيث تم تداول الاستماع إليهم من طرف قاضي التحقيق بالمحكمة العسكرية بالبليدة، وتعتبر الخطوة سابقة نادرة في تاريخ المؤسسة، فباستثناء المحاكمة المثيرة للجنرال السابق في ثمانينيات القرن الماضي مصطفى بلوصيف، لم يحدث أن أحالت المؤسسة عدداً من ضباطها السامين بهذا الشكل للقضاء العسكري، الأمر الذي يؤكد استشراء الفساد داخل المؤسسة التي كانت بعيدة عن الرقابة والمساءلة البرلمانية.

ورغم أنه لم يصدر أي بيان رسمي عن المؤسسة العسكرية، ذكرت مصادر أن الضباط الخمسة وجهت لهم تهم الثراء غير المشروع واستغلال وظيفة سامية، ويتعلق الأمر بكل من قائد الدرك مناد نوبة، وقادة النواحي العسكرية الأولى والثانية والرابعة، وهم حبيب شنتوف، وسعيد باي، وعبدالرزاق شريف، فضلاً عن مدير المالية في وزارة الدفاع بوجمعة بودواور، وباستثناء المحاكمة المثيرة التي طالت في ثمانينيات القرن الماضي الجنرال الراحل مصطفى بلوصيف، بتهم فساد وسوء تسيير، تبين فيما بعد تلفيقها من طرف نافذين في محيط الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، في سياق صراعات داخلية، فإن التهم المماثلة لم تطل أي ضابط سام إلى غاية إحالة الجنرالات الخمسة المذكورين[1].

وهكذا تعيش الجزائر على وقع تجاذبات قوية بين مراكز النفوذ في السلطة، على خلفية الرغبة الجامحة لكل طرف في الاستحواذ على مرشح السلطة في الانتخابات الرئاسية القادمة، ولا يستبعد أن تتحول إلى تصفية حسابات متهورة، في ظل الفراغ والصمت اللذين يخيمان على موقف الرئيس بوتفليقة من الصراعات الدائرة حوله.

4 - قانون المالية 2018 وآثاره:

في 11 ديسمبر/ كانون الأول 2017، وافق البرلمان الجزائري بالأغلبية على مشروع قانون الموازنة الجديد الذي طرحته الحكومة لعام 2018 بزيادات جديدة في الوقود والضرائب استمراراً لسياسة التقشف في البلاد للعام الثالث على التوالي، إذ توقع قانون الموازنة تسجيل الجزائر عجزاً بنحو 20 مليار دولار (2107 مليارات دينار جزائري)، وذلك

(1) صابر بليدي، محاكمة عسكريين جزائريين بتهم فساد تلبس رداء تصفية حسابات سياسية، موقع العربي، على الرابط التالي: https: //alarab. co. uk

بواقع ٪9 من إجمالي الناتج المحلي، وذلك بإيرادات عامة قيمتها 65 مليار دولار (6521 مليار دينار)، مقابل نفقات إجمالية تقدر بـ86 مليار دولار (8628 مليار دينار).

المشروع تضمن عدة زيادات بمجموعة من السلع والخدمات، كانت أبرزها مشتقات الوقود، وهي التي ارتفعت للمرة الثالثة خلال آخر ثلاث سنوات؛ إذ ستزيد أسعار البنزين الممتاز بنسبة ٪16.65، والخالي من الرصاص ٪16.84، والعادي ٪18.20 للتر، بينما سيرتفع سعر الديزل بنسبة ٪11.65، وذلك مع بداية عام 2018، الزيادات طالت أيضاً العقارات والتبغ والكحول من خلال زيادة الرسوم، بالإضافة إلى خفضٍ ملحوظٍ لميزانيات معظم القطاعات الاقتصادية.

بالرغم من أن «التحويلات الاجتماعية» أو ما يسمى بالدعم لم يتراجع في هذه الموازنة؛ إذ سجل 17 مليار دولار (1.76 تريليون دينار جزائري)، وهو ما يبرره البعض بمحاولة الحكومة السيطرة، أو منع أي مشكلات اجتماعية خلال عام 2018، لكنها في المقابل قلصت من ميزانية التسيير –مخصصات الرواتب بالقطاع العام– بنسبة ٪10 مقارنة بموازنة عام 2017 الماضية، وهو ما يعني أن الحكومة عازمة على تجميد المزيد من المشروعات؛ مما قد يفاقم معدلات البطالة التي سجلت ارتفاعاً ملحوظاً مؤخراً.

وهنا يمكن الحديث حول أهم متغيّرين هما الأبرز في موازنة 2018؛ الأول متعلق بالضريبة على الثروة، والثاني هو التمويل الداخلي غير التقليدي؛ إذ إن البرلمان أقر الثاني، ورفض الأول، فكيف تأثر الاقتصاد الجزائري خلال 2018 في ضوء هذين المتغيرين؟

لقد كشفت الحكومة الجزائرية عن نيتها لفرض ضريبة على الثروة؛ رفض البرلمان إقرارها؛ إذ قالت اللجنة المالية: إنه سيكون من الصعب تطبيق هذه الضريبة في حال إقرارها، كما قد تؤدي إلى هرب رؤوس الأموال من البلاد، وهو المبرر الذي لاقى سخط المعارضة بالبرلمان قبل الشارع الجزائري.

وكانت التوقعات تشير إلى أن ضريبة الثروة كانت ستوفر نحو 5 مليارات دولار سنوياً للخزينة العامة؛ إذ كان من المقرر اقتطاع ما يعادل ٪1 سنوياً من الثروات التي تصل إلى 50 مليون دينار جزائري (450 ألف دولار)، بحيث ترتفع النسبة كلما زادت الثروة، على ألا يتعدى الاقتطاع ٪3.5 من الأموال السائلة والمنقولة والعقارات والسيارات والمجوهرات، بينما كان سيتم تحويل نحو ٪60 من عائدات هذه الضريبة إلى الخزينة العامة، و٪20 إلى

الصندوق الوطني للسكن، و20٪ إلى خزينة البلديات مقر سكن صاحب الثروة.

وقد حرم رفض البرلمان للقانون نحو 90٪ من الجزائريين من الاستفادة من هذه الأموال؛ إذ تشير الإحصاءات إلى أن القانون كان سيمس 10٪ فقط من الجزائريين، وهم أصحاب الثروات، وهو الأمر الذي دفع المعارضة للقول: إن إلغاء هذه الضريبة يعد استجابة من حكومة رئيس الوزراء، أحمد أويحيى، لضغوط رجال الأعمال؛ لأنهم أكبر المستفيدين من إلغاء القرار، خاصة بعد أن أصبحت علاقة أويحيى بنادي رجال الأعمال موضع شك؛ وذلك بعد عزل رئيس الحكومة السابق عبدالمجيد تبون بعد 80 يوماً من تعيينه؛ بسبب إعلانه الحرب ضد تزاوج السلطة والمال، في حين تقول الحكومة: إن عدم جاهزية وزارة المالية، وعدم وجود الآليات والإحصاءات الدقيقة عن عدد الأثرياء في الجزائر السبب وراء رفض الضريبة.

أما التمويل غير التقليدي الذي كان ينتظره الجميع، أصبح الممول الأساسي لموازنة الجزائر عام 2018، وذلك للمرة الأولى التي تلجأ الحكومة لهذا النوع من التمويل -طبع النقود- حيث صادقت الحكومة على مسودة تعديلات قانون يهدف لتأمين مصادر تمويل جديدة لتغطية عجز الموازنة، إذ تمت المصادقة على تعديلات قانون النقد والقرض في اجتماع للحكومة برئاسة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة، الذي جرت خلاله مناقشة خطط حكومة أويحيى، ومن شأن هذه الضرائب والرسوم أن ترفع التكاليف على كاهل المواطن الجزائري الأقل دخلاً، إذ إن كل هذه الرسوم والضرائب يتم تحميلها على المنتج النهائي عموماً، وهو ما يعني أن الفقراء سيتحملون النسبة الأكبر من الضرائب

ولقد حذر المتخصصون من عملية طباعة النقود خارج الضوابط الاقتصادية، خاصة أن عملية طباعة النقود معقدة اقتصادياً إلى درجة بعيدة، ولكنَّ لها شروطاً أساسية يجب أن يلتزم بها المركزي، وتتلخص هذه الشروط في أن كل وحدة نقدية مطبوعة يجب أن يقابلها إما رصيد من احتياطي النقد الأجنبي أو رصيد ذهبي، وإما سلع وخدمات تم إنتاجها في المجتمع، وبدون هذه الشروط تصبح النقود المتداولة في السوق بدون قيمة حقيقية، بل مجرد أوراق مطبوعة، وفي الوضع الحالي لا تتوافر هذه الشروط بالجزائر؛ مما يجعل البلاد معرضة لمخاطر اقتصادية كبيرة بسبب المبالغة في طباعة النقود[1].

(1) أحمد طلب، موازنة الجزائر 2018.. طبع النقود الحل «غير التقليدي» والضرائب على الفقراء فقط ! موقع ساسة بوست، على الرابط التالي : https://www.sasapost.com

5 - احتجاجات في الجبهة الاجتماعية:

يمكن اعتبار 2018 سنة تصعيد وغليان اجتماعي، حيث شهدت تفاعلات وبؤر للتوتر والاحتجاجات بين مختلف الشركاء الاجتماعيين، ولم تنجح الحكومة في فرملة مختلف الإضرابات والاحتجاجات التي انطلقت بسبب تدني مستوى المعيشة وانهيار القدرة الشرائية للموظفين، انهيار الحماية الاجتماعية، تجميد الأجور منذ عام 2014، وكذا التضييق على الحريات النقابية، حيث اتهمت النقابات بسد باب الحوار مع الشريك الاجتماعي، واعتماد أسلوب التهديد والوعيد في التعامل مع القضايا المهنية والاجتماعية للعمال دون تقديم أي حلول وكانت أهم هذه الإضرابات والاحتجاجات:

إضرابات قطاع التربية والتعليم:

يعيش قطاع التربية في الجزائر أزمة خانقة من عدة سنوات بعد فشل كل محاولات الإصلاح في إخراجه من النفق الذي وصل إليه بسبب السياسات التعليمية المرتجلة والمتعاقبة، فعلى الرغم من أن الجزائر تحتل مراتب متقدمة بين الدول العربية من حيث إجمالي الإنفاق العام على قطاع التربية والتعليم بميزانية تفوق 700 مليار دينار جزائري، فإنها تتواجد في مراتب متأخرة.

ولقد شهدت سنة 2018 إضراب المجلس المستقل لمستخدمي التدريس ثلاثي الأطوار للتربية في ولايتين على الأقل؛ هما البليدة وبجاية، فيما انضمت باقي الولايات إلى الإضراب في 30 يناير/ كانون الثاني 2018، الأمر الذي دفع بوزارة التربية إلى فصل مئات من الأساتذة عن العمل، وتعيين مكانهم مفتشين للتربية، بعد أن أعلنت وزارة العمل أن المعاينة التي نفذها مفتشوها أظهرت عدم احترام التوقيفات عن العمل الإجراءات القانونية التي تنظم حق الإضراب، وتزامن استنجاد الوزيرة الجزائرية بإمام المسجد الكبير بالعاصمة، مع تكليف الحكومة وزير العمل مراد زمالي بدء مشاورات مع النقابات المستقلة في قطاع التعليم، في مهمة تهدف إلى «إنقاذ» زميلته وزيرة التعليم نورية بن غبريط[1].

(1) عائد عميرة، بعد الهجرة.. احتجاجات الجزائر تجبر السلطات على اللجوء للجانب الديني التصدي لها، موقع نون بوست، على الرابط التالي: http: //www.noonpost.org/content/22043

إضرابات قطاع الصحة:

بدأ إضراب تنسيقية الأطباء في ديسمبر/ كانون الأول 2018، داعين وزارة الصحة لتحقيق مطالبهم الأربعة؛ بإلغاء الخدمة المدنية، وحق الإعفاء من الخدمة العسكرية، ومساواة الطبيبة بباقي العاملات في الدولة في الحصول على إجازة الأمومة، إضافة إلى حق التجميع العائلي للأسرة المكونة من زوجين أطباء.

وكان وزير الصحة الجزائري مختار حسبلاوي قد استمع إلى مطالب ممثلين عن تنسيقية الأطباء المقيمين، وأعلن عقب لقائه بهم موافقة الوزارة على تقليص مدة الخدمة المدنية للأطباء لكل التخصصات لتكون من عام إلى عامين في مناطق الجنوب النائية، وتستمر مدتها من 3 إلى 4 سنوات في المدن، مع تمكين الأطباء المقيمين من الحصول على سكن مناسب في حال قضائه الخدمة المدنية في مناطق الجنوب، كما وافق أيضاً على صرف علاوة مالية يتم احتسابها بناء على بعد المنطقة، وتكون سارية المفعول أثناء الخدمة المدنية، وتعهد الوزير بخفض مدة الخدمة المدنية لمن يؤدى الخدمة العسكرية، إضافة إلى تعديل القانون الخاص بالأطباء المقيمين[1].

احتجاجات متقاعدي الجيش:

نظم المتقاعدون من الجيش الوطني الشعبي الجزائري سلسلة مسيرات احتجاجية سنة 2018، إذ رفعوا عدة مطالب تتعلق بإعادة إدماج العناصر التي لا يزال سنها يسمح لها بالعودة إلى صفوف الجيش، والرعاية الطبية للجنود السابقين الذين أصيبوا أثناء فترة الخدمة، وزيادة منحة المعاش وتحسين الرعاية الاجتماعية.

وبحسب البيان الذي أذاعه التلفزيون الرسمي، فإن وزارة الدفاع الوطني أوضحت أن القيادة العليا للجيش الوطني الشعبي كانت قد أصدرت تعليمات إلى مصالحها المختصة عبر مختلف النواحي العسكرية منذ عام 2013، واتخذت كافة التدابير والإجراءات اللازمة لدراسة جميع ملفات مختلف فئات المتقاعدين من مستخدمي الجيش الوطني الشعبي، وهذا على ضوء ما جاء به قانون المعاشات العسكرية المعدل رقم (03-13) المؤرخ في 20 فبراير/ شباط 2013، ما سمح بتسوية غالبية الملفات المودعة، كما أوضحت تسجيل وجود

(1) أطباء الجزائر يواصلون الإضراب رغم وعود الحكومة ، موقع عربي سبينتيك، على الرابط التالي:
https: //arabic. sputniknews. com

عناصر لا علاقة لها بهذا الملف، كونها تحاول إدراج مطالبها ضمن مطالب الفئات المعنية، في حين أنها تدخل ضمن فئة المشطوبين من صفوف الجيش الوطني الشعبي لأسباب انضباطية وقضائية صدرت في حقهم أحكام نهائية، ودعت الوزارة إلى تجنب مختلف أشكال التعبير الفوضوي واعتماد القناة الرسمية المتمثلة في جمعية متقاعدي الجيش الوطني الشعبي، التي تبقى الهيئة الوحيدة المخولة للتعبير عن مطالبهم لدى المصالح المختصة لوزارة الدفاع الوطني[1].

احتجاجات سكان الجنوب:

عرفت ولايات الجنوب الجزائري خلال عام 2018 احتجاجات شعبية بسبب ارتفاع نسب البطالة وغياب التنمية، حيث خرج سكان ولايات كل من بشار وورقلة والجلفة وبجاية إلى الشوارع، لإيصال مطالبهم ذات المضمون الاجتماعي والاقتصادي، وإيصال معاناتهم، مطالبين السلطات بتحسين الظروف المعيشية لسكان الجنوب من خلال رفع التهميش عنهم، وتوفير الخدمات الأساسية وإيجاد حلول للمشكلات التنموية التي تعاني منها منطقتهم، إضافة إلى تمكين الشباب العاطل من الحصول على مناصب عمل[2].

تشخيص الواقع الحالي

1 - على المستوى السياسي:

تعيش البلاد على وقع مشهد سياسي معقد، أهم ما يميزه حالة الغموض التي تلف الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها عام 2019 في ظل تنامي دعوات ترشح الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لولاية خامسة، وهي الدعوات التي قابلها الرئيس بصمت مطبق.

ولا يخفي جزء من رجالات الحكم بالجزائر في الجلسات المغلقة قلقهم من إمكانية استمرار بوتفليقة في الحكم بعد عام 2019، بسبب وضعه الصحي وغموض المآلات

(1) عودة أجواء «حصار العاصمة»...زحف «متقاعدي الجيش» يتجدد في دولة عربية، عربي سبينتيك، على الرابط التالي: https://arabic.sputniknews.com

(2) منية غانمي، الجزائر، احتجاجات تهز الجنوب ومخاوف من الانفجار، موقع العربية على الرابط التالي: https://www.alarabiya.net

السياسية، لكن الوضع السياسي وحساسية المناصب التي يشغلونها لا تتيح لهم الإعلان عن مواقف كهذه، بينما تبدو المواقف المعلنة بين الشخصيات والكتل المؤثرة في صناعة القرار في الجزائر متقاطعة، أو هكذا تبدو، في اتجاه القبول بمنح بوتفليقة تفويضاً لولاية رئاسية خامسة في شكل تمديد يمتد لفترة قصيرة بعد عام 2019، بما يتيح الفرصة لهذه الكتل للتوافق على خليفة بوتفليقة وتنظيم انتقال سلس للسلطة[1].

ولا شك أن دور الجيش في خريطة القرار السياسي أعطى للتغييرات التي حدثت في قياداته بعداً سياسياً، إذ لا تفصل نقاشات المتابعين للشأن السياسي والعسكري في الجزائر بين التغييرات والتمهيد لمخرجات الاستحقاق الرئاسي المقرر في الربيع المقبل، وهي تغييرات تمت لصالح محيط الرئيس بوتفليقة، ضماناً للمرحلة المقبلة، ومهما كانت مخرجات القرار الرئاسي بشأن الترشح لولاية خامسة من عدمه، فالعهدة الخامسة ليست غاية إذا ما تم ضمان الاستمرارية، لأن الرئيس بوتفليقة يبقى مجرد عنوان لشبكة مصالح وتكتل قوي داخل المؤسسات تمكن في ظرف 19 عاماً من تشكيل دولة داخل الدولة وليس من السهل الإطاحة به.

فالنقاش السياسي في الجزائر حول التغييرات في الجيش يتخطى الاستحقاق الرئاسي المقبل وبوتفليقة الذي يعاني من وضع صحي صعب ومحيطه الرئاسي إلى رغبة قائد أركان الجيش الذي يسعى للسيطرة على مجمل مقاليد المؤسسة العسكرية وإبعاد بعض القيادات التي قد تكون مواقفها مشوشة تجاه مشروع الولاية الرئاسية الخامسة أو غير مضمونة بشأن ذلك أو تجاه قائد الجيش نفسه وتنافسه على مجالات النفوذ.

وبعض القراءات بشأن التغييرات التي حدثت في الجيش الجزائري ذهبت في اتجاه قد يبدو بالنسبة للكثيرين مستبعداً، يتعلق بمحاولة قايد صالح السيطرة بالكامل على القرار داخل المؤسسة العسكرية، واستبعاد كل الكوادر التي يعتقد أنها قد تنافسه، خصوصاً أن التغييرات مست قيادات عسكرية بارزة في الجيش، كاللواء سعيد باي، واللواء شريف عبدالرزاق، الذي أشرف على تحرير منشأة الغاز تيقنتورين، جنوبي الجزائر، من قبضة الإرهابيين في 16 يناير/ كانون الثاني 2013، وإذا كانت بعض التحاليل قد ذهبت إلى ما هو أبعد من ذلك، بشأن إمكانية وجود طموحات شخصية لقائد أركان الجيش في خلافة بوتفليقة في الرئاسة في حال قرر الأخير عدم الترشح لولاية خامسة، فإن ذلك يبدو

(1) عثمان لحياني، سيناريوهات 2019 الجزائرية، بين التمديد لبوتفليقة أو انتخابات داخلية، موقع العربي الجديد، على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk

مستبعداً لاعتبارات محلية وإقليمية عدة، مع محاولة الجيش الجزائري استبعاد نفسه عن الفعل السياسي المعلن والمباشر والاكتفاء بالدور السابق نفسه كفاعل رئيس في المحددات السياسية للبلاد[1].

إن غموض المشهد جعل المعارضة تعيش حالة من الإرباك وعدم وضوح الرؤية؛ مما تسبب في انسداد سياسي خطير، حيث أصبح الخيار الوحيد المطروح هو العهدة الخامسة، في ظل هذه الظروف جاءت مبادرة «التوافق الوطني» خلال منتدى الفكر والسياسة الذي نظمته حركة مجتمع السلم في 14 يوليو 2018، حيث أطلق رئيسها عبدالرزاق مقري مبادرة التوافق الوطني، وتتضمن هذه المبادرة خارطة طريق لتحقيق الانتقال الديمقراطي تحت غطاء التوافق بين السلطة والمعارضة، بإشراف المؤسسة العسكرية.

ولقد أحدثت المبادرة جدلاً واسعاً، غير أنها في النهاية استطاعت أن تحول النقاش من تداول أخبار الفساد والعهدة الخامسة إلى مربع اقتراح البدائل، وفتحت الأفق السياسي لكل أطراف ومكونات الطبقة السياسية مقابل حالة الجمود والشك والغلق المبرمج للاستحقاق الرئاسي القادم[2].

2 - على المستوى الاقتصادي:

تقدمت الجزائر بمرتبة واحدة فقط في مؤشر التنافسية العالمي لسنة 2018 الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس)، بحلولها في المركز 92 عالمياً من أصل 140 دولة شملها التقرير، بعدما كانت في المرتبة 93 عام 2017.

ويعد تقرير التنافسية العالمي السنوي من أهم مؤشرات القياس الاقتصادية في العالم، لا سيما وأنه يقيس قطاعات مختلفة، منها جودة المؤسسات، والبنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات، والاقتصاد الكلي، والصحة، ومهارات سوق الشغل، والقطاع التجاري والمالي، وقطاع الأعمال، والقدرة على الابتكار[3].

(1) عثمان لحياني، الجزائر، إقالات عسكرية بأبعاد سياسية قبل استحقاق 2019، موقع العربي الجديد على الرابط التالي: https://www.alaraby.co.uk

(2) أحمد مروان، دعوة بالجزائر لتدخل الجيش بالانتقال الديمقراطي موقع الجزيرة نت، على الرابط التالي: www.aljazeera.ne

(3) ف.ن، هذا هو ترتيب اقتصاد الجزائر عالمياً، موقع الخبر، على الرابط التالي: https://www.elkhabar.com

من جهة أخرى، جاءت تقديرات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي معاكسة تماماً للتصريحات المتفائلة التي أطلقها الوزير الأول أحمد أويحيى، ففي الوقت الذي تحدث الوزير الأول عن تحسن الوضع المالي للبلاد بعد الشروع في تنفيذ سياسة طبع النقود، جاء تقرير البنك العالمي حاملاً الكثير من التحذيرات وكانت أرقامه بمثابة «الشعرة في خبزة الجزائريين».

وقد أكد البنك العالمي في تقريره أن نسبة التضخم المتوقعة مع نهاية السنة 2018 نحو ٪7.5، ويتوقع أن تصل إلى٪8.1 في عام 2019 و٪9 عام 2020، كما يتوقع أن تعجز مداخيل المحروقات على إعادة التوازن للميزانية حتى مع ارتفاع أسعار البرميل.

وفي الوقت الذي تتحدث فيه الحكومة عن ديناميكية اقتصادية كبيرة، وتسجيل عديد المشاريع الاستثمارية، في الوقت الذي تعرف الجزائر في السنوات الأخيرة زيادة في معدلات البطالة، باعتراف الوزير الأول نفسه، الذي لم يعط تبريراً لهذا التناقض الكبير، فالحديث عن مشاريع واستثمارات وديناميكية كان من المفروض أن يصاحبه ارتفاع في مناصب الشغل الجديدة وليس العكس، وهو ما يطرح علامات استفهام كثيرة عن طبيعة المشاريع الاستثمارية التي تتحدث عنها الحكومة[1].

فكل التقارير تشير إلى أن الاقتصاد الجزائري يمر حالياً بأزمة، وإن احتياطيات البلاد النقدية تذوب، في ظل استراتيجية حكومية محفوفة بالمخاطر، الأمر الذي يفرض عليها العمل على تنويع اقتصادها، من أجل استعادة التوازن المفقود، فلم تعد البلاد تمتلك المدخرات المتراكمة خلال سنوات الازدهار في صندوق تنظيم الإيرادات، الذي استُنفِد كلياً الآن تقريباً، في حين أن احتياطيات النقد الأجنبي، التي تؤمّن الواردات، تفقِد 1.5 مليار دولار كل شهر، فمن 194 مليار دولار في أوائل عام 2014، تراجعت إلى 102 مليار دولار في سبتمبر 2017، ويمكن أن تستقر، وفقاً للأرقام الحكومية، عند 85.2 مليار نهاية عام 2018؛ أي ما يعادل 18.8 شهر من الواردات[2]، فالأرقام تشير إلى أن الجزائر تعيش أزمة خطيرة على مستوى الاحتياطيات النقدية، وذلك بالرغم من محاولات العلاج العديدة، والسعي للتكيّف مع المشكلات المالية.

(1) وليد رمزي، الجزائر: تقارير دولية تعاكس تفاؤل الحكومة بشأن تحسن الوضع الاقتصادي، موقع عربي T.S.A، على الرابط التالي: https://www.tsa-algerie.com

(2) الاقتصاد الجزائري يبحث عن توازن، موقع الوطن، على الرابط التالي:
http://www.al-watan.com/news-details/id/117595

3 - أمنياً وعسكرياً:

ضمن سلسلة من التحركات التي تقوم بها القوات الجزائرية التي ترابط على الشريط الحدودي منذ تأزم الوضع بمالي، تمكنت وحدة للجيش من الكشف عن مخبأ للأسلحة والذخيرة، إثر عملية تمشيط واسعة، كما تمكنت في فبراير 2018 أيضاً من ضبط أسلحة على الحدود نفسها، في عملية أخرى، ويرى المحلل السياسي عبدالعالي رزاقي أن انتشار «داعش» المتجدد في بعض النقاط الليبية ومنطقة الساحل عموماً، السبب الأبرز وراء الانتشار الواسع للجيش الجزائري على الحدود الجنوبية للبلاد.

كذلك انتشار القوات المسلحة الجزائرية عبر الشريط الحدودي الجنوبي جعلها تحبط العديد من محاولات التهريب، وتوقيف عشرات المهاجرين غير الشرعيين، على طريق الحدود الجنوبية، وتحجز كميات من المواد المخدرة، فالصحراء الكبرى بالجزائر معروفة عسكرياً بالمنطقة السادسة، وهي منطقة شهدت خلال السنوات الأخيرة تركيزاً عسكرياً غير مسبوق نظراً للمخاطر المحدقة بأكبر بلدان أفريقيا مساحة، إذ تجري القوات الجزائرية بالصحراء مناورات من فترة لأخرى، تضبط جهوزية الجيش، وتعطي صورة عن استعدادها الدائم لصد أي محاولة بالمساس بأمن البلاد.

ويقول بلقاسمي عثمان، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر: إنه بالموازاة مع التواجد العسكري على الحدود مع مالي وليبيا، تسعى الجزائر عبر نشاط دبلوماسي مكثف لإخماد نار النزاعات القبلية في مالي، وذلك برعاية سلسلة مشاورات بين الفرقاء الماليين، من جهة، والليبيين من جهة أخرى، لكن ذلك لم يثنها عن تركيز عملها العسكري تجنباً لانزلاق الأوضاع بالساحل الأفريقي[1].

4 - على المستوى الاجتماعي:

يتخوف كثيرون من تحول الغليان الاجتماعي الذي تشهده بعض القطاعات إلى وقود لمعركة سياسية بين المعارضة والموالاة قبيل الاستحقاق الرئاسي، وكان لافتاً تصريح الأمين العام لجبهة التحرير الوطني جمال ولد عباس، الذي ربط بين الاحتجاجات التي تهز الجبهة الاجتماعية ورئاسيات 2019، وهي اتهامات ترفضها المعارضة التي دعت الحكومة

(1) لأجلها يرابط الجيش على الحدود..3 تهديدات تتربص بالجزائر، موقع أصوات مغاربية، على الرابط التالي:
https: //www. maghrebvoices. com/a/443095. html

للتكفل بمطالب المحتجين وطالبتها بكشف الأطراف التي تسعى لتعفين الوضع وتسييس الاحتجاجات[1].

وعلى الرغم من الحذر الذي شاب تعاطي الجهاز التنفيذي مؤخراً، في كل ما يتعلق بالدور الاجتماعي -الذي رافق الدولة منذ نشأتها- مثل عدم اللجوء إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة في قانون المالية 2018، فإن ذلك لم يهدّئ من مخاوف شرائح واسعة من الجزائريين وجدوا أنفسهم في لحظة ما عاجزين عن سد حاجيات عائلاتهم اليومية[2].

ولقد تصاعدت التحذيرات التي تشدد على ضرورة إصلاح الأوضاع الداخلية في الجزائر، كضامن أساسي للاستقرار السياسي والاجتماعي، ولم تستبعد أن تؤدي المسارات المطبقة إلى انفجار اجتماعي بعد سنوات قليلة، وقد حذّر عبدالرحمن مبتول، الخبير الاقتصادي والاستراتيجي الذي شغل منصب مستشار في عدة حكومات، من انفجار الوضع الاجتماعي في الجزائر في حدود العام 2020، بسبب التآكل التدريجي لإمكانيات شراء السلم الاجتماعي، تحت ضغط الأزمة الاقتصادية وتراجع مداخيل البلاد، بالتوازي مع النمو الديمغرافي وارتفاع الحاجيات المحلية، حيث توقع انفجاراً اجتماعياً وشيكاً في آفاق عام 2020، في ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة، في إشارة لتخبط الحكومات المتعاقبة في إيجاد بدائل اقتصادية ناجعة، تكفل خلق الثروة ومناصب الشغل، وتضارب خيارات السلطة في التعاطي مع الأوضاع السياسية والاجتماعية.

ووجدت الحكومة الجزائرية منذ العام 2014 نفسها في وضع حرج أمام الاحتجاجات الاجتماعية والنقابية، بعد تقلص مداخيل البلاد من النقد الأجنبي، الذي كانت تلجأ إليه خلال السنوات الماضية في إطفاء موجات الغضب والاحتجاجات، ووظفته فيما عرف بسياسة شراء السلم الاجتماعي، حيث إن حديث المؤسسات الرسمية للدولة ومراقبين وسياسيين بشأن تحكم الحكومة في الوضع الاقتصادي مجرد ذر للرماد على العيون، لا طائل منه، وأن الواقع ينبئ بما هو أسوأ في آفاق عام 2020، ليجد الجزائريون أنفسهم أمام وضعية صعبة قد تفتح الباب أمام انفجار اجتماعي خطير.

وتسعى السلطة الجزائرية إلى مهادنة الشارع بأوراق الدعم الاجتماعي وعدم التفريط

(1) وليد رمزي، الجزائر غليان الجبهة الاجتماعية يستفز المولاة والمعارضة موقع عربي T.S.A، على الرابط التالي:
https://www.tsa-algerie.com

(2) محمد مسلم، لي ذراع أم مطالب مشروعة؟ الجبهة الاجتماعية تغلي والحلول غائبة، موقع الشروق، على الرابط التالي:
https://www.echoroukonline.com

في الطابع الاجتماعي للدولة، بغية تمرير مشاريعها السياسية في مختلف الاستحقاقات، والتمهيد لخليفة للرئيس الحالي عبدالعزيز بوتفليقة في الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها عام 2019، وإذا كانت السلطة استطاعت احتواء المعارضة السياسية، وفرض الانسداد كأمر واقع، لا يمكنها الصمود أمام تأثيرات الأزمة الاقتصادية على الجبهة الاجتماعية، فالانفجار الذي حذّر منه الكثير من السياسيين والخبراء سيكون خارج الأطر الديمقراطية والمؤسسات السياسية، وعليه لا يمكن استشراف عواقبه ولا نهايته[1].

توجهات الجزائر تجاه الأطراف الإقليمية

1 - الأزمة الليبية:

تعتبر الجزائر فاعلاً رئيساً في الديناميكيات الإفريقية في البحر الأبيض المتوسط، وسيظل دورها كبيراً في ليبيا، ومع ذلك، قد لا يترتب على هذا الدور عمل عسكري مباشر على الأرض، فالجزائر تتمسك بمبدئها في عدم التدخل في السياسة الدولية، فيما تكثف جهودها لتعزيز أمن الحدود، والقيام بدور الميسر لجلب الفصائل الليبية إلى طاولة واحدة، ولهذا السبب، ما تزال الجزائر تشكك في حفتر وصعوده كرجل قوي محتمل في ليبيا، وتشعر بالقلق من كونه سيقوم بخلق استقطاب أكبر في البلاد، وموجات جديدة من عدم الاستقرار، وقد ظلت الجزائر ملتزمة بالتوصل إلى حل سياسي-تفاوضي، بعيداً عن استخدام القوة العسكرية، كما ترفض فرض أي أجندة سياسية من قبل دول أخرى على ليبيا، وتبقى أيضاً ملتزمة بدعم حكومة الوفاق الوطني، وفيما تبقى حكومة الوفاق الوطني ضعيفة، ولم تفعل شيئاً يذكر من أجل تعزيز شرعيتها في نظر العديد من الليبيين، تظل المنهجية السياسية الكامنة وراء إنشائها متناسبة ومبادئ السياسة الخارجية في العاصمة الجزائر.

ولقد بدأت الجزائر تمارس دوراً دبلوماسياً أكثر حزماً في جلب الفصائل الليبية المختلفة إلى طاولة المفاوضات، ودفعت المغرب أيضاً لممارسة دور الوسيط، وهي خطوة تعد جزءاً من عملية مغربية أوسع لتجنب التهميش الجيوسياسي الإقليمي، ومواجهة النفوذ الجزائري، وذلك يعني أن المفاوضات وضعت على مسارين مختلفين؛ واحد في الجزائر،

(1) صابر بليدي، توقعات بانفجار شعبي في الجزائر، موقع العربي، على الرابط التالي:

https: //alarab. co. uk

وآخر في الصخيرات المغربية، ويمثل الاتفاق السياسي -الذي تم التوصل إليه- نجاحاً بالنسبة للمغرب، لكن ازدواجية المفاوضات خفضت من فعاليته، ومع ذلك، تبقى الرباط إحدى ركائز الاستراتيجيات الغربية في المنطقة، وترى الولايات المتحدة والعديد من الدول الغربية وجودها كوسيط دبلوماسي إيجابي، فمن الناحية الأخرى، ترى الجزائر التدخل المغربي ليس فقط قضية جيوسياسة، ولكن أيضاً مشكلة أخرى تمنع حل النزاع الليبي، وترى المغرب القضية الليبية كجزء من التنافس الجيوسياسي الأوسع مع الجزائر حول الصحراء والساحل، ما يمنع الاثنين من التعاون بشكل وثيق[1].

ولقد هدد خليفة حفتر بشن حرب على الجزائر بسبب استغلالها الأوضاع الأمنية في ليبيا ودخول قوات من جيشها الأراضي الليبية، حسب قوله، وكانت الجزائر قد استقبلت عدة مرات وفوداً ليبية من كل الأطراف، وحرصت على الوقوف على مسافة واحدة من جميع مكونات الأزمة في جارتها الشرقية. وبحسب مراقبين، فإن تجاهل الجزائر لتصريحات حفتر كانت منتظرة بما أنها تؤكد في كل مرة أنها تتعامل مع من يمثل الليبيين حقاً ويلقى اعترافاً دولياً وأممياً ممثلاً في حكومة الوفاق الوطني[2].

2 - المغرب والصحراء الغربية:

تجددت الحرب الدبلوماسية بين المغرب والجزائر سنة 2018 على خلفية النزاع الصحراوي، المُستمر منذ ما يقارب أربعة عقود، وذلك على خلفية تصريح لوزير خارجية المغرب ناصر بوريطة، الذي اتهم سفارة إيران لدى الجزائر بدعم جبهة البوليساريو الانفصالية، وقال الوزير المغربي: إن بلاده تمتلك أدلة مادية قاطعة تكشف دعماً إيرانياً لجبهة البوليساريو الانفصالية، موضحاً أن عناصر عسكرية من حزب الله اللبناني نشطت مؤخراً في الصحراء الغربية، وقام وزير خارجية المغرب بزيارة عاجلة قادته للعاصمة طهران؛ أبلغ فيها نظيره الإيراني جواد ظريف قرار الرباط قطع علاقاتها مع طهران[3].

(1) المركز الليبي للإعلام، الأزمة الليبية ودور الجزائر المحدود، موقع ليبيا الخبر، على الرابط التالي:
http://www.libyaalkhabar.com

(2) عبدالحفيظ سجال، تهديد حفتر للجزائر: أمير حرب يبحث عن صدى لنفسه دون جدوى موقع نون بوست، على الرابط التالي: http://www.noonpost.org/content/24811

(3) المغرب يتهم سفارة إيران لدى الجزائر بدعم جبهة البوليساريو، موقع مصراوي، على الرابط التالي:
http://www.masrawy.com

ولقد ردّت الجزائر على هذه التصريحات عبر الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية عبدالعزيز بن علي شريف، إذ اعتبر تصريحات الوزير المغربي انزلاقاً خطيراً تنم عن حساسية مفرطة لا تليق بالعلاقات بين البلدين الشقيقين والجارين، وهي تندرج في سياق ممارسات معروفة يثيرها الجانب المغربي في كل مرة يسجل فيها مسار استكمال تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية تقدماً، وأن الفشل والخيبات التي تلقتها المملكة المغربية تعد السبب المباشر في هذه التجاوزات اللفظية نابعة بطبيعة الحال من الطابع الأحادي وغير المؤسس لمطالبها الخاصة بمعالجة مسألة الصحراء الغربية على المستوى القاري والدولي، وأن المغرب لن ينجح في تغليط شعوب المنطقة ولا المجتمع الدولي الذين هم قادرون على تحديد المسؤوليات في حالة الانسداد التي يشهدها مسار تسوية النزاع بالصحراء الغربية[1].

3 - منطقة الساحل الإفريقي:

تعتبر الجزائر منطقة الساحل الإفريقي امتداداً طبيعياً لها، لذلك فهي تسعى إلى بناء مشروع محوري ذي وزن دولي ألا وهو مشروع القطب الإفريقي القوي والموحد عسكرياً واقتصادياً وثقافياً وسياسياً، والقادر أن يدخل الشعوب الإفريقية في عصر التحديث والعصرنة مادياً وثقافياً، وقد ساهمت طبيعة منطقة الساحل الإفريقي، باعتبارها مجالاً صحراوياً واسعاً تغيب فيه سلطة الدول، في استتباب تحكم المجموعات المسلحة فيها.

كما تغلب الجزائر دعم الحكومات والجيوش وأجهزة الأمن في الدول الجارة، ومساعدتها من أجل القيام بحماية أراضيها وفرض الأمن، على الالتجاء إلى التدخل العسكري كحل لمواجهة المشكلات الأمنية التي تعاني منها دول المنطقة، ففي مالي، تقدم الجزائر جهوداً دبلوماسية كبيرة للوصول إلى حل للأزمة هناك بين الجماعات المتنازعة في الشمال وحكومة مالي في الجنوب، وإعادة الوحدة الترابية بقيادة العاصمة باماكو عكس فرنسا التي ترى أن الحل العسكري هو الأمثل لحل الأزمات[2].

(1) الجزائر تندد بتصريحات وزير خارجية المغرب وتصفها بالمشينة، موقع فيتامين ديزاد، على الرابط التالي:
https: //www. vitaminedz. com

(2) عائد عميرة ، منطقة الساحل الافريقي: ساحة صراع بين الجزائر وفرنسا، موقع نون بوست، على الرابط التالي:
http: //www. noonpost. org/content/18953

ولقد بنت الجزائر مقاربة أمنية شاملة في سبيل مواجهتها للتهديدات الأمنية اللاتماثلية النابعة من منطقة الساحل الإفريقي بناء على خبرتها العملية مع ظاهرة الإرهاب، حيث قامت هذه المقاربة بالأساس على توثيق علاقاتها السياسية والدبلوماسية مع دول الساحل الإفريقي بغية تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، سواء عبر سلسلة من الحوارات المتبادلة مع هذه الدول، أو عبر إجراء المشاورات وعقد الاجتماعات رفيعة المستوى، أو عبر العمل على إنهاء النزاعات وحل الأزمات القائمة في المنطقة، أو عبر الدفع باتجاه تدعيم الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب[1].

التوقعات المستقبلية

1 - سيناريو الاستمرارية:

هذا السيناريو يعني بقاء الأوضاع على ما هي عليه، وذلك من خلال إجراء انتخابات رئاسية في آجالها المحددة، يترشح فيها الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، يظهر ذلك من خلال تزايد لوائح المناشدة لبوتفليقة من قبل الأحزاب والمنظمات الموالية له، وصخبها السياسي الأخير في الجزائر بشأن الضرورة السياسية لولاية رئاسية خامسة، وخلق حالة من شبه الإجماع لدى الرأي العام في الجزائر بأن الرئيس الحالي يتوجّه فعلاً إلى إعلان ترشحه، كما يمكن أن تستمر الأوضاع من خلال التمديد في العهدة الرابعة إما بحل البرلمان والدعوة إلى انتخابات تشريعية مسبقة أو بتغيير الدستور واستحداث منصب نائب رئيس الجمهورية الذي يمكنه القيام بمهام الرئيس، وبالتالي التغطية على الحالة الصحية للرئيس، كما يمكن لهذا السيناريو أن يتحقق بإعادة إنتاج النظام لنفسه من خلال ترشيحه لشخصية من داخله دون وجود أي توافق وطني حوله.

2 - سيناريو الانفجار الاجتماعي:

نتيجة لتصاعد الأزمة على الصعيد الاجتماعي ما زال سيناريو الانفجار الاجتماعي مطروحاً بقوة، ولا يستبعد أن تؤدي المسارات المطبقة إلى انفجار اجتماعي بعد سنوات

(1) توفيق بوستي، مواجهة التهديدات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.. المقاربة الجزائرية، موقع الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، على الرابط التالي:

http://acpss.ahram.org.eg/News/16637.aspx

قليلة، ولهذا تتزايد التحذيرات الداعية إلى ضرورة إصلاح الأوضاع الداخلية في الجزائر، كضامن أساسي للاستقرار السياسي والاجتماعي، فتأثيرات الأزمة الاقتصادية المرتقبة على الجبهة الاجتماعية قد لا يمكن احتواؤها أو فرملتها، وسيكون الانفجار خارج الأطر الديمقراطية والمؤسسات السياسية.

فالقلق من انفجار اجتماعي وشيك تؤشر عليه توافر الظروف الملائمة لذلك، كتوقف برامج التنمية وزيادة النمو في استهلاك الغاز مقابل انخفاض في إنتاجه، بالإضافة إلى الآثار السلبية التي ستحدث في حال انخفاض سعر برميل البترول في السوق العالمية، وكذا نفاد احتياطي النقد من العملة الصعبة وتفاقم الأزمة المالية مما سيعيد سيناريو المديونية إلى الواجهة، هذا بالإضافة إلى الانسداد الحاصل على المستوى السياسي، كل هذا يضاعف من احتمال أن تشهد الجزائر موجة طبيعية من موجات ثورات الشعوب العربية نتيجة توافر كل ظروفها الموضوعية.

3 - سيناريو التوافق الوطني:

وهو يعني اجتماع الطبقة السياسية لإيجاد حلول توافقية للأزمات متعددة الأبعاد من خلال بلورة رؤى ووضع برامج كفيلة بإخراج البلاد من المأزق الذي تعيشه خاصة مع تزايد احتمالية سيناريو الانفجار الذي ستكون فيه الجزائر الخاسر الوحيد ولن يستفيد فيه أحد إلا القوى الدولية التي تسعى للسيطرة والهيمنة.

ويتحدد سيناريو التوافق الوطني من خلال قرار لدى نخبة من داخل النظام السياسي أو صانع القرار الفعلي فيه، وذلك بعد إدراك المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية التي تتطلب بناء وحدة وطنية من خلال حكومة توافقية تسعى إلى تسيير المرحلة، وبعدها إجراء انتخابات ديمقراطية تسمح بتداول سلمي على السلطة.

التقرير العام لموريتانيا

2018

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية

مقدمة

حين انطلق التقرير بنسخته الأولى كانت المنهجية التي سلكها تهدف إلى تقديم حصيلة مجملة عن «الحالة العامة» من خلال التركيز على سرد أحداث الفترة المدروسة مع بعض التحليل الذي يَكشف العوامل التي أثرت على مجرى الأحداث دون إغراق في التفسيرات، وبعض الاستشراف الذي يعين على فهم المآلات، دون أن يكون من غايته رسمُ التطورات المحتملة.

وجاءت الأعداد اللاحقة من التقرير (العدد الثاني والثالث) وفق منهجية «أردنا لها أن تكون استمراراً لنفس المنهجية التي سار عليها التقريرُ الأول، ولكن مع بعض التطوير الذي أَرشَدت إليه التجربةُ، والتوَسُّعِ الذي اقتضاه الحال».

أما في هذا العدد، فقد تطلب منا الأمر مراجعة لهذه المنهجية واتباع منهجية أخرى تهتم بالاستشراف أكثر مما تهتم بتجميع المعلومات والمعطيات، وتركز على قراءة التحولات والتحديات الكبرى في مناحي الحياة الأكثر تأثيراً، بدل استعراض الحصيلة الكلية في محاور متعددة قد لا يكون لبعضها تأثير كبير في مجمل الحياة العامة.

كما أن التقرير لم يعد يتبع صرامة شديدة في الالتزام بالفترة الزمنية التي يغطيها، بل يتوسع أحياناً إلى إيراد معطيات تعود لفترة سابقة إذا استدعى ذلك داع علمي.

وقد وقف خلف هذه المراجعة سعي إلى تحقيق الأهداف التالية:

- مواكبة التحولات المؤسسية والسياسية والمجتمعية المتسارعة الجارية في البلد التي تجعل الحاجة إلى التحليل والاستشراف ألحّ من الحاجة إلى توثيق الأحداث.
- مراجعة الهيكلة العامة للتقرير بما يضمن تجنب التكرار والتداخل بين محاوره.
- التجديد في الأسلوب والمضمون لضمان استعادة انتباه القارئ الوطني للتقرير.

وبناء على هذه المنهجية، اقتصر التقرير على ستة محاور، رأينا أنها الأكثر تلاؤماً مع المنهجية الجديدة للتقرير؛ أولاً لأن تأثيرها هو الأبرز في الحياة العامة، وثانياً لأن المعطيات حولها متوافرة بقدر ما يمكن من الغوص فيها وفق المقاربة الجديدة.

وسيلاحظ القارئ خاصيتين في التقرير الجديد:

أولاهما: انطلاقه من جملة من التحديات والرهانات الكبرى التي تتطلع موريتانيا للتغلب عليها وكسبها، إن في المجال السياسي أو الجيوستراتيجي أو الديني أو حتى الأمني.

والثانية: اتباعه مقاربة تدمج المجالات المتقاربة ذات التأثير المتقاطع؛ مثل دمج محاور «الاقتصاد» و«الحكامة» و«المؤشرات الاجتماعية» في محور واحد.

وقد نتج عن هذه المقاربة اختصار غير مخل في حجم التقرير؛ وذلك استجابة للملاحظات التي وردت حول أحجام التقارير السابقة.

وفي الأخير، فإن هذه التغييرات هدفت إلى تحسين التقرير شكلاً ومضموناً؛ ونرجو أن يكون هذا الهدف تحقق بالفعل، ويسرنا تلقي ملاحظات السادة القرّاء واقتراحاتهم بالتطوير والرفع من مستوى التقرير علمياً وفنياً.

المحور السياسي

توطئة:

يسلك المحور السياسي في هذا العدد من التقرير مقاربة مختلفة عن المقاربات التي انتهجتها أعداد التقرير الماضية، التي ركزت على تقديم صورة وصفية عن مجمل حركية المشهد السياسي خلال الفترة المدروسة، أما هذا المحور فقد نهج منهجاً استشرافياً يتخذ من تفاعلات الأحداث السابقة مؤشرات لقراءة التحولات المتوقعة، مركزاً على آفاق التعامل مع تحديين سياسيين كبيرين يلحّان على موريتانيا حالياً، هما: الانتقال السلمي، وحل مسألة الوحدة الوطنية، وإلحاح هذين التحديين وآنيتهما من الأسباب التي أدت إلى هذه المقاربة؛ نظراً للحاجة إلى الإسهام في استشراف مآلات الاستجابة لهما.

ونشير هنا إلى أننا لا نستخدم مصطلح التحدي بمعناه السلبي الواصف للمشكل، أو المعضلة السياسية، وإنما بمعنى إيجابي يقترب من معنى الرهان والفرصة.

أولاً: تحدي تحقيق التناوب السلمي

إذا كان تجذير الشرعية السياسية من خلال تحقيق التناوب السلمي على السلطة مطلباً ملحاً وحاجة وقتية في مختلف الدوائر الإقليمية التي تنتمي إليها موريتانيا في العالم العربي وإفريقيا، فإنه في موريتانيا يأخذ إلحاحه من عوامل إضافية زائدة على ما تشترك فيه موريتانيا مع المنظومات الإقليمية التي تتشابه معها في الظروف السياسية والاجتماعية.

فإضافة إلى الحاجة إلى تحقيق التناوب السلمي من أجل تجذير الشرعية السياسية وتحقيق الديمقراطية، تبرز الحاجة إلى هذا الهدف من أجل تحقيق الاستقرار وتعزيز اللحمة الاجتماعية، ففي بلد لم يعرف طوال تاريخه أي نوع من الحكم المركزي إلا منذ أقل من 60 سنة، وفي شعب متعدد القبائل والأعراق والفئات –ولكل من مكوناته طموحها في الحضور في السلطة– يكون الضمان الأبرز لاستقرار الدولة ووحدة الشعب هو تحقيق الشرعية السياسية والتناوب السلمي على السلطة، وذلك لأنه يسد منافذ التغيير العنيف

الذي يزعزع الاستقرار ويهدد الوحدة.

وقد صاحب هذا التحدي التاريخَ السياسيّ لموريتانيا منذ ميلادها؛ إذ ظلت مختلف الأنظمة التي حكمت البلد ناقصة الشرعية السياسية بسبب سدها لمنافذ تداول السلطة بطرق شرعية، فكانت نهاياتها جميعاً عن طريق الانقلاب، رغم أن كلاً منها حاول الاعتماد على مصادر للشرعية غير الاختيار الشعبي الحر.

لقد اعتمد نظام الرئيس المختار ولد داداه على الشرعية التاريخية والتأسيسية، ورغم أن ذلك مكّنه من البقاء في الحكم فترة طيلة 18 عاماً (1960 – 1978)، فإن ذلك لم يمنع في النهاية من الإطاحة بنظامه بانقلاب عسكري.

وقد حاول النظام العسكري (1978 – 1991) الاعتماد على شرعية حكم مؤسسة الجيش، لكن فترته كانت الأبعد عن الاستقرار فعرفت البلاد خلال عشرية واحدة (1978 – 1988) ستة انقلابات ومحاولة انقلاب، وتعاقب على حكمها خمسة عسكريين بين رئيس ورئيس وزراء بصلاحية كبيرة.

أما نظام الرئيس معاوية ولد الطائع الذي حاول في الجزء الثاني من حكمه (1991 – 2005) الاعتماد على مزيج من الحكم العسكري والديمقراطية المحدودة؛ فلم يستطع ترسيخ شرعيته بسبب حرصه على البقاء في السلطة وسد منافذ التداول عليها، وظلت تطارده الأزمات السياسية إلى أن انفجرت عليه من المؤسسة التي اعتمد عليها كثيراً، وهي المؤسسة العسكرية؛ فكانت سلسلة الانقلابات التي بدأت في يونيو 2003 ولم تنته إلا بإسقاطه في انقلاب عسكري في أغسطس 2005.

وقد أدرك قادة الانقلاب والطبقة السياسية التي دخلت معهم في حوار سياسي الحاجة إلى ضمان التداول السلمي على السلطة؛ فتضمن الدستور المعدل المقر في استفتاء شعبي عام 2006، إقرار «التناوب الديمقراطي على السلطة» بوصفه مبدأ دستورياً، وجعل «تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية بخمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة» مبدأً ملازماً لمبدأ التناوب الديمقراطي (المادتين 26 و28) من الدستور، ولضمان عدم إجراء أي تعديل على هذه المقتضيات حصن الدستور هاتين المادتين من التعديل؛ فنصت المادة (99) منه على أنه «لا يجوز الشروع في أي إجراء يرمي إلى مراجعة الدستور» إذا كان يطعن في هذين المبدأين.

وفي ظل حلول أجل هذه المقتضيات الدستورية لأول مرة في تاريخ البلد، مع انتهاء

المأمورية الثانية للرئيس الحالي، يبرز تحدي التناوب السلمي على السلطة، كتحد ظرفي ملح تضافرت دواع سياسية واجتماعية ودستورية لتجعل منه أبرز تحد تواجهه البلاد، وهو التحدي الذي سيكون لنمط التعاطي معه تأثيراً قوياً على مختلف صعد الحياة.

والحقيقة أن كسب التناوب السلمي يتطلب تهيئة مناخ سياسي معين عليه، ولا سيما وجود علاقة مقبولة بين النظام القائم والمعارضة الساعية للحلول محله، كما يتطلب وجود طبقة سياسية قادرة على إنجازه، سواء كانت معارضة تدفع له، أو أقطاب في النظام الحاكم تتوفر لديها الرؤية والقدرة على صنع التناوب من داخل المنظومة الحاكمة.

فهل كانت العلاقة بين الأقطاب السياسية الوطنية خلال السنتين الماضيتين تسير في اتجاه تهيئة المناخ السياسي اللازم للانتقال السلمي؟ وهل يكشف واقع كل من النظام والمعارضة قدرتهما على لعب الدور المطلوب منهما لتحقيق هذا الانتقال؟

مسار علاقة الأقطاب السياسية:

كان من المفترض أن يقود التحول المرتقب في رئاسيات 2019 الطبقة السياسية إلى الالتقاء والتعاون على إنجاز التناوب المنشود، لكن حالة القطيعة السائدة سابقا بين قطب المعارضة، في قطاعها الأوسع، وبين قطب السلطة ضيعت فرصة تهيئة الأجواء السياسية لإمكانية الانتقال، وإنجاز القوانين التي تحسن الحكامة السياسية، ومع ذلك قطعت خطوات يمكن البناء عليها.

وكانت ذروة التأزم السياسي إبان التعديلات الدستورية التي طرحها النظام أولا عن طريق البرلمان، ثم طرحها بعد ذلك على الاستفتاء الشعبي، حيث تسببت هذه التعديلات في توتر العلاقة بين النظام والمعارضة التي قاطعت الاستفتاء ونظمت مظاهرات شعبية ضده، بل إنها شككت في شرعية نتائجه.

لكن التأثير الأكبر لهذه التعديلات على الشأن السياسي كان الأزمة التي نشبت بسببه بين الحكومة وأعضاء من مجلس الشيوخ، والتي شكلت ضربة قوية لأجواء التوافق؛ حين انحرف التدافع السياسي بين الطرفين انحرافاً خطيراً قاد إلى اعتقالات ومتابعات.

ورغم أن البداية كانت تدافعاً سياسياً معقولاً، بل قد يكون أقرب إلى الأجواء السليمة حين يقف طرف من النظام الحاكم ضد قرارات غير إجماعية للرئيس، فإن إسقاط الشيوخ للتعديلات فاجأ الحكومة وكان ردها عليه خارجاً عن التعاطي السياسي المقبول،

فجرى فتح ملف قضائي ضد الشيوخ وبعض النقابيين والصحفيين بحجة علاقة الجميع برجل الأعمال المقيم في الخارج محمد ولد بوعماتو المتهم من قبل النظام بتقديم رشى للشيوخ الذين أسقطوا التعديلات.

وبغض النظر عن سلامة القضية من الناحية القانونية، إلا أن معركة كسر العظم التي دخلها الطرفان أعادت أجواء احتقان؛ جعلت الساحة السياسية تبتعد عن أجواء الحوار اللازمة للانتقال السلمي.

وفي مقابل ذلك، كان للحوار الذي جرى بين بعض أحزاب المعارضة والسلطة في أكتوبر 2016، وأقر البرلمان بعض مخرجاته في قوانين خلال شهر يناير 2018 مساهمة في تهيئة البيئة السياسية لحدث الانتقال المرتقب من الناحيتين السياسية والقانونية، رغم كل الملاحظات التي قد ترد عليه.

فمن الناحية القانونية، نتجت عن هذا الحوار إصلاحات تخدم التناوب السلمي بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال زيادة التأثير الشعبي)، ومن هذه الإصلاحات:

- توسيع صلاحية اللجنة المستقلة للانتخابات من خلال زيادة أعضائها واكتتاب عمالها.
- زيادة أعضاء البرلمان الذين ينتخبون عن طريق النسبية.
- إقرار تركيبة جديدة للمجلس الدستوري بموجبها يحق للمعارضة اقتراح ثلث أعضائه (3/9).
- إنشاء مجالس جهوية.

ومن الناحية السياسية، أعطى عدم دعوة هذا الحوار لتغيير المواد الدستورية المتعلقة بالمأمورية الثالثة أو الحد الأعلى لسن الترشح آمالاً قوية باحترام الدستور، كما أعطى تضمن البيان السياسي الصادر عن الحوار للدعوة إلى حياد الإدارة، وولوج المعارضة لوسائل الإعلام العمومي مصداقية لملاحظات المعارضة على هذه الهيئات.

وجاء التصريح القاطع من الرئيس محمد ولد عبدالعزيز بعدم الترشح لمأمورية ثالثة -في ختام هذا الحوار- مدعماً قوياً للآمال المتطلعة إلى تحقيق تناوب سلمي للسلطة، على اعتبار أن الطريق الأبرز لتحقيق هذا المبدأ هو اقتصار الرئيس على مأموريتين.

كما مثلت مشاركة المعارضة في الانتخابات البرلمانية والبلدية عاملاً من العوامل التي قد تحمي التناوب السلمي؛ فحضور المعارضة في البرلمان قد يمكنها من الحيلولة دون

تمرير قوانين تهدد التناوب السلمي من قبيل تغيير الدستور، ورغم أن تمثيلها لا يسمح لها بذلك تلقائياً؛ لأن الأغلبية تتمتع بأغلبية الثلثين، فإن الوجود النوعي للمعارضة من خلال شخصيات سياسية واقترابها من امتلاك الثلث المعطل يجعل من غير المستبعد قدرتها على التحالف مع بعض نواب الأغلبية لإسقاط تعديلات دستورية من هذا القبيل، كما وقع حين أسقط شيوخ الأغلبية أساساً مشروع التعديل الدستوري عام 2017.

وكانت هذه المشاركة ستكون أكثر جدوى في تحقيق التراكم المطلوب لو نجحت المفاوضات التي جرت بين منتدى المعارضة والأغلبية قبل الانتخابات، التي هدفت إلى إنجاز اتفاق بين الطرفين لغرض «تطبيع العلاقة بينهما، وسعياً لمزيد من انسيابية الانتخابات والعمل السياسي الوطني»، كما جاء في توطئة مسودته.

فلو أنجز هذا الاتفاق لساهم في توفير الظروف السياسية النفسية والقانونية المساعدة في تحقيق التناوب السلمي؛ فقد كانت المسودة التي أوشك الطرفان على توقيعها بمثابة خارطة طريق لتهيئة هذه الظروف، علاوة على إطلاقها لمسلسل حوار حول بقية مطالب المعارضة.

فإضافة إلى ما تضمنته ديباجتها من اعتراف متبادل؛ تضمنت المسودة البنود التالية:

- قيام اللجنة المستقلة للانتخابات بإعداد وتحضير السجل الانتخابي بشكل كامل، واكتتابها لموظفيها عبر مسابقة شفافة ونزيهة.
- تشكيل لجنة خبراء لوضع معايير؛ من أجل تطبيق قوانين محاربة الرشوة، وتقشيف تمويل الانتخابات.
- تصويت الجيش مع المدنيين.
- التطبيق الصارم لبعض القوانين ذات الصبغة السياسية (الولوج لوسائل الإعلام العمومية، قانون التعارض، حياد مسؤولي المؤسسات العمومية).

ورغم أن هذه المبادرة وقفت خلفها رغبة لدى الأطراف في التغلب على ضعف الثقة المتبادل؛ تجلت في كتم المفاوضات عن الجمهور وعن الإعلام، وهو ما ينم عن وجود إرادة أو مصلحة لدى كل منهما في تخفيف الاحتقان السياسي، فإن توقف هذه المفاوضات فجأة بسبب تسريب المسودة إلى الإعلام يوحي بقوة عدم الثقة، كما يوحي التسريب في حد ذاته بوجود طرف ما –في النظام أو في المعارضة أو فيهما معاً– يتصف بدرجة كبيرة من تصلب الموقف تجاه الطرف الآخر، لدرجة حرصه على إفشال الحوار بين الطرفين،

وهذا بحد ذاته واحد من أخطر أسباب عدم التقارب بين الطرفين؛ أي تصلب القوى المؤثرة في طرف ضد الطرف الآخر.

وقد جرت هذه الانتخابات في جو محتقن بين الطرفين، ساهم فيه كل منهما؛ المعارضة بتصعيد خطابها تجاه السلطة، والسلطة بإجراءاتها ضد بعض المعارضة التي وصلت إلى حد اعتقال مرشحين بارزين ومنع آخرين من الترشح، وساهم فيه الطرفان معاً بعدم مواصلة الحوار.

(نشير إلى أن هذه الانتخابات أسفرت عن نتائج مهمة فيما يتعلق بدور السلطة التشريعية في التأثير في احتمالات التناوب سلباً أو إيجاباً، ومن هذه النتائج:

- حصول الحزب الحاكم –الذي يسيطر عليه جناح الأغلبية الداعي لمأمورية ثالثة– بالكاد على الأغلبية المطلقة، (بالتحديد 89 نائباً أي أقل من ٪51) رغم أن الرئيس محمد ولد عبدالعزيز قاد حملته شخصياً، وقال بالحرف خلال أحد المهرجانات: إن من يريد المأمورية الثالثة والرابعة عليه أن يساهم في حصول هذا الحزب على أغلبية كبيرة.
- حصول الأغلبية مجتمعة على أكثر من ثلثي النواب، (117 من أصل 153 هم الذين ينتخبون بشكل مباشر وقد انضم لهم لاحقاً نواب موريتانيي الخارج الأربعة الذين ينتخبهم النواب).

لكن تبين أن الأطراف المناهضة للمأمورية الثالثة استطاعت أن تحصل على تأييد عدد من هؤلاء النواب بمن فيهم بعض نواب الحزب الحاكم، وذلك ما كشفه وقوف نواب من هذا الحزب وغيره من أحزاب الأغلبية ضد دعوة مجموعة من النواب الموالين منتصف يناير 2019 للقيام بتعديل دستوري يتيح ترشح الرئيس لمأمورية ثالثة.

حصول المعارضة المحاورة على 9 نواب (أربعة للتحالف الوطني الديمقراطي، وثلاثة للتحالف الشعبي، واثنين لحزب الوئام الذي قرر بعد الانتخابات الاندماج في الحزب الحاكم).

حصول المعارضة المقاطعة للحوار على 25 نائباً (14 لحزب تواصل، وثلاثة لكل من اتحاد قوى التقدم، والتكتل، والصواب، واثنين لحزب عادل)، بالإضافة إلى مقعد النائب المعارض الشاب محمد الأمين ولد سيدي مولود، الذي ترشح من حزب صغير ورفض قراره بالاندماج في الحزب الحاكم، ومقعد النائب عن حزب التحالف من أجل العدالة

والديمقراطية/ حركة التجديد المصنف في المعارضة رغم أنه لا ينضوي تحت أي من أحلافها).

القوى السياسية واحتمال الدفع إلى التناوب:

أما عن إمكانية أن تدفع القوى السياسية إلى تحقيق هذا التناوب فإن ذلك يتوقف على قراءة واقعها الذاتي لمعرفة قدرة المعارضة على الضغط من أجله وقدرة أطراف النظام على تحقيق تناوب داخلي مقبول.

أ- واقع النظام وأغلبيته

تدل الحالة الداخلية لقطب النظام على تأثير قوي للموقف من التناوب السلمي على وحدة صفه، وهو أمر متوقع بسبب كون عامل الوحدة الأساسي لها هو تجمعها حول الرئيس الحالي، ولذلك تباينت رؤاها حول ما ينبغي فعله، فكان من بينها من يدعو إلى بقاء الرئيس، ومن يدعو إلى التهيئة لخليفة له من داخل النظام، كما تباين موقفها من الحوار مع المعارضة.

وكما تباينت مواقفها، فقد قوي الاستقطاب الداخلي بين المجموعات التي تتمركز حول شخصيات ذات مواقع قيادية في الهرم الإداري والحزبي (رئاسة الوزراء، الأمانة العامة للحكومة، وزارة الدفاع، وزارة المالية، رئاسة الحزب الحاكم، رئاسة الجمعية الوطنية) علاوة على الشخصيات المهيأة للترشيح.

ويبدو أن هذه الخلافات وصلت لحد جعل الرئيس يتخوف من تأثيرها على طموحه في أن يظل له دور سياسي بعد خروجه من الرئاسة، فسعى إلى إعادة تنظيم صفوف أغلبيته ودمجها في الحزب الحاكم بعد تنظيم صفوفه وتكريسه حزباً رئيساً للأغلبية، وذلك رداً على إنشاء أجنحة من السلطة -مثل جناح الوزير الأول السابق يحيى ولد حدمين- لأحزاب خاصة بها.

إلا أن هذه المبادرة لم تكن كافية فيما يبدو لرصّ الصف، كما لم تنجح كل الجهود التي أرادت للحزب الحاكم أن يكون حزباً مؤسسياً قادراً على الوقوف بذاته بوصفه مؤسسة حزبية راسخة قادرة على التنافس، وضامنة للفريق الحاكم مكانة في الساحة السياسية غير مرتبطة بقوة الدولة.

لقد تحول الانتساب الذي أطلقته لجنة إصلاح الحزب الذي عينها الرئيس -تحضيراً

للمؤتمر العام- إلى ميدان لتنافس الأطراف الداخلية على السيطرة على الحزب، حتى وصل رقم الانتساب إلى رقم غير واقعي (أكثر من مليون منتسب) فلم يتمكن الحزب من تنظيم مؤتمره بعد؛ ربما بسبب التخوف من بروز قيادة لا ترضى عنها الأجنحة الأخرى.

أما دعم الرئيس للحزب في الانتخابات فلم يمكنه من تحقيق أغلبية مريحة دون بقية الأحزاب المنافسة له من داخل صفوف النظام.

وتدل هذه المؤشرات مجتمعة على أن الأغلبية تجتمع على إدراك أنّ ليس بإمكانها إبقاء الوضع بحاله القائم، وأنها لا ترغب في ترك المجال للمعارضة، لكنها تختلف في كيفية إدارة تنافسها الداخلي على خلافة رئيسها المنصرف بقوة الدستور.

أما الرؤية التي دارت عليها مواقف الأغلبية خلال هذه الفترة من التحول السياسي فقد كانت مختلفة؛ فبعضها اتجه إلى الدعوة لمأمورية ثالثة للرئيس الحالي، وهو أمر لم ينقطع مطلقاً وتراوح بين الدعوات الصريحة للوزراء والقادة السياسيين وبين التلميح من طرف الرئيس نفسه.

والبعض الآخر نظر لتحول متحكم فيه يغيب فيه الرئيس ويظل فاعلاً في المشهد السياسي أو متحكماً فيه بدرجة كبيرة حتى تتيسر العودة، وهو ما يمكن القول: إنه برنامج الرئيس نفسه -حسب ما يفهم من بعض مقابلاته الأخيرة- («لموند»، وإذاعة «فرنسا الدولية») وهو أمر طرح له أكثر من سيناريو، إما عبر رئاسة وزراء أو تحول في النظام.

في حين كان هناك دعوة إلى التناوب الداخلي من خلال خروج كلي للرئيس الحالي، وانتخاب شخصية جديدة من الأغلبية تتمتع بقبول شعبي يمكنها من الوصول للرئاسة.

ومع عدم تحديد الطريقة التي ستتمكن بها الأغلبية من تدبير خلافها الداخلي، يبقى التكهن وارداً من أجل معرفة الاتجاه الذي ستسلكه علاقاتها الداخلية، وانعكاس ذلك على التحول المرتقب، وهو ما يمكن حصره في الاحتمالات الآتية:

- وقوع تنافس حاد بسبب عدم قدرتها على الاتفاق عل موقف موحد، وسعي كل منها إلى فرض نفسه وريثاً للرئيس المنصرف، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحول خلافاتها إلى عامل لتغذية التنافس على السلطة بطرق غير سليمة.
- تغلب طابع التدافع السياسي البيني على علاقة الأغلبية بتوحيد صفها ودفعها لمرشح موحد أو اتفاق غالبية مكوناتها عليه، وهو ما ينجم عنه حالة مقبولة من التناوب، لا سيما إذا جاءت بشخصية لها قوة واستقلالية.

- وقوع انقسام سياسي داخل هذه الأغلبية وتمحور أقطابها حول أكثر من شخصية قوية وتقديمها للرئاسة بما قد يتيح للمعارضة فرصة كسب الرهان الرئاسي بنفسها أو من خلال دعم أحد مرشحي الأغلبية وفق تحالف يتعهد بموجبه بإشراكها في السلطة.

ب- واقع المعارضة:

لعل أكثر ما يصعب دور المعارضة في صنع الانتقال السلمي هو تشتت كياناتها واختلاف مواقفها:

- فعلاوة على انقسام المعارضة -منذ عدة سنوات- إلى كتلة تحاور النظام، وأخرى تعارضه بقوة، تنقسم هذه الكتلة الأخيرة -التي تضم غالبية المعارضة- إلى عدة كيانات لكل منها موقف خاص به.
- فهناك منتدى المعارضة الديمقراطية الذي يضم غالبية أحزاب المعارضة التقليدية، وهو لا يتشدد في الحوار مع السلطة، ولكنه لم يستطع مع ذلك الدخول فعلياً في الحوار معها.
- وهناك حزب تكتل القوى الديمقراطية الذي خرج من هذه الكتلة بعد أن كان أحد مؤسسيها بسبب رفض ليونة مواقفها من الحوار.
- وهناك الحلف المتشكل أخيراً، بقيادة رجل الأعمال محمد ولد بوعماتو، ورجل الأعمال ذي العلاقات الواسعة المصطفى ولد الإمام الشافعي الذين يُتحدث عن تأثير لهما في أوساط المعارضة.
- وهنالك منظمة «إيرا» بقيادة الناشط الحقوقي بيرام ولد الداه التي دخلت إلى الحقل السياسي الحزبي من خلال التحالف مع حزب الصواب، وتمكن زعيمها من دخول البرلمان.
- ويؤثر هذا التشتت على قدرة المعارضة في حالة الحوار مع السلطة أو خوض الانتخابات، ففي الحالة الأولى سيؤثر تشدد عدد من هذه الأطراف على إمكانية عقد اتفاق واقعي بينها وبين السلطة، كما سيؤثر على عدم قدرتها على دفع مرشح موحد لمنافسة السلطة؛ بل إنها قد تنقسم على دعم مرشحي السلطة.
- وينضاف إلى هذا التشرذم الذي يحد من قدرة المعارضة على الدفع في اتجاه تحول ديمقراطي حقيقي ما يمكن وصفه بـ«التقاعد الإجباري» لمرشحيها التقليديين للرئاسة: رئيس حزب التكتل أحمد ولد داداه، ورئيس حزب التحالف مسعود ولد بلخير، بسبب

تجاوزهما لحد العمر الأعلى الذي يتيحه للدستور للترشح للرئاسة وهو 75 عاماً.

ومع ذلك، فإن بروز زعامات جديدة بعضها أعلن نيته الترشح وبعضها يمكن أن يخوض غمار الترشح قد يخلق فرصاً أخرى.

كما أن استماتة رجل الأعمال ولد بوعماتو في معارضة النظام يمكن أن يعطي دفعاً جديداً للمعارضة ويوفر لها دعماً وإسناداً تبدو بحاجة إليهما.

وعلى كل، فمهما كان حال المعارضة، فإن لديها أكثر من فعل للمساهمة في تحقيق التناوب السلمي على السلطة أو وضع بذور له؛ فيمكن للمعارضة إذا وحّدت صفوفها وحلت خلافاتها الداخلية أن تنافس في الانتخابات الرئاسية من موقع قوة يتيح لها في أضعف الاحتمالات المحافظة على شعلة الأمل في نفوس الطامحين إلى التغيير من خلال الظهور بشعبية لا تستطيع السلطة تجاوزها، وصنع رموز جديدة قادرة على حمل فكرة التغيير وتجديد دماء المعارضة شعبية وقيادات؛ لتتمكن من كسب الرهان لاحقاً.

كما يمكن للمعارضة أن تدخل في حوار مع السلطة يقود إلى انتخابات شفافة تشرف عليها هيئة مستقلة ويعترف جميع المشاركين بنتائجها، وتنبثق عنه بنود أخرى من قبيل الشراكة في السلطة أو الحد الطوعي من مأموريات الرئيس المقبل.

وبالمقابل، فقد تتخذ المعارضة خيارات تقتل بها هذا الأمل وتحمل السلطة على مزيد من التغول كأن تقوم بخطوات غير سياسية تزيد تشتتها، أو تظهرها بمظهر المثالي الذي لا يقبل إلا تغييراً جذرياً لا تتوافر دواعيه حالياً، وهو ما قد يقع إذا ذهبت المعارضة إلى الانتخابات ممزقة الصف ليس لها طرح موحد، ولا تقبل بالتحاور مع السلطة لتحسين المنظومة التشريعية الحاكمة للمجال السياسي، وحينها ستتمكن الأغلبية من البقاء في السلطة وبنفس المنظومة السابقة على ما فيها من الملاحظات.

آفاق تجذير الشرعية السياسية:

ولو أردنا رسم سيناريوهات متوقعة لما ستسفر عنه الانتخابات الرئاسية القادمة في موضوع الانتقال السلمي لأمكننا اختيار ثلاثة سيناريوهات:

أ- تحقيق انتقال كامل:

إذا تمكن الفرقاء السياسيون من الاتفاق على صيغة لتنظيم انتخابات توافقية يشارك فيها الجميع، وتتم وفق الاختيار الشعبي الحر؛ بما يتضمن من رضا جميع الفرقاء واعترافهم بنتائجها، فإنه يتعين إجراء هذه الانتخابات بإشراف لجنة انتخابية مستقلة

تتمتع بالصلاحيات والإمكانات المطلوبة، كما ينبغي اتخاذ إجراءات تطمئن المواطنين على حياد الدولة، من قبيل حياد الإدارة والتزام الموظفين الذين تتعارض مهامهم مع السياسية بقانون التعارض، وعدم استخدام وسائل الدولة في دعم أي مرشح.

كما يتطلب هذا الخيار أن تخوض القوى الموجودة في النظام هذه الانتخابات بمرشح يرمز لدرجة مقبولة من انتقال السلطة؛ كأن لا يكون الرئيس الممنوع من الترشح ولا شخصية يتحكم فيها من وراء ستار، وهذا الشرط الأخير وإن لم يكن مطلوباً من الناحية القانونية إلا أنه مهم من الناحية السياسية.

وترجح هذا السيناريو معطيات، منها أن النظام الحاكم ربما يرى أنه يستطيع كسب الانتخابات دون الحاجة إلى استغلال وسائل غير قانونية، وأنه من الأفضل أن يكون التحول الذي سيجري قد تم في ظروف شفافة وباعتراف مسبق من المعارضة، ليسكب شرعية تامة مما يعزز الثقة الشعبية فيه ويمكن النظام من المحافظة على السلطة.

كما أن التقدير الحاصل داخل المعارضة حالياً يوحي باتجاهين، يمكن لكل منهما أن يدفعها إلى تقديم تنازلات من أجل الحد الأدنى من هذا السيناريو.

فبعض أقطاب المعارضة يرى أن الأهم حالياً هو خروج الرئيس من السلطة ليتحقق الانتقال، وأن أي مرشح من الأغلبية يحل مكانه سيحقق مجيئه فرصة للتحول التراكمي.

أما الاتجاه الآخر، فيرى أن المعارضة قادرة في ظل انتخابات شفافة على كسب معركة الرئاسيات.

وإذا أخذنا في الاعتبار أن عدة دول إفريقية تحل فيها استحقاقات تناوب دستوري مثل ما هو في موريتانيا، وأن الرغبة الدولية تفضل الاستقرار فإن دعم الجهات الدولية ولا سيما الأوروبية لهذا الخيار يبقى وارداً.

كما أن الآفاق الاقتصادية التي يعد بها اكتشاف الغاز في البلد، وبدء تصديره خلال السنوات المقبلة قد تدفع الفرقاء السياسيين -وبخاصة النظام الحاكم الذي يرى أنه قادر على الاستمرار في الحكم- إلى تلطيف الأجواء السياسية بالدفع نحو تغيير من الداخل مزكى من الناحية الانتخابية.

ب- وقوع انتقال جزئي:

ويعني هذا السيناريو إجراء انتخابات تشارك فيها المعارضة دون ضمانات جديدة تحسن من فرص شفافية الانتخابات، ويوصف هذا الخيار بأنه مقبول، وذلك نظراً لأن

حجم الضمانات السابقة ودرجة ممارسات التزوير سابقاً ليست بتلك الخطورة، ولكنه غير كاف؛ لأن انخراط أجهزة الدولة واستغلال وسائلها سيحد من نزاهة الانتخابات، مما يعيق من الاختيار الشعبي المطلوب لحصول انتقال حقيقي.

ومن مؤشرات هذا الخيار أن مجريات الأحداث لا تسير إلى إمكانية تجاوز هذا الحد بشكل حثيث؛ فعلى بعد أشهر قليلة من موعد إجراء الانتخابات لا يلوح في الأفق إمكانية إجراء حوار سياسي تنتج عنه تغييرات مهمة على المنظومة التشريعية للانتخابات، كما أن درجة انعدام الثقة بين الطرفين ما زالت في الحد الذي يمنع من تهيؤ الأجواء لحوار من هذا القبيل.

وبالمقابل، تشير مؤشرات أخرى إلى عدم رغبة الأطراف الحاكمة والقوى الدولية المؤثرة في النزول عن هذا الحد، وعدم الاستجابة للمتطلبات الدستورية والواقعية الملحة على التغيير.

كما لا يمكن الجزم –كلية– بأن وثوق النظام في قوته وضعف المعارضة يصل درجة تجعله قادراً على الذهاب بعيداً في المنافسة الشفافة؛ نظراً لعوامل منها أن قوة النظام متأتية في جزء منها على الأقل من عدم حياد الإدارة، ومنها تخوف النظام من وقوع انشقاقات داخله تتحالف مع المعارضة، سواء كان داعمة لها أو حصلت هي على دعم المعارضة.

جـ- تعثر الانتقال:

أما السيناريو الأسوأ، فسيكون العدول عن إجراء انتخابات تضمن تناوباً على السلطة يخرج البلاد من حالة الشك في الشرعية التي عانت منها الأنظمة الوطنية طوال تاريخها، سواء وقع ذلك بصورة فجة بعدول الرئيس عن قراره بعدم الترشح، أو وقع بصورة أقل دراماتيكية إذا قدم مرشحاً متحكماً فيه بدرجة قوية، بطريقة تمكنه من مغادرة شكلية للسلطة إلى حين العودة لها بصيغة أخرى.

ومع تلاشي مؤشرات الصيغة الأولى –إذا ما استثنينا تصريحات رسمية محدودة– فإن مؤشرات الصيغة الثانية موجودة، ولعل آخرها تصريح الرئيس عن نيته العودة وحديثه عن عزمه قيادة حزبه للبقاء في السلطة.

ولا تتوقف خطورة هذا السيناريو على الشرعية في كونه يغلق الباب أمام التناوب السلمي على السلطة بصورة جدية، بل تكمن في فتح الباب أمام تغيير عنيف للسلطة؛

حين لا تجد المطامح السياسية لدى القوى الأخرى وسيلة لتحقيق ذاتها دون اللجوء للقوة.

وتظل الصيغتان الأولى والثانية متفاضلتين؛ فكل صيغة تضمن مغادرة الرئيس احتراماً لنص الدستور تظل لها مقبولية وإن تدنت.

ثانياً: تحدي ترسيخ الوحدة الوطنية

يواجه الانسجام الاجتماعي في موريتانيا عدة تحديات يعود بعضها لعوامل تاريخية وبعضها الآخر مرتبط بفترة ما بعد قيام الدولة الوطنية، وتأتي معالجة بقايا الاسترقاق ومخلفاته الذي تعرضت لها شريحة لحراطين، وتسوية المظالم التي تعرض لها المكون الزنجي في عهد الرئيس معاوية ولد الطائع في مقدمة هذه التحديات، كما يحضر الخلاف حول هوية الدولة –ولا سيما انعكاسه في اعتماد لغة للإدارة والتعليم– ضمن هذه التحديات.

ومع فشل الدولة الوطنية في صنع هوية وطنية موحدة، وفي تحقيق عدالة تنصف أصحاب المظالم؛ برزت هويات فرعية تتركز حول مظلومية الفئات المهمشة، وهو ما ازداد مؤخراً ببروز حركات لمكونات اجتماعية عانت من النظرة الدونية التي يسقطها عليها النظام الطبقي الذي كان سائداً كما هو حال مكونة «لمعلمين».

كما أن عدم قدرة الأحزاب السياسية، بما فيها تلك المتخندقة في المعارضة، على تقديم خطاب يلبي طموح أصحاب هذه المظالم أدى إلى ظهور كيانات سياسية وحقوقية تتخذ من حمل هذه المظالم برامج سياسية لها.

ومع تعدد جوانب إشكال الوحدة الوطنية فإن تركيزنا الآن منصب على إشكالاته السياسية والأدوار التي يمكن أن تقدمها الطبقة السياسية لحل هذه الإشكالات.

1 - إشكالات سياسية تواجه الوحدة الوطنية

أ- إشكال تسوية المظالم التاريخية

رغم الخطوات التي قطعتها الدولة الموريتانية في محاربة الرق وفي تسوية ملف الإرث الإنساني ضد المواطنين الزنوج، فإن التسوية المرْضية لهذا الملف لم تقع بعد بطريقة تطوي الجانب الحقوقي للملف، وتزيل تشويشه على الحياة السياسية والتلاحم الوطني.

ولعل من أسباب استمرار الخلاف حول الملف الإدارة السياسية له، سواء من طرف الأنظمة أو من طرف الكيانات السياسية المنتمية للمكونات المتأثرة من هذه المظالم.

ويكمن الإشكال السياسي في أن الأطراف السياسية تتعامل مع هذا الملف كأي معطى سياسي تستحضره حين يكون في صالحها إثارته وتغيبه حين لا يكون كذلك.

وإذا كانت الجهات المقربة من النظام تتهم الأحزاب السياسية المحسوبة على مكونة «لحراطين» باستغلال ملف العبودية في المحافل الدولية، كما تتهم الأحزاب المحسوبة على المكون الزنجي باستغلال ملف الإرث الإنساني، رغم إنهاء الدولة له بالاتفاق مع ذوي المتضررين، فإن هذه الأحزاب بدورها تتهم النظام بنفس الشيء. فعلى سبيل المثال، يتحدث هؤلاء عن أن النظام الذي ينكر وجود العبودية يقيم في الوقت نفسه محاكم لها، يعرض أمامها ملفات.

كما يدلل هؤلاء على استغلال النظام لملف الإرث الإنساني بإطلاقه لوعود لم ينجزها؛ مثل وعده بكشف أماكن ضحايا أحداث الإرث الإنساني الذي أطلقه عام 2011، في غمرة تخوفه من «الربيع العربي»، وهو ما لم يقم به حتى الآن رغم مرور سبع سنوات، هذا إضافة إلى ملاحظاتهم الكثيرة على التسويات التي وقعت، وما رد من الحقوق.

ب- إشكال التمثيل السياسي

يركز خطاب الهيئات السياسية والحقوقية المدافعة عن المكونات التي عانت من مظالم تاريخية دائماً على اتهام النظام السياسي في ظل الدولة الحديثة بأنه مجرد واجهة للتعبير عن حالة الهيمنة الاجتماعية السائدة فيما قبل الدولة الوطنية، ويمثلون على ذلك بتشكيلة الحكومات، وقوائم من يتولون الوظائف الأساسية في الإدارة والجيش والأمن، علاوة على المنتخبين المحليين والوطنيين، ومالكي البنوك ورجال الأعمال.

وعلى سبيل المثال، جاء في بيان لمنظمة «ميثاق لحراطين» في 29 أبريل 2018 وصف الواقع السياسي في موريتانيا بأنه «تقاسم النفوذ السياسي وصناعة القرار وثروات موريتانيا بين جهاتٍ وقبائلٍ وأسرٍ ترى في موريتانيا مجرد بقرة حلوب»[1].

ودلل البيان على ذلك بوجود 11 برلمانياً فقط من أصل 147 في البرلمان الموريتاني ينتمون إلى مكونة «لحراطين» ذات الثقل الديمغرافي، وطالب البيان بزيادة التمكين السياسي للفئات والمجموعات المهمشة في موريتانيا.

(1) بيان الميثاق بمناسبة 29 أبريل 2018.

ومع أن السلطة وبعض النخب تقدم بعض الحجج التي لا تخلو من منطقية لاستمرار هذا السيطرة من قبل مكون واحد على ميزات التمثيل السياسي؛ مثل حاجة التغيير الاجتماعي إلى دورات زمنية حتى يتحقق، ومثل عدم إمكانية إلغاء الكفاءة لحساب المحاصصة الاجتماعية للوظائف.

ومع ذلك –ومع أن الأحزاب الممثلة للمكونات الاجتماعية الأخرى لم تطرح فكرة المحاصصة بشكل محدد– فإن تنامي لهجة المطالبة بحصة في الوظائف السياسية من قبل هذه المكونات، والاستجابة البطيئة من قبل السلطة وحتى الأحزاب السياسية تنذر بوصول الأمر إلى مرحلة قد يسيطر فيها مطلب تقاسم السلطة بميكانيكية على حق تساوي الفرص.

جـ- إشكال تحقيق العدالة الاجتماعية:

لا يحضر مطلب تقاسم الثروة بقوة في الخطاب المطلبي للشرائح الاجتماعية في موريتانيا، لكن خطاب الكيانات السياسية لهذه الفئات يتباين عن بقية الخطاب السياسي في الحديث عن مطلب العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروة، ففي حين تفضل الأحزاب والقوى الحقوقية المنتمية لهذه المكونات الحديث عن اختلال التوزيع على قاعدة الانتماء الاجتماعي نجد الأحزاب الأخرى تفضل الحديث عن اختلال على قاعدة أغلبية فقيرة وأقلية غنية.

لكن إجماع الطرفين على أمور تركز الفقر المدقع في هذه الشرائح الهشة، يجعل هناك تقاطعاً قوياً بين الشرخ الاجتماعي القائم على أساس طبقي والآخر القائم على أساس فئوي، وهو ما يحول هذا التحدي من طابعه التنموي إلى طابع سياسي.

ومع أن مثل هذه التحديات تصنف عادة في إطار مطالب تقاسم الثروة، فالملاحظ أنه رغم النبرة العالية التي تتخذها أحياناً لغة الخطاب السياسي للأطراف الحاملة لقضايا المكونات الاجتماعية الهشة، فإن استخدام هذه المفردة يظل قليلاً، وهو أمر قد يسوغه عدم وجود مكونات اجتماعية متميزة بمناطق لها ثروات، إذا استثنينا المناطق الزراعية في الجنوب، التي يغلب على ساكنتها المكون الزنجي وفئة لحراطين، التي يحتج بعض ساكنتها على منح الأراضي الزراعية لمستثمرين خصوصيين.

د- إشكال ضعف المشاريع الموحدة:

كما ذكرنا في مدخل الموضوع، أدى الخلاف حول طرق التعامل مع الإشكالات السياسية

إلى بروز عدد من الأحـزاب والكيانات الحقوقية التي تتمحور هويتها السياسية حول المطالبة بإنهاء تهميش هذه الفئات، وذلك في مقابل اتجاه غالبية الأحزاب -التي لا تحسب على هذه المكونات- إلى الاهتمام بالقضايا العامة دون إعطاء أولوية خاصة لهذه المظالم.

وعـلاوة على التمايز التنظيمي بين هذه الأحـزاب، يوجد -أيضاً- تمايز في نمط الخطاب الذي تعالج به هذه القضايا، فبينما تطالب الأحزاب المحسوبة على المكونات التي تعرضت لمظالم تاريخية أو في ظل الدولة الوطنية بالتمييز الإيجابي، في كافة المجالات بما فيها السياسي، يرتكز خطاب الأحـزاب الأخرى على الرفع من الواقع الاجتماعي لهذه الفئات التي تفضل عادة عدم ذكر أسمائها، مع تخوف شديد من فكرة المحاصصة السياسية أو تخصيص مناصب معينة لها.

ويمكن الإشـارة إلـى أن تنامي حجم هـذه الإشـكالات -وبخاصة ما يتعلق بقضية لحراطين- بالإضافة إلى التدافع السياسي حول الاستفادة من الحجم الديمغرافي الكبير لهذه المكونة، جعل الأحزاب السياسية تهتم بالحديث عن هذه الملفات بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ويمكن هنا أن نشير إلى تحالف حزب الصواب -ذي الخلفية البعثية- مع حركة «إيرا»، وتولي عدد من القيادات السياسية في أحزاب معارضة لقيادة «ميثاق لحراطين» الذي نشأ في أصله منظمة حقوقية مستقلة وجامعة.

وفي هذا السياق، يأتي ترشيح الأحزاب الكبرى لشخصيات من هذه المكونة على رأس لوائحها الوطنية في النيابيات الأخيرة، كما هي حال حزب الاتحاد من أجل الجمهورية الحاكم، وأحزاب تواصل واتحاد قوى التقدم والتكتل وتحالف المعارضة.

آفاق ترسيخ الوحدة الوطنية

يمكن تصور عدة سيناريوهات -في ضوء المعطيات السابقة- في المدى القريب، على النحو التالي:

أ- استمرار الوضعية:

ويعني ذلك عدم وضع حلول سياسية للإشكالات السابقة، ولكن دون تفاقمها وخروجها عن حدود السيطرة، ومن مؤشرات هذا السيناريو أن تجارب الحوار السابقة لم تضع حلولاً من شأنها حل هذه الإشكالات وهو ما يوحي بأن الحوارات المستقبلية لن تتعرض له بالدرجة الكافية.

كما أن عدم وجود تغير في العقلية السياسية وفي موازين القوى السياسية يجعل من غير المتوقع احتلال هذه الإشكالات لأولوية في سلم الاهتمام السياسي خلال الفترة.

ثم إن واقع البلدان المشابهة يقول: إنه عادة ما يقع استمراء الطرفين -أي النظام القائم والكيانات السياسية المحسوبة على المكونات الاجتماعية- لبقاء الخلل الاجتماعي الذي يسمح لكل منهما باستدعائه سياسياً لصالحه.

ولا يوحي اهتمام المعارضة وأولوياتها بأنها قادرة على القيام بدور الوسيط بين الطرفين، إذ إن اهتمامها الأكبر منصب على تحسين ظروف العملية السياسية، في إطار مقاربتها التقليدية القائمة على إصلاح عام يستفيد منه مجموع الشعب.

كل هذا يوحي بأن النظام القائم سيظل يقوم بين الفينة والأخرى بالاستجابات الظرفية والجزئية، التي تخفف من الاحتقان الاجتماعي في مقابل استمرار المكونات الاجتماعية المهمشة بالضغط الفئوي وحمل المظلومية الخاصة.

ب- وقوع حوار مجتمعي:

بمعنى إقامة حوار شامل حول عقد اجتماعي جديد يضمن التغلب على شكاوى التهميش ولا يضر بالوحدة.

ويؤشر لهذا الاحتمال أن الحوارات السياسية السابقة كلها تضمنت بنوداً ذات علاقة بالملف الاجتماعي؛ مما يعني أن أي حوار سياسي مستقبلي لا يمكنه تجاوز هذه الإشكالات، بل إن ظروفه قد تكون أدعى لتناول هذه الإشكالات وأكثر تقبلاً لنقاشها، خاصة إذا وقع هذا لحوار في أجواء التناوب السلمي المنتظر.

وحتى وإن لم يقع اتفاق رسمي على وضع حلول لهذه الإشكالات فإن الرغبة لدى السلطات الجديدة ستتجه إلى القيام بخطوات عملية للتخفيف من بعض هذه الإشكالات، سواء تم ذلك لأغراض الحفاظ على اللحمة الاجتماعية أو بهدف البحث عن الشرعية السياسية.

جـ- تفاقم الإشكالات:

وذلك من خلال زيادة الشرخ الاجتماعي القائم، وتصاعد حدة المطالب الاجتماعية للمكونات، وعجز الخطاب السياسي وتدخلات الدولة عن احتواء الإشكالات السابقة، وربما بروز إشكالات جديدة ذات طابع فئوي أو عرقي.

ويمكن الاستدلال على هذا السيناريو بمسار التطور المتصاعد لهذه الإشكالات في السابق سواء في عجز الأنظمة عن وضع حلول لها، أو في اتجاه الكيانات السياسية الحاملة لها اتجاهاً راديكالياً.

المحور الجيوستراتيجي

توطئة:

نحاول في هذا المحور مقاربة الإشكالات الجيوستراتجية التي تلامس توجهات وسلوك الدبلوماسية الموريتانية ومقاربتها للتحديات التي يمليها عليها موقعها الجيوستراتيجي، وذلك من خلال العناوين الآتية:

أولاً: تحديات العمق الاستراتيجي.

ثانياً: تنافس الأجندات الإقليمية والدولية.

ثالثاً: التحديات الأمنية الخارجية.

أولاً: تحديات العمق الاستراتيجي

لئن كانت تحديات العمق الاستراتيجي لموريتانيا تبدو واضحة المعالم، إلا أن أبرز تحد يواجه سبر أغوار هذا الإشكال يتمثل بشكل كبير في صعوبات تكتنف تحديد العمق الاستراتيجي ذاته؛ نظراً لتعدد الرؤى والزوايا التي تطرح من خلالها عدة أطراف سياسية وفكرية ما تراه عمقاً استراتيجياً لهذا البلد، القديم الجديد ذي الهوية السياسية المتعددة الأبعاد، وما يفرضه ذلك من إشكالات وتبعات تحدياته القومية والوطنية، وتبعاً لذلك أدواره الوظيفية، الإقليمية والدولية.

تحدي التفكير الاستراتيجي:

إن الدولة هي المؤسسة الأبرز بالنسبة للمجتمعات، وهي بحاجة لما تحتاجه أي مؤسسة، من «براعة التخطيط» التي يعد «الفكر الاستراتيجي» أهمَّ مقوم لها؛ حيث تُبلورُ فيه المؤسسةُ الإجابةَ عن التساؤلات التالية: من نحن؟ ماذا نريد؟ وكيف نصل؟

والمتابع للحالة الموريتانية في تفكيرها لدورها الاستراتيجي، وإدراكها لما يمليه موقعها الجغرافي، يدرك أنها مرت بمرحلتين؛ مرحلة الحكم المدني في عهد الرئيس المؤسس المختار ولد داداه، وخلال هذه الفترة التي امتدت حوالي 20 عاماً، نلاحظ وجود قيادة ذات عقلية استراتيجية، تمكنت خلال سنوات قليلة من اختراق وتجاوز العديد من العوائق التي

تكفي كل واحدة منها للقضاء على المشروع الوطني الأبرز، المتمثل في الاستقلال وإرساء سلطة موحدة، ومن دون شك فقد كان للفرنسيين دور كبير، من حيث الرؤيةُ والخُطة، ولكن الرئيس المختار -أيضاً- ورفاقه كانوا ذوي دور أكبر في قيادة وتحقيق حلم شعبهم في الاستقلال رغم العوائق.

أما المرحلة الثانية -بعد العاشر من يوليو -1978 فقد عانت فيها البلاد من ارتباك كبير، وفقدت بوصلتها، وقاست تشتت «الفكر الاستراتيجي» من جهة، والافتقار للقيادة الاستراتيجية من جهة أخرى، وتكرس الارتباك القيادي والانعزال في الدور والحضور، طيلة فترة حكم العقيد معاوية ولد الطائع.

ومع أنه يمكن القول: إن الحضور الإقليمي شهد تحسناً خلال المأمورية الثانية للرئيس الحالي محمد ولد عبدالعزيز، تجسد في انعقاد القمم في نواكشوط (2018-2016)، إضافة إلى تأسيس مجموعة دول الساحل الخمس قبل ذلك (16/2/2014)، وتسلم موريتانيا 2018 لقيادة قوتها العسكرية، إلا أنه لا بد من التساؤل: هل كان هذا التحول جزءاً من دور وظيفي رسم للبلاد سلفاً من القوة الأمنية الأوروبية (فرنسا/ إسبانيا)، أم هو مراجعة وطنية صرفة، واستجابة تلقائية للتحديات المستجدة في البيئة الإقليمية والدولية؟

تحدي تحديد العمق الاستراتيجي

عانت النخب الموريتانية -تاريخياً- من تشتت التركيز لتقييم عناصر القوة المشكلة للعمق الاستراتيجي للبلاد، نتيجة عوامل كثيرة، من أهمها الصراع الذي اندلع حول الهوية المركبة لهذه البلاد بحكم موقعها، صلة وصل بين إفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية، بين العالم العربي وإفريقيا.

وخلال السنوات الأخيرة، برزت آراء ترى أن العمق الاستراتيجي لموريتانيا هو بالأساس يبدأ من عاصمة الصحراء الغربية عيون الساقية الحمراء ووادي الذهب، وجنوباً يبدأ من سينلوي، أما في الجنوب الشرقي فيبدأ من «بوكى»[1]، وغير بعيد من هذه الرؤية رؤية أخرى ترى أن العمق الاستراتيجي يتوافر داخل الأراضي الموريتانية ذاتها وليس خارجها؛

(1) محمد يحظيه ولد أبريد الليل مقال على موقع الأخبار بعنوان «السلم قبل الحرب» (الحلقة الأولى) على الرابط: https://alakhbar.info/?q=node/13968 (تاريخ التصفح 2018/12/30).

مما يسمح للجيش بتنظيم عمليات تأمين للحدود، بدون الحاجة للمرور عبر بلد آخر[1].

ويرى رأي ثالث أن العمق الاستراتيجي لموريتانيا، يتكامل في ثلاث جبهات وروافد صنعها التاريخ والجغرافيا والثقافة والدين والمصير المشترك؛ حيث ظلت الأواصر عبر التاريخ، وثيقة الصلة بالأحداث والأفكار والمؤثرات، وهذه الجبهات، هي الأقاليم المصاقبة للبلاد: أزواد في الشرق، والصحراء الغربية في الشمال، وفوتا على ضفاف نهر السنغال في الجنوب الغربي للبلاد[2].

أما الأنظمة الموريتانية المتعاقبة عبر تاريخها فقد تفاوتت رؤاها لهذا العمق، ففي الوقت الذي حاول الرئيس الموريتاني المختار ولد داداه في العشرية الأولى من نظامه التأكيد على هذا العمق، والسعي للقيام بدور محوري فيه، فقد عرف النظام العسكري بعده تراجعات كان أبرزها انتقاله لجبهة الصراع السياسي العرقي؛ فكانت نكبة البلاد بالانزلاق نحو الصراعات الداخلية ذات الطابع العرقي، التي بدأت بمحاولة انقلاب عام 1987، وأحداث عام 1989، وما تلاها من أحداث ما تزال مؤثرة إلى اليوم، وتقف عائقاً دون الوئام الوطني، بما يحمله من تهديدات خطيرة للأمن القومي للبلاد[3].

وقد دفعت تحديات النزاع الموريتاني السنغالي نظام الرئيس معاوية ولد الطائع إلى اعتبار العمق الاستراتيجي لموريتانيا يقع ضمن أقصى إفريقيا الغربية، وتحديداً في غامبيا، ولذلك تحالفت موريتانيا مع الرئيس يحيى جامي ودعمته بإفشال العديد من محاولات الانقلاب، فيما تمكنت موريتانيا انطلاقا من غامبيا من تبادل الرعب الاستراتيجي مع السنغال، من خلال مد جسور التواصل مع جبهة «كازماس» وتوفير الدعم لها؛ مما دفع السنغال إلى توقيف دعمها لجبهة قوات التحرير الإفريقية (FLAL) في موريتانيا، خصوصاً الدعم العسكري والسياسي المعلن.

وقد تحققت دينامية عملية في السنوات الأخيرة، مع التطورات الناتجة عن تحديات الإرهـاب، والمتغيرات التي تعرفها البيئة الإقليمية والدولية؛ مما جعل شريط الساحل الإفريقي الممتد من السودان وتشاد في وسط إفريقيا وصولاً لبوركينافاسو عمقاً استراتيجياً

(2) العقيد أعلى ولد محمد فال (رحمه الله) الرئيس السابق للبلاد معبراً عن رفضه لممارسة الجيش لدور خارج الحدود، انظر الرابط : http://www.elmeda.net/spip.php?article2796 (تاريخ التصفح 2018/12/30).

(3) سيد أعمر ولد شيخنا/ مقال موريتانيا وتبديد أرصدة القوة على الرابط : http://www.rabi3.net/موريتانيا-وتبديد-أرصدة-القوة-سيد-أعمر (تاريخ التصفح 2018/12/30).

(4) عدنان السيد حسين/ الجغرافيا السياسية والاقتصادية والسكانية للعالم المعاصر/ ص 80 وما بعدها. ط أولى (تاريخ النشر: 1996 المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر/بيروت لبنان).

لموريتانيا، التي وضعت كتيبة من قواتها في «قاوة» واستلمت قيادة قوة التدخل السريع لدول الساحل الخمس G5 (SAHEL) (تشاد والنيجر ومالي وموريتانيا وبوركينافاسو) وهو ما يعبر عن تطور جديد في الفكر والممارسة الاستراتيجية للجيش الموريتاني.

ثانياً: تنافس الأجندات الإقليمية والدولية

تعرف موريتانيا ومحيطها تنافسية دولية وإقليمية على المنطقة، وما تختزنه من موارد إضافة لمحوريتها في الأمن العالمي؛ إذ تشكل صحراؤها الشاسعة خاصرة رخوة يستغلها العديد من الأطراف لتحقيق مكاسب متنوعة (التهريب والإرهاب والاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية)، كما أن هذه التنافسية التي تركز على الأدوار الاستراتيجية الغازية لبلدان المنطقة تتطلب من هذه الدول، وخصوصاً موريتانيا تأسيس استراتيجية، تحاول تفادي مخاطر هذه التنافسية وسلبياتها، وتستفيد منها في نفس الوقت لخدمة التنمية والاستقرار والنماء.

وقد عرفت موريتانيا، موقعاً ودوراً، تحولات كبيرة في سياق الدينامية الدبلوماسية والتنافسية التي عرفتها المنطقة في السنوات الأخيرة، فبعد ضغوط متتالية مثلتها تحديات الإرهاب، وتهديدات العوامل الفاعلة في تقويض الاستقرار في بلدان عدة كليبيا ومالي، وما كرسته البيئة الإقليمية والدولية الجديدة، من تنامي التنظيمات الإرهابية وبروز هذا التحدي منذ مطلع القرن الحادي والعشرين، خصوصاً أن الجيش الموريتاني واجه هجمات الجماعة السلفية للدعوة والقتال في لمغيطي 2005، وهجمات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في «تورين» و«الغلاوية» بعد ذلك.

وإضافة إلى محاولات كتيبة الملثمين بقيادة مختار بالمختار، تأسيس فرع موريتاني لها كان سيشكل -لو كتب له النجاح- تهديداً خطيراً للبلاد، وفي سياق هذه العوامل والتهديدات المختلفة اتجهت الأنظمة المتعاقبة تحت ضغط هذه التهديدات، للبحث عن أدوار إقليمية ودولية، للتغلب على هذه الصعاب، في سياق التنافس الإقليمي.

ومع التأثيرات المحتملة للفراغ الذي تركته ليبيا القذافي وما نتج عنها من مخاطر متفاقمة في منطقة الساحل الإفريقي، تحاول موريتانيا منذ العام 2012، النهوض بدورها الإقليمي عربياً وإفريقياً.

تنافس المغرب والجزائر:

تعاني الدبلوماسية الموريتانية منذ عقود من إشكالية التنافس المغربية الجزائرية، التي تجسدت خلال الأشهر الأخيرة من العام 2018 في إقامة الجزائر معرضاً تجارياً كبيراً بالعاصمة نواكشوط، وما إن طوى الجزائريون حقائبهم حتى نظم المغاربة ملتقى للاستثمار، كما باتت المملكة المغربية أكثر توجساً من الدور الجزائري في موريتانيا خصوصاً بعد فتح طريق بري ما بين تندوف ومدينة أزويرات شمال موريتانيا، في تطور هو الأول من نوعه في تاريخ البلدين، ووقوع تقارب كبير بين النظام الحالي والنظام الجزائري لأسباب متعددة أهمها تبادل الدعم في أكثر من ملف.

وإن كانت العلاقات الموريتانية الجزائرية –أيضاً– عرفت تبايناً في السنوات الماضية، فيما يخص الملف الأزوادي والمالي، إضافة إلى صرامة نواكشوط تجاه بعض المحاولات والاجتهادات الدبلوماسية الموريتانية، من خلال توظيف الانفتاح الإعلامي الموريتاني في تنافسيتها مع المغرب.

إن الدبلوماسية الموريتانية تعتمد منذ الثمانينيات استراتيجية الحياد فيما يخص نزاع الصحراء –الذي هو محور الخلافات المغربية الجزائرية– ليتحول هذا الموقف في سلوك الدبلوماسية الموريتانية إلى حياد وحساسية، تجاه سباق التنافسية المغربية الجزائرية التي وصلت في تاريخ العلاقة بين البلدين حد الصراع المسلح.

وقد جر هذا الموقف طيلة فترة الثمانينيات والتسعينيات جموداً دبلوماسياً وارتباكاً واضحاً في السياسية الخارجية، مما يظهر أن الدبلوماسية الموريتانية اتجهت إلى تجاوز ارتباكات الماضي، وسط حث أوروبي وغربي بشكل عام.

وخلال السنوات الأخيرة برز بشكل لافت، تنافسية جديدة، وحضور واهتمام بارز بمنطقة الساحل الإفريقي، بدوافع متعددة أبرزها الأمني والاقتصادي والاستراتيجي بشكل عام.

التنافس الأمريكي الفرنسي:

«صراع النفوذ بين فرنسا ذات السيادة التقليدية على موريتانيا، والولايات المتحدة الأمريكية الطامحة لإحراز دور استراتيجي بالمنطقة، تزايد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، فموريتانيا تكتسي أهمية كبرى من الناحية الأمنية والاقتصادية والاستراتيجية بوصفها أحد المفاتيح الإقليمية المهمة بمنطقة الساحل؛ الأمر الذي حولها إلى حلبة سباق

بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية»[1].

وقد تجلى تنافس البلدين خلال السنتين الماضيتين في موقفيهما المختلفين من التعامل مع مجموعة الساحل؛ التي تعد موريتانيا من الدول الفاعلة فيها، ففي حين كانت فرنسا تدعو إلى أن تحصل المجموعة على دعم كامل من الأمم المتحدة، ولا سيما من ناحية التمويل، عارضت أمريكا تمويل المنظمة الدولية لها، وفضلت التعاون الثنائي مع هذه الدول لجرها للمقاربة الأمريكية.

كما تجلى هذا التنافس في تزايد التعاون العسكري بين موريتانيا والولايات المتحدة منذ أن قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفتح مكتب للتعاون العسكري مع موريتانيا في فبراير 2013، الذي تجلى في تدريب الأمريكيين للجيش الموريتاني بشكل مستمر، كان من آخره تدريب إحدى وحدات الجيش الموريتاني المشاركة في قوات حفظ السلام الأممية في نهاية العام 2017.

بالمقابل، حرصت فرنسا على المحافظة على مكانتها السابقة في موريتانيا، وفي هذا الإطار جاءت زيارة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون إلى موريتانيا في يوليو 2018 كنوع من الدفع بموريتانيا إلى الانخراط في المقاربة الفرنسية في المنطقة بعد أن كانت آخر زيارة لرئيس فرنسي إلى موريتانيا زيارة جاك شيراك سنة 1997.

تنافس الأطراف الخليجية:

قادت الأزمة الخليجية التي انطلقت في 5 يونيو2017 إلى تأثر موريتانيا بالتنافس الخليجي، بعد أن كانت حافظت على درجات جيدة من الحياد في هذا التنافس قبل تفاقمه، فقد قطعت موريتانيا علاقاتها مع دولة قطر نتيجة التجاوب مع الدعاوى السياسية السعودية الإماراتية البحرينية، بحق قطر ومواقفها من العديد من القضايا الإقليمية، كما أن الدبلوماسية الموريتانية أصدرت ثلاثة بيانات متضامنة مع السعودية في قضية مقتل الصحفي السعودي جمال خاشقجي، بعد سنة تقريباً من قطع علاقاتها مع قطر انحيازاً للموقف السعودي الإماراتي[2].

ويبدو هذا الموقف من أقل مواقف النظام الحالي واقعية في المجال الدبلوماسي، إذ إنه يدخل البلاد في موقف هي في غنى عنه، نتيجة حاجتها لموقف متوازن بين طرفي الأزمة

(1) التقرير الاستراتيجي لموريتانيا 2012–2013 0

(2) – أنظر بهذا الخصوص الرابط بالضغط هنا. (تاريخ التصفح 2018/01/8).

الخليجيين اللذين توجد في كل منهما مصالح رسمية وشعبية للبلد.

وبشكل عام، تبقى موريتانيا بحاجة لعلاج القصور الاستراتيجي لديها من خلال اعتماد خُطةٍ لتطوير الأداء الدبلوماسي، وللتعامل مع المحيط الجيوستراتيجي للبلاد؛ بما يحقق المصالح ويدرأ المخاطر، ويضمن وجود استراتيجية تستطيع الانسجام مع الظروف المتغيرة، وهنا لا بد من تفادي اختلاط التكتيكي بالاستراتيجي والانخراط في خدمة الأدوار الوظيفية التي يحددها الآخرون للبلاد، وأول ما يتعين الانتباه له هو ارتباط نهضة البلاد الداخلية بمجمل وضعها في الإقليم؛ لأنه كلما كان وضع الجبهة الداخلية ناهضاً تنموياً واقتصادياً عزز ذلك الدور الدبلوماسي والوزن الإقليمي.

وفي الحالة الموريتانية يتعين -إضافة لمعالجة الاختلالات الشاملة- إعادة بناء المؤسسات الملامسة للمجال، كالسياسة الدفاعية، وتطوير الجوانب المتعلقة بالمنظومة الأمنية والعسكرية، ومؤسساتها، كمجلس الأمن القومي، وتطوير أجهزة الدبلوماسية كالخارجية وغيرها؛ لمواكبة هذا التحول.

ثالثاً: التحديات الأمنية الخارجية

تقع موريتانيا في مثلث خطر، يمتد لآلاف الكيلومترات، وعلى أطراف دول تعاني من الإرهاب، خصوصاً من الجهتين الشرقية والشمالية، ففي الشرق تمتد الحدود الموريتانية مصاقبة شمال مالي المضطرب، وفي الشمال، والشمال الشرقي أطراف المثلث الصحراوي الذي تشير تقديرات على أنه أحد منافذ منطقة الساحل التي تشهد مرور ما يتجاوز 40 مليار دولار سنوياً، كناتج لتجارة الأسلحة والمخدرات.

يغلب على دول منطقة الساحل الطابع التسلحي العسكري؛ حيث تشير التقديرات إلى انتشار أكثر من 50 مليون قطعة سلاح في المنطقة، إضافةً إلى أسلحة أخرى ثقيلة نتجت عن تفكك الدولة الليبية، الأمر الذي جعل الجماعات تخلق تفوقاً تكتيكياً على جيوش المنطقة، ويظهر ذلك في كل من شمال مالي وتشاد بقوة ويجعل هذه المنطقة بمثابة أفغانستان ثانية، فلقد أصبحت ملجأ ومنتجاً ومصدراً ومستورداً للجماعات الإرهابية والمسلحة، واتخذت هذه الجماعات من المثلث الصحراوي بين موريتانيا ومالي والجزائر، مناطق إيواء وانكفاء استراتيجي، وانسحاب خلال ملاحقات الجيوش

النظامية للدول الثلاث[1].

وتقع موريتانيا تحديداً على فوهة بركان الساحل، الذي يهدد الحدود الموريتانية بجملة مخاطر أبرزها عمليات التنظيمات المسلحة التي كانت قد هددت البلاد بشكل فعلي في الفترة ما بين 2005 – 2011.

وخلال السنوات الأخيرة، برزت مخاوف من تجدد طموح التنظيمات المسلحة للقيام بعلميات، خصوصاً وأنها أدخلت دولاً كانت بعيدة في السابق عن الاستهداف مثل بركينا فاسو، وتمكنت موريتانيا من انتزاع أراضيها من كماشة هذا الخطر عبر مقاربة متعددة الأبعاد حققت نجاحاً مقبولاً، وابتعاداً عن المخاطر المحدقة، والخسائر التي هددت الأمن الوطني لعدة سنوات.

وتستفيد التنظيمات المسلحة في المنطقة من جملة عوامل تجعل الأراضي الموريتانية تشكل فرصة للقيام بعمليات لإثبات الذات، من أبرزها:

- اتساع الرقعة الجغرافية، التي تمتد لأكثر من ألفي متر؛ مما ساعد هذه التنظيمات على اختراق هذا المجال لتحقيق أهدافها في المنطقة، سواء تعلق الأمر بجماعات تهريب المخدرات، أو السلع الأخرى كالأسلحة والتبغ والمهاجرين غير النظاميين.
- ضعف الأنظمة وفشل الدولة خصوصاً في مالي؛ مما يجعل موريتانيا ملزمة بضبط حدودها ومراقبة حدود جيرانها في شريط ممتد يتطلب إمكانات بشرية وتمويلية وتقنية كبيرة.
- سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين؛ مما دفعهم للاستفادة من اقتصاد وتجارة التهريب وعدم الاستقرار، بعد فقدان ثقتهم في الدولة المركزية التي همشت مناطقهم واستثنتها من التنمية لعدة عقود.
- النقص الكبير في التنسيق وتبادل المعطيات بين الجهات الأمنية المتقاربة في الحدود؛ لوضع حد للخطر، واختراق جماعات التهريب للأجهزة الأمنية تحت ضغط الرشى المغرية مالياً للتمرير وغض الطرف عن التنظيمات ومجموعات التهريب، وتأتي هذه الثغرة أيضاً نتيجة تجاهل القيادات العليا والوسطى في الجيش والأجهزة الأمنية للظروف السيئة للجنود والضباط، مما سهل مهمة العدو.

(1) انظر بهذا الخصوص دراسة: «تأثير التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل في الأمن القومي الجزائري» على الرابط (https://democraticac.de/?p=2448) (تاريخ التصفح 2019/01/09).

بروز التدخلات الخارجية للدول الغربية، والأنظمة الإقليمية التي مولت بشكل فعلي بعض هذه التنظيمات، عبر الرشى لتوفير معلومات أو إطلاق سراح محتجزين.

ونظراً لكون هذه الاختلالات تشكل خطراً كبيراً على حاضر ومستقبل أي دولة، فإنه يتعين على موريتانيا تحديداً العمل على حل مشكلاتها، والتغلب على المخاطر المحدقة بها، والاستعداد لتجاوز هذه العوائق والتحديات، من خلال الاستجابة للأمور التالية:

تجاوز الأزمة المؤسسية، ببناء الشرعية السياسية، ووضع حد للفساد في التسيير، وإرساء دعائم دولة القانون، التي تحترم دستورها ومؤسستها وتحتكم لمرجعية قانونية، بعيداً عن رغبات النافذين مهما كان دورهم، ولا يمكن أن يتم بناء الدولة دون إرساء ديمقراطية حقيقية، تضمن التداول السلمي على السلطة، وتضع حداً للانقلابات والحكم العسكري، وترسي دعائم الشفافية والمحاسبة والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان، وتحقق العدالة الاجتماعية، الضامنة للمساواة، وعدالة التوزيع والاستفادة من مناهج العدالة الانتقالية في معالجة إشكالات مخلفات القمع والاسترقاق والطبقية للنهوض بالطبقات المهمشة.

إعادة تعريف الهوية، وتفادي صراع الهويات من خلال حسم طبيعة الهوية المركبة لموريتانيا تربوياً وثقافياً، حتى تطمئن المكونات، وتتعارف بدل أن تتصارع وتتقاتل، ودفع النخب الوطنية للاعتزاز بتنوع الثقافات والروافد المشكلة لهذا البلد منذ الأزل، ففي ذلك تجاوز حتمي لصراع القوميات، وتأسيس لنهج يضمن التشارك للجميع في خدمة الوطن واستقراره وتمكينه من القيام بدور رائد في المنطقة والعالم.

بناء اقتصاد قوي يرتكز على المشاركة، وعدالة التوزيع وتفادي الهشاشة والغبن، والعمل على تأسيس قاعدة إنتاجية تساهم في نقل البلاد من حالة استغلال عائدات خامات الموارد إلى بلد يملك قاعدة إنتاجية قادرة على تأسيس سوق وطنية جاذبة لرؤوس الأموال، وتملك البلاد بموقعها الاستراتيجي مؤهلات تجعلها قادرة على تأسيس نهضة جديدة، وتفادي الانصهار في بوتقة خدمة الأدوار الوظيفية لمشاريع الشركاء دون تأسيس استقلالية اقتصادية قادرة على إسناد الدور الدبلوماسي والجيوستراتيجي بشكل فعلي، يمكنه من أداء وطني يخدم المصالح العليا للبلاد أولاً، ويتناغم مع الشركاء بقدر ما يحقق المصالح الوطنية بعيداً عن الارتهان لأجندات الأطراف الأكثر قدرة على توظيف واستغلال موقعنا ودورنا خدمةً لمصالحه دون مردودية وطنية لبلادنا.

امتلاك استراتيجية وطنية تتأسس على عقيدة قواتنا العسكرية وموقفنا السياسي، وخطتنا التنموية، للنهوض بدور يمكننا من تحقيق الأمن والسلام لشعبنا ودعم استقرار جيراننا، وهذا ما يحتم على قواتنا الدفاعية الاهتمام بالعمق الاستراتيجي لبلادنا؛ خدمة للأمن والسلام دون تدخل في شؤون الآخرين الأمنية أو الدفاعية، إلا في إطار القانون الدولي والعلاقات والأعراف الدولية.

خلاصة: انطلاقاً مما تقدم، فإن موريتانيا قد تأثرت بشكل عميق بتحديات الجغرافيا السياسية المحيطة بالبلاد، وتمكنت خلال السنوات السبع الماضية، من تحييد الهجمات «الإرهابية» على أراضيها، من قبل الجماعات المسلحة، في شمال مالي، وتمكنت قبل ذلك من بناء مقاربة للاستجابة بنجاح لتحدي اعتناق مئات الشباب الموريتاني للفكر القتالي، الساعي لاستهداف المنظومة الأمنية الموريتانية، التي تواجه تحدياً من هذا النوع لأول مرة.

كما أن موريتانيا على عتبة تجاوز إشكالات تَحَوُّلِ الصراع العرقي، والمظالم المتعلقة به، لإشكال ينتج دعوات الانفصال، والتمرد على الدولة، وهو ما يتطلب تحقيق عدالة مقنعة، تؤسس لليقين السياسي بأن البلاد تجاوزت عوامل التراجع نحو الاضطرابات والفتن والقلاقل التي استحكمت خلال حقبة ماضية، وما تزال بذور ودوافع انبعاثها من جديد قائمة، مما يتطلب من النخب وصانعي القرار الاستراتيجي، تكريس القطيعة مع عوامل التراجع والارتكاس من جديد، وفقدان الأمل في بناء وطن متماسك متكامل الأدوار، قادر على العطاء والاستجابة الفاعلة، للتحديات الداخلية والخارجية.

المحور الاقتصادي

توطئة

عوّد هذا التقرير قرّاءه على مقاربة الوضع الاقتصادي في مواضيعه اللصيقة بالمحور: المؤشرات الرئيسة للاقتصاد الوطني وتطورات القطاع المالي، والاستثمار، وغيرها، واليوم ينحو التقرير مقاربة جديدة في تناول المواضيع، تقوم على تناول القضايا الإشكالية للوضع الاقتصادي الوطني في أبعادها الكلية، وتحديداً مواضيع التنمية البشرية والحكامة؛ باعتبارها قضايا اقتصادية تنموية، وليست مواضيع اجتماعية وسياسية، إذ التحدي التنموي في موريتانيا لا يتمثل في تحقيق نسب نمو كبيرة فقط، ولا في تحقيق التوازنات الكبرى كلها وحسب، بل في تحقيق معدلات تنمية بشرية جيدة، وفي تحقيق حوكمة شاملة لموارده الطبيعية وفي نجاعة وسلاسة جهاز المتابعة والرقابة الإداري.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية

1 - النمو:

أ- الناتج الداخلي والنمو:

تشير التوقعات إلى أن نمو الناتج القومي الإجمالي للعام 2018 هو ٪2.7، وسيكون النمو باستثناء القطاع الاستخراجي ٪5 في العام الماضي (2018)[1]، وقد وصل الناتج القومي الداخلي في العام 2017 إلى 1.760.7 (ملايين الأوقية الجديدة) مسجلاً نمواً قدره ٪3.6 ومقارنة مع قيمته في العام 2016 نحو 1.647.3 (ملايين الأوقية الجديدة) ونسبة نمو تقدر بـ٪1.8.

ويعود النمو الطفيف المسجل في العام الأخير2017 إلى التحسن في القطاع الريفي، خصوصاً في الصيد التقليدي، وتترجم النسبتان عموماً استمرار التراجع في النمو بالقياس إلى الأرقام المسجلة في الأعوام الماضية 2013 و2014، (6.1 و5.6 على التوالي) بسبب التحسن في أسعار الحديد والطفرة التي حصلت في قطاع الصناعات الاستخراجية، وبالنظر إلى حجم النمو المسجل في المنطقة.

(1) مشروع قانون المالية، ميزانية الدولة لعام 2019، وزارة الاقتصاد والمالية، نوفمبر 2018.

ومن جهة أخرى، لا تعكس نسبة النمو بداية جيدة لتحقيق مستهدفات «استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك» (2016 – 2030) التي تنص على تحقيق نمو سنوي مطرد بنسبة ٪7، وإن كان الانتعاش الذي سجل منذ العام 2016 يتوقع أن يستمر وأن يطرد ليقترب من المعدلات المستهدفة ابتداء من العام 2024.

وفي ظل المعطيات الحالية، فإن معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي 1021 دولاراً سنوياً، وبطبيعة الحال لا يعكس المعدل التفاوت الكبير بين المواطنين في الاستفادة من ثمار النمو، إذ يتركز الوزن النسبي في القطاع الفرعي «الصناعات الاستخراجية» وفي القطاع الخدمي؛ حيث تقل العمالة مقارنة بالقطاعات والقطاعات الفرعية الأخرى، وهو ما يترجم حقيقة ضعف التوزيع وغياب الإدماج.

ب – النمو القطاعي:

تضع القراءة في الهيكلة القطاعية للناتج المحلي الإجمالي في العامين الأخيرين القطاعات الخدمية في صدارة القطاعات؛ إذ تستحوذ على ٪38.3 في عام 2018، و٪37.7 في العام 2017م، وتراوح نسبة القطاع المعدني والنفط عند ٪11 في العامين، ويحوم القطاع الريفي حول النسبة الاعتيادية من الناتج المحلي التي هي ٪20؛ إذ يصل في عام 2016 إلى ٪25.9، و2017 إلى ٪26.1 منه[1].

وتتضمن «استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك» تنويع وتعزيز القطاعات الفرعية ذات العمالة الكثيفة؛ مثل الصيد البحري وتربية المواشي والزراعة.

ويعاني الاقتصاد الموريتاني من ضعف في التنوع، ومن تأثير القطاع الاستخراجي الذي يتأثر بتقلبات السوق العالمية، ويمثل ٪70 من الصادرات و٪30 من موارد الميزانية.

وقد وضعت السلطات استراتيجية صناعية تغطي (الفترة 2015 – 2019) من أجل الرفع التدريجي لمساهمة القطاع في العمالة وإنشاء أكثر من 250 مؤسسة صغيرة ومتوسطة الحجم، وسواء تم ذلك من خلال تثمين الصناعات في القطاعات الإنتاجية، أو من خلال خلق قطاع حقيقي للصناعات التحويلية، فإن سياسات تنفيذية بهذا الاتجاه هي وحدها التي ستمكن من خروج الاقتصاد الموريتاني من مأزقه البنيوي.

وتأكيدا لهذا المنحى، فإن «استقرار الاقتصاد الكلي الذي تمت استعادته حالياً يفرض على موريتانيا ضرورة تركيز سياساتها الاقتصادية على مرونة اقتصادية أكبر أمام

(1) Perspectives Économiques en Afrique 2018 – note pays- mauritanie

الصدمات الخارجية وتعزيز النمو المدمج»[1].

وترى اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أنه ينبغي للصعوبات في سوق الحديد أن تحض موريتانيا على إدخال تحول هيكلي على اقتصادها بمساعدة إيراداتها، ولكن أيضاً من خلال وضع خطط للتنمية على أساس التصنيع الذي تدعمه سياسة تجارية انتقائية»[2].

جدول (1): الإنتاج الإجمالي وتوزع القطاعات (ملايين الأوقية القديمة) بأسعار السوق الجاري

	2016	2017	2018
الناتج المحلي الإجمالي	1 647 252	1 760 692	1 927 000
القطاع الريفي	396 723	420 773	
القطاع المعدني والنفط	193 352	205 996	
الصناعات التحويلية	139 533	155 091	
البناء والأشغال العامة	135 914	150 134	
القطاعات الخدمية	694838	658262	

المصدر: تجميع البيانات الأولية من وثائق متعددة (التقرير السنوي للبنك المركزي، Perspectives Économiques en Afrique 2018. Mauritanie...)

جدول (2): الإنتاج الإجمالي وتوزع القطاعات (ملايين الأوقية القديمة) بأسعار 2004

	2016	2017
الناتج المحلي الإجمالي	814 904	797 073
القطاع الريفي	242 303	251 801
القطاع المعدني والنفط	104 350	97 016
الصناعات التحويلية	53 984	58 690
البناء والأشغال العامة	66 114	71 411
القطاعات الخدمية	348153	318155

المصدر: تجميع البيانات الأولية من وثائق متعددة (التقرير السنوي للبنك المركزي، Perspectives Économiques en Afrique 2018. Mauritanie...)

(1) تقرير صندوق النقد الدولي رقم 15/35.

(2) التقرير الاقتصادي عن إفريقيا لعام 2015 ـ نقلاً عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، «موجز قُطري ـ موريتانيا»، 2016.

2 - الأسعار والتضخم:

تتوقع التقارير الحكومية أن يصل معدل التضخم لعام 2018 إلـى٪2.7، واعتماداً على المؤشر السنوي الوطني للتضخم الذي يعتمد بدوره على المؤشر الشهري لأسعار الاستهلاك؛ الذين ينجزهما المكتب الوطني للإحصاء، فإن نسبة التضخم تزايدت في عام 2017 مقارنة مع العام الذي قبله، لتصل إلى ٪2.5 مقارنة بـ٪1.5 لعام 2016.

وقد نتج تطور التضخم عام 2017 أساساً عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة ٪1.8 كانزلاق سنوي، متأثراً بتطور مؤشرات أسعار «الخبز والحبوب» (٪4.2+)، «اللحوم» (٪2.1+)، «السمك» (٪2.2+) «الخضار» (٪2.9+) «الفواكه» (٪4.1+).

وعلى مستوى الصورة الكلية فقد ارتفعت مؤشرات أسعار منتجات القطاع الأول والقطاع الثاني على التوالي بـ٪2.5 و٪1.8 في حين أن مؤشر أسعار القطاع الثالث قد تراجع بنسبة ٪0.7.

وعلى مدى السنوات الأربع السابقة كان اتجاه معدل التضخم السنوي مقاساً بمؤشر أسعار الاستهلاك تنازلياً؛ حيث انتقل من ٪3.5 عام 2014 إلى ٪1.7 عام 2017، وكانزلاق سنوي انتقل من ٪4.5 إلى ٪2.8 خلال نفس الفترة[1].

3 - المالية العامة:

عرفت المالية العامة لهذه السنة حدثاً بارزاً تمثل في حصول أول تغيير على قانون المالية منذ العام 1978، وذلك بصدور القانون النظامي رقم (2018-039) الصادر في 9 أكتوبر 2018، ويمتاز القانون الجديد بتقديمه (تسييرا جديدا للمالية العامة يعتمد على ميزانية البرامج والتسيير المؤسس على النتائج)[2].

كما يهدف القانون إلى «تعزيز شمولية الميزانية لتشمل جميع الموارد أياً كان مصدرها، ومراجعة طريقة تبويب الميزانية واعتماد ميزانية البرامج بدل المقاربة السابقة التي ترتكز على تصنيف النفقات لوحدها واعتماد المقاربة المتعددة السنوات، من أجل الربط بشكل أفضل بين الاستراتيجيات الوطنية للتنمية»[3].

(1) البنك المركزي الموريتاني،التقرير السنوي، يونيو 2018.
(2) مشروع قانون المالية، ميزانية الدولة لعام 2019، وزارة الاقتصاد والمالية، نوفمبر 2018. ص9.
(3) الجمعية الوطنية تصادق على مشروع قانون نظامي يلغي ويحل محل أحكام القانون النظامي المتعلق بقوانين المالية، AMI. MR

وسُجل فائض قدره 2.4 مليار أوقية جديدة، حتى سبتمبر 2018، وقد بلغت الإيرادات المحلية (الضرائب والإيرادات الأخرى) 33.7 مليار أوقية جديدة، أي ما يمثل ٪96.8 من إيرادات الميزانية حتى ذلك التاريخ، في حين أن المساهمات الخارجية لم تتجاوز 1.1 مليار أوقية جديدة حتى نفس التاريخ.

وقد بلغت ميزانية عام 2018 إلى 53.98 مليار أوقية جديدة مقابل 48.73 مليار أوقية جديدة للسنة السابقة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٪9.7، ويوضح الجدول التالي المقارنة بين الميزانيتين:

مقارنة بين ميزانية 2018 و2017				
البند	2018	2017	التغير	
			أوقية جديدة	نسبة مئوية
إيرادات ضريبية	35 257 743 553	31 872 655 200	3 385 088 353	9,60%
إيرادات غير ضريبية	19 296 079 240	17 112 586 800	2 183 492 440	11,32%
المجموع	**53 988 657 378**	**48 733 643 200**	**5 255 014 178**	**9,73%**
نفقات التسيير	37 621 559 239	33 060 451 600	4 561 107 639	12,12%
نفقات الاستثمار	16 367 098 139	15 673 191 600	693 906 539	4,24%
المجموع	**53 988 657 378**	**48 733 643 200**	**5 255 014 178**	**9,73%**

المصدر: قانون المالية المعدل سنة 2018 وقانون المالية المعدل لسنة 2017

ويظهر من الجدول أن هناك تطوراً مطّرداً في الموارد الضريبية للميزانية؛ حيث ارتفعت بنسبة ٪9.6 وأصبحت تمثل ٪65.4 من مجمل موارد الميزانية عام 2018 مقارنة مع ٪65.3 عام 2017. وعلى صعيد النفقات سجلت نفقات التسيير ارتفاعاً بنسبة ٪12.12، وكان الارتفاع في نفقات الاستثمار في حدود ٪4.24.

4 – التجارة الخارجية:

استقر العجز التجاري لعام 2017 عند 133.3 مليار أوقية مقابل 175.4 مليار أوقية عام 2016، وهو ما يعني تحسناً في مستوى العجز بنسبة ٪24.1، جاءت بفضل زيادة الصادرات بنسبة ٪4.6 مقابل ٪12 للواردات، كما بلغت تغطية الصادرات للواردات نسبة ٪82، مقابل ٪74 في العام السابق، كما يتضح في الجدول التالي:

الميزان التجاري بملايين الأوقية الجديدة				
البند	نصف 2018	2017	2016	2015
الصادرات الاستخراجية	17 407 709	38 320 320	33 365 600	33 716 440
صادرات أخرى	20 098 588	23 341 600	16 779 460	15 995 440
المجموع	**37 506 297**	**61 661 920**	**50 145 060**	**49 711 880**
واردات المواد الغذائية	12 022 877	14 015 700	11 971 520	14 151 740
الواردات النفطية	18 147 512	15 927 420	12 719 740	12 096 820
واردات أخرى	34 604 458	45 018 500	43 332 320	43 489 840
المجموع	**64 774 847**	**74 961 620**	**68 023 580**	**69 738 400**
عجز/فائض	**-27 268 550**	**-13 299 700**	**-17 878 520**	**-20 026 520**

المصدر: المكتب الوطني للإحصاء+التقرير الاقتصادي والمالي للحكومة 2018

وتظهر قراءة الجدول أن صادرات البلاد -التي تمثل الصناعة الاستخراجية الجزء الأكبر منها (خصوصاً الحديد)- عرفت انتعاشاً خلال السنوات الثلاث الماضية، كما تظهر القراءة في هيكل الواردات أن الواردات النفطية تقارب الواردات الغذائية في الفترة، وتمثل كليهما أكثر من 55٪.

ثانياً: التنمية البشرية

جاءت مقاربة مؤشرات التنمية البشرية في إطار ديناميكية عالمية تتجه نحو إعطاء الأهمية للأبعاد الاجتماعية في الحديث عن التنمية وعدم الاقتصار على مؤشر تراكم الثروة (نمو الناتج المحلي)؛ حيث تهتم هذه المقاربة بجوانب أخرى مثل حصول الفرد على التعليم المناسب والرعاية الصحية، وكذلك على المساواة بين الجنسين والتشغيل والقضاء على الفقر. وهي في توسع مطرد لتشمل جوانب أخرى مثل الحريات وحقوق الإنسان والحكامة الراشدة.

عرفت موريتانيا فترة نمو قوي نسبياً في الفترة ما بين عامي 2008 و2014 مدفوعاً بارتفاع قياسي في أسعار المعادن التي تمثل النسبة الأكبر في صادرات البلاد، وكان لهذه الطفرة أثرها في تخفيف حدة الفقر في البلاد ورفع معدلات الولوج إلى التعليم، ونقص معدل الوفيات وزيادة نسبة التغطية الصحية، ومع ذلك فإن البلاد لم تتمكن من الوصول

إلى أهداف الألفية للتنمية وبقيت فئات من الشعب الموريتاني محرومة من الاستفادة من هذه الثروة وهو ما انعكس في مستوى متدن على مؤشرات التنمية البشرية العالمية[1].

1. المؤشرات الدولية:

تتبوأ موريتانيا المرتبة 159 على مؤشر التنمية للعام 2017 الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية برصيد يصل إلى 0.520 وتتقاسم موريتانيا المرتبة مع دولتي ليسوتو ومدغشقر، وهي نفس المرتبة التي كانت تحتلها في تقرير عام 2016.

وقد حقّقت موريتانيا تقدماً على المؤشر؛ حيث انتقلت من المرتبة 161 عام 2013 لتصل إلى المرتبة 156 برصيد 0.506 ثم عادت إلى المرتبة 159 عام 2017 وبرصيد 0.520، إلا أنها ما تزال ضمن الدول ذات الموارد البشرية الضعيفة، وبرصيد أدنى من المعدل لدى الدول العربية وكذلك لدى دول إفريقيا جنوب الصحراء، كما يوضح الجدول التالي:

الدولة/المنطقة	مؤشر التنمية البشرية 2014	مؤشر التنمية البشرية 2018
موريتانيا	0.487	0.520
الدول العربية	0.682	0.700
إفريقيا جنوب الصحراء	0.582	0.550

المصدر: HDR 2018 & RNDH. Mauritanie 2015

من جهة أخرى جاءت موريتانيا في ترتيب متدن في مؤشر رأس المال البشري الصادر عن البنك الدولي؛ حيث احتلت المرتبة 150 من أصل 157 دولة، ويصدر هذا المؤشر للمرة الأولى عن البنك الدولي في عام 2018، ويهتم بالتنمية البشرية من جوانب الأمل في العيش لدى الأطفال والتعليم والصحة[2].

تعكس هذه المؤشرات ضعف أداء موريتانيا الاقتصادي على صعيد بناء رأس المال البشري؛ فرغم مؤشرات النمو القوية نسبياً (متوسط 5.8٪ بين عامي 2004 و2014)[3]، والاستثمارات الكبيرة إبان الطفرة المعدنية بين عامي 2006 و2013، التي وصلت إلى نسبة 42٪ من الناتج المحلي الإجمالي[4]، فإن مستوى البلاد في التنمية البشرية ما يزال متواضعاً

(1) ainatiruaM/yrtnuoc/rf/gro.elaidnomeuqnaB
(2)The Human capital project world bank, p 3 - 5
(3) RNDH, Mauritanie
(4) Rapport sur l'économie Mauritanienne, 2018, Banque Mondiale, p33.

وما تزال التنمية البشرية بحاجة لعناية أكبر للرفع من مستواها[1]، كما أن هناك جهوداً ينبغي القيام بها على مستوى النظام الصحي والتعليمي ومكافحة الفقر وسوء التغذية [2].

2 - الفقر والبطالة:

يعود آخر مسح عن الفقر في موريتانيا إلى العام 2014 -تاريخ إجراء المكتب الوطني للإحصاء للمسح الدائم حول الأوضاع المعيشية للأسر- وعلى أساسه أصدر تقرير «ملامح الفقر» عام 2014، الذي يُظهر أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر النقدي (حُدّد بـ169445 ألف أوقية قديمة للسنة) هي ٪31 على المستوى الوطني مقارنة بنسبة ٪42 عام 2008[3].

وتتفاوت الولايات في الفقر؛ حيث يصل في بعضها إلى أكثر من ٪40، ويكون أدنى من ٪20 في بعضها الآخر، فيما تبلغ نسبة الفقر المدقع وطنياً (حدد بـ126036 أوقية قديمة للسنة) ٪16.6؛ ٪25.1 في الوسط الريفي و٪7.5 في الوسط الحضري.

أما الأحدث في مؤشرات الفقر في موريتانيا، فهي دراسة أعدها المكتب حول الفقر غير النقدي، اعتماداً على مؤشرات الإحصاء العام للسكان والمساكن لعام 2013؛ حيث جاء في الدراسة أن نسبة الفقر تصل إلى ٪41.5 من بينها ٪20.6 هم الأكثر فقراً بينما يوجد ٪20.9 في حالة فقر متوسط، وقد بينت الدراسة حالة التفاوت الكبيرة بين الوسط الحضري (٪9.5) والوسط الريفي (٪73)[4].

تقترب هذه المقاربة الأخيرة من مقاربة مؤشر الفقر متعدد الأبعاد، وهي أحدث مؤشرات قياس مستوى الفقر، ويَصدر المؤشر عن جامعة أوكسفورد ببريطانيا، اعتماداً على الاستقصاء متعدد المؤشرات الذي تجريه الأمم المتحدة، وقد قدّرت نسخته 2017/2018 نسبة الفقر في المدن في موريتانيا بـ ٪43.5 وفي الريف ٪56.5 اعتماداً على الاستقصاء الذي أجري عام 2011[5].

وتحتل مكافحة الفقر مكانة مهمة في استراتيجية الحكومة «النمو المتسارع والرفاه المشترك» التي تغطي الفترة من عام 2016 إلى 2030، وذلك من خلال العمل على تنويع الاقتصاد واستغلال كل محركات النمو في كافة القطاعات الاقتصادية، لا سيما القطاعات

(1) Banque africain de développement, Perspectives économiques en Afrique 2018, p. 8
(2) استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وزارة الاقتصاد والمالية، ص 5.
(3) Profile de la pauvreté 2014, ONS, p. 10
(4) Etude sur la pauvreté non monétaire, 2017, ONS, p. 10
(5) MPI 2017-18, Oxford University, sur : https://ophi.org.uk/

ذات القدرات التشغيلية الكبيرة[1]، وذلك بعد انتهاء استراتيجية «الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر» التي وإن كانت قد ساهمت في خفض معدلات الفقر بشكل معتبر، إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى الهدف الذي رسمته، وهو خفض الفقر إلى نسبة ٪28[2].

على صعيد التشغيل، أظهر المسح الوطني للتشغيل والقطاع غير المصنف أن نسبة البطالة الوطنية بلغت ٪11.8 عام 2017 مقارنة مع ٪10.1 عام 2015؛ أي أنها ارتفعت بـ1.7 نقطة خلال خمس سنوات وهو ما يعني أن أعداد العاطلين يزدادون كل سنة بـ6 آلاف شخص[3].

وقد اعتمدت الحكومة استراتيجية جديدة للتشغيل (2017 – 2030) تهدف إلى مواكبة الاحتياجات في مجال التشغيل من خلال توفير 720 ألف فرصة عمل خلال الاستراتيجية[4]، وذلك بموازاة استراتيجية النمو المتسارع التي تعول بشكل كبير على التشغيل من أجل مكافحة الفقر، كما سبق.

كما تعمل الحكومة على تسهيل ولوج جميع فئات الشعب إلى الموارد لا سيما من خلال مؤسسات التمويل الأصغر التي ارتفعت أعدادها إلى 30 مؤسسة وبلغ عدد المستفيدين منها 600 فرد[5] على الرغم من تواضع الموارد التي تم توزيعها التي لم تتجاوز 3.7 مليار أوقية قديمة (أقل من ٪1 من تمويلات القطاع المصرفي) مثّلت تمويلات الصناديق الشعبية للادخار والقرض منها نسبة ٪41[6].

3 – التعليم:

بلغ معدل الولوج المدرسي الخام[7] في موريتانيا ٪101 عام 2017 مقارنة مع ٪104 متراجعاً بثلاث نقاط، في حين سجّل معدل التمدرس الصافي ارتفاعاً بـ15 نقطة ليصل إلى ٪80 مقارنة مع ٪75 في العام 2016[8]، أما معدل الإكمال المدرسي فقد بلغ ٪91 عام

(1) استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وزارة الاقتصاد والمالية، الجزء الثاني، ص 19 وما بعدها.
(2) المركز الموريتاني للدراسات الاستراتيجية، تقرير 2016.
(3) Situation de l'emploi et du secteur informel en Mauritanie 2017, ONS, p. 6-7
(4) Voir un article de presse publié sur : apanews.net, sous titre : « La Mauritanie veut créer 720.000 emplois »
(5) Mauritanie, Note de pays, Banque africain de développement, p. 9
(6) Rapport annuelle, Banque centrale de Mauritanie, p. 76
(7) مجموع التلاميذ في السنة الأولى من التعليم الأساسي بغض النظر عن أعمارهم مقسماً على مجموع التلاميذ الذين هم في سن دخول السنة الأولى من التعليم. وهو يعكس مستوى الولوج العام إلى التعليم. Indicateurs de l'éducation, UNESCO, p. 5
(8) مجموع التلاميذ الذين يتابعون في سنة دراسية ملائمة لسنهم من مجموع التلاميذ، وهو يعطى صورة أوضح عن انتشار التعليم وحصول الأطفال على تعليم ملائم لسنهم. نفس المصدر، ص 13.

2017 مقارنة بـ80٪ في العام السابق[1].

هذا عن التعليم الأساسي، أما التعليم الثانوي فقد وصل معدل التمدرس الخام فيه إلى 35٪ في المستويين الأول والثاني، في حين بلغت النسبة في المستوى الأول 42٪ ولم تتجاوز نسبة 28٪ في المستوى الثاني[2].

ويظهر من خلال قراءة هذه المؤشرات أن هناك تطوراً كمياً مهماً في الولوج إلى التعليم، وهو ما يعكسه ارتفاع معدل التمدرس الخام، لكن هذا التطور الكمي لا ينعكس كيفاً؛ حيث تتراجع المؤشرات حين نتحدث عن صافي معدل التمدرس أو نسبة الإكمال المدرسي، وهو ما يظهر جلياً حين نصل إلى التعليم الثانوي، حيث تتراجع المعدلات بشكل كبير.

وبخصوص الإنفاق على التعليم، فقد بلغت نسبة الإنفاق العمومي عام 2019 نحو 4.08٪ مقابل 4٪ عام 2017، و3.5٪ عام 2016، ويعكس هذا المؤشر مدى الاهتمام الحكومي بالتعليم، وتُعد النسبة المخصصة من قبل الحكومة الموريتانية قريبة من المعدل العالمي الذي هو 4.8٪، فيما بلغت الاستثمارات في التعليم خلال الفترة بين عامي 2011 و2016 ما قيمته 27.14 مليار أوقية جديدة وهو ما يمثل 27.42٪ من الاستثمارات العمومية في نفس الفترة[3].

4 - الصحة:

تتألف البنية الصحية في موريتانيا من قطاع عام وقطاع خاص، ويتألف القطاع العام من عدة مستويات تبدأ من النقاط الصحية وتنتهي بالمستشفيات، وقد بلغ عدد المؤسسات الصحية العمومية في كافة المستويات 876 منشأة صحية في نهاية عام 2017 مقارنة مع 840 منشأة صحية في العام 2016، فيما بلغت التغطية الصحية على المستوى الوطني معدل 90.32٪ مقارنة مع 88.76٪ في العام 2016[4].

وما تزال الوضعية الصحية في موريتانيا تتسم بانتشار الأمراض وارتفاع أعداد الوفيات على الرغم من التحسن الملاحظ خلال السنوات الأخيرة؛ فقد فشلت موريتانيا في الاقتراب من تحقيق أهداف الألفية للتنمية في مجال الرعاية الصحية؛ فوفيات الأطفال لا تزال عند 115 في مائة ألف في حين أن الهدف هو 45 في مائة ألف، وكانت

(1) Annuaire statistique scolaire, Ministère de l'éducation 2017. غير مرقم

(2) نفس المصدر.

(3) Rapport sur l'économie Mauritanienne, 2018, Banque Mondiale, p. 20 et 32

(4) Annuaire statistique sanitaire, Ministère de la santé, p. 14 et 23

وفيات الأمهات في حدود 582 وفاة لكل مائة ألف ولادة حيّة، والهدف هو 232 في كل مائة ألف[1].

ثالثاً: الحكامـــــة

استخدم مفهوم الحكامة والحكم الرشيد منذ ثلاثة عقود من الزمن، وهو مفهوم شامل لنظام الحكم، وحسب تعريف البنك الدولي فإن الحكامة هي «أسلوب ممارسة السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية»[2]، فهي تشمل إذن قطاعات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وسنحاول في هذه الفقرة من التقرير الحديث عن واقع الحكامة الموريتانية في المجال الإداري والشفافية في التسيير العام لنستشرف مستقبلها في الأمد المنظور.

المجال الإداري:

يعد المجال الإداري من أبرز تجليات الحكم الرشيد، وقد اهتمت الحكومة في السنوات الأخيرة بتطوير الحكامة الإدارية، وذلك بسن العديد من القوانين التي تدعم اللامركزية، ومحاولات ترقية الوظيفة العمومية بالبلاد؛ من خلال تنظيم قانون أسلاك الوظيفة العمومية، واستحداث مجالس جهوية بمرسوم رئاسي تطبيقاً لأحكام المادة (89) من القانون النظامي رقم (010-2018) الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018 المتعلق بالجهة، بعد اعتماد التغيير الأخير في الدستور الموريتاني.

وتعاني الحكامة الإدارية بموريتانيا من عدة تحديات يمكن أن نجملها فيما يلي:

هشاشة البنية المؤسسية لقطاعات الدولة من وزارات ومؤسسات: فهي دوماً عرضة لتغيير تسمياتها والصلاحيات الممنوحة لها وتغيير أشخاصها، وهو ما يؤثر سلباً على ميزانية الدولة واستقرار المؤسسات.

المرافق العمومية وجودة الخدمة: حيث يلاحظ وجود بعض المشكلات تحد من فعالية هذه المؤسسات، ومن ذلك فوضوية المقرات وتركيزها في منطقة واحدة من العاصمة.

التضييق على الحق في الإضراب: بالرغم من اعتراف القوانين بأحقية عمال الدولة في الإضراب وفق الشروط والخطوات المسموح بها، فإن الحكومة تلجأ دائماً إلى بعض

(1) استراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك، وزارة الاقتصاد والمالية، مجلد 1، ص 20.
(2) د. عادل عبداللطيف، الحكم الرشيد: المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فبراير 2013.

الإجراءات التي تقيد الإضرابات، من إقالة لقادة الإضراب، وتعليق رواتب المضربين، كما حدث مؤخراً مع إضراب الأطباء والدكاترة الاختصاصيين عام 2018.

أما بخصوص اللامركزية، فإن موريتانيا لديها ترسانة قانونية كبيرة خاصة بالجماعات المحلية تشمل أكثر من 100 نص[1]، وقد توجت هذه الترسانة خلال عام 2018 بالنصوص المنظمة للمجالس الجهوية التي انتخبت للمرة الأولى في سبتمبر 2018.

وعلى الرغم من توافر الإطار القانوني والتنظيمي للعمل البلدي منذ ما يزيد على 30 عاماً، فإن تجربة العمل البلدي لم تستطع مواكبة الاحتياجات التنموية للسكان المحليين بسبب ضعف كفاءة الأجهزة البلدية المنتخبة[2].

ويعول على المجالس الجهوية الجديدة في أن تؤدي إلى إنضاج تجربة اللامركزية في موريتانيا، وزيادة مشاركة السكان المحليين في تدبير شؤونهم المتعلقة بحياتهم اليومية من تعليم وصحة ومواصلات... إلا أن هناك من يرى أن مشروع المجالس الجهوية هو مشروع «طموح متقدم على الواقع، أو لا يأخذ في الاعتبار بعض جوانب هذا الواقع الذي أنتجته التجربة البلدية، من حيث غياب الخبرة وقلة الكادر الكفء وقلة الموارد المالية، وهذا ما يجعل المجالس الجهوية تواجه نفس المعوقات[3]».

الشفافية والفساد:

تمتلك موريتانيا موارد طبيعية كبيرة، جعلت الحكومة تسعى جاهدة إلى تدعيم الشفافية في التسيير، وفي هذا الإطار تم سن قانون جديد لمحاربة الرشوة والفساد، وهو القانون رقم (079/2016)، وقد تضمن تجريماً للرشوة في مجالات مختلفة.

وللوقوف على وضعية الشفافية بالبلاد، نتوقف عند مؤشرين من المؤشرات المهمة لقياس الشفافية:

مؤشر الشفافية الدولية: حققت موريتانيا المرتبة 143 على مؤشر الشفافية الدولية في عام 2017[4]، متراجعة برتبة واحدة عن مركزها عام 2016؛ حيث حلت المرتبة 142، وقد

(1) المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجماعات المحلية في موريتانيا ص 11.

(2) د. أحمد بن الداه، اللامركزية الإدارية ومطلب التنمية المحلية-البلديات بموريتانيا نموذجا، ص 515 وما بعدها.

(3) المركز الموريتاني للدراسات الاستراتيجية، قانون المجالس الجهوية في ضوء التجارب السابقة متاح على الموقع CMERS.ORG

(4) Corruption Perceptions index, disponible sur : https://www.transparency.org

حصلت موريتانيا على رصيد 28 نقطة فقط من أصل مائة، كما عرف رصيد موريتانيا على المؤشر تذبذباً خلال السنوات الخمس الماضية:

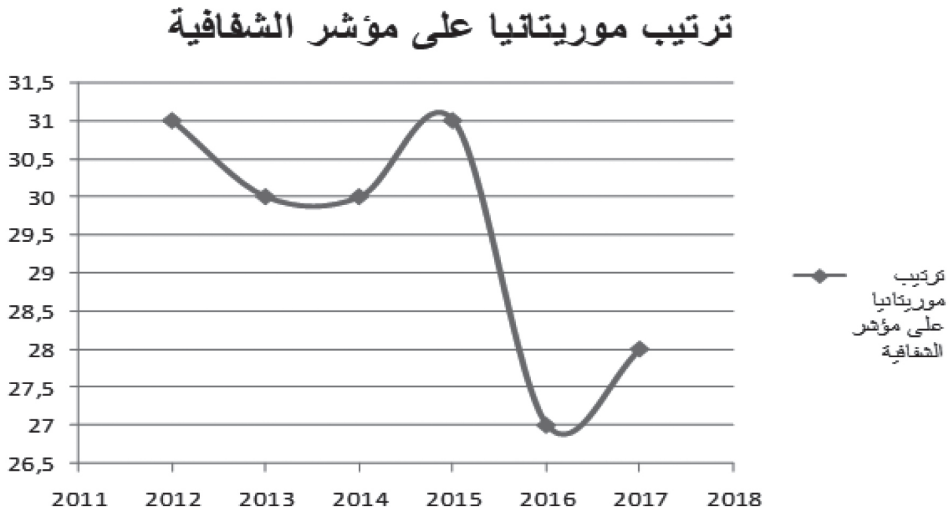

من إعداد الفريق اعتماداً على معطيات: https://www.transparenc y.org

وقد بذلت الحكومة الموريتانية بعض الجهود في سبيل تحسين مستوى الشفافية، خصوصاً في القطاعات الاقتصادية الأكثر أهمية (المعادن، المحروقات، الصيد)، فقد انتسبت لمبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية عام 2006 ولمبادرة الشفافية في قطاع الصيد عام 2017.

وتفرض معايير مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية على الدول إصدار تقارير سنوية عن القطاع ومداخيله، ويغطي آخر التقارير الوطنية العام 2016، وقد صدر في نوفمبر 2018، وهو التقرير الثاني عشر من نوعه منذ انتساب موريتانيا للمبادرة عام 2006. وبحسب التقرير، فقد بلغت العائدات الإجمالية للبلاد من هذه الصناعة في الفترة التي يغطيها التقرير 44.9 مليار أوقية، ذهبت منها ٪71.4 لتمويل ميزانية الدولة، والبقية دخلت إلى الصندوق الوطني لعائدات المحروقات[1].

ومع ذلك فإن، موريتانيا في تراجع مستمر على مؤشر الفساد، وما تزال في مرتبة

(1) Comité national de l'initiative pour la transparence dans l'industrie extractive, Rapport ITIE-Mauritanie exercice 2016 p. 9

متدنية في تصنيف الشفافية؛ حيث ترى منظمة الشفافية الدولية أن مكافحة الفساد تتطلب إرادة سياسية جادة للتغيير، وإجراءات طويلة الأمد، مع إشراك المجتمع المدني والمواطنين في عملية التبليغ عن الفساد ومكافحته[1].

مؤشر بيئة الأعمال: وفق تقرير البنك الدولي السنوي «ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business 2018»، الذي يصنف 190 دولة، فقد حلت موريتانيا في المرتبة 150 عالمياً، متقدمة بعشر نقاط مقارنة مع تقرير العام 2017، وبـ26 نقطة مقارنة مع تقرير العام 2015؛ حيث كانت موريتانيا تحتل المرتبة 176 عالمياً[2].

وقد جاء هذا التطور بفضل النصوص الجديدة التي اعتمدتها الحكومة الموريتانية خصوصاً ما يتعلق بـ«الأطر التنظيمية، لا سيما اختصار إجراءات تسجيل الشركات وزيادة الشفافية في الحصول على الأراضي، واتخاذ خطوات لتبسيط الإجراءات في ميناء نواكشوط، ونشر جميع الأحكام في القضايا التجارية على الموقع الإلكتروني للمحكمة المتاح للجمهور[3]».

لكن النجاعة الحقيقية للعملية الإدارية لا تعكسها مقاييس مسطرة «ممارسة الأعمال» التي تركز على المعايير المتعلقة بسلاسة إنشاء الشركات، بل تنعكس في قدرات الإدارة العمومية على إدارة مشاريعها العمومية أيضاً، التي تشكل نسبة مهمة من الاستثمار، إضافة إلى كونها هي الإطار الذي تتم من خلاله ممارسة وظائف التنمية البشرية.

(1) Rampant corruption in arab states, in https://www.transparency.org
(2) http://www.doingbusiness.org/en/rankings
(3) مقال بعنوان: موريتانيا تواصل تألقها على مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال، منشور على:
https://blogs.worldbank.org

المحـــور الديـــني

توطئة

أدى التطور التاريخي للتدين في موريتانيا إلى بلورة هوية موحدة يجتمع عليها الشعب الموريتاني بكل مكوناته، تقوم على احترام والتزام تعاليم الدين الإسلامي وأخلاقه، وفق الاتجاه السُّني، وتحديداً ثلاثية المذهب المالكي والعقيدة الأشعرية والتصوف الجنيدي، وقد مثلت «المحظرة» بوصفها مؤسسة تعليمية منبثقة من تلاقي نمط تدين الشعب الموريتاني ونحلة عيشه دعامة رئيسة لترسيخ هوية البلد الإسلامية، وتكريسِها، كأبرز ناظم يَجْمَعُ الشعب الموريتاني بكل فئاته.

وتجلت هذه الهوية في عصر الدولة الحديثة في دستور البلاد الذي نص في مادته الأولى على أن «موريتانيا جمهورية إسلامية»، وأكد في المادة الخامسة أن «الإسلام دين الشعب والدولة»، ونص في ديباجته على أن أحكام الدين الإسلامي هي «المصدر الوحيد للقانون».

ولعل غياب التعددية الدينية أو المذهبية لدى الشعب الموريتاني، هو ما جعل «الهوية الإسلامية للبلد» أمراً غير خاضع للنقاش بين الأحزاب والتشكيلات السياسية في البلد؛ إذ إن جميع الأحزاب الموريتانية تَنُصُّ في لوائحها ونظمها على احترام الدين الإسلامي، والانطلاقِ منه كمرجعية رئيسة.

ولا يعني هذا الموقع النظري للدين في حياة الشعب أن الممارسة العملية تتطابق مع المثل الدينية أو حتى تقترب منها، بل إن الحالة الطبيعية تقول دائماً: إن هناك فجوة بين مكانة الدين في نفوس الشعوب وواقعه في حياتهم، كما أن نمط التدين عند الشعب الموريتاني قد يكون فيه نواح إيجابية وأخرى سلبية؛ إذ تشير مؤشرات التدين الشعائري إلى «أن الشعب الموريتاني ما زال يحافظ على قدر كبير من الالتزام والتدين رغم ما جد على حياته من مظاهر منافية لمقتضيات هذا «الالتزام» بفعل حياة المدينة»، لكن بالمقابل «فإن تدين الشعب الموريتاني يوصف -من الناحية السلبية- بأنه سطحي ووراثي (عادات)[1]».

ويسعى هذا المحور من التقرير إلى قراءة الحالة الدينية في موريتانيا من خلال

(1) انظر المحور الديني من تقرير المركز للعام 2014.

استنطاق بعض مؤشراتها، واستعراض أهم التحديات التي تواجهها، والوقوف على درجة النقاش حول مكانة الدين في الحياة العامة.

أولاً: مؤشرات التدين في موريتانيا

لقياس واقع التدين في المجتمع الموريتاني من خلال المؤشرات، لجأ التقرير إلى مصدرين للمعلومات عن هذه الحالة؛ أحدهما هو إجراء استبيان لـ«قياس مدى انتشار وتأثير الخطاب الديني»، أما الثاني فهو قراءة الإحصائيات الرسمية عن انتشار الجرائم النوعية المجرمة قانونياً ودينياً.

الاستبيان:

أجرت هذا الاستبيان وحدة الاستطلاعات والاستبيانات بـ«المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الاستراتيجية» بواسطة الهاتف، على عينة عشوائية من مشتركي شركات الاتصال الموجودة بالبلد، بلغ عددهم 377 فرداً، وهي عينة كافية من مجتمع الدراسة (السكان الموريتانيين)، إذ إنها تجعل هامش الخطأ في حدود ٪3 إلى ٪5 كما أنها متنوعة؛ نوعياً (٪61 نساء) ولغوياً، وعمرياً، ومناطقياً (كل الولايات).

ومن بين المؤشرات التي حملها الاستبيان مؤشر «متابعة الخطاب الديني» حيث ظهر أن ٪77 من المشاركين في الاستبيان يتابعون الخطاب الديني بشكل منتظم أو متقطع، أما البقية فبين نادر إلى معدوم.

من بين المؤشرات أيضاً: التطوع بممارسة الأنشطة الدينية غير الواجبة، وفي هذا الخصوص يظهر الاستبيان أن ٪10 من المشاركين يعتكفون أياماً من رمضان بشكل دائم، و٪12 بشكل متقطع، وأن ٪3 يخرجون مع جماعة التبليغ بشكل دائم، و٪12 بشكل متقطع.

كما يظهر أن ٪13 يواظبون على الوظيفة الصوفية بشكل دائم، و٪4 بشكل متقطع، وأن ٪32 من النساء المشاركات في الاستبيان يحضرن الدروس النسائية المنزلية بشكل دائم، و٪24 بشكل متقطع، وأن ٪12 يحضرون الليالي التربوية بشكل دائم، و٪17 بشكل متقطع.

ومن المؤشرات الدالة على نمط التدين الموجود في موريتانيا حلول الشيخ محمد ولد سيدي يحيى في المرتبة الأولى من بين الشخصيات الدينية المؤثرة، وحلول الشيخ محمد الحسن ولد الددو ثانياً.

وفي مجموعات وسائل التواصل الاجتماعي الدينية التي يتابعها المشاركون كانت المجموعتان الوحيدتان اللتين حظيتا بمتابعة تذكر هما: مجموعة «محبي الشيخ محمد ولد سيدي يحيى»، ومجموعة واتساب «محظرة أهل النيني».

وإذا قارنا هذين المعطيين يمكننا استخلاص قبول التدين الموريتاني للجمع بين المنهج التقليدي ذي الطابع الفروعي الذي تمثله مجموعة أهل النيني، وبين منهج التدين التجديدي داخل نفس الدائرة الذي يمثله كل من الشيخين محمد ولد سيدي يحيى، ومحمد الحسن ولد الددو.

وتظهر خلاصات الاستطلاع مؤشرات دالة على درجة ونمط التدين الموجود لدى الشعب الموريتاني، ومن هذه الخلاصات:

- أن المسجد هو أهم وسيلة لنشر الخطاب الديني.
- نظرة الموريتانيين للخطاب الديني على أنه ضروري ومفيد عبر جميع منافذه، وربما يكون لسلطان المجتمع أثر في هذه النتيجة.
- نظرة الموريتانيين لمخرجات الخطاب الديني السائد أنها جيدة وتتسم بالوسطية وروح الجدية والعمل والتكسب، وتبتعد عن الدروشة وعن التطرف.
- الإعلام الرسمي له تأثير معتبر في نشر الخطاب الديني، فأكثر من 11٪ من المتابعين للخطاب الديني عن طريق وسائل الإعلام يتابعون وسائل الإعلام الرسمية (أغلبهم لقناة «المحظرة» الدينية بواقع 9٪ من مجموع المتابعين).

معطيات رسمية عن الجرائم النوعية:

تظهر دراسة إحصائية قامت بها النيابة العامة لدى المحكمة العليا حول الجرائم النوعية التي تم رفعها للمحاكم، تطور هذه الجرائم خلال الأعوام الثلاثة 2015 – 2016 – 2017؛ حيث وصلت هذه الجرائم عام 2015 إلى 495، ثم ارتفعت خلال عام 2016 إلى 518، قبل أن تنخفض في عام 2017 إلى 471، كما يوضح المنحنى التالي:

من إعداد فريق التقرير اعتماداً على إحصائيات النيابة العامة في موريتانيا.

وتعطي الدراسة تفاصيل عن أنواع هذه الجرائم نقتصر منها على ما يخص عام 2017؛ فبالنسبة لقضايا المخدرات، وصل للمحاكم خلال عام 2017 ما مجموعه 295 قضية، ووصلت حالات القتل العمد خلال عام 2017 إلى 35 حالة قتل؛ أي بمعدل حالة قتل كل 10 أيام تقريباً، بينما وصلت حالات الاغتصاب خلال عام 2017 إلى 135 حالة اغتصاب؛ أي بمعدل حالة اغتصاب كل 3 أيام تقريباً[1].

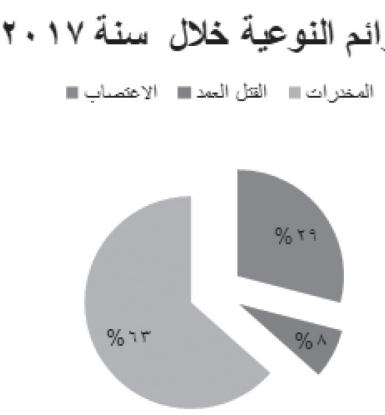

من إعداد فريق التقرير اعتماداً على إحصائيات النيابة العامة

(1) دراسة عن حصيلة أداء المحاكم منشورة على موقع المحكمة العليا في موريتانيا على الرابط: http://www.coursupreme.mr/articlesdocs/parquet/statistiques-parquet-2015-2016-2017.pdf

ومع أن هذه المعطيات قد تعطي تصوراً عن حال التدين؛ باعتبار ارتكاب هذه الجرائم هو انحراف عن الدين، إلا أنه من المهم الإشارة هنا إلى أن العامل الديني ليس وحده المؤثر في ارتكاب الجريمة؛ لأن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لها تأثيراتها هي كذلك في الجنوح إلى الإجرام، كما هو مبين بصورة أوضح في المحور الأمني من هذا التقرير.

ثانياً: تحديات الوحدة الدينية والمذهبية

تؤكد أي قراءة للوضع الديني في موريتانيا أن أقوى الظواهر الدينية في حياة المجتمع الموريتاني هي وحدته الدينية والمذهبية، التي تجمع مختلف أعراقه وفئاته وطبقاته على مختلف تجلياتها السالفة، ولئن كانت هذه الحقيقة تضعف من وجود أي تحد للوحدة الدينية؛ إلا أن درجة الحساسية الجماعية لدى الموريتانيين من وجود خرق لهذه الصورة -حتى لو كان حادثة منعزلة أو سلوكاً فردياً- تبرر، منهجياً، وصف حوادث من هذه القبيل بالتحديات.

وقد واجهت الوحدة الدينية بالفعل تحديات بهذا المعنى، بعضها حوادث منعزلة سببها تأثر أفراد بالمنظومات المغايرة، في ظل عالم تتدفق فيه المعتقدات والفلسفات بصورة غير مسبوقة بفعل التطور التقني، لكن بعضها الآخر تقف خلفه جهود منظمة تسعى إلى خلخلة الوحدة الدينية، وهنا يبرز مسوغ موضوعي أوضح للحديث عن تحديات تواجه الوحدة الدينية، مع الإلحاح على أن العامل الأبرز هو شدة حساسية المجتمع الموريتاني من خوار وحدته الدينية والمذهبية التي يفاخر بأنها بنسبة 100٪.

ومن أبرز هذه الظواهر:

حالات الإلحاد والإساءة للمقدسات: إن مكمن التحدي في حالات الإلحاد والإساءات للمقدسات الفردية التي ظهرت خلال السنوات الأخيرة، ليس في عددها فهي قليلة ومحصورة، وإنما في بشاعتها وتناقضها السافر مع المبادئ الدينية، وفي كونها تؤشر على وجود ثغرة في جدار الحماية التربوية في المجتمع، تسللت منها معتقدات فاسدة، ويتجلى التحدي أيضاً فيما تشير إليه بعض الدلائل من وجود تخطيط يسعى إلى اتخاذ الانحرافات الفردية بوابة للتشويش على اللحمة الدينية للمجتمع.

ومن الملاحظ أن هذه الحالات تصر على التخفي نتيجة قوة النبذ الاجتماعي لها،

فباستثناء حالة أو اثنتين أظهر أصحابها إلحادهم وإساءتهم للأنبياء في الغرب، لجأ من يقفون خلف هذه الحالة الشاذة إلى تدوينات بأسماء مستعارة على «فيسبوك» للإساءة للمقدسات الدينية والطعن في أحكام الشريعة الإسلامية ووصفها بالظلم والخرافة، والطعن في الحدود ووصفها بالقسوة والبشاعة، ووصف بعضهم شريعة الإسلام بأنها تكرس الطبقية والظلم الاجتماعي.

ويصاحب هذه الإساءات وحالات الإلحاد أسلوب آخر هو الترويج لبعض المظاهر غير الأخلاقية التي لم يعهدها المجتمع الموريتاني مثل السفور ومسابقات الجمال الخليعة.

التنصير: مع أن محاولات نشر «المسيحية» بين الموريتانيين اصطدمت بقوة تمسكهم بالإسلام؛ مما أدى إلى انسحاب بعض المنظمات التي تتهم بممارسة «التبشير» تحت غطاء العمل الخيري[1]، وتراجع في أعداد محاولات التنصير المكتشفة، ومع ذلك فإن مساعي التنصير لم تختف، بل سعت إلى تطوير أساليبها التخطيطية والدعائية والميدانية حسب ما تؤكده الوقائع التالية:

حضور مجموعة من الموريتانيين لمؤتمر كنسي في مالطا، أواخر فبراير 2017، وقد ناقش المؤتمر التحديات التي يواجهها التنصير في البلدان المشاركة فيه، والاستراتيجيات التي يجب اتباعها لاختراق المتجمعات المسلمة، وسبل إيجاد تمثيل وحضور للمسيحيين في المجال السياسي.

فتح روضة مسيحية في أحد أحياء نواكشوط من طرف أجانب تقدم برنامجاً تنصيرياً، وتقيم احتفالات دينية مسيحية (عيد الباك) لأطفال موريتانيين، ولدى كشف هذه الروضة صرح مسؤول حكومي موريتاني للصحيفة التي أثارت القضية أنها غير مرخصة وأغلقتها السلطات[2].

ما نشرته الصحيفة المسيحية: Journal Chrétien في نهاية العام 2017 من أن أعداد المسيحيين في موريتانيا تصل إلى 10 آلاف شخص، 2000 منهم إنجيليون، وتتركز غالبيتهم في نواكشوط، وأزويرات، ونواذيبو، وأطار، وروصو، وأنهم يعانون من الاضطهاد الذي يمارسه عليهم الإرهابيون.

ما نشره موقع «الأخبار إنفو» بتاريخ 18 ديسمبر 2017 من أن شاباً موريتانياً -في

(1) فضلنا لأسباب قانونية عدم ذكر مثال على هذه المنظمات.

(2) صحيفة الأخبار إنفو، وهي صحيفة متابعة لأنشطة التنصير في موريتانيا وأعدت خلال سنوات سابقة تقارير تكشف أساليب التنصير وارتباطات شبكاته مع أفراد موريتانيين.

مقابلة له مع صحيفة إخبارية مسيحية- ادعى أنه أنشأ في العاصمة الموريتانية عشرات الكنائس، وغيّر دين 100 شاب موريتاني خلال العشرية الأخيرة، وأن هؤلاء تحولوا إلى مسيحيين مطبقين.

ولا يخفى على أي عارف بموريتانيا ما في هذه الأخبار من مبالغة؛ سواء ما ذكرته الصحيفة المسيحية عن أعداد المسيحيين في موريتانيا وعن الاضطهاد الذي يتعرضون له، أو ما ذكره الشاب عن أعداد الكنائس وعن نشاطه التنصيري، لكن الهدف من هذه المعلومات الخاطئة هو استدرار تبرعات الجهات الغربية التي تمول أنشطة التنصير في العالم.

التشيّع: تعود بدايات ظهور حالات التشيع في موريتانيا إلى عام 2006 مع إعلان المدعو بكار ولد بكاري تشيّعه، وعلاقته بإيران وبالمراجع الشيعية في العراق وولائه لهما، وقد أحدثت دعوته للتشيّع في مجتمع سُني بالكامل صدمة في الأوساط الدينية، واتُهم حينها بأنه مجرد طامح لاستدرار المال الإيراني، كما ظهر إلى جانب بكار -بعد فترة وجيزة من إعلانه اعتناق التشيّع- شخصيات أخرى أكثر منه علماً مثل أحمدو يحيى بن بلا، والشيخ محمد ولد الشيخ.

ومع أن حالات التشيّع المعلنة منذ ذلك الوقت ظلت محدودة إلا أنها تزداد مع الوقت؛ ويكتسب أصحابها جرأة في الكشف عن أنفسهم.

ورغم هذه الأعداد القليلة يظهر تحدي التشيّع في سعي جهات شيعية إلى اللعب على الانقسام الفئوي في المجتمع الموريتاني؛ لنشر مذهبها في بعض الفئات دون بعض، وهو ما تثبته الدراسة السرية التي أعدها موريتانيون لمؤسسة «انقلاب» الثقافية الشيعية عام 2015، التي نشر موقع الأخبار تقريراً عنها.

وقد لجأت هذه المؤسسة -وغيرها- إلى نفس أسلوب التضخيم في أعداد المتشيعين الذي تتبعه الجهات التنصيرية لاستدرار التبرعات والتمويلات؛ فقد توقعت هذه الدراسة «أن يؤتي العمل الشيعي إذا توافرت له الشروط والمقدرات أكله بسرعة، ليسمح برفع نسبة التشيع في موريتانيا من ٪1.5 إلى حولي ٪20 في ظرف 10 سنوات قادمة».

وبحسب إحصاء أجراه «مجمع أهل البيت» الذي يتبع للمرشد الأعلى لإيران عام 2008 عن أعداد الشيعة في إفريقيا -وهو الإحصاء الوحيد المعلن حول أعداد الشيعة

في موريتانيا- فإن الشيعة في موريتانيا يمثلون نسبة 1.5٪ من أعداد السكان أي حوالي: 45000 شخص[1].

ولا شك أن هذا العدد الذي يوصل معتنقي المذهب الشيعي في البلد إلى نسبة 1.5٪ مبالغ فيه، مثله مثل تقرير صحيفة Journal Chrétien الذي أوصل عدد المسيحيين في موريتانيا إلى نحو 10 آلاف، ومما يؤكد هذا:

أن المجتمع الموريتاني مجتمع صغير (حوالي 3.5 مليون نسمة) ومترابط، ومن المستحيل أن يصل عدد المتشيعين فيه إلى هذا العدد، دون أن يكون ذلك أمراً لافتاً، ودون أن تكون لهم مؤسسات متعددة تؤطر نشاطهم وعملهم، ولحد الساعة لا يعرف من المتشيعين في موريتانيا غير أفراد محدودين أغلبهم عندما تتم مواجهته ينفي تشيعه.

كيف استطاع دعاة المذهب الشيعي استقطاب كل هذا العدد دون أن تكون لهم مؤسسات معلنة ومعروفة ونشطة في نشر دعايتهم؟! فالمؤسسات الشيعية لحد الساعة محدودة وضعيفة، وتتخفى تحت عناوين الثقافة والعمل الخدمي، وأغلبها لا يمتلك مقرات، ونشاطها محدود وضعيف الأثر ولا يحضره سوى أفراد محدودين، وهي جمعيات منبوذة من طرف المجتمع.

وقد شهدت ظاهرة التشيع في العامين الأخيرين تطورات، من أبرزها:

تداول الموريتانيون على مواقع التواصل الاجتماعي مقطع فيديو بثه تلفزيون شيعي لسيدة موريتانية يلقنها مرجع شيعي أصولَ المذهب الشيعي على الهواء مباشرة.

إغلاق السلطات الموريتانية لمجمع «الإمام علي» في مقاطعة دار النعيم ومصادرة ممتلكاته وعزل إمام مسجده، ويعد هذا المجمع أهم مراكز التشيّع في موريتانيا وأكثرها إثارة ومجاهرة بالدعوة للمذهب الشيعي، وقد هجر سكان الحي مسجده، بسبب آراء القائمين عليه، وهذا المجمع عبارة عن مسجد ومدرسة ومحلات تجارية، وقد قام دعاة التشيع في موريتانيا بعدة محاولات من أجل إلى تحويل هذا المركز إلى حسينية، ولكنهم فشلوا في ذلك، بسبب الرفض الشعبي أحياناً وتدخل السلطات أحياناً أخرى.

استدعاء الخارجية الموريتانية للسفير الإيراني والاحتجاج عليه، بعد محاولة مجموعة من الموريتانيين يوم 22 مايو 2017 تأسيس مجلس أعلى للشيعة في موريتانيا، وقد أبلغت

(1) الحافظ ولد الغابد، التشيع في غرب إفريقيا (سلسلة مقالات منشورة على موقع إسلام أونلاين).

الخارجية الموريتانية السفير الإيراني بنواكشوط «رفض موريتانيا لمثل هذه المبادرات، وطلبت منه نقل رسالة إلى طهران مضمونها: رغبة موريتانيا في عدم التدخل في شؤونها الداخلية وفي الشأن الديني للبلاد»، وفق ما جاء في خبر نشره موقع «صحراء ميديا».

تخليد العشرات من الموريتانيين في أكتوبر 2017 لذكرى عاشوراء بنواكشوط بمنزل أحمدو ولد عبدالرحيم ولد البح، وقد حضر الاحتفال رجال ونساء، وافتتحه قاض موريتاني متقاعد، وكان المتشيعون قبل هذا يسافرون إلى السنغال من أجل تخليد ذكرى عاشوراء أو يخلدونها في البلد بشكل غير معلن عنه.

ثالثاً: النقاش حول موقع الدين في الحياة

لا تكتمل القراءة المستنطقة لموقع الدين في حياة الموريتانيين ونمط تفاعلهم معه دون التعرض للنقاش الفكري حول موقع الدين في الحياة العامة، فرغم التسليم العريض من قبل الموريتانيين بمكانة الدين في الحياة العامة، ورغم قطع الدستور بأن الإسلام مصدر التشريع الوحيد، وتبني غالبية الأحزاب لمواقف في هذا الاتجاه، فإن بعض الاتجاهات الأيديولوجية وخاصة المثقفين الحداثيين يطرحون مواقف تدعو لقصر تأثير الدين على الحياة الخاصة دون الفضاء العام، ولا سيما حين يتعلق الأمر بهوية الدولة أو حريات الأفراد.

وشهد الفضاء الثقافي الواقعي والافتراضي في موريتانيا خلال الفترة الأخيرة تنامياً لهذا الجدل، ويمكن رصد أبرز محاور هذا النقاش في عنوانين رئيسين:

الحريات الشخصية المتعارضة مع الدين: وقد غذت مواقع التواصل الاجتماعي النقاش حول هذا الموضوع، كما هي الحال مع بعض مقاطع الفيديو التي ظهرت فيها فتيات موريتانيات في ثياب غير محتشمة، وكذلك تنظيم حفل يحاكي مسابقات ملكة جمال باسم «وجوه من موريتانيا» في نهاية عام 2016 في أحد فنادق نواكشوط، من طرف بعض الشباب الحداثيين، وفي هذه الحالات ظهر جدل أساسه على مواقع التواصل الاجتماعي حول مسألة الحريات، وهل هي مفتوحة لا يحق لأحد التدخل فيها لا باسم الدين ولا باسم غيره، أم أنها حريات مقيدة لا يدخل فيها ما يعد انتهاكاً لحرمات الله.

بيد أن أكبر مسألة دار حولها التجاذب والاستقطاب بهذا الشأن هي محاكمة كاتب المقال المسيء، وقد تصدرت التيارات الدينية، ولا سيما الصوفية منها، أطيافاً واسعة

من المجتمع الموريتاني طالبت بإعدام كاتب المقال المسيء وتطبيق حد الردة عليه، وفق ما ينص عليه القانون الجنائي الموريتاني، وفي هذا الإطار تم تنظيم جملة من المظاهرات والاحتجاجات، كما صدرت فتاوى دينية تبين أن حد الساب هو القتل دون استتابة.

وبالمقابل، كان بعض المثقفين الحداثيين وبعض المنظمات الحقوقية يضغطون في الاتجاه المعاكس، مطالبين بإطلاق سراح كاتب المقال المسيء، وعبر الكثير من كتابهم ومدونيهم عن ارتياحهم للحكم الذي أصدرته محكمة الاستئناف في تشكيلتها الثانية بحقه يوم 9 نوفمبر 2017، الذي يقضي عليه بالسجن سنتين وغرامة مالية، بدل حكم الإعدام الذي حكمت به المحكمة الابتدائية في بداية القضية، حين كيفت الواقعة على أنها زندقة.

واستمراراً لنفس الجدل، ثار خلاف حول التعديل الذي أجري على المادة (306) من القانون الجنائي، الذي تبنى القول بعدم الاستتابة «كل مسلم ذكراً كان أو أنثى استهزأ أو سبّ اللّه أو رسوله ﷺ أو ملائكته أو كتبه أو أحد أنبيائه يقتل ولا يستتاب، وإن تاب لا يسقط عنه حد القتل»، وقد تمت المصادقة على هذا القانون بتاريخ 16 نوفمبر 2017.

كما تم الجدل والاستقطاب الحاد بشأن قانون النوع المتعلق بشؤون الأسـرة، الذي تضمن بعض المواد المخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية، وبعد جدل كبير واستقطاب حاد سحبت الحكومة هذا القانون قبل عرضه على البرلمان بتاريخ 25 ديسمبر 2018.

علمانية الدولة: بعد طرح مجموعة من الشباب من ذوي التوجه الحداثي مبادرة على «فيسبوك» تحت عنوان «نريد موريتانيا علمانية»، وتنظيمهم لوقفات احتجاجية للتعريف بهذه المبادرة، دار سجال حاد بين الشباب الموريتاني على «فيسبوك» حول هذه القضية.

لكن خفوت هذه الحملة، وعدم تحمس عدد كبير من التوجهات التقدمية للتبني الحرفي للعلمانية الغربية يوحيان بعدم تقبل المزاج الديني للموريتانيين للطرح العلماني، ولعل أوضح دليل على ذلك أن النقاش حول صلاحية العلمانية لموريتانيا يوجد حتى داخل التوجهات اليسارية نفسها، وهو ما عكسه النقاش الذي جرى داخل حزب اتحاد قوى التقدم بعد تصريحات د. محمد ولد مولود، رئيس الحزب، في إحدى مجموعات «واتساب»، قال فيها: «إن إدخال العلمانية لموريتانيا إثارة للفتنة واستفزاز للشعب الموريتاني»، وإن «العلمانية ليست هي ما يحتاجه الشعب الموريتاني»، بل «الحرية، والتحول الديمقراطي على مستوى العلاقات الاجتماعية، والمساواة، والتوزيع العادل للثروة بين المواطنين، وهذا ما يجب أن يكون أولوية».

وقد أثارت هذه التصريحات نقاشاً داخل الحزب؛ إذ أصدر بعض الشباب المنتمي لـ«حزب اتحاد قوى التقدم» بياناً جاء فيه: «إننا كيساريين نناضل في صفوف اتحاد قوى التقدم؛ لا يمثلنا ما قاله رئيسنا حول العلمانية، بل ونعتبر أنفسنا علمانيين».

وقد رد ولد مولود وبعض الشخصيات الأخرى التي تبنت موقفه بأن نصوص الحزب لا يوجد فيها تبنّ للعلمانية، وأن من غير الملائم نسبة توجه للحزب لا تعضده نصوصه[1].

(١) لعل من المناسب هنا إيراد موقف الحزب من موقع الإسلام في الدولة كما جاء في نظامه الأساسي: جاءت المادة الرابعة من النظام الأساسي للحزب، ضمن مبادئ الحزب: «التسامح واحترام الآخر تماشياً مع التعاليم الإسلامية المقدسة،» ونصت المادة الخامسة من نفس النظام على أن من أهداف الحزب «إقامة دولة قانون تتشبث بالقيم الإسلامية وتسود فيها المساواة في الحقوق والواجبات واحترام الاختلاف».

المحور التعليمي

توطئة

يحاول هذا المحور أن يقدم صورة عامة عن التعليم في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، من حيث الانتشار والبنى، متوقفاً مع أبرز التحديات التي تواجه التعليم من قبيل: النوعية والتمويل وتكافؤ الفرص وإشكال اللغة.

يعتمد التقرير على الدليل الإحصائي لعام 2017-2016، وهو دليل سنوي تصدره وزارة التهذيب الوطني[1]، وعلى وثائق مراجعات البرامج مع الممولين، وهي مراجعات سنوية في إطار الخطط العشرية، إضافة إلى تقرير منتدى الاقتصاد العالمي لعام 2018، ومؤشر الرفاه والازدهار الذي يصدره معهد «ليكاتوم» البريطاني، إضافة إلى مقابلات مع خبراء تربويين.

أولاً: معطيات رقمية

ينقسم التعليم من حيث المراحل في موريتانيا -على غرار العالم- إلى تعليم ما قبل المدرسة (الروضة) فالتعليم الابتدائي، فالتعليم الثانوي، ثم التعليم العالي.

وينقسم من حيث طبيعة المناهج والبرامج إلى تعليم أصلي، يركز على العلوم الشرعية الموروثة عن المحظرة الموريتانية، وتعليم عصري على غرار التعليم الحديث في مختلف الدول.

التعليم ما قبل المدرسة:

يتابع التعليم في الحضانات المدرسية 31448 طفلاً في السنة الدراسية 2016-2017، أي أن نسبة 8٪، من مجموع الأطفال هم في هذه المرحلة حسب الإحصاءات الرسمية، وهي نسبة ضعيفة جداً، لكنها لا تعكس حقيقة التعليم في هذه المرحلة؛ لأن أكثر الموريتانيين يميلون إلى ابتعاث أطفالهم للكتاتيب القرآنية بدل الرياض المدرسية، بل إن بعضهم يستمر في إرسال الأطفال إليه حتى بعد بلوغهم سن الدراسة، ففي إحصاءات

(١) لا يخضع التعليم في موريتانيا لوزارة واحدة، فهو غالباً مقسم بين أربع وزارات، هي: التهذيب الوطني والتعليم العالي والبحث العلمي وشؤون المرأة والتوجيه الإسلامي، وتعاني وزارة التهذيب الوطني من تقلب الأسماء، ففي أغلب الأحيان تحمل اسم التهذيب الوطني وأحياناً وزارة التعليم الأساسي والثانوي، إلى جانب وزارة خاصة بالتعليم العالي، وتوجد الآن وزارتان مختصتان بالتعليم، هما: وزارة التهذيب الوطني والتكوين المهني، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

سابقة للوزارة المعنية أن التعليم الأصلي «يتابع فيه قرابة ٪10 من الأطفال في سن الدراسة[1]».

يذكر أنه لم تتلق أغلب المربيات في هذه الرياض أي تكوين لا أصلي ولا مستمر، فلا توجد مؤسسات تكوين خصوصية، أما المؤسسات العمومية المعنية بتكوين المربيات فتنحصر في مؤسسة واحدة تدعى مركز التكوين للطفولة الصغرى.

كما أن أكثر هذه الرياض في وضعيات غير قانونية؛ لأنها غير حاصلة على أوصال من الوزارة المكلفة بشؤون الطفولة، بل تكتفي المدارس الخصوصية التي تفتح هذه الرياض بالترخيص الذي حصلت عليه من وزارة التعليم.

التعليم الأساسي:

على المستوى التعليم الأساسي، ارتفعت أعداد التلاميذ من 601364 تلميذاً في عام 2015–2016 إلى 627710 في عام 2016–2017، من بينهم ٪51 من الفتيات، وارتفع معدل التمدرس من ٪99.8 في عام 2015 2016–، إلى ٪101.4 في عام 2016–2017، بزيادة قدرها ٪2.4، كما ارتفع عدد التلاميذ في التعليم الخاص في هذه المرحلة عام 2016–2017، إلى 95421 تلميذاً مقارنة بـ84747 تلميذاً في عام 2015–2016، كما عرفت نسبة تمدرس البنات تفوقاً على نسبة تمدرس البنين بـ٪4.2.

من جانب آخر، فإن الإحصاءات الرسمية تتحدث عن وجود ٪36 من مجموع الأطفال (6 – 9 سنوات) خارج المدرسة، ووجود ٪16 من مجموع الأطفال (15–10) خارج المدرسة كذلك، وواضح أن سبب الاختلاف بين هذه النسبة والنسبة السابقة المتعلقة بنسبة التمدرس هو أن أعداداً معتبرة من التلاميذ المحسوبين في نسبة التمدرس هم من الذين تجاوزت أعمارهم السن القانونية[2].

من جهة أخرى، ما زالت نسبة الاكتظاظ مرتفعة تراوح حدود 40 تلميذاً للمعلم، وقريباً من ذلك في نسبة التلاميذ إلى الحجرة، كما لا تزيد نسبة المدارس مكتملة البنية على ٪35 من مجموع المدارس، وذلك لعدم احترام المعايير الموضوعية اللازمة للخريطة المدرسية[3].

(1) الجمهورية الإسلامية الموريتانية، كتابة الدولة لشؤون المرأة، مراجعة وتحديث السياسة الوطنية للأسرة، سبتمبر2006، ص 9.
(2) مراجعة البرامج للسنة 2016–2017.
(3) دليل الإحصاء للسنة الدراسية 2016–2017.

التعليم الثانوي:

على المستوى الثانوي بمرحلتيه الإعدادية والثانوية ارتفع عدد التلاميذ من 199920 تلميذاً في السنة الدراسية 2016–2015 إلى 209126 في السنة الدراسية 2017–2016؛ منهم 651 في المرحلة الإعدادية، مقابل 61475 تلميذاً في المرحلة الثانوية، وتمثل الفتيات نسبة ٪48.3 من مجموع التلاميذ في المرحلتين.

يقدر معدل الالتحاق بالمرحلة الثانوية بنسبة ٪35 (٪33 للفتيات و٪37 للبنين)، ووصلت أعداد تلاميذ التعليم الثانوي الخاص في السنة الدراسية 2017–2016 ما مجموعه 51057 وهو ما يمثل نسبة ٪24.4 من تلاميذ المرحلة، وقد عرفت نسبة النجاح على مستوى الشهادة الإعدادية تحسناً حيث وصلت ٪29 عام 2017.

أما الباكالوريا فعرفت نتائجها تحسناً طفيفاً بنسبة ٪14، في السنة الدراسية 2016–2017 بعدما عرفت تراجعاً حاداً بنسبة ٪12 في السنة الدراسية 2016–2015.

وتصل نسبة التلميذ للأستاذ في التعليم الثانوي إلى 26 تلميذاً للأستاذ، ويصل عدد المتعاقدين حوالي ٪30 من الأساتذة الميدانيين.

ويعاني التعليم الثانوي منذ فترة طويلة من ضعف استيعاب المواد العلمية؛ نظراً لقلة الأساتذة المؤهلين لتدريسها باللغة الفرنسية، كما أصبح يعاني من اختلال التوازن الحاد بين الشعب[1].

التعليم العالي:

تعرف أعداد الطلاب في هذه المرحلة تراجعاً في السنوات المتأخرة على مستوى المؤسسات الجامعية العمومية؛ حيث وصل عام 2017 ما مجموعه 20535، وهو تراجع يرجح أن يكون سببه الأساسي وجود غالبية كليات الجامعة في موقع بعيد من العاصمة، وعدم وجود خط نقل إليها باستثناء الباصات التابعة لها التي تعاني من أزمة متكررة، وكذلك ضعف خدمات المطعم الجامعي، كما قد يكون من أسبابه التحسن الذي طرأ على بعض المدارس المهنية، مثل مدرسة الصحة العمومية؛ مما جعل بعض الطلاب ووكلائهم

(١) يشهد التعليم منذ أكثر من ٣٠ سنة تركيزاً على الشعب العلمية، وهو ما نجم عنه تقسيم التلاميذ عادة إلى ٣ مجموعات: مجموعة الممتازين المتفوقين وتوجه عادة من قبل مجالس التوجيه إلى شعبة الرياضيات، إلا في حالة طلب خاص من الوكيل، ومجموعة المتوسطين وتوجه عادة إلى شعبة العلوم الطبيعية، وتوجه البقية الضعيفة إلى شعبة الآداب، إلا أنه ومنذ حوالي ٣ سنوات أصبحت الشعبة الرياضية تعرف هي الأخرى عزوفاً شديداً بسبب ندرة المنح الخارجية، ومنح الأولوية فيها للشعبة العلمية، وعدم استقبال كلية الطب الوطنية للبكالوريا الرياضية.

يفضلها على الجامعة التي تعاني من الصعوبات السابقة.

كما حدث تراجع في أعداد الطلاب كذلك على مستوى التعليم العالي الخاص، إذ انحط من نسبة ٪10.5، عام 2010 إلى نسبة ٪3.9 عام 2017[1].

ظل العجز الكمي والنوعي متزايداً في الأساتذة؛ نظراً لمتطلبات التأطير في نظام «ل. م. د» (٪24 من الأساتذة المساعدين، و٪71 من الأساتذة المحاضرين، و٪5 من الأساتذة المؤهلين وأساتذة الجامعات)، كل ذلك في ظل غياب سياسة للتكوين المستمر لفائدة هيئة التدريس، هذا علاوة على إغراء المقاربات التربوية التقليدية غير المكلفة وهي ما تتنافى مع مقتضيات النظام الجديد.

يضاف إلى كل ذلك عدم وجود هيئات داعمة للبحث العلمي، وضعف الموارد المرصودة له.

التعليم الفني والمهني:

رغم الحديث المكثف -منذ ما يقرب من عشر سنوات- عن أهمية التكوين المهني، فإنه ما زال في الواقع ضعيف الاستقطاب، لا تتجاوز أعداد التلاميذ فيه نحو ٪6 من مجموع الأعداد المسجلة في التعليم الثانوي.

ولعل من أسباب ذلك تركز معظم مؤسساته القليلة في نواكشوط ونواذيبو، ووجود تخصصات مهمة خارج تغطية مؤسسات التكوين المهني العمومية (المعلوماتية، الصناعة التقليدية، السياحة، النقل...).

كما أن من أهم مشكلات التكوين المهني: ضعف التأهيل، وغياب آلية مناسبة للتكوين الأساسي والمستمر، تمكن من اكتساب الكفاءات المطلوبة لتقديم تكوين فني ومهني ذي جودة عالية، كما تغيب استراتيجية لتطوير الشعب والبرامج الملائمة للسياق الاجتماعي والاقتصادي، هذا إضافة إلى استمرار الرواسب الاجتماعية التي تحتقر العمل اليدوي وتعتبره سبيلاً لا يسلكه إلا الفاشلون في التعليم، والعاجزون عن متابعة الدراسة في التعليم العالي.

(١) تعاني الجامعات الحرة من جملة مشاكل علاوة على ما يعانيه التعليم العام، من أهم تلك المشاكل، غياب إطار تنظيمي ومنها ضعف القوة الاقتصادية للمواطنين مما يجعل الرسوم باهظة مهما حاولت أن تكون واقعية، ومنها عدم الاعتراف بأغلب الشهادات الصادرة عنها، ومنها التأثر بالتجاذبات السياسية؛ حيث تم سحب ترخيص جامعة عبدالله بن ياسين التي سبق أن حظيت باعتراف الوزارة بشهاداتها على مستوى الليسانس، كما أثنى عليها وزير التعليم العالي في مداخلة له أمام البرلمان.

التعليم الأصلي:

في مسعى لتنظيم المحاضر وضبطها، أصدرت وزارة التوجيه الإسلامي بتاريخ 15/3/2015 المقرر 287 القاضي بإنشاء نظام أساسي للمحاضر، وقد نص على تصنيفها إلى ثلاث فئات:

1. محضرة جامعة: هي التي تدرس فيها جميع العلوم (علوم القرآن، الحديث ومصطلحه، الفقه وأصوله، اللغة وآدابها، السيرة النبوية، وغير ذلك مما يدرس في المحاضر)، ويجب أن يكون شيخها قادراً على تدريس كل العلوم، ينتظم بها ما لا يقل عن 60 طالباً مع وجود مقر خاص يشتمل على كفالة.
2. محضرة متخصصة: هي التي تختص بتدريس القرآن وعلومه إلى مرحلة نيل السند، أو الحديث وعلومه أو الفقه وأصوله، أو اللغة وآدابها، ويجب أن يكون شيخ المحضرة قادراً على تدريس ذلك الفن، كما يجب ألا يقل طلابها عن 40 طالباً، وأن يكون لها مقر خاص يدرس فيه الطلاب.
3. محضرة أولية: هي التي تدرس القرآن ومبادئ الفقه واللغة، ويشترط أن يكون شيخها ملماً بالرسم، ولا يشترط أن يكون حاصلاً على السند، ولا يقل طلابها عن 20 طالباً ولها مقر للتدريس،

أما ما سوى هذه الفئات فلا يسمى محضرة، وإنما هو مدارس قرآنية قد تتطور إلى محضرة.

تطبيقاً لهذا المقرر، صدر تعميم من مدير المحاضر والتعليم الأصلي جاء فيه: «تعتبر كل محضرة لا تتوافر فيها الشروط التي نص عليها المقرر خارجة عن اهتمام الوزارة من الآن فصاعداً، وأي إنشاء جديد لمحضرة تدخل في دائرة اهتمام الوزارة مشروط بأمرين:

- إذن مسبق من الجهة المختصة بالوزارة.
- توافر الشروط التي نص عليها المقرر في إحدى الفئات.
- وما تزال آليات تطبيق المقرر غير جاهزة.

تقول «إدارة المحاظر»: إنها تعمل على دعم 210 محاضر شهرياً بمبالغ تتراوح ما بين 30.000 إلى 100.000 أوقية، في حين تدعم بقية المحاضر المعترف بها دعماً سنوياً قدره 20.000 سنوياً فقط، وترعى الوزارة 19 محضرة نموذجية في بعض التجمعات من ذوي الفئات الهشة.

ثانياً: تحديات التعليم

1. تحدي التمويل:

لا تتجاوز ميزانية وزاراتي التعليم حوالي ٪12 من الميزانية العامة للدولة، وهو ما يعني ضعف الميزانية المخصصة للتعليم، على الرغم من أهميته كقطاع، وعلى الرغم من أنه يشغل أكثر من ٪70 من موظفي الدولة.

وغني عن القول أن ضعف هذه النسبة –مع ذهاب جزء معتبر منها في الرواتب– يعني ضعف البنى المؤسسية: الوسائل اللوجستية والتربوية، وضعف تنظيم القطاع وتأهيل الفاعلين فيه[1].

وتفسر هذه النسبة المتدنية –كذلك– ضعف المحفزات التي تجعل المدرس يعطي عطاء متميزاً، ويجعل البيئة التعليمية بيئة مستقطبة للعقول والمواهب، فأدى الضعف الشديد في دخل المدرس وامتيازاته إلى نفور الكفاءات من الالتحاق بالحقل، واشتغال من انتسب منها إليه بأنشطة مدرة للدخل على حساب العملية التربوية[2].

2. تحدي النوعية:

تعاني المناهج عموماً من مشكلات، من أبرزها:

- غياب سياسة تربوية محيّنة، وعدم تحديد غايات ومرامي التعليم.
- بقاء التنظيم التربوي على ما كان عليه من اكتظاظ الأعداد في العديد من الأقسام[3]، ومن وجود لأقسام تعتمد التفويج أو التناوب وأخرى متعددة المستويات، بحيث يجمع في الحصة الواحدة في القسم الواحد –على سبيل المثال– تلاميذ من السنة الثالثة الابتدائية، وآخرون من السنة الرابعة.

(1) تتحدث تقارير فنية على مستوى الوزارة عن حصيلة عشرية من عام 2009 إلى عام 2018 تتعلق بالبنى والوسائل التربوية يتمثل أهمها في ما يلي: بناء 351 مدرسة أساسية، بناء 131 مدرسة ثانوية، بناء 1038 فصلاً في التعليم الأساسي، بناء 55 فصلاً دراسياً في المدارس الثانوية، بناء مدرستي تكوين معلمين، اكتتاب 1954 معلماً مساعداً و1686 معلماً، إنشاء 10 مدارس عليا متميزة، إنشاء مؤسستين رائدتين، إنشاء 4 مدارس متميزة، تدريب 3140 مدرساً بالفرنسية. توزيع 170601 طاولة، توزيع 000 6000 من الكتب المدرسية.

(2) تتحدث تقارير فنية على مستوى الوزارة عن حصيلة عشرية من عام 2009 إلى عام 2018 تتعلق بالتحفيز، أهمها: زيادة علاوة الطباشير من 000 ,15 أوقية إلى 000 ,30 أوقية قديمة، توسيع نطاق علاوة البعد وزيادة حجمها من 5500 إلى 15500 أوقية قديمة، منح مكافأة قدرها 30000 أوقية لمدرسي الثانوية الممتازة، منح علاوة للتجهيز قدرها 20000 أوقية قديمة، زيادة علاوة مديري المدارس الأساسية من 20000 إلى 25000 أوقية.

(3) في زيارة ميدانية لبعض مؤسسات التعليم الثانوي بالعاصمة يمكن الاطلاع على فصول تتجاوز 130 تلميذاً في الأقسام النهاية – ثانوية عرفات 1 مثلاً.

- عدم توافر الكتاب المدرسي خاصة الكتب العلمية، رغم الكميات التي تصدرها الوزارة.
- عدم تطابق البرامج والكتاب المدرسي، نظراً إلى تأليف الكتب في ظروف لا تخضع للضوابط العلمية الصارمة التي تمكن من إخضاعها للتجريب الذي يكشف الثغرات لسدّها قبل النشر والتوزيع.
- العجز الكمي والنوعي في أعداد المدرسين في كافة المراحل التعليمية، خاصة في المؤسسات خارج العاصمة.
- ضعف المؤهل وهشاشة التكوين الأولي وغياب التكوين المستمر.

وتفسر هذه النواقص النوعية احتلال موريتانيا رتباً شديدة التأخر في التقارير الدولية[1]، كما تفسر النواقص الكمية التي ذكرت في الجزء الأول من هذا المحور مثل نسب التسرب المرتفعة ونسب النجاح المنخفضة في الشهادات الوطنية.

3. انعدام تكافؤ الفرص:

من أهم أهداف المدرسة الحديثة خلق التجانس بين المواطنين، وتوفير تعليم جمهوري يعمل على مناخ يوفر تكافؤ الفرص، وقد صار هذا الهدف مهدداً في موريتانيا؛ نظراً لأن التعليم العمومي أصبح مهجوراً من طرف الطبقات ذات المستوى المادي العالي والمتوسط، وكاد أن يصير مقتصراً على الطبقات الفقيرة فقراً مدقعاً وسكان القرى والأرياف، ويكاد الأمر يتخذ صبغة فئوية في بعض المقاطعات داخل العاصمة، اعتباراً لانتشار الفقر المدقع في شرائح أكثر من غيرها، ونظراً للتوزع الجغرافي الفئوي اللافت داخل العاصمة.

ورغم أنه لا توجد إحصاءات ولا دراسات لحد الساعة تكشف خبايا هذا الموضوع، فإن

(1) أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي «مؤشر التعليم والتدريب» الذي يتضمن ترتيب 137 دولة حول العالم، حلت فيه موريتانيا في الرقم الأخير بحصولها على درجة إجمالية متوسطة بلغت 1,9، وتفوقت عليها دولة اليمن بحصولها على درجة إجمالية متوسطة بلغت 2,2، وتفوقت على اليمن دولتا موزمبيق وتشاد، بحصولهما على درجة إجمالية متوسطة بلغت 2,3..

يعتمد المؤشر في تصنيفه للتعليم العالي والتدريب في الدولة محل الدراسة على معايير، من أهمها:

– كمّ التعليم الذي يقيس معدل الالتحاق بالتعليم العالي والثانوي.

– جودة التعليم، الذي يقيس: جودة نظام التعليم، وجودة تعليم الرياضيات والعلوم، وجودة إدارة المدارس والمؤسسات التعليمية وإتاحة الإنترنت بها.

– التدريب الوظيفي، الذي يقيس: الإتاحة المحلية لخدمات التدريب المتخصصة، وحجم تدريب الموظفين.

– يضع المؤشر درجة لكل معيار على حِدة، ثم يضع درجة إجمالية تتراوح من واحد إلى سبعة، في مستوى التعليم العالي والتدريب، على أن يمثل واحد أدنى مستوى، وسبعة أعلى مستوى، فكلما اقتربت الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة من السبعة ارتفع ترتيبها في تصنيف المؤشر بشكل إيجابي، والعكس صحيح، فكلما اقتربت الدرجة الإجمالية التي تحصل عليها الدولة من الواحد انخفض ترتيبها في تصنيف المؤشر بشكل سلبي.

كما جاءت موريتانيا في تقرير عام 2018 متراجعة برتبتين عن رتبتها في العام 2006 في التقرير السنوي حول مؤشر الرفاه والازدهار الذي يصدره معهد «ليكاتوم» البريطاني، ومن أبرز العناصر التي يقوم عليها التقرير، جودة الاقتصاد ومناخ الأعمال والحكامة وجودة التعليم والصحة والأمن والاستقرار والحريات الفردية.

من يمر على المدارس العمومية والمدارس الخصوصية لا يمكن إلا أن يلحظ مستوى عاماً من التمايز، يناقض أهداف المدرسة العمومية، وغني عن القول أن التمايز في التعليم يعني التمايز في فرص النفاذ إلى الوظيفة والتحكم في القرار والمصير[1].

4. إشكال اللغة:

نظراً لكون المستعمر هو من أنشأ النظام التعليمي الحديث في عهده، فإن لغة هذا التعليم حتى بعد الاستقلال ظلت اللغة الفرنسية، وهو ما لم يرق لنخب كثيرة رأت في الأمر حداً من الاستقلال، وهكذا ظهرت مطالبات بالتعريب خاصة من المكون العربي، قوبلت بمعارضة قوية من بعض مثقفي المكون الإفريقي، وقد اختلف تعامل الأنظمة في القضية ما بين استجابة جزئية محدودة في نظام المختار ولد داداه، إلى إرساء ازدواجية منفصمة، يسمح فيها للتلميذ باختيار مسار معرب، أو آخر مفرنس، واستمر هذا النظام 20 عاماً من عام 1979 إلى 1999، حيث فاجأ نظام ولد الطايع يومها الرأي العام بنظام يوحد التعليم على أساس تدريس العلوم الحاملة للهوية باللغة العربية والعلوم العلمية بالفرنسية، وهو الأمر الذي لم يحل الإشكال بعد 20 عاماً.

ويرى مختصون أن إشكال اللغة ليس إشكالاً حضارياً ولا سياسياً وحسب، بل هو إشكال تربوي، فقد كان من أهم العوامل التي أدت إلى تقهقر التعليم؛ حيث تفاقمت معاناة التلميذ في محاولة الاستيعاب، حين اجتمعت عليه صعوبة تفكيك اللغة إلى صعوبة استيعاب المواد العلمية التي هي محور العملية التعليمية المعاصرة، وهو ما يفسر كثرة المطالبين بتدريس العلوم بالعربية، وكذلك المطالبة بتطوير اللغات الوطنية الأخرى؛ لتصبح لغة علمية يدرس المواطنون بها إلى جانب اللغة العربية[2].

(1) من المهم الإشارة إلى أن وزارة التهذيب الوطني أطلقت عام 2015 برنامجاً لدعم المناطق ذات الأولوية، وهو برنامج يمنح صفات تفضيلية للمناطق التي تسكنها الطبقات الهشة، كما شجعت السلطات على تجميع أكبر قدر ممكن من سكان هذه المجتمعات في تجمعات كتجمع «ترمسة» من أجل توفير تعليم مناسب، غير أن مشروع دعم المناطق ذات الأولوية يعرف سباتا، كما أن السلطة لم تستطع إقناع الكثير من المواطنين بترك قراهم للالتحاق بتجمعات مؤهلة.

(2) من المهم الإشارة إلى أن إصلاح عام 1979 تضمن مشروع تطوير اللغات الوطنية لتكون لغات قابلة لاستيعاب التدريس، وأنشئ لذلك مركز وطني، وكان من المقرر أن يبدأ التنفيذ عام 1986 إلا أن المشروع توقف. وما تزال الإشكالية اللغوية، أبرز الإشكالات السياسية والتربوية وطنيا، تحتاج مساهمة كافة الفاعلين.

المحور الأمني

توطئة

يسعى هذا المحور إلى الوقوف على جملة من التحديات الأمنية الداخلية والخارجية التي تواجهها موريتانيا، ويرصد كيفية تفاعل الأجهزة الأمنية في البلد معها، وهذه التحديات هي الهجرة غير النظامية، والمخدرات، والجريمة.

أولاً: الهجرة غير النظامية

تضافرت مجموعة من العوامل لتحفز ظاهرة الهجرة من مناطق الطرد السكاني في دول جنوب الصحراء، لعل من أبرزها موجات الجفاف والتصحر المتلاحقة، وانعدام الأمن الفردي والجماعي وعدم الاستقرار السياسي، والتحولات الناجمة عن التمدن غير المنظم، وما ترتب عليه من ضواحي، وأحزمة بؤس وبطالة، إضافة إلى الاستحقاقات الناجمة عن ارتفاع نسب فئات الشباب في الهرم السكاني لهذه الدول.

وقد ساهم تطور وسائل الإعلام والاتصال والانفتاح على العالم الخارجي في زيادة الطموح للحصول على عمل وحياة أفضل، ومع ظهور الفرص التي حصل عليها المهاجرون الرواد، أصبح قرار الهجرة أكثر القرارات جاذبية في سياق قاس ومشحون بالإحاطات والصعوبات.

ومع وجود شبكات تهريب محترفة وبنيات استقبال جاهزة تتمثل في «المهاجرين الرواد» يبدو مسار الهجرة مغرياً.

وفي المقابل، أدى وجود طلب حقيقي وكبير على الأيدي العاملة «غير النظامية»، وخصوصاً في مجال الزراعة وأعمال البناء في أوروبا، إضافة إلى التعقيدات التي طرأت على السياسات المرتبطة بالهجرة في أوروبا وإغلاق مجال «شنغن»، أدى كل ذلك إلى ازدهار الهجرة غير النظامية «أو السرية» بشكل غير مسبوق؛ حيث أصبحت البديل الوحيد تقريباً أمام الشباب الإفريقي الطامح لحياة أفضل.

وقد شكلت موريتانيا ذات المساحة الشاسعة والحدود الطويلة، وعدد السكان القليل، والقبضة الأمنية المخففة أحد أهم المعابر، ومحطة مؤقتة تشكل منطلقاً لهذا الهجرة غير

النظامية إلى أوروبا عامة، وإلى إسبانيا بشكل خاص.

كما ساهم توافر شبكة طرق ومواصلات تربط موريتانيا بدول المنطقة، والتشابه الكبير بين بعض أعراق سكان موريتانيا والدول المصدرة للهجرة إلى سهولة اختراق الأراضي الموريتانية للوصول إلى السواحل الأطلسية، للعبور من خلالها إلى جزر الكناري الإسبانية، خصوصاً أن المسافة بين نواذيبو وجزر الكناري يمكن قطعها في الزوارق الصغيرة في فترة لا تتجاوز سبعة أيام، أو الوصول إلى أوروبا عبر المسار البري من خلال المغرب عبر سبتة ومليلية، أو من خلال الجزائر عبر البحر المتوسط.

ولظاهرة الهجرة غير النظامية انعكاساتها الاقتصادية السلبية المتمثلة في الضغط على الخدمات وفرص العمل الشحيحة في البلد، والأمنية المتمثلة في مساهمتها في انتشار الجريمة، وفي نقل بعض السلوكيات الغريبة على قيم البلد، إضافة إلى احتمال توظيف واستغلال المهاجرين من قبل عصابات الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات.

من ناحية أخرى، فإن اعتماد البلاد لوجهة النظر الأوروبية التي تركز على المقاربة الأمنية في مجال محاربة الظاهرة، يفرض على موريتانيا ممارسة دور الدركي الذي يحمي حدود أوروبا الجنوبية على حساب روابط التاريخ والجغرافيا ومقتضيات القانون وحقوق الإنسان، وهو ما يعكر صفو العلاقات مع الدول الإفريقية، ويشوه سمعة البلاد لدى شعوب هذه الدول، علاوة على تناقضه مع القيم الأساسية للشعب الموريتاني.

حظيت قضية الهجرة غير النظامية (خلال العامين 2018-2017) باهتمام متزايد من المجتمع الدولي، ومن الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية خصوصاً، ففي 1 ديسمبر2017 اتفق المشاركون في القمة الإفريقية الأوروبية الخامسة، التي انعقدت في العاصمة أبيدجان على أربع أولويات مشتركة، ضمنوها البيان الصادر في أعقاب ختام أعمال القمة، وتتعلق الأوليات الأربع المعلن عنها في ختام القمة بالهجرة، والسلم والأمن، إضافة إلى الاستثمار، والتعليم والتكوين.

وقد انخرطت موريتانيا في هذا الجهد -مدعومة بالأطراف الدولية- بزيادتها مراقبة الحدود بشكل عام والحدود البحرية بشكل خاص، وعبر تعميم تقنين وضبط الحالة المدنية على المقيمين في موريتانيا، إضافة إلى نظام المراقبة الذي أنشئ في نواذيبو بهدف حماية المهاجرين من العنف الذي ترتكبه شبكات التهريب.

وقد أصبحت جهود مكافحة الهجرة أكثر كفاءة بعد وضع استراتيجية تشاركية لتسيير

الهجرة، أخذت في الاعتبار برنامج عمل يعتمد على محاور أساسية هي: الهجرة والتنمية، وحماية طالبي اللجوء، وتنظيم مجال الهجرة.

ويساور السلطات الأمنية الموريتانية قلق بشأن إمكانية تحول شبكات التهريب إليها بعد تشديد الرقابة على المحور الليبي للهجرة؛ فقد اعتبر مدير الرقابة الترابية في الشرطة الموريتانية المفوض القاسم ولد سيدي محمد أن «تراجع الهجرة غير الشرعية عبر البحر الأبيض المتوسط؛ بسبب ما يجري في ليبيا، يعني أن المهربين لا بد أن يجدوا منفذاً جديداً»، مؤكداً أن الأمر ما زال في طور المحاولات، وكان ولد سيدي محمد يتحدث بعيد استلام الشرطة الموريتانية لـ125 مهاجراً شرعياً يوم 15 يوليو 2018، ضبطتهم البحرية الموريتانية، وهم في حالة خطر في عرض مياه المحيط الأطلسي[1].

كما أن الحكومة الموريتانية تواجه تحدياً جديداً يتمثل في تحول موريتانيا من دولة عبور إلى دولة استقرار للمهاجرين، بعد تشديد الرقابة على المنافذ، كما جاء في تصريح للوزيرة المنتدبة لدى وزير الخارجية خديجة أمبارك فال بتاريخ: 19 أكتوبر 2017 نقلته الوكالة الرسمية.

1. أهم الأحداث:

استطاعت المصالح الأمنية المختصة في موريتانيا -على المستوى الميداني- في عام 2017 إيقاف 4791 أجنبياً؛ بسبب مخالفتهم لقوانين الهجرة وتمت إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية[2]، وقد ارتفع عدد الموقوفين إلى 5091 أجنبياً في عام 2018(٣)، وهو ما يعني أنه رغم تزايد الجهود المبذولة فإن الظاهرة مازالت عصية على السيطرة.

وقد شهد العامان 2017 و2018 اهتماماً دولياً بدعم موريتانيا في مجال الهجرة، فعلى مستوى الزيارات قامت رئيسة المنظمة الدولية للهجرة التابعة للأمم المتحدة آنيكا ستراس بزيارة لموريتانيا، كما أدى وزير الداخلية الإسباني زيارتين لموريتانيا؛ الأولى في 12 فبراير 2018، أما الثانية فقد كانت بتاريخ 30 يوليو 2018.

كما وقعت موريتانيا وبلجيكا في 13 نوفمبر 2018 اتفاقاً بشأن التصدي للهجرة السرية، شبيه بالاتفاق الذي وقعته موريتانيا وإسبانيا عام 2003.

(1) المصدر: موقع الأخبار على الرابط: https://www.alakhbar.info/?q=node/12148

(2) نص خطاب المدير العام للأمن الوطني الفريق محمد ولد مكت بمناسبة تخليد العيد العربي للشرطة يوم 18 ديسمبر 2017، متاح على الرابط: http://ami.mr/Depeche-56113.html

(3) نص خطاب المدير العام للأمن الوطني الفريق محمد ولد مكت بمناسبة تخليد العيد العربي للشرطة يوم 18 ديسمبر 2018 متاح على الرابط: http://www.police.gov.mr/index.php/ar/9-actualites/135-2017-01-09-08-28-34

وعلى المستوى الوطني، استفاد قطاع الشباب الموريتاني من إطلاق مشروع «أملي»، ففي 6 فبراير 2018 أعلنت المنظمة الدولية للهجرة الانطلاقة الرسمية لمشروع «تمكين الشباب الموريتاني من خلال التثقيف والقيادة والتقدم الشخصي» الذي يعرف اختصاراً بـ«أملي»، وتتولى منظمة الهجرة الدولية تنفيذ المشروع الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على مدى ثلاث سنوات.

وقد تم تعزيز خفر السواحل الموريتانية من خلال تدشين سفينة «لمريه واحد» المخصصة لمراقبة الموانئ والشواطئ وعمليات الإنقاذ البحري يوم 1/8/2018 2018-08-01، كما تم تخريج دفعتين من الجنود وخفر السواحل بنفس المناسبة.

وقد نظمت الحكومة الموريتانية في 9 أغسطس 2018 طاولة مستديرة لتعبئة شركائها للحصول على تمويل لتنفيذ خطة عمل وطنية لمكافحة استغلال البشر المؤدي إلى العمل الإجباري.

2. أهم المشاريع والتكوينات المنجزة:

أدى إنشاء الاتحاد الأوروبي لصناديق مالية تدعم كافة المجالات -التي من شأنها المساهمة في محاربة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين- إلى حيوية كبيرة للأنشطة المنفذة في مجال محاربة الهجرة غير النظامية.

وقد تم إطلاق العديد من المشاريع بإشراف المنظمة الدولية للهجرة، ومن خلال ممولين متعددين (اليابان، أمريكا، الاتحاد الأوروبي)، ويوضح الجدول رقم (1) أهم المشاريع التي تم إطلاقها خلال الفترة 2018-2017، وقد شملت هذه المشاريع مجالات متعددة مثل تعزيز قدرات مراقبة الحدود ومحاربة الهجرة السرية والجريمة المنظمة، وتعزيز قدرات الشباب، ومكافحة الاتجار بالبشر، وبعض هذه المشاريع هو امتداد لمشاريع سابقة وبعضها جديد كلياً.

جدول رقم (1) يوضح أهم المشروعات ذات العلاقة بالهجرة التي تم إطلاقها في الفترة من عام 2018-2017

المشروع	المدة وجهة التمويل والميزانية	المستهدفون	مناطق أو مجالات التدخل
مشروع تعزيز إدارة الحدود، وتسهيل حماية وإعادة إدماج المهاجرين في موريتانيا «الهدف العام: هو المساهمة في تعزيز إدارة الهجرة وإعادة الإدماج المستدام للمهاجرين	التمويل: الاتحاد الأوربي المدة: يونيو 2017 دجمبر 2020 الميزانية: 8000000 أورو	الحكومة، القوات الأمنية الداخلية (ضباط الدرك والشرطة) المجتمع المدني والجالية الموريتانية في المهجر.	نواكشوط، سيليبابي كيديماغا، الحوض الغربي، الحوض الشرقي والحدود الجنوبية مع مالي
مشروع دعم القدرات من أجل محاربة الهجرة غير القانونية والجريمة المنظمة والإرهاب – المرحلة الثانية. يهدف المشروع إلى أن تعمل الشرطة والمجتمعات المحلية معا لمنع الجماعات العنيفة من التأثير على السلم والأمن في موريتانيا ومنطقة الساحل	التمويل: حكومة اليابان المدة: 31 مارس 28- 2017 فبراير2018 الميزانية: 525000 دولار أمريكي	الحكومة وقوات الأمن الداخلي والمجتمع المحلي	نواكشوط والحوض الشرقي
مشروع: فهم ومحاربة الاتجار بالبشر (المرحلة الثالثة) يهدف البرنامج إلى مواجهة جميع مراحل عمليات المتاجرة بالأشخاص (الاكتتاب، النقل، الاستغلال) والتأكد من أن الضحايا تتم حمايتهم وتقديم الدعم اللازم إليهم	التمويل: المنظمة الدولية للهجرة مدة المشروع: سنة ابتداء من 1 فبراير 2017 وحتى 13 فبراير 2018	المنظمات المعنية بتطبيق القانون: القضاة، والسلطات الأمنية والمهاجرين. وكذلك الصحفيين والسلك الدبلوماسي والمتخصصين في الخدمات الصحية وشركات الطيران	تنظيم تكوينات وأنشطة تحسيسية إنشاء مشروع بنظرة متطورة حول قانون 2003 المناهض للمتاجرة بالبشر؛ تنظيم اجتماعات تنسيق من أجل إنشاء كتيب مرجعي
مشروع «تمكين الشباب الموريتاني من خلال التثقيف والقيادة والتقدم الشخصي» المعروف اختصار بـ«أملي». يهدف المشروع إلى بناء وتقوية قدرات الشباب الموريتاني عموما والشباب المتخرجين من المحاظر خصوصاً عبر تعزيز المهارات المهنية والشخصية للشباب لتمكينهم من النفاذ إلى فرص اقتصادية.	التمويل: الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية المدة: يناير 2017 – يناير 2020 الميزانية 3,498,330 دور أمريكي	خريجو المحاظر من خلال برامج تتم بالشراكة مع وزارة الشغل والتكوين المهني ووزارة الشباب والرياضة ووزارة الشؤون الإسلامية والتعليم الأصلي،	نواكشوط وبعض مدن الداخل

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة، الوكالة الموريتانية للأنباء، ومصادر أخرى مختلفة

وعلى مستوى التكوين حول الهجرة شهد عام 2018 ثورة في مجال التكوين حول قضايا الهجرة، شملت أهم القطاعات المعنية من رجال أمن، وقضاة، وبرلمانيين، وصحافة، ومجتمع مدني وغيرهم من المهتمين، ويوضح الجدول رقم (2) بيانات تفصيلية حول هذه التكوينات.

جدول رقم (2) يوضح أهم التكوينات المتعلقة بالهجرة غير النظامية في موريتانيا 2017-2018

التاريخ والمكان والنشاط	المستهدفون	مضمون التكوين	المنظمون
٢٠١٧	لم يتم تنظيم أي تكوينات ذات أهمية		
٢٠١٨/١/٢٣ كيفة دورة تدريبية	أعضاء الهيئة القضائية في ولايات الحوضين ولعصابه وكيديماغا وكوركول ولبراكنه وتكانت.	دراسة قانون الهجرة الدولية واستخلاص التوصيات الضرورية النابعة من الهيئة القضائية المحلية من أجل أخذها بعين الاعتبار	وزارة العدل بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة
٢٠١٨/١/٢٩ نواذيبو أيام تكوينية	أعضاء الهيئة القضائية الوطنية في مدينة نواذيبو	تقديم عروض حول الهجرة غير النظامية والاتجار بالأشخاص والأطفال المهاجرين وقانون الهجرة الدولي وحقوق الإنسان للمهاجرين.	المنظمة الدولية للهجرة ووزارة العدل والمدرسة الوطنية للإدارة والصحافة والقضاء
٢٠١٨/١/١٦ نواكشوط ورشة تكوينية	أعضاء الهيئة القضائية في نواكشوط	التكوين حول الإطار القانوني لمكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.	وزارة العدل ومندوبية الاتحاد الأوروبي
٢٠١٨/٢/٢١ نواكشوط يوم تحسيسي	النواب البرلمانيين	شرح الإشكالات المتعلقة بالهجرة غير الشرعية، والدور الذي يمكن للبرلمانيين القيام به وتقديم عروض حول مفاهيم الهجرة، وأنواعها، وضرورة وضعها في إطار شرعي، إضافة لحقوق المهاجرين.	شبكة البرلمانيات الموريتانيات بالتعاون مع الجمعية الموريتانية لحقوق الإنسان
٢٠١٨/٣/٤ نواذيبو ملتقي تكويني	المهنيون العاملون في المراق الصحية	يهدف الملتقي إلى مكافحة التمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس المناعة المكتسب «السيدا» وكذا تطوير ودعم قدرات وأساليب التدخل المقدم للمهاجرين العابرين أو الذين يعيشون في ظروف هشة	المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع قطاع الصحة والشؤون الاجتماعية والاتحاد الأوروبي

٢٠١٨/٣/٢١ كيفة ملتقي تكويني	مديرو الأمن في ولايات الحوض الغربي والحوض الشرقي ولعصابه وتكانت وكوركول وكيديماغا.	التعريف بالإجراءات القانونية المرتبطة بالتصدي للهجرة غير الشرعية وخصوصاً ما يتعلق بالتحقق من التأشيرات والتعرف على أصحابها وضبط الحدود ومتابعة المقيمين حتى يتمكنوا من الرجوع إلى أوطانهم.	وزارة الداخلية
٢٠١٨/٤/١٨ نواذيبو دورة تكوينية	العاملون بالقطاع الصحفي في نواذيبو	تمكين الصحفيين من التعرف على تقنيات التغطية الصحفية لقضايا الهجرة مع مراعاة البعد الحقوقي والإنساني.	المنظمة الدولية للهجرة بالتعاون مع الرابطة الجهوية للصحافة في المدينة
٢٠١٨/٦/٢ نواكشوط ورشة تكوينية	مجموعة من القضاة الموريتانيين	التعريف باستراتيجيات التحقيق وفنيات المحاكمة في قضايا الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.	وزارة العدل الموريتانية بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة
٢٠١٨/٨/٦ نواكشوط ورشة تكوينية	٢٥ من الفاعلين في مجال محاربة المتاجرة بالبشر	التكوين حول العمل الإجباري عبر عرض تقرير عن التأثيرات السلبية للعمل الإجباري، إضافة لعرض عن الاستراتيجية الجهوية لمكافحة الهجرة السرية	وزارة الوظيفة العمومية وعصرنة الإدارة والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

المصدر: الوكالة الموريتانية للأنباء، ومواقع إخبارية وقطاعية مختلفة

لكن هذه الجهود ما تزال غير كافية من وجهة نظر الحكومة الموريتانية، ولذلك فهي تدعو في كل مناسبة إلى ضرورة «تعزيز التعاون الدولي في مجال الهجرة، وإلى مواصلة الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل تطوير وتعزيز الاستجابات العالمية والإقليمية والوطنية لمساعدة البلدان المعرضة، لتعزيز قدراتها في مجال تسيير وحوكمة الهجرة، وربطها بقضايا الأمن والاستقرار والتنمية والتعاون الدولي[1]».

ثانياً: الجريمة والمخدرات

تزايدت الحوادث الإجرامية بشكل ملحوظ خلال العامين 2018-2017 مقارنة بالعام 2016، وهو ما أثار هلع السكان خصوصاً مع التغطية المواكبة لهذه الجرائم من طرف وسائل التواصل الاجتماعي، ورغم أن الحكومة أكدت في عدة مناسبات اعتماد مقاربات جادة وحازمة للحفاظ على أمن المواطنين وسلامتهم، وعملت عل توفير التجهيزات واتخاذ

(1) وردت تلك الدعوة في خطاب لوزيرة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون المكلفة بالشؤون المغاربية والإفريقية وبالموريتانيين في الخارج خديجة أمبارك خلال مؤتمر الهجرة المنعقد بالمغرب يوم الخميس الموافق 19 أكتوبر 2017.، متاح على الرابط: https://alakhbar.info/?q=node/6518

الإجراءات التي تعتبرها كفيلة بالقضاء على التهديدات الأمنية بجميع أنواعها، إلا أن الأرقام لا تعكس نتائج بحجم الجهود المعلن عنها.

1. بيانات الحوادث الإجرامية:

لا تتوافر بيانات تفصيلية حتى الآن عن الجريمة في عام 2018، أما في العام 2017 فتشير البيانات إلى أن عمليات السرقة شهدت ارتفاعاً بنسبة تقترب من الـ50٪؛ حيث بلغ مجموع عمليات السرقة التي تم الإبلاغ عنها 2752 عملية، وذلك في مقابل 1881 عملية سرقة خلال العام 2016[1].

كما بلغ عدد جرائم الاغتصاب المسجلة 125 جريمة اغتصاب، وهو ما يعني ارتفاع هذه الجرائم بنسبة تقارب الثلث عن حصيلة العام 2016 والتي وصلت 97 جريمة اغتصاب.

أما جرائم تهريب المخدرات المسجلة فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعاً بنسبة الثلث خلال العام 2017؛ حيث بلغ مجموع العمليات التي تم تسجيلها 397 عملية، وذلك مقابل 307 خلال العام 2016.

وقد تميز العامان 2017 و2018 بتطور نوعي في حوادث السطو المنظم من حيث الاحتراف والجرأة والحجم؛ حيث تم الاعتداء على عدة بنوك (فرعين للبنك الموريتاني للتجارة الدولية، وفرع للتجاري بنك) وشركات أموال، وتم ذلك أحياناً في وضح النهار وباستخدام السلاح، ورغم أن الشرطة تمكنت في بعض الحالات من القبض على الفاعلين، إلا أنها فشلت في حالات أخرى، رغم توافر معلومات عن الجريمة والمجرمين بسبب وجود كاميرات المراقبة.

2. عمل الجهات الأمنية:

رغم أنه تم خلال العامين 2018-2017 اكتتاب أكثر من 800 عنصر من الشرطة الوطنية، وتزويد الإدارات الأمنية بـ40 سيارة دفع رباعي، وأنظمة معلوماتية؛ لتمكينها من مراقبة مجالها الإقليمي، وتبادل المعلومات وتسيير الأفراد والممتلكات بشكل أفضل، فإن الحصيلة لم ترق إلى مستوى الجهود المبذولة، رغم تسجيل نجاحات معتبرة؛ حيث تمكنت الشرطة من توقيف معظم مرتكبي الجرائم الكبيرة المسجلة ضد الأرواح والممتلكات، كما شاركت الشرطة الوطنية في تنظيم أربع عمليات مشتركة مع المنظمة الدولية للشرطة

(1) بيانات الجريمة والمخدرات تم الاعتماد فيها على إحصائيات أمنية حصلت عليها «الأخبار إنفو»، متاحة على الرابط:
https://alakhbar.info/?q=node/8877

(الإنتربول) ضد شبكات المتاجرة بالبشر والمخدرات والأدوية المزورة.

وحسب المدير العام للأمن الوطني، فقد تمكنت المصالح الأمنية المختصة في عام 2017 من توقيف وإحالة 414 متهماً في قضايا تتعلق بالمخدرات والمؤثرات النفسية، من بينهم 81 أجنبياً، وضبط 605 كلج من المخدرات، و17556 قرصاً من الحبوب المخدرة والمنشطة.

أما في عام 2018، فقد زاد عدد الموقوفين ليصل إلى 722 متهماً، من بينهم 215 أجنبياً، ولكن الكميات المضبوطة كانت أقل، فلم تتجاوز 563 كيلوجراماً من المخدرات، و4332 قرصاً من الحبوب المخدرة والمنشطة[1].

ويمكن تفسير التزايد المسجل في العمليات الإجرامية بأسباب متعددة أبرزها خارج عن سيطرة الأجهزة الأمنية، مثل تداعيات تباطؤ النمو الاقتصادي، وحالة الكساد السائدة، وتراجع حيوية القطاع التجاري الذي يخلق فرص عمل وفيرة، إضافة إلى تزايد شريحة الشباب الذين أصبحوا يمثلون نسبة معتبرة من السكان في موريتانيا؛ إذ تفيد بيانات مسح العمل لعام 2017 أن الشباب في السن ما بين 14 و35 سنة يشكلون ٪61.4 من السكان النشطين اقتصادياً[2].

والخطير أن ٪44.2 من هؤلاء الشباب هم خارج المنظومة التعليمية، وخارج منظومة التشغيل (أي لا شغل لهم ولم يتلقوا تكويناً يؤهلهم لأي عمل)، وهو ما يمكن أن يسبب تحدياً أمنياً حقيقياً، إذا لم يتم خلق فرص عمل وتكوينات مهنية وتثقيفية قادرة على استيعاب هذه الفئة.

(1) خطاب مدير الأمن الوطني لعامي 2017 و 2018 بمناسبة عيد الشرطة، مرجع سبق ذكره.

(2) انظر: الملخص التنفيذي لوثيقة تحليل بيانات التشغيل في موريتانيا (مسح التشغيل لعام 2017)، متاحة على موقع المكتب الوطني للإحصاء على الرابط: http://www.ons.mr/index.php/publications/operations-statistiques/81-emploi-2017

ملخص

فيما تستعد موريتانيا للانتخابات الرئاسية في عام 2019، أجريت في عام 2018 الانتخابات البرلمانية والجهوية والبلدية، التي حقق فيها الحزب الحاكم أغلبية كبيرة كرّست هيمنته على مقاليد السلطة، حيث حصل حزب الاتحاد من أجل الجمهورية على 89 مقعداً في البرلمان من أصل 157 هي عدد مقاعد البرلمان، فيما حصلت أحزاب المعارضة على نحو 35 مقعداً، بينها 14 مقعداً لحزب تواصل الذي يمثل التيار الإسلامي، كما تمكن الحزب الحاكم من الفوز بجميع مقاعد المجالس الجهوية، إضافة إلى الفوز بـ120 مجلساً بلدياً، وقد شككت أحزاب المعارضة بنزاهة الانتخابات وأكدت أنها شهدت تجاوزات واسعة واستغلالاً لمقدرات الدولة وتسخيرها لصالح الحزب الحاكم في حملته الانتخابية.

وكانت موريتانيا شهدت حالة من التأزم السياسي إبان التعديلات الدستورية التي طرحها النظام الموريتاني في العام 2017 عن طريق البرلمان ابتداءً، ثم طرحها بعد ذلك على الاستفتاء الشعبي، حيث تسببت هذه التعديلات في توتر العلاقة بين النظام والمعارضة التي قاطعت الاستفتاء ونظمت مظاهرات شعبية ضده، بل إنها شككت في شرعية نتائجه.

ويشهد الحزب الحاكم استقطابات متزايدة بين أجنحته بخصوص اختيار مرشحه للانتخابات الرئاسية القادمة، ففيما تدفع أطراف باتجاه التوافق على مرشح جديد يخلف الرئيس الحالي محمد ولد عبدالعزيز الذي أنهى فترتين رئاسيتين، تؤيد أطراف أخرى تعديل الدستور للسماح له بتولي فترة ثالثة.

على صعيد المعارضة الموريتانية، ما يزال الانقسام والتشرذم سيد الموقف، وعلاوة على انقسام المعارضة منذ عدة سنوات إلى كتلة تحاور النظام وأخرى تعارضه بقوة، تنقسم الكتلة الأخيرة التي تضم غالبية المعارضة إلى عدة كيانات لكل منها موقفه الخاص، ويؤثر هذا التشتت على قوة المعارضة في الحوار مع السلطة وفي خوض الانتخابات؛ الأمر الذي يحول دون إمكانية التوصل إلى اتفاق واقعي بينها وبين السلطة، كما يحرمها من التوافق على مرشح موحد لمنافسة الحزب الحاكم.

تقرير الحالة المغربية
خلال عام 2018

المركز المغربي للدراسات والأبحاث المعاصرة - المغرب

عصام الرجواني

يشكل هذا التقرير محاولة لرصد أبرز الأحداث والوقائع التي شهدها المغرب خلال عام 2018، لكن في إطار ارتباطها الوثيق بالاتجاهات الثقيلة التي تخترق بنية الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمغرب. إن القيمة المنهجية لهذا الصنف من التقارير الرصدية تكمن في خلق تراكم كمي وكيفي على مستوى الوصف الكثيف لتفاعلات الأحداث والوقائع، بما يفضي إلى توفير أرضية للقراءة الاستشرافية لمآلات الواقع السياسي والاجتماعي على ضوء مؤشرات ومتغيرات موضوعية تمكن الباحثين والمهتمين وصناع القرار من بناء مصفوفة لفهم التأثيرات المتبادلة بين ما يتراكم من وقائع على أرض الواقع، والاتجاهات الكبرى في المجتمع والدولة، وكذا تركيب سيناريوهات مستقبلية احتمالية يمكن الاسترشاد بها في الفهم والتحليل واتخاذ القرار.

ويمكن تصنيف أبرز الوقائع والأحداث الدالة في الحالة المغربية خلال عام 2018 ضمن أربع مجموعات كبرى تهم أساساً:

أولاً: المستوى السياسي، ثانياً: المستوى الاقتصادي والتنموي، ثالثاً: المستوى الاجتماعي، رابعاً: المستوى الحقوقي، بالإضافة إلى محور خاص بالخلاصات الأساسية، وقد قمنا بالتركيز عند كل مستوى على أبرز الوقائع والأحداث وما يتضمنه ذلك من فرص وتحديات بالنسبة للمغرب، وتأثير هذه العناصر الأساسية في تحديد المسار المستقبلي لتفاعلات الحالة المغربية.

أولاً: على المستوى السياسي

عرف المجال السياسي بالمغرب خلال عام 2018 عدداً من الوقائع والأحداث التي شكلت إلى حد بعيد امتداداً للتفاعلات التي عرفتها الحياة السياسية المغربية خلال عامي 2016 و2017، لكن في المجمل حافظت ديناميات الأحداث على نفس المتجهات سواء فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، أو فيما يتعلق بديناميات المجتمع وتفاعله مع أهم القضايا، أو

على مستوى مبادرات الدولة في سياق محاولة تجاوز حالة الارتباك السياسي الذي عاشه المغرب منذ الانتخابات التشريعية لـ7 أكتوبر 2016.

على المستوى الحزبي، عرف عدد من الأحزاب السياسية المغربية استحقاقات تنظيمية لم تُفضِ إلى تحولات دالة من شأنها أن تسهم في إعادة تشكيل ميزان القوى على مستوى الترتيب السياسي العام؛ حيث استمرت دينامية إعادة إنتاج وتدوير النخب التقليدية على رأس الأحزاب بعيداً عن رهان تجديد التعاقد السياسي لهذه الأحزاب مع المجتمع، وتحرير النقاش السياسي داخلها على أرضية الإصلاح الديمقراطي بالمغرب، حيث كشفت مخرجات هذه الدينامية عن الصراع الداخلي حول المواقع المرتبط أساساً برِهان التموقع ضمن استراتيجية السلطة في ضبط إيقاع الحياة السياسية وبرمجة الزمن السياسي، بعيداً عن أي رهان ديمقراطي حقيقي.

وفي هذا السياق، يمكن إيراد أمثلة، منها أساساً انتخاب أمحند العنصر على رأس حزب الحركة الشعبية لولاية عاشرة خلال المؤتمر الوطني الثالث عشر للحزب في سبتمبر 2018، وقبل ذلك انتخاب حكيم بنشماس على رأس حزب الأصالة والمعاصرة في مايو 2018.

وفيما يخص الأزمة الداخلية التي عرفها حزب العدالة والتنمية عقب الإعفاء الملكي لأمينه العام السابق عبدالإله بنكيران من مهمة تشكيل الحكومة، استطاع حزب العدالة والتنمية إنجاز حوار داخلي انطلقت أولى ندواته الوطنية في يوليو 2018، على الرغم من الانتقادات التي طالت المنهجية التي انتظم وفقها هذا الورش، وكذا ضعف انخراط الأمين العام السابق في هذه الدينامية رغم كونه الفاعل المركزي في مجمل الأحداث التي تشكل حيثيات الخلاف الداخلي الذي يعيش على إيقاعه حزب العدالة والتنمية، ويعد مثل هذا الورش تقليداً متميزاً بالنظر إلى ما تعرفه الأحزاب السياسية المغربية من صراعات وانشقاقات على إثر الأزمات التي تعترضها، وقد تناول الحوار الداخلي مجمل متعلقات أزمة الحزب الداخلية سواء على المستوى التنظيمي أو الفكري التصوري أو مستقبل مشروعه السياسي.

وكمؤشر على حيوية القضايا التي تناولها الحوار، نجد المقطع الذي تم تسريبه من كلمة عبدالعالي حامي الدين، أحد قيادات الحزب، في إحدى جلسات الحوار، وهو الذي عُرف بموقفه الداعم لولاية ثالثة لبنكيران على رأس الحزب كجواب سياسي على الإعفاء

الملكي، حيث اعتبر حامي الدين أن المؤسسة الملكية بشكلها الحالي تعيق التنمية والتقدم في المغرب، وبغض النظر عن حيثيات هذا التسريب ورهاناته، فقد أثار هذا الموقف ردود أفعال متباينة وحملة إعلامية استهدفت عبدالعالي حامي الدين، خاصة في سياق الحساسية المفرطة تجاه انتقاد المؤسسة الملكية في الحقل السياسي المغربي.

أما على مستوى الأغلبية الحكومية، فيمكن الإشارة إلى الهزات التي طالت أحزاب الأغلبية والمحطات التي كشفت هشاشة التحالف الحكومي، وعلى رأس هذه الأحداث عجز أحزاب الأغلبية عن تقديم مرشح لرئاسة مجلس المستشارين في أكتوبر 2018، مما أفسح المجال أمام مرشح حزب الأصالة والمعاصرة ليرأس المجلس لولاية ثانية، على الرغم من تقديم حزب العدالة والتنمية لمرشح باسم فريقه بعدما تراجع حزب الاستقلال عن تقديم مرشحه للتنافس حول رئاسة المجلس، كما شكل حادث إعفاء كاتبة الدولة المكلفة بالماء شرفات أفيلال عن حزب التقدم والاشتراكية من منصبها الوزاري في أغسطس 2018 أزمة داخل التحالف الحكومي خاصة بين حزبي العدالة والتنمية والتقدم والاشتراكية، خاصة وأن هذا الأخير اعترض على القرار لكون رئيس الحكومة لم يستشر الحزب المعني بخصوص قراره، وإن كان عدد من التقارير الإعلامية قد كشفت بعض التفاصيل التي تهم هذا القرار والمرتبطة أساساً باختلالات في تدبير القطاع ناهيك عن إشكالات تدبير العلاقة بين كاتبة الدولة المكلفة بالماء وعبدالقادر إعمارة، وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء، وغير بعيد عن قضية الإعفاءات يمكن الإشارة أيضاً إلى الإعفاء الملكي لوزير الاقتصاد والمالية محمد بوسعيد عن حزب التجمع الوطني للأحرار في أغسطس 2018، وقد اكتفى البلاغ الملكي بهذا الخصوص بالإشارة إلى أن هذا القرار يأتي في إطار تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو الأمر الذي لم يتم الكشف عن أسبابه الحقيقية بشكل صريح سواء في البلاغ الملكي أم من قبل رئيس الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت تصريحات عدد من قيادات أحزاب التحالف الحكومي في تأزيم العلاقات داخل الأغلبية الحكومية، نشير في هذا السياق إلى تصريحات رشيد الطالبي العلمي، وزير الشباب والرياضة عن حزب التجمع الوطني للأحرار، في سبتمبر 2018، الذي اتهم العدالة والتنمية بالسعي إلى تخريب البلاد، وفي بلاغ بخصوص ذلك اعتبر حزب العدالة والتنمية بأن هذه التصريحات هي إساءة بالغة للحزب الذي يقود الحكومة وخرق لميثاق الأغلبية الحكومية، كما استغرب البلاغ استمرار وزير الشباب

والرياضة في حكومة يقودها حزب -بحسب ادعائه- يحمل مشروعاً دخيلاً يسعى لتخريب البلاد.

وفيما يتعلق بقضية الصحراء المغربية تميز عام 2018 بعودة المفاوضات المباشرة بين جميع أطراف النزاع، وعلى رأسها المغرب وجبهة البوليساريو، بعد توقف دام أكثر من عشر سنوات، منذ مفاوضات مانهاست، حيث استجاب المغرب إلى دعوة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة هورست كوهلر بخصوص عقد مائدة مستديرة حول قضية الصحراء المغربية في ديسمبر 2018 بجنيف، كما وجه المبعوث الأممي دعوة مماثلة إلى الجزائر وموريتانيا بخصوص المشاركة في هذا اللقاء، وهو ما اعتبره المغرب مسألة إيجابية بالنظر إلى مطلبه القديم بضرورة إشراك الجزائر باعتبارها طرفاً في النزاع. وقد استبق الخطاب الملكي بمناسبة ذكرى المسيرة الخضراء في نوفمبر 2018 لقاء جنيف، عبر دعوة الجزائر إلى الحوار عبر إيجاد آلية سياسية لمعالجة الخلافات بين البلدين، وذلك عبر تأسيس لجنة مشتركة مكلفة بدراسة جميع القضايا المطروحة بكل صراحة وموضوعية ودون شروط أو استثناءات.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى توقيع المغرب في يوليو 2018 بالأحرف الأولى على اتفاق الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما اعتبر انتصاراً سياسياً خاصة مع الموقف الصارم للمغرب تجاه إمكانية استثناء الصحراء المغربية من الاتفاق، وقد نص الاتفاق بوضوح على أن منطقة الصيد تمتد من خط العرض 35 إلى خط العرض 22، أي من كاب سبارطيل شمال المغرب حتى الرأس الأبيض في الجنوب.

ثانياً: على المستوى الاقتصادي والتنموي

شكل قرار الملك محمد السادس بتكليف لجنة خاصة تضطلع بمهمة تجميع وترتيب وهيكلة المساهمات المتعلقة بالنموذج التنموي الجديد وبلورة الخلاصات، حدثاً بارزاً خلال عام 2018، وذلك خلال خطاب افتتاح الدورة التشريعية في أكتوبر 2018، ويأتي هذا القرار كخلاصة للنفس النقدي الذي اتسمت به الخطب الملكية الأخيرة بخصوص المسألة التنموية بالمغرب وحجم الأعطاب والاختلالات التي تعتورها، لكن ظل هذا القرار محاطاً بكثير من الغموض المنهجي فيما يخص منهجية تدبير النقاش العمومي الوطني حول

النموذج التنموي الجديد، فتعيين لجنة للاضطلاع بتجميع المقترحات بهذا الخصوص في أجل زمني لا يتعدى ثلاثة أشهر، تبدو مسألة متعذرة (كما هي الحال إلى حدود كتابة هذا التقرير)، ناهيك عن آفاق هذا النموذج التنموي المنتظر في ظل غياب تقييم عمومي صريح للأسباب الحقيقية وراء الأعطاب التي اعترت الاختيارات التنموية بالمغرب، ومحاولة فصل سؤال التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن مسألة التنمية السياسية وسؤال الدمقرطة وأسلوب الحكم.

وفي أواخر أبريل 2018، شهد المغرب انطلاق حملة مقاطعة اقتصادية شعبية لثلاث علامات تجارية، وهو ما لقي تجاوباً شعبياً كبيراً، وجدير بالذكر أن هذه المقاطعة قد تم الدعوة إليها بادئ الأمر على موقع «فيسبوك»، وقد استهدفت أساساً محطات توزيع الوقود «إفريقيا»، ومياه «سيدي علي» المعدنية ومنتجات «دانون»، وذلك بهدف الضغط على هذه الشركات المستحوذة على حصة الأسد من السوق من أجل خفض أسعارها.

وقد أعادت حملة المقاطعة هذه إلى الأذهان شعارات حركة 20 فبراير في سياق الربيع العربي عام 2011 ضد زواج المال والسلطة، هذه الثنائية التي ساهمت إلى حد كبير في «البلوكاج السياسي» الذي عرفه المغرب بعد الانتخابات التشريعية لـ7 أكتوبر 2016، وذلك من خلال الدور الذي مارسه عزيز أخوش، مالك شركة «إفريقيا» ورئيس حزب التجمع الوطني للأحرار الذي يتولى وزارة الفلاحة منذ عام 2007، في عرقلة تشكيل الحكومة، حيث استطاع فرض شروطه باستبعاد حزب الاستقلال وإدخال حزب الاتحاد الاشتراكي للحكومة الحالية.

وجدير بالذكر أنه في فبراير 2018 –قبيل انطلاق حملة المقاطعة بأسابيع– وجه عبدالإله بنكيران، رئيس الحكومة السابق، انتقادات قوية لعزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، خلال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الوطني السادس لشبيبة العدالة والتنمية، حيث خاطبه بالقول: إن «زواج المال والسلطة خطر على الدولة»، وهو ما أثار حينها ردود أفعال سواء من قبل الحزب المعني أو حتى من قبل بعض قيادات حزب العدالة والتنمية.

وقد أشار عدد من التحاليل السياسية كون حملة المقاطعة قد جسدت وعياً شعبياً كبيراً بخطورة هيمنة رجال الأعمال على الحقلين السياسي والاقتصادي، وأن هذه الحملة قد قادتها الطبقة الوسطى، بحسب استطلاع الرأي الذي نشرته جريدة «ليكونوميست»،

كما لقيت هذه الحملة تجاوباً كبيراً، خاصة وأن العلامات التجارية المستهدفة تجسد عملياً زواج المال والسلطة، كما تلقي الضوء على تضارب المصالح، فمريم بنصالح، الرئيسة السابقة للاتحاد العام لمقاولات المغرب (الباطرونا)، هي مالكة شركة مياه «سيدي علي» المعدنية، وعزيز أخنوش، رئيس حزب التجمع الوطني للأحرار، هو مالك شركة «إفريقيا»، هذه الأخيرة التي كانت من أكبر المستفيدين من تحرير قطاع المحروقات منذ عام 2015، ينضاف إلى ذلك ما أثارته وسائل الإعلام حول بيع وزير الصناعة مولاي حفيظ العلمي، المنتمي لحزب التجمع الوطني للأحرار، لشركته للتأمينات «سهام» إلى مجموعة «سانلام» الجنوب إفريقية في مارس 2018، واستفادته من إعفاء ضريبي كبير عبر استغلال منصبه الوزاري، خاصة وأن وزير الاقتصاد والمالية السابق محمد بوسعيد ينتمي إلى نفس الحزب، ولعل انتخاب الرئيس السابق لحزب التجمع الوطني للأحرار صلاح الدين مزوار على رأس الاتحاد العام لمقاولات المغرب في مايو 2018، وهو الذي عرف كوجه سياسي بعيد عن عالم المال والأعمال، قد كرس الخلط بين المال والسياسة، وهو ما جاءت حملة المقاطعة للتنديد بمخاطره السياسية والاجتماعية.

ثالثاً: على المستوى الاجتماعي

لقد أثار قرار تغيير الساعة القانونية بالمغرب عبر تثبيت التوقيت الصيفي احتجاجات واسعة قادها التلاميذ طيلة أسابيع، حيث كان من المفروض انتهاء العمل بالتوقيت الصيفي يوم 28 أكتوبر 2018 كما كان مقرراً، إلا أن لقاءً استثنائياً لمجلس الحكومة عقد قبل ذلك بيومين قرر تثبيت التوقيت الصيفي بشكل فجائي، وقد ربط عدد من التقارير الإعلامية بين زيارة مدير الشركة الفرنسية للسيارات «رونو»، وإضافة ستين دقيقة للتوقيت القانوني بالمملكة، حيث أفادت هذه التقارير بأن شركة «رونو» قد اشترطت على المغرب في سياق توسيع مصانعها الاستمرار في العمل بالتوقيت الصيفي طيلة السنة، على اعتبار أن الفارق الزمني بين المغرب وفرنسا يخلق ارتباكاً في نشاط الشركة الفرنسية.

وقد دفعت الاحتجاجات العارمة ضد هذا القرار كشف الحكومة عن دراسة أنجزتها وزارة إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية بخصوص تغيير الساعة القانونية بالمغرب تحت إشراف رئاسة الحكومة، حيث تم اعتماد خلاصات تقرير المرحلة الأولى من الدراسة الذي يهم أساساً تقييم نظام تغيير الساعة التي انطلقت في مارس 2018، ومن المنتظر الانتهاء

من تقرير المرحلة الثانية الذي يهم تقييم السيناريو المعتمد في أبريل 2019.

رابعاً: على المستوى الحقوقي

لقد شهد المغرب عام 2018 أحداثاً بارزة مست صورة المغرب الحقوقية بشكل كبير، حيث تم النطق بأحكام ابتدائية ثقيلة في حق نشطاء حراك الريف وحراك جرادة والصحفي حميد المهداوي، وهو ما شكَّل صدمة على المستوى الحقوقي بالنظر إلى قساوة الأحكام، ففي يونيو 2018 وضعت غرفة الجنايات الابتدائية بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء نهاية لملف معتقلي حراك الريف بأحكام ثقيلة وصلت إلى أكثر من 200 سنة موزعة بين 53 ناشطاً، وقد كانت المدة الأطول من نصيب ناصر الزفزافي، قائد الحراك، حيث وصلت الحكم إلى 20 سنة سجناً نافذاً، إلى جانب ثلاثة من النشطاء الآخرين، وغير بعيد عن ملف حراك الريف أدين الصحفي حميد المهداوي بثلاث سنوات سجناً في يونيو 2018 بتهمة عدم التبليغ عن جناية تمس أمن الدولة كونه لم يبلغ عن مكالمة هاتفية تلقاها من شخص يعيش في هولندا يتحدث فيها عن إدخال أسلحة إلى المغرب لصالح حركة الاحتجاج في شمال المغرب، وفي نوفمبر 2018 قامت محكمة وجدة بالحكم بأكثر من 37 سنة سجناً نافذاً موزعة على مجموعة جديدة من معتقلي حراك جرادة تضم تسعة نشطاء.

وفي فبراير 2018، تم اعتقال توفيق بوعشرين، مدير نشر جريدة «أخبار اليوم»، حيث كشف بلاغ للوكيل العام للملك بأن بوعشرين متابع على خلفية الاشتباه بارتكابه جنايات الاتجار بالبشر والتحرش والاستغلال الجنسي، وقد أثارت هذه القضية التي اعتبرها البعض بـ«قضية القرن» انتقادات واسعة بخصوص الطريقة التي تم بها اعتقال الصحفي بوعشرين من مقر جريدته، كما استغرب الرأي العام حجم وثقل التهم التي وجهت إلى بوعشرين، خاصة وأن الرجل قد عرف بمواقفه الناقدة للسلطة ولعدد من الرموز والسياسيين، وفي نوفمبر 2018 تم إدانة توفيق بوعشرين بـ12 سنة سجناً نافذاً، وهو ما اعتبره عدد من الحقوقيين والسياسيين ضرباً لحرية التعبير، حيث اعتبروا إدانة بوعشرين إدانة سياسية لمواقفه تجاه السلطة.

وفي ديسمبر 2018، قرر قاضي التحقيق بالغرفة الأولى لدى محكمة الاستئناف بفاس

متابعة عبدالعالي حامي الدين، القيادي في حزب العدالة والتنمية، بتهمة المساهمة في قتل الطالب اليساري أيت الجيد بنعيسى، على إثر شكاية تقدمت بها عائلة أيت الجيد في يوليو 2017، والغريب أن عبدالعالي حامي الدين قد سبق وأدين بالسجن بنفس القضية في أبريل 1994، كما سبق لهيئة الإنصاف والمصالحة أن أصدرت مقرراً تحكيمياً اعتبرت من خلاله أن حامي الدين قد قضى اعتقالاً تحكيمياً، واعتبر عدد من السياسيين والحقوقيين بأن متابعة حامي الدين خرق سافر لمبدأ سبقية البث ومبدأ استقرار الأحكام القضائية، خاصة وأن القضية قد تحولت في نظر الكثيرين إلى وسيلة للضغط على حامي الدين واستهدافه على خلفية مواقفه السياسية.

وفي أواخر عام 2018، عادت إلى الواجهة الحقوقية قضية تشميع بيوت نشطاء جماعة العدل والإحسان، بعدما كانت قد طالت ستة من بيوت أعضاء الجماعة عام 2006 قبل أن يتم إعادة فتح بعضها، وذلك بعدما قامت سلطات مدينة وجدة بتشميع بيت لطفي حساني، عضو مجلس شورى جماعة العدل والإحسان، وذلك على إثر استقباله لما يعرف عند الجماعة بمجالس النصيحة؛ وهي مجالس تربوية لأعضاء الجماعة، لترتفع بذلك حصيلة البيوت المشمعة، بحسب قيادات الجماعة، إلى أربعة بيوت، ويعتبر استئناف السلطات لعملية تشميع بيوت نشطاء الجماعة ثاني استهداف للجماعة خلال العامين الماضيين بعد حملة الإعفاءات التي طالت عشرات الأطر الإدارية أعضاء الجماعة في عدة وزارات من مناصب المسؤولية وذلك في فبراير 2017.

خامساً: الخلاصات الأساسية

شكلت الأحداث البارزة خلال عام 2018 استمرارية لتفاعلات المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام بالمغرب خلال العامين الماضيين. فعلى المستوى السياسي؛ ظلت الأحزاب السياسية المغربية وفية للأنماط التقليدية في اختيار قياداتها، حيث لم تتجاوز المؤتمرات الوطنية بالنسبة لبعض الأحزاب بُعدها التنظيمي والوظيفي بعيداً عن أي رهانات ديمقراطية حقيقية تهم أساساً سؤال التعاقد السياسي وقضية الإصلاح والديمقراطية، كما أن السلطة لا تزال تراهن على ضبطها للمشهد الحزبي كمدخل للهيمنة على المجال السياسي العام، وهو ما يتضح من خلال آلية إنتاج المواقف والمبادرات السياسية لدى الأحزاب المغربية التي يسترشد غالبيتها بمزاج السلطة، مع استمرار

محاصرة الأحزاب التي تنزع نحو الاستقلال بقرارها الداخلي.

أما فيما يخص قضية الصحراء المغربية؛ فقد استطاع المغرب أن يحقق تقدماً على أكثر من جبهة خاصة على المستوى الدبلوماسي سواء من خلال فعالية تواصله الدولي أو من خلال صلابة مواقفه وعدم تردده وخضوعه للابتزاز، كما هو الشأن بخصوص رفضه الصارم لاستثناء الصحراء من اتفاق الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، لكن مع ذلك تلزم المغرب مجهودات إضافية في مجال تمليك القضية الوطنية على المستوى الشعبي من خلال إشراك هيئات المجتمع المدني الجادة للترافع من أجل القضية، مع عدم إغفال الارتباط الاستراتيجي بين القضية الوطنية ورهانات الإصلاح الديمقراطي بالمغرب.

على المستوى الاقتصادي؛ يشكل ورش النموذج التنموي الجديد فرصة للمغرب لاستدراك الأعطاب التي تعتور ممارساته التنموية، غير أن استمرار تغييب سؤال الديمقراطية وكأنها مسألة منفصلة عن التنمية من شأنه أن يحكم على النموذج المنتظر بالفشل، بالنظر إلى الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية السياسية، ولعل حملة المقاطعة قد دقت ناقوس الخطر بخصوص زواج المال والسلطة، كما حملت معاناة وتضرر فئات واسعة من الجمع بين المال والسياسة.

على المستوى الاجتماعي؛ كشفت حالة الرفض العام لقرار الحكومة بتثبيت التوقيت الصيفي عن تحول نوعي في الوعي الشعبي، وهو ما ينبغي استحضاره في إعداد السياسات العمومية، وتعزيز آليات التواصل والاستشارة العمومية كشرط أساسي في تمليك هذه السياسات والبرامج وضمان نجاحها واستمرارها، بشكل يراعي مصلحة المجتمع ويحفظ الاستقرار والسلم الاجتماعيين.

على المستوى الحقوقي؛ يمكن القول باستمرار الحساسية المفرطة للدولة تجاه الحركات الاحتجاجية وهيمنة الجواب الأمني على باقي المداخل الممكنة في التعاطي مع المطالب العادلة للساكنة، ولعل الأحكام القاسية في حق نشطاء هذه الحركات الاحتجاجية المناطقية يترجم قصور منهجية تعاطي الدولة مع مطالب المجتمع بخصوص ضمان الكرامة والعدالة الاجتماعية. من جانب آخر نشير إلى استمرار استهداف المعارضين والحركات المعارضة بأساليب متعددة، منها ما هو يتم خارج القانون (مثال تشميع بيوت أعضاء جماعة العدل والإحسان)، أو في بعض الأحيان استعمال مؤسسة القضاء بشكل يسهم في تبديد ثقة المجتمع في هذه المؤسسة بل ويهدد الأمن القضائي بشكل عام (مثال

قضية عبدالعالي حامي الدين، القيادي في حزب العدالة والتنمية). كما تجدر الإشارة إلى استمرار استهداف حرية التعبير من خلال التضييق على الصحفيين والمنابر الإعلامية المستقلة (مثال الأحكام القضائية الثقيلة في حق الصحفي حميد المهداوي، والصحافي توفيق بوعشرين).

الحركات الإسلامية المتشددة 2018

دراسة حاله

مجموعة التفكير الاستراتيجي - إسطنبول

أ. فايز الجولاني

ملخص:

فرض المتغير الدولي نفسه في المشهد السوري -في الأعوام الأخيرة- بشكل حاسم؛ ما أسفر عن سلسلة من التحولات الدرامية في خرائط السيطرة الميدانية للقوى الفاعلة والمؤثرة، في مشهد تكاد الشمس فيه أن تغرب عن تنظيم «داعش» الذي انكمشت أعداد مقاتليه وانحسرت مساحات نفوذه، فيما استمر تنظيم «داعش» في تكتيكاته الرامية للحيلولة دون استقرار الأوضاع في العراق، وبخاصة على أطراف المدن وبين المحافظات.

وقد تشكل تنظيم «حراس الدين»، الموالي لـ«القاعدة»، عندما نشبت خلافات بين جبهة «فتح الشام»، وتنظيم «القاعدة» عقب إعلان الجبهة انفصالها عن القاعدة، وانشقت عدة جيوش وكتائب وسرايا عن الجبهة لتنضم لتنظيم «حراس الدين».

فيما يتوقع أن يؤدّي قرار ترمب بالانسحاب من سورية إلى تغيير جوهري في المشهد السوري بعامة، وعلى خرائط السيطرة الميدانية للقوى المتصارعة بشكل خاص.

المتغيرات الفاعلة والمؤثرة وانعكاساتها وتفاعل المتغيرات وسلوك الأطراف المؤثرة

خرائط السيطرة الميدانية:

لقد حقّق نظام بشار الأسد -المدعوم دولياً من روسيا[1] وإقليمياً من إيران وحزب الله- اختراقات ميدانية حاسمة، بحيث باتت قواته تسيطر على قرابة 60٪ من الأراضي السورية. أما وحدات حماية الشعب الكردي -المدعومة من التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب- فتسيطر على ما نسبته 27٪، بزيادة طفيفة عما حققته نهاية عام 2017 (2٪). فيما تقلصت مساحات السيطرة لتنظيم «داعش» لما نسبته 3٪، بعد أن تجاوزت سيطرته

(1) بدأ سلاح الجو الروسي بتوجيه ضربات جوية في الأراضي السورية بتاريخ 30 أيلول/ سبتمبر 2015، وتجاوز عدد القوات الروسية المشاركة 63000 عسكرياً. بي بي سي، 23 أغسطس/ آب 2018

منتصف عام 2015 نسبة النصف من مساحة سورية. أما المعارضة فقد انحدرت نسبة سيطرتها الميدانية لتغدو قرابة ٪10، بعد أن قاربت نسبة سيطرتها عام 2012 ثلثي مساحة سورية.

وقد لجأ الروس إلى تكتيك «المصالحات القسرية»، التي دُفعت إليها المعارضة السورية، بالتزامن مع تكتيك «المناطق الآمنة»، وبالتضافر مع التكتيكات العسكرية، مع التلويح بتكرار «المصير الحلبي»[1]، ما مثّل رافعةً مثاليةً لتغيير الخرائط الميدانية، وقد تجلى تكتيك «المصالحات» مع تنظيم «داعش» سلسلة من الأحداث، أبرزها:

– في 30 نيسان/ أبريل 2018، وافق تنظيم «داعش» على الخروج من جنوب دمشق باتجاه بادية السويداء وتسليم المنطقة للنظام السوري.

– في 1 آب/ أغسطس 2018، وافق «جيش خالد»، الذي بايع تنظيم «داعش»، على تسليم حوض اليرموك في محافظة درعا للنظام السوري.

– في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 2018، استعاد النظام السوري منطقة تلول الصفا في ريف السويداء الشمالي الشرقي من تنظيم «داعش»، وفقاً لاتفاق يشمل إطلاق سراح 17 مخطوفاً من محافظة السويداء.

وفي هذه الاتفاقات كلها كان الانسحاب الآمن لقوات تنظيم «داعش» شرطاً أساسياً، حرص النظام السوري على الوفاء به.

والتقديرات تشير إلى أن عدد المقاتلين النشطين في تنظيم «داعش»/ ولاية سورية قد تقلص إلى قرابة 3000 مقاتل نشط (بالإضافة إلى الدعم اللوجستي المقدر بقرابة 12000 مقاتل خامل: «خلايا نائمة عسكرياً»).

أما في العراق، فقد أعلنت الحكومة العراقية في نهاية العام 2017 عن القضاء على «تنظيم الدولة»، لكن بعض التقديرات تشير إلى أن عدد المقاتلين النشطين في تنظيم

(1) جعل الروس من حلب أمثولة في «تحرير» المدن؛ في مواجهة تكتيك «حرب العصابات» ذي الفعالية الحاسمة بالحصانة المكفولة دولياً لسكان المدن. وقد اخترق الروس هذه الحصانة في الحرب ضد المعارضة الشيشانية الطامحة بتحقيق الاستقلال عن روسيا، وقد أطلق رمزياً على تكتيك «الأراضي المحروقة» اسم: «عقيدة غروزني»، وقد أبادت روسيا لحسم المعارضة الشيشانية ربع الشعب الشيشاني المسلم في الحربين الأولى (1994–1996)، والثانية (1999–2009). فيما بلغت الخسائر البشرية العسكرية: 28000 روسي، و 20000 مقاتل شيشاني. وقد بلغ عدد المهاجرين الشيشانيين في الحرب الأولى 500000، وفي الثانية 300000. أما الخسائر الاقتصادية فقد كانت كارثية بكل ما في الكلمة من معنى، فقد تجاوزت ٪80 من الاقتصاد الشيشاني، مع دمار هائل شبه كامل للمدن والقرى.

«داعش»/ ولاية العراق قد تقلص إلى قرابة 2000 مقاتل (بالإضافة إلى الدعم اللوجستي المقدر بقرابة 8000 مقاتل خامل).

أما في ليبيا فقد انحسرت مناطق السيطرة إلى ما نسبته ٪97، وفي ولاية سيناء إلى ٪98.

وفي غرب إفريقيا، ازدادت أعداد المقاتلين في «داعش»، وتقدر أعدادهم بما لا يقل عن 3 آلاف مقاتل، يستهدفون بشكل متكرر السياح الغربيين وعمّال الإغاثة، ودمجوا مؤخراً عدة فصائل متباينة[1].

أما في شرق أفريقيا فيقدر عدد الأعضاء المرتبطين بهذا التنظيم بين 6 آلاف و9 آلاف شخص.

وفي اليمن، استمرت العمليات العسكرية والحملات الأمنية لملاحقة تنظيم «داعش»، منها «الجبال السود» في المناطق الشمالية الغربية من محافظة حضرموت، وعملية «الفيصل» غرب مدينة المكلا، وقُتل زعيم تنظيم «داعش» في عدن فضل الباخشي[2]، وقد تلاشى في الآونة الأخيرة الظهور العلني لتنظيمي القاعدة وأنصار الشريعة[3]، بعد أن تلقى ضربات مسلحة من قبل جهات عدة، منها قوات الحزام الأمني.

استراتيجية التحالف الدولي في القضاء على تنظيم «داعش»:

طرد التنظيم من المدن والقرى المكتظة بالسكان.

عرقلة تدفق هجرة مقاتلي «داعش» الأجانب إلى أرض الصراع، وعرقلة العودة العكسية.

تجفيف منابع تمويل «داعش» (رأس المال الثابت والمتحرك)، وفك شيفرة «داعش» في الإدارة والمالية، والقضاء على كوادر ديوان المال والركائز والزكاة المركزية.

استهداف مراكز تطوير وتصنيع «داعش» العسكرية والكيميائية.

استهداف قيادات «داعش» من الصف الأول، حيث قُتل 42 قائداً مؤسساً من أصل 43، وهم النواة الصلبة، كما قُتل قرابة 79 قائداً من الصف الأول.

(1) تنظيم داعش عام 2018.. العراق أنموذجاً، روداو.نت، 29 تشرين أول/ أكتوبر 2018.
(2) مصير تنظيم داعش في اليمن بين المواجهة وامتداد النفوذ، mena-monitor.org، 24 تشرين ثاني/نوفمبر، 2018.
(3) قُدّر عدد المقاتلين حتى نهاية عام 2017 بحوالي 500 مقاتل (المصدر السابق).

القضاء على كوادر ووسائل ديوان الإعلام المركزي لـ«داعش»، وخاصة أبو محمد فرقان، وأبو محمد العدناني.

استهداف أهم قيادات اللجنة المفوضة في تنظيم «داعش» التي تعتبر بمثابة رئاسة الوزراء، حيث قُتل رئيس اللجنة المفوضة إياد عبدالرحمن العبيدي (أبو صالح حيفا)، ونائبه أبو يحيى العراقي، وتم تسنيم هذه المهمة لعناصر أقل قيمة تاريخية و«كاريزما» وخبرة إدارية وأمنية ومالية وتنظيمية[1].

استراتيجية «داعش» في مواجهة التحالف الدولي والقوى العراقية:

خريطة العمليات الإرهابية تؤكد أن «داعش» لديه عمل ممنهج ليحقق ثلاثة أهداف:

١. قطع الطرق الخارجية بين المحافظات وصناعة مثلثات للموت في مناطق لها تضاريس معقدة.

٢. ضرب التقارب المجتمعي الذي نتج في مراحل توحد العراقيين بالضد من «داعش» من خلال القتل على الهوية الطائفية والمذهبية والسياسية.

٣. حصار أطراف المدن اقتصادياً وتحويل المناطق الزراعية والمفتوحة إلى مقرات للقيادة والسيطرة.

٤. وقد شن تنظيم «داعش» خمس هجمات مكثفة في سورية عام 2018، لكنها لم تسفر عن تحقيق أي إنجاز ميداني.

استراتيجية التحالف العربي تجاه «القاعدة» في اليمن:

أوردت وكالة «أسوشيتد برس» معلومات عن العلاقات بين التحالف العربي الذي تقوده السعودية في اليمن ومقاتلي «القاعدة»، تشمل عقد صفقات سرية تم فيها دفع الأموال مقابل إخلاء «القاعدة» لمدن تسيطر عليها مقابل تسويق ذلك على أنها هزيمة لها، بل حتى في بعض الأحيان قاموا بإعادة تجنيد بعضهم للانضمام والقتال بين صفوف التحالف نفسه، ما أتاح للتنظيم أن يبقى حياً وقادراً على القتال بل وتقويته في ظل علم الولايات

(1) تنظيم داعش عام 2018.. العراق أنموذجاً، روداو.نت، 29 تشرين أول/ أكتوبر 2018.

المتحدة بما يجري وتوقفها عن شن هجمات بالطائرات دون طيار[1].

تنظيم «حراس الدين».. القاعدة والنصرة:

زعمت وكالة «سبوتنيك» بأن تنظيم جبهة النصرة قد سلم فصيل «حراس الدين» ست بلدات في جنوب إدلب الشرقي لاستيعاب «إرهابيي القاعدة الوافدين» فيها، وذلك بعد سحب مقاتلي «أجناد القوقاز» من بلدتي الخوين والزرزور ومحيط تل طوقان، وسحب قوات النخبة في هيئة تحرير الشام من بلدات الفرجة والصرمان والشعرة وتل السلطان.

ويتكون تنظيم «حراس الدين» من مقاتلين متشددين كانوا ينتمون لتنظيم القاعدة في بلاد الشام «جبهة النصرة» الذين أعلنوا إنشاء تنظيمهم الخاص تحت اسم «حراس الدين» محافظين على ولائهم لزعيم القاعدة في أفغانستان أيمن الظواهري، وذلك عام 2016 عندما قدمت جبهة النصرة نفسها باسم جديد هو «جبهة فتح الشام»، ثم «هيئة تحرير الشام»[2]، بعد دخولها في ائتلاف مع عدد من المجموعات، معلنةً تباعدها عن «القاعدة»[3].

وقد كان أبرز المجموعات التي بايعت «حراس الدين»: «جيش الملاحم»، و«جيش البادية»، و«جند الشريعة»، و«جيش الساحل»، و«كتيبة أبو بكر الصديق»، و«كتيبة أبو عبيدة ابن الجراح»، و«كتيبة البتار»، وبقايا «جند الأقصى»، وعدداً من السرايا، ويقود التنظيم القياديُّ المنشق عن هيئة تحرير الشام سمير حجازي المكنّى بأبي همام الشامي.

تنتشر المجموعات التابعة للتنظيم في مناطق ريف اللاذقية وجسر الشغور إضافة إلى ريف إدلب الشرقي ومدينة سرمين وبعض المناطق البعيدة عن خطوط التماس مع مناطق «غصن الزيتون»، ولا تزيد أعداد مقاتليه على ألفي مقاتلٍ في أعلى التقديرات.

وعلى الرغم من صلابة التنظيم أيديولوجياً، فإن الهيكل التنظيمي على الصعيد العملياتي هش، ومكوناته متناثرة جغرافياً، لكنه يتمتع بدعم قيادة القاعدة المركزية، ويحظى بشرعية جهادية من معظم منظري الجهاد[4].

(1) «AP» تكشف تفاصيل علاقة «التحالف» مع القاعدة باليمن، وئام الزردي، عربي21، 8 أب/أغسطس، 2018.
(2) مصادر: «القاعدة» تتمدد في إدلب... النصرة تمنح «حراس الدين» 6 بلدات، سبوتنيك، 16 كانون أول/ديسمبر، 2018.
(3) تجلى الخلاف جليًا بين الجولاني والقاعدة في اتهام الظواهري للجولاني بـ «نكث العهد»، وقد طالت اعتقالات للجولاني بعض قيادات التيار المتشدد المنفصل عن تشكيلاته؛ فسارعت القاعدة إلى تأسيس تشكيل «حراس الدين».
(4) «حراس الدين» وتكيّفات «القاعدة» في سوريا، حسن أبو هنية، عربي21، 11 آذار/مارس 2018.

أما «جبهة فتح الشام»، الفصيل الأقوى في هيئة «تحرير الشام»، فقد حقّقت مكاسب عسكريّة وسياسيّة مهمة. فميدانياً غدت القوّة الأولى في الشمال، فضلاً عن رفضها لمسار «آستانة» السياسي، وتسهيلها مرور أرتال القوات التركيّة لإقامة نقاط المراقبة، وإبرامها اتّفاق «المدن الأربع» مع إيران، ولم يتضعضع نفوذها بالانشقاقات، بفضل سيطرتها على الهيئة الإداريّة التي استحدثتها «حكومة الإنقاذ»[1]، لكنها تورطت في صراعات ناعمة مع الحكومة المؤقتة، بعد فشل حكومة الإنقاذ في استقطابها، تعطل بسببها أداء الحكومة المؤقتة في إدلب.

وقد خاضت الهيئة عدة مواجهات عنيفة مع عدة قوى، أبرزها الاقتتال حامي الوطيس مع جبهة تحرير سورية، التي أسفرت عن مقتل قرابة 1000 من الطرفين، فضلاً عن الخسائر البشريّة والماديّة الكبيرة في صفوف المدنيين، وامتدت شهرين ونيف.

السلوك المتوقع للتنظيمات الإسلامية المتشددة إقليمياً

- يتوقع أن يؤدّي قرار ترمب بالانسحاب من سورية إلى تغيير جوهري في المشهد السوري بعامة، وعلى خرائط السيطرة الميدانية للقوى المتصارعة بشكل خاص.
- يُتوقع أن تسعى التنظيمات الإسلامية المتشددة إلى إجهاض أي اتفاق سياسي في سورية أو الحيلولة دون استقراره؛ باعتبار ضرورة تصفية مناطق سيطرة تلك التنظيمات منها شرطاً أساسياً لنجاح أي اتفاق سياسي شامل.
- يتوقع أن يستمر تنظيم «داعش» في تكتيكاته الهادفة لقطع الطرق الخارجية بين المحافظات في العراق وصناعة مثلثات الموت، وفي محاصرة أطراف المدن اقتصادياً، كما يتوقع أن ينقل ثقله خارج سورية والعراق.
- يتوقع أن تنحسر مناطق سيطرة هيئة «تحرير الشام» بشكل كبير، ما قد يؤدي لتبخر دورها في سورية، بفعل مواجهتها للقوى كلها على حد سواء؛ وباعتبار وجودها يتعارض مع أي توافق سياسي، وخاصة بعد إعلانها رفض مسار آستانة السياسي ومعاداتها الحكومة المؤقتة، وعليها الاختيار بين المواجهة التي تقارب الانتحار، أو مغادرة سورية،

(1) «حصاد الجماعات الإسلاميّة المعارضة في سوريّة عام 2018»، jusoor.co، 31 كانون أول/ ديسمبر 2018.

أو انضمامها مجدداً لتنظيم القاعدة.

- يتوقع أن تتراجع حدة المواجهات بين التنظيمات الإسلامية المتشددة، بعد النتائج الكارثية التي أدت إليها تلك المواجهات.
- مواجهة القاعدة وهيئة «تحرير الشام» لـ«إسرائيل» تبقى احتمالاً وارداً؛ لكنه احتمال غير مرجح في المرحلة الراهنة.
- يُرجّح استمرار إسهامها في حالة الاحتقان الطائفي في المنطقة، والعمل على إجهاض أي استقرار اجتماعي واقتصادي.
- يُرجّح استهداف المحور الروسي لهيئة «تحرير الشام» على نحو خاص؛ إعلامياً وسياسياً وعسكرياً؛ وقد يضغط على تركيا باتجاه استعدائها للهيئة.

اقتصاديات الشرق الأوسط[1] 2018

معاناة عدم الاستقرار والعقوبات الاقتصادية

مجموعة التفكير الاستراتيجي - إسطنبول

إعداد أ. عبدالحافظ الصاوي

(1) المقصود بمنطقة الشرق الأوسط في هذا التقرير المنطقة العربية، وإيران، وتركيا، والكيان الصهيوني.

مستخلص:

يتناول التقرير الأداء الاقتصادي لدول منطقة الشرق الأوسط، ولكن في ضوء قراءات إجمالية، والمرور على القضايا المؤثرة، سواء على الصعيد القُطري، أو على صعيد إعادة رسم خريطة القوى الاقتصادية بالمنطقة، فبدأ التقرير بالإشارة إلى المؤشرات الاقتصادية العامة، التي ترصد أداء المنطقة الاقتصادي خلال عام 2018، معتمداً على ما نشر من معلومات أولية عبر تقريرين أحدهما إقليمي والآخر دولي، ثم تمت الإشارة إلى مظاهر عدم الاستقرار بالمنطقة وبخاصة بالمجال الاقتصادي، سواء في مناطق النزاع المسلح، أو منطقة الخليج، أو المشرق العربي، أو المغرب العربي، وبطبيعة الدور المهم الذي يؤديه النفط في اقتصاديات المنطقة، ثم الإشارة إلى أزمة النفط، وأداء اقتصاديات النفط بالمنطقة على مدار الأشهر الـ11 من عام 2018. ورصد التقرير واحدة من القضايا المهمة بالمنطقة، وهي اتساع رقعة العقوبات الاقتصادية بالمنطقة ليتجدد الأمر بالنسبة لإيران من قبل أمريكا، وما يستبعده ذلك من تداعيات اقتصادية سلبية على إيران والدول الأخرى خارج المنطقة، ولم يتوقف أمر العقوبات فقط على إيران بل نال تركيا في ضوء الحرب التجارية التي تخوضها أمريكا مع شركائها، وكذلك ما تعلق بالصراع السياسي بين تركيا وأمريكا وما نتج عنه خلال العام من عقوبات اقتصادية متبادلة. ثم كان المحور الأخير المتعلق بدخول الكيان الصهيوني لمجال إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي من مياه البحر المتوسط، وما نتج عنه من آثار.

مقدمة:

ارتباط السياسة والاقتصاد مسلّمة لا يمكن بدون استصحابها قراءة واقع أحد الأقاليم المهمة في العالم، إلا أنها في منطقة الشرق الأوسط أشد وضوحاً، وإن كانت علاقة ملتبسة، وتؤدي إلى آثار سلبية، فموارد هذه المنطقة من الناحية الطبيعية والاقتصادية

والمالية جعلتها دوماً معرضة للاحتلال، ومطامع القوى الكبرى، وللأسف خلال الفترة الأخيرة، وبخاصة بعد فشل ثورات الربيع العربي، عاد الاحتلال المباشر للمنطقة، ولعل سورية واليمن والعراق خير دليل، فضلاً عن الاتفاقيات التي مكنت لدول الاحتلال الصهيوني من الدخول لسوق الطاقة الإقليمي والعالمي، بإنتاجها الغاز الطبيعي من أعماق البحر المتوسط.

وبشكل عام لم يكن عام 2018 إيجابياً على دول منطقة الشرق الأوسط على الصعيد الاقتصادي، فما بين الاختلالات المالية، ومظاهر عدم الاستقرار، أو تراجع أسعار النفط، وتصاعد موجة العقوبات الاقتصادية، عاش اقتصاد منطقة الشرق الأوسط عام 2018، وبها يستقبل عام 2019، وفيما يلي نتناول محاور عامة لرصد وتحليل اقتصاديات المنطقة خلال عام 2018.

ملامح المؤشرات العامة

التقديرات المبدئية التي صدرت عن مؤسسات إقليمية ودولية بنت توقعاتها لتحسن الاقتصاديات العربية إلى حد ما، على ما تم من صعود في أسعار النفط خلال الفترة من مايو – أكتوبر 2018، إلا أن واقع أداء سوق النفط العالمية في نوفمبر وما هو متوقع في عام 2019، يهدم هذه التوقعات بشكل كبير. فتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بعنوان «آفاق الاقتصاديات العربية لعام 2019»، ذهب إلى تحسن أداء نمو الناتج الاقتصادي للمنطقة العربية بسبب التحسن في أسعار النفط، وتوقع أن يصل معدل النمو في عام 2018 إلى ٪2.8، ليبلغ الناتج المحلي العربي 2703 مليار دولار، بل كان التقرير أكثر تفاؤلاً لعام 2019 فتوقع أن يصل معدل نمو الناتج العربي إلى ٪3.9. وعلى نفس المنوال توقع التقرير نتائج إيجابية للاقتصاديات العربية فيما يتعلق بمؤشرات الفائض في موازنات الدول النفطية، وكذلك الدين العام، والاحتياطيات من النقد الأجنبي، والاستثمارات الأجنبية المباشرة[1].

بينما ذهب صندوق النقد الدولي إلى أن التحسن الطارئ على أسعار النفط سوف تختلف آثاره على دول منطقة الشرق الأوسط، فعلى صعيد الدول المصدرة، سوف يزيد

(1) المنظمة العربية لضمان الاستثمار ومخاطر الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار، العدد 4، 2018، ص 3.
pdf.2018-Bulletin-4/12/2018/http://dhaman.net/ar/wp-content/uploads/sites/2

ناتجها المحلي الإجمالي ليبلغ ٪1.4 في عام 2018، ونحو ٪2 في عام 2019، بينما الدول المستوردة للطاقة سوف تشهد أوضاعها المالية المزيد من الضغوط بسبب ارتفاع أسعار النفط، ومع ذلك يتوقع الصندوق لها نمواً بناتجها المحلي بمتوسط يتراوح ما بين ٪4 و٪4.5. وفي ضوء المخاوف التي ترتبط باحتمالات تراجع الاقتصاد العالمي، طالب صندوق النقد الدولي بتنوع اقتصاديات الدول النفطية، كما طالب الدول غير النفطية بتخفيف حدة مشكلاتها المتعلقة بالديون العامة، وكذلك عدالة نظمها الضريبية، بما يؤدي إلى زيادة الإيرادات العامة، ليكون لها مردود على قطاعات التعليم والصحة[1].

وعلى الرغم من النظرة التفاؤلية الجزئية التي حملها تقرير صندوق النقد الدولي، فإنه حذر من المخاطر المحتملة من تراجع الاقتصاد العالمي وأثر ذلك على اقتصاديات المنطقة، وكذلك عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة واستمرار النزاعات المسلحة. وليس من باب التجني أن نشير إلى أن غياب الديمقراطية والحكم الرشيد في منطقة الشرق الأوسط سوف يزيد من فجوة التخلف في المنطقة، وكذلك حدة مشكلاتها الاقتصادية، وغياب مشروعها التنموي، ويذهب الأداء الاقتصادي الحالي لدول المنطقة –وبخاصة الدول العربية– إلى المزيد من التبعية للخارج، ويرفع بشكل كبير رغبة مواطنيها على الهجرة للخارج.

مظاهر عدم الاستقرار

تتداخل الأسباب السياسية والاقتصادية للوصول لمظاهر عدم الاستقرار الاقتصادي، فدول الصراعات المسلحة (سورية، اليمن، ليبيا، العراق، لبنان) ما زالت تعاني من غياب أفق لحلول سياسية، وتستنزف الحرب الموارد للدول النفطية بدول الصراعات المسلحة، فضلاً عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، فضلاً عن المجاعات والنزوح الجماعي على الصعيد الداخلي، وكذلك الهجرة الخارجية. وتشير المؤشرات التي نقلها تقرير صندوق النقد الدولي إلى بعض المظاهر السلبية للنزاع في المنطقة، ومنها: أن البيانات الصادرة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تبين أن عدد اللاجئين في الأردن ولبنان بلغ حوالي ٪7 و٪16 من سكان البلدين

(1) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، نوفمبر 2018، mreo1018/02/10/https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2018

على الترتيب في عام 2017. كما سجلت أفغانستان والعراق وسورية واليمن ما يزيد على ٪90 من عدد الوفيات الناتجة عن الصراعات في المنطقة عام 2017. وفي ليبيا على سبيل المثال، أدى تراجع الإنتاج النفطي إلى حرمان الحكومة من جزء أساسي من إيراداتها (يقدر بما يقرب من 50 مليار دولار أمريكي خلال الفترة 2016–2012 أو حوالي ٪90 من إيرادات عام 2012)[1].

ولم تكن دول الخليج أحسن حالاً من دول الصراعات المسلحة، فأزمتها التي بدأت بحصار قطر في مطلع يونيو 2017 ما زالت مستمرة، وما زالت تستنزف قضية حصار قطر اقتصاديات البلدين فيما يعرف بالحرب الناعمة، عبر شراء داعمين إقليميين ودوليين، من خلال صفقات السلاح وضخ الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة، كما حدث من طرفي الأزمة تجاه أمريكا وفرنسا وألمانيا وروسيا بل والصين. وبشكل عام تعيش اقتصاديات دول الخليج حالة من الركود الاقتصادي، والقصور التمويلي، وتتبنى إجراءات تقشفية منذ مطلع عام 2017، كان أبرز مشاهدها في السعودية، بسبب التزام تلك الدول ببرامج الإصلاح الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي. ويضاف إلى ذلك أن ما يسمى باستراتيجيات توطين الوظائف أو التنوع الاقتصادي تتطلب وقتاً يمتد للأجل الطويل في حالة تنفيذها بجدية، وبالتالي فلن يكون لها أثر في الأجلين القصير والمتوسط لأسباب هيكلية تتعلق ببنية الاقتصاد الخليجي، وبخاصة فيما يتعلق بالموارد البشرية، أو الموارد الطبيعية باستثناء النفط[2].

وتعد دول المشرق العربي بخلاف الدول الخليجية، مثل السودان ومصر والأردن، تعاني من خلل هيكلي وتمويلي، بسبب الفشل المتجذر لمشروعات التنمية، وبسبب ما مرت به كل دولة على حدة من أوضاع تخصها، مثل التداعيات السلبية للانقلاب العسكري في مصر وتورطها بشكل كبير في ارتفاع معدلات الدين العام بها، واستمرار نهجها في الاعتماد على المصادر الريعية الخارجية للاقتصاد، وابتعادها عن تبني نموذج للتنمية يعتمد على الإنتاج، وبخاصة أن مصر تتسم باقتصاد متنوع. ويتعرض الاقتصاد المصري لهزات عنيفة

(1) المصدر السابق، فصل البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ص 10 و11.
https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/REO/MCD-CCA/2018/November/Ar/Chp1-arabic-REO1118.ashx?la=ar

(2) نظرًا لغياب الشفافية فيما يتعلق بالأوضاع المالية في دول الخليج، من الصعوبة بمكان التعرف على الأرقام الخاصة بالآثار السلبية للنزاع في الأزمة الخليجية، فلم يصدر أي طرف من طرفي الأزمة التكلفة المالية التي تكبدها في هذا النزاع. وهو الأمر نفسه الذي ينطبق على حالة التحالف العربي الذي تقوده السعودية والإمارات في الحرب على اليمن.

فيما يتعلق بالأموال الساخنة المستثمرة في الدين الحكومي، التي تراجعت بما يزيد على نحو 10 مليارات دولار خلال الفترة من أبريل إلى سبتمبر 2018[1]، بسبب ارتفاع سعر الفائدة ببعض الدول الإقليمية وفي أمريكا اللاتينية، وكذلك رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وعاشت تركيا حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي، بسبب انخفاض قيمة عملتها المحلية بنحو ٪70 في أغسطس 2018، مقارنة بما كانت عليه مطلع عام 2018، ويرجع تداعي الليرة التركية لأسباب سياسية واقتصادية في آن واحد، وتسببت هذه الأزمة في ارتفاع معدلات التضخم لنسب غير مسبوقة، لتصل لنحو ٪25[2]، كما ارتفع سعر الفائدة بالبنوك التركية إلى ٪24[3]، وكذلك تجاوز معدل البطالة ٪11؛ وهو ما جعل الحكومة التركية تتخذ مجموعة من الإجراءات لمواجهة الأزمة، ساعدت على تقليص الميزان التجاري والجاري، وساعدت على تراجع معدل التضخم في نوفمبر 2018 ليصل إلى نحو ٪21.5، ويتوقع إذا ما استمرت الإجراءات الحكومية لتركيا تجاه الإصلاحات الاقتصادية أن يتعافى الاقتصاد التركي في النصف الثاني من عام 2019 بشكل أكبر، وبخاصة بعد تجاوز أزمة مديونية شركات القطاع الخاص تجاه الخارج.

أزمة النفط

مثّل النفط لمنطقة الشرق الأوسط مورداً مهماً على مدار العقود الماضية، وسيظل كذلك لعقود قادمة، ما لم تنجح استراتيجية التنوع الاقتصادي بالدول النفطية بالمنطقة. فالنفط بمثابة شريان الحياة لاقتصاديات العديد من دول المنطقة، إلا أن أداء سوق النفط العالمية خلال الفترة (مايو – أكتوبر 2018) أحيا الأمل لدى الدول المصدرة للنفط، بعد أن اقترب سعر برميل النفط لسلة أوبك من سقف الـ80 دولاراً، ولكن مع حلول نوفمبر 2018، تغيرت المعادلة وشهدت أسعار النفط انتكاسة جديدة ليعود سعر نفط أوبك مرة أخرى

(1) تراجع استثمارات الأجانب في أدوات الدين المصرية إلى 14 مليار دولار بنهاية سبتمبر، رويترز، https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1ML0X5 .2018/10/11

(2) البنك المركزي التركي، أرشيف إحصاءات التضخم، https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/en/tcmb+en/main+menu/statistics/inflation+data

(3) المصدر السابق، أرشيف إحصاءات سعر الفائدة، https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/en/tcmb+en/main+menu/core+functions/monetary+policy/central+bank+interest+rates

بحدود 62 دولاراً للبرميل(١)، وهو ما يتوقع استمراره خلال عام 2019، بعد أن توصلت أوبك في اجتماعها الأخير للعودة إلى سياسة تخفيض سقف الإنتاج بنحو 1.4 مليون برميل يومياً مع مطلع يناير 2019، مقارنة بما كان عليه سقف الإنتاج في أكتوبر 2018.

وما يشهده سعر النفط في السوق الدولية يؤثر على دول المنطقة بشكل مختلف، فهناك دول منتجة للنفط، مثل دول الخليج بالإضافة إلى الجزائر والعراق وليبيا وإيران، ودول مستوردة للنفط، مثل دول المغرب العربي والمشرق العربي وتركيا. وبشكل عام، فإن الدول المنتجة للنفط سوف تتضرر بشكل كبير بسبب انخفاض النفط، لأكثر من سبب؛ الأول أن النفط لا يزال يمثل عصب اقتصاديات هذه الدول، وأن موازنات العديد منها تتطلب استمرار سعر النفط عند سقف مرتفع، فالسعودية مثلاً، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، لكي تصل ميزانيتها إلى وضع التعادل يتطلب الأمر ألا يقل سعر برميل النفط عن 83 دولاراً للبرميل[2]، أما البحرين فيتحقق توازن ميزانيتها عند 95 دولاراً للبرميل، والإمارات عند سقف 62 دولاراً للبرميل وكذلك سلطة عُمان، ولعل قطر والكويت هما الدولتان اللتان يمكنهما تحقيق تعادل في ميزانيتهما عند سقف أقل من 60 دولاراً لبرميل النفط.

ما سبق يخص الوضع الطبيعي، ولكن الدول النفطية في غالبيتها بمنطقة الشرق الأوسط تعاني صراعات مسلحة، ومشكلات سياسية واضحة، تتطلب أعباء جديدة، تُحمل بلا شك على فاتورة النفط، فضلاً عن دخول الدول النفطية في برامج إصلاح اقتصادي مع صندوق النقد الدولي، أحدثت اضطراباً في تلك الاقتصاديات من خلال الركود، والتوجه للاقتراض من الخارج لسد الفجوة التمويلية، وكذلك العودة لعجز الموازنات العامة لتلك الدول، الذي عاود للظهور مع موازنات عام 2015 و2016.

أما الدول غير النفطية، فيُعد تراجع سعر النفط في صالحها، لتخففها من أعباء تدبير العملة الصعبة لاستيراد متطلبات الطاقة، إلا أن تلك الدول ليست مؤهلة من حيث البنية الأساسية للاستفادة من انخفاض أسعار النفط، فليس لديها قدرة على تخزين النفط، أو بناء مخزونات استراتيجية، في ظل الأسعار الرخيصة لتستفيد منه فيما بعد، كما أنها تفتقد للقدرات المالية التي تمكنها من ذلك.

(1) بحوث كامكو: تقرير كامكو حول أداء أسواق النفط العالمية – نوفمبر 2018،
http://www.kamconline.com/ar/news

(2) ما هو سعر برميل النفط اللازم لتوازن ميزانية دولة الإمارات وباقي أعضاء «أوبك»؟، جريدة الاقتصادية الإلكترونية، 2017/8/2، http://uae.argaam.com/article/articledetail/653779

اتساع رقعة العقوبات الاقتصادية

في الوقت الذي كانت إيران تستعد لتحقيق خطوات متقدمة على صعيد التخلص من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل أمريكا والدول الغربية، شكل مجيء ترمب في مطلع عام 2017 للرئاسة بأمريكا، ليغير من قواعد اللعبة في ملف العقوبات الاقتصادية على إيران، ونجح ترمب في إعادة العقوبات الاقتصادية على إيران مرة أخرى، ودخلت هذه العقوبات حيز التنفيذ في مطلع نوفمبر 2018[1]، وتستعيد إيران خبراتها في التعامل مع هذا الملف، وبخاصة أن العقوبات من قبل أمريكا لا تحظ بالتصديق من الأمم المتحدة أو مجلس الأمن، مما يجعلها عقوبات من طرف واحد.

وهو الأمر الذي تستند إليه بعض الدول في تعاملاتها مع إيران وبخاصة في ملف النفط، ولكن أمريكا استخدمت ما يعرف بسياسة العصا والجزرة مع الدول ذات المصالح في عودة العلاقات الاقتصادية مع إيران، وبخاصة تلك التي توصلت لاتفاقيات مع إيران بشأن تطوير بنيتها التحتية، وكذلك آبار النفط والغاز الطبيعية، وملف تطوير قطاع الصناعة، ومجال الخدمات.. وقد استجابت الشركات الغربية واليابان بشكل كبير للخروج من السوق الإيرانية، إلا أن هناك ثماني دول حصلت على استثناء مؤقت لمدة 6 أشهر لاستيراد النفط الإيراني[2]، وهو ما سيمكن إيران من العودة لممارسة ما عرف بسياسة «النفط الرخيص»، حيث استفادت دول في الفترات الماضية، مثل الصين والهند وتركيا، وهي ورقة تغري هذه الدول باستمرار مد الفترات الاستثنائية، بما يمثل متنفساً للاقتصاد الإيراني من طوق العقوبات.

ولكن الجديد في عام 2018 هو أن ورقة العقوبات الاقتصادية من قبل أمريكا تجاه دول أمريكا لم تقتصر على السودان وإيران، ولكنها امتدت لتشمل تركيا في ضوء ما أعلنته أمريكا من حرب تجارية على عدد من شركائها ومن بينهم تركيا، حيث تم فرض رسوم تجارية إضافية على صادرات تركيا من الحديد والألمونيوم للسوق الأمريكية، وهو ما قابلته تركيا بفرض رسوم على بعض المنتجات المستوردة من أمريكا على رأسها التبغ والمشروبات الروحية ومنتجات التكنولوجيا، إلا أن الإدارة الأمريكية وصفت الخطوة التركية بأنها

(1) لمحة عن العقوبات الأمريكية على إيران، موقع بي بي سي العربي، http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46098688، 2018/11/52

(2) حصول 8 دول على استثناء أمريكي لمواصلة شراء النفط الإيراني مؤقتا، موقع cnn، 5 /2018/11، https://arabic.cnn.com/business/article/2018/05/11/turkey-italy-china-oil-exports-sanctions-economic-usa-iran

انتقامية تجاه منتجاتها لارتفاع الرسوم المفروضة من قبل تركيا على بعض الواردات من أمريكا، التي تجاوزت ٪100[1]. ويتضمن ملف العقوبات الأمريكية على تركيا موضوعات أخرى تتعلق بقضية مدير بنك خلق، الذي تتهمه أمريكا بخرق العقوبات الاقتصادية السابقة على إيران، ولكن مصير هذه القضية لم يحسم بعد، كما أنه في ظل الخلاف السياسي بين البلدين تبادلت كل من تركيا وأمريكا فرض عقوبات مالية على وزيري العدل والداخلية، إلا أنها رفعت عقب الإفراج عن القس الذي كان معتقلاً ويخضع للمحاكمة في تركيا بتهمة التجسس، وقد أثر توتر العلاقات السياسية بين تركيا وأمريكا وفرض عقوبات اقتصادية متبادلة على أداء الليرة التركية، وساهمت تلك الأحداث على انخفاض قيمة الليرة بشكل ملحوظ[2]، وفي الوقت نفسه أدت الانفراجة السياسية بين أمريكا وتركيا إلى تحسن أداء سعر صرف الليرة التركية تجاه العملات الأجنبية الأخرى، إلا أن الليرة لم تستعِد وضعها الذي كانت عليه قبل يونيو 2018.

ويأتي ملف مقتل خاشقجي ليمثل إضافة إلى حزمة العقوبات الاقتصادية المفروضة على بعض دول المنطقة، حيث أصدرت الإدارة الأمريكية قراراً بعقوبات اقتصادية على الأفراد الذين شملهم قرار النيابة العامة السعودية بتهمة قتل الصحفي جمال خاشقجي[3]، وثمة مطالبات بفرض عقوبات على السعودية تتمثل في منع بيع السلاح إليها، بسبب ما تم في مقتل خاشقجي، وما زالت القضية مفتوحة ولا يُعلم ما يمكن أن تنتهي إليه في ضوء العقوبات الاقتصادية المنتظرة.

الكيان الصهيوني يقتحم سوق الغاز الطبيعي

شهد عام 2018 خطوة من شأنها أن تُحدث خللاً كبيراً في موازين القوى الاقتصادية في المنطقة، بعد أن دخل الكيان الصهيوني مجال إنتاج الغاز الطبيعي على سواحل البحر المتوسط، بعد اتفاقيات ترسيم الحدود التي أجرتها مصر مع الكيان الصهيوني وقبرص واليونان، فعبر حقول الإنتاج سوف يحصل الكيان الصهيوني على احتياجاته بنسبة كبيرة من الغاز الطبيعي، بما يحقق له مجموعة من المزايا، منها الحصول على مصدر نظيف للطاقة والاستغناء عن الفحم في شركات إنتاج الكهرباء بالأراضي الفلسطينية المحتلة،

(1) تركيا تضاعف الرسوم الجمركية على سلع أمريكية والليرة تصعد، رويترز، 15/8/2018،
https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKBN1L00CQ

(2) البنك المركزي التركي، أرشيف سعر الصرف عن أغسطس 2018، https://www.tcmb.gov.tr/wps/wcm/connect/en/tcmb+en/main+menu/statistics/exchange+rates/indicative+exchange+rates.

(3) الحكومة الأمريكية تفرض عقوبات على 17 سعوديا http://www.bbc.com/arabic/middleeast-46220760

والاستغناء التام عن استيراد الغاز من بعض دول المنطقة، كما حدث مع مصر خلال الفترة من 2000 – 2011، وكذلك سوف يبدأ في تصدير ما يزيد على احتياجاته. وهنا مارست مصر دوراً مسانداً للكيان الصهيوني بشكل كبير، لإبرامها اتفاقاً لاستيراد الغاز الطبيعي من الكيان الصهيوني لمدة 10 سنوات وبقيمة 15 مليار دولار، لإعادة استخدام خط نقل الغاز المملوكة لشركة غاز البحر المتوسط، والخطوة المصرية وفرت على الكيان الصهيوني تكلفة إنشاء خط لنقل الغاز إلى أوروبا تكلفه مليارات الدولارات، وفي الوقت نفسه تجعله أحد مصدري الغاز في العالم[1].

هذه القضية فجرت مجموعة من المشكلات، منها محاولة استبعاد تركيا، وهي الدولة التي تستورد الجزء الأكبر من احتياجاتها من الطاقة، ومحاولة حرمانها من حصتها في المياه الإقليمية التي تمكنها من حصة في تلك الآبار الخاصة بالغاز الطبيعي، وهو ما جعل تركيا ترفض هذه الاتفاقيات المبرمة بين مصر والكيان الصهيوني وقبرص واليونان، بل شرعت تركيا في البحث عن الغاز في مياهها الإقليمية والمناطق المشتركة لتحافظ على حقها من الغاز في تلك المنطقة، وهو ما يراه البعض مقدمة لتفجر صراع بين دول المنطقة حول هذه القضية.

والبعض يتناول القضية في إطار آخر، يتمثل في حالة الصراع بين كل من مصر وتركيا على اعتبار كل منهما مركزاً إقليمياً لتجارة الطاقة، حيث تركز مصر على حصة قبرص والكيان الصهيوني لتمر عبر أراضيها ويمكن تصديرها لأوروبا، كما تسعى تركيا لتكون مركزاً إقليمياً للطاقة عبر مرور الغاز من أذربيجان وروسيا إلى أوروبا.

(1) شركة مصرية تشتري ما قيمته 15 مليار دولار من الغاز الطبيعي الإسرائيلي، رويترز، 2018/2/19،
https://ara.reuters.com/article/businessNews/idARAKCN1G31BA

خاتمة:

تظل منطقة الشرق الأوسط تعيش حالة من عدم الاستقرار، لكثير من الأسباب، منها غياب النظم الديمقراطية –باستثناء تركيا– وكذلك غياب مشروع عربي مناظر للمشاريع الأخرى التي تركز للسيطرة على المنطقة، مثل المشروع الأورومتوسطي، أو المشروع الإيراني، أو المشروع التركي، أو المشروع الأخطر وهو المشروع الشرق أوسطي الذي يركز على دمج الكيان الصهيوني في اقتصاد وكامل نسيج دول المنطقة. وللأسف، فإن جل الدول العربية كشف عن وجهها في علاقات معلنة ومفتوحة مع الكيان الصهيوني، وعلى رأسها دول عربية وخليجية؛ وهو ما سيفرض على تركيا تحديات كبيرة خلال الفترة القادمة، لكي تحافظ على قدراتها السياسية والاقتصادية كقوة إقليمية.

وفي الوقت نفسه، ستظل المنطقة مطمعاً للقوى الدولية، مثل أمريكا وروسيا والصين وبعض الدول الأوروبية، وهو ما يظهرها وجودها المعلن من خلال الحروب والصراعات المسلحة التي تدار على الأراضي العربية، ودعمها الدائم للكيان الصهيوني، وليس من قبيل التشاؤم القول: إن حالة عدم الاستقرار سوف تستمر خلال عام 2019، بل قد تمتد لعقد قادم.. والله أعلم.